الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمان ميرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص
مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونيّة

جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة بجاية
Tamezdeyt n Uzref d Tusnilvin Tisertanin Tasdawit n Bgayet
Faculté de Droit et des Sciences Politiques-Université de Bejaia

أطروحة

مقدمة من طرف الطّالبة:

عياد حكيمة

لنيل شهادة دكتورة في العلوم

تخصص القانون

الممارسات التّجارية: بين مبادئ إقتصاد السّوق وضرورة الضّبط

أمام لجنة المناقشة المكونة من: نوقشت بتاريخ: 2026/07/06

أ. د. معيفي لعزيز، أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية..... رئيسا
أ. د. أيت منصوركمال، أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية..... مشرفا ومقررا
أ.د. بن عزوزبن صابر، أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم..... ممتحنا
د. عيدن رزيقة، أستاذة محاضرة "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية..... ممتحنا
د. شريفي عماد، أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي ..... ممتحنا
د. محده جلول، أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

قال أبو جعفر أحمد بن أبي سليمان

فيما أوصى به لطالب علم

﴿ يا طالب العلم:

إذا طلبت العلم فاتخذ له قبل طلبه

أدبًا تستعين به على طلبه، واتخذ له بعد طلبه

أدبًا تستعين به على حمله... ﴾

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأتوجه بالشكر الجزيل والاحترام الخاص إلى
الأستاذ الدكتور" أيت منصور كمال"
على تولّيه الإشراف على هذه الأطروحة وعلى كل ملاحظاته وتوجيهاته الدقيقة
والقيّمة، وجزاه الله عن ذلك كل خير،
ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة
على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه الأطروحة.

- حكيمة عياد -



الإهداء

أهدي عملي هذا:

إلى من يقطنون مملكتي الصغيرة إبني إدريس وزوجي

أحيا معهم الحاضر ... وأستشرف بهم المستقبل

إلى من كانوا ملاذي وملجئي أمي وأبي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي وكل عائلتي

إلى أصدقائي وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

إلى من أذكر اسمها بكل افتخار

جزائر الحبيبة.



- حكيمة عياد -

قائمة لأهم المختصرات

أولًا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج.: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج.: جزء.

د.ب.ن.: دون بلد النشر.

د.س.ن.: دون سنة النشر.

د.ط.: دون طبعة

ط.: طبعة.

ص.ص.: من الصفحة إلى الصفحة.

ص.: صفحة.

ثانيًا: باللغة الفرنسية

Art: Article.

Ed: Edition.

Ibid: Même Référence Précédent Cite.

J.O.R.F: Journal Officiel de la République Française.

L.G.D.J.: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.

N.R.E.: Les Nouvelles Régulations Economiques.

N°: Numéro.

Op-cit: Ouvrage Précédemment Cite.

P.: Page.

PP: de Page à la Page.

R.A.S.J.E.P.: Revue Algérienne Des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques.

R.S.C.: Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé.

S.A.R.L.: Société à Responsabilité Limitée.

S.P.A.: Société Par Actions.

T.: Tome.

مقدمة

شهدت المنظومة القانونية الاقتصادية تغيُّرات عميقة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات للانتقال من نظام اقتصادي مُوجَّه إلى نظام اقتصاد السّوق نتيجة أزمة اقتصادية خانقة التي مرت بها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط سنة 1986، والتي كشفت محدودية الهيكلية والقانونية للاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات إلى جانب هشاشة القاعدة الاقتصادية، وبات من الضروري اتخاذ قرارات عاجلة وفعّالة في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد في تلك المرحلة ودفع بعجلة التّنمية محليا دون الاعتماد الكلّي على القطاع العام لوحده، وذلك بإعادة النظر في المؤسسات العمومية التي كانت تسيطر على أغلب النّشاطات الاقتصادية بعد تراجع أدائها وضرورة البحث عن نموذج أكثر مرونة وفعّالية.

بادرت الدّولة إصلاحات لمواجهة أزمة حادة من تراكمات عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسة؛ مما استلزم عليها تبنّي إصلاحات جديدة مختلفة بهدف الخروج من الاعتماد الكلّي على قطاع المحروقات وفي المقابل تشجيع المبادرة الخاصة في القطاعات الاقتصادية الأخرى لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل من فاتورة الاستيراد، حيث أقرى المؤسّس الدستوري تغيير التوجُّه الاقتصادي ضمن أحكام الدستور الصادر سنة **1989**[1]، كمرحلة تمهيدية لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لتنظيم جديد على مبادئ اقتصادية حرة، وتبنّى ذلك بشكل صريح ضمن أحكام دستور **1996** وما تبعه من مختلف التعديلات لتتناسب التغيرات والمعطيات الاقتصادية الجديدة[2].

[1]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم **89-18** المؤرّخ في **28** فبراير **1989**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في أوّل مارس **1989**.

[2]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **96-438** مؤرخ في **07** ديسمبر **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **76** صادر في **08** ديسمبر**1996**، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم **02-03** المؤرخ في **10** أبريل **2002**، ج.ر.ج.ج، عدد **25** صادر في **14** أبريل **2002**، والمعدل بموجب القانون رقم **08-19** مؤرخ في **15** نوفمبر **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **63** صادر في **16** نوفمبر **2008**، والمعدل والمتمم بموجب القانون رقم **16-01** مؤرخ في **06** مارس **2016**، ج.ر.ج.ج، عدد **14**صادرفي **07** مارس **2016**، المعدل والمتمم بموجب مرسوم رئاسي رقم **20-442** مؤرخ في **30** ديسمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **82** صادر في **30** ديسمبر **2020**، وبموجب القانون رقم **26-04** المؤرخ في **26** مارس **2026**، ج. ر. ج. ج.، عدد **22** صادر **26** مارس **2026**.

إذ مثّلت هذه المرحلة نقطة تحوُّل أساسية وحاسمة في تاريخ الاقتصاد الوطني أين تميزت عملية الانتقال بالتعقيد والبطء مكّنت الدّولة من خلالها إرساء أسس الانفتاح الاقتصادي بشكل تدريجي.

باشرت الدّولة إصلاحات اقتصادية لتكريس مبادئ اقتصاد السوق وعلى مراحل مختلفة ظهر ذلك في مختلف النصوص القانونية على اختلاف طبيعتها من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بدءًا بمراجعة نظام الأسعار بمقتضى القانون رقم **89-12** الذي يتعلّق بالأسعار[3] وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، وتم تدعيم ذلك من خلال صدور الأمر رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة[4]، إلى التكريس الدستوري الصريح لمبدأ حرّية التّجارة والصّناعة الذي جاء ضمن نص المادة 37 من دستور 1996 قبل التعديل[5] على أنّ هذه الحرَّية مضمونة وتمارس في إطار القانون، حيث أكد المؤسس الدستوري على أنّ ممارسة هذا الحق مضمون مع ضرورة الالتزام بالتشريعات المنظمة لهذ المجال، وبالتّالي كان من الضروري انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وانتهاج النهج الليبرالي بمبادئه المحفّزة للمبادرة الخاصة، الّذي يؤدي إلى انفتاح السّوق وتنوّع الأنشطة والمنتوجات وارتفاع عدد التُّجار وتنوُّع الممارسات التجارية وفقا لقواعد السّوق.

يقصد بالممارسات التّجارية الأفعال والتصرفات الّتي يقوم بها التاجر أو أي شخص آخر في إطار نشاط اقتصادي بهدف عرض المنتوجات من سلع أو تقديم خدمات أو تسويقها أو ترويجها أو توزيعها أو بيعها للمستهلكين أو المتعاملين الاقتصاديين لتحقيق الربح، حيث فرض المشرّع مجموعة من القواعد القانونية الّتي تضبط الممارسات التجارية من ضرورة ضمان الشفافية والنزاهة بين المتعاملين الاقتصاديين فيما بينهم وبينهم وبين المستهلكين وتفعيل المنافسة المشروعة والعادلة في السّوق وحماية المستهلك وتحسين مستوى معيشته، بما يخدم المصلحة الاقتصادية.

---

[3]-قانون رقم **89-12** مؤرخ في **5** يوليو **1989**، يتعلّق بالأسعار، ج.ر.ج.ج، عدد **29** صادر في **19** يوليو **1989**. **(ملغى)**

[4]-أمر رقم **95-06** مؤرخ في **25** يناير **1995**، يتعلّق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد **9** صادر في **08** فبراير **1995**. **(ملغى)** أنظر في هذا: **ناصر مراد**، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد **02**، **2010**، ص**143**.

[5]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **96-438** مؤرخ في **07** ديسمبر **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **76** صادر في **08** ديسمبر**1996**.

نَظَّم المشرّع الممارسات التّجارية في بداية الأمر ضمن أحكام الأمر رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة[6]، والّذي يتضمن تحرير الأسعار وأحكام خاصة بالمنافسة وفي الأخير تناول القواعد المتعلقة بشفافية الممارسات التّجارية ونزاهتها، إلى أن تمَّ إلغاء هذا الأمر بموجب الأمر رقم **03-03** الّذي اختصر على الأحكام المتعلقة بقواعد المنافسة[7]، ولم يتناول نزاهة وشفافية الممارسات التّجارية ضمنها، ليصدر قانون مستقل يختصر فيها أحكام نزاهة وشفافية الممارسات التّجارية وذلك سنة **2004** وهو القانون رقم **04-02** الّذي يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية[8].

فصل المشرّع قواعد شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية عن القواعد الخاصة بالمنافسة؛ وهذا إن دل عن شيء إنّما يدل على أهميتها ووزنها في المنظومة القانونية الاقتصادية وضرورة وضع لكل منهما قواعد خاصة مستقلة أكثر تفصيل، نظرا لدورهما في بناء قاعدة اقتصادية على مبادئ أساسية متينة تعكس شفافية ونزهة الممارسات التجارية وتوجه السّوق لخلق منافسة فعّالة بما يُوفّر المنتوجات عل اختلافها وحسب متطلبات وحاجة السّوق، ناهيك عن خلق فرص للشغل وحماية المستهلك في إطار حرّية المبادرة الخاصة والفردية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق لخلق اقتصاد مُنتج ومتنوّع وقادر على تجاوز الأزمات.

لقد أدى تبنّي المشرّع الحرية الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السوق إلى تغيير جذري في تنظيم مجال الممارسات التّجارية، إذ ظهرت عدّة نشاطات اقتصادية من المبادرات الخاصة وفي الوقت نفسه تراجع واضح للدولة في الاعتماد الكلّي على القطاع العام بما في ذلك

---

[6]-أمر رقم **95-06**، يتعلّق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**

[7]-أمر رقم **03-03** مؤرخ في **19** يوليو**2003**، يتعلّق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد **43** مؤرخ في **20** يوليو **2003**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **08-12** المؤرخ في **25** جوان **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **02** يوليو **2008**، وبموجب القانون رقم **10-05** المؤرخ في **05** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**.

[8]- قانون رقم **04-02** مؤرخ في **23** يونيو **2004**، يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في**27** يونيو **2004**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **10-06** المؤرخ في **15** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** مؤرخ في **18** غشت **2010**.

القطاعات الاستراتيجية من خلال تغيير الطبيعة القانونية للمؤسسات العمومية وتبنّي نظام الخوصصة [9].

تجسد ذلك أكثر من خلال نقل الملكية أو تسيير الأصول العامة إلى القطاع الخاص فكان من الضروري إعادة النظر في مجمل القواعد التي تحكمها وإخضاعها للقواعد نفسها الممثلة أساسا في قواعد القانون التجاري كغيرها من المؤسسات التي تمارس النشاط الاقتصادي في السّوق ممّا زاد من توسُّع نطاق الممارسات التجارية واستعباد الدّولة من النشاطات الاقتصادية وإن كانت موجودة فتُعامل كغيرها من المتعاملين الاقتصاديين.

تعد مرحلة إرساء أسس اقتصاد السوق ضرورية لتنويع النشاطات اقتصادية والخلاص من تقلبات أسعار النفط، ممّا استلزم انسحاب الدّولة من الحقل الاقتصادي والتمسُّك بالدور التوجيهي والرقابي بدلاً من دخولها كعون اقتصادي في السّوق، من خلال ترسانة من النّصوص القانونية على اختلاف طبيعتها مما زاد من عدد الفاعلين في السّوق، وتنوعت الممارسات التّجارية في الحقل الاقتصادي بعد إظهار الدولة رغبتها في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق الّذي يقوم على حرّية المبادرة وحرية المنافسة.

رغم إيجابيات التكريس القانوني للحرية الاقتصادية إلاَّ أنَّ هذه الحرية قد تتحوَّل إلى وسيلة للإخلال بقواعد السّوق والمساس بالنزاهة والشفافية والمنافسة العادلة وانتهاك مصالح المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية، لذلك برزت الحاجة إلى ضرورة تدخُّل الدّولة عبرات آليات قانونية مختلفة لضبط الممارسات التّجارية سواء كان ذلك عن طريق الأجهزة التقليدية الكلاسيكية الممثلة في وزارة التجارة أو عن طريق سلطات الضّبط المستقلَّة المتخصّصة المستحدثة بعد انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

---

[9]- قانون رقم **88-01** مؤرّخ في **12** يناير **1988** يتضمّن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **13** يناير **1988**. (ملغى جزئيا)
أمر رقم **01-04** مؤرخ في **20** غشت **2001**، يتعلّق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **22** غشت **2001**، متمّم بموجب الأمر رقم **08-01** المؤرخ في **28** فبراير **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **11** صادر في **02** مارس **2008**.

تُمثّل الممارسات التّجارية في اقتصاد السّوق حرّية ممارسة الأنشطة الاقتصادية، غير أنّ تحقيق التوازن بين القوى في السّوق يعدّ حتمية لضبطه يتجسد ذلك من خلال السلطات العامة وهيئات متخصّصة تعمل على ضمان المنافسة العادلة، وحماية مصالح المستهلك والمحافظة على استقرار السّوق وتوازنه بما يخدم النّظام الاقتصادي العام، ممّا يعني أنَّ السّوق لا يعمل بحرّية مطلقة ولكن بضوابط تنظيمية وقانونية لا تعيق الحرية بقدر ما تضمن تحقيق المصلحة العامة.

إنَّ تحقيق التوازن بين تكريس مبادئ اقتصاد السّوق لتفعيل المبادرة الخاصة وبين حماية المتعاملين الاقتصاديين والمستهلك يستلزم بالضرورة ضبط الممارسات التّجارية من خلال الحرص على ضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة العادلة في السّوق.

في ظل تنوّع الممارسات التّجارية وتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق ظهرت عدة تجاوزات قد تمسُّ مصالح العون الاقتصادي نفسه باعتباره العنصر الفعَّال في السّوق، وقد تمسُّ مصالح المستهلك باعتبار الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية، فكان من ضروري تدخل الدولة في سبيل إعادة توازن في السّوق بهدف حماية المصلحة الاقتصادية في إطار النّظام العام الاقتصادي.

إنّ تحقيق معادلة التوازن بين تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحتمية ضبط الممارسات التّجارية مرهون بمدى وجود آليات قانونية في سبيل تحقيق توازن بين مفهومين أساسيين؛ الأوّل يتعلّق بتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحماية حرية المبادرة الخاصة في ظل التوجّه الاقتصادي الليبرالي، والثاني يتعلّق بضرورة ضمان المنافسة العادلة وحماية مصالح الأطراف في العلاقة الاقتصادية، كل هذا في مضمار تدخل الدولة لحماية المصلحة الاقتصادية في إطار ما يعرف بالنّظام العام الاقتصادي، وهو ما يطرح البحث في **مدى إمكانية التوفيق بين مبادئ اقتصاد السّوق القائم على حرّية الممارسات التّجارية وبين ضرورة الضّبط لحماية النظام العام الاقتصادي؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي أين تطرقنا إلى مختلف التعاريف والمفاهيم الخاصة بمبادئ اقتصاد السوق مع تطبيق المنهج الاستدلالي التحليلي والاستقرائي في سبيل الوصول إلى تفاصيل هذه المبادئ وتركيبها، وذلك بالاعتماد على مختلف المفاهيم

الأساسية الّتي ترتكز عليها هذه المبادئ وتحليل النتائج والأثر المترتبة بعد تكريسها القانوني بالاستدلال إلى مختلف النصوص القانونية، إلى جانب الدراسة القانونية للأنظمة المقارنة الأخرى بالنظر لحداثة التجربة الجزائرية في الانفتاح الاقتصادي وضرورة الاقتباس من قوانين الدول الأكثر تقدمًا في المجال الاقتصادي.

سنتطرق في البداية إلى تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتطبيقها على الممارسات التّجارية الذي يظهر خاصة من خلال تراجع القطاع العام الاقتصادي وتشجيع بالقطاع الخاص في المقابل بعد الانسحاب التدريجي للدولة من الحقل الاقتصادي، والّذي نتج عنه وبشكل آلي تنوّع الممارسات التّجارية وتوسُّع نطاقها الّتي ظهرت خاصة في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تبنّي التّجارة الالكترونية بالاعتماد على السّوق الرقميَّة باعتبارها أكثر حداثة، ضف إلى ذلك توسُّع مفهوم العون الاقتصادي ليشمل كُلَّ ممارس لنشاط ذات طابع اقتصادي بهدف تحقيق الربح مما انجرَّ عنه توسيع نطاق المنتوجات وتنوعها من السلع وتقديم خدمات. **(الباب الأوّل)**

وتطرقنا لمختلف الآليات القانونية الّتي اتبعها المشرّع في سبيل فرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية على نحو يحقّق فعالية المنافسة في السّوق، إلى جانب ضرورة التطرُّق للهيئات المكلَّفة بضبط الممارسات التّجارية؛ سواء تعلق الأمر بالأجهزة الكلاسيكية الممثَّلة في وزارة التّجارة المركزية وغير المركزية إلى جانب سلطات الضّبط المستقلة باعتبارها من الهيئات المستحدثة في ظل انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، رغم إمكانية تنفيذ سياسة الضّبط بشكل متكامل إلّا أنّ تذبذب مناخ الأعمال وحداثة تكريس الحرّية الاقتصادية جعل من ضرورة الضّبط يطغى عليها طابع استثنائي غير مألوف ويمسُّ بمبادئ اقتصاد السّوق **(الباب الثاني)**.

الباب الأول

تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق على الممارسات التّجارية

يُعدّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق خطوة محورية في بناء اقتصاد وطني تنافسي فتحرير الممارسات التّجارية يؤدي حتما إلى تعزيز النمو ورفع كفاءة السّوق، وتقليص في المقابل دور الدولة في التدخل المباشر في الأنشطة الاقتصادية مع الإبقاء على الدور التنظيمي والرقابي لضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة العدلة في السّوق.

يُساهم تكريس مبادئ اقتصاد السّوق في توسيع قاعدة الممارسات التّجارية الّتي تتجلى في مختلف النشاطات التّجارية والاقتصادية على اختلافها نوعا وحجما، وفي المقابل تقليص القطاع الاقتصادي العام وتنويع في القطاع الخاص، وذلك من خلال السياسة التشجيعية لفتح المجال الاقتصادي الّتي تظهر في فتح مجال للاندماج التّجاري والاقتصادي لممارسة نشاطات تحقق الربح الخاص بكل حرية، وهذا ما أدى إلى فتح مجال واسع لاستحداث أنماط جديدة من التّجارة التقليدية والالكترونية وتحرير النشاطات الاحتكارية بما يفعل أكثر مبادئ اقتصاد السّوق من حرية الأسعار وحرية المنافسة وحرية المبادرة وتحرير التّجارة الداخلية والخارجية الّتي كانت من النشاطات المحتكرة وهذا ما أدى لخلق بيئة للأعمال مرنة قادرة على استيعاب مختلف التطورات الاقتصادية الّتي ظهرت وبشكل واسع **(الفصل الأوّل)**.

أفرزت سياسة الدولة في تحفيز المبادرة الخاصة وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق توسيع نطاق الممارسات التّجارية وانتشارها في السّوق الوطنية سواء تعلق الامر بالفاعلين والناشطين في السّوق من التجار والاعوان الاقتصادين وغيرهم، أو من جانب تنوع النشاطات التّجارية الّتي تتمحور أساسا في المنتوجات من سلع وخدمات لدرجة أصبح أمر تنظيمها ومتابعتها للحفاظ على الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة في السّوق من بين الصعوبات الّتي أثرت على الاقتصاد الوطني من وراء صعوبة التحكم فيها وضبطها، خاصة تلك الّتي تتعلق بالنشاطات الّتي تمارس بصفة غير رسمية فكان على الدولة التدخل لإعادة التوازن في السّوق وضبط الممارسات على اختلافها من خلال ضخ أموال ضخمة في سبيل إعادة عجلة النمو الاقتصادي **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول
تكريس مبادئ اقتصاد السّوق لتوسيع الممارسات التّجارية

تُعتبر الممارسات التّجارية الشكل العام لنشاط الاقتصادي، أين تميزت في ظل النّظام الاشتراكي بالانكماش وعدم الفعالية نتيجة التسيير الاقتصادي الموجه وعدم تدخل الخواص فيها إلا من جانب النشاطات التّجارية البسيطة، نظرا لعدم تشجيع الخواص لاستثمار أموالهم الخاصة في المشاريع المربحة، إلّا أنّ الأزمة النفطية وما نتج عنها من الضغوطات الأجنبية أصبح من الضروري إعادة النظر في جل الممارسات التّجارية سعيا نحو توسيع نطاقها.

كانت بداية تغيير المسار الاقتصادي من خلال تقليص القطاع العام الاقتصادي وفي المقابل كان من الضروري ملأ الفراغ بالقطاع الخاص المرن الّذي يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة وتشجيع الخواص على الخوض في الممارسات التّجارية على اختلافها **(المبحث الأوّل)**.

لم يكن تحرير المبادرة الخاصة كافية لدفع الخواص لإنشاء مشاريعهم الخاصة، بل أظهرت الدولة رغبتها في تشجيع القطاع الخاص وهذا ما يظهر من خلال سياسة تشجيع على انشاء المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التطور التكنولوجي الهائل الّذي أثر بشكل مباشر على المعطيات الاقتصادية العالمية وكان من الضروري مسايرة الاقتصاد الرقمي الّذي يتلاءم المشاريع الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(المبحث الثاني)**،

المبحث الأوّل:

تحرير الممارسات التّجارية

تميزت الفترة الانتقالية لتحولات الاقتصادية بتغير مسار المنظومة القانونية الاقتصادية وتبني إصلاحات جوهرية خاصة تلك الّتي تتعلق بتحرير الممارسات التّجارية بما يخدم سياسة الدولة في تغيير التوجه الاقتصادي نحو المسار الليبرالي وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وذلك من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة إعادة النظر في القطاع العام الاقتصادي والقطاع الخاص.

جاء تقليص القطاع العام استجابة لتخلي الدولة عن الاحتكار ولفترة طويلة عن طريق مؤسساتها الاقتصادية في المقابل تحرير التّجارة كآلية لزيادة الإنتاجية وتخفيف الأعباء عن الدولة خاصة ما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية (**المطلب الأول**).

تجسد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بتقليص القطاع العام الاقتصادي خاصة من خلال القانون رقم **88-01** الخاص بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الّذي يعتبر محور الإصلاحات الاقتصادية[10]، إلّا أنّ تخلي الدولة عن مؤسساتها الاقتصادية بشكل عام لا يعني بالضرورة تحرير الممارسات التّجارية فكان من الأجدر خلق مناخ مناسب في سبيل توسيعها من خلال فتح المجال للمبادرة الخاصة على اختلاف الممارسات التّجارية ووفقا لمبادئ اقتصاد السّوق (**المطلب الثاني**).

المطلب الأوّل:

التخلي التدريجي عن الاحتكار العمومي

كان تخلي الدولة عن الاحتكار العمومي بشكل كلي وفي آن واحد أمر يصعب تحقيقه في ظل الأزمة النفطية، فالانسحاب التدريجي يسمح لها باحتواء الفرغات الّتي يخلفها القطاع العام وذلك من خلال تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

أظهرت الدولة رغبتها في تقليص تدخلها الاقتصادي من خلال إعادة النظر في مؤسساتها وتقليص القطاع العام وتوسيع في المقابل القطاع الخاص (**الفرع الأوّل**)، وكان من الضروري

---

[10]-قانون رقم **88-01** مؤرخ في **12** يناير **1988**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **13** يناير **1988**. (ملغى جزئيا)

تخلي الدولة عن عادتها الاحتكارية للنشاطات الاقتصادية منها النشاطات الّتي تعتبر ذات طابع استراتيجي **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل:

تقليص القطاع العام الاقتصادي

يُعتبر تقليص القطاع العام الاقتصادي أمر لابد منه في ظل سعي الدولة نحو تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وذلك من خلال إعادة تكييف المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري للتناسب المعطيات والأوضاع الجديدة **(أوّلاً)**، إلى جانب المؤسسات العمومية الاقتصادية **(ثانيًا)**.

أولًا: تطبيق القانون الخاص على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصّناعي والتّجاري

سَعت الدولة من خلال الإصلاحات الاقتصادية لتطبيق قواعد القانون الخاص على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري، أين أصبحت تعتمد في تمويل الذاتي الّذي تحققه من خلال الأرباح **(1)**، **إلى** جانب تمتعها بالاستقلالية **(2)** وممارستها لنشاط تجاري كغيرها من الخواص **(3)**.

1. التمويل الذاتي في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري

شَكلت المؤسسات العمومية ذات الطابع الصّناعي والتّجاري محور الإصلاحات الاقتصادية في المرحلة الأوّلى كتمهيد لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق من أجل تخفيف نفقاتها الضخمة الّتي كانت تخصصها لاستمرار نشاطها، وكان لابد من إعادة تكييفها لتعتمد على نفسها في التمويل **(أ)** رغم أن الاستقلالية المالية بشكل مطلق يصعب تحقيقه خاصة في مرحلة حرجة فهو أمر نسبي**(ب)**.

أ . التمويل الذاتي الصافي

أصبحت المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري متمكنة من تمويل أعبائها الاستغلالية جزئيا أو كليا عن طريق عائد بيع منتوجها، حيث تنص المادة **44** من القانون رقم **88-01** على ما يلي: "***عندما تتمكن هيئة من تمويل أعبائها الاستغلالية جزئيا أوكليا عن طريق عائد بيع إنتاج تجاري...، فإنها تأخذ تسمية «هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري".***

كما أن المشرّع استعمل مصطلح «**الهيئة**» ولم يستعمل مصطلح «**مؤسسة**»، ويعود ذلك أساسا إلى تباين وعدم استقرار المشرّع في المصطلحات القانونية نظرا للمرحلة الانتقالية الّتي كانت تمر بها الدولة، في حين استعمل مصطلح «Etablissement» في النص المحرر باللغة الفرنسية[11].

ب . منح إعانات من طرف الدولة كاستثناء

اختيار المشرّع وتبنه فئة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري يعود أساسا لمرونة نظامها القانوني ومرونة التسيير بما يتلاءم المعطيات والأوضاع الجديدة ومنح لها حرية نسبية لتحقيق الفعالية الاقتصادية، والّتي تظهر في عدم وجود استقلالية مطلقة من الجانب المالي وارتباطها بإعانات ما يجعلها في تبعية دائمة لميزانية الدولة[12].

اعتبر المشرّع هذه المؤسسات هيئات تعتمد على نفسها في التمويل لتسيير مشاريعها، لكن ما يمكن استخلاصه أيضًا من نص المادة **44** من القانون رقم **88-01** أن يمكن أن يكون التمويل كلي أو جزئي، بمعنى إذا كان جزئي نفهم ضمنا إمكانية تدخل الدولة لتغطية الجزء الأخر المتبقي.

2. تمتع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بالشخصية المعنوية

يُعتبر الاعتراف بالشخصية المعنوية من بين المؤشرات الّتي توحي على استقلالية أي مؤسسة خاصة بالنظر إلى الأثر الّتي يمكن أن تنجر من وراء ذلك، وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم **88-01**، لم يتطرق المشرّع للاعتراف بالشّخصية المعنوية من عدمها، لكن بالرجوع إلى

---

[11]-Art, **44** et **45**, loi n° **88-01** du **12** janvier **1988** portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques, JORA n° **2** du **13** janvier **1988**.

أما في قانون المنافسة الّذي عرف مصطلح المؤسّسة استعمل في المقابل باللغة الفرنسية مصطلح «Entreprise»، Voir: Loi n° **08-12** du **25** juin **2008** modifiant et complétant l'ordonnance n° **03-03** du **19** juillet **2003** relative à la concurrence, JORA n°**36** du **02** juillet **2008**.

[12]-**ضريفي نادية**، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، دار بلقيس، الجزائر، **2010**، ص**86**.

النصوص القانونية نجد أنّها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[13].

يرى الأستاذ "زوايمية رشيد"، أنّ إنشاء فئة المؤسسات ومنح لها الشخصية المعنوية يعود لاختصاص السّلطة التشريعية دون غيرها[14]، إلّا أنّ في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري تمنح لها بموجب نص تنظيمي[15]، للإشارة أنّ الاستقلالية المالية الّتي تأتي من وراء تمتعها بالشخصية المعنوية تمكنها من تسيير أمورها بعيد عن تدخل الدولة أو أحد أجهزتها مما يساهم في الفعالية الاقتصادية تماشيا مع مبادئ اقتصاد السّوق، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية فيها شكلية نظرا لإنشائها من طرف السّلطة التّنفيذية مما يعني تبعية إلى الجهة المكلفة بالإنشاء[16]؛ كما توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمجال وبالتّالي عدم تمتعها لا بالاستقلالية المالية ولا الإدارية.

يساهم الاعتراف بالشخصية المعنوية بالاستقلالية مثلها مثل الأشخاص المعنوية الخاصة وكغيرها من الشركات التّجارية إلا منحها بموجب نص تنظيمي وفي الوقت نفسها إدراجها تحت وصاية القطاع الوزاري المنشئ لها، يجعل من الشخصية المعنوية الممنوحة لها مجرد وهم؛ لا تخدم الاستقلالية الفعلية للمؤسسة مما سيؤثر سلبا على تقليص للقطاع العام الاقتصادي وعلى مبادئ اقتصاد السّوق.

---

[13]-أنظر على سبيل المثال: **الجزائرية للمياه** الّتي تعد مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفقا لنص المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **01-101** مؤرخ في **21** ابريل **2001**، يتضمّن إنشاء الجزائرية للمياه، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **22** ابريل **2001**، المعدل بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **07-221** المؤرخ في **14** يوليو **2007**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **15** يوليو **2007**.
المرسوم التّنفيذي رقم **08-303** المؤرخ في **27** سبتمبر **2008**، يحدد صلاحيات وكذا قواعد تنظيم سّلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد **56** صادر في **28** سبتمبر **2008**.

[14]-"....Lorsque le pouvoir exécutif entreprend la création d'un établissement public entrant dans la catégorie législative, un tel établissement n'est pas doté de la personnalité juridique en vertu du décret exécutif qui en initie la création mais par la loi. " , **ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la régulation économique, editions BERTI, Alger, 2006, p. **126**.

[15]-ينجر من وراء الاعتراف بالشخصية المعنوية استقلالية مالية وإدارية وهذا وفقا للمبادئ العامة، لتفصيل أكثر في الشخصية المعنوية أنظر: **لباد ناصر**، الوجيز في القانون الإداري، ط.**4**، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، **2010**، ص**83** ويليها.

[16]-**ضريفي نادية**، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، مرجع سابق، ص**90**.

3. النشاط التّجاري محور نشاط المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري

تتميز فئة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بمباشرتها لنشاطات ذات طابع خاص وذلك بعد إعادة تكييفها وفقا لقواعد القانون الخاص **(أ)**، إلّا أنّ هذا لا يعني إقصاء قواعد القانون العام **(ب)**.

أ. ممارسة النشاط التّجاري لتحقيق الربح أو التوازن

يَعود إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري وتحديد طابعها التّجاري لنصوص التنظيمية المنشأ لها، أي اختصاص إنشائها وتكييفها القانوني يعود لسلطة التّنفيذية دون غيرها وحتّى في إضفاء الصفة التّجارية[17]، فهذه الفئة من المؤسسات كلها تشترك في عنصر الإنشاء أين تتدخل السّلطة التّنفيذية المختصة في المجال المعني مع منح لها الصفة التّجارية، ويظهر هذا في مختلف المؤسسات الّتي تم إنشائها[18].

تمتع هذه المؤسسات بالصفة التّجارية يعني بالضرورة التزامها بالالتزامات التّجارية الّتي تنجر من وراء تمتعها بالصفة التّجارية وخضوعها لأحكام القانون التّجاري مثلها مثل الشركات التّجارية سواء يتعلق الأمر بالقيد في السّجل التّجاري[19]، أو مسك الدفاتر التّجارية والمحاسبة التّجارية، وحتّى الفصل في المنازعات الّتي تكون طرف فيها بطريقة آلية تعود للقضاء العادي[20]،

---

[17]-أنظر المادة **46** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[18]-أنظر عل سبيل المثال: المادة **2** من المرسم التّنفيذي رقم **98-68** المؤرخ **21** فبراير **1998**، يتضمّن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **11** صادر في أول مارس **1998**.

مرسوم تنفيذي رقم **96-93** مؤرخ في **03** مارس **1996**، يتضمّن إنشاء غرف التّجارة والصناعة، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **06** مارس **1996**، المعدل والمتمّم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **2000-311** المؤرخ في **14** أكتوبر **2000**، ج.ر.ج.ج، عدد**61** صادر **18** أكتوبر **2000**، أين تنص المادة **2** منه على ما يلي: "***الغرف مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ...***"؛

مرسوم تنفيذي رقم **90-391** مؤرخ في أوّل ديسمبر**1990**، يتضمّن تغير الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية وقانونها الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **54** صادر في **02** ديسمبر **1990**، بحيث تنص المادة **2** منه على ما يلي: "***تعتبر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تاجرة في علاقتها مع الغير...***".

[19]-قانون رقم **90-22** مؤرخ في **18** غشت **1990**، يتعلق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **36**، صادر في **21** غشت **1990**، المتمّم بموجب القانون رقم **91-14** مؤرخ في **14** سبتمبر **1991**، ج.ر.ج.ج، عدد**43** صادر **18**سبتمبر**1991**، المعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم **96-07** مؤرخ في **10** يناير **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد**03** صادر في **14** يناير **1996**.

[20]-ومن العناصر الأساسية الّتي يمكن أن نستشفها من المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري ما يلي:

مما يساهم في تفعيل مبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّنا لا يمكن الجزم على خضوعها للقانون الخاص بشكل مطلق، فهناك حالات خضوعها لأحكام القانون العام وتمتعها بصلاحيات السّلطة العامة[21].

ب . ممارسة المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري خدمة المرفق العام

تعرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري على أنّها مرافق موضوع نشاطها تجاري وصناعي، مماثلا للنشاط الّذي تتولاه الأشخاص الخاصة وتتخذها الدولة والجماعات المحلية كوسيلة لإدارة مرافقها الصناعية والتّجارية مما يعني خضوعها لأحكام القانون العام من بعض الجوانب[22].

تخضع هذه الفئة من المؤسسات لقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، رغم خضوعها لأحكام القانون الخاص في نشاطها التّجاري[23]، فتمتعها بالصفة التّجارية يعني الاستقلالية عن الدولة إلّا أنّه في حقيقة الأمر لا يمكن الحجز على أموالها ولا يطبق عليها نظام التقادم مع عدم إمكانية التصرف فيها ولا يمكن تطبيق عليها نظام الإفلاس باعتبار أنّ ملكية

✓ **ممارستها للنشاط الاقتصادي صناعي أو تجاري:** وذلك بموجب نص قانوني ويطبق عليها قواعد القانون التّجاري.

✓ **الاستقلالية المالية:** تمول المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري نفسها بنفسها عن طريق المداخيل التّي تحصل عليها من وراء بيع المنتوج أو تقديم خدمة، فهي لا تحتاج إلى التمويل من طرف الدولة وما ينجر من تمتعها بالاستقلالية في الذمة المالية خاصة إذا كانت الربح الّذي تحققه كافي لتسيير أمورها ولا حاجة لتدخل الدولة في تقديم إعانات.

✓ **السعي نحو تحقيق الربح أو تحقيق التوازن المالي:** تمتع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بالصفة التّجارية يعني آليا أنها تسعى لتحقيق الربح فلا وجود لنشاط تجاري دون غاية الربح؛ إلا أنه يمكن لهذه المؤسسات في بعض الحالات أن تسعى فقط لتحقيق الاكتفاء وعدم إدراج الربح من بين أهدافها.

[21]-« Les établissements publics à caractère industriel et commercial sont également soumis aux règles de droit privé, ce qui ne privé pas de la jouissance de prérogatives de puissance publique. », **ZOUAIMIA Rachid**, "les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou les mutations institutionnelles en matière de régulation économique", », Revue Idara, Vol **20,** N° **1, 2010,** p.**80**.

[22]-**لباد ناصر**، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص**218**.

أنظر أيضا: **ضريفي نادية**، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، مرجع سابق، ص**84** و**85**.

[23]-**وليد حيدر جابر**، طرق إدارة المرافق العامة: المؤسّسة العامة والخصخصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، **2009**، ص**75**.

أموالها تعود أصلا لدولة، في حين نفهم ضمنيا أن خضوعها لنفس القواعد الّتي تخضع لها الإدارة يعني ارتباطها بجهة إدارية، حيث تنص المادة **48** من القانون رقم **88-01** على أنّه يمكن لمجالس الشعبية الولائية أو البلدية إنشاء هيئات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مما يعني التبعية المطلقة لسلطة الوصية عليها.

وما يؤكد الطابع العام لها أيضًا توليها تسيير مرفق عام وإدارة المشاريع الصناعية والتّجارية، حيث تكون التسعيرة مسبقة للمنتوج الّذي تقدمه وتخضع لدفتر الشروط فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات، ويظهر الطابع المرفقي من جانب تقديم منتوجات عوضا عن الدولة فهي مكلفة بتقديم خدمة للجمهور وتخضع لمبادئ الّتي يخضع لها المرفق العام من المساواة والاستمرارية، وللإشارة فإنّ ضمن النصوص المنشأة لهذه الفئة من المؤسسات الهدف الأساسي من إنشائها لأداء خدمة عمومية[24]، ويظهر الجانب الإداري أيضًا من جانب الهياكل المسيرة لهذه المؤسسات[25].

4. ازدواجية النّظام القضائي في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري

تتأرجح قواعد نظام المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بين قواعد القانون العام والخاص فازدواجية القواعد المطبقة عليها يؤثر حتما على جانب النزاعات والفصل فيها، حيث تبرم هذه المؤسسات معظم تصرفات وفقا لقواعد القانون الخاص لتمتعها بالصفة التّجارية، وبالعودة إلى أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية[26]، تنص المادة **800** منه على الاختصاص النوعي للمحكم الإدارية دون إدراج المؤسسات العمومية ذات الطابع

---

[24]-على سبيل المثال فالجزائرية للمياه مكلفة بالتسيير الخدمات المتعلقة بالمياه وضمان وفرة المياه للمواطنين ولمستعملي شبكة المياه العمومية، أنظر: المادة **06** فقرة (أ) من المرسوم التّنفيذي رقم **01-101**، يتضمّن إنشاء الجزائرية للمياه، مرجع سابق.

[25]-تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري يكون وفقا لمجلس التوجيه والمراقبة المكون من ممثلين لمختلف الوزارات المعنية، والمدير العام الّذي يكون معين وليس منتخب وفي الغالب يعين بموجب مرسوم من طرف الوزير المعني بالقطاع وبنفس الطريقة يكون إنهاء مهامه؛ مما يعني التبعية المطلقة للسلطة المعينة، ولتوضيح الأمر أنظر على سبيل المثال: المادة **12** والمادة **16** وما يليها من المرسوم التّنفيذي رقم **01-101**، يتضمّن إنشاء الجزائرية للمياه، مرجع سابق.

[26]- قانون رقم **08-09**، مؤرخ في**25** فيفري **2008**، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، عدد **21** صادر في **23** ابريل **2008**، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 يوليو 2022، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **17 يوليو 2022**.

الصناعي والتّجاري[27]، أين نفهم ضمنيا أن الفصل في المنازعات أين تكون طرف فيها يرجع إلى القضاء العادي، فكل ما يتعلق بالعلاقات الّتي تتم بينها وبين غيرها ما عاد الدولة أو أحد أجهزتها فإنها تخضع للقانون التّجاري وبالتّالي النزاعات الّتي قد تشوب تخضع للقضاء العادي، حتى في علاقاتها مع العمال تخضع لقانون العمل الفصل فيها يعود للقضاء العادي.

ويظهر اختصاص القضاء الإداري وفقا لنص المادة **45** من القانون رقم **88-01** أين تخضع في علاقاتها مع الدولة للقواعد نفسها الّتي تخضع لها الإدارة أي للقضاء الإداري، تتميز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بتأرجح بين النّظام القضائي العادي والإداري، إلا اللجوء إلى التحكيم الّذي يكون بالاتفاق بين الطرفين والّذي يتميز ببساطة الإجراءات وسرعتها إلى جانب السرية والثقة مما يناسب مبادئ اقتصاد السّوق مستبعد[28].

فالمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري تخضع للقانون العام والخاص معًا من أجل تحقيق المعادلة الرامية لإيجاد توازن بين الصالح العام والصالح الخاص[29]، فالازدواجية في نظامها القانوني يضمن تحقيق لها الأفضل من خلال استمراريتها في النشاط كشخص من أشخاص القانون العام بما يحقق المصلحة العامة وأداء خدمة للمجتمع والجانب الاخر ضمان مستقبلها في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق الذي تسوده المنافسة وفقًا لقواعد القانون الخاص.

ثانيًا: من استقلالية إلى خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية

تُعد المؤسسة العمومية الاقتصادية الشكل الأساسي الّذي عن طريقه تمارس الدولة النشاطات الاقتصادية على اختلافها، إلّا أنّها تأثرت بمسار الإصلاحات الاقتصادية فبعدما كانت

---

[27]- تنص المادة **800** من القانون رقم **08-09**، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "***المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، باستثناء المنازعات الموكلة إلى جهات قضائية أخرى.***
تختص المحاكم الإدارية بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التّي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها"، للإشارة أن نص المادة معدل بموجب القانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 يوليو 2022، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **17 يوليو 2022**، أين لم يشر المشرع إلى أن فئة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري تخضع لاختصاص المحاكم الإدارية في منازعتها، بمعنى استبعادها من اختصاص المحاكم الإدارية.

[28]- أنظر المادة **1006** من القانون رقم **08-09**، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[29]-**ضريفي نادية**، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، المرجع السابق، ص**121**.

تابعة للدولة أصبحت تتمتع باستقلالية **(1)**، والدولة على استعداد لتخلى عليها لصالح الخواص في إطار عملية الخوصصة **(2)**.

1. استقلالية المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادية

تَغيرت المؤسسة العمومية الاقتصادية بتغير النّظام الاقتصادي، وكانت في بداية تسمى المشروع العام ثم تحولات إلى المؤسسات الاشتراكية، إلّا أنّها تغيرت في مرحلة التحولات الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وقد شمل ذلك استقلاليتها من الجانب الهيكلي **(أ)**، المالي **(ب)** وتمتعها بالصفة التّجارية **(ج)** مما يساهم في استقلاليتها.

أ. إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وفقا لقواعد القانون الخاص

يُعتبر تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية من طرف الدولة مؤشر على سيطرتها للمجال الاقتصادي إلّا أنّ تم إعادة النظر في إنشائها وتسييرها ومنح لها الاستقلالية اللازمة بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية[30]، بالمشاركة العمالية في التسيير، ومنح لها الشخصية المعنوية لتتناسب التحولات الاقتصادية ومبادئ اقتصاد السّوق، حيث يعد يعتمد على التدخل المباشر من طرف الدولة بل تم اللجوء إلى وسيلة قانونية لتجنب التدخل المباشر[31].

إعادة تكييف المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا لقواعد القانون الخاص كان لابد منه بعد إظهار الدولة رغبتها في انسحابها من الحقل الاقتصادي، فالإصلاحات مستها بالدرجة الأولى نظرًا لفشل نظام التخطيط المركزي وعدم قدرته على تحقيق التّنمية، فكان من الأحسن إعادة تفعيل الديناميكية الاقتصادية من خلال إجراءات التصحيح وإعادة النظر في في المؤسسات العمومية القابلة لتأهيل أين تتخذ الدولة في شأنها إعادة الهيكلة والمؤسسات العمومية العاجزة التي يتطلب حلها.[32]

---

[30]-من أسباب إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الاقتصادية يعود إلى ضخامتها وما نتج من صعوبة التحكم فيها وتسييرها خاصة في ظل الأزمة المالية الخانقة.

[31]- أنظر أكثر: **أيت منصور كمال**، عقد التسيير، دار بلقيس، الجزائر، **2012**، ص 83.

[32]-**أيت منصور كمال**، "الإجراءات التحضرية لخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية"، مجلة إدارة، المجلد **19**، العدد **2**، **2009**، ص**35**.

يُعد القانون رقم **88-01** منعرجا حاسما أدى لتغير مفاهيم وطرق تسيير المؤسسات العمومية بدرجة أولى، إلّا أنّ المشرّع لم يتبن أي تعريف تشريعي معين واكتفى بالإشارة إلى أنّها تأخذ شكل شركة مساهمة أو محدودة المسؤولية[33]، ويعود ذلك لصعوبة استقرار المفاهيم خاصة أنّها في بداية الاصلاحات إلى جانب مرونة المجال الاقتصادي وسرعة تطوره؛ كما يمكن أن نرجع ذلك لتخوف المشرّع من وراء تبني فئة قانونية جديدة لم تتعود عليها المنظومة القانونية وعدم وجود استراتيجية دقيقة وواضحة ومحددة المعالم.

عرف المشرّع في حين المؤسسات العمومية الاقتصادية في نص المادة **2** من الأمر رقم **01-04**[34]، على أنّها شركات تّجارية تخضع للقانون العام أي القواعد العامة من أحكام التقنين التّجاري فلا تختلف طريقة إنشائها عن الشركات التّجارية المرتبطة بالأموال[35]، فخضوعها إلى الشكل المنصوص عليه في القانون التّجاري[36]، يوحي بالاستقلالية إذ يكون الإنشاء بعقد مثل الشركات التّجارية[37].

تغيير طريقة إنشائها غير طريقة تسييرها، حيث نستشف نوع من تطابق بينها وبين الشركات التّجارية في التسيير الإداري، لكن السؤال المطروح مدى إمكانية مساهمة هذه الأجهزة في استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية؟ والّتي تتكون من الجمعية العامة[38]

---

[33]- أنظر أكثر: **أيت منصور كمال**، عقد التسيير، مرجع سابق، ص 84.

[34]-أمر رقم **01-04**، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، مرجع سابق.

[35]-حسب ما جاء في الأمر رقم **01-04**، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، في حين أن القانون رقم **88-01** يقر أن إنشاء هذه الفئة من المؤسسات يكون بموجب قرار، أنظر نص المادة **14** منه.
أنظر أيضا: **أيت منصور كمال**، عقد التسيير: آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2009**، **ص 13.**

[36]-Voire: **LAKEHAL Salah**, «Le statut juridique de l'entreprise publique économique à l'ère du désengagement de l'Etat de la sphère économique », Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, Vol **12**, N° **1**, **2017**, p. **32**.

[37]-إنشاء المؤسّسة العمومية الاقتصادية تخضع لنفس الأشكال التّي تخضع لها شركات رؤوس أموال، أنظر: المادة **5** من الأمر رقم **01–04**، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، مرجع سابق.

[38]-تتكون الجمعية العامة من المساهمين والشركاء واستبعاد الوزراء والممثلين يعني استقلاليتها في اتخاذ قراراتها، وجاءت المادة **23** من القانون رقم **88-01** والمادة **9** من القانون **88-04** الّذي يعدل ويتمم القانون التّجاري أن الجمعية التأسيسية في المؤسّسة إذا كانت شركة مساهمة تتكون من ممثل مفوض قانونا لكل مكتتب أسهم مدفوعة على الأقل بنسبة ثلث (**1/3**) من قيمتها ويجب أن تدفع الأسهم نقدا كما يجب دفع الزيادة في أجل لا يتجاوز سنتين من تاريخ إنشاء

وأجهزة إدارة تتولى أمور المؤسسة وتنظيمها سواء كانت المؤسسة ذات شكل شركة مساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة[39].

نُلاحظ أن المشرّع حاول إضفاء نوع من الاستقلالية العضوية، فالتشكيلة الهيكلة للأعضاء يتم تعينهم في الغالب من طرف الجمعية العامة مع إمكانية تجديدهم ومشاركة العمال عن طريق مماثليهم[40]، وتكريس نظام العهدة الّذي يظهر في عنصر التجديد إلى جانب تكريس حالة التنافي العضوية؛ وعنصر الانتخاب في تعيينهم يضفي الشفافية والاستقلالية أكثر[41]، كما تتميز أجهزة التسيير بوحدة الإدارة حيث يشرف عليها وبصفة شخصية المدير العام أو المسير أو المسيرين[42]، كما تم تكريس استقلالية المسؤولين عن الدولة أو أحد أجهزتها[43]، ويعد تدخل

المؤسّسة، أنظر أيضا: المادة **10** من القانون رقم **88-04**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59**، أما إذا كانت المؤسّسة شركة محدودة المسؤولية فالجمعية العامة تتكون من مجموع الشركاء و/أو وكلائهم وكذا ممثلي العمال برأسة رئيس مجلس المراقبة.

[39]-المؤسّسة ذات شكل شركة مساهمة يوجد مجلس إدارة متكون من **7** أعضاء إلى **12**عضوا كحد أقصى ومن بينهم عضوان منتخبين يمثلان العمال وبقوة القانون و**5** أعضاء إلى **10** أعضاء كحد أقصى تعينهم الجمعية العامة، كما جاء في نص المادة **26** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إلى جانب إمكانية تعيين شخصين قائمين بالإدارة من طرف الدولة،أنظر: المادة **10** فقرة أخيرة من القانون رقم **88-04**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59**، أما فيما يخص المؤسّسة العمومية المنظمة في شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة يتشكل مجلس إدارة من مجلس مراقبة الّذي يتكون من عضوان يمثلان العمال وذلك بقوة القانون **3** أعضاء ممثلين تعينهم وتجدد وظائفهم الجمعية العامة العادية، إلا أنه يمكن أن تعين الدول عضو واحد وذلك بقوة القانون.

[40]-أنظر: المادة **29** والمادة **32** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[41]-وما يؤثر سلبا على التشكيلة هو نص المشرع إمكانية تعيين عضو أو عضوين من طرف الدولة وبقوة القانون، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على استقلالية التسيير خاصة أن المشرع لم يحدد ولم يوضح حالات التّي يمكن تعيين هذا العضو واكتفى بقوله "***عند الاقتضاء***" أين تم وضع عبارة بشكل واسع مما يعني فتح مجال أكثر لتدخل من طرف الدولة وكان من الأحسن أن تظهر هذه الحالات بشكل حصري دون فتح مجال لحالات أخرى ليست ضرورية، أنظر المادة **29** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[42]-المادة **30** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[43]-عمل المشرع على وضع حد الدولة في التدخل في شؤون المؤسسات العمومية الاقتصادية وهذا ما جاء في نص المادة **58** من القانون رقم **88-01** الّذي ما يزال ساري المفعول؛ حيث يمنع القانون التدخل من أحد في إدارة أو تسيير المؤسسات خارج الأجهزة المشكلة قانون والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها سواء كان ذلك بصفة وطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما جاء في المادة **41** على استثناء المؤسّسة من أي تدخل كان أو عمل مباشر في إدارة أو تسيير رغم أنها معنية بتقييم اقتصادي دوري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض وذلك عن طريق التنظيم.

ممثلي العمال المنتخبين كاعضاء دائمين في الجمعية العامة ومشاركتهم في التسيير مظهر من مظاهر استقلاليتها لعدم تأثرهم واحتكاكهم بالدولة أو أحد أجهزتها، مما يساهم وبشكل كبير في التنظيم الديمقراطي في المؤسسة[44].

يرجع إعادة تكييفها ومنح الاستقلالية لهذه المؤسسات إلى وضع انسجام بين التوجهات لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق والتقليل من التدخل المباشر الّتي تستدعي حرية التسيير وعدم التدخل يظهر جليا من خلال المشاركة العمالية في تسييرها؛ وكان من الضروري إعادة النظر في الشخصية المعنوية حيث تنص المادة 3/3 من القانون رقم **88-01** على ما يلي: " ***وتتمتع بالشخصية المعنوية الّتي تسري عليها قواعد القانون التّجاري إلّا إذا نص صراحة على أحكام قانونية خاصة***".

اعترف المشرّع لها بالشخصية المعنوية بموجب نص تشريعي يعود لأهميتها البالغة ودرها الاقتصادي الّذي يعود بالتّنمية على المستوى الوطني، كما أشار إلى ذلك نص المادة **25** من المرسوم التشريعي رقم **94-08** على ما يلي: "***يتم الانفصال والاندماج بابتلاع الشخصية المعنوية للمؤسسة العمومية الاقتصادية...***" أين نفهم أنّها تتمتع بالشخصية المعنوية واندماج مؤسستين أو أكثر يقتضي الأمر وجود شخصية معنوية واحدة[45].

إضفاء الشخصية المعنوية عليها يساهم في استقلاليتها والّتي تظهر أساسا في حرية التصرف في المعاملات واتخاذها مختلف القرارات كما يخول لها اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وتمتعها بالأهلية القانونية، مما يعنى منح للمؤسسة قدرًا كبير من الحرية في

---

[44]-يظهر المشرع أن مشاركة ممثلين العمال أمر لا رجعت فيه والتمثيل يكون بقوة القانون حيث تنص المادة **26**/2 من القانون رقم **88-01** على إلزامية مشاركة العمال في أجهزة الإدارة وأيضا في مجلس المراقبة وفقا لنص المادة **29**/2، ويؤكد المشرع مرة أخرى على ضرورة وإلزامية المشاركة العمالية حسب ما جاء في نص المادة **32** من القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[45]-مرسوم تشريعي رقم **94-08** مؤرخ في **26**مايو **1994**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **1994**، ج.ر.ج.ج، عدد **33** صادر في **28** مايو **1994**.

تصرفاتها واتخاذ قراراتها دون الرجوع إلى الدولة أو أحد أجهزتها[46]، فالاستقلالية تعد ضرورة لتحسين الفعالية الاقتصادية داخل المؤسسة وفي التّنمية الشاملة الّتي تسعى من خلالها الدولة إلى جانب خاصية المتاجرة، في سبيل توسيع مبادئ اقتصاد السّوق.

ب . إعادة الهيكلة المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية

عمل المشرّع على منح الاستقلالية والحفاظ عليها ويظهر ذلك من خلال فصل بين الذمة المالية الخاصة بالمؤسسة والذمة المالية للدولة بهدف تحيق توازن المالي للمؤسسة[47]، من

---

[46]-وينجر على إضفاء الشخصية المعنوية على المؤسّسة العمومية الاقتصادية مجموعة من النتائج ومنها ما يلي:

حرية التصرف في الممتلكات: اعتبار المؤسسات العمومية الاقتصادية من الشركات التّجارية يعني خضوعها لقانون التّجاري، وهذا دليل كافي على الاستقلالية في التسيير الإداري والمالي، وتباشر نشاط تجاري في سبيل تحقيق الربح كغيرها من الشركات التّجارية وما تحققه من الربح يعود لذمتها ولا يدخل في ميزانية الدولة، مما يعني أن لها ممتلكات خاصة بها وتسير باسمها الخاص وليس بسم الدولة، وكنتيجة منطقية لوجود ممتلكات خاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية التّي تكيف هي الأخرى شركات تّجارية تخضع للقانون التّجاري، حيث تنص المادة **4** فقرة أولى من الأمر رقم **01-04** المعدل والمتمم على ما يلي: "***ممتلكات المؤسسات العمومية الاقتصادية قابلة للتنازل عنها وقابلة للتصرف فيها طبقا لقواعد القانون العام وأحكام هذا الأمر.***"، نستخلص من نص المادة خضوع ممتلكات التابعة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لأحكام القانون الخاص بحيث لم يقصد المشرع من عبارة"... ***طبقا لقواعد القانون العام...***" قواعد التّي تخضع لها الإدارة وإنما يقصد منه القواعد القانونية العامة من القانون الخاص ولتوضيح ذلك أكثر نستأنس بالنص باللغة الفرنسية أين استعمل المشرع عبارة droit commun ولم يضع عبارة droit publique، مما يعني خضوعها للأحكام القانوني التّجاري وإمكانية التنازل عنها والتصرف فيها مثلها مثل الشركات التّجارية من القانون الخاص بل هي أصبحت من فئة المؤسسات الخاصة وتخضع لنفس القواعد القانون الخاص وتسعى لتحقيق الربح والدخول في المنافسة مما يعني غياب قواعد القانون العام غياب الدولة وعدم وجود لا السيطرة ولا وصاية مما ينتج تقليص القطاع العام الاقتصادي.

الأهلية القانونية وتحمل المسؤولية: ينجر من وراء تمتع المؤسّسة العمومية الاقتصادية بالشخصية تمتعها بالأهلية القانونية التّي تساهم وبشكل واضح في الاستقلالية، كما أن المشرع نص وبشكل صريح على أن هذه الفئة من المؤسسات الأهلية الكاملة، يمكن لها أن تشترط وتتعاقد كما تتحمل المسؤولية بشكل مستقل وفقا للمادة **7** من القانون رقم **88-01**، كما تتحمل وبشكل مستقل كل التزاماتها ولا يمكن لدولة أن تتحملها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفقا ما جاء المادة **8** من القانون رقم **88-01**.

ويطبق عليها نفس الأحكام التّي تطبق في الشركات التّجارية فتمتعها بالأهلية في الأعمال التّجارية التّي تقوم بها وفي مختلف العقود التّجارية التّي تبرمها وبمحض إرادتها الخاصة في سبيل الهدف الأساسي من التّجارة وهو تحقيق الربح، مما يمكن أن تنتج منها آثار لتحمل المسؤولية الناتجة عن أعمالها الخاصة دون تدخل غيرها في ذلك فيمكن حتى الحجز على أموالها أو ممتلكاتها.

[47]-لتفصيل في الإعادة الهيكلية والمالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أنظر: **أيت منصور كمال**، "الإجراءات التحضرية لخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص **40**.

خلال تكريس مبدأ المتاجرة ومنح لها حرية تسيير أمورها إلى جانب تعويض الرقابة الخارجية بالداخلية في سبيل ترشيد أموالها، وإنشاء هياكل مستقلة عن الدولة مهمتها تسيير الأموال التّجارية الخاصة بها وفقا لقانون الخاص، وأصبحت استقلالية التسيير المالي في المؤسسة العمومية الاقتصادية كغيرها من الشركات التّجارية يفهم ضمنيا أن لها أموال خاصة مستقلة عن الدولة والأصل أن الدولة تحوز على مجموعة من الأموال الّتي يمكن أن تكون في شكل أسهم ومساهمات، إلا إخضاعها للقانون التّجاري واعتبار أموالها ملك خاص بها وليس ملك للدولة ولها الحق التصرف فيها كالشركات التّجارية دون العودة إلى السّلطة الوصية عليها.

يعتبر المجال المالي حساس في المرحلة الانتقالية، لذلك عمد المشرّع للاعتراف بالشخصية المعنوية للمؤسسة العمومية الاقتصادية يعني في الغالب استقلالية الذمة المالية، وجاء في نص المادة **17** من القانون رقم **88-01** أن دفع الحصص على اختلاف أنواعها يترتب عليها تحويل الملكية للمؤسسة، بمعني أن الملكية تعود لغير الدولة وتمتعها بالاستقلالية يعني بالضرورة التمويل الذاتي دون تدخل الدولة أو أحد هيئاتها، في حين أن الدولة تمنح مساعدات مالية للمؤسسة وذلك مقابل الأعباء الّتي تتحملها لأداء الخدمة العمومية، فتدخل الدولة بتقديم مساعدة مالية مقيد بأداء المؤسسة لخدمة معينة ذات طابع مرفقي وخدمة للمصلحة العامة وتكون وفقا لإجراءات تنظيمية محددة مسبقا[48].

عَمد المشرّع إلى إنشاء أجهزة تكلف بالتسيير هذه الأموال إلى غاية استقرار أوضاع المؤسسة بهدف مشاركتها في التّنمية الاقتصادية، حيث كلفت صناديق المساهمة أولا بتسيير المؤسسات الاقتصادية إلى جانب الملكية نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الاستراتيجية على حصص الأسهم الّتي تمتلكها، وهي عبارة عن شركات تّجارية مهمتها تسيير القيم المنقولة فهي ليست تابعة لدولة إنّما شركات تسيير أموالها فقط كشخص من أشخاص القانون الخاص بالرغم من أن هذه الأموال تابعة لأملاك الدولة، مهمتها تسيير رؤوس أموال عامة كاعوان ائتمانيين لها وتخضع لقواعد القانون التّجاري، أين يمكن لها العمل على استثمار هذه الأموال في

---

[48]-جاء في نص المادة **57** من القانون رقم **88-01** على ما يلي: " ***عندما تتحمل المؤسّسة العمومية الاقتصادية قيودا من الخدمة العامة، تمنح لها وفق إجراءات الميزانية، مساعدة مالية مساوية للأعباء المترتبة عن ذلك ومقيمة طبقا للتنظيم الجاري به العمل.***

وفي جميع الحالات، تحدد مسبقا هذه المساعدة".

المشاريع لحساب الدولة فهي مكلف بالتسيير في حين تبقى الدولة تحتفظ بحق ملكية رأسمال الاجتماعي، حيث تُظهر هذه الصناديق انسحاب الدولة في تسيير أموالها الاقتصادية ومنح ذلك لمؤسسات أخرى تخضع لأحكام القانون التّجاري، فهذه الصناديق تعد كآلية قانونية تجسد استقلالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية.

تولت الشركة القابضة العمومية تسيير رؤوس الأموال التّجارية التابعة للدولة وإدارتها[49]؛ بعد إلغاء صناديق المساهمة والّتي تميزت بالهيمنة على مختلف نشاطات شركاتها التابعة لها بصورة كاملة، وتحوز فيها الدولة رأسمالها كاملا كما يمكن أن تتشارك فيه مع أشخاص آخرون إلا الشركة القابضة يغلب عليها طابع السيطرة خاصة من الجانب المالي، وحتّى هذه الأخيرة تم تحويل أموالها وجميع حقوقها والسندات لصالح هيئات تسمى بمجلس مساهمات الدولة وذلك تجسيدا لانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وحفاظا على الثقة والطمانينة مع الشريك الخاص[50]، ومن أجل إعادة الاعتبار للمؤسسة العمومية الاقتصادية بعد التأهيل للمنافسة والتحول نحو اقتصاد السّوق، حيث يؤدي ذلك إلى نقل الملكية ومشارك الخواص في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا لقواعد القانون التّجاري.

عمل المشرّع على منح الاستقلالية والحفاظ عليها من خلال دعم حرية التسيير المالي للمؤسسة وتكريس الرقابة الداخلية والمحاسبة التّجارية إذ تعد أموال المؤسسة ملك خاص لها وليس ملك للدولة ولها الحق في التصرف فيها كشركة تّجارية دون العودة إلى السّلطة الوصية عليها، واستبعاد الرقابة المكرسة في النّظام الاشتراكي وذلك من أجل تجنب أي تدخل من الدولة والحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

يظهر تراجع الدولة عن الرقابة من خلال استغنائها عن الرقابة الخارجية الّتي تمارسها عن طريق أجهزتها الرقابية وإعادة تهيئتها وتعويضها في المقابل بالرقابة الداخلية المؤهلة وفقا لما جاء في نص المادة **40** من القانون رقم **88-01** وذلك من أجل خلق الشفافية في التسيير المالي،

---

[49]-لتفصيل أكثر في الشركات القابضة عموما أنظر: **لمزري مفيدة**، "علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **3**، العدد **2**، **2019**، ص**97**.

[50]-لتفصيل أكثر في مجلس المساهمات الدولة، أنظر: **أيت منصوركمال**، "الإجراءات التحضرية لخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 36.

أيت منصوركمال، عقد التسيير: آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، مرجع سابق، ص 19.

مما يعني أن المؤسسة مؤهلة لمراقبة نفسها بنفسها عن طريق وضع أجهزة مختصة في ذلك دون فتح مجال لرقابة الخارجية الّتي تمارسها السّلطة الوصية كجهة ممثلة لدولة مما يخلق التبعية وعدم الاستقلالية.

يعدّ منح استقلالية التسيير المالي وتكريس الرقابة الداخلية من شأنه خلق جوّ من الشفافية في التسيير المالي وتحسين آليات المحاسبة الداخلية من أجل تحكم أفضل وأسرع في المؤسسة وضمان الحفاظ على الأموال للحفاظ على المؤسسة وديمومتها، فغالبا ما تتم الرقابة بين أجهزة المؤسسة وهياكلها كالجمعية العامة تراقب مجلس الإدارة وهذا الأخير يراقب نتائج المدير العام[51].

تمسك المؤسسات العمومية الاقتصادية حسابتها وفقا لشكل التّجاري باعتبارها من الشركات التّجارية وذلك طبقا لأحكام الأمر رقم **75-35** المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة[52]، إلّا أنّ هذا الأمر ملغى بالقانون رقم **07-11**[53]، مما يعني استبعاد المحاسبة العمومية المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للدولة، نظرا أن رأسمالها تابع لها وليس للدولة وللمؤسسة حرية مطلقة التصرف فيه، حيث تعد المحاسبة العمومية مؤشر على التبعية للسلطة الوصية والاستغناء عنها يساهم في الاستقلالية أكثر المؤسسات العمومية الاقتصادية كشخص من أشخاص القانون الخاص، إلى جانب ضرورة تمتعها بمميزات أشخاص القانون الخاص خاصة ما يتعلق بالمتاجرة أو الصفة التّجارية.

2. مبدأ المتاجرة في المؤسسة العمومية الاقتصادية

---

[51]-حدد في نص المادة **16** من القانون رقم **88-04**، الّذي يعدل ويتمم القانون التّجاري، الاختصاصات التّي تخول للمدير العام وذلك تحت مسؤولية ومراقبة مجلس الإدارة في المؤسّسة ذات شكل شركة مساهمة، أما المؤسّسة العمومية المكونة في شكل شركة محدودة المسؤولية يتولى تسييرها مسير أو عدة مسيرين يتم اقتراحهم من طرف مجلس المراقبة أما تعيينهم من طرف الجمعية العامة، أنظر المادة **37** من القانون رقم **88-04**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59**، المتضمن القانون التّجاري.

[52]-أمر رقم **75-35** مؤرخ في **29** أبريل **1975**، يتضمّن المخطط المحاسبي الوطني، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **09** مايو **1975**. (الملغى)

[53]-قانون رقم **07-11** مؤرخ في **25** نوفمبر **2007**، يتضمّن النظام المحاسبي المالي، ج.ر.ج.ج، عدد **74** صادر في **25** نوفمبر**2007**، الّذي دخل حيز التنفيذ في أوّل يناير **2009** حسب نص المادة **25** من أحكامه الختامية.

سعت الدولة من خلال الإصلاحات الاقتصادية لتجسيد مبادئ اقتصاد السّوق وتعميم عنصر تحقيق الربح بما في ذلك المؤسسات العمومية الاقتصادية وما ينجر من وراء خضوعها لأحكام القانون التّجاري المحض وبالتّالي التقليص من القطاع العمومي.

أضفى المشرّع من بداية الإصلاحات مبدأ المتاجرة على المؤسسة العمومية الاقتصادية[54]، الّتي تأخذ شكل شركة مساهمة أو محدودة المسؤولية باعتماد الطابع المالي واستبعاد الطابع الشخصي، وهذا في إطار القانون رقم **88-01** والقانون رقم **88-04**، فشركة مساهمة ينقسم رأسمالها إلى أسهم يتحمل كل شريك المسؤولية بقدر حصته من الأسهم أما شركة محدودة المسؤولية المتكونة من شخص إلى عدة أشخاص يتحملون الخسائر بقدر حصصهم في المؤسسة، إلّا أنّه تم إلغاء النصين بموجب المادة **28** من الأمر رقم **95-25** المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التّجارية التابعة للدولة[55].

اكتفى المشرّع في الأمر رقم **01-04** على أن المؤسسات العمومية الاقتصادية عبارة عن شركات تّجارية والدولة أو أي شخص معنوي آخر من القانون العام يمثل الرأسمال الاجتماعي لها على شكل حصص أو أسهم أو غير ذلك من شهادات استثمار أو سندات مساهمة أو أي قيم منقولة أخرى.

ينجر من وراء خضوع هذه الفئة من المؤسسات للقانون التّجاري تمتعها بالصفة التّجارية وبالتّالي تحملها للالتزامات التّجارية باعتبارها شركات تّجارية وأعمالها تّجارية بحسب الشكل[56]، تتطلب السرعة والائتمان لمرونة المجال كما أنّ العقود الّتي تبرمها هي تّجارية، ومن الالتزامات الّتي

---

[54]-«Le principe de commercialité signifie la soumission de l'organisation et du fonctionnement de ladite entreprise à un dispositif juridique formé essentiellement de règles de droit commercial…», **LAKEHAL Salah**, «Le statut juridique de l'entreprise publique économique à l'ère du désengagement de l'Etat de la sphère économique », op.cit., p. **31**.

[55]-أمر رقم **95-25** مؤرخ في **25** سبتمبر **1995**، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التّجارية التابعة للدولة، ج.ر.ج.ج، عدد **55** صادر في **30** سبتمبر **1995**. **(ملغى)**

[56]-أنظر في هذا المادة **3** من الأمر رقم **75-59**، يتضمن القانون التّجاري، مرجع سابق.

تقع على عاتقها القيد في السّجل التّجاري أمام المركز الوطني للسجل التّجاري ومسك دفاترها التّجارية[57]، وتطبيق عليها حتّى نظام الإفلاس والتسوية القضائية[58].

تُعد الصفة التّجارية من مظاهر الأساسية لتغير الطبيعة القانونية للمؤسسة العمومية الاقتصادية بما يتزامن التحولات الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ المشرّع عمد على توسيع ذلك أكثر من خلال ما يظهر في تبني نظام الخوصصة.

3. خوصصة المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادية

تُعد عملية الخوصصة من مظاهر الأساسية في تقليص القطاع العام عكس مفهوم التأميم الّذي يؤدي إلى توسيعه[59]، باعتباره وسيلة لدعم القطاع الخاص وتقليص القطاع العام[60]، وذلك باعتماد الدولة على مختلف الأجهزة المختصة وعلى اختلاف مراحل تبني نظام الخوصصة، إذ تعد هذه الأخيرة أساسًا وسيلة للّتخلص من وحدات القطاع العام الخاسرة من المؤسسات العمومية الاقتصادية وتحويلها إلى القطاع الخاص بما يحقق لها الفعالية

---

[57]-تنص المادة **19** من القانون التّجاري على ما يلي: "***يلتزم بالتسجيل في السّجل التّجاري:***

2-كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، ومقره في الجزائر، أوكان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت."، أين تدخل المؤسّسة العمومية الاقتصادية في" ***... أو أي مؤسسة كانت***."، أنظر أيضا: المادة **20** من من الأمر رقم **75-59**، يتضمن القانون التّجاري، مرجع سابق.

الالتزامات التّجارية التّي تقع على عاتق المؤسّسة العمومية الاقتصادية هو ناتج أيضا عن **الطابع التّجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية** حيث كرس المشرع وبصفة صريحة الصفة التّجارية للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعد شركات تّجارية وبالتّالي فهي تخضع للقانون التّجاري وتتمتع بالصفة التّجارية رغم رأسمالها يعود لدولة كما يمكن أن يعود لأي شخص أخر خاضع للقانون العام، فالطابع التّجاري يدفعها عموما إلى **السعي نحو تحقيق الربح** فكل شخص طبيعي أو معنوي من خلال ممارسة أي نشاط تجاري وبصفة قانونية نحو تحقيق الربح فخضوع المؤسسات العمومية الاقتصادية لأحكام القانون التّجاري وتمتعها بالصفة التّجارية يعني بالضرورة سعيها نحو تحقيق الربح فأي عمل لا يهدف إلى ذلك فهو ليس عمل تجاري وفي الواقع هذا ما يتناسب تكريس الدولة لمبادئ اقتصاد السوق وانسحابها من الحقل الاقتصادي.

[58]-**LAKEHAL Salah**, «Le statut juridique de l'entreprise publique économique à l'ère du désengagement de l'Etat de la sphère économique », op.cit., p. **38**.

[59]-**صبايحي ربيعة**، الخوصصة بتحويل ملكية المؤسسات العمومية العامة إلى الخواص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2009**، ص**10** وما يليها.

[60]-لتفصيل أكثر في الخوصصة ومختلف التعاريف أنظر: أيت **منصور كمال**، عقد التسيير: آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، مرجع سابق، ص **15**.

الاقتصادية[61]، كما أنّ عملية الخوصصة تمنح فرصة لتدخل الخواص لتحسين تقنيات التسيير ومن ثم تحسين مستوى الإنتاج ورفع من مستوى الكفاءة الاقتصادية والمالية من خلال دخولها للمنافسة[62].

تُظهر عملية الخوصصة رغبة وجدية انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتكريس الفعلي لمبادئ اقتصاد السّوق بما يتناسب حرية الممارسات التّجارية، رغم أن تبني هذا النّظام الحديث نسبيا وبشكل تدريجي وكنتيجة حتمية لتوسيع مجال الممارسات التّجارية وحتّى في النشاطات الّتي كانت حكرًا على الدولة؛ رغبة في تقليص القطاع الاقتصادي العمومي وسعيا في إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص دوره في التّنمية، فتبني مبادئ اقتصاد السّوق كان بداية بإعادة النظر في المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها [63]، من خلال تلميح على إمكانية مشاركة الخوص في القطاع العام، من منح لها الاستقلالية في مرحلة التحرير التدريجي للأسعار[64].

كانت الدولة جد حذرة في تنفيذ استراتيجية الخوصصة، وما جاء في تعديل القانون التّجاري سنة **1993**[65]، يعتبر تمهيد لإمكانية مشاركة الخواص في القطاع العام؛ والبداية الأولى نحو تبني الخوصصة بصفة غير صريحة كان في قانون المالية التكميلي سنة **1994**[66]، حيث تتضمن المادة **24** تعديل المادة **20** من القانون رقم **88-01** الّتي حصرت الأشخاص الّذي يمكن

---

[61]-**IHADDADENE Athmane, «** Problématique de la privatisation des entreprises publiques "cas des entreprises publiques Algérienne" », Revue des réformes économiques et intégration en économie mondial, Vol. **1,** N° **1**, **2006**, p. **66-67**.

[62]-**MAHFOUD DJEBBAR**, « La privatisation des entreprises publiques: Rôle du marché financier », Revue des Sciences Sociales et Humaines, Vol. **2,** N° **5**, **1996**, p. **24**.

[63]-لتفصيل أكثر في أساليب خوصصة ملكية المؤسسة العمومية الاقتصادية أنظر: أيت **منصور كمال**، عقد التسيير: آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، مرجع سابق، ص **29 وما يليها**.

[64]-**MAHFOUD DJEBBAR**, op.cit., p. **23**.

[65]-مرسوم تشريعي رقم **93-08**، مؤرخ في **25** أبريل **1993**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59**، المتضمن القانون التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **27**، صادر في **25** أبريل **1993**.

[66]-مرسوم تشريعي رقم **94-08**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **1994**، مرجع سابق.

- **IHADDADENE Athmane**, op.cit., p. **69**.

لهم اقتناء الآلات والتجهيزات المنتجة[67]، والمادة 25 منه وسعت من شكل المؤسسة العمومية الاقتصادية باعتبارها من شركات الأموال وتخضع للقانون التّجاري.

بمعنى حصر التنازل في الأشخاص العامة دون الخاص في القانون رقم 88-01، في حين نص المادة 24 من قانون المالية التكميلي لم يتم تحديد ذلك؛ وسكوت تام عن تحديد الأشخاص الذين يمكن لهم الانتفاع بالأموال التابعة للمؤسسة، أين لا يمكن الجزم أن المخاطبين هم الأشخاص المعنوية والطبيعية من القانون العام أو الخاص ما دام لا وجود لعبارة صريحة في ذلك؛ مما يزيد الغموض، فنقص المصطلحات يؤدي إلى نقص المعنى.

وعموما تبني المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 هو تمهيد لعملية لتخلي الدولة عن بعض النشاطات الاقتصادية، إلّا أنّ الأمر لم يطول حيث بعد سنة مباشرة صدر الأمر رقم 95-22 المعدل سنة 1997[68]، ليتناسب مع أحكام دستور 1996[69]، أين اعتمد المشرّع على تحديد قواعد الخوصصة العامة، وتتجسد في تحويل ملكية كل الأصول المؤسسة العمومية أو جزء منها أو حتّى تحويل التسيير فقط الّذي يكون عن طريق صيغ تعاقدية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين من القانون الخاص[70]، وذلك بالاعتماد على مختلف الطرق والكيفيات المناسبة لخوصصة[71].

---

[67]-تنص المادة 20 من المرسوم التشريعي رقم 94-08، على ما يلي: " ***تعد الأملاك التابعة للممتلكات الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية قابلة للبيع والتحويل والحجز حسب القواعد المعمول في الميدان التّجاري باستثناء أملاك التخصيص وأجزاء من الأملاك العمومية التّي تستغل عن طريق الانتفاع.***".

[68]-أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 48 صادر في 04 سبتمبر 1995، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 97-12 مؤرخ في 19 مارس 1997، ج.ر.ج.ج، عدد 15 صادر في 19مارس 1997. **(ملغى)**

[69]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 76 صادر في 08 ديسمبر1996.

[70]-أنظر: المادة الأولى فقرة 2 و3 من الأمر رقم 95-22، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**، وتطبيقا للمادة 2 و5 صدر نص تنظيمي الّذي يحدد المؤسسات التّي ستخضع للخوصصة، مرسوم تنفيذي رقم 98-195 مؤرخ في 07 يونيو 1998، ج.ر.ج.ج، عدد 41 صادر في 10 يونيو 1998.

[71]-لتفصيل أكثر في مختلف الطرق التّي يمكن الاعتماد عليها في الخوصصة، أنظر أكثر:

IHADDADENE Athmane, op.cit., p. **58**.

MAHFOUD DJEBBAR, op.cit., p. **27**.

يعني الاعتراف بتحويل الملكية أن من يمتلك يسير؛ إلّا أنّه أكد على إمكانية خوصصة التسيير مما يعنى عدم خوصصة الملكية، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود نوع من التخوف من وراء تبني نظام جديد الّذي يمس بالدرجة الأولى المصلحة العامة الاقتصادية، إلّا أنّ تغير الأوضاع والمعطيات الاقتصادية تستوجب التغيير، حيث صدر الأمر رقم **01-04** المعدل والمتمم، وجمع كل الأحكام المتعلقة المؤسسة العمومية الاقتصادية وخوصصتها.

تم تحديد الإطار العام للمؤسسة العمومية الاقتصادية وتكييفها على أنّها شركات تّجارية تخضع للقانون العام بمعني قواعد العامة[72]، في حين تنص المادة **13** على التعريف الدقيق وتحديد مسار المؤسسة وخوصصتها من كونها صفقة لنقل الملكية، لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القانون الخاص مع تحديد المؤسسات القابلة للخوصصة وهي المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع النشاط الاقتصادي[73].

وسع المشرّع مجال المؤسسات العمومية القتصادية القابلة للخوصصة دون تحديد مجال اقتصادي معين ولم يستثن أي مؤسسة منها خاصة إذا كانت المؤسسة تتولى تسيير نشاط ذات طابع استراتيجي أو من النشاطات المحتكرة وفقا لنص المادة **15** من الأمر رقم **01-04**، على خلاف الأمر رقم **95-22** الملغى أين تم تحديد القطاعات المعنية بالخوصصة بشكل دقيق[74]، مما يعنى تضيقها فالغاية القصوى التي يمكن الاستناد إليها في توسيع مجال الخوصصة وفقًا للأمر رقم **01-04** تعود لرغبة المشرع في ضمان استمرار أكبر قدر ممكن من المؤسسات العمومية الاقتصادية في نشاطها وضمان مستقبلها في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السوق.

الفرع الثاني:

---

[72]-تنص المادة **2** من الأمر رقم **01-04** على: "***المؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات تّجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي أخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة، وهي تخضع للقانون العام***".

IHADDADENE Athmane, op.cit., p. **69**.

[73]-تنص المادة **13** من الأمر رقم **01-04** على ما يلي: "***يقصد بالخوصصة كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص***"، الهدف الأساسي من الخوصصة هو توسيع قواعد القانون الخاص، وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية التّي تحكم سير المرافق العامة لتحقيق منفعة.

[74]-أنظر: المادة **2** من الأمر رقم **95-22**، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، معدل ومتمم، مرجع سابق.

تحرير النشاطات المحتكرة

هيمنت الدولة ولفترة طويلة واحتكرت جلّ النشاطات الاقتصادية؛ إلّا أنّ الأزمة الخانقة الّتي مرت بها دفعتها لإعادة النظر في ذلك بما يتناسب الحرية الاقتصادية وتخليها عن احتكار بعض النشاطات خاصة التّجارة الخارجية **(أولا)**، وما إنجر عنه من ضرورة تحرير القطاع المالي والمصرفي باعتباره المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي وفقا لحرية حركة رؤوس الأموال **(ثانيا)**.

أولًا: تحرير التّجارة الخارجية

قامت الدولة بمجهدات مكثفة سعيا في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، خاصة ما يظهر في المنظومة القانونية للتجارة الخارجية بداية من الاحتكار الكلي وصولاً إلى التحرير النهائي**(1)**، غير أن الدولة ما تعطيه بيد تزيحه بيد أخرى نتيجة تغيير المعطيات الاقتصادية وتذبذبها أين نستشف نوع من التقييد في الحرية ووهمية التحرير **(2)**.

1. التّجارة الخارجية: من الاحتكار إلى التحرير

خضعت التّجارة الخارجية لتبعية مطلقة لدولة من الاستقلال وفقا لمنطق المسار الاشتراكي، إلّا أنّ رغبت المشرّع في تحرير وتوسيع نطاق المعاملات التّجارية منها الخارجية تعد من النتائج الأساسية من وراء سعيه نحو تكريس مبادئ اقتصاد السّوق على مستوى الوطني؛ وتغيير المسار القانوني للتجارة الخارجية وإلغاء الاحتكار.

لم تكن الدولة مستعدة لتحرير قطاع التّجارة الخارجية دفعة واحدة؛ مما استدعى الانتقال من الاحتكار الكلي إلى فتحه بشكل جزئي **(أ)**، ومن ثم التحرير الكلي والنهائي **(ب)**.

أ. من الاحتكار الكلي إلى التحرير الجزئي

كان احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة صريحة في ظل دستور**1976**[75]، إلى جانب

القانون رقم **78-02** المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية[76]، وبالتّالي ممارسته يعد فقط من اختصاصات الدولة دون غيرها، كمبدأ دستوري وبتأكيد تشريعي.

---

[75]-نص المادة **14** دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب الأمر رقم **76-97** مؤرخ في **22** نوفمبر **1976**، ج.ر.ج.ج، عدد **94** صادر في **24** نوفمبر **1976**.

كانت الدولة تمارس التّجارة الخارجية عن طريق مؤسساتها الاشتراكية على كل البضائع، إلى أن تم إلغاء القانون رقم **78-02**[77]، بموجب القانون رقم **88-29**[78]، ولإشارة أنه في السنة نفسها تغيرت الطبيعة القانونية للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للقانون رقم **88-01** حيث كانت الدولة تكلف المؤسسات الاشتراكية بذلك إلّا أنّ أصبحت تتمتع بالاستقلالية فليس بمقدورها التدخل وتوجيه نشاطاتها نتيجة الفصل بينها وبين الدولة، إلّا أنّ هذه الأخيرة ما تزال تمارس التوجيه عن طريق منح امتيازات لهذه الفئة من المؤسسات دون غيرها في ممارسة التصدير والاستيراد[79].

ما يميز هذه الفترة أنّها مرحلة انتقالية حيث اعتمدت الدولة في سياستها الإصلاحية على مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل التقليل من حدة تدخلها في التّجارة الخارجية، فاحتكارها لم يكن بشكل كلي بل أظهرت رغبتها في مشاركة الخواص لها، ومن بوادر ذلك صدور المرسوم التّنفيذي رقم **91-37**[80]، أين أصبحت ممارسة التّجارة الخارجية مقترنة بشروط؛

---

[76]-قانون رقم **78-02** مؤرخ في **11** فبراير **1978**، يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد **7** صادر في **14** فبراير **1978**. **(ملغى)**

[77]- تتميز مرحلة قبل صدور القانون رقم **78-02** بنوع من المرونة خاصة فيما يخص تحرير نشاط التصدير وفقا أمر رقم **74-11** مؤرخ في **30**يناير **1974**، يتضمن تحرير تجارة التصدير، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **15** فيفري **1974**، في حين عملية الاستيراد تخضع لشروط محددة المنصوص عليها في الأمر رقم **74-12**مؤرخ في **30**يناير **1974**، يتعلق بشروط استيراد البضائع، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **15** فيفري **1974**، بمعنى أن هذه المرحلة هناك بعض البضائع تخضع لرخصة والأخرى تتم بحرية في حين بعض البضائع الأخرى تخضع لنظام الحصص.

لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "تعليق على الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19** جويلية **2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها"، المجلة النقدية للقانونية والعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد **2**، **2006**، ص**80**.

[78]-قانون **88-29** مؤرخ في **19** يوليو **1988**، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد **29**، صادر في**25** يوليو**1988**. **(ملغى)**

[79]-أنظر: المادة **5** من القانون رقم **88-29** مؤرخ في **19** يوليو **1988**، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مرجع سابق.

حجارة ربيحة، حرية الاستثمار في التّجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**، ص**88**.

[80]-مرسوم تنفيذي رقم **91-37** مؤرخ في **13**فبراير **1991**، يتعلق بشروط التدخل في مجال التّجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد **12** صادر في **20** مارس **1991**.

تتناسب مع سياسة الدولة في الاصلاحات الاقتصادية كمرحلة انتقالية لتبني مبادئ اقتصاد السّوق، فمن غير الممكن إطلاق التّجارة الخارجية بعد طول فترة الاحتكار.

تأرجحت التّجارة الخارجية بين التحرير والتقييد، نتيجة المرحلة الانتقالية واعتماد الدولة على مختلف الوسائل والإجراءات لترقيتها، ووضع شروط ممارستها وعدم الاستبعاد الكلي للخواص، إلّا أنّ دستور **1989** يعتبر تخلي صريح لاحتكار التّجارة الخارجية[81]، أين أشار المؤسس الدستوري إلى أن تنظمها من اختصاص الدولة وبالتّالي القضاء على الاحتكار والممارسة تكون وفقا لشروط يحددها القانون، مما أدى لتناقض بين النصوص القانونية كالقانون رقم **88-29** الّذي يتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من حين كل النصوص الّتي جاءت بعد سنة **1988** تحث على بوادر حريتها.

ب . التحرير الرسمي والنهائي للتجارة الخارجية

تُعتبر التّجارة الخارجية من أهم نتائج تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، فكان لابد من تحريرها بعدما كانت حكر لدولة نتيجة النّظام الاشتراكي المنتهج، فحرية التّجارة الخارجية هو فتح المجال لكل المتعاملين من دخول عالم التّجارة الدولية دون قيد أو تمييز من أجل تحقيق الربح بالمتاجرة كالشركات التّجارية أو تقديم الخدمات كالبنوك.

تغيرت النصوص القانونية المنظمة للتجارة الخارجية مع تغير المسار الاقتصادي نتيجة الضغوطات الأجنبية وتبني مبادئ اقتصاد السّوق، ويعتبر دستور **1996** المسار الواضح لتخلى الدولة عن الاحتكار المطلق، بتكريس حرية التّجارة والصناعة كمبدأ عام، كما تنص المادة **23** من الدستور على أن تنظيم التّجارة الخارجية من اختصاص الدولة وتحديد شروطها ومراقبتها عن طريق القانون، وبالتّالي تخلي واضح عن فكرة الاحتكار.

بالرجوع إلى الدستور نجد أن موقع التّجارة الخارجية وارد في الفصل الثالث بعنوان "**الدولة**"[82]، ولم يرد في الفصل الخاص بالحقوق والحريات مما يدل على عدم إمكانية اعتبارها

---

[81]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **89-18** مؤرخ في **28** فبراير **1989**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في أول ماس **1989**.

[82]-أنظر: نص المادة **23** من الدستور يقابلها نص المادة **21** قبل تعديل دستور سنة **1996** سنة **2020** والمادة **19** قبل تعديله سنة **2016**.

من الحريات الدستورية؛ كما لا يمكن اعتبار هذا النشاط حكرًا لوجود نصوص قانونية خاصة تضمن ممارسته بشروط، كما أنّ نص الدستوري وضح على أن التّجارة الخارجية تنظمها الدولة، وهذا ما يتيح فرصة الحد والتقييد.

صدر القانون رقم **03-04** المتعلق بعمليات استيراد البضائع وتصديرها[83]، حيث كان تغير في مسار التّجارة الخارجية أين اعترف بصفة صريحة على حريتها تماشيا مع مبادئ اقتصاد السّوق، ويظهر ذلك في نص المادة **2** فقرة الأولى أين نص المشرّع صراحة على تكريس مبدأ حرية المبادلات التّجارية مما يفتح مجال واسع أمام المتعاملين الاقتصاديين خواص أو عموميين لاقتحام الأسواق الأجنبية بكل ايجابياتها وسلبياتها[84].

ترتبط التّجارة الخارجية أساسا بالتّجارة الدولية، حيث تقدمت الجزائر لأول مرة طلب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وأظهرت رغبتها سنة **1987**[85]، خاصة أن من أهدافها تنظيم المنافسة الدولية ودعم التّجارة الخارجية[86]، في المقابل القانون رقم **03-04** يكرس أهم مبادئ تقوم عليه المنظمة من حرية المبادلات التّجارية الدولية من المنافسة والمساواة وغيرها[87]، إلّا أنّ يجب الإشارة إلى أن المبدأ ينصب على حرية تصدير واستيراد البضائع، أين نفهم

---

[83]-أمر رقم **03-04**، مؤرخ في **19** يوليو **2003**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ج.ر.ج.ج عدد **43** صادر في **20** يوليو **2003**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **15-15**، مؤرخ في **15** يوليو **2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في **29** يوليو **2015**.

[84]-**إرزيل الكاهنة**، "تعليق على الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19** جويلية **2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها"، مرجع سابق، ص**91**.

[85]-يُعدّ موضوع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من المشاريع الكبرى التّي توافق تبني مبادئ اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي، حيث اتخذت الدولة في سبيل ذلك عدة إجراءات قانونية حتى تتوافق مع بنود المنظمة، لتفصيل أنظر: **بلحارث ليندة**،" تأثير مسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتّجارة"، مجلة معارف، المجلد **9**، العدد **17**، **2014**، ص**140** وما يليها.

ALLIOUCHE Rachid, «Analyse de la libéralisation du commerce extérieur Algérien », La Revue des Sciences Commerciales, Vol. **11**, N° **1** ,**2012**, p **145**.

[86]-لتفصيل أكثر في مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، أنظر: **حجارة ربيحة**، حرية الاستثمار في التّجارة الخارجية، مرجع سابق، ص**62**.

[87]-**حجارة ربيحة**، "وضع قطاع التّجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **7**، العدد **2**، **2016**، ص**344**.

في الوهلة الأولى أن استعمال المشرّع مصطلح البضائع يعني استبعاد الخدمات، إلّا أنّه تطرق إلى تحديد أن البضائع تدعى **المنتوجات**[88]، والمنتوجات هو كل سلعة أو خدمة[89].

تتنوع المنتوجات باختلاف النشاطات الاقتصادية السريعة التطور ونظرا لإمكانية ظهور منتوجات أخرى غير موجودة سابق، فإنّ المشرّع أحسن في عدم تحديد النشاطات الّتي هي محل التصدير والاستيراد وإنّما اكتفى باستبعاد بعض العمليات الّتي من شأنها أن تمس بالأمن والنّظام العام والأخلاق[90]، وهذا لا يؤثر على وزن المبدأ في المنظومة القانونية، بل أن عدم تحديد المنتوجات محل النشاط بحد ذاته توسيع من دائرتها والاستبعاد يكون في حالة مساس الأمن والنّظام العام والأخلاق فهي شروط لا تخالف مبادئ اقتصاد السّوق بالقدر ما تعمل على تشجيع الممارسات تّجارية واستبعاد النشاطات الّتي من شأنها المساس بالمصلحة العامة، ونلاحظ تفصيل المشرّع أكثر في ذلك بعد تعديل الأمر رقم **03-04** بموجب القانون رقم **15-15**[91].

تطبيق حرية التّجارة الخارجية لا تتعلق فقط بالنشاط وإنّما تشمل أيضًا الأشخاص الممارسين له، حيث أخذ المشرّع بعبارة عامة ولم يتقيد بعنصر الجنسية أو الإقامة في ممارسة نشاط التصدير والاستيراد[92]، بمعنى أن الأشخاص المؤهلين بالقيام بهذه العمليات أشخاص طبيعيين أو معنويين دون قيود أو تمييز مما يسمح بتحقيق المساواة في ممارسة هذه النشاط وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق[93]، فكل شخص مؤهل تتوفر فيه مختلف الشروط لممارسة

---

[88]-تنص المادة الأولى من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، على ما يلي: " ***يهدف هذا الأمر إلى تحديد القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، التّي تدعى في صلب النص المنتوجات***"، حيث استعمل المشرع في مضمون مصطلح **المنتوجات** دون مصطلح **البضائع**.

[89]-سوف نفصل أكثر في الموضوع لاحقا.

[90]-**إرزيل الكاهنة**، " تعليق على الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19/07/ 2003**المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها "، مرجع سابق، ص**92** و**93**.

[91]-قانون رقم **15-15**، مؤرخ في **15** يوليو **2015**، يعدل ويتمم الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في **29** يوليو **2015**.

[92]-**إرزيل الكاهنة**، " تعليق على الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19** جويلية **2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها "، مرجع سابق، ص**94** و**95**.

[93]-أنظر المادة 2/2 من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

النشاط التّجاري يمكن له ممارسة نشاطي التصدير والاستيراد، كالعون الاقتصادي محل التصدير والاستيراد سلعة أو خدمة وبمصطلح أشمل هو المنتوج أو البضاعة[94].

توسيع من دائرة الأشخاص والنشاطات دليل على نية المشرّع في توسيع حرية التّجارة الخارجية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وما لها من أثر ايجابية في تفعيل حرية المنافسة وفتح المجال أكثر للحرية التّجارية لتتعدي الحدود الوطنية نحو الأسواق الدولية.

2. حرية التّجارة الخارجية: الاستثناءات هو القاعدة

أصبح تكريس حرية التّجارة الخارجية أمر لا جدال فيه بعد صدور الأمر رقم **03-04** أين تنص المادة **2** على ما يلي: " ***تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية...***"، نفهم بوضوح من خلال سياق نص إزالة احتكار الدولة أمر لا رجعة فيه بما يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق وما استقر عليه المشرّع أيضًا بعد تعديل الأمر سنة **2015**، هذا دليل كافي على استمرار موقفه القائم على حرية المبادلات التّجارية بشكل صريح منذ سنة **2003**[95].

باستقراء التعديل الأخير سنة **2015** نجد أن المشرّع احتفظ بالعبارة نفسها فيها يخص الحرية، إلّا أنّه من جهة أخرى وسع من دائرة ضرورة احترام بعض المعايير من الأدب العامة والنّظام العام وبالآمن في ممارسة نشاطي التصدير والاستيراد، كما أضاف ضرورة عدم الإخلال بصحة الأشخاص والحيوانات والثورة الحيوانية والنباتية وبوقاية النباتات والمواد البيولوجيا والبيئية وبالتراث التاريخي والثقافي، بمعني ممارسة التّجارة الخارجية تكون باحترام كل العناصر الّتي سبق ذكرها مع الاحتفاظ بالأصل وهو حرية.

توسيع المشرّع من المعايير السابقة الّتي يجب احترامها من طرف ممارسي نشاطي التصدير والاستيراد لا يعد مشكل يقلل من مبدأ الحرية بالقدر ما يترجم حرص المشرّع في البضائع الموجهة لسوق حماية للمستهلك ومصلحة الدولة، إلّا أنّ ما يثير قلق وتشكيك في المبدأ هو ما جاء في نص المادة **3** من القانون رقم **15-15** المعدل لأحكام المادة **3** من الأمر رقم **03-04** أين

---

[94]-ممارسة النشاطات الاقتصادية عديدة ومتعددة تتأرجح بين السلع والخدمات، وعلى اختلاف صفة الممارس عون اقتصادي أو تاجر أو متدخل أو غيره حيث سوف نتطرق إلى ذلك بشكل مفصل لاحقا.

[95]-أنظر: **حجارة ربيحة**، حرية الاستثمار في التّجارة الخارجية، مرجع سابق، ص**21**.

ترك المشرّع مجال لإمكانية اتخاذ تدابير تتعلق بالتقييد في الكمية أو النوعية بغض النظر عن ضرورة مراقبة المنتوجات عند الاستيراد أو في التصدير[96].

أصبح ممارسة نشاط التصدير والاستيراد مقيد بما يمكن أن يصدر من التدابير الّتي تفرض من طرف الجهة المختصة، والجدير بالذكر أن المشرّع واضح في أمر اتخاذ التدابير والقيود تكون بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية[97]، وهذه الأخير تعني تدخل السّلطة التنظيمية والّتي تتأثر بالجانب السياسي بدل السير وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، فإصرار المشرّع في وضع حدود لحرية التّجارية الخارجية يظهر أيضًا من خلال المصطلحات الّتي استعملها فلم يكتف بالتدابير بل وضح أنّها قيود يمكن أن تفرض بموجب قانونية، مما يفتح مجال للسلطة التّنفيذية بالتدخل لدرجة الافراط مما سيؤثر سلبا على مبادئ اقتصاد السّوق.

كما أن فرض رخص على نشاط التصدير والاستيراد كاجراء إداري يفهم منه في الغالب تقييد على الحرية، ويعدّ من وسائل الرقابة المباشرة من طرف الدولة على التّجارة الخارجية، وفقا للدستور الّذي ينص على اختصاص الرقابة بموجب قانون، وبالرجوع لنص المادة **6** مكرر**1** الّتي تعرف الرخص على أنّها كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق لممارسة نشاط التصدير والاستيراد[98]، لا يمكن أن نتصور منح هذه الرخص دون اللجوء إلى الإدارة المختصة في ذلك ووفق الإجراءات إدارية بحتة محددة مسبقا فإنّ لم تكن معقدة فإنها حتما تتطلب وقت؛ وهذا مالا يتناسب مع النشاطات الاقتصادية الّتي تتطلب السرعة والمرونة حتّى لا يفوت فرص الربح وبالتّالي يمكن الجزم على أن مماس بمبدأ الحرية.

بناء على ما سبق يمكن القول، أن تكريس مبدأ حرية التّجارية الخارجية من سنة **2003**، إلّا أنّ القيود والتدابير الّتي تفرض على النشاط مؤخرا والإحالة المفرطة لسلطة التنظيمية لدرجة أصبحت تطغى على الأصل وتهميش مبدأ الحرية، ويمكن إرجاع ذلك لسياسة الدولة في تشجيع

---

[96]-نص المادة **3** من القانون رقم **15-15** المعدل لأحكام المادة **3** من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، مرجع سابق.

[97]-أنظر المواد من **6** مكرر**1** إلى المادة **6** مكرر**8** من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[98]-أنظر: **حجارة ربيحة**، حرية الاستثمار في التّجارة الخارجية، مرجع سابق، ص**59** وما يليها.

المنتوج الوطني وتقليل المنتوجات المستوردة في سبيل تحقيق الإنعاش الاقتصادي كما سوف نرى ذلك لاحقا.

ثانيًا: تحرير القطاع المالي والمصرفي

سعي الدولة لمواكبة الأوضاع العالمية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق أدى بالضرورة إلى استبعاد الاحتكار الكلي للقطاع المالي والمصرفي باعتباره العمود الفقري لمختلف النشاطات الاقتصادية وضرورة تحريره ومشاركة الخواص فيه **(1)**، حيث تجسد ذلك أكثر من خلال منح استقلالية لمؤسساتها **(2)** وإقامة أسواق مالية بما يتناسب الانفتاح الاقتصادي **(3)**.

1. الانتقال من الاحتكار إلى التحرير المصرفي والمالي

مَرت المنظومة القانونية المصرفية والمالية بتغيير جذري، إذ يعدّ القانون رقم **90-10** بمثابة منعرج حاسم لتكريس الحرية في المجال المالي والمصرفي، حيث اتسم الوضع قبل صدور هذه القانون بالسيطرة الكلية والمطلقة للنشاط فلا مجال للحديث عن النشاطات البنكية الّتي تعد مؤسسات عمومية وتنحصر وظيفتها في تنفيذ المخططات التنموية للدولة.

واستحداث كل من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية التابعة لسلطة التّنفيذية وذلك وفقا للأمر رقم **71-47** المتضمن تنظيم مؤسسات القرض[99]؛ وهذا أمر بديهي في مرحلة كان نظام الاقتصادي اشتراكي يسري وفقا لمخطط التّنمية المركزي أين تنعدم فيه المنافسة بشكل مطلق.

وبعد ذلك صدر القانون الّذي يتضمن نظام البنوك والقرض[100]، الّذي يعتبر بمثابة القانون الّذي يتضمن مختلف المبادئ الأساسية للإصلاح الوظيفي للنظام البنكي من خلال تحديد مهام البنك المركزي في مجال التّجارة الخارجية خاصة[101].

---

[99]-أمر رقم **71-47** مؤرخ في **30** يونيو **1971**، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، ج.ر.ج.ج، عدد **55** صادر **6** يوليو **1971**. **(ملغى)**، تم استحداث من خلاله مجلس القرض وكان دوره استشاري وضع تحت وصاية وزير المالية بمعنى التبعية المطلقة للسلطة التّنفيذية إلى جانب اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية التّي أنط إليها أيضا دور استشاري في المهنة المصرفية والمهن المرتبط بها.

[100]-قانون رقم **86-12** مؤرخ في **19** غشت **1986**، يتعلق بنظام البنوك والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **20** غشت **1986**، معدل ومتمم بموجب القانون **88-06** مؤرخ في **12** يناير **1988**، ج.ر.ج.ج، عدد **2** صادر في **12** يناير **1988**. **(ملغى)**، يعد أول قانون مصرفي جمع القواعد الخاصة بالمجال بعدما كانت مشتتة، أنظر: **أيت وازو زينة**،

للإشارة أنّ القانون رقم **86-12** صدر في ظل مبادئ دستور **1976** حيث النّظام الاشتراكي مازال قائما إلى أن عدل بهدف إعادة تكييف النّظام المصرفي والمالي بما يتناسب المستجدات الّتي طرأت على المستوى الاقتصادي خاصة بعد صدور القانون رقم **88-01** الّذي يتضمن إعادة تكييف المؤسسات العمومية الاقتصادية بالاستقلالية وهذا ما أثر على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية باعتبارها هي الأخرى كمؤسسات عمومية[102].

مست الإصلاحات الاقتصادية سنة **1988** جلّ النشاطات بما فيها المجال المالي والمصرفي فكان من الضروري رفع الاحتكار عنه بما يتوافق مبادئ اقتصاد السّوق، حيث اتخذت الدولة عدة إجراءات في سبيل تحسين دور القطاع في التّنمية ويظهر ذلك بعد صدور قانون النقد والقرض سنة **1990**، ويعتبر هذا الأخير بمثابة نقطة تحوّل في النّظام المصرفي وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، المعدل سنة **2001**[103]، رغم التعديل الأخير إلّا أنّه سرعان ما تم إلغائه بموجب الأمر رقم **03-11**[104].

يعتبر النشاط المصرفي والبنكي من جهة قطاع قائم بذاته مستقل بأنظمة وقوانين تضبط العمليات المرتبطة به ومن جهة أخرى يمثل محور الاقتصاد ككل كونه مصدر تمويل والقناة الأساسية لعبور الأموال، لذلك عمل المشرّع على تنظيمه وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال فتح المجال أمام المنافسة بما يساهم في رفع الكفاءة وتنويع التمويل مما يؤدي إلى تسهيل الاستثمارات واستقطابها، إلى جانب إرساء آليات اقتصاد السّوق بهدف تأهيل المؤسسات البنكية لتقديم الخدمات المصرفية، بما يسمح لها السير وفقا للانفتاح الاقتصادي دون تميز.

مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2012**، ص**37**.

[101]-المادة **9** من القانون رقم **86-12**، يتعلق بنظام البنوك والقرض، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**

[102]-قانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق.

[103]-قانون رقم **90-10** مؤرّخ في **14** أبريل **1990**، يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **15** أبريل **1990**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **01-01** مؤرّخ في **27** فبراير **2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر ي **28** فبراير **2001**. **(ملغى)**

[104]-أمر رقم **03-11** مؤرخ في **26** غشت **2003**، يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج عدد **52** صادر في **27** غشت **2003**، المعدل والمتمم، بموجب الأمر رقم **09-01** المؤرخ في **22** يوليو **2009**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **26** يوليو **2009**، وبموجب الأمر رقم **10-04** المؤرخ في **26** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر في أول سبتمبر **2010**. **(ملغى)**

تظهر أهمية المجال المصرفي والمالي من خلال حرص المشرّع في الرقابة واتخاذ مختلف التدابير الّتي من شأنها إرساء آليات اقتصاد السّوق وحرية المبادرة في القطاع وتأهيله، باعتباره المرافق الدائم لكل نشاط اقتصادي ما يدعو لإحاطته بقواعد صارمة ورقابة دائمة وفعالة[105]، إلى جانب ضرورة منح الاستقلالية لمؤسسات المكلفة بالمجال، إلى أن نجاحها مرهونا بوجود إطار تشريعي يوازن بين متطلبات تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق وضمان حماية المصلحة الاقتصادية.

2. تكريس الاستقلالية المؤسساتية في المجال المالي والمصرفي

بات عنصر الاستقلالية عنوان التحولات الاقتصادية بما في ذلك بنك الجزائر**(أ)** إلى جانب إنشاء هيئات أكثر استقلالية **(ب)**.

أ. استقلالية البنك المركزي

كانت بداية الإصلاحات المصرفية والمالية على البنك المركزي[106]، بإعادة النظر في اختصاصات الموكلة إليه بموازاة مع اختصاصات الخزينة العمومية مما سمح الفصل بينها وبين البنك كما وسعت مهامه في ضبط وتسيير السياسة النقدية[107]، وتكييفه على أنّه مؤسسة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي واخضاعه لأحكام القانون التّجاري، تماشيا مع صدور القانون رقم **88-01** أين منح بشكل عام استقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية وما انجر عنه من تقليص القطاع العمومي[108].

جاء في نص المادة **12** و**13** من القانون رقم **90-10** المتعلق بالنقد والقرض، على أن البنك المركزي يعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويدعى بنك الجزائر وبالتّالي خضوعه للقانون

---

[105]- **لتفصيل في** الطابع المرفقي للبنك، أنظر: **أيت وزارزينة**، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**148**.

[106]-أنشأ البنك المركزي من سنة **1962**، ولتفصيل أكثر في ذلك أنظر: **أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2016**، ص**51**.

أيت وازو زينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**27**.

[107]-**أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، مرجع سابق، ص**58**.

[108]-بمعنى أن القانون رقم **86-12** يعد بمثابة الطريق الأساسي في منح بعض الاستقلالية للبنك.

التّجاري وتمتعه بالاستقلالية، دون إلزامه بالقيد في السّجل التّجاري[109]، وأبقى المشرّع على فكرة نفسها بعد صدور الأمر رقم **03-11** ما يجعل منه متميز عن غيره من التجار العاديين، إلّا أنّ تدارك ذلك سنة **2010**[110]، فعملية القيد دليل كاف على خضوعه للقانون التّجاري وتمتعه بالاستقلالية، إلا أن هذا الأمر ملغى بموجب من القانون رقم **23-09**[111]، أين تنص المادة 9 منه على بنك الجزائر لا يخضع إلى إلتزامات التسجيل في السجل التجاري.

فتأرجح المشرّع في تكييف البنك بين مؤسسة عمومية ومؤسسة عمومية اقتصادية تأثر بمسار الإصلاحات خاصة بصدور القانون رقم **88-01**[112]، وتكييفه على أنّه مؤسسة وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أيضًا في كل من القانون رقم **90-10** والأمر رقم **03-11**[113]، في حين تنص المادة 9 من القانون رقم 23-09 على أن البنك مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعدّ تاجرا في علاقاته مع الغير.

ركّز المشرّع في الآونة الأخيرة على ربط تعريف البنك بعنصر الاستقلالية مما يعني استبعاده من الدولة وبمنح له الشخصية المعنوية مما يساهم في الاستقلالية المالية والإدارية، وبالتّالي الفصل في الذمة المالية الخاصة بالبنك والخزينة العمومية، واستبعاد الدولة من تمويله أو تسييره يمكّنه من اتخاذ قراراته بشكل مستقل إزاء السّلطة التّنفيذية، كما يعد

---

[109]-إنشاء البنوك والمؤسسات المالية يستلزم عليها القيد في السّجل التّجاري واكتسابها الشخصية المعنوية، حيث يتم إيداع العقود لتأسيسه لدى المركز الوطني للسجل التّجاري وشهرها وإلاّ كانت باطلة.
وفيما يخص المحاسبة فالبنك يخضع للمحاسبة التّجارية لأن المشرع صريح في عدم إخضاعه للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولا لرقابة مجلس المحاسبة، أنظر: المادة **13** من القانون رقم **90-10**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. **(ملغى)**

[110]-أمر رقم **03-11**، يتعلّق بالنقد والقرض، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**

[111]-قانون رقم **23-09** مؤرخ في **21** يونيو **2023**، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **27** يونيو **2023**.

[112]-بالعودة إلى أحكام القانون رقم **88-06** مؤرخ في **12** يناير **1988**، الّذي يتضمن تعديل القانون رقم **86-12**، يتعلق بنظام البنوك والقرض، أين تنص المادة **2** على تعديل المادة **15** من القانون رقم **86-12**، على أن البنك المركزي مؤسسة عمومية اقتصادية ليتوافق أحكام القانون رقم **88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، أنظر أيضا: **أيت وزار زينة**، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**42**،

[113]-أنظر: المادة **11** من القانون رقم **90-10**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. **(ملغى)**، والمادة **9** من الأمر رقم **03-11**، يتعلّق بالنقد والقرض، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**

مؤسسة وطنية أين لا يمكن لأي مؤسسة مزاحمته في هذا الاختصاص إذ يعد شخص من أشخاص القانون العام من الجانب الهيكلي ويعد تاجراً في علاقاته مع الغير، والهدف من خضوعه لقانون التّجاري ناتج عن تعامله مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تماشياً مع مبادئ اقتصاد السّوق المتعارف في الأنظمة الليبرالية[114].

تَمتع بنك الجزائر بالاستقلالية يظهر أيضًا من جانب الأعضاء[115]، فالاستقلالية تعد وسيلة وفي الوقت نفسه ضرورة قائمة وشرط من شروط فعالية تدخله[116]، حيث سعى المشرّع لإبعاده قدر الإمكان عن ضغوطات وتأثير السّلطة التّنفيذية عليه[117]، سعيا للفصل بينه وبين التأثير السياسي فاستقلال البنك ضرورة تظهر أكثر من خلال المهام الموكلة إليه[118]، حيث عمل المشرّع على تقوية مركز البنك بتوسيع آليات الرقابة لتشمل حرصه على استقرار الأسعار[119]، وهذا ليس حدّ من الحرية وإنّما يعود لضرورة التحكم والمحافظة عليها وخدمة للمنافسة، فكلما كانت الاختصاصات صارمة كانت الاستقلالية ضرورة في سبيل أدائها، إلّا أنّ

---

[114]-**أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، مرجع سابق، ص**71**.

[115]-يعود تسييره وإدارته إلى محافظ ويساعده في ذلك ثلاث نواب محافظين، إلاّ أنّ تعيينهم يكون من طرف رئيس الجمهورية ويكون بموجب مرسوم رئاسي وبالتّالي نفهم ضمنيا أن تدخل رئيس الجمهورية يعنى التبعية للسلطة التّنفيذية، والتبعية العضوية تؤثر بشكل أو بآخر على المهام أو الجانب الوظيفي، إلاّ أنّ هذه التبعية لا يمكن الجزم فيها خاصة بالرجوع إلى النظام الداخلي للبنك الّذي يصادق عليه مجلس الإدارة مما يعني أن تنفيذ مهامه يكون وفقا للنظام الداخلي ولا يحق لأي هيئة خارجة عنه التدخل، لتفصيل أكثر في هذا الجانب من الاستقلالية العضوية والاستقلالية المالية للبنك أنظر: المادة **18** و**23** على التوالي من الأمر **03-11**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. **(ملغى)**

[116]-**أيت وازو زينة**، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**19**.

[117]-أنظر المادة **18** و**23** من الأمر رقم **03-11**، يتعلّق بالنقد والقرض، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**

[118]-يسهر البنك المركزي على توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها في مجال النقد والقرض للمساهمة في النمو السريع للاقتصاد الوطني والعمل على استقرار الداخلي والخارجي، باعتبار أن هذا المجال هو نقطة انطلاق واستمرار المشاريع، فالاستقلالية ضرورة لاستمرار نشاطه وعدم الإخلال بها وعدم تأثره بالمعطيات السياسية، فهو يعمل على تنظيم الحركة النقدية بالتوجيه والمراقبة كما يعمل على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف بما يخدم بشكل عام التنمية الاقتصادية ووفقا لمبادئ اقتصاد السوق، لتفصيل أكثر في تسيير البنك، أنظر: المادة 13 وما يليها من القانون رقم **23-09**، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، مرجع سابق.

[119]-أنظر المادة **2** من الأمر رقم **10-04**، يعدل ويتمم للأمر رقم **03-11**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. **(ملغى)** **أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، مرجع سابق، ص**85**.

عدم صراحة المشرّع أدى بملازمة السّلطة التّنفيذية له مما يعيق الاستقلالية الّتي قد يحتاجها البنك لتنفيذ مهامه.

منح استقلالية لبنك الجزائر عن الخزينة العمومية وظهور بنوك خاصة بإزالة العراقيل أمام الاستثمار الوطني والأجنبي في المجال، باعتباره مجال خصب للاستثمار إلّا أنّه يتطلب رقابة صارمة لخصوصية المجال وحساسيته، حيث استطاع المشرّع تحقيق خطوة تناسب بين المركز القانوني للبنك المركزي وسياسة اقتصاد السّوق[120]، إلّا أنّ ذلك غير كافي فكان لابد من إنشاء هيئات أكثر استقلالية.

ب . إنشاء هيئات إدارية مستقلة في المجال المالي والمصرفي

تعميم المشرّع مبادئ اقتصاد السّوق على كافة الأنشطة بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي، ساقه إلى ضرورة إنشاء هيئات تتمتع بالاستقلالية لتعويض الدور الكلاسيكي للدولة، فإنشاء كل من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية تعتبر كخطوة جريئة وأساسية لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق في المجال المالي والمصرفي.

أعتبر مجلس النقد والقرض سلطة نقدية له سلطة إصدار أنظمة[121]، إلى أن تخلى عن مهامه كمجلس إدارة البنك في ظل الأمر رقم **10-04** الّذي يعدل ويتمم الأمر رقم **03-11**، وتم فصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض، مما يمنح له فرصة أكبر للاستقلالية بتخفيف الصلاحيات المنوطة إليه، إلّا أنّ عدم صراحة المشرّع في استقلاليته وتكييفه على أنّه سلطة نقدية، لا يمنعه من مظاهر الاستقلالية خاصة من حيث التركيبة الجماعية واختلاف المراكز القانونية للأعضاء[122]، وإعداد نظامه الداخلي من سنة **2003**[123].

---

[120]-**أيت وازو زينة**، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**44**

[121]-أنظر: المادة **44** فقرة الأولى من القانون رقم **90-10**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. **(ملغى)**.
قبل هذا القانون أنشأ المجلس بموجب المادة الأولى من الأمر رقم **71-47**، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، مرجع سابق **(ملغى)**، إلاّ أنه وضع تحت وصاية وزير المالية بمعنى انعدام الاستقلالية، ثم ألغي هذا المجلس وعوض بالمجلس الوطني للقرض وفقا للقانون رقم **86-12**، يتعلق بنظام البنوك والقرض، معدل ومتمم، مرجع سابق. **(ملغى)**

[122]-**أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، مرجع سابق، ص**172** وما يليها.

يسعى المشرّع للفصل بينه كسلطة إدارية وبين السّلطة التّنفيذية إعمالا بمبادئ اقتصاد السّوق لاستبعاد الدولة من المجال المالي، وخول له عدة اختصاصات كالإشراف على السياسة النقدية ووضع قواعد الوقاية قبل وقوع الضرر في السّوق ومراقبتها أثناء الممارسة، كاختصاصات تنظيمية تعود أساسا لسلطة التقليدية[124]، عن طريق اتخاذ القرارات الفردية من منح التراخيص والاعتماد لممارسة النشاط[125]، وهذا ما يستلزم ضرورة تمتع المجلس بالاستقلالية لممارسة مهامه باعتباره الأقرب والخبير في المجال بعيدا عن السّلطة التّنفيذية، رغم صعوبة تحقيق استقلالية مطلقة[126].

صعوبة تحقيق استقلالية المجلس يعود إلى إنشائه في التسعينات كمرحلة فتية لتكييفه في سلطات الضّبط المستقلة كخطوة جد ايجابية لاستبعاد السّلطة التّنفيذية سعيا لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وفي سبيل تنظيم المجال وردع المخالفين أنشأ المشرّع إلى جانبه اللجنة المصرفية الّتي تتمتع هي الأخرى بالاستقلالية[127].

---

[123]-أنظر: المادة **60** من الأمر رقم **03-11**، يتعلّق بالنقد والقرض، (الملغى) في حين لم يكرس إعداد النظام الداخلي للمجلس، في القانون رقم **90-10** الملغى، أنظر أيضا: **أوباية مليكة**، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، مرجع سابق، ص**176**.

[124]-لتفصيل أكثر في السلطة التنظيمية التّي يتمتع بها مجلس النقد والقرض أنظر:

-**ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012**, p **100**.

[125]-أنظر المادة **82** من الأمر رقم **03-11**، يتعلق بالنقد والقرض، وما يليها،(ملغى) وتتمحور اختصاصات المجلس خاصة في إصدار التراخيص ومنح الاعتماد وله سلطة الرقابة البعدية فهو يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات التنظيمية فهي وسيلة فعالة حاسمة في ضبط السوق المالي والمصرفي لا تحبها إلاّ في سلطات الضبط الاقتصادي الممثلة في سلطات الإدارية مع تمتعها بالاستقلالية كميزة أساسية فيها.

[126]-تكييف المجلس على أنه سلطة نقدية من فترة التسعينات تعتبر خطوة جد مهمة في تكريس مبادئ اقتصاد السوق وإرساء آلياته وتكريس حرية المنافسة في هذا القطاع الحساس، رغم أن الاستقلالية التّي يتمتع بها المجلس كسلطة نقدية يشوبها الغموض والتبعية في بعض الحالات خاصة أن كل أعضاء المجلس يتم تعينهم باستحواذ السلطة التّنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية وبموجب مراسيم رئاسية، إلى جانب مجلس إدارة البنك المركزي كذلك، وتشكيلته، أنظر: المادة **59**، **13** و**58** على التوالي، من الأمر رقم **03-11**، يتعلق بالنقد والقرض، الملغى.

[127]-يعود إنشائها إلى سنة **1971** بموجب الأمر رقم **71-47**، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، حيث جاء في المادة **9** منه كما يلي: "***تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية.***" وهنا لا يمكن الحديث على الإطلاق عن استقلالية ما دام المشرع صريح في وضعها تحت سلطة الوزير، وبالتّالي التبعية المطلقة للسلطة التّنفيذية، إلغاء أحكام هذا القانون وتعويضه بالقانون رقم **86-12** المعدل والمتمم، أين تنص المادة **29** منه على ضرورة تأسيس لجنة

صدور القانون رقم **90-10** وإلغاء القانون رقم **86-12** أدى إلى إنشاء اللجنة المصرفية بدل اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، حيث لم توضع اللجنة المصرفية تحت وصاية وبالتّالي تمتعها بالاستقلالية، وإلغاء القانون رقم **90-10** بموجب الأمر رقم **03-11** الّذي كرس بعض مظاهر الاستقلالية رغم غياب تكييف قانوني صريح، إلّا أنّه يمكن أن نستخلص تمتعها بالاستقلالية من خلال التشكيلة المتنوعة الّتي تتمتع بها رغم أنّ طريقة التعيين تحول دون ذلك مما يؤثر على الجانب الوظيفي بصفة مباشرة خاصة أنّها مركزة على جهة واحدة؛ فهو دليل كافي لاستحواذ السّلطة التّنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية[128]، مما يؤدي إلى تقليص درجة الاستقلالية.

عمل المشرّع على منح استقلالية معتبرة للجنة من خلال إقصاء السّلطة التّنفيذية لتحسين حرية الممارسات المالية والمصرفية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق[129]، بصفتها سلطة نقدية فالصلاحيات المخولة لها لا يمكن القيام بها إلّا إذا كانت تتمتع بالاستقلالية، منها تنظيمية، استشارية ورقابية والعقابية تنطوي كلها على فكرة الضّبط الاقتصادي الّذي أنشأت من أجله السلطات الإدارية المستقلة، فتمتها بالاستقلالية يعني استبعاد الدولة من المجال وتعويضها بمبادئ اقتصاد السّوق.

3. إنشاء السوق المالية

كان تحرير النشاط البنكي من الدوافع الأساسية لإنشاء السوق المالية وتعتبر خطوة استثنائية في ظل انحطاط أسعار البترول وتأزم الوضع الاقتصادي رغم قلة الإمكانيات، إذ

لرقابة العمليات المصرفية. والتي تنص على ما يلي: "***يؤسس في إطار تنفيذ هذا القانون، ... لجنة لرقابة العمليات المصرفية.***

يحدد عن طريق التنظيم، تكوين الهيئات المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية السابقتين واختصاصاتها وكيفيات عملها وشروط تعيين أعضائها."، فالإحالة إلى التنظيم دليل على عدم الاستقلالية والتبعية للسلطة التنظيمية والمتمثلة في السلطة التّنفيذية.

[128]-أنظر: المادة **106** من الأمر رقم **03-11**، يتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق. (الملغى)

في تنص المادة **117** من القانون رقم **23-09** الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، على تشكيلة متنوعة.

[129]-ممارسة النشاط المصرفي مرتبط بالحصول على الاعتماد أو الترخيص كإجراءين وقائيين الهدف منهما التأكد من طبيعة الأشخاص الذين يرغبون في ممارسة هذه الأنشطة كونها تتضمن تسيير رؤوس أموال التّي قد يكون مصدرها غير مشروع، للتفصيل أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور سلطات الضبط المصرفية في الوقاية من الجرائم المالية الماسة بالنشاط المصرفي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **5**، العدد **3**، **2018**، ص**40** وما يليها.

يقصد بالسّوق المالية المكان الّذي تنفذ فيه الخدمات المالية والمعروف بالبورصة، حيث تتم بين البنوك عن طريق أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها بواسطة شبكات اتصال أو أقمار اصطناعية أنشئت خصيصا من طرف شركات الخدمات المالية[130].

ونظراً لأهمية السوق المالية على الاقتصاد ومساهمته في التّنمية حرصت الدولة على إنشائه لمواكبة السّوق العالمية، وأصبح من الضروري انسحابها من المجال وتعويض دورها بهيئة تتمتع بالاستقلالية الكافية لتحقيق أهدافها إلى جانب الخبر الاقتصادية أكثر مرونة لتتناسب الحرية الاقتصادية.

صدر المرسوم التشريعي رقم **93-10** المتعلق ببورصة القيم المنقولة تماشيا مع مختلف التعديلات القانونية المختلفة[131]، وذلك من أجل الوصول إلى نسيج قانوني متكامل ووفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، رغم أن هذا المرسوم لم يحدد تعريف معين للبورصة، نظرا لحداثته في المنظومة القانونية وفي الواقع العملي.

لكن هذا لا يعني أن المشرّع لم ينظم من قبل المجال وإنّما صدرت نصوص قانونية ذات طابع تنظيمي منها ما يتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة وأنواعها وأشكالها[132]، والمرسوم التّنفيذي رقم **91-171** وبموجبه أسس لجنة البورصة وكيّفت على أنّها السّلطة الّتي تتولى تنظيم سوق القيم المنقولة[133]، إلّا أنّ هذا كان مجرد حبر على الورق بمعنى أنّها لم يسبق لها أن مارست اختصاصاتها في الواقع العملي[134].

---

[130]-**بلحارث ليندة**، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص**256**.

[131]-مرسوم تشريعي رقم **93-10** مؤرخ في **23** مايو **1993**، يتعلّق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **23** مايو **1993**، المعدل والمتمّم، بموجب الأمر رقم **96-10** المؤرّخ في **10** يناير **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **27** يناير **1996**، بموجب القانون رقم **03-04** المؤرّخ في **17** فبراير **2003** ج.ر.ج.ج، عدد **11** صادر في **19** فبراير **2003**.

[132]-مرسوم تنفيذي رقم **91-169** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**، والمرسوم التنفيذي رقم **91-170** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يحدد أنواع القيم المنقولة وأشكالها وشروط اصدار شركات رؤوس الأموال لها، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**.

[133]-مرسوم تنفيذي رقم **91-171** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يتعلق بلجنة البورصة، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**.

[134]-**لكحل صالح**، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2018**، ص**118**.

يبقى المرسوم التشريعي رقم **93-10** الخطوة الأساسية أين تبنى المشرّع سوق القيم المنقولة باعتباره من مميزات الاقتصاد الليبرالي القائم على مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المنافسة، لكن كانت قواعد القانون التّجاري (سنة **1993**) لم يسمح بتداول القيم المنقولة إلّا أنّ الخاص يقيد العام، وبالتّالي المرسوم التشريعي أولى من القانون التّجاري، ويبقى هذا المرسوم نقطة الانطلاق الرسمي لإنشاء سوق القيم المنقولة[135]، وتم تدارك ذلك في تعديل القانون التّجاري بموجب المرسوم التشريعي رقم **93-08** أين تم السماح بتداول القيم المنقولة داخل البورصة كما خول لشركات المساهمة إصدار قيم منقولة جديدة[136]، بالإضافة إلى الاعتماد على السّوق المالية كاسلوب لخوصصة المؤسسات العمومية[137]، وهذا من شأنه أن يساهم في تقوية البورصة لإعادة تفعيل حركية الاقتصاد الوطني[138].

ولحسن سير العمليات المالية في سوق تم إنشاء هيئة تكلف بتنظيم وضبط سوق المالية وتنظيم مختلف العملاء الناشطين في المجال[139]، حيث تنص المادة **20** من المرسوم التشريعي رقم **93-10** على إنشاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها دون تحديد الطبيعة القانونية، إلّا أنّ تم تعديل المادة **20** سنة **2003** وحررت كما يلي: "**تؤسس سلطة ضبط مستقلة لتنظيم عمليات البورصة ومر اقبتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي**"[140]، يتضح من خلال النص أن المشرّع أراد تقوية مركز اللجنة لضبط السّوق بعد أن اتسمت بالجمود والبطء لعدة سنوات.

تكريس الاستقلالية للجنة بشكل صريح يُمكنها من دعم المنافسة ورفع القيود الّتي من شأنها عرقلة الدخول في السّوق، خاصة أن ذلك يؤكد انسحاب الدولة من المجال لصالح قوى السّوق وضمان عدم تدخل السّلطة التّنفيذية، حيث أكد المشرّع تمتع اللجنة بالشخصية

---

[135]-**تو اتي نصيرة**، ضبط سوق القيم المنقولة الجزائري-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2013**، ص**7**.

[136]-**لكحل صالح**، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**117**.

[137]-أمر رقم **95-22**، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، معدل ومتمم. **(ملغى)**

[138]-**لكحل صالح**، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**118**.

[139]-لتفصيل أكثر أنظر: **بلحارث ليندة**، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص**256**.

[140]-للتفصيل أكثر في الطبيعة القانونية للجنة أنظر: **تو اتي نصيرة**، مرجع سابق، ص**129** وما يليها.

المعنوية يعني أيضًا تمتعها بالاستقلالية إلى جانب تأكيد تمتع اللجنة بالاستقلال المالي، كما منح المشرّع لها ذلك بموجب نص تشريعي وذلك بهدف تعزيز مكانتها ومركزها القانوني وإبعادها من خطر الوقوع في وطاة وجمود النّظام الإداري التقليدي.

تعتبر الاستقلالية من العناصر الهامة لأداء اللجنة مهامها، حيث أحسن المشرّع في تكييفها باستقلالية وبصرح العبارة لاستبعاد التأويلات، كما أنّ التشكيلة المتنوعة تساهم بشكل كبير في استقلاليتها، بالرغم من أن طريقة اقتراح معظم الأعضاء يكون من طرف السّلطة التّنفيذية، إلّا أنّها في المقابل تتمتع باختصاصات متنوعة هي أصلاً للسلطة التقليدية والّتي تتمثل أساساً في السّلطة التنظيمية والرقابية والتأديبية[141]، ويبقى عنصر الاستقلالية لهذه اللجنة لها حدود من الجانب الوظيفي والعضوي، ويظهر ذلك من خلال هيمنة السّلطة التّنفيذية في تسيير وتنظيم السّوق، ويعود السبب إلى عدم تحرير السلطات العمومية من الايدولوجيا الاشتراكية الّتي صاحبت الدولة عقود من الزمن فلم تكن مستعدة للانسحاب الكلي في تسيير القطاعات الاقتصادية الحساسة[142].

تَظهر التعديلات المستمرة للمجال الاقتصاد عدم استقرار منظومة قانونية ووضوحها نتيجة تخوف الدولة من وراء تبني مبادئ اقتصاد السّوق ودخول الخواص ومشاركة القطاع العمومي، بالإضافة إلى المرحلة الصعبة الّتي عاشتها الدولة في المجال الاقتصادي عموما وما تزال تعيشه، إلّا أنّ ذلك لا يمنعها من تشجيع الخواص الولوج في السّوق على اختلاف الأنشطة الاقتصادية والتّجارية.

المطلب الثاني:

حرية المبادرة الخاصة في السّوق

سعى المشرّع في توسيع نطاق الممارسات التّجارية وتنويعها، أين لم تتوقف سياسة الدولة في التخلي عن الأنشطة الّتي كانت يوما حكر وتقليص القطاع العام الاقتصادي وإنّما كان لابد من تشجيع الخواص لدخول عالم الأعمال وحثهم على ممارسة مختلف النشاطات

---

[141]-لتفصيل في اختصاصات اللجنة، أنظر: **تو اتي نصيرة، مرجع سابق**، ص**176** وما يليها.

[142]-**لكحل صالح**، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**119**.

الاقتصادية، وذلك من خلال التكريس القانوني لمبادئ الأساسية المحفزة على تحرير المبادرة الخاصة من خلال تشجيع خاصة (**الفرع الأول**).

ومن هنا كان لابد من إعادة النظر في المنظومة القانونية المتعلقة بالتأطير القانوني لمختلف الممارسات التّجارية خاصة القيد في السّجل التّجاري وضرورة تحديثه، مع توسيع أكثر للمعاملات التّجارية بما يخدم مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول:
تكريس مبادئ اقتصاد السّوق

انتهاج النّظام الاشتراكي ولفترة طويلة جعل من تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتبنيها دفعة واحدة وبصفة كلية أمر يستحل تطبيقه، وبالتّالي كان من الضروري تبنيها تدريجيا لتتناسب المعطيات الجديدة خاصة بالنظر إلى الأوضاع الحرجة الّتي كانت تعيشها الدولة في تلك المرحلة، حيث اتجه المشرّع إلى تكريسها، بدء من تحرير الأسعار (**أولاً**)، وفقا لمقتضيات حرية المنافسة (**ثانياً**) ومن ثم حرية الاستثمار والتّجارة والمقاولة (**ثالثاً**).

أولًا: تحرير الأسعار

كان على المشرّع تمهيد لوضع قاعدة اقتصادية هامة ذات توجه ليبرالي وأولها تتعلق بتحرير الأسعار باعتبار العنصر الأساسي الّذي يحقق رغبة العون الاقتصادي في الربح، أين أظهرت الدولة رغبتها في تبني حرية الأسعار إلّا أنّ ذلك جاء بشكل محتشم كبداية **(1)**، ومن ثم الانتقال إلى التكريس الصريح **(2)**، إلّا أنّ هذا لم يمنع المشرّع من وضع حالات تقييد استثنائية **(3)**.

1. بوادر تحرير الأسعار في السّوق

يُعد موضوع تحرير الأسعار من المواضيع الأولى الّتي اهتمت بها الدولة في سبيل سعيها نحو تكريس مبادئ اقتصاد السّوق؛ فلا يمكن للخواص استثمار أموالهم في النشاطات المتاحة إلّا إذا كان تحديد الأسعار يكون وفقا لقواعد السّوق[143]، فالاهتمام المبكر للأسعار قبل المبادئ

[143]-يقصد بحرية الأسعار ترك الأسعار تحدد وفق قواعد السوق (العرض والطلب)، فكلما كان العرض أكثر من الطلب انخفض السعر في السوق وكلما قل العرض وازداد الطلب ارتفع السعر في السوق إلى درجة بلوغ مستوى معين يستقر

الأخرى ليس محل صدفة بل رغبة من الدولة في تهيئة مناخ أعمال قائم على الحرية وجذب الخواص لممارسة للأنشطة التّجارية والاقتصادية ومنح لهم أكبر فرصة ممكنة لتحقيق الربح.

جاء أول قانون منظم للأسعار سنة **1989** وفقا للقانون رقم **89-12**[144]، حيث يهدف إلى تحديد شروط أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة لتسيير الأسواق بمراعاة قانون العرض والطلب والقدرة الشرائية للمستهلك، أين نلاحظ أنّ المشرّع خضوع الأسعار لمقاييس أساسية منها العرض والطلب؛ القدرة الشرائية والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية، ووفقا لأحد النّظامين لنظام الأسعار المقننة ونظام التصريح بالأسعار[145]، أي تبني حرية الأسعار بشكل نسبي وليس مطلق وهذا ما يتماشى مع المرحلة الأولى لبداية المرحلة الانتقال من الاقتصاد المسير إلى حر تنافسي؛ فالمشرّع أخذ بالتقييد كاصل والتحرير كاستثناء.

2. التكريس القانوني لمبدأ حرية الأسعارفي السّوق

يُعتبر قانون الأسعار كمنطلق لتحرير الأنشطة تماشيا مع مبادئ اقتصاد السّوق رغم أنه يغلب عليه التقييد، إلّا أنّ تم إلغائه بالقانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة[146]، حيث أظهر المشرّع ضمنه قفزة نوعية وتغير جذري في تحرير الأسعار بصفة صريحة ضمن قواعد المنافسة ويشمل كافة السلع والخدمات المتداولة في السّوق، حيث تم الانتقال من نظام الأسعار المقننة أو الإدارية إلى نظام حرية الأسعار، أين يرتكز أساسا على الابتعاد التدريجي للدولة من الحقل الاقتصادي وترك المجال للخواص والسّوق لتحديد أسعار المنتوجات وفقا لقواعد السّوق.

أصبح تحديد أسعار المنتوجات بصفة حرة وبالاعتماد على قواعد المنافسة مع إمكانية تدخل الدولة لتقييد المبدأ في المنتوجات ذات طابع استراتيجي وهي حالات استثنائية للحد من

فيه السعر، أي أنّه لا دخل للإدارة أو السلطة العامة في تحديد السعر في السوق بل وحتى الأفراد لا يحق لهم إتيان تصرف أو اتفاق من شأنه أن يؤثر على هذا القانون الطبيعي في تحديد السعر.

[144]-قانون رقم **89-12**، يتعلق بالأسعار، مرجع سابق. **(ملغى)**

[145]-أنظر: المادة **11** من القانون رقم **89-12**، يتعلق بالأسعار، مرجع سابق، **(ملغى)**

[146]-أمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**

ارتفاعها المفرطة بسبب وجود أزمة وذلك بموجب مرسوم بعد استشارة مجلس المنافسة[147]، فالقانون رقم **95-06** تبنى مبدأ حرية الأسعار كاصل في حين التقييد يكون في حالات استثنائية.

وننوه إلى أن المشرّع أبقى على نفس المسار بعد صدور الأمر رقم **03-03** مع تغيير طفيف في المصطلحات[148]، أين استعمل مصطلح **تحرير** ضمن القانون الصادر سنة **1995** و**2003** استعمل مصطلح **حرية**؛ فالمصطلح الأول يناسب مرحلة بداية التكريس ثم أصبح أمر ظاهر يتقبله المجتمع من الجانب الاقتصادي كحرية من سنة **2003** أي الانتقال من التحرير إلى الحرية، بعد ذلك أبقى المشرّع على حرية الأسعار كاصل والتقييد يكون في حالات استثنائية.

نلاحظ أن المشرّع ركز على حرية الأسعار في إطار المنافسة الحرة والنزيهة أين تتضح الرؤية أكثر أن حرية الأسعار لا يمكن أن تتجسد إلا في إطار نزاهة الممارسات التّجارية والمنافسة الحرة، خاصة بعد تعديل المادة **4** من الأمر رقم **03-03** سنة **2010**[149]، وإجبار الأعوان الاقتصاديين بالالتزام بقواعد الإنصاف والشفافية في حرية الأسعار واحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

وفي ذات السياق عمل المشرّع على دعم مبدأ حرية الأسعار وذلك في القانون رقم **04-02**[150]، وما جاء في تعديله سنة **2010** تزامنا مع تعديل الأمر رقم **03-03**، أين تم تكريس الإعلام بالأسعار والفوترة على ضوء شفافية ونزاهة الأسعار وحريتها لتوفير البيئة المناسبة للمنافسة

---

[147]-أنظر: المادة **4** و**5** من الأمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**.

[148]-أمر رقم **03-03** مؤرخ في **19** يوليو**2003**، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **20** يوليو **2003**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **08-12**، مؤرخ في **25** جوان **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **02** يوليو **2008**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **10-05**، مؤرخ في **05** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**.

[149]-المادة **3** من القانون رقم **10-05** تعدل المادة **4** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، والمحررة كما يلي" ***تحدد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة.***

تتم ممارسة حرية الأسعار في ظل احترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وكذا على أساس قواعد الإنصاف والشفافية..."

[150]-قانون رقم **04-02** مؤرخ في **23** يونيو **2004**، يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في**27** يونيو **2004**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **10-06** المؤرخ في **15** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**، المعدل والمتمم، بموجب القانون رقم **26-12** المؤرخ في **8** يونيو **2026**، ج. ر. ج. ج.، عدد **44** صادر **18** يونيو **2026**.

الحرة، إلى جانب ما جاء في قانون التّجارة الإلكترونية[151]؛ والاهتمام بالفوترة الإلكترونية كآلية قانونية تساهم في شفافية الأسعار.

3. مجال تطبيق مبدأ حرية الأسعار في السّوق

اعتمد المشرّع في سياسة الاقتصادية على تبني مبدأ أساسي يقوم على حرية الأسعار وهو المبدأ الأنسب في ظل سعي الدولة لتبني مبادئ اقتصاد السّوق، وقد أكد على ذلك من خلال أحكام قانون المنافسة الملغى والساري المفعول، إلّا أنّ هذا لا يعني أن المشرّع اتخذ مسار حرية الأسعار بشكل مطلق، إنّما هناك حالات التدخل بشكل تلقائي إذا توفرت الشروط حماية للمستهلك وضبط السّوق، خاصة بالحديث عن السلع والخدمات الضرورية ذات الاستهلاك الواسع[152].

جاء إعمال المبدأ على كافة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لأي نشاط يهدف تحقيق الربح بصفته عون اقتصادي؛ وطني كان أو أجنبي[153]، كما يمكن أن يكون من أشخاص القانون العام كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري في جزئها التّجاري، للإشارة فقط على استبعاد المؤسسات الّتي تؤدي الخدمة العمومية حيث لا يمكن إخضاعها لمبدأ حرية الأسعار باعتبار أن نشاطها يهدف إلى المصلحة العامة وليس تحقيق عنصر الربح كمصلحة خاصة، كما لم يحدد المشرّع ولم يوضح مجال تطبيق حرية الأسعار من حيث نوع النشاطات وبالتّالي يمكن لأي شخص ممارسة أي نشاط، فتكريس المبدأ وتطبيقه جاء بصفة عامة وشاملة ويكون على كل المنتوجات.

إلاّ أن تكريس حرية الأسعار يمكن تقنينها عن طريق التنظيم وفقا لما جاء في نص المادة 5 السالف ذكرها، حيث تتخذها الدولة تدابير استثنائية لتحديد هوامش الربح وأسعار السلع

---

[151]-قانون رقم **18-05** مؤرخ في **10** مايو **2018**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد **28** صادر في **16** مايو **2018**.

[152]-**طالب محمد كريم**، "تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار"، مجلة القانون، العدد **7**، **2016**، ص**262**.

[153]-في هذا أنظر: **الفضة محمد، بلكعيبات مراد**،" مواكبة التاجر الأجنبي لنظام الأسعار في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد **3**، **2017**، ص.ص **194-206**.

والخدمات لمحاربة المضاربة وارتفاع الأسعار غير المبررة[154]، أو عن طريق آلية التسقيف بتحديد السعر الأقصى أو الحد الأعلى للسلعة أو الخدمة، أو التصديق وهو الحصول على الموافقة في سعر تقترحه الجهات الإدارية المختصة[155].

يكون اتخاذ التدابير من طرف الدولة باقتراحات تقدمها القطاعات المعنية، مع توفر أحد الشروط المنصوص عليها في نص المادة 5 المحددة بشكل حصري وتمس إما مصلحة المستهلك أو المتعاملين الاقتصاديين وبالتّالي المصلحة الاقتصادية العامة للدولة[156]، بهدف وضع حد لجشع الأعوان الاقتصاديين الذين يسعون لتحقيق الربح بكافة الوسائل حتّى غير المشروعة؛ فهي وسيلة ناجعة لمواجهة وتسيير الأزمات الاقتصادية والظروف الاستثنائية بما يحقق المصلحة العامة.

كما نلاحظ أن المشرّع حذف مصطلح "**استراتيجي**" في السلع والخدمات من تعديل سنة **2010** وترك المجال لتدخل الدولة في كافة المنتوجات وفقا لسلطتها التقديرية[157].

فالطابع الاستراتيجي في النشاط الاقتصادي مرتبط بسرعة تطورها فما يمكن اعتباره استراتيجي اليوم ليس بالضرورة يكون كذلك في المستقبل إلّا أنّ تدخل الدولة لتقنينها يكون عن

---

[154]-**الفضة محمد، بلكعيبات مراد**، مرجع سابق، ص**201**.

[155]-**طالب محمد كريم**، مرجع سابق، ص**271** إلى **274**.

[156]-تنص المادة 5 قانون المنافسة على ما يلي: " ***تتخذ تدابير تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها على أساس اقتراحات القطاعات المعنية وذلك لأسباب الرئيسية التّالية:***

-تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية، أو ذات الاستهلاك الواسع، في حالة اضطراب محسوس للسوق،

-مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك،

-كما يمكن اتخاذ تدابير مؤقتة لتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها حسب الأشكال نفسها في حالة ارتفاعها المفرط وغير المبرر لاسيما بسبب اضطراب خطير للسوق أو كارثة أو صعوبات مزمنة في التموين داخل قطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة أو في حالات الاحتكار الطبيعي."، إذن تدخل السلطات المعنية بهدف الحد من ارتفاع الأسعار أو حتى تحديدها لوجود اضطرابات في السوق أو لمكافحة المضاربة أو صعوبات وأزمات في تموين قطاع معين أو في منطقة جغرافية معينة كما يمكن أن تكون في حالات الاحتكار الطبيعي للمنتوج حالات استثنائية، ولتفصيل في أسباب تدخل الدولة لضبط الأسعار في السوق وعدم الخضوع لمبدأ الحرية، أنظر: **طالب محمد كريم**، مرجع سابق، ص**268**.

[157]-**بلحارث ليندة**، " دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة"، مجلة معارف، المجلد **11**، العدد **21**، **2016**، ص**236**.

طريق التنظيم[158]، مع أخذ رأي مجلس المنافسة باعتباره جهاز مختص في المجال وحيادي[159]، ويبقى الأصل حرية الأسعار كمبدأ عام إلّا أنّ الدولة يمكن أن تتخذ تدابير استثنائية ناتجة عن حالات غير اعتيادية، بهدف المحافظة على التوازن في السّوق دون المساس بحرية المنافسة.

ثانيًا: حرية المنافسة

تُعتبر حرية المنافسة من أساسيات قيام النّظام الليبرالي، فحرية الأسعار تعد بمثابة دافع لتحسين أجواء المنافسة في إطار الشفافية والنزاهة، وكان من الضروري تكريس حرية المنافسة في النصوص القانونية **(1)** في إطار تكريس مبدأي الشفافية والنزاهة **(2)**.

1. التكريس القانوني لمبدأ حرية المنافسة

تبني مبدأ حرية الأسعار يعد مرحلة تمهيدية لدخول في منافسة حرة وهذا ما يوسع أكثر من نطاق الحرية الاقتصادية وإظهار أكثر معالم النّظام الليبرالي، لذلك عمل المشرّع في بداية الأمر على تكريس هذا المبدأ في النصوص التشريعية **(أ)** وصولاً لتكريس الدستوري**(ب)**، رغم أن قاعدة تدرج النصوص القانونية تستدعي التكريس الدستوري ثم التشريعي.

أ. التكريس التشريعي لمبدأ حرية المنافسة

---

[158]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق، حيث تنص المادة **5** قبل التعديل سنة **2008** على أن تدخل الدولة للحد من حرية الأسعار يكون بموجب مرسوم، أما بعد التعديل سنة **2008** تنص المادة على أن التدخل يكون بموجب نص تنظيمي وأبقى على هذا حتى في التعديل سنة **2010**، أنظر على سبيل المثال: مرسوم تنفيذي رقم **11-108** مؤرخ في **6** مارس**2011**، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج.ر.ج.ج، عدد **15**صادر في **9** مارس**2011**.

[159]-يتدخل مجلس المنافسة وفقا للمادة **5** من قانون المنافسة قبل التعديل سنة **2010** لإبداء رأيه في الحد من حرية الأسعار وحتى في الحالات التّي اعتبرها المشرع حالات استثنائية مؤقتة لا يمكن أن تتعدى ستة (**6**) أشهر قابلة للتجديد، إلاّ أنّ المدة المحددة من طرف المشرع مدة طويلة نسبيا بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التّي تعرف بالسرعة والمرونة مما يمكن أن تضعهم في موقف حرج وحداً لتحقيق الربح خاصة أن هذه المدة قابلة للتجديد دون تحديد عدد المرات التّي يمكن أن تجدد، بمعنى آخر ترك مجال مفتوح مما يسمح للدولة التدخل لتحديد المدة لأكثر من مرة وهذا يعني بكل وضوح فتح مجال أكثر للتحكم بالأسعار عوض تطبيق حرية الأسعار في النظام القانوني؛ وبالتّالي تظهر الحرية كواجهة في صفحتها الأولى وتضع استثناءات لدرجة التشكيك في المبدأ أو الأصل، لذلك أصبح أخذ رأي المجلس غير مطلوب بعد التعديل الأخير سنة **2010**، أنظر أيضا: **بلحارث ليندة**، " دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة"، مرجع سابق، ص**236**.

جاء الاهتمام الأول التشريعي بموجب الأمر رقم **95-06** الّذي يتعلق بالمنافسة، بهدف تنظيم المنافسة وحريتها والسهر على حمايتها وترقيتها إلى جانب تنظيم شفافية الممارسات التّجارية ونزاهتها؛ أين نص المشرّع صراحة على حرية المنافسة وهو دليل قاطع على تكريسه كمبدأ قانوني أساسي في المنظومة القانونية، كما أنّ وضع قانون مستقل للمنافسة بحد ذاته دليل على نية المشرّع في التوجه نحو منافسة حرّة في السّوق وبالتّالي ضرورة تأطيرها.

تم إلغاء الأمر رقم **95-06** بموجب الأمر رقم **03-03**، وجاء هذا الأخير لتنظيم العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وحمايتهم، سعيا لضمان تساوي الفرص في السّوق وفقا لمبادئ الحرية الاقتصادية وغايته حماية المنافسة[160]، واستبعاد القواعد الخاصة بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية، لتنظم على نحو قواعد مستقلة بذاتها[161]، فتنظيم السّوق في إطار المنافسة الحرة يتوقف على تنظيم العلاقات بين الأعوان في ظل تكريس الشفافية والنزاهة في المعاملات وهو ما ينعكس في تنظيم العلاقات تجاه المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية.

يتضمن عموما قانون المنافسة الإطار العام لحرية المنافسة في السّوق والعمل على منع كل الممارسات المقيدة له إلى جانب مراقبة كل تجمع اقتصادي حتّى لا يعيق أو يمنع وجود المنافسة في السّوق، وما يؤكد أكثر ذلك هو إنشاء هيئة إدارية مستقلة كاهم آلية قانونية لحماية المنافسة ومن أبرز مظاهر اقتصاد السّوق والانتقال من الدور المتدخل إلى الدور الضّبطي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق[162]، سعيا لحماية السّوق وتساوي الفرص فيه فمهما كان تضارب المصالح فعلى هذه الهيئة الأخذ بالموقف الّذي هو في صالح المنافسة بكافة جوانبها، وخاصة أن صلاحياته تشمل كافة الأنشطة الّتي هي محل المنافسة بشكل أفقي وعلى المستوى الوطني.

---

[160]-**كتو محمد الشريف**، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد **12**، العدد الأول، **2017**، ص**9**.

[161]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.
جاء هذا الأمر لضبط وتنظيم العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وبينهم وبين المستهلكين، أنظر أكثر: **كتو محمد الشريف**، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**"، مرجع سابق، ص**9**.

[162]-أنظر أكثر: **بلحارث ليندة**، "دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة"، مرجع سابق، ص**227** وما يليها.

ب . التكريس الدستوري لمبدأ حرية المنافسة

جاء التكريس الدستوري لمبدأ حرية المنافسة بعد التكريس التشريعي، حيث جاءت المادة **37** من دستور **1996** على تكرس حرية التّجارة والصناعة، فالمبدأ يعني بالضرورة خلق فرص في السّوق من مختلف النشاطات التّجارية والصناعية وبالتّالي خلق جوّ من المنافسة، فمبدئيا الاعتراف بحرية التّجارة والصناعة هو إقرار بحد ذاته بحرية المنافسة، فالمنافسة الحرة مسألة ملازمة لحرية التّجارة والصناعة فلا يتحقق الاعتراف بحرية النشاط التّجاري والصناعي ما لم يضمن حق القيام بهذا النشاط في نظام يسوده التزاحم والتنافس[163].

وقد أكد على هذا المسار المؤسس الدستوري في التعديل الأخير الصادر سنة **2020** حيث جاء في الديباجة على الخيار الليبرالي بعبارة بناء اقتصاد منتج وتنافسي، إلى نص المادة **61** على حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة[164]، فضمان ممارسة التّجارة والاستثمار والمقاولة بكل حرية بموجب نص دستوري يتطلب لا محال حرية المنافسة أين يلزم المشرّع باتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

يؤكد المؤسس الدستوري على ضرورة وجود نصوص قانونية اللازمة لممارسة التّجارة والاستثمار والمقاولة بكل حرية، بمعنى أخر إقرار المؤسس الدستوري بضمان وجود أنشطة تّجارية وتشجيع الاستثمارات وإنشاء المقاولات بكل حرية هو ما يخلق جوّ تنافسي، يضمن حرية المنافسة.

2. دعم حرية المنافسة بمبدأي الشفافية والنزاهة

لم يعد الإشكال القانوني المطروح حول تكريس مبدأ حرية المنافسة من عدمه بالقدر ما يعود لمدى إمكانية التحكم في المنافسة وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وعلى أسس شفافة ونزيهة، إن تكريس مبدأ حرية الصناعة والتّجارة من سنة **1996** نتج عنه تعدد النشاطات وتنوع

---

[163]-المادة **37** من دستور **1996 قبل التعديل.**

بلال سليمة، "التنظيم التشريعي لمبدأ حرية التّجارة والصناعة"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **2**، **2013**، ص**247**.

[164]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **96-438**، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

المنتوجات مما يؤدى لا ما حال بالمنافسة لذلك كان من الضروري تجسيد الشفافية والنزاهة لتنظيم العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وبينهم وبين المستهلك.

وضع قواعد عامة للمنافسة في إطار مبادئ اقتصاد السّوق ومنع الاحتكار غير كافي لبناء نسيج اقتصادي قوي ومتين لا يتأثر بالأزمات الاقتصادية، فكان من الضروري إضفاء الشفافية في المعاملات التّجارية والنزاهة والنية الحسنة ونبذ الغش والخداع، ذلك هو أساس الاقتصاد الناجح والمنافسة الحرة الّتي تعود بالنفع على المجتمع أفرادا ومؤسسات وما يسعى المشرّع لتجسيده بإلزام الأعوان الاقتصاديين باحترامها في معاملاتهم[165].

أدرك المشرّع أهمية نزاهة وشفافية الممارسات التّجارية في إطار المنافسة الحرة ضمن مبادئ اقتصاد السّوق وذلك من بداية وضع قانون للمنافسة، حيث أدرج القواعد المتعلقة بشفافية الممارسات التّجارية ونزاهتها في الباب الرابع من الأمر رقم **95-06**، إلّا أنّ إلغائه بموجب الأمر رقم **03-03** كاطار عام للقواعد العامة للمنافسة وشروطها ومراقبة التجمعات الاقتصادية، واتجه من جهة أخرى إلى وضع قواعد قانونية لفرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية في القانون رقم **04-02**[166].

يعتبر هذا الأخير استكمال لقواعد حرية المنافسة في إطار الشفافية والنزاهة الّتي بتطلبها السّوق ومن أجل حماية العون الاقتصادي والمستهلك، وتتجسد الشفافية في الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع والفوترة[167]، أما نزاهة الممارسات التّجارية فتتعلق بالأخلاق الّتي يجب

---

[165]-**كتو محمد الشريف**، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**"، مرجع سابق، ص**12**.

[166]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.
جاء هذا الأمر لضبط وتنظيم العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وبينهم وبين المستهلكين، أنظر: **كتو محمد الشريف**، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**"، ص**9**.

[167]-**عبد الله ليندة**، "المساس بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2014**، ص**172**.

مراعاتها أثناء مزولة النشاط[168]، فتحقيق الربح يكون وفقا للأعراف التّجارية النظيفة وعلى كل عون اقتصادي ممارسة النشاط دون الإضرار بغيره في السّوق[169].

تتطلب المنافسة الحرة لقيامها واستمرارها كل من الشفافية والنزاهة لمنع الاحتكار وإنشاء اقتصاد وطني منتج تنافسي، وفي سبيل تعزيز حرية المبادرة الخاصة في السّوق كرس المؤسس الدستوري ضمن التعديل الأخير مبدأ شامل في صيغة حرية التّجارة والاستثمار إلى جانب المقاولة.

ثالثًا: حرية السّوق

كانت وضعية الاستثمار والتّجارة في بداية الأمر يغلب عليها الطابع العمومي بما يتناسب النهج الاشتراكي إلى غاية صدور دستور **1989**[170]، أين باشرت الدولة مجموعة من الإصلاحات وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق لتحسين مناخ الأعمال، ولتدارك النقائص تدخل المؤسس الدستوري في التعديل الأخير وصرح بحرية السّوق الذي يشتمل على حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة **(1)**، وأكد على ضرورة تطبيق المبدأ في إطار قانوني **(2)**.

1. نحو التكريس الدستوري لحرية السّوق

بداية الاعتراف بالحرية الاقتصادية كانت من دستور **1996** بتكريس مبدأ حرية التّجارة والصناعة على غرار النصوص التشريعية بما فيها قانون الأسعار والمنافسة باعتبارهما مدخل لاقتصاد السّوق، إلّا أنّ الاعتراف الدستوري يعتبر الموقف الصريح لتبني مبادئ اقتصاد السّوق بغض النظر عن دوافع وأسباب الّتي دفعت المؤسس الدستوري إلى ذلك.

يتضمن مبدأ حرية التّجارة والصناعة في مفهومه الواسع "الحرية الاقتصادية " أما بالمفهوم الضيق فهو حرية النشاط التّجاري أو الصناعي وبالتّالي لا يشمل المهن الحرة ولا

---

[168]- **مرجع نفسه**، مرجع سابق، ص**185**.

[169]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.
جاء هذا الأمر لضبط وتنظيم العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وبينهم وبين المستهلكين، أنظر: **كتو محمد الشريف**، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**"، ص**9**.

[170]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **89-18** مؤرخ في **28** فبراير **1989**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في أول ماس **1989**.

النشاط الفلاحي[171]، لذلك كان لابد من مسايرة التغيرات وتوسيع نطاق المبدأ ليشمل أكبر قدر ممكن من النشاطات وهذا ما جاء في التعديل الدستوري سنة **2016** ليشمل حرية الاستثمار والتّجارة[172]، كما أضاف في التعديل الأخير سنة **2020** حرية المقاولة، حيث تنص المادة **61** بعد أخر تعديل على ما يلي: "***حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة***".

يقصد بالتّجارة حسب القانون التّجاري الأعمال الّتي يقوم بها أو يحترفها التاجر قصد تحقيق الربح، والتاجر يمكن أن يباشر العمل التّجاري حسب الموضوع أو الشكل[173]، فحريتها تظهر في مدى تبسيط الإجراءات الموضوعية والشكلية في منح صفة التاجر ومدى احترام إرادة الشخص في اختيار النشاط والمعايير المعتمدة في التّجارية الداخلية أو الخارجية[174]، أي سهولة الاندماج في الأعمال التّجارية.

ويقصد بالتجارة من الجانب الاقتصادي عمليات الوساطة بين المنتج والمستهلك أي تداول وتوزيع الثروات دون عملية الإنتاج فالتّجارة تتوقف في عملية التداول[175]، وبشكل شامل يقصد بحرية التّجارة النشاط الذي يسمح بتوريد وبيع المنتوجات دون عوائق في حين حرية المقاولة تمنح الحق في إنشاء مشاريع خاصة في مجال معين أما حرية الاستثمار هو تمكين من توظيف الأموال في المشاريع القائمة أو الجديدة بهدف تنميتها وتحقيق الربح.

يعتبر القانون التّجاري الإطار العام للنشاط التّجاري إلّا أنّ التكريس الدستوري لحرية التّجارة تعد دفعة نوعية لضرورة إعادة النظر في مجموعة من النصوص خاصة ما يتعلق بالمقاولات[176]، لتوضيح أكثر للمفاهيم وفقا لحرية التّجارة والمقاولة المكرسة دستوريا.

---

[171]-**عجابي عماد**، "تكريس مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد **4**، **2014**، ص**267**.

[172]-**بوجملين وليد**، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **9**، العدد **4**، **2016**، ص**167**.

[173]-أنظر: المادة **2** و**3** من القانون التّجاري، مرجع سابق.

[174]-**بوجملين وليد**، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر"، مرجع سابق، ص**169**.

[175]-**عجابي عماد**، "تكريس مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر "، مرجع سابق، ص**267**.

[176]-**فتحي عميروش**، "التكريس الدستوري لحرية الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **4**، العدد **2**، **2017**، ص**1230**.

والاستثمار هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل، كما يمكن أن يدخل في استحداث نشاط جديد فقط أو العمل على رفع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل للنشاط محل الاستثمار أو حالة المساهمة في رأسمال شركة[177]، وبالتّالي هذا يعني بالضرورة الأخذ بها بصفة كلية كافة النشاطات ذات طابع اقتصادي، وبناء على ذلك يمكن القول أنّ الاستثمار أشمل من التّجارة؛ باعتبار هذا الأخير جزء من العملية الاستثمارية.

يُعتبر موضوع الاستثمار أكثر مواضيع تأثرا بالإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها المنظومة القانونية لتتناسب تكريس مبادئ اقتصاد السّوق[178]، والهدف من ذلك هو مواكبة الإصلاحات وإرساء قواعد حرية السّوق وتشجيع القطاع الخاص[179]، ويعتبر توجه حقيقي نحو تحرير

---

[177]-لتفصيل أكثر أنظر: نص المادة **2** من القانون رقم **16-09**، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق. (ملغى)
وفي المقصود بالمستثمر أنظر: المادة 5 من القانون رقم **22-18** مؤرخ **24** يوليو **2022**، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر في **28** يونيو **2022**.

[178]-مرت المنظومة القانونية الاستثمارية بعدة إصلاحات تتناسب كل مرحلة بنهج الاقتصادي المتبع وصولاً لتكريس تشريعي بما يتناسب مبادئ اقتصاد السوق خاصة من سنة **1993** وما يليها: مرسوم تشريعي رقم **93-12** مؤرّخ في **05** أكتوبر **1993**، يتعلّق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج. ج، عدد **64** مؤرخ في **10** أكتوبر **1993**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **98-12** المؤرّخ في **31** ديسمبر **1998**، يتضمّن قانون المالية لسنة **1998**، ج.ر.ج.ج، عدد **98** صادر في **31** ديسمبر **1998**، **(ملغى)** ثم أمر رقم **01-03** مؤرّخ في **20** أوت **2001**، يتعلّق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **22** أوت **2001**، المعدل والمتمّم، بموجب الأمر رقم **06-08** المؤرّخ في **15** يوليو **2006**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** مؤرخ في **19** جويلية **2006**، وبموجب الأمر رقم **09-01** المؤرّخ في **22** يوليو **2009**، يتضمّن قانون المالية التّكميلي لسنة **2009**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **26** يوليو **2009**(استدراك في ج.ر.ج.ج، عدد **53** صادر في **13** سبتمبر **2009**)، وبموجب الأمر رقم **10-01** المؤرّخ في **26** غشت **2010**، يتضمّن قانون المالية التّكميلي لسنة **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **49** صادر في **29** غشت **2010**، وبموجب القانون رقم **11-16** المؤرّخ في **28** ديسمبر **2011**، يتضمّن قانون المالية لسنة **2012**، ج.ر.ج.ج، عدد **72** صادر في **29** ديسمبر **2012**. **(ملغى)** والقانون رقم **16-09**، يتعلق بترقية الاستثمار، الملغى، وأخيرا القانون رقم **22-18** يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

[179]-تعتبر هذه المرحلة كبداية اعتراف بدور القطاع الخاص ومساهمته في التنمية وتقليص القطاع العام خاصة بحصر النشاطات المغلوقة في وجه القطاع الخاص بموجب نصوص تشريعية وبالتّالي استبعاد السلطة التنظيمية، أنظر: **إقلولي ولد رابح صافية**، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانونية والعلوم السياسية، العدد **2**، **2006**، ص**68**.

الاقتصاد وفقا لنص المادة **37** من الدستور قبل التعديل سنة **2016**، ثم تكريس حرية الاستثمار والتّجارة بعد التعديل سنة **2016**[180]، وإضافة حرية المقاولة سنة **2020**.

جاء بعد التكريس الدستوري لمبدأ حرية الاستثمار القانون رقم **22-18** الّذي ألغى جميع النصوص السابقة، حيث تطورت النصوص القانونية مع الظروف الاقتصادية إلى جانب تأثرها بالبيئة السياسية أدى بالضرورة لتكريس الدستوري للمبدأ سعيا نحو تحسين مناخ الأعمال[181]، من خلال جلب الاستثمارات وتعزيز حرية المبادرة الخاصة والمساواة وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، وهذا يدل على أهميته وضرورة تكريسه بموجب قانون أعلى من التشريع، إلى جانب شموليته لكافة الأنشطة على اختلافها تّجارية أو غيرها يمارسها أشخاص طبيعيين أو معنويين في شكل مؤسسة، مقاولة أو حتّى مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

باستقراء نص المادة **61**/2 نفهم أن حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مبدأ دستوري وارد ضمن الحقوق والحريات ويماس في إطار قانوني أي وفق لما ينص عليه القانونية.

2. حدود مبدأ حرية السّوق

يقتضي ممارسة النشاط الاقتصادي الخضوع للالتزامات الّتي تفرض بموجب نصوص قانونية وحتّى إن كان الأصل فيها الحرية، والجدير بالذكر أن ما جاء في المادة **61** من الدستور الّتي تنص على: "***حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون،"*** فالعبارة الأخيرة دلالة على ضرورة احترام التاجر، المستثمر والمقاول النصوص القانونية تشريعية أو تنظيمية، فهذا التقييد كان منذ بداية تكريس مبدأ حرية التّجارة والصناعة سنة **1996**[182].

---

[180]-المادة **43** فقرة الأولى على ما يلي: "***حرّية الاستثمار والتّجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون*** "، وذلك قبل التعديل الأخير لدستور سنة **2020**.

[181]-جاء ترسيخ مبدأ حرية الاستثمار ضمن المادة 3 من القانون رقم **22-18** يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.
يعتبر مناخ الأعمال أكثر شمولية من مناخ الاستثمار فهو مجموع العوامل ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي، القانوني والسياسي التّي تبين دراستها مدى جاذبية دولة ما بصفتها مضيفة للاستثمار، أنظر: **عميروش فتحي**، "التكريس الدستوري لحرية الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **4**، العدد **2**، **2017**، ص**1229**.

[182]-لتفصيل أكثر أنظر: **إقلولي ولد رابح صافية**، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**68**.

تمارس النشاطات التّجارية وفقا للقانون التّجاري وبمراعاة النصوص القانونية الّتي لها علاقة بالتّجارية، فالهدف الأساسي من وضعها هو تنظيم العلاقات بين التجار وغيرهم، كما جاء القانون رقم **16-09** الّذي يتعلق بترقية الاستثمار تطبيقا لنص الدستوري وذلك من أجل تحديد النّظام القانوني المطبق على الاستثمارات، والّتي يمكن أن تجسد في شكل مقاولة، وما يمكن قوله في هذا المقام أن إضافة المؤسس الدستوري عبارة "***وتمارس في إطار القانون***" يعني أن العمل بالمبدأ يتوقف بوجود نص قانوني، وبالتّالي فتح مجال للسلطة التشريعية والتنظيمية للتدخل في حدود اختصاصها لرسم تفاصيلها، فالنص الدستوري جاء بالمبدأ وتبقى النصوص القانونية تفصل في الموضوع مما يفتح لها مجال للاستثناء.

تجدر الإشارة إلى نص المادة **139** من الدستور الّتي تحدد الميادين المختلفة الّتي يتدخل فيها البرلمان بموجب نصوص تشريعية ومنها الفقرة الأولى المتعلقة بحقوق الأشخاص وباعتبار التّجارة والاستثمار والمقاولة من الحريات الدستورية المكرسة للفرد في المجتمع وبالتّالي لا يمكن التدخل فيها إلا من طرف السّلطة التشريعية دون تدخل سلطة أخرى، ومن جهة أخرى تنص المادة **61** في شقها الثاني جاء أن تطبيق المبدأ يكون في إطار القانون؛ ولا يمكن أن يكون القانون يحد من الحرية أين يمكن أن يكون من أجل التنظيم، وهذا الأخير يمكن أن يكون بموجب نص تشريعي أو تنظمي لكن وفي حالة تقييد المبدأ بموجب نص تنظيمي يكون قد تم اختراق نص المادة **139** من الدستور فقرتها الأولى، والمسألة نفسها فيما يخص التّجارة وحتّى المقاولة.

الفرع الثاني:
تشجيع ودعم الممارسات التّجارية

بات من الضروري إعادة النظر في المنظومة القانونية بعد حسم المشرّع في ضرورة تغيير النمط الاقتصادي لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة، أين أصبح أمر تحيين أحكام القانون التّجاري ضروري(**أولاً**)، إلى جانب ضرورة تطوير التقنيات التعاقدية وفقا لمتطلبات السّوق وتنوع النشاطات باستحداث عقود أعمال تمويلية لدعم الممارسات التّجارية (**ثانيًا**).

أولًا: إصلاح المنظومة التّجارية

يعد إصلاح المنظومة التّجارية ضرورة لمسايرة الأوضاع الجديدة، وذلك بإعادة النظر في عملية القيد في السّجل التّجاري **(1)** وفي شكل الشركات التّجارية **(2)**.

1. عملية القيد في السّجل التّجاري

تأثرت ممارسة الأنشطة التّجارية بتغير المسار الاقتصادي وتوجه نحو الحرية التّجارية خاصة ما يتعلق بعملية القيد في السّجل التّجاري **(أ)**، كما أُدخل مؤخرا استعمال التكنولوجيا لمسايرة التطورات الحديثة لتحقيق السرعة في العملية **(ب)**، ودعم الحرية التّجارية وترسيخ الائتمان والثقة في الوسط التجاري**(ج)**.

أ . مسايرة منظومة السّجل التّجاري لتحولات الاقتصادية

تتميز عملية القيد في السّجل التّجاري بالبساطة سواء في ظل النّظام الاشتراكي أين كان تدخل الخواص جد محدود، ومع نهاية الثمانينات وبداية التفتح الاقتصادي وتشجيع الخواص لدخول السّوق، بقيت كذلك لجذب أكبر قدر ممكن من التجار لعملية القيد كإجراء إداري سهل في سبيل إضفاء الصفة التجارية وممارسة النشاط بشكل قانوني.

إذ تعد عملية القيد من شروط ممارسة أي نشاط مربح[183]، وتتضمن في طياتها قيد أو تعديل أو شطب وفقا لإجراءات الّتي يشتمل عليها القيد[184]، ويلتزم بها أي شخص يمارس النشاط التّجاري، ولا نغفل على أنّها أداة في يد الدولة لتنظيم قطاع مرن وسريع التطور.

---

[183]-قانون رقم **04-08** مؤرخ في **14** غشت **2004**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **52** صادر في **18** غشت **2004**، المعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم **10-01** مؤرخ في **26** غشت **2010**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **49** صادر في **29** غشت **2010**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **13-06** المؤرخ في **23** يوليو **2013**، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **31** يوليو **2013**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **18-08** مؤرخ في **10**يونيو **2018**، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **13**يونيو **2018**، المعدل والمتمم، بموجب القانون رقم **26-12**، مؤرخ في **8** يونيو **2026**، ج. ر. ج. ج.، عدد **44** صادر **18** يونيو **2026**.

[184]-أنظر: المادة **2** مرسوم تنفيذي رقم **97-41** مؤرخ في **18** يناير **1997**، يتعلّق بشروط القيد في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **05** صادر في **19** يناير **1997**، المعدل والمتمّم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **03-453** المؤرخ في أوّل ديسمبر **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **75** صادر في **07** ديسمبر **2003**. **(ملغى)** والمادة **2**/2 من المرسوم التّنفيذي رقم **15-111** مؤرخ في **3** مايو **2015**، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **13** مايو **2015**.

فرض المشرّع عملية القيد في السّجل التّجاري في أحكام القانون التّجاري إلى جانب مختلف المراسيم، أهمها المرسوم الّذي يتضمن تنظيم السّجل التّجاري والأخر المتضمن إعادة التسجيل العام للتجار[185]، إلّا أنّ صدر المرسوم رقم 83-258 الّذي يتعلق بالسّجل التّجاري[186]، مع ضرورة القيد وإعادة القيد وتسهيلها من خلال تمديد الآجال وتخفيف الإجراءات[187]، باعتبار هذه المرحلة تتميز ببداية تحرير مختلف النشاطات التّجارية والاقتصادية الأمر الّذي يفسح المجال للخواص ممارسة مختلف الأنشطة المربحة كان لابد من تنظيم السّجل التّجاري لتكون أداة تنظيمية ورقابية حتّى تضمن الدولة عدم إفلات القطاع من يدها[188]، وفي المقابل ضرورة متابعتها عن طريق إجراءات بسيطة حتّى لا ينفر منها المعنيين؛ نظرًا أن هذه العملية تمنح التاجر الصفة التّجارية وممارسة نشاطه بصفة قانونية يمكن التمسك بها أمام الغير، فهي عملية تمنح الحرية في ممارسة النشاط بطريقة مشروعة إلى جانب الاستفادة من الحماية القانونية.

مست التحولات الاقتصادية حتّى عملية القيد في السّجل التّجاري وصدر القانون رقم 90-22 المتعلق بالسّجل التّجاري[189]، إلى جانب المرسوم التّنفيذي رقم 97-41 المتعلق بشروط

---

[185]-أنظر: مرسوم رقم 79-15 مؤرخ في 25 يناير 1979، يتضمّن تنظيم السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 05 صادر في 30 يناير 1979. (ملغى)

مرسوم رقم 79-16 مؤرخ في 25 يناير 1979، يتضمّن إعادة التسجيل العام للتجار، ج.ر.ج.ج، عدد 5 صادر في 30 يناير 1979. (ملغى)

[186]-مرسوم رقم 83-258 مؤرخ في 16 أبريل 1983، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 16 مؤرخ في 19 أبريل 1983، معدل بموجب المرسوم رقم 83-258 المؤرخ في 16 أبريل 1983، ج.ر.ج.ج، عدد 51 صادر في 13 ديسمبر 1983 (استدراكي).

[187]-مرسوم رقم 84-115 مؤرخ في 12 مايو 1984، يتضمّن تمديد أجل إعادة تسجيل التجار في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 20 صادر في 15 مايو 1984، مرسوم رقم 88-229 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988، يتضمّن تخفيف شروط التسجيل في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 46 صادر في 09 نوفمبر 1988.

[188]-**فتاك علي**، "تطور نظام السّجل التّجاري الجزائري من المعيارية إلى التجريد"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول،2017، ص382.

[189]-قانون رقم 90-22 مؤرّخ في 18 غشت 1990، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 36 صادر في 21 غشت 1990، المتمّم بموجب القانون رقم 91-14 المؤرّخ في 14 سبتمبر 1991، ج.ر.ج.ج، عدد 43 صادر في 18سبتمبر 1991، المعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم 96-07 المؤرخ في 10 يناير 1996 ج.ر.ج.ج، عدد03 صادر في 14 يناير 1996، ملغى جزئيا بموجب القانون رقم 04-08، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، معدل ومتمم، مرجع سابق.

القيد في السّجل التّجاري[190]، أين كان هم الدولة الوحيد استقطاب أكبر قدر ممكن من الخواص بهدف سد الفراغ من وراء انسحاب القطاع العام، مما أدى إلى تحيين النصوص بشكل مستمر تماشيا مع تطور النشاطات وتنوعها في ظل مبادئ اقتصاد السّوق، وهنا كان لابد من الحفاظ على الائتمان التّجاري عن طريق عملية القيد سعيًا لتحقيق العلانية ودعم الثقة والائتمان بين مختلف المتعاملين على اختلاف الممارسات التّجارية، للإشارة إلى أن القانون رقم **90-22** ملغى جزئيا بموجب القانون رقم **04-08** الّذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية[191].

انعكس اهتمام المشرّع بعملية القيد في السّجل التّجاري على ضرورة اهتمامه في المقابل بالهيئة المكلفة به، حيث أن تعديل القانون رقم **90-22** سنة **1991** بموجب القانون رقم **91-14** وتنص المادة الأولى منه على إدراج الباب الثاني مكرر في المادة **15**مكرر**1**على أن المركز الوطني للسّجل التّجاري كمؤسسة إدارية مستقلة يكلف بتسليم السّجل التّجاري وتسييره، بالنظر إلى تكييفه من طرف المشرّع كمؤسسة ذات طابع إداري وتمتعه بالاستقلالية أي بعيد عن تدخل أي جهة في اختصاصاته خاصة السّلطة التّنفيذية وذلك بما يتناسب انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في تلك المرحلة[192].

---

[190]-مرسوم تنفيذي رقم **97-41** مؤرخ في **18** يناير **1997**، يتعلّق بشروط القيد في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **05** صادر في **19** يناير **1997**، المعدل والمتمّم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **03-453** المؤرخ في أوّل ديسمبر **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **75** صادر في **07** ديسمبر **2003**. **(ملغى)**

[191]-قانون رقم **04-08**، يتعلّق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[192]-جاء النص التطبيقي الّذي يتضمّن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التّجاري وتنظيمه، بموجب مرسوم تنفيذي رقم **92-68**، إلى جانب مختلف التعديلات أخرها كان سنة **2011**، حيث احتفظ المركز بتكييف نفسه من الطابع الإداري والاستقلالية وهذا ما يؤكد مسار الدولة وتوجهها الليبرالي في تكييف الهيئة المكلفة بعملية القيد في السّجل التّجاري مع التوجه الليبرالية، أنظر أكثر: مرسوم تنفيذي رقم **92-68** مؤرخ في **18** فبراير **1992**، يتضمّن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التّجاري وتنظيمه، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **22** فبراير **1992**، المعدل والمتمّم، بالمرسوم التّنفيذي رقم **97-91** المؤرخ في **17**مارس**1997**، ج.ر.ج.ج، عدد **17** صادر في **26**مارس**1997**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **01-230** المؤرخ في **07** غشت **2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **45** صادر في **12**غشت **2001**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **03-266** المؤرخ في **05** غشت **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **06** غشت**2003**، بالمرسوم التّنفيذي رقم **08-43** المؤرخ في **03**فبراير**2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **07** صادر في **10** فبراير **2008**، بالمرسوم التّنفيذي رقم **11-37** المؤرخ في **06**فبراير **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في **09**فبراير **2011**.

فالتكريس الدستوري لحرية الصناعة والتّجارة شجع الخواص أكثر لاجتياح السّوق على اختلاف النشاطات فكان من الضروري تعديل قانون السّجل التّجاري في الفترة نفسها[193]، ليتمشى مع المعطيات الاقتصادية من تبسيط الإجراءات وإدراج الشروط الأساسية والمفصلة المتعلقة بعملية القيد وفقا للمرسوم التّنفيذي رقم **97-41**[194]، إلى أن تم تعويض أحكام هذا الأخير بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **15-111** الّذي يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السّجل التّجاري[195].

جاء هذا الأخير وفقا لما تنص عليه المادة **5** من القانون رقم **04-08** من أجل إحاطة موضوع الممارسات التّجارية قيد المتابعة من طرف هيئة مختصة، وضرورة التحيين المستمر لعملية القيد لمتابعة وضعية التاجر أو العون الاقتصادي عموما والتأكد من الاستمرار في النشاط من عدمه وحتّى متابعة كل صغيرة وكبيرة الّتي قد تطرأ على النشاط أو ممارس النشاط نفسه وكل تطوراته، وعلى اختلاف النشاطات الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري[196].

تبقى عملية القيد في السّجل التّجاري مجرد عملية بسيطة لا تتعدى الدور الشكلي خاصة أن التسجيل يستلزم التصريح بمختلف المعلومات الّتي تخص الشخص والنشاط وما على الهيئة المكلفة بهذا الاختصاص إلا تسجيل المعلومات والبيانات المصرح بها دون البحث لتأكد على مدى صحتها، هذا لا يعني التغاضي عن ما يؤديه من وظائف مختلفة يمكن حصرها إجمالا في بعدين أساسيين هما، بعد ضبطي باعتباره أداة تنظيمية، إحصائية ورقابية لمختلف النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري وبعد توجيهي كونه أداة قانونية، استعلاماتية

---

[193]-أمر رقم **96-07** مؤرخ في **10** يناير **1996**، يعدل ويتمم القانون رقم **90-22** مؤرّخ في **18** غشت **1990**، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد**03** صادر في **14** يناير **1996**.

[194]-مرسوم تنفيذي رقم **97-41**، يتعلّق بشروط القيد في السّجل التّجاري، معدل ومتمّم، مرجع سابق. **(ملغى)**

[195]-مرسوم تنفيذي رقم **15-111**، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السّجل التّجاري، مرجع سابق.

[196]-لتفصيل أكثر في موضوع مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري أنظر: **بن حميدوش نور الدين**، "مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري آلية لإدارة الأنشطة التّجارية"، مجلة التراث، المجلد **8**، العدد **4**، **2018**، ص.ص **158-178**.

قاستل نور الدين، "السّجل التّجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف كآلية ضرورية لضبط الأنشطة التّجارية والحرفية وتوجيهها"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد **6**، العدد **2**، **2018**، ص**71**.

واشهارية، مما يعني الانتقال بهما من مجرد أداة إدارية إلى أداة تدخل اقتصادية لها أهمية في رسم سياسية أفضل للاقتصاد الوطني[197].

ب . مسايرة منظومة السّجل التّجاري تكنولوجيا المعلوماتية

لم يتوقف تطور منظومة السّجل التّجاري بمسايرة التحولات الاقتصادية المكرسة لمبادئ اقتصاد السّوق فكان من الضروري مسايرة التطور التكنولوجي الّذي اجتاح مختلف القطاعات، فتعديل قانون رقم **04-08** بالقانون رقم **13-06** تمت المادة **5** بالمادة **5** مكرر المحررة كما يلي: "***يمكن القيد في السّجل التّجاري بالطريقة الالكترونية. يمكن إصدار مستخرج السّجل التّجاري بواسطة إجراء إلكتروني، يحدد نموذجه عن طريق التنظيم***".

نفهم من خلال مصطلح "**يمكن**" إمكانية الاختيار بين القيد التقليدي والالكتروني، نظرا أن الطريقة الأخيرة لم تعمم بعد في كامل التراب الوطني، فهي تقنية جديدة وفي مرحلتها الأولى مما يتطلب تضافر الجهود بين المركز ومختلف الإدارات والمؤسسات الّتي لها علاقة بالموضوع[198]، فعملية القيد الالكتروني أتى انسجاما نحو تجسيد الإدارة الالكترونية وفكرة الحكومة الالكترونية[199]، المتبوع بالمرسوم التّنفيذي رقم **15-111** [200].

تعديل القانون رقم **04-08** بموجب قانون رقم **18-08**[201]، أين كلف المركز الوطني للسجل التّجاري بإنشاء البوابة الإلكترونية وتسييرها لتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات، أين تظهر نية المشرّع في تبني التقنية الحديثة في التسجيل أمر لا رجعت فيه[202]، أصبح إمكانية القيد في

---

[197]-مرجع نفسه، ص**63**.

[198]-مرسوم تنفيذي رقم **06-197** مؤرخ في **31** مايو **2006**، يحدّد شروط إرسال المركز الوطني للسجل التّجاري المعلومات المتعلّقة بعمليات قيد السّجلات التّجارية وتعديلها وشطبها إلى الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **26** فبراير **2006**.

[199]-**فتاك علي**، "تطور نظام السّجل التّجاري الجزائري من المعيارية إلى التجريد"، مرجع سابق، ص**384**.

[200]-المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **15-111**، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب ...، مرجع سابق.

[201]-قانون رقم **18-08** مؤرخ في **10**يونيو **2018**، يعدل ويتمم القانون رقم **04-08** مؤرخ في **14** غشت **2004**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **13** يونيو **2018**.

[202]- يقوم المركز بالمصادقة على الاستمارة الموحدة المملوءة والممضاة والمصادق عليها بالطريقة الالكترونية من طرف منشئ المؤسّسة بعد تأكيدها وتسجيلها من طرف الإدارات المكلفة بالسّجل التّجاري والضرائب والإحصائيات والضمان الاجتماعي، أنظر: المادة **5** مكرر **2** من القانون رقم **18-08** مؤرخ **10**يونيو **2018**، يعدل ويتمم القانون رقم **04-08**، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر **13**يونيو **2018**.

السّجل التّجاري الإلكتروني بعد التعديل الأخير تبدأ من مرحلة إيداع الملف والإمضاء والمصادقة إلى غاية التسليم مستخرج من السّجل التّجاري[203].

أصبح تعميم الطرق الإلكترونية الأمر البديل للطرق التقليدية الّتي تتميز بالخمول والبيروقراطية في مختلف الإدارات بما في ذلك الإدارة المكلفة بالسّجل التّجاري، خاصة في ظل تطور تكنولوجية الإعلام والاتصال وما له علاقة بالسّجل التّجاري؛ أين يعتبر الموثق طرف أساسي للقيام بالعمليات الّتي تتعلق بالإيداع القانوني وحجز التسميات ولم يغفل المركز من وضع فضاء لذلك، كما أنّ الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الّتي يديرها المركز خطوة ضرورية لحصول المعني على مستخرج من السّجل التّجاري حيث يمكن أيضًا أن تتم بالطريقة الإلكترونية تطبيقا بما جاء في المادة 5 من المرسوم التّنفيذي رقم **16-136** على إمكانية إدراج الإشهارات القانونية بالطريقة الالكترونية[204].

تتميز عملية القيد في السّجل التّجاري مؤخرا باستعمال التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات وربحا للوقت ومحاربة البيروقراطية الإدارية، بالإضافة إلى الفائدة الّتي تعود على الإدارة الإلكترونية في تسهيل عملية جمع المعلومات، ولإنجاح هذه العملية عمل المركز الوطني للسّجل التّجاري على إنشاء موقع الكتروني أين يمكن الحصول على معلومات محينة ووثائق قابلة للتحميل خاصة شهادة عدم التسجيل في السّجل التّجاري[205].

ج . دور السّجل التّجاري في تنظيم النشاط التّجاري

---

[203]-نلاحظ أن البوابة الإلكترونية التّي يسيرها المركز الوطني للسجل التّجاري قطع شوط طويلا في خدماته؛ خاصة بالنظر إلى ما يوفره من شهادات في الموقع والتي يمكن تحميلها دون إلزام المعني بالتنقل إلى فروعه، مع إمكانية حجز موعد للتسجيل لربح الوقت وإمكانية البحث والتغلغل في قاعدة بيانات كما يوجد في الموقع لائحة تتعلق بالتاجر والنشاطات والتسميات وحتى مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري، كل هذا من شأنه تعميم ثقافة في ممارسة النشاطات الاقتصادية والتّجارية بحرية وشفافية وتخفيف من البيروقراطية الإدارية التّي هي وراء عزوف الكثير من الأشخاص في استثمار أموالهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

[204]-مرسوم تنفيذي رقم **16-136**مؤرخ في **25** أبريل**2016**، يحدد كيفيات ومصاريف إدراج الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، ج.ر.ج.ج، عدد **27**، صادر في**4** مايو**2016**، أنظر أيضا: **كريم كريمة**، مرجع سابق، ص**79-80**.

[205]-أنظر الموقع الالكتروني للمركز الوطني للسجل التّجاري التّالي: https: //sidjilcom.cnrc.dz.

رغم الدور الشكلي البسيط لعملية القيد في السّجل التّجاري إلّا أنّه يساهم في شفافية المعاملات، إلى جانب ما يعود من مزايا على التاجر نفسه من وراء عملية القيد أين نفهم آليا سقوط المزايا كآثر قانونية عند عدم القيام بها أي تحمل مساوئ النشاطات التّجارية والاقتصادية دون مزاياها[206].

يسعى المشرّع من خلال عملية القيّد إلى تحسين المنظومة الاقتصادية بما يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق، فالقيد في السّجل التّجاري يساهم في تنظيم النشاطات كما يعمل على تثبيت قاعدة الائتمان التّجاري من خلال التعرف الدقيق والكامل عن وضعية التاجر، كما أنّ النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الّتي يسيرها المركز تعد وسيلة إعلامية يمكن إعلام الغير عن مختلف التغيرات الّتي تطرأ على التاجر ومحله التّجاري وحالته القانونية من خلال إطلاع على محتوها[207].

تساهم عملية القيد تنظيم الممارسات التّجارية وتطهير السّوق من الاقتصاد غير الرسمي الّذي سنفصل فيه لاحقا، لماله من وظيفة إشهارية لسهولة اطلاع الجمهور والمهتمين على كل المعلومات والبيانات الّتي يحتاج إليها قبل التعامل، باعتبارها وسيلة لمتابعة الأنشطة الاقتصادية بشكل منظم ودقيق ومستمر خاصة في ظل التوجه الليبرالي باعتبارها وسيلة إشهارية بطريقة قانونية، وتسجيل كل البيانات الّتي تتعلق بالتاجر ونشاطه مع إعلامها للغير يساهم بتقوية الثقة في المعاملات وشفافيتها إلى جانب دوره في ضبط وتنظيم المستمر

---

[206]-لتفصيل أكثر في أثر عدم التسجيل في السّجل التّجاري كجانب سلبي والايجابي في هذه العملية أنظر: **فتاك علي**، "القيد في السّجل التّجاري أهم صورة للشكلية في القانون التّجاري (دراسة لأثار القيد في السّجل التّجاري)"، المجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد التجريبي، **2005**، ص.ص **155-163**.

[207]-مرسوم تنفيذي رقم **92-70** مؤرخ في **18** فبراير **1992**، يتعلّق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **23** فبراير **1992**، الملغى بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **16-136**، يحدد كيفيات ومصاريف إدراج الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، مرجع سابق.

بن حميدوش نور الدين، "مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري آلية لإدارة الأنشطة التّجارية"، مجلة التراث، المجلد **8**، العدد **4**، **2018**، ص.ص**158-178**.

والدوري لمختلف الممارسات التّجارية، لما لها من خصائص تجعلها وثيقة منفردة في مجال النشاطات الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري[208].

تساعد الوظيفة الاشهارية الّتي يقوم بها المركز الوطني للسجل التّجاري بصدد تنظيم السّجل التّجاري في معرفة الوضع التّجاري والاقتصادي الممارس بالطريقة القانونية وبالتّالي إحصائها لمعرفة الوضع الاقتصاد الوطني ومؤشراته بمعرفة واقع الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد وتؤخذ الإحصائيات الّتي يقوم بها المركز كترجمة للوضعية الاقتصادية للأنشطة التّجارية على المستوى الوطني؛ فالإحصاء يساعد على معرفة الوضع الواقعي بمعرفة الأنشطة التّجارية أكثر إقبالاً للقيد والمناطق الّتي تعرف أكثر زحاما في الأنشطة التّجارية والاقتصادية، وكذا معرفة عدد المستثمرين الأجانب، والأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد الّتي تجلبهم لاستثمار أموالهم فيها[209].

تعرف وضعية الاقتصاد الوطني من خلال العملية الإحصائية الّذي يترجم الوضع الاقتصادي والتّجاري بتفصيل كما ونوعا، وكشف النقاط الايجابية والسلبية في سبيل اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين ظروف ممارسة الأنشطة التّجارية على مستوى الوطني، خاصة من خلال توجيه المنظومة القانونية إلى الأحسن وتشجيع النشاطات الّتي تنقص فيها المنافسة أو الّتي تعرف أقل إقبال سواء من ناحية النشاط المعني أو حتّى المناطق الّتي تعاني من ركود في الأنشطة التّجارية، وذلك من أجل رسم مخطط اقتصادي وطني فعال بمعرفة أسباب الوضع المتدهور لبعض الأنشطة والمناطق.

---

[208]-لتفصيل أكثر في خصائص مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري أنظر: **بكاي عيسى**، الشروط القانونية والتنظيمية لمزاولة الأنشطة التّجارية في ظل التشريع الجزائري (القانون رقم **04-08** المؤرخ في **14** أوت **2004**)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2018**، ص**103**.

بن حميدوش نور الدين، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التّجارية في القانون الجزائري،)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2016**، ص**206** وما يليها.

[209]-يلعب السّجل التّجاري دور كبير في التنمية الاقتصادية والتخطيط من خلال البيانات والمعلومات التّي يلزم بها كل من يباشر نشاط تجاري بالإدلاء بها، مما يساهم في عملية الاحصاء وتقديم صورة واضحة عن واقع الاستثمارات وتوجهها.

2. توسيع نطاق الشركات التّجارية

خضع القانون التّجاري لعدة تعديلات خاصة مع تغير المسار الاقتصادي وتبني مبادئ اقتصاد السّوق خاصة ما يتعلق بشق الشركات التّجارية وإعادة تكييف المؤسسات العمومية الاقتصادية الّتي أصبحت تخضع لقواعد القانون الخاص.

يُعتبر القانون رقم **88-04** الّذي يتضمن تعديل القانون التّجاري فيما يخص القواعد المطبقة على فئة المؤسسات العمومية الاقتصادية[210]، وإخضاعها للقانون التّجاري والّتي تؤسس في شكل شركة مساهمة أو شركة محدودة المسؤولية، كما أنّ المادة **5** من القانون رقم **88-01** والمادة **2** من القانون رقم **88-04** اللتان أكدتا على أن المؤسسات العمومية تعد شركات تّجارية مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة تقتصر على مساهمة الدولة المباشرة أو غير المباشرة[211]، إلى أن تم إلغاء القانون رقم **88-04** بموجب الأمر رقم **95-25**[212]، إلى جانب ما جاء في قانون المتعلق بالخوصصة وتم إخضاعها لأحكام القانون التّجاري.

يهدف القانون رقم **88-04** إلى تقليص القطاع العام وتوسيع في المقابل الخاص، فكان من الضروري اخضاع المؤسسات العمومية الاقتصادية لقواعد القانون الخاص خاصة بعد صدور القانون رقم **93-08**[213]، وجاء في المادة **217** تطبيق نظامي الإفلاس والتسوية القضائية عليها والّتي تكون على شكل شركات ذات أموال عمومية كليا أو جزئيا.

تنويع أشكال الشركات التّجارية من شأنه المساهمة في تحفيز المدخرين على إنشاء شركات حسب رغباتهم وطموحاتهم، كما أنّ تعديل القانون التّجاري بالأمر رقم **96-27**[214]، أتى بمفهوم شركة ذات الشخص الواحد ليس كمفهوم جديد وإنّما كنوع من الشركات لاستغلال

---

[210]-قانون رقم **88-04** مؤرخ في **12** يناير **1988**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59** والمتضمن القانون التجاري، ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **13** يناير **1988**. **(ملغى)**

[211]-قانون رقم**88-01**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، قانون رقم **88-04**، يعدل ويتمم الأمر رقم **75-59**، ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات، مرجع سابق.

[212]-أمر رقم **95-25**، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التّجارية التابعة للدولة، مرجع سابق.

[213]-مرسوم تشريعي رقم **93-08** مؤرخ في **25** ابريل **1993**، يعدل ويتمم أمر رقم **75-59** المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **28** ابريل **1993**. (النص الاستدراكي، ج.ر.ج.ج، عدد **43**)

[214]-أمر رقم **96-27** مؤرخ في **9** ديسمبر **1996**، يعدل ويتمم أمر رقم **75-59** المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **77** صادر في **11** ديسمبر **1996**.

المشروعات الفردية والخروج من الاعتماد الكلي على الشركات الكبرى لتطلبها مساهمين مما يشجع المبادرة الخاصة، وفقا لمسار الإصلاحات الاقتصادية التي تظهر في شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة وتؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص[215].

يعتبر تعديل القانون التّجاري سنة **1996** ضرورة أملته العملية الّتي أعقبت سياسة انتهاج اقتصاد السّوق وتشجيع الاستثمارات للمساهمة في التّنمية[216]، وفقا لمبدأ حرية التّجارة والصناعة وتشجيع الخواص لإنشاء مشروعاتهم دون إجبارهم على اتخاذ الشركاء وفقا لحرية المبادرة الخاصة في السّوق[217]، وهذا ما ينعكس إيجابا على تفعيل مبادئ اقتصاد السّوق وتنشيط المجال التّجاري والمساهمة في التّنمية.

جاء القانون رقم **15-20** تعديل أحكام الشركات التّجارية ذات المسؤولية المحدودة بهدف تبسيط الإجراءات نظرا لإقبال عليها خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلاؤمها مع قدراتهم المالية إلى جانب دورها الفعال في التّنمية الاقتصادية، فهو النموذج القانوني المناسب لها نظرًا أن المسؤولية الشركاء فيها محدودة بحسب الأموال الّتي قدموها لتأسيس، فعنصر الشركاء يعزز الجانب المالي خاصة مع حذف الحد الأدنى التأسيسي للشركة، مما يعطي الحرية للشركاء في تحديدها وفقا للعقد التأسيسي[218]، فإلغاء ذلك يحفز على إنشاء الشركات الصغيرة

---

[215]-تكريس المشرع الطابع الخاص على المؤسسات العمومية الاقتصادية يعتبر كنقطة انطلاق لتوسيع نطاق الشركات التّجارية وضرورة تنويع أشكالها بعد تغيير المسار الاقتصادي الّذي اتخذته الدولة في تلك المرحلة بهدف توسيع النشاطات وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، حيث اختلف تسمية الشركات التّجارية على اختلاف الشكل الّذي تتخذه، ومنها شركة ذات المسؤولية المحدودة التّي خضعت لعدة تعديلات وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم **93-12** ثم الأمر رقم **96-27** ومن ثم القانون رقم **15-20**، باعتبار هذا الشكل هو أكثر اقبالا في مرحلة التحولات الاقتصادية نظرا لخصائصها الملائمة لحرية المبادرة الخاصة وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، أنظر: المادة **564** من الأمر رقم **75-59**، يتضمن ق.ت، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[216]-**عماري فتيحة**، "الأمر رقم **96-27**، والتصور الجديد لمفهوم عقد الشركة: «الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد»"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد **36**، العدد **3**، **1999**، ص**80**.

[217]-كما أنّ الأمر رقم **96-27** يساهم من جهة أخرى على وضع حد للشركات الوهمية، أنظر: **يوسف عماري فتيحة**، مرجع سابق، ص**97** و**98**.

[218]-**كسال سامية**، "دوافع تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم **15-20** المعدل والمتمم للقانون التّجاري (دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي)"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **10**، العدد **3**، **2019**، ص**775**.

والمتوسطة إلّا أنّ هذا لا يعني إقامة مشاريع دون وجود رأسمال وإنّما الأمر كافي حتّى في الأموال القليلة وهذا ما يعزز القدرة التنافسية في السّوق.

لم يكتف المشرّع بإلغاء الحد الأدنى لرأسمال الشركة وإنّما عمل على إمكانية تقديم حصة عمل وذلك من أجل مساير التطور التكنولوجي والعلمي مما يشجع الابداع والابتكار والعمل على تنمية القدرات والمهارات الفنية والابداعية[219]، فالمشرّع سمح للشركاء بتقديم جميع أنواع الحصص الاجتماعية سواء العينية منها أو النقدية أو عمل، بمعنى أن الهدف الأساسي من التعديل هو تحفيز المستثمرين الصغار على المبادرة الخاصة ولو برأسمال ضعيف أو حتّى عن طريق حصص عمل، كما أنّ هذه الشركات يغلب عليها الطابع الشخصي وأكثرها عائلية مما دفع المشرّع برفع عدد الشركاء بما يحقق التّنمية الشاملة[220].

ثانيًا: استحداث عقود الأعمال لدعم الممارسات التّجارية

تعد العقود الوسيلة القانونية الّتي من شأنها توسيع الممارسات التّجارية لما لها من تأثير إيجابي على السّوق نظرًا لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ العقود الكلاسيكية لم تساير الحرية الاقتصادية الواسعة وفقا لسرعة والائتمان التّجاري فكان من الضروري إيجاد طرق مثلى لمسايرة مختلف عمليات التعاقد لتتناسب أكثر الوجهة الاقتصادية الجديدة.

ومن أهم العقود الّتي تبنها المشرّع في بداية التوجه الليبرالي لتعزيز مبادئ اقتصاد السّوق ودعم المبادرة الخاصة والقضاء على أكبر هاجس في الأعمال ألا وهو التمويل، أصبح هذا الأخير وسيلة عقدية لتنويع المصادر المالية والّتي تظهر أساسا في عقد تحويل الفاتورة **(1)**، وعقد الاعتماد الإيجاري **(2)**.

1. عقد تحويل الفاتورة

[219]-لتفصيل أكثر في حصة عمل أنظر: **مرجع نفسه**، ص**785**.

[220]-**كسال سامية**، مرجع سابق، ص**785**.

استحداث المشرّع أحكام جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك ضمن تعديل القانون التّجاري بموجب المرسوم التشريعي رقم **93-08**[221]، وإدراج عقد تحويل الفاتورة في مرحلة كان الاقتصاد في منعرج التحول نحو التحرر، وذلك تأثيرًا بالمشرّع الفرنسي[222].

أ. المقصود بعقد تحويل الفاتورة

تناول المشرّع عقد تحويل الفاتورة ضمن أحكام القانون التّجاري، حيث تنص المادة **543** مكرر**14** على: ***"عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة، تسمى "وسيط" محل زبونها المسمى "المنتمي"، عندما تسددا فورا لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بتبعة عدم التسديد، وذلك مقابل أجر"***.

تعتبر عملية تحويل الفاتورة عملية عقدية[223]، تتم بين طرفين الأول "**الوسيط**" وهو شخص معنوي ممثل في شركة تّجارية متخصصة تؤسس في شكل شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة وفقا للمرسوم التّنفيذي رقم **95-331**[224]، والثاني "**المنتمي**" وهو الزبون الّذي يريد بيع ديونه ويسمى أيضًا العميل يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي وفي غالب الحالات من فئة المؤسسات المصغرة، الصغيرة أو المتوسطة.

تكييف عملية تحويل الفواتير كعقد يعني وجود طرفين؛ الأول هو المؤسسة المالية الّتي تشتري الديون مقابل أجر والمنتمي هو بائع الحقوق أو عميل، فالمدين لا يعد طرف في العقد إنّما يدخل كطرف في العملية، فرغم وضوح أطراف عملية تحويل الفواتير وصراحة المشرّع في

---

[221]-مرسوم تشريعي رقم **93-08**، يعدل ويتمم أمر رقم **75-59** المتضمن القانون التجاري، مرجع سابق.

[222]-**ZOUAIMIA Rachid**, « Remarques critiques sur la technique factoring en droit Algérien», Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques, Vol**. 44**, N° **1**, **2007**, p **115**.

[223]-**SAHRI SALAIMI Fadila**, « Le factoring: technique de recouvrement des créances, D'après le décret législatif **93-08** du **25/04/1993** », Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques, Vol. **32,** N° **1**, **1995**, p. **119**.

[224]-مرسوم تنفيذي رقم **95-331** مؤرخ في **25** أكتوبر **1995**، يتعلق بشروط تأهيل الشركات التّي تمارس تحويل الفواتير، ج.ر.ج.ج، عدد **64** صادر في **29** أكتوبر **1995**، لتفصيل أكثر أنظر: **عيادي فريدة**، "النظام القانوني لعقد تحويل الفاتورة في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **53**، العدد **4**، **2016**، ص**435** وما يليها.

بلعيساوي محمد الطاهر، "عقد تحويل الفاتورة في التشريع التّجاري الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد **3**، **2008**، ص**193**.

تكييفها على أنّها عقدية إلّا أنّها أدرجت ضمن السندات التّجارية[225]، ومن مميزاتها القابلية لتداول بالطرق التّجارية إلّا أنّ ذلك غير ممكن في عقد تحويل الفواتير، مما يجعلها تقنية معقدة[226]، إلى جانب اختلاف المصطلحات بين النص باللغة العربية الّذي عنون بعقد تحويل الفاتورة في حين باللغة الفرنسية Affacturage ولم يدرج فيها مصطلح عقد رغم استعماله في المضمون[227]، فاختلاف المصطلحات سيؤدي حتما لصعوبة التطبيق في الواقع العملي مما يعني عدم اطمئنان الأعوان الاقتصاديين في إتباعها كمصدر لتمويل بديل.

ب . تناسب عقد تحويل الفاتورة لمجال الأعمال

تأزم الوضع الاقتصادي وغياب السيولة المالية لإنشاء وتوسيع المشاريع الاقتصادية والمحافظة عليها رغم الحرية الاقتصادية في المجال المالي وإنشاء المؤسسات المالية والبنوك إلّا أنّ ذلك كان جد محدود لمسايرة التوجه الاقتصادي الجديد.

إتجه المشرّع لتبني تقنية تعاقدية لتمويل النشاطات والمحافظة عليها في السّوق وفقا لمسار تشجيع المبادرة الخاصة وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، أين استحدث المشرّع أحكام تتلاءم الانتقال إلى نظام الاقتصاد الحر ودعم المبادرة الخاصة وذلك بالقضاء على عائق التمويل وتوفير فرصة الحصول على الأموال الضرورية وفي الوقت المناسب، أي الأموال الّتي تحتاج إليها المؤسسات في ظل غياب شبه كلي للمؤسسات المالية والبنوك لتسهيل عملية القرض أين كان الوضع المالي الّذي تعيشه الخزينة العمومية متدهور، فكان العقد بمثابة تقنية تمويلية على المدى القصير[228]، هدفها سهولة حصول التجار الدائنين على السيولة النقدية عند عدم حلول أجال الاستحقاق، خاصة أنّها تقنية مرنة تسهل الحصول على القرض بطريقة سريعة وفقا لمتطلبات التّجارية[229].

---

[225]-لتفصيل أكثر في تكييف التشريعي لتقنية الفاتورة، أنظر:

ZOUAIMIA Rachid, « Remarques critiques sur la technique factoring en droit Algérien», Op.cit, p **112**.

[226]-**ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la régulation économique, op.cit., **51**.

[227]-المادة **543** مكرر**14** من الأمر رقم **75-59**، يتضمن ق.ت، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[228]-**عيادي فريدة**، "النظام القانوني لعقد تحويل الفاتورة في التشريع الجزائري"، مرجع سابق، ص**442**.

[229]-**ZOUAIMIA Rachid**, « Remarques critiques sur la technique factoring en droit Algérien», Op.cit, p **125**.

تعد هذه التقنية حديثة وغير معروفة في الوسط التّجاري، رغم إمكانية تلقيها نجاحا؛ نظرا لتميزها بالائتمان والسرعة كوسيلة ضامنة لديون، فاستمرار نشاط مؤسسة يصاحبه إمكانية تعرضها لخطر عدم استعادة حقوقها المتواجدة لدى مدينيها فعقد تحويل الفاتورة يعد طريقة مثالية لتوفير ضمان الحصول على مصدر مالي عند الحاجة إليه[230]، وحصول الدائن على السيولة النقدية يكون عند حلول أجال استحقاقها[231]، فاستمرار النشاط قائم على مبدأ لا تجارة دون قرض[232]، فعقد تحويل الفاتورة هو الوسيلة العملية الّتي يمكن أن تتدخل لإعادة إحياء النشاط ودفعه للاستمرار.

ج . عدم تجاوزعقد تحويل الفاتورة النص القانوني

استحداث عقد تحويل الفاتورة في مرحلة حساسة من التحولات الاقتصادية أين كان النشاط الخاص والعام في أمس الحاجة للمساعدة المالية، ومضمون هذا العقد يتمحور في تقديم الأموال وقت استحقاقها فورا؛ أين تكلف بذلك شركة متخصصة مقابل أجر[233]، وبالعودة إلى المرسوم التّنفيذي المتعلق بشروط تأهيل الشركات المتخصصة في تحويل الفواتير حتّى يسمح لها ممارسة النشاط وفقا لأحكام القانون التّجاري[234].

تَنص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **95-331** على أن هذه الشركات لا يمكن لها مباشرة النشاط إلا بعد حصولها على تأهيل، كشرط إلزامي تمنحه السّلطة التّنفيذية الممثلة في وزير المالية وفقا لسلطتها التقديرية، والأصل أن ذلك يعود لمجلس النقد القرض[235]، في ظل تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، فإلزامية حصول شركات تحويل الفواتير على التأهيل يعني ضبط

---

[230]-**إرزيل الكاهنة**، "عقد تحويل الفاتورة والمؤسسات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول عقود الأعمال ودورها في تطوير الاقتصاد الجزائري، بجامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي **16** و**17** ماي **2012**، ص**428**، **429**.

[231]-**عيادي فريدة**، مرجع سابق، ص**440**.

[232]-**إرزيل الكاهنة**، "عقد تحويل الفاتورة والمؤسسات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**427**.

[233]-أنظر نص المادة **543** مكرر**14** من الأمر رقم **75-59**، يتضمن القانون التّجاري، مرجع سابق.

[234]-أنظر: نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **95-331**، يتعلق بشروط تأهيل الشركات التّي تمارس تحويل الفواتير، مرجع سابق.

[235]-**ZOUAIMIA Rachid**, « Remarques critiques sur la technique factoring en droit Algérien», Op.cit, p **127**.

والرقابة، إلّا أنّ تولي السّلطة التّنفيذية ذلك من عدمه يعد تشويه لنظام الليبرالي وحد لتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق.

رَغم إمكانية عملية تحويل الفواتير تغطية العجز المالي لمختلف النشاطات وانقضاها من الإفلاس، إلّا أنّ غياب التنسيق بين النصوص القانونية وتدخل المفرط للسلطة التنظيمية، ضف غياب الثقافة القانونية المالية وتخوف المستثمرين من استثمار أموالهم في إنشاء شركات تحويل الفواتير، وغياب بشكل مطلق مراكز تكوينية في المجال وعدم توفر الخبرة الميدانية وانخفاض الوعي والكفاءة في المجال المالي حال دون إنشائها، إذ لم يتم تأسيس أي شركة في تحويل الفواتير[236].

يبقى أمر إنشاء هذه المؤسسات في ظل هذه المعطيات مرهون أكثر بتعديل النصوص القانونية وضرورة وضع قواعد قانونية مستقلة عن أحكام القانون التّجاري أكثر دقة، حيث 5 مواد غير كافية لهذا العقد باعتباره من الصيغ البديلة لتمويل المشاريع الصغيرة على المدى القصير تتناسب مع التحولات الاقتصادية، لما لهذه التقنية من ايجابيات تعود على مستعملها وعلى الاقتصاد، لملائمتها في تغطية الديون وتحصيلها ودرها كعملية قرض قصيرة أو متوسطة المدى بالإضافة إلى الدور الإعلامي في الوسط التّجاري[237].

2. عقد الاعتماد الإيجاري

تكريس عقود الأعمال لم يتوقف في عقد تحويل الفاتورة خاصة أنه لم تأسس أي شركة في ذلك، فهي تقنية غير كافية لاستجابة لمتطلبات السّوق كما أنّها تتناسب خاصة المشاريع والصفقات التّجارية الّتي تقدمها المؤسسات الاقتصادية على المدى القصير دون المدى المتوسط والبعيد على غرار عقود الاعتماد الايجاري.

أ. المقصود بعقد الاعتماد الايجاري

تبنى المشرّع لأول مرة عقود الاعتماد الايجاري في القانون رقم **90-10**، حيث تنص المادة**112**/2 على: «تعتبر ***بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء***

---

[236]-**إرزيل الكاهنة**، "عقد تحويل الفاتورة والمؤسسات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**440**.

عيادي فريدة، "النظام القانوني لعقد تحويل الفاتورة في التشريع الجزائري"، مرجع سابق، ص**467**.

[237]-**SAHRI SALAIMI Fadila**, Op.cit, p **122**.

ولاسيما عمليات الإقراض مع الإيجار»[238]، أين يظهر عدم جدية المشرّع بتخصيص مادة واحدة وبشكل غامض، وما يوحي عدم وجود إرادة فعلية لدعم هذه التقنية في التمويل في تلك المرحلة، لكن تغيرت نظرة المشرّع لهذه التقنية نتيجة تغير المعطيات الاقتصادية وتبنى المسار الليبرالي وصدر الأمر رقم **96-09**[239]، إلى جانب النّظام الصادر عن البنك الجزائري يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها[240].

لم يحدد المشرّع أطراف عقد الاعتماد الإيجاري بشكل صريح، وهم أساسا المؤجر كشخص معنوي ممثل في البنوك والمؤسسات المالية على شكل شركة تأجير تكون مؤهلة قانونا ومعتمدة كطرف ممول، وبالتّالي استبعد الأشخاص الطبيعية واقتصارها على المعنوية المعتمدة صراحة للقيام بهذا النشاط، والثاني هو المستفيد أو المستأجر كمتعامل اقتصادي شخص طبيعي أو معنوي[241]، يباشر نشاط اقتصادي بصفة دائمة وبالتّالي إقصاء المستهلكين من هذه العقود، والثالث هو المورد الّذي يعد طرفا في عقد البيع بينه وبين شركة التأجير التمويلي شخص طبيعي أو معنوي وقع عليه الاختيار لتوريد الماجور قد يكون بائعا أو مقاولا أو مالكا للماجور أو موزعا، أو وكيلا أو مصنعا له.

اعتبر المشرّع عقود الاعتماد الإيجاري عملية تّجارية ومالية أو عقد ذو طابع مالي وتجاري مركب من عدة عقود وعناصر تعاقدية كالبيع والإيجار والقرض وحتّى الوكالة[242]، فهو تقنية تسمح للمستفيد باقتناء واستعمال ما هو بحاجة إليه في نشاطه دون الدفع الفوري[243]

---

[238]-قانون رقم **90-10** مؤرّخ في **14** أبريل **1990** يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **15** أبريل **1990**. **(ملغى)**

[239]-أمر رقم **96-09** مؤرّخ في **10** يناير **1996**، يتعلّق بالاعتماد الإيجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **14** يناير **1996**.

[240]-نظام رقم **96-06** مؤرّخ في **3** يوليو **1996**، يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، ج.ر.ج.ج، عدد **66** صادر في **3** نوفمبر **1996**.

[241]-أنظر: المادة الأولى من الأمر رقم **96-09**، يتعلّق بالاعتماد الإيجاري، مرجع سابق.

[242]-كيف المشرع عقد الاعتماد الايجاري صراحة على أنه عملية مالية وتّجارية في الوقت نفسه قائم في أساسه على عقد قرض مقترن بعقد إيجار، فهو من العقود التّجارية المستحدثة التّي لم يشر إليها القانون التّجاري.

[243]-**FILALI Boumediene, « Le leasing: technique de financement des PME/PMI», Revue des Sciences Economiques, Vol. 11, N° 1, 2006,** p **25**.

،وتمويل المشاريع التّجارية، نظرا لأنّها عملية تتضمن في طياتها قرض بشكل تمويلي ومحلها أصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التّجارية أو

مؤسسات حرفية[244].

ب . دورعقد الاعتماد الايجاري في تنشيط الممارسات التّجارية

تَظهر أهمية عقود الاعتماد الايجاري من خلال الأثر الايجابية الّتي تنجر وراء اعتمادها كتقنية حديثة لتمويل يمكن أن يستفيد منها المشاريع في بدايتها في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، حيث لم يكن ذلك حل نموذجي لإشكالية تمويل المشاريع إلّا أنّها تعتبر حلا بديلا للتمويل الكلاسيكي في السّوق الوطنية، إذ تعطي هذه التقنية فرص للمتعاملين الاقتصاديين لإطلاق مشروعاتهم وتثبيتها في السّوق بحصولهم على مصدر تمويلي، كما أنّ هذه العقود تساهم في تنشيط السّوق المالية بتنويع مصادره مما يسهل حرية الدخول السّوق وخلق منافسة قوية على أسس ومبادئ ليبرالية.

كما تظهر أهمية عقد الاعتماد الايجاري في خلق فرص الشغل على اختلاف القطاعات بتوفير مختلف المعدات والتجهيزات والآلات الّتي لا يمكن للعون توفيرها بإمكانياته الخاصة وتعتبر تقنية توفر الأصول اللازمة للنشاط عن طريق عملية التأجير.

تبني المشرّع عقود أعمال الحديثة بما يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ الاقتصاد الوطني ما يزال يعاني من ركود فكان لابد من تعزيز الثقافة المقاولاتية سعيًا في تكثيف النسيج

---

[244]-يعتبر عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر لمستأجر منقولات مشكلة من عتاد أو تجهيزات أو أدوات ذات الاستعمال المهني مقابل دفع قيمة إيجاريه متفق عليها بين المستأجر والمؤجر أو عقارات أو منشآت اشتراها أو بنيات لحسابه وذلك بالشروط والمواصفات والقيمة الإيجارية التّي يحددها العقد ويمكن أن يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر لمستأجر محلا تجاريا أو مؤسسة حرفية هي ملكه وذلك عن طريق دفع سعر متفق وللمستفيد وله حق الخيار بين شراء المال محل العقد أو رده أو تجديد العقد في حال انتهاء المدة المتفق عليه، أي يمتلك المستأجر في نهاية مدة العقد خيارات لا توجد في العقود الكلاسيكية لكن ذلك مرهون بمدى وفاء المستأجر بكافة التزاماته المترتبة على هذا العقد وبالأصول المؤجرة، حيث يعتبر حق الخيار أحد الخصائص المهمة التّي يتميز بها عقد الاعتماد الايجاري كحق للمستأجر فقط ولا يتمتع به المؤجر الّذي ليس لديه الحق بالاحتفاظ لنفسه بحق بيع الأموال أو استردادها أو تجديد العقد.

FILALI Boumediene, Op.cit, p **25**.

الاقتصادي وتوسيعه، خاصة من خلال تعزيز مكانة المؤسسات الصغير والمتوسطة وتشجيع التّجارة الالكترونية.

المبحث الثاني:
توسيع نطاق الممارسات التّجارية

أدى تقليص القطاع العام الاقتصادي إلى توسيع في المقابل ذلك القطاع الخاص وهذا نتيجة تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتشجع المبادرة الخاصة، وكانت الميزة الأساسية لتدخل الخواص في المجال الاقتصادي بصفة محتشمة في البداية إلّا أنّ ذلك لم يدوم.

ظهرت النشاطات الإنتاجية مختلفة ومتنوعة في شكل مشاريع صغيرة أو متوسطة، لذلك عمل المشرّع على تأطير هذا الشكل من التدخل في السّوق رغم أن ذلك جاء بشكل جد متأخر خاصة بالمقارنة ببداية تغيير المسّار الاقتصادي **(المطلب الأوّل)**.

محاولة المشرّع مواكبة الظروف العالمية في تطوير النشاطات التّجارية والاقتصادية واستغلال ما وصلت إليه التكنولوجية الحديثة بما يوافق التغييرات الاجتماعية وسرعة المعاملات ظهر ما يعرف بالتّجارة الالكترونية الّتي أصبحت أمر لا مفر منه مع زيادة طلب في استعمال الوسائل الحديثة، حيث أطرها المشرّع مؤخرا بموجب نصوص قانونية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل:
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل الاقتصادي والقانوني الأنسب بعد فشل المؤسسات الاقتصادية الضخمة في تحقيق التّنمية، لذلك أولى المشرّع أهمية بالغة لها وتشجيعها بعد تبني مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة من سنة **2001** بموجب القانون رقم **01-18**[245].

ارتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمجال الاقتصادي بالتركز على معايير تصنيفها **(الفرع الأوّل)**، ونظرا لحداثتها وأهميتها فإنّ المشرّع أحاطها بآليات في سبيل تدعيمها **(الفرع الثاني)**.

[245]-قانون رقم **01-18** مؤرخ في **12** ديسمبر **2001**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد **77** صادر في **15** ديسمبر**2001**. **(ملغى)**

الفرع الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المفاهيم القانونية والاقتصادية

تبنى المشرّع فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الإصلاحات الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق تعتبر بمثابة حجر أساس للانطلاق نحو تعزيز مبادرة الخواص لدخول السّوق، وأول ما اهتم به هو تحديد الإطار العام لها لصعوبة تعريفها**(أولاً)** [246]، واتخاذ أهم معايير تصنيفها **(ثانيًا)**، ونظرا لدورها الفعال في تنشيط الاقتصاد ومساهمتها في التّنمية كان من الضروري توضح علاقتها بالقوانين الأخرى **(ثالثًا)**.

أولًا: المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطرق المشرّع لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون رقم **01-18**، والملغى بموجب القانون رقم **17-02**[247]، بصيغة نفسها **(1)** مع تحديد مجال نشاطها **(2)**، مما يساهم في تصنيفها لما لذلك في استفادتها من تدابير وآليات الدعم المخصص لها.

1. من حيث المصطلحات

يتوقف أمر تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التطرق إلى ما جاء به القانون رقم **17-02** كمرجع أساسي في ذلك، حيث تنص المادة **5** على: **" *تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:***

-تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1) دينار جزائري،

-تستوفي معيار الاستقلالية...".

---

[246]-لا يوجد تعريف متفق علية حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتّالي وجود عدة تعريفات، حيث اخذ المشرع الجزائري مسار التعريف الّذي تبناه الاتحاد الأوربي، لتفصيل أكثر أنظر: **غياط شريف، بوقموم محمد**، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **24**، العدد الأول، **2008**، ص**129**.

[247]-قانون رقم **17-02** مؤرخ في **10** يناير **2017**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **11** يناير**2017**.

لم يحدد المشرّع تعريفها ولا طبيعتها ومدى اندماجها في الشركات التّجارية، واكتف بتحديد عناصرها الأساسية والّتي تعتبر مؤسسة بحجم صغير أو متوسط[248]، فتعريفها يكمن أساسا في تحديد مدلول كل من المصطلحات التّالية: "**المؤسسة**"، "**صغيرة**" و"**متوسطة**".

أ. مدلول مصطلح "المؤسسة"

أكد المشرّع على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إنتاجية؛ في نص المادة **5** كما سبق ذكرها "***بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات...***"، في حين استعمل المشرّع في نص نفسه المحرر باللغة الفرنسية مصطلح Entreprise[249]، بالرجوع إلى قانون المنافسة تنص المادة **3** منه على ما يلي: "***المؤسسة: كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته...***"[250].

فالمؤسسة كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط ذات طابع اقتصادي بصفة دائمة[251]، وبالتّالي فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون شخص طبيعي تاجر فرد أو مقاولة؛ وبالرجوع إلى التقنين التّجاري نلاحظ أن المشرّع في الأعمال التّجارية يستعمل مصطلح مقاولة بدل المؤسسة وباللغة الفرنسية يستعمل Entreprise، تباين المصطلحات الّتي يستعملها المشرّع يعود لسرعة تطور النشاطات الاقتصادية وعدم تحيين والتنسيق بين النصوص في المرحلة الانتقالية لعدم استقرارها.

---

[248]-في حين جاء في المادة **4** من القانون رقم **01-18**، الملغى على ما يلي: "***تعرّف المؤسّسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:-تشغل من 1 إلى 250 شخصا،***

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،

-تستوفي معيار الاستقلالية...".

[249]-«***La PME petite et moyenne entreprise est définie quelque soit son statut juridique, comme étant une entreprise de bien et/ou de services***».

[250]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، مرجع سابق، وفي المقابل جاء في النص باللغة الفرنسية كما يلي:

« ***Entreprise: toute personne physique ou morale quelle que soit sa nature, exerçant d'une manière durable des activités de production, de distribution, de services ou d'importation*** », loi n° **08-12** du **25** juin **2008** modifiant et complétant l'ordonnance n° **03-03** du **19** juillet **2003** relative à la concurrence, JORA n°**36** du **02** juillet **2008**.

[251]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid,** Le droit de la concurrence, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012**, p **22**.

استعمل المشرّع عدة مصطلحات تفيد معنى المؤسسة تظهر على شكل شخص طبيعي أو معنوي يباشر نشاط اقتصادي كالمقاولة أو شركة تّجارية أو العون اقتصادي عموما، وبشكل معتاد وفي سبيل الاحتراف، فمفهومها يتغير بتغير القالب القانوني الّذي تنشأ به، فضلا عن الشروط الّتي وضعها المشرّع لاعتبارها مؤسسة متوسطة أو صغيرة.

وبالتّالي يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي كشخص طبيعي أو معنوي خاص أو العام بصفة دائمة كتاجر أو مقاول أو حرفي أو من الشركات التّجارية أو حتّى من أشخاص القانون العام، حيث تنص المادة **5** من القانون رقم **17-02** على: "***تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية***"، أي دون الزامها بالشكل القانوني الّذي يمكن أن تتخذها في تحديد طبيعتها القانونية[252].

ب . مدلول مصطلح "صغيرة " و"متوسطة"

عَرف المشرّع بتباين المصطلحات المستعملة في مرحلة التحولات الاقتصادية وتشجيع المبادرة في الخاصة بما في ذلك التقنين التّجاري، وغيره من النصوص الأخرى حيث انفردت هذه المؤسسات بوصفها صغيرة أو متوسطة.

يُعتبر المصطلحين "صغيرة ومتوسطة" دلالة اقتصادية مرتبطة بمفاهيم نسبية تختلف من بلد لأخر ومن قطاع لأخر تبعا لدرجة النمو الاقتصادي والتطور الّتي بلغته أية دولة[253]، فانتمائها لهذا المجال المرن وسريع التطور قد يؤدي إلى تغيير مفهومها لإمكانية توسع نشاطها أو

[252]-لم يتطرق المشرع في أحكام القانون رقم **17-02** الساري المفعول وحتى الملغى؛ إلى توضيح طريقة إنشاء هذه الفئة من المؤسسات كما لم يوضح مدى تمتعها بالشخصية القانونية، مما يستوجب النظر إلى عدد المستخدمين وما يتعلق برقم أعمالها وفقا لشروط التّي يحددها القانون الخاص بها، ضف إلى ذلك القوانين الأخرى وبالأخص القانون التّجاري الّذي فصّل في أحكام الشركات التّجارية.

[253]-**إقلولي ولد رابح صافية**، " تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 46، العدد الأول، **2009**، ص**112**.

تقلصه، زد على ذلك أنّ المصطلحين هي مفاهيم تقنية مما يكسبها الطابع النسبي الّذي يجعلها تختلف وتتأثرا بالظروف الاقتصادية المحيطة وبالنّظام السياسي كذلك[254].

تكييف المشرّع هذه الفئة وفقا لحجمها فالفاصل الوحيد بينها وغيرها من المؤسسات الّتي تنشط في السّوق يعود إلى معيار **"صغيرة"** أو**"متوسطة"**، نظرا لمحدودية قدراتها و عدد الأشخاص العاملين أو رقم أعمالها السنوية على اختلاف النشاطات الإنتاجية.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مؤسسات إنتاجية

يَتمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما تنص عليه المادة **5** على نشاطات إنتاج السلع أو الخدمات أو سلع وخدمات معا، وبالتّالي نفهم أنّها عبارة عن مؤسسات إنتاجية ترتكز على النشاط الإنتاجي لتشجيع المنتوج الوطني وتنويعه وفقا لخطة الإنعاش الاقتصادي، وهذه المنتوجات سلع كانت أو خدمات[255].

بالمقارنة بقانون المنافسة الّذي وسع من نطاق النشاطات الّتي تشمل كل من الإنتاج، التوزيع، الخدمات والاستيراد، وبالأحرى قانون المنافسة شرح مصطلح المؤسسة وربطه بنشاطات اقتصادية عدة أما قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قلص منها[256]، إلّا أنّه يجب

---

[254]-**صبايحي ربيعة**، "الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم **17-02** "، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص**52**.

[255]-تباشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية إنتاج الخدمات مختلفة ومتنوعة ومنها خدمات النقل البري والبحري والجوي للسلع أو المسافرين، وخدمات المخازن والإيداع والأحواض والمستودعات والحراسة، ومرائب السيارات...الخ، كما تشمل أيضا خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي والمسارح ودور السينما ومؤسسات الألعاب والتسلية، والخدمات السياحية، ومؤسسات التخييم...الخ، إضافة إلى خدمات المهن الحرة ذات الطبيعة المدنية كالأطباء والتقنيين ومحافظي الحسابات...الخ، وبالتّالي تعد الخدمة قد تكون ذات طابع مادي، أو ذات طابع ذهني وفكري، وتحرير العقود والاستشارات القانونية والتقنية، وبالتّالي فإنّ الخدمة هي مجموع النشاطات المقدمة للجمهور، لتفصيل أنظر: **حساين سامية، لمين عبد الحميد**، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02** المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص**355-356**.

[256]-لتفصيل أكثر في معنى النشاطات الاقتصادية، أنظر:

ZOUAIMIA Rachid, Le droit de la concurrence**,** Op.cit., p **22-23**.

الإشارة إلى أن قانون المنافسة تخضع له كل المؤسسات بصفة عامة[257]، مهما كان طبيعة نشاطها الاقتصادي وحجم المؤسسة مثلها مثل الشركات التّجارية وفقا للتقنين التّجاري، في حين يعد الحجم معيار أساسي في تمييز المؤسسات الصغيرة عن المتوسطة وعن غيرها إلّا أنّ الهدف الأساسي من إنشائها هو تحقيق عملية الإنتاج وفقا للإمكانيات المتاحة محليا وتشجيع المبادرة الخاصة.

جاء في المادة 2 من قانون رقم **17-02** أن من بين أهدفها تحسين التنافسية وقدراتها في مجال التصدير، وذلك بهدف تحسين وتشجيع المنتوج الوطني عن طريق هذه المؤسسات وتطوير قدراتها في مجال التصدير واستبعاد الاستيراد، فهذا الأخير مستبعد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلقى هذه تشجيع وتسهيلات من طرف الدولة بما في نشاط التصدير من أجل التغلغل في الأسواق الدولية بمنتوجات وطنية ذات جودة ومعايير دولية، على خلاف نشاط الاستيراد المستبعد في نطاق نشاطاتها وفقا لسياستها في تشجيع المنتوج المحلي، وهذا ما أكدته المادة **37** واستبعادها مجموعة من النشاطات، بمعنى **أن الأصل** ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل النشاطات الّتي تتعلق بالسلع والخدمات **والاستثناء** ما ورد في نص المادة **37** الّتي تنص على ما يلي: "***تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون:-البنوك والمؤسسات المالية،***

- شركات التأمين،

- الوكالات العقارية،

- شركات الاستيراد".

[257]-إذا أخذنا ذلك بالمفهوم العام فهي تشمل كل النشاطات المذكورة في قانون المنافسة وتلك التّي يقوم بها أشخاص معنوية عمومية وجمعيات ومنظمات مهنية مهما يكن شكلها القانوني وهدفها، غير أنّه يجب أن لا يعيق تطبيق هذه الأحكام، أداء مهام المرفق العام أو ممارسة صلاحيات السّلطة العمومية، **قوسم غالية**، "معاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون المنافسة الجزائري"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص**398**.

نلاحظ أن النشاطات المستثناة منها هي الّتي تتطلب أموال معتبرة في سبيل ممارستها، في حين أن هذه الفئة من المؤسسات مقيدة في رأسمال محدد أو رقم أعمالها[258]، فلا يمكن لها ممارسة الخدمات المالية والتأمينات كشركة تأمين أو بنك أو مؤسسة مالية ويستبعد المجال العقاري، وممارسة نشاطات الاستيراد[259]، إلى جانب ما جاء في نص المادة **4/7** من المرسوم التّنفيذي رقم **18-170** على أن هذه الفئة من المؤسسات تتلقى الدعم المناسب خصوصا في التصدير[260]، بمعنى يستبعد الاستيراد فنشاطها تتمحور في السلع والخدمات كوحدات إنتاجية مصغرة، صغيرة أو متوسطة.

تُعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شخص طبيعي أو معنوي يقوم بعملية إنتاج سلع وخدمات كمشروع إنتاجي وكوحدة اقتصادية إنتاجية[261]، مع استبعاد بعض الأنشطة الّتي وردت على سبيل الحصر، ويمكن تصنيفها وفقا لمعايير محددة.

ثانيًا: المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد المشرّع على معايير محددة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي، نظرًا أن القطاع بمكوناته دائم التغير[262]، حيث اعتمد على معايير اقتصادية أكثر والّتي تتمثل في عدد المستخدمين**(1)**، أو رقم الأعمال الّتي تحققها المؤسسة **(2)**، إلّا أنّه في حالة أين يكون اختلاف بينهما فالمشرّع يولي أولوية معيار على أخر**(3)**.

1. معيار المستخدمين

[258]-أنظر الماد **5/ 3** من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[259]-أنظر في هذا: **حساين سامية**، لمين عبد الحميد، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02**...."، مرجع سابق، ص**352-353**.

[260]-مرسوم تنفيذي رقم **18-170** مؤرخ في **26** يونيو**2018**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **4** يونيو **2018**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **20-331** مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70** صادر في **25** نوفمبر **2020**.

[261]-**حساين سامية**، لمين عبد الحميد، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02**...، مرجع سابق، ص**350**.

[262]-**إقلولي ولد رابح صافية**، "تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**112**.

يُعرف أيضًا بمعيار العمالة ويعتبر من أهم المعايير وأكثرها شيوعا في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو غيرها، وأكثر استعمالا في مختلف الدول بغض النظر عن درجة تقدمها ونموها نظرا لبساطته في التطبيق وسهولته في المقارنة وثباته النسبي[263].

يَرتكز هذا المعيار على عدد الأشخاص الذين يشتغلون في المؤسسة أو المستخدمين فعليا فيها وذلك وفقا لوحدات العمل السنوية الّذي يتميز خاصة بالثابت والوحدة لعدم ارتباطه بتغيرات أسعار الصرف[264]، ويقصد بالمستخدمين الأجراء الذين يعملون بصفة دائمة في المؤسسة، بمعنى لا عبرة للأشخاص المستخدمين بصفة عرضية وغير دائمة، كان تكون المؤسسة في حالة طلب لعدد أكبر من المستخدمين لسبب وجود أعمال مؤقتة أو أعمال موسمية[265]، وفقا لهذا المعيار تكون المؤسسة متوسطة إذا كانت تشغل ما بين خمسين شخص(**50**) إلى مائتين وخمسين شخص(**250**)، وإذا كانت تشغل عشرة أشخاص (**10**) إلى تسعة وأربعين شخصا (**49**) فهي صغيرة، أما إذا كانت تشغل شخص (**1**) إلى تسعة أشخاص (**9**) فهي مؤسسة صغيرة جدا[266]، يرجع اهتمام المشرّع بعدد الأشخاص المستخدمين في المؤسسة لمعرفة ومتابعة عدد الأشخاص العاملين؛ حيث كلما ارتفع عدد الأشخاص المستخدمين فعلا انخفضت البطالة، خاصة أن هذه الفئة من المؤسسات تعد السبيل الوحيد الفعال الّذي يوفر مناصب الشغل على اختلاف المناطق الجغرافيا[267]، والنشاطات الإنتاجية الّتي تمارسها.

2. المعيار المالي

---

[263]-**حساين سامية**، لمين عبد الحميد، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02**..."، مرجع سابق، ص**346**.

[264]-**إقلولي ولد رابح صافية**، " تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**113**.

[265]-المادة **5** القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[266]- المادة **8**، **9**، **10**، من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[267]-لتفصيل أكثر في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ورفع مستوى فرص العمل، أنظر:

SAIDI Yahia, « La petite et moyenne entreprise (PME) comme moteur de création de l'emploi en Algérie », Revue des Sciences Economiques de Gestion et de Commerce, Vol **2**, N°**28**, **2013**.

BERBER Wafaa, GHOMARI Souhila, « L'impact de la création de la petite et moyenne entreprise sur le développement local (création d'emploi) », Revue D'études Sur les Institutions et le Développement, Vol.**2**, N°**1**, **2015**.

يَقصد به حسب نص المادة 5 من القانون رقم 17-02 رقم الأعمال السنوي الّذي تحققه المؤسسة في مدة سنة كاملة أو إلى مجموع أعمال حصيلتها السنوية المتعلقة بأخر نشاط مقفل وذلك خلال مدة لا تقل عن 12 شهر، كما يسمى أيضًا بمعيار رأسمال المستثمر في المؤسسة[268].

يعتمد هذا المعيار أساسا على مقدار رأسمال المستثمر في المؤسسة لتمييز بين الأحجام المختلفة في المؤسسة، حيث تكون المؤسسة متوسطة إذا كان رقم أعمالها ما بين أربعمائة(400) د.ج إلى أربعة(4) ملايير د.ج أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي(200) مليون د.ج إلى مليار(1) د.ج، أما الصغيرة فرقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون د.ج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون د.ج، في حين الصغيرة جدا فرقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون د.ج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين(20) مليون د.ج[269].

يمكن أن تختلف الحصيلة السنوية للمؤسسة من سنة لأخرى وبالتّالي إمكانية التغيير في التصنيف، فالمعيار المالي يتميز عموما بعدم الثبات إلّا أنّ وفقا لما تنص عليه المادة 12 أي حالة وجود فوارق أو فارق بين سنة وأخرى فإنّ ذلك لا يفقدها ولا يكسبها صفة أخرى إلّا إذا استمرت تلك الوضعية لمدة سنتين ماليتين متتاليتين، كما تنص المادة 13 على ما يلي: "***يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم***"، وهو ما يبين المرونة الّتي أدخلها المشرّع في تعامله مع هذا النوع من المؤسسات[270]، إلّا أنّ إحالة ذلك لتنظيم قد يؤدي إلى إعاقة الإجراءات وتعطيل المساعدات وتدابير الدعم الّتي تتلقها في سبيل نموها وترقيتها.

---

[268]-**إقلولي ولد رابح صافية**، " تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**114**.

[269]-أنظر: المادة **8**، **9**، **10**، من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[270]-**شيخ ناجية**، "الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون رقم **17-02**"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص**334**.

اختلاف رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وارتفاعها بين القانون الحالي والملغي، راجع إلى تحيين القيّم المالية من جهة؛ وتدهور قيمة الدينار الجزائري في السّوق الوطنية والدولية من جهة أخرى[271]، رغم أن هذا المعيار لا يعكس نشاطها بصورة صادقة ولا يعبر عن حسن أداء المؤسسة بصفة حقيقية لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار منتجاتها، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك ناتج عن تطور أدائها، وفي الواقع ناتج عن ارتفاع الأسعار فقط[272].

3. معيارذات أولوية

وَضع المشرّع حلول في حالة اختلاف تصنيف المؤسسة، فإذا تم تنصيفها في فئة معينة وفقا للمعيار عدد الأشخاص المستخدمين وفي المقابل تم تصنيفها في فئة أخرى وفقا للمعيار المالي أي طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها السنوية؛ فإنّ الأولوية تعود للمعيار المالي على معيار عدد الأشخاص المستخدمين فعليا في المؤسسة رغم الايجابيات المختلفة الّتي يتميز بها هذا الأخير من معرفة عدد الأشخاص العاملين ونسبة البطالة.

يؤكد المشرّع صراحة على ضرورة الأخذ بالمعيار المالي وذلك وفقا لنص المادة **11** من القانون رقم **17-02**[273]، نظرا للأهمية المعيار وعلاقته المباشرة لمعرفة النمو الاقتصادي وتطوره وفقا لأرقام دقيقة للأموال المستثمرة وانعكاساتها الايجابية لخزينة الدولة عن طريق فرض الضرائب خاصة، فالمشرّع فضل المعيار المالي دون معيار المستخدمين أو العمال، لارتباطه خاصة بالضرائب والفواتير وغيرها.

ثالثًا: المكانة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تَأخر المشرّع في تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بما تم تكريسه من مبادئ لتحرير السّوق رغم دورها الاقتصادي كبديل وراء تخلي الدولة عن مؤسساتها الضخمة لتقليص

---

[271]-**صبايحي ربيعة**، "الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم **17-02** "، مرجع سابق، ص**53**.

شيخ ناجية، مرجع سابق، ص**334**.

[272]-**حساين سامية**، لمين عبد الحميد، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02**...."، مرجع سابق، ص**346**.

[273]-تنص المادة **11** على ما يلي: "***إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.***".

القطاع العام، حيث تعد هذه الفئة من المؤسسات ذات صلة شاملة بجل النصوص القانونية الّتي تنظم النشاط الاقتصادي مما يساهم في تكوين علاقة وطيدة بين هذه النصوص، منها التقنين التّجاري **(1)**، قانون المنافسة **(2)** قانون الاستثمار**(3)** والصفقات العمومية وتفويض المرفق العام **(4).**

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأحكام التقنين التّجاري

يَتضمن التقنين التّجاري مختلف الأحكام القانونية المنظمة للتجارة عموما، بما في ذلك التاجر الفرد أو الشركات التّجارية ومختلف الأعمال التّجارية، حيث خضع هذا التقنين لمختلف التعديلات تماشيا لتغير المسار الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بتوسيع نطاق تطبيقه كما سبق تطرقنا إلى ذلك.

تأخر تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل بداية مسار الاصلاحات وتشجيع المبادرة الخاصة لدخول السّوق كان من الضروري إخضاعها لأحكام القانون التّجاري سواء كان تاجر فرد أو مقاول أو شركة تّجارية[274]. إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيد لمبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة واستراتيجية جذب الخواص للمساهمة في الاقتصاد الوطني عن طريق توظيف مدخراتهم الخاصة في مشاريع اقتصادية تتناسب مع مختلف الإمكانيات المتاحة.

نستشف من خلال نص المادة الأولى من التقنين التّجاري أن التّجارة تمارس من طرف شخص طبيعي كما يمكن أن يحترفها شخص معنوي، بالمقارنة إلى ما جاء في القانون رقم **01-18** الملغى، ثم القانون رقم **17-02**، فالمؤسسة الّتي تتكون من شخص واحد تكون مؤسسة صغيرة جدا كما يمكن أن تكون على بعض الأشكال القانونية المحدد في القانون التّجاري.

والجدير بالذكر أن قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الملغى أو الساري المفعول لم يتطرق إلى تحديد إجراءات إنشاء المؤسسة ولم يحدد مدى تمتعها بالشخصية المعنوية، وبالتّالي العودة للأحكام العامة والمتمثلة في التقنين التّجاري والّتي تنشأ أساسا بموجب بالإجراء المتعلق بالقيد في السّجل التّجاري والعقد التأسيسي الّذي يثبت والوجود

[274]-حسب الشكل القانوني لشركات التّجارية والتي نظمها المشرع من المادة **544** إلى المادة **795** مكرر5 من التقنين التّجاري أي تتنوع هذه الشركات بين شركات تّجارية بحسب الأشخاص وأخرى حسب الأموال.

القانوني، ويبقى التقنين التّجاري بمثابة المبادئ العامة الّتي يمكن العودة إلية في حالة غياب نص خاص.

تتنوع الشركات التّجارية بما يتناسب حرية المنافسة وحرية المبادرة الخاصة وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، ومن بين هذه الشركات الّتي نظمها المشرّع نجد الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث تعد هذه الأخيرة من الشركات الّتي تتلاءم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد تعديل القانون التّجاري سنة **2015**، باعتبارها أكثر رواجا وانتشارا في ظل حرية المبادرة الخاصة وبالتّالي ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار بما يتماشى وحركية المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث هذا الشكل من الشركات يتناسب المشاريع الّتي تبدأ برأسمال قليل وفي غالب الحالات عائلية[275].

قام المشرّع بإعادة النظر في أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة خاصة ما يتعلق بعدد الشركاء ورأس المال الأدنى التأسيسي باعتبارهما عنصرين أساسين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت هذه الشركات لا يتعدى عدد الشركاء **50** شخص في حين كان لا يزيد عددها **20**؛ فالرفع من الحد الأقصى يعطي الحرية للشركاء في البقاء على شكلها، نظر لتلاقيها معاملة خاصة ضمن قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أكثرا استقطابا للخواص تفاديا من تحولها لشركة المساهمة، لذلك يستحسن إبقاؤها كشركة ذات المسؤولية المحدودة، بدلا من تحويلها إلى نظام قانوني آخر أكثر تعقيدا كشركة مساهمة الّتي قد يشترط فيها الادخار العلني للاكتتاب[276].

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة

[275]-في التعديل الأخير للقانون التّجاري تم حذف الحد الأدنى التأسيسي الّذي يعتبر مؤشر أساسي في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التأكيد على أن إلغاء الرأسمال الأدنى هدفه تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة وتشجيع الشباب على المقاولاتية ولو بمبالغ صغيرة واستغلال قدراتهم ومهارتهم خاصة الابتكارية والإبداعية، وذلك لمسايرة التطور التكنولوجي والعلمي، وما نتج عنهما من اكتساب مهارات وكفاءات في العمل، وإبداعات وابتكارات وتقنيات جديدة، ومعرفة فنية ذات قيمة توازي تقديم حصص عينية أو نقدية، أنظر: **كسال سامية**،" دوافع تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم **15-20**..."، مرجع سابق، ص**777** و**778**.

[276]-**كسال سامية**،" دوافع تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم **15-20**..."، مرجع سابق، ص**779**.

يَهدف قانون المنافسة أساسا إلى تحديد شروط المنافسة داخل السّوق والعمل على زيادة الفعلية الاقتصادية، حيث لا يمكن الوصول لهذه الغاية إلا عن طريق نصوص قانونية تشجيعية لتوسيع من فرص الدخول إلى السّوق في ظل حرية المبادرة الخاصة وتكريس مبادئ اقتصاد الشوق

يُعد قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار القانوني الّذي يعمل على إنشاء وإنماء وديمومتها وتحسين تنافسيتها في السّوق وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة، وقانون المنافسة يعمل على حماية المنافسة في السّوق، إذا تعتبر هذه المؤسسات شكل جديد في المنظومة القانونية بالمقارن بقانون المنافسة الّذي يعود لسنة **1995** في حين هذه المؤسسات لم يتبنها المشرّع بشكل قانوني إلا مع نهاية سنة **2001**، ومن أجل تحسين مكانتها في المنظومة القانونية والاقتصادية جاءت أحكام قانون المنافسة الّذي يهدف إلى تنظيم السّوق والمنافسة الحرة بمعاملة استثنائية لها، في حين القانون الخاص بها جاء بهدف تحسين تنافسية، وتعبر" التنافسية "عن قدرة المؤسسات على مواجهة منافسة الآخرين من خلال تحسين جودة منتجاتها أو خفض تكلفتها وعليه يعد تحسين أو تعزيز القدرة التنافسية سبيلا للوصول إلى المنافسة الحقيقية[277]، وفقا لحرية المنافسة.

انعكست خصوصية هذه المؤسسات من خلال المعاملة الخاصة الّتي يتعامل معها قانون المنافسة من أجل تقوية مركزها في السّوق والعمل على زيادة دورها الاقتصادي والمنافسة، ويظهر ذلك من خلال نص المادة **9** من الأمر رقم **03-03** المحررة كما يلي: "***لا تخضع لأحكام المادتين 6 و7 أعلاه، الاتفاقات والممارسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو نص تنظيمي اتخذ تطبيقا له.***

يرخص بالاتفاقات والممارسات الّتي يمكن أن يثبت أصحابها أنّها تؤدي إلى تطور اقتصادي أو تقني أو تساهم في تحسين التشغيل، أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السّوق، لا تستفيد من هذا الحكم سوى الاتفاقات والممارسات الّتي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة".

---

[277]-**بوحلايس إلهام**، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون المنافسة: وضعية أفضلية ذات تأثير مزدوج"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد، العدد **46**، **2016**، ص**200**.

نُلاحظ أن المشرّع منح إمكانية عقد اتفاقات بين هذه المؤسسات وذلك من أجل تعزيز وضعيتها التنافسية ومكانتها في السّوق أمام وجود مؤسسات كبرى[278]، أين تعتبر هذه الأحكام التفضيلية لها استثناء عن الأصل ويقتصر هذا في الممارسات المنافية للمنافسة على ممارستي الاتفاقات المحظورة والتعسف في وضعية الهيمنة، كما يمتد إلى عمليات التركيز الاقتصادي الّتي تتم بين مؤسسات من هذا النوع[279]، بشرط حصولها على ترخيص من مجلس المنافسة دون تفصيل في محتوى الطلب والإجراءات الّتي يمكن اتباعها[280].

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون الاستثمار

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل الأمثل الّذي من خلاله تنطلق المشاريع وحتّى إن كان برأسمال قليل، فإذا كانت النشاطات الاقتصادية الّتي تدخل في الاستثمار تتمحور أساسا في إنتاج السلع والخدمات فحتى في هذه المؤسسات كذلك، فتشجيع على إنشائها يعني بالضرورة تشجيع الاستثمار، فقانون الاستثمار وما يتضمنه من مبادئ مشجعة من تسهيلات وحوافز وضمانات يشمل حتّى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[281].

ومن خلال تصفح ديباجة قانون رقم **17-02** نلاحظ أخذ بعين الاعتبار القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار[282]، في حين ديباجة هذا الأخير لم يشير إلى القانون رقم **17-02**، فإنّ دل عن شيء إنّما يدل على أن قانون الاستثمار أوسع منه ويتضمنه أما قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها آليات وتدبير الدعم المخصصة لها في سبيل تحسين البيئة المحيطة بها في حين قانون المتعلق بترقية الاستثمار أوردها بصفة عامة عن كل المشاريع المنجزة في النشاطات الاقتصادية.

---

[278]-أنظر أكثر: **إقلولي ولد رابح صافية**، "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري"، مجلة إدارة، العدد **2**، **2008**، ص**11** وما يليها.

[279]-**بوحلايس إلهام**، مرجع سابق، ص**198**.

[280]-يبقى هذا النص في مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه في مقابل ذلك نلاحظ فراغا قانونيا فيما يتعلق بتحديد شروط تقديم تلك الطلبات وكيفيات ذلك، أنظر: **قوسم غالية**، "معاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون المنافسة الجزائري"، مرجع سابق، ص**401**، ولتفصل أكثر في الأحكام المتعلقة بالترخيص في إطار الممارسات المنافية للمنافسة نص المادة **9** من الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة، أنظر: **بوحلايس إلهام**، مرجع سابق، ص**204**.

[281]-أنظر أكثر: **إقلولي ولد رابح صافية**، " مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**18** وما يليها.

[282]-قانون رقم **16-09**، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

ينص المشرّع ولأوّل مرة في القانون بترقية الاستثمار على دعم المشاريع الاستثمارية الّتي تؤديها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استفادتها من التحفيزات الجبائية والمالية[283]، وبالرجوع إلى المادة **19** من القانون رقم **17-02** الّتي تنص على: "***يتم تمويل عمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنصوص عليها في هذا القانون، وكذا نفقات تسيير والوكالة، عن طريق حساب تخصيص الخاص رقم 124-302 الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.***" في حين تنص المادة **28** من القانون رقم **16-09** على ما يلي: "***زيادة على المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، يمكن أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية***".

باستقراء النصين نلاحظ ارتباطهما في حساب التخصيص الخاص رقم **124-302** الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، وهذا ما يعكس بصورة واضحة أن الاستثمارات الّتي تكون محل المساعدة في الغالب هي مؤسسات صغيرة أو متوسطة، فهي تستفيد بالمزايا المكرسة في قانون ترقية الاستثمار إلى جانب التدابير والمساعدات الّتي تتلقها وفقا ما جاء في القانون الخاص بها في سبيل توجيهها وتطويرها.

تعد علاقة قانون المتعلق بترقية الاستثمار بقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية وذلك من أجل تنمية الاقتصادية وتفعيل دور المستثمرين أصحاب المشاريع والوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الّتي تنشط سوق نظرا لأهميتها في بعث النمو الاقتصادي، فهذه تستفيد بالعديد من المزايا وفقا لأحكام قانون المتعلق بترقية الاستثمار والقانون الخاص بها نظرًا لأهميتها البالغة في تحسين المنتوج الوطني وتحقيق التّنمية.

---

[283]-**إرزيل الكاهنة**، "قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص**15-16**.

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون الصفقات العمومية

تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معاملة خاصة وفي بعض الحالات معاملة تفضيلية بهدف تحسين دورها في الحقل الاقتصادي وتحسين التنافسية فيما بينها[284].

تَنص المادة 25 من القانون رقم 17-02 على ما يلي: "***بعنوان إبرام الصفقات العمومية، تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به***"، وبالتّالي منح فرصة للمنافسة بين هذه المؤسسات واستبعد المؤسسات الكبرى في بعض الصفقات العمومية، فمن جهة يساهم في تحسين التنافسية فيما بينها ومن جهة أخرى يدفعها لتطور قدراتها الإنتاجية.

تسهر الدولة جاهدة في سبيل تحقيق شراكة فعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال السماح للخواص المتعاملين الاقتصاديين بالمساهمة في تحسين الخدمات الّتي تقدمها الدولة بواسطة مرفقها العام وخدمة للمصلحة العامة[285]، أين تمنح لهذا المؤسسات معاملة خاصة وذلك ما جاء في المادة 23 من القانون رقم 17-02 المحررة كما يلي: "***تسهر الدولة على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعمل على توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***"، وذلك من أجل تطوير وتفعيل دورها بهدف التّنمية الاقتصادية.

جاء ضمن نص المادة 32 ما يلي: "***-إدراج بند تفضيلي ضمن دفتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الّذي يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***"[286].

يعطي المشرّع الأولوية للمتعهدين الّذي لهم علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الّتي تقوم بالمناولة الاقتصادية في حالة ما إذا كان المشروع يحتاج إلى أطراف أخرى فرعية لتنفيذ الصفقة، رغم أن منح الأولوية لها في مجال الخدمات العمومية يعتبر استثناء

---

[284]-المادة 2 من القانون رقم 17-02، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[285]-**إرزيل الكاهنة**، " قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**16**.

[286]-قانون رقم 17-02، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

للأصل العام المتعلق بالمساواة واحترام قواعد المنافسة عند إبرام الصفقات العمومية[287]، مما يساهم في فسح مجال لترقية المناولة وتطوير المنتوج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج ضمن السياسات الحكومية واستبعاد المنتوج المستورد.

كما تعطي الدولة الأفضلية للاندماج في الاقتصاد وأهمية الحصص أو المنتجات الّتي تكون محل المناولة أو اقتناء في السّوق الجزائرية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأولوية في إبرام الصفقات العمومية وإنجاز المشاريع خاصة إذا كانت تتمتع بكافة الإمكانيات الّتي من شأنها إنجاز المشروع في ظل احترام الشروط المثلى المتعلقة بالجودة والكلفة وآجال الإنجاز، ويدخل هذا في إطار ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج[288].

الفرع الثاني:
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يَهدف المشرّع من وراء تعديل قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسًا لإعادة النظر في الدعم المقدم لها، حيث تكلف الوكالة بتنفيذ استراتيجية تطويرها (**أولاً**)، والدعم المالي ضروري لكل المشاريع الاقتصادية (**ثانيًا**) وترقية المناولة وعصرنة الإعلام وإتقان لغة الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف والقطاعات المعنية (**ثالثًا**).

أولًا: وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار

سعيًا في تطوير الاقتصاد وتجسيد مبادئ اقتصاد السّوق، لم يتوقف المشرّع في تحرير المبادرة الخاصة، بل انتقل لتشجيع الخواص للمساهمة في التّنمية من خلال دعم المشاريع والعمل على ترقية الإبداع والابتكار.

من خلال إنشاء وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار المعروفة بالوكالة **(1)**، مع إنشاء هياكل محلية تابعة لها والّتي تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذلك المشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(2)**.

---

[287]-**إرزيل الكاهنة**، " قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**17**.

[288]- **لتفصيل أكثر، أنظر: المادة 58 و59 من القانون رقم 23-12 مؤرخ 5 غشت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 51 صادر في 6 غشت 2023.**

1. التعريف بالوكالة

تَنص المادة 17 و18 من قانون رقم17-02 على ضرورة إنشاء وكالة وطنية تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير هذه المؤسسات تعرف بـ "الوكالة"، وكيفت على أنّها مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

جاء المرسوم التّنفيذي رقم 18-170 في نص المادة 2 على التكييف نفسه، والتأكيد على الطابع الخاص للوكالية والّتي تنص: "***الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي***"[289]، وتحت وصاية السّلطة التّنفيذية لضمان تنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير وتحسين قدرات المؤسسات لتنويع المنتوج الوطني.

تعد الوكالة مستقلة ماليا إذ تنص المادة 22 على أنّها تمسك الحسابات وفقا للشكل التّجاري أي استبعاد المحاسبة العمومية[290]، فالأصل أنّها لا تحصل على إعانات من طرف الدولة عكس ما جاء في نص المادة 23[291].

---

[289]-مرسوم تنفيذي رقم 18-170، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ..، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[290]-اعتبار الوكالة مؤسسة عمومية وبالتّالي من الضروري أن تتحصل من الدولة على مصدر مالي في سبيل إتمام مهاما، وهذا ما جاء في نص المادة 19 من القانون رقم 17-02 أين تم توضيح طريقة تسيير هذا الحساب بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 16-163 مؤرخ في 2 يونيو 2016، يتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، ج.ر.ج.ج، عدد 34 صادر في 2 يونيو 2016، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 18-169 مؤرخ في 26 يونيو 2018، ج.ر.ج.ج، عدد 39 صادر في 4 يوليو 2018، بالتّالي يتم التكفل بكل نفقات التّي تتعلق بالتسيير أو التجهيز أو حتى نفقات أخرى التّي تراها الوكالة ضرورية لإنجاز مهامها من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التخصيص الخاص رقم 124-302، كما تشمل الوكالة على إيرادات أخرى الموضحة في نص المادة 23 من القانون رقم 17-02.

[291]-كان إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 3 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد 32 صادر في 4 مايو 2005 الملغى في ظل القانون رقم 01-18 الّذي جاء في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إزالة العقبات التّي قد توجهها ومنحها المزايا والضمانات وما يمكنها من العمل بحرية في كافة المجالات التّي يحتاجها خاصة الاقتصاد الوطني، أنظر أكثر: **إقلولي ولد رابح صافية**، " مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري"، مجلة إدارة، العدد 2، 2008، ص23.

تظهر أهمية الوكالة من خلال إنشاء وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار بموجب نص تشريعي لما لها من آثر قانونية على تنفيذ استراتيجية على المستوى الوطني وترك تحديد المهام والتنظيم للسلطة التنظيمية، كما تغيرت الطبيعة القانونية لها إلى الطابع الخاص حيث كانت ذات طابع إداري، حيث تم إخراجها من فئة المؤسسات العمومية الإدارية إلى فئة ذات طابع خاصة.

وجاء المرسوم التّنفيذي رقم **18-170** لتفصيل في مهام الوكالة وتنظيمها وسيرها، أين نلاحظ إضافة عبارة ترقية الابتكار نظرا لتغير الكبير في وجهة الاقتصادي والاهتمام بالجانب المعرفي والإبداع الفكري لمسايرة التطور التكنولوجي وفقا للمسار الاقتصاد والتّنمية ودمجها في الاقتصاد الرقمي من خلال دعمها في استعمال تكنولوجية الإعلام والاتصال وتطويرها.

يتمثل دور ومهام الوكالة أساسا في تنفيذ استراتيجية تطويرها من الإنشاء والإنماء والسهر على ديمومتها في السّوق وذلك بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بالمجال، وهذا من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني[292]، خصوصا ما يتعلق بالتشجيع على تكثيفها والعمل على نشر الثقافة المقاولاتية ومرافقة حاملي المشاريع واحتضان وإيواء المؤسسات الّتي هي في طور الإنشاء خاصة، ودعم الابتكار والبحث والتطور والمناولة والعمل على دعمها ومساعدتها في تحسين مكانتها في السّوق وذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل والطرق المتاحة من الدعم المادي والتسيير والتوجيه[293]، والعمل على ترقية المناولة الاقتصادية.

فالوكالة تعتبر بمثابة أداة الأولى في تنفيذ الدولة استراتيجيتها الإنتاجية التّي تتكفل بها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقيت تمارس مهامها إلى غاية سنة **2017** حتى بعد صدور القانون رقم**17-02** والدليل على ذلك مختلف القرارات الصادرة المتعلقة بتعيين أعضاء الإدارة، أنظر على سبيل المثال: قرار مؤرخ في أول يوليو **2015**، يتضمن تعين أعضاء مجلس التوجيه والمراقبة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **9** سبتمبر **2015**، معدل بموجب قرار مؤرخ **23** فبراير **2016**، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **13** مارس **2016**، معدل بموجب قرار مؤرخ **23** يناير **2017**، ج.ر.ج.ج، عدد **33** صادر في **4** يونيو **2017**، معدل بموجب قرار مؤرخ **13** سبتمبر **2017**، ج.ر.ج.ج، عدد **68** صادر في **28** نوفمبر **2017**.

[292]- يتكون مجلس إدارة الوكالة من الوزير المكلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفته رئيس مجلس الإدارة إلى جانب مختلف الممثلين عن قطاعات وزارية لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[293]-لتفصيل أكثر أنظر: المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **18-170**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

تُعتبر الوكالة مؤسسة عمومية، فالعمومية تضعها في حتمية تنفيذ مهامه على المستوى الوطني وبالتّالي كان من الضروري انشاء لها فروع وهياكل محلية لتقريب خدماتها تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة، مشاتل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة[294].

2. فروع الوكالة

قَصد تسهيل الاندماج في الحقل الاقتصادي وتجسيد المشاريع وتوسيع النشاطات الاقتصادي وتكثيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ فروع محلية تابعة للوكالة لتقريبها أكثر للمواطن[295]، وتتمثل في مراكز الدعم والاستشارة (أ) وكذلك مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ب).

أ. مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشأ مراكز الدعم والاستشارة كفروع محلية مهمتها الأساسية تتمحور في دعم إنشاء المؤسسات والمساهمة في إنماءها والمساهمة في ديمومتها[296]، كما جاء في المقابل نص المادة **21** مكرر **1** من المرسوم التّنفيذي رقم **18-170** بعد التعديل على أن مهمة هذه المراكز أساسا تتمحور في تنفيذ برنامج وأنظمة دعم وتطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والّذي يتم تحديد من طرف الهياكل المركزية الوكالة لضمان مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[297].

تم تجسيد هذه المراكز حتّى في ظل القانون رقم **01-18** الملغى تطبيقا لما جاء في نص المادة **13** منه وسميت بمراكز التسهيل وذلك وفقا للمرسوم التّنفيذي رقم **03-79** الّذي يحدد

---

[294]-أنظر: المادة **20** من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق، والفصل الثالث مكرر الخاص بمشاتل ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المرسوم التّنفيذي رقم **18-170**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[295]-جاء في نص المادة **3** فقرة الأخيرة مرسوم تنفيذي رقم **18-170** على ما يلي: "***تزود الوكالة على المستوى المحلي بمراكز دعم واستشارة ومشاتل المؤسسات***".

[296]-أنظر: المادة **20** من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[297]-أنظر أكثر: نص المادة **21** مكرر**1** من المرسوم تنفيذي رقم **18-170**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل ومهامها وتنظيمها[298]، تعد هذه المراكز مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي حالة إنشاء مراكز أخرى فرعية يجب أن تكون بموجب نص تنظيمي لأنّها تابعة لها.

تتمتع هذه المراكز بدور هام في إنشاء ومرافقة وديمومة المؤسسات كما يساهم في تسهيل الإجراءات وتطوير الاقتصادي المحلي عن طريق دعم القدرات التنافسية وتقديم المساعدات لتجسيد المشاريع وعلى حسن اتخاذ القرارات[299]، إلّا أنّه تم إلغاء مهامها بموجب المادة 32 من المرسوم التّنفيذي رقم 18-170.

ب . مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعد مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الهياكل المحلية التابعة للوكالة، وتكلف أساسا بالمتابعة والدعم احتضان المؤسسات الناشئة[300]، المفصلة أكثر في نص المادة 21 مكرر من المرسوم التّنفيذي رقم 18-170 المعدل والمتمم، حيث تكلف هذه المشاتل بتنفيذ مهمة نظام الدعم وإنشاء هذه الفئة من المؤسسات على المستوى المحلي والّذي تتخذه الهيكل المركزية للوكالة وتقديم الخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[301].

تَهدف هذه المشاتل أساسا إلى تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة وتشجيع المشاريع وتقديم خدمات الاحتضان خاصة المبتكرة من خلال الدعم والمرافقة والتشجيع

---

[298]-مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، ج.ر.ج.ج، عدد 13 صادر في 26 فبراير 2003. **(ملغى)**

[299]-أنظر: المادة 3 و4 من المرسوم التّنفيذي رقم 03-79، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، مرجع سابق. (الملغى)

[300]-أنظر: المادة 20 من القانون رقم 17-02، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[301]-تمارس مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهامها تحت وصاية الوزير المكلف بها وهو وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث يتمتع هذا الأخير بصلاحيات واسعة في مجال ترقية وتطوير المشاتل والحاضنات، لتفصيل أكثر أنظر: نص المادة 5 من المرسوم التّنفيذي رقم 20-54 مؤرخ في 25 فبراير 2020، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج، عدد 12 صادر في 26 فبراير 2020.

والعمل على تنظيم أفضل لها من الاعمال التحسيسية والتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية لتصبح هذه المؤسسات عامل استراتيجي في تطوير وتحسين أفضل للاقتصاد الوطني، وبالتّالي تعتبر المشاتل جهاز متكامل يوفر المناخ الملائم لبدء المشروع وتنميته من خلال الأجهزة الإدارية المتخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم والمرافقة الفعلية لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجسدت هذه الهياكل أيضًا ضمن أحكام القانون رقم **01-18** الملغى؛ حيث تنص المادة **12** على إنشاء مشاتل لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان ترقيتها ومن ثم صدر المرسوم التّنفيذي رقم **03-78** الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [302]، وكيفت على أنّها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري وتتكفل بمساعدة ودعم إنماء هذه المؤسسات.

تتخذ المشاتل عدة إجراءات كاستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة ومنشئيها وتقديم لهم إرشادات قبل وبعد بدء المشروع إلى جانب مختلف الخدمات الّتي من شأنها تحسين ظروف العمل كتيسير لهم إيجار المحالات لمزاولة النشاط[303]، فهي تعتبر منظومة عمل متكاملة توفر لهم الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع ودعمه لزيادة نسبة نجاح المؤسسة المنشأة وتغلب على المشاكل الّتي قد تؤدي إلى فشلها أو حتّى التقليل منها خاصة في حالات أين تصل المؤسسة إلى العجز عن الوفاء بالتزاماتها، إلّا أنّ تم إلغائها بموجب المادة **32** من المرسوم التّنفيذي رقم **18-170**.

ثانيًا: صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[302]-مرسوم تنفيذي رقم **03-78** مؤرخ في **25** فبراير **2003**، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد **13** صادر في **26** فبراير **2003**، **(ملغى)**

بالنظر إلى الطبيعة القانونية لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري فإنّ تسييرها وإدارتها وفقا لمجلس إدارة ومدير.

[303]-لتفصيل: من المادة **4** إلى **8**، مرسوم تنفيذي رقم **03-78**، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

تَمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة للحفاظ عليها وتطويرها، لذلك أنشأت الدولة صناديق لدعمها ومرافقتها ومنها صندوق الوطني لتأهيل **(1)** وصناديق ضمان القروض **(2)** إلى جانب استحداث صناديق الإطلاق**(3)**.

3. الصندوق الوطني للتأهيل ودعم الاستثماروترقية التنافسية الصناعية

يَتم تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات وفقا لحساب التخصيص الخاص رقم **124-302**، ولتحديد طريقة تسييره صدر مرسوم تنفيذي رقم **16-163** والّذي حدد كل من إيرادات ونفقات الّتي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والّتي تتعلق بالاستثمار والتنافسية الصناعية[304].

تَجدر الإشارة إلى أن قبل صدور المرسوم الأخير كان هناك التخصيص الخاص رقم **107-302** الّذي عنوانه صندوق دعم الاستثمار، والتخصيص الخاص رقم **102-302** الّذي عنوانه صندوق ترقية التنافسية، أما التخصيص الخاص رقم **124-302** يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعد صدور المرسوم التّنفيذي رقم **16-163** أجمع بين كل من نفقات وإيرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تلك الّتي تتعلق بالاستثمار والتنافسية الصناعية، وألغى في نص المادة **17** منه كل التخصيص الخاص بالاستثمار وبترقية التنافسية، ليبقى العمل وفقا لتخصيص الخاص رقم **124-302** الّذي أجمع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار والتنافسية[305].

يتكفل هذا الصندوق بتمويل المؤسسات تنفيذا لاستراتيجية الّتي تتكفل بها الوكالة كما يمول الاستثمارات والمشاريع الّتي لها علاقة بتشجيع التنافسية الصناعية، فجمع ثلاثة قطاعات هامة في إطار حساب تخصيص خاص واحد يعود إلى السياسة المالية الّتي انتهجتها الجزائر في سبيل ترشيد نفقاتها المالية نتيجة تراجع المداخل الوطنية والّتي تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات.

---

[304]-مرسوم تنفيذي رقم **16-163** مؤرخ في **2** يونيو **2016**، يتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم **124-302** الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **2** يونيو **2016**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **18-169** مؤرخ في **26** يونيو **2018**، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **4** يوليو **2018**.

[305]-تنص المادة **28** من القانون رقم **16-09**، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق، على إمكانية استفادة الاستثمارات من المساعدات والدعم ضمن حساب التخصيص الخاص رقم **124-302** كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

4. صندوق ضمان القروض

جاء في نص المادة **21** من القانون رقم **17-02** على إنشاء صناديق ضمان القروض لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصيصا لتمويلها؛ بهدف تعزيز فعالية دور الوزارة في تنسيق بين المؤسسات والبنوك من جهة وبين البنوك وصناديق الضمان من جهة أخرى[306]، وتعد أهم انجاز في سبيل ترقيتها كونه يعالج أكبر مشكل يمكن أن تعتري هذه المؤسسات؛ فهذه الصناديق تضمن منح ضمانات الضرورية للبنك مقابل حصول المؤسسات على قروض، ويندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض.

صدر المرسوم التّنفيذي رقم **02-373** الّذي يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[307]، كصناديق تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتم تسييرها من طرف مجلس إدارة مكون من مجموعة من ممثلين لمختلف الوزارات الّتي لها علاقة بالمؤسسات؛ ومدير عام يسهر على تنفيذ قرارات الّتي يصدرها مجلس إدارة، في ظل أحكام القانون رقم **01-18**، إلّا أنّ تم تعديل أحكامه بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **17-193** في ظل صدور القانون رقم **17-02**.

ألغى المرسوم التّنفيذي رقم **02-373** جزئيا أين تم استثناء المادة الأولى من الإلغاء[308]، والّتي تنص على ما يلي: "***تطبيق الأحكام المادة 14 القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المذكور أعلاه، تنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدعى في صلب النص الصندوق.***"، في حين تنص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **17-193** على ما يلي: "***يوضع***

---

[306]-**عياظ شريف، بوقموم محمد**، " التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص**136**.

[307]-مرسوم تنفيذي رقم **02-373** مؤرخ في **16** أكتوبر **2002**، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **74** صادر في **13** نوفمبر **2002**، معدل بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **17-193** مؤرخ في **11**يونيو**2017**، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **14**يونيو **2017**.

[308]-أنظر: نص المادة **28** من المرسوم التّنفيذي رقم **17-193** مؤرخ في **11**يونيو**2017**، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **14**يونيو **2017**.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدعى في صلب النص "الصندوق" وهو مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

يعد صندوق ضمان القروض وفقا لنصين السابقين مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضع في المقابل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقره في الجزائر العاصمة؛ إلّا أنّه يمكن إنشاء فروع جهوية أو محلية وذلك من أجل تقديم الضمان على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة هذه المؤسسات[309].

الهدف الأساسي من إنشائها هو ضمان قروض الاستثمار المتحصل عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق بالإنشاء أو التجهيز أو التوسيع في نشاطها إلى جانب مرفقتها لاسيما في عمليات التصدير[310]، إلّا أنّ الحكم على مدى فعلية تدخله لتحقيق الهدف من وراء إنشائه لن يتأكد إلا بالرجوع إلى حجم الضمان الّذي يمنحه عمليا، رغم الأهمية من الجانب النظري إلّا أنّ النتائج الّتي حققها هزيلة جدا، لذلك استحدث المشرّع صناديق أخرى لا تقل أهمية عن سابقها.

5. صناديق الإطلاق

تم استحداث صناديق الإطلاق بموجب المادة **21** من قانون رقم **17-02** إلّا أنّه لم يتم بعد صدور نصوص تنظيمية، أين نفهم ضمنيا من خلال التسمية أنّها سوف تكلف بتقديم مساعدات مالية وتغطية مصاريف المؤسسة خلال مرحلة بداية المشروع أو من بداية نشاطها.

وتنشأ هذه الصناديق لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والّتي تتكفل بترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة الجديدة أي المؤسسات والمشاريع الّتي

---

[309]-أنظر: المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **17-193**، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، مرجع سابق.

[310]-أنظر: المادة **5** من المرسوم التّنفيذي رقم **17-193**، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، مرجع سابق.

تنصب في البحث والتطوير لدعمها حتّى تتجسد في الواقع[311]، وهذا ما يعكس تشجيع البحثين والمهتمين بالإبداع لتجسيد أبحاثهم وأفكارهم في الواقع مما يساهم في تطوير النسيج الاقتصادي الوطني واقتصاد المعرفة وفقا للإمكانيات والظروف الّتي تتوفر محليا وتثمين منتوجات البحث.

تعد صناديق الإطلاق من أهم الآليات المستحدثة والأكثر ملائمة مع احتياجات المالية لأصحاب المشاريع الجديدة المبتكرة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تحتاج إلى تمويل قبلي أي قبل بداية تجسيد المشروع في الواقع، والّتي يمكن أن تكون من طرف الباحثين الجامعين أقل إمكانيات المالية فهي موجهة أكثر لاستغلال الطاقة الشابة المبدعة.

ثالثًا: نحو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الدولة وباستمرار على ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترقية المناولة **(1)** وكذا تطوير الإعلام **(2)** كما أنّ التشاور في مواضيعها أصبح ضرورة مع مشاركة مختلف الأطراف والقطاعات المعنية **(3)**.

1. ترقية المناولة

اعتمد المشرّع في استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نشاطها الإنتاجي من خلال تطوير وترقية المناولة الصناعية، المكرسة في القانون الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتّى في القوانين الأخرى.

أ . المقصود بالمناولة

لم يتطرق المشرّع إلى تحديد مفهوم المناولة واكتفى بتأكيد على أنّها الأداة المفضلة لتكثيف النسيج الاقتصادي وتعد من الاستراتيجيات الّتي اتبعتها الدولة في سبيل ترقية المؤسسات وتعزيز التنافسية وتشجيع المنتوج الوطني[312].

---

[311]-مرسوم تنفيذي رقم **20-54**، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، مرجع سابق.

[312]-أنظر: المادة **30** من القانون رقم**17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق.

يقصد بالمناولة جميع العلاقات التعاونية التكاملية الّتي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مختلف مراحل الإنتاج، حيث تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم لطرفين، بمعنى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بعملية الإنتاج لصالح مؤسسة أخرى أكبر منها.

فالمناولة كمفهوم اقتصادي يلجأ إليها متعامل اقتصادي إلى متعامل أخر ليتولى بدلا منه في تنفيذ عمل معين أو جزء من الأجزاء المستعملة في صناعة المنتوج النهائي، فيمكن اعتبارها تعاقد في الباطن، أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن أو عقد فرعي، وبالتّالي وجود عقدين الأول رئيسي أصلي يربط بين صاحب المشروع بالشخص الحاصل على العقد الرئيسي، وعقد من الباطن يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن[313]، أي أن العقد الأول قائم بين رب العمل والمقاول الأصلي والثاني قائم بين المقاول الأصلي والفرعي.

يَرتبط ظهور المناولة الصناعي بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الشكل الأنسب لممارسة هذه العلاقة بينها وبين مؤسسات كبيرة على اختلاف التسميات المستعملة لدلالة على المناولة الاقتصادية، والّتي لم يتبنها إلا مؤخرا وبصفة غير جدية رغم أهميتها الاقتصادية وقد سد هذا الفراغ نسبيا قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن استراتيجية لتكثيف القطاع الصناعي، وأكثر النشاطات جلبا للاستثمار[314].

تطرق المشرّع بصفة عرضية في بعض النصوص أهمها القانون المدني وذلك في العقود الواردة على العمل، وسماه بالمقاولة الفرعية بمناسبة تطرقه لمسؤولية المقاول الأصيل وحقوق المقاولين الفرعين والعمال[315]، أي لجوء المقاول الأصلي(entrepreneur) إلى طرف أخر

---

[313]-**حساني علي**، "المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة قانونية واقتصادية-"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **5**، العدد الأول، **2019**، ص**135**.

[314]-لتوضيح أكثر تطور فكرة المناولة الصناعية عموما أنظر: **حساني علي**،" المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة قانونية واقتصادية-"، مرجع سابق، ص**131** وما يليها.

[315]-أنظر: المادة **564** والمادة **565** من التقنين المدني، المرجع السابق.

يتمثل في مقاول من الباطن (sous-traitant) في انجاز المشروع ما لم يوجد نص صريح أو ضمني يمنعه من ذلك[316].

إلا أن الاهتمام ظهر أكثر في قانون الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام أين خصص القسم السادس للمناولة، حيث يمكن للمصلحة المتعاقدة منح تنفيذ جزء من الصفقة بعقد المناولة وفقا للشروط المحددة في المادة **140** إلى **144** من المرسوم الرئاسي رقم **15-247** للجوء للمناولة، مع ضرورة الالتزام بالنسبة المئوية المسموحة للمناولة والمجالات الاقتصادية الّتي تدخل في نطاق المتعاملين الاقتصاديين في إبرام الصفقات العمومية وتنفيذها، ضف إلى ذلك نص المادة **85** أين تمنح الأفضلية في المنتجات الّتي هي محل مناولة اقتصادية والّتي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا كانت وفق لمعايير الجودة والكلفة وآجال الإنجاز، كما أنّ الدولة تعطي الأفضلية لفائدة المتعهدين الّذي يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[317].

تساهم المناولة في تعويض المنتوج المستورد بالمنتوج الوطني وتعزيز الشراكة بينها وبين المؤسسات الاقتصادية الأخرى كما تساهم في ديمومة نشاط المؤسسات في عملية الإنتاج المرتبط بمؤسسات أخرى ضخمة ذات مكانة في السّوق، ونظرا لأهمية المناولة الصناعة فقد اعتمد المشرّع على أخذها كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينعكس ذلك في جعل ترقية المناولة من صلاحيات الوكالة بعدما كان ذلك من مهام المجلس الوطني لترقية المناولة.

ب . الهيئة المكلفة بالمناولة

أَسندت مهمة ترقية المناولة في البداية للمجلس الوطني لترقية المناولة في ظل القانون رقم **01-18** الملغى وتتمحور مهامه في اقتراح التدابير الّتي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني وتشجيع قدرات المؤسسة في ميدان المناولة بهدف إلحاقها بالتيار العالمي

---

[316]-**حساني علي**،" المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة قانونية واقتصادية-"، مرجع سابق، ص**135**.

[317]-أنظر: نص المادة **32** من المرسوم الرئاسي رقم **15-247** الّتي تنص على: "***-إدراج بند تفضيلي ضمن دفتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الّذي يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.***".

للمناولة، إلى جانب تنسيق نشاطات بورصات المناولة الجزائرية فيما بينها[318]، تحولت مهمة ترقية المناولة للوكالة في ظل القانون رقم **17-02** وذلك لتنفيذ استراتيجيتها[319].

بالمقارنة بين ما جاء في أحكام القانون الصادر سنة **2001** أين تسعى الدولة فقط لتبني موضوع المناولة في حين القانون الصادر سنة **2017** أصبحت المناولة الصناعية محور أساسي في استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعيا لاستبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني وإلزام حتّى الشركاء المتعاقدين الأجانب اللجوء إلى المناولة الوطنية ضمن بنود العقود وإدراج الأفضلية لفائدة المتعهدين الذين يلجئون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية خاصة إذا كان موضوع المناولة الصناعية في مجال الإبداع والابتكار.

2. تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تَسعى الهياكل المكلفة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الإدارات والقطاعات الّتي لها علاقة بها جمع كل المعلومات ووضعها في نظام إعلامي خاص يمكن أن يلجا إليها صاحب مصلحة لمعرفة وضعية مؤسسة ومكانتها في النسيج الاقتصادي والاستفادة من مختلف المعلومات المنشورة، حيث أصبحت تكنولوجية الإعلام ضرورة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتّالي ضرورة استحداث أنظمة إعلامية متطورة لمرافقتها وذلك بوضع مواقع إلكترونية لذلك ربحا للوقت والقضاء على البيروقراطية الإدارية.

---

[318]-لتفصيل أكثر من جانب التسيير أنظر: المادة **5** إلى **14** من المرسوم التنفيذي رقم **03-188** مؤرخ في **22** أبريل **2003**، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد **29** صادر في **23** أبريل **2003**.

[319]-تتكفل الوكالة بموضوع المناولة حيث تضمن الوساطة بين الآمرين والمتلقين للأوامر سواء في الحالات العادية أو في حالات النزاعات، كما تتكفل بإعداد العقود النموذجية التّي تكون بين الأمرين وهي إحدى المؤسسات التّي تحتاج إلى منتوجات جاهزة لعمليات الإنتاج أما المتلقين للأوامر هي المؤسسات المنفذة للمناولة أين تحدد كل من الحقوق والتزامات كلا الطرفين، إلى جانب إعداد وتحيين دليل قانوني خاص حول موضوع المناولة، وتقديم دعم في بورصات المناولة، كما تقدم دعم تقنيا وماديا لفائدة المؤسسات المناولة حتى تكون منتوجاتها في المستوى الّذي يتطلبه السوق ووفقا للمعايير ومقاييس الجودة والنوعية، أنظر: المادة **31** من القانون رقم**17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق.

تشرف الوكالة على وضع نظام إعلامي معلوماتي ليكون أداة للاستشراف والمساعدة على اتخاذ القرارات، إلى جانب تزويد المؤسسات ببطاقة خاصة من خلالها تستفيد من المعلومات الّتي تخصها وذلك بمساعدة مختلف الإدارات الّتي لها علاقة بها وبنشاطها منها الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التّجاري، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، الإدارة الجبائية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، جمعية البنوك والمؤسسات المالية[320].

يساهم الإعلام الاقتصادي في تنمية وتطوير المؤسسات ونشر ثقافة قانونية للمقاولة والأعمال وشفافيتها خاصة بين المدخرين الصغار لتشجيعهم على استثمار أموالهم وتسهيل إجراءاتها، ورسم نسيج حقيقي لوضعيتها سواء من الجانب القانوني أو الواقع الاقتصادي.

3. المجلس الوطني للتشاور

تنص المادة 24 من القانون رقم17-02 على إنشاء هيئة استشارية تسمى المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الوزارة المكلفة بها باعتبار عملية التشاور من المهام الأساسية الّتي تعتمد عليها، ويعد فضاء لتشاور في مختلف القضايا والمواضيع الّتي قد تصادفها من الإنشاء الإنماء والديمومة؛ بمشاركة مختلف الجهات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرجوع إلى القانون رقم 01-18 الملغى، تنص المادة 25 منه على إنشاء هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صدر المرسوم التّنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشائه وتنظيمه وعمله، ويعد جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويكلف بترقية التشاور والتحاور بين مختلف الهيئات المعنية منها السلطات العمومية[321]، في حين القانون رقم17-02 وسع من دائرة التشاور بإضافة الهيئات المعنية

---

[320]-أنظر: المادة 35 من القانون رقم 17-02، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق.

[321]-أنظر: المادة الأولى و2 من المرسوم التّنفيذي رقم 03-80 مؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، ج.ر.ج.ج، عدد 13، صادر في 26 فبراير 2003. **(ملغى)**

بالإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتبوع بالمرسوم التّنفيذي رقم **17-194** الّذي يحدد مهام المجلس وتنظيمه وسيره[322].

يكلف المجلس بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الممثلة بواسطة جمعياتها ومنظماتها المهنية وبين السلطات العمومية، بالإضافة إلى المهام الأخرى الّتي من شأنها تطويرها ومساهمتها في التّنمية الاقتصادية[323]، ويسهر على حسن سيره كل من الجمعية العامة بتشكيلة واسعة ومتنوعة، والمكتب المكون من عشرة أعضاء من الجمعية العامة ومن بينهم يعين الوزير المكلف بها رئيس للمجلس ويساعده مكتب، وخمسة لجان دائمة[324].

الاهتمام المتزايد بالتشاور والحوار بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بواسطة جمعياتها ومنظماتها المهنية باعتبارها الأقرب بوضعيتها في الواقع العملي ومشاركة السلطات العمومية باعتبارها الموجه الأساسي في تطويرها، فالتشاور هو الحلقة الربطة بينهما لخلق تعاون بين الطرفين في سبيل تحقيق المصلحة الاقتصادية في ظل توسيع دائرة المبادرة الخاصة وتشجيع الخواص في ممارسة مختلف النشاطات الإنتاجية عن طريق إنشائها من خلال تقديم الدولة مختلف المساعدات وتدبير الدعم في سبيل تحسينها.

---

[322]-مرسوم تنفيذي رقم **17-194** مؤرخ في **11**يونيو**2017**، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **14**يونيو **2017**.

[323]-أنظر: المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **17-194**، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره، مرجع سابق.

[324]-تتمثل هذه اللجان في ظل المرسوم التّنفيذي رقم **17-194**: لجنة تطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة الاقتصاد الرقمي وتكنولوجية الإعلام والاتصال وتطوير المؤسسات الناشئة، لجنة اليقظة ونظام المعلومة الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمناولة، لجنة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا وفي الأخير ولجنة البحث وتطوير والابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل المرسوم التّنفيذي رقم **03-80** الملغى كانت هناك أربعة لجان وهي اللجنة الاستراتيجية والدراسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اللجنة المالية والاقتصادية، لجنة الاتصال وتحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية ولجنة الشراكة وترقية الصادرات، إعادة النظر في مختلف اللجان باعتبارها من الهيئات الّتي يتشكل منها المجلس وهذا في سبيل تحقيق نجاعة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على العامل التكنولوجي في ظل سعي الدولة في تبني الاقتصاد المعرفي والعمل على توسيع دائرة التشاور بين مختلف القطاعات المعنية في سبيل الوصول لتجسيد اقتصاد رقمي من خلال تعزيز الشركة والمناولة وتشجيع الإبداع والابتكار.

تزايد اهتمام المشرّع بمختلف النشاطات الاقتصادية خاصة مع بروز التطور التكنولوجي، أين أصبحت المبادرة الخاصة أكثر طموح في توسيع نطاقها في السّوق الواقعي بل دخلت مجال أكثر خصوبة لاستثمار أموالهم على اختلاف الممارسات التّجارية واستغلال التطور والتكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثاني:
التّجارة الالكترونية والسّوق الرقمية

تُعتبر الحرية الاقتصادية بمثابة المحرك الأساسي في تنشيط السّوق والدافع في استغلال كل الظروف المتاحة في سبيل تنشيط الأنشطة الاقتصادية والتّجارية المختلفة، فتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة دفعت ببعض المتعاملين الاقتصاديين والتّجارة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة منها في نشاطهم.

أصبح استعمال الوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية أمر ضروري وحتمية فرضت نفسها في الواقع العملي في ظل الحرية الاقتصادية وسرعة المعاملات، لذلك كان من الضروري وضعها في قالب قانوني (**الفرع الأول**)، وفي سوق رقمية منظمة حماية للموردين وللمستهلك الالكتروني (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول
المقصود بالتّجارة الالكترونية

تتميز النشاطات التّجارية والاقتصادية بالمرونة وسرعة التطور، حيث يظهر ذلك من خلال تأثرها بالمباشر بالتكنولوجيا فكان على المشرّع مسايرة هذا التطور خدمة للاقتصاد الوطني وحماية للمستهلك الّذي أصبح لا يستغني عن الوسائل الالكترونية في مختلف معاملاته اليومية.

نظم المشرّع التّجارة الالكترونية بشكل جد متأخر بموجب القانون رقم **18-05**[325]، باعتبار أن هذا النشاط حديث النشأة يستلزم تحديد مفهومه (**أولاً**) إلّا أنّ هذا لا يعني عدم الاهتمام مسبقا بل أن المشرّع بذل عد جهود في سبيل تهيئة المحيط المناسب لاستقبال التّجارة الالكترونية (**ثانيًا**).

[325]-قانون رقم **18-05** مؤرخ في **10** مايو **2018**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد **28** صادر في **16** مايو **2018**.

أولًا: تعريف بالتّجارة الالكترونية

عَرَفت التّجارة الالكترونية من الجانب التنظيم القانوني تماطل إذ لم يكرس المشرّع ذلك بصفة نهائية إلى غاية سنة **2018**، رغم أنه تطرق إلى القواعد الّتي لها علاقة بالموضوع في مختلف النصوص القانونية **(1)**، وذلك كخطوات تمهيدية لتكريس القانوني للتجارة الالكترونية **(2)**.

1. بداية الاهتمام بالتّجارة الالكترونية

أَظهر المشرّع اهتمامه بالتّجارة الالكترونية كمرحلة تمهيدية من خلال عدة مواقف كبدية أولية لاستقبال هذه الممارسات الحديثة الّتي تتطلب إمكانيات تقنية جد متطورة بالمقارنة الممارسات التّجارية بالطرق التقليدية، فالتّجارة الإلكترونية ترتكز على ممارسة عمليات الترويج والإعلان والبيع للمنتوجات باستخدام الوسائل الإلكترونية[326].

ظهرت معلم بداية اهتمام بالتّجارة الالكترونية من خلال اهتمام بوسائل الاتصالات الحديثة وتوفير المحيط المناسب لها، حيث تتأثر بمدي انتشار الانترنت ووسائل الحديثة من أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية بين الأفراد والمؤسسات[327]، بداية بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترانت واستغلالها وذلك بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **98-257** المؤرخ في **25** أوت **1998**[328]، إلا الجهود الأول من طرف الدولة وسعيها للاستفادة من خدمات الانترنت كانت قبل ذلك من خلال إنشاء مركز البحث العلمي والتقني على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[329].

كَما أنّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق ساهم في فتح مجال للاستثمار في قطاع الاتصالات بهدف تحسين الخدمة في المجال عن طريقة المنافسة وتوفير أحسن الخدمات وبأحسن

---

[326]-**بلعربي علي**، "الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد **4**، **2017**، ص**354**.

[327]-**بهلول فاتح**، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**، ص**43**،

[328]-مرسوم تنفيذي رقم **98-257** مؤرخ في **25** غشت **1998**، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، ج.ر.ج.ج، عدد **63** صادر في **26** غشت **1998**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **2000-307** مؤرخ في **25** غشت **2000**، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر في **15** أكتوبر**2000**.

[329]-**بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**51**،

الأسعار[330]، باعتبار أن تحسين خدمة الاتصالات هو بمثابة توفير الأرضية المتينة للتجارة الالكترونية وتسهيلها، حيث صدر القانون رقم **18-04** الخاص بالقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية[331]، وصدر مباشرة القانون رقم **18-05** المتعلق بالتّجارة الالكترونية، وذلك من أجل تطوير الممارسات التّجارية وتحسين التّجارة الالكترونية.

كما أنّ في تعديل التقنين المدني سنة **2005** ألحق المشرّع السندات الإلكترونية باعتبارها كغيرها من وسائل الإثبات بالكتابة بشرط إمكانية أن تصدر من شخص يمكن التأكد من هويته[332]، إلى جانب تعديل نص المادة **327**/**2** أين تم الأخذ بالتوقيع الالكتروني وفق لشروط المذكورة في نص المادة **323** مكرر**1**، إلّا أنّ هذه الأحكام وردة بصفة سطحية، أين ركز المشرّع فقط على عنصر الإثبات.

نظرا لأهمية عملية التوقيع والتصديق الالكترونيين صدر القانون رقم **15-04** المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين[333]، وذلك قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية الّتي تسمح بإحداث جوّ من الثقة لتعميم المبادلات الإلكترونية وترسيخ المبادئ توقيع والتصديق الإلكترونيين الّذي من يسمح بتطويرها بين المتعاملين في مجال التّجارة بما فيها التّجارة الخارجية.

---

[330]-قانون رقم **2000-03** مؤرخ في **05** غشت **2000**، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاّسلكية، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **06** غشت **2000**، معدل ومتمم بموجب القانون رقم **0624**- المؤرخ في **27**ديسمبر **0062**، يتضمن قانون المالية لسنة **0072**، ج.ر.ج.ج، عدد **58**، صادر في **27**ديسمبر **0062**، وبموجب القانون رقم **141-0** المؤرخ في **03**ديسمبر **0142**، يتضمن قانون المالية لسنة **0152**، ج.ر.ج.ج، عدد **78**صادر في **13**ديسمبر **2014**. **(ملغى)**

[331]-قانون رقم **18-04** مؤرخ في **10**مايو**2018**، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد **28** صادر في **13**مايو **2018**.

[332]-أنظر نص المادة **323** مكرر **1** من الأمر رقم **75-58**، يتضمن القانون المدني، مرجع سابق.

[333]-قانون رقم **15-04** مؤرخ في أول فبراير **2015**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج، عدد **6**، صادر في **10** فبراير **2015**، ملغى بموجب القانون رقم **26-02**، مؤرخ في **17** فبراير **2026**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية وبالتعريف الالكتروني، ج. ر. ج. ج.، عدد **14**، صادر في **18** فبراير **2026**.

كما أشار المشرّع في مختلف النصوص الأخرى الّتي تنص على إمكانية استعمال وسائل الاتصال خاصة ما يظهر في القانون الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية[334]، إلى جانب ما جاء في القانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية المعدل والمتمم[335]، أين يلتزم المركز الوطني للسجل التّجاري بإنشاء بوابة إلكترونية لتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الاقتصادية، إلى جانب في عملية القيد في السّجل التّجاري الإلكتروني[336]، كما أصبح التزام بالإشهار القانوني يتم أيضًا بالطريقة الالكترونية[337]، كل هذا في سبيل خلق مناخ ملائم للتجارة الإلكترونية.

تزايد اهتمام القانوني بالمعاملات الالكترونية وتوسيعها ما هو إلا مرحلة تمهيدية لتكريس الصريح بهدف تعميم تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية بالتّجارة الإلكترونية[338]، حيث تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في هذا المجال ليس فقط بسب الفراغ التشريعي وإنّما يرجع أيضًا إلى عدم تطور القطاعات الإدارية وجمود الإدارة ووقوفها عائق أمام التطور الاقتصادي الإلكتروني، خاصة أن التّجارة الإلكترونية تشمل كل مراحل تنفيذ العقود التّجارية، مع ضرورة تحسين الوسائل الحديثة وتعميمها لتكون متاحة للجميع وضرورة التكوين التقني وتعميم ثقافة التعامل عبر الوسائل الحديثة.

2. التكريس التشريعي للتّجارة الالكترونية

[334]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[335]-قانون رقم **18-08** مؤرخ في **10**يونيو **2018**، يعدل ويتمم القانون رقم **04-08** مؤرخ في **14** غشت **2004**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **13**يونيو **2018**.

[336]-مرسوم تنفيذي رقم **15-111**، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السّجل التّجاري، مرجع سابق.

[337]-مرسوم تنفيذي رقم **16-136**، يحدد كيفيات ومصاريف إدراج الإشهارات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، مرجع سابق.

[338]-تعميم المعاملات الإلكترونية وتوسيعها يظهر أيضا من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية من أجل الاتصال وتبادل المعلومات بالطرق الالكترونية، باعتبار هذا المجال يخدم الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وضرورة توفير شفافية والمنافسة الحرة في المجال تعد من أولويات المشرع في المجال والّذي لا يمكن تكريس ذلك إلا عن طريق التكنولوجيا الحديثة الّذي كرسه في مختلف مراحل إبرام الصفقات العمومية، أنظر أكثر: مرسوم رئاسي رقم **15-247**، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرجع سابق. (ملغى)، والمادة **105** من القانون رقم **23-12**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، مرجع سابق.

أدى تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتشجيع المبادرة الخاصة إلى توسيع نطاق الممارسات التّجارية، كما أنّ التطور التكنولوجي مس جميع الميادين وأصبح أمر ضروري وحتمية لابد من تنفيذها في المجال الاقتصادي لما لها من دور فعال في تنشيطها من خلال تسهيل المعاملات وسرعتها وربح الوقت.

بداية اهتمام المشرّع في توسيع نطاق التكنولوجيا في المجال الاقتصادي كان مشتت بين نصوص مختلفة، لكن الخطوة الحاسمة اتخذها المشرّع بموجب القانون رقم **18-05** الّذي يتعلق بالتّجارة الالكترونية، أين أكد أن ممارسة التّجارة الالكترونية مكرسة مثلها مثل الأنشطة الأخرى وفق لمبادئ اقتصاد السّوق وتحديد القواعد العامة المتعلقة بالمتاجرة في السلع والخدمات باستعمال وسائل حديثة ووفق لشروط محددة يلتزم بها أطراف العلاقة.

عرف المشرّع التّجارة الالكترونية في نص المادة **6** من القانون رقم **18-05**[339]، على أنّه النشاط الّذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمة عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية، حيث وضح أطراف العلاقة من مورد ومستهلك إلكترونيين[340]، مع تحديد الوسيلة الإلكترونية الّتي يعتمد عليها في التنفيذ [341].

يكون محل التّجارة الإلكترونية سلعة أو خدمة تعرض لغرض الاستهلاك النهائي حسب ما جاء في نص المادة **6/3** من القانون رقم **18-05**، كما أنّ كل من المورد والمستهلك الإلكترونيين يمكن أن يكونا شخص طبيعي أو معنوي، حيث يكون المورد الإلكتروني شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات[342]، والمستهلك الإلكتروني شخص طبيعي أو

---

[339]-تنص المادة **6** فقرة الأولى من القانون رقم **18-05**، على ما يلي: "***التّجارة الإلكترونية: النشاط الّذي يقوم بموجبه المورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية***".

[340]-يقصد بالمورد الإلكتروني كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية، أما المستهلك الإلكتروني هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

[341]-ظهرت عدة تعاريف للتجارة الإلكترونية، مما عقد الأمر أكثر لاختلاف زاوية النظر إليه، أنظر: **بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**23**.

[342]-ينطبق مع مفهوم المؤسّسة الّذي جاء في نص المادة **3** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق، أيضا مثل نص المادة **3** من القانون الّذي يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية من خلال تحديد مفهوم العون الاقتصادي قانون رقم **04-02**، يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق،

معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة بغرض الاستخدام النهائي[343]، فالاختلاف يظهر فقط من جانب أن التّجارة الإلكترونية تتم في السّوق الرقمية وفق لوسائل إلكترونية.

ثانيًا: الجهود المبذولة لإنجاح التّجارة الإلكترونية

تنفرد التّجارة الإلكترونية عن التّجارة التقليدية بمجموعة من مميزات تجعلها تتماشى مع مبادئ الحرية الاقتصادية بوسائل حديثة لما للجانب التقني المتطور من دور فعال في تحسين التّجارة في ظل مبادئ اقتصاد السّوق **(1)**، وضرورة تطوير المنظومة القانونية الخاصة بالاتصالات **(2)**، تكريس بعض أنظمة الضرورية لمسايرة التّجارة الإلكترونية **(3)**.

1. دور الميزة التقنية الحديثة في تفعيل التّجارة الإلكترونية

تتميز التّجارة الإلكترونية بخصوصيات تميزها عن التّجارة التقليدية من حيث ممارستها بالطرق الحديثة المرتبطة بالتقنيات الحديثة فهي مرتبطة بالمجال التّجاري والاقتصادي المرن والسريع التطور وعلى علاقة بالتطور العلمي والتكنولوجي الهائل، ما يجعل منه قطاع مرن وسريع التطور بتقنيات حديثة، ولا تختلف عن التّجارة التقليدية إلا من جانب استعمالها بشكل كلي وسائل إلكترونية في مختلف مراحلها.

تكريس حرية المبادرة الخاصة تشمل أيضًا التّجارة الإلكترونية الّتي تمارس بوسائل حديثة تتعدى الحدود الوطنية، وهذا بفضل تكنولوجيا الاتصالات أين يمكن للمتعامل إلكترونيا موردا كان أو مستهلك أن يكون على اتصال مباشر في أي وقت وعلى طول اليوم وعلى مدار السنة وفي أي مكان من العالم دون الحاجة إلى التنقل كما هو معروف في التّجارة التقليدية، كونها تتعدى الحدود الزمنية والمكانية والّتي تتقيد بها المعاملات التّجارية التقليدية فهي أنشطة ذات صبغة عالمية.

أيضا في نص المادة 3 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش الّذي سماه بالمتدخل من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[343]-جاء تحديد مفهوم المستهلك على أنه شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجانا سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي، أنظر: المادة 3 من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

تساهم التقنية الحديثة في دعم الحرية التّجارية عن طريق القضاء على العوائق الزمنية والمكانية وتجعل من العالم قرية يسهل التغلغل في أسواقه مع ربح الوقت وتوفير الجهد، وفقا لمتطلبات السّوق في ظل الحرية الاقتصادية ودعم التنافس في مختلف المنتوجات حتّى بإمكانيات محدودة، فسرعة المعاملات وسهولة الإجراءات ما يجعل من القطاع أكثر خصوبة للأعمال ونطاق للمنافسة حتّى على المستوى العالمي.

اعتماد طرفي العلاقة في التّجارة الإلكترونية على الجانب التقني المتطور في التعاقد والتلقي إلكترونيا دون التلقي الفعلي؛ من البداية إلى غاية تنفيذه وما ينجر عنه من استعمال مستندات إلكترونية واستبعاد المستندات الورقية المعقدة الّتي تكون في الغالب سبب التأخر في تنفيذ الصفقات في حين أن المعاملة الإلكترونية تتيح فرصة إتمامها بين أطراف متعددة وفي مختلف المنتوجات بما يوفر الجهد والوقت والتكلفة، ما يسمح بالاستجابة السريعة لطلبات السّوق والتفاعل بين الموردين والمستهلكين إلكترونيا والقضاء على الحدود الإدارية الّتي أصبحت عائق لمبادئ اقتصاد السّوق في ظل التّجارة التقليدية فالاعتماد على تقنية حديثة توفر المال والجهد مع سرعة المعاملات في فترات قصيرة لسهولة الإجراءات.

يبقى أمر نجاح قطاع التّجارة الإلكترونية مرهون على مدى توفير الظروف التقنية الحديثة لاستكمال الصفقات التّجارية في ظل اطمئنان أطراف العلاقة موردين كانوا أو مستهلك لدخول عالم السّوق الإلكتروني، حيث عمل المشرّع على تبديل مختلف الإجراءات التقليدية بإجراءات إلكترونية وباعتماد تقنيات متطورة بهدف تفعيل التّجارة الإلكترونية.

2. تحسين المنظومة القانونية للاتصالات الإلكترونية

يُعتبر قطاع الاتصالات من بين أهم عوامل الّتي تساهم في نجاح التّجارة الإلكترونية لذلك أولى لها المشرّع اهتمام من سنة **2000** ونظمه بموجب القانون رقم **2000-03**[344]، إلّا أنّ التطور التكنولوجي الواسع أدى بالضرورة إلى إعادة النظر فيه بموجب القانون رقم **18-04**[345]، حيث

[344]-قانون رقم **2000-03**، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاّسلكية، مرجع سابق. **(ملغى)**

[345]-قانون رقم **18-04** مؤرخ في **10**مايو**2018**، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **13**مايو**2018**.

وضح المشرّع أن مجال الاتصالات الإلكترونية هو محل الاهتمام ومن الضروري السعي نحو ترقيته وتطويره واستعماله أكثر.

الهدف الأساسي من وراء الاهتمام بالقطاع الاتصالات الإلكترونية هو فتحه للمنافسة لتقديم أفضل خدمات بنوعية مضمونة، ما ينتج عنه بطريقة آلية توفير خدمات بتقنيات حديثة يطمئن مستخدميها في معاملاتهم التّجارية، لذلك تم إنشاء بموجب المادة **11** من القانون رقم **18-04** سلطة ضبط مستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية[346]، تسهر على منافسة فعلية ومشروعة في سوق مع إمكانية اتخاذها كل التدابير الضرورية لذلك، فالتطور الحاصل في المجال التكنولوجي وضرورة مواكبته هو الدفع الأساسي بالاهتمام بالمجال وتغيير تسميته إلى سلطة ضبط مستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية سعيا نحو تحقيق منافسة حرة، خاصة الاتصالات الإلكترونية الّذي يعد بمثابة الأرضية والقاعدة الّتي تتكئ عليها التّجارة الإلكترونية فإذا كان سوق الاتصالات الإلكترونية يسرى وفقا للمنافسة النزيهة يعني بالضرورة توفير خدمات مضمونة تساهم في توسيع التّجارة الإلكترونية.

يَقف نجاح التّجارة الإلكترونية في مدى توفير الأعوان الاقتصاديين على أحسن خدمات في مجال الاتصالات من ناحية النوعية أو السعر الّذي يدفعه الزبون من وراء تلقي الخدمة، فكلما كانت خدمة الاتصالات في المستوى ازداد اهتمام المستهلك باستخدامها، وتعد الاتصالات الإلكترونية من بين الآليات الأساسية الّتي يمكن أن تعتمد عليها في سبيل إنجاح التّجارة الإلكترونية والاقتصادي الرقمي عموما، حيث بذل المشرّع جهود تظهر في مختلف النصوص القانونية لتتناسب مبادئ اقتصاد السّوق وبكل الوسائل المتاحة تقليدية أو متطورة واستغلال ما وصلت إليه تقنية الاتصالات في عالم الأعمال، حيث اعتمد في المرحلة التمهيدية على تبديل بعض الإجراءات التقليدية بالإلكترونية في سبيل تفعيلها.

---

[346]-أنظر أيضا: المادة **25** من القانون رقم **18-04**، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، مرجع سابق، إلا في المقابل تسيير هذه السلطة من طرف المدير العام يعينه رئيس الجمهورية بما أن سلطة التعين تعود للسلطة التّنفيذية فهذا يعني أن الاستقلالية نسبية وليست مطلقة، حيث تعد الاستقلالية من سمة أساسية في سلطات الضبط الاقتصادي تجاه السلطة التّنفيذية كما اعتراف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلى جانب المعايير الأخر التّي لا تقل أهمية والتي تشير لاستقلالية السلطة المكلفة بضبط سوق الاتصالات الإلكترونية، لتفصيل أكثر في موضوع الاستقلالية أنظر: **فارح عائشة**، "المركز القانوني لسلطة ضبط البريد والاتّصالات الالكترونية على ضوء القانون رقم **18-04**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد **2**، **2019**، ص**395** وما يليها.

3. تكريس الأنظمة القانونية المدعمة لتّجارة الإلكترونية

عمل المشرّع على تكريس أنظمة لا تقل أهمية من أجل تهيئة ظروف مناسبة لتوسيع نطاق الممارسات التّجارة الإلكترونية وذلك قبل التكريس القانوني لتجارة الإلكترونية، ويظهر ذلك من خلال تكريس التوقيع الإلكتروني(أ) والتصديق الإلكتروني (ب) والدفع الإلكتروني(ج).

أ. تكريس نظام التوقيع الإلكتروني

ظهر إجراء التوقيع الإلكتروني نتيجة تزايد استعمال الوسائل الحديثة، إلى جانب الحاجة الملحة لضرورة تحديد هوية كل طرف من أطراف العقد المبرم عن طريق وسائل الاتصالات[347]، إذ أصبح التوقيع التقليدي لا يساير التوجه الحديث[348]، في حين يتيح التوقيع الإلكتروني فرصة التعامل إلكترونيا خاصة في المعاملات التّجارة الإلكترونية، باعتباره تقنية حديثة تتناسب البيئة الرقمية، ويتم أساسا عن طريق وسائل إلكترونية ولا يشترط لها صورة معينة فيمكن أن تكون على شكل حروف أو أرقام أو رموز أو حتّى صوت[349].

اكتفى المشرّع في بداية الأمر الأخذ بالتوقيع الإلكتروني كوسيلة للإثبات ضمن أحكام التقنين المدني[350]، والمرسوم التّنفيذي رقم **01-123** الّذي يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، المعدل والمتمم سنة **2007**، تطرق إليه بالاستئناس إلى ما جاء في التقنين المدني ومع تحديد الشروط الأساسية الّتي يطلبها التوقيع الإلكتروني المؤمن[351]، أين تم

---

[347]-**بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**336**.

[348]-يُقصد بالتوقيع عموما تأشير أو وضع علامة على السند أو بصمة إبهام للتعبير عن القبول، أو أي علامة مميزة خاصة بالشخص الموقع تسمح بتحديد شخصيته والتعرف عليه بالسهولة لتفصيل في تعريف التوقيع ومختلف التعريفات لتوقيع الإلكتروني، في التعريف التشريعي أنظر: **بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**338** وما يليها.

[349]-**دردار نادية**، "التوقيع الإلكترونية وحجيته في الإثبات"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، ص**356**.

[350]-أنظر: المادة **323** مكرر **1** من الأمر رقم **75-58**، يتضمن القانون المدني، مرجع سابق.

[351]-مرسوم تنفيذي رقم **01-123** مؤرخ في **9** ماي **2001**، يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **13** ماي **2001**، معدل ومتمم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **07-162** مؤرخ في **30** مايو **2007**، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **7** يونيو **2007**، وتنص المادة **3** مكرر على ما يلي: "***التوقيع الإلكتروني: هو معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323مكرر1 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه.***"

الأخذ بالشروط نفسها المحددة لصحة الكتاب الإلكترونية والّتي تتعلق بالتوقيع الإلكتروني، وتحديد الشروط الأساسية لتوقيع الإلكتروني المؤمن في نص المادة 3 مكرر من المرسوم التّنفيذي رقم 01-123 المعدل والمتمم[352].

تطرق المشرّع ضمن أحكام القانون رقم 15-04 الملغى لتعريف التوقيع الإلكتروني على أنّه مجموع من بيانات في الشكل الإلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق[353]، وأبقى على التعريف نفسه في المادة 2/ر من القانون رقم 26-02 فهو تعريف شامل باعتباره وسيلة تستعمل لتوثيق فقط[354]، كما جاء في نص المادة 6 من القانون رقم 15-04 الملغى على أنّه يستعمل لتوثيق هوية الموقع وإثبات قبوله لمضمون الكتابة في الشكل الإلكتروني، حيث غيَّر المشرّع في الشروط الّتي يتضمنها التوقيع الإلكتروني المؤمن ليكن أكثر أمانا بالمقارنة مع النص التنظيمي السابق، ورغم الدور الإيجابي في اتساع المعاملات الإلكترونية يقابلها الجانب السلبي من عمليات القرصنة وانتحال الشخصيات والتلاعب في المواقع فهو عالم رقمي افتراضي غير ملموس، فكان من الضروري الاهتمام بتوفير الضمانات اللازمة لإضفاء الثقة والأمان لدى المتعاملين بها.

أضاف المشرّع في نص المادة 7 من القانون رقم 15-04 الملغى الشروط الّتي يجب توفرها في التوقيع الإلكتروني الموصوف، إلى جانب نص المادة 2 أين تبنى التوقيع الإلكتروني العادي بمفهوم شامل وبسيط، بالتّالي في حالة ما لم يشمل التوقيع الإلكتروني الشروط المحددة في نص المادة 7 فهو عادي وبسيط ويعد وسيلة للتوثيق وله حجية في الإثبات[355]، وعرف انتشارا

---

[352]-تنص المادة 3 مكرر على ما يلي: "***التوقيع الإلكتروني المؤمن: هو توقيع إلكتروني يفي بالمتطلبات الأتية:***

- ***يكون خاصا بالموقع،***
- ***يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية،***
- ***يضمن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.***"

[353]-تنص المادة 2 فقرة الأولى من القانون رقم 15-04، على ما يلي: "***التوقيع الإلكتروني: بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق.***" الملغى وجاء التعريف نفسه في نص المادة 2/ر من القانون رقم 26-02، يحدد القواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية وبالتعريف الالكتروني، مرجع سابق.

[354]-**دردار نادية**، مرجع سابق، ص**354**.

[355]- تطرق المشرع لشرح التوقيع الالكتروني في نص المادة 2 من القانون رقم 26-02، يحدد القواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية وبالتعريف الالكتروني، مرجع سابق.

واسعا في المعاملات بين الأفراد والمؤسسات نتيجة تزايد اليومي في استعمال شبكة الانترنت رغم أنه لا يعتمد على تقنيات قوية ومؤمنة، أما إذا كان وفقا لشروط يسمى بالتوقيع الالكتروني الموصوف المماثل للتوقيع المكتوب.

كرس المشرّع مبدأ المماثلة لتحقيق تكافؤ وظيفي بين التوقيع الخطي والإلكتروني الموصوف، ويعد هذا الأخير بنفس الدرجة التوقيع المكتوب بما في ذلك المعاملات التّجارية مما يساهم في تحقيق الثقة والأمان لدى المتعاملين به، وتنص المادة **8** من القانون رقم **15-04** الملغى على: " ***يعتبر التوقيع الإلكتروني الموصوف وحده مماثلا للتوقيع المكتوب، سواء كان لشخص طبيعي أو معنوي***" مما يعني استبعاد التوقيع الإلكتروني العادي وعدم مماثلته للتوقيع المكتوب، وفي حالة استثنائية يمكن أخذ التوقيع الإلكتروني كدليل أمام القضاء وحتّى إن لم يكون وفقا لشروط التوقيع الموصوف[356].

تشجيعا لإتمام الصفقات التّجارية يستلزم توفير توقيع إلكتروني وفقا لآليات مؤمنة وموثوق منها[357]، حيث يتطلب ذلك وسائل تقنية حديثة ووفقا لإجراءات ملائمة لهذه التقنيات من بيانات وآليات إنشاء التوقيع إلكتروني[358]، وضرورة توافق بين البيانات المستعملة للتحقيق من التوقيع والبيانات المعروضة عند التحقيق من التوقيع الإلكتروني[359]، وأن يتم هذا الأخير بصفة مؤكدة بعرض هوية الموقع بطريقة واضحة وصحيحة أين تكلف هيئة وطنية تكلف باعتماد آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني والتحقق منه[360]، مما يستلزم من السلطات المختصة

---

[356]-يعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة شهادة سند لا يمكن رفضه من قبل القاضي إلا أن يثبت العكس وعلى النقيض من ذلك فحجية التوقيع الإلكتروني العام أو البسيط لا ترقى إلى درجة اليقين التام مما يؤدي لإخضاع للسلطة التقديرية للقاضي لأنه أصلا لا يخضع للمصادقة الإلكترونية التّي سنفصل في ذلك لاحقا.

[357]-المادة **10** و**12** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الملغى

[358]-يجب عدم تعديل بيانات محل التوقيع وإلزامية اطلاع الموقع على كل البيانات قبل توقيعه بالوسائل المناسبة وضمان المحافظة على سريتها، أنظر: المادة **11** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

[359]-توافق بيانات المستعملة والمعروضة ضروري للتحقيق عن طريق توفير آليات التحقيق والتي تكون عبارة عن أجهزة وبرامج معلوماتية معدة لتطبيق بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني، أنظر: المادة **2**/ه من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

[360]-أنظر: المادة **13** و**14** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

تسريع اتخاذ هذه الأمور الّتي تحتاج السرعة في التجسيد خاصة إذا تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي.

تتطلب التّجارة الإلكترونية وجود ثقة متبادلة بين الأطراف إلّا أنّ حداثة القطاع وغياب ثقافة قانونية وتقنية في حسن استغلال التكنولوجيا مع تأخر التأطير القانوني للتجارة الإلكترونية، دفع المشرّع باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر وسعي لضمان صحة المعلومات بإيجاد مجموعة إجراءات لمنع العبث في التوقيع الإلكتروني ويضمن صحة المحرر وزيادة الثقة والأمان في المعاملات، حيث لا تكتمل المعاملات بمجرد التوقيع فمن الضروري وجود جهات معتمدة ومرخص لها بعملية التصديق وفقا لتوقيع الإلكترونية الموصوف.

ب . تكريس نظام التصديق الإلكتروني

تحتاج عملية التوقيع الإلكتروني الموصوف إلى آلية التصديق الإلكتروني الموصوف حتّى تتم المعاملات والصفقات التّجارية خاصة في مناخ أمن وموثوق منه، فهي أصلا تتم بين أشخاص مجهولين الهوية وفي عالم افتراضي رقمي غير ملموس، حيث يعد شرط التصديق عليه من طرف شخص ثالث محايدا ومحل ثقة أمر ضروري، من خلال إصداره ما يسمى بشهادة التوقيع الإلكتروني من طرف مزود خدمات التصديق الإلكتروني[361]، يساهم في بعث الثقة والاطمئنان في المعاملات المبرمة، خاصة إذا كان التعامل في المجال التّجاري أين يعتبر الثقة والائتمان أمر ضروري في التّجارة الإلكترونية[362].

يُعتبر التصديق الإلكتروني وسيلة آمنة لتحقق من صحة التوقيع أو المحرر الإلكتروني، ويتم من طرف شخص أو كيان معين كجهة موثوق بها يطلق عليه مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني[363]، فهو الطرف المحايد في العلاقة تثق به الطرفان في المعاملات التّجارية[364]،

---

[361]-**بلحارث ليندة**، "النظام القانوني لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **9**، العدد **3**، **2018**، ص**862**.

[362]-**بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**351**.

[363]-مصطفى هنشور وسيمة، "النظام القانوني لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد **5**، العدد الأول، **2017**، ص**442**.

[364]-**أكسوم عيلام رشيدة**، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2018**، ص**85**.

بهدف تحقيق الثقة والأمان والتأكد من هوية الأطراف ومضمون العقد، من تحديد هوية المتعاملين إلكترونيا وأهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال، إلى جانب السرية حتّى يضاهي حجية التوقيع المكتوب ويعتمد عليه كدليل أمام القضاء[365].

يظهر من خلال هذه الوظائف أهمية عملية التصديق الإلكتروني والعمل على حماية المعلومات ذات طابع شخصي والالتزام بالسلامة وبالإعلام والنصح، وضرورة صحة المعلومات موضوع شهادة المصادق عليها، ويصدرون بذلك شهادات إلكترونية معتمدة منهم تفيد بصحة التوقيعات الإلكترونية وسلامة المعلومات الّتي تتضمنها المعاملات، الأمر الّذي يبث الثقة لدى الغير الّذي يرغب في التعامل مع جهة أو شخص آخر لا يعرفه، وما له من مسؤولية تقع من وراء الإخلال بالتزاماته[366].

جاء في نص المادة **2** فقرة الأولى من القانون رقم **15-04** الملغى على أن التصديق الإلكتروني هو عبارة عن توثيق إلكتروني يعطي للكتابة والتوقيع الإلكترونيين الحجية القاطعة من طرف جهات متخصصة في ذلك من أجل زرع الثقة والأمان لدى طرفي العقد الإلكتروني الذين لم يسبق لهما أن التقيا فعليا ولم تكن بينهما علاقات من قبل[367]، حيث حرص المشرّع على إسناد هذا الاختصاص لذوي الخبرة في مجال التوثيق الإلكتروني مكلفين بمنح شهادة التصديق الإلكتروني كوثيقة في الشكل الإلكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع والموقع الإلكتروني[368].

كانت خدمة التصديق الإلكتروني يكلف به أي شخص يحصل على ترخيص من طرف سلطة ضبط البريد والموصلات السلكية واللاسلكية، وذلك في ظل المرسوم التّنفيذي رقم **01-123** المعدل على نوعين من موفري خدمات التصديق، حيث في الفقرة **11** استعمل عبارة الطرف

---

[365]-**دريس كمال فتحي**، "آلية التصديق الإلكتروني كضمانة للمعاملات التّجارية بالوسائل الحديثة في التشريع الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد **14**، العدد **2**، **2017**، ص**161** و**163**.

[366]-لتفصيل أكثر في مسؤولية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني، أنظر: **بلحارث ليندة**، "النظام القانوني لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**869**.

[367]-**مرجع نفسه**، ص**863**.

[368]-عرفها المشرع في نص المادة **2** فقرة **7** على أنها وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع من القانون رقم **15-04** الملغى.

الثالث الموثوق وكل شخص معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الكترونية موصوفة، وقد يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي، في حين استعمل في الفقرة 12 عبارة "***مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني: شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكترونية موصوفة، وقد يقدم خدمات أخرى في مجالا لتصديق الإلكتروني***"[369].

نلاحظ أن الأول يقدم خدمات للمتدخلين في الفرع الحكومي كالإدارات والوزارات... والّذي لا يمكن أن يكون إلا شخص معنوي، أما الثاني فيقدم خدماته للجمهور الّذي يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي، كما يمكن تقديمهم خدمات أخرى في مجال التصديق الإلكتروني، أي أن دورها لا يتوقف في منح شهادة وإنّما يتدخل أيضًا في كل ما له من علاقة بالتصديق الإلكتروني[370].

والملاحظ كذلك أن المشرّع قد جعل مزاولة نشاط تقديم خدمات التصديق الالكتروني تمارس من قبل الأشخاص الطبيعية والمعنوية عندما يتعلق الأمر بتقديم خدمة التصديق للجمهور، لكن في الواقع العملي ليس من السهل للشخص الطبيعي مزاولة هذا النشاط لتطلبه إمكانيات مادية وبشرية كبيرة خاصة رؤوس أموال معتبرة لضمان تعويض المتعاملين مع مقدمي الخدمات بالإضافة إلى تمكينها من مواكبة التطور التكنولوجي وتحديث برامجها حتّى تكون الخدمات في المستوى التقني المطلوب[371]، إضافة إلى إمكانيات تقنية عالية ومكلفة لا يستطيع القيام بها إلا الشخص المعنوي.

كان على المشرّع أن يوحد المصطلحات ويعتمد على تسمية واحدة، ثم يميز بعدها بين المزود لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي ونظيره بالنسبة للأشخاص العاديين[372]، خاصة مع

---

[369]-لتفصيل في التعريفات الفقهية لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني، أنظر: مصطفى هنشور وسيمة، مرجع سابق، ص**442-443**.

[370]-في الخدمات الأخرى التّي يمكن أن يقدمها مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني، أنظر: **دريس كمال فتحي**، مرجع سابق، ص**164**.

[371]-**دريس كمال فتحي**، مرجع سابق، ص**164**.

[372]-**بلحارث ليندة**، "النظام القانوني لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**864**.

استحدث سلطات في مجال التصديق الالكتروني وفقا للقانون رقم **15-04** الملغى، أين تنشأ لدى الوزير الأول سلطة وطنية لتصديق الالكتروني والّتي تسعى بشكل عام لترقية استعمال التوقيع والتصديق الإلكترونيين وتطويرهما وضمان موثوقية استعمالهما، إلى جانب السّلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني تعينها السّلطة المكلّفة بضبط البريد والموصلات السلكية واللاسلكية[373]، وهي سلطة ضبط مستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية حاليا وفقا للقانون رقم **18-04**[374].

يشرع مزودي خدمات التصديق الإلكتروني في مزاولة نشاطاتهم[375]؛ مباشرة بعد حصولهم على شهادة التأهيل لمدة سنة واحدة كاملة قابلة لتجديد مرة واحدة وذلك بغرض تهيئة كل الوسائل اللازمة لتأدية خدماته مع ضرورة حصوله على ترخيص من طرف السّلطة المختصة والمتمثلة في السّلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني[376]، أين تبقى هذه الأخيرة تراقب وبشكل مستمر مزودي خدمات التصديق الإلكتروني والتأكد من قيامهم بالتزاماتهم ويعتبر الحصول على الترخيص نوع من الرقابة تمارسها السّلطة المختصة مما يدعم الثقة والأمان لدى طالبي خدمات التصديق الالكتروني، بالإضافة إلى مختلف الشروط الأخرى شخصية كانت أو فنية.

يلتزم مزودي خدمات التصديق الإلكتروني بتقديم شهادة التصديق الإلكتروني كوثيقة إلكترونية تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع لصاحبها الّذي يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي[377]، فالمشرّع وسع من نطاق مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني والمهم أن تكون جهة مختصة تعمل بترخيص من السلطات المختصة في الدولة وتحت إشرافها.

---

[373]-أنظر الماد **16** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق.

[374]-أنظر المادة **11** من القانون رقم **18-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، مرجع سابق.

[375]-يكيف النشاط الّذي يؤده مزودي خدمات التصديق الإلكتروني على أنها ذات طابع تجاري هدفه تحقيق الربح، لتفصيل أكثر أنظر: **بلحارث ليندة**، "النظام القانوني لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**862**.

[376]-أنظر المادة **35** و**33** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

[377]-أنظر المادة **2**/7، 14 من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

وفي سبيل تقديم أحسن الخدمات في المجال وجديتها، ارتأى المشرّع لتكريس رقابة صارمة على مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني والمحافظة على مصداقيتها كطرف ثالث محايد في العلاقة، ويظهر ذلك من خلال تأكيده على ضرورة إنشاء كل من سلطة وطنية لتصديق الالكتروني الّتي تمارس اختصاصاتها كسلطة مستقلة في المجال بالإضافة إلى السّلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني الّتي تتمتع بسلطة واسعة في مراقبة مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني واتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير العادي واستمرارية تقديم الخدمات الإلكترونية في إطار سياسة التصديق الإلكتروني[378].

ج . تكريس نظام الدفع الإلكتروني

أَصبح أمر مسايرة التحولات الاقتصادية أمر ضروري ليس فقط في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وإنّما أيضًا في ضرورة مواكبة التحولات التقنية الحديثة في المجال الاقتصادي خاصة ما يتعلق بعملية الدفع وفقا لتقنيات حديثة ومتطورة.

أشار المشرّع لإمكانية تنويع وسائل الدفع في نص المادة **69** من قانون النقد والقرض الملغى كما يلي: "***تعتبر وسائل دفع كل الأدوات الّتي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.***".

لم يتطرق إلى تعريف عملية الدفع واكتفى بتوضيح وسائلها منها استعمال الأسلوب التقني، فالمشرّع لم يكتف بالأساليب التقليدية ولم ينص بصريحة على استعمال الأساليب الحديثة في الدفع، إلّا أنّها تعتبر مرحلة جديدة وقفزة نوعية نحو إمكانية استعمال الوسائل الالكترونية في النّظام المصرفي، والّذي يؤدي بدوره إلى ضرورة إطلاق التّجارة الالكترونية.

اعتمد المشرّع في صياغة النص على مصطلحات واسعة وشاملة لتجنب جمود النص وبالتّالي فتح مجال لطرق الدفع قديمة كانت أو حديثة مع إمكانية إدراج وسائل الّتي تتناسب مع المعاملات التّجارية الإلكترونية واستعمال طرق وتقنيات متطورة منها الدفع الإلكتروني.

---

[378]-أنظر المادة **30** من القانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، مرجع سابق. (الملغى)

بالرجوع إلى أحكام القانون التّجاري أين تبنى المشرّع بطاقات الدفع كاحد طرق للدفع الإلكتروني وذلك في الفصل الخاص ببطاقات الدفع والسحب، وتنص المادة **543** مكرر **23** على ما يلي: "***بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال***"، يظهر المشرّع من خلال نص المادة رغبته في تفعيل دور البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا لممارسة النشاطات المتعلقة بالمجال المالي والمصرفي وتشجيعها لممارسة عملية الدفع والسحب وذلك عن طريق استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة والّتي تتم خاصة بواسطة بطاقات الدفع الإلكترونية.

تَجدر الإشارة في هذا السياق الإشارة إلى ما جاء ضمن القانون رقم **17-11** المتضمن قانون المالية لسنة **2018**، أين تنص المادة **111** منه على كل متعامل اقتصادي بمفهوم القانون رقم **04-02** الّذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، المعدل والمتمم، الّذي يقدم سلعاً أو خدمات للمستهلكين أن يضع في متناولهم وسائل دفع إلكتروني، تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني بناء على طلبهم[379]، فالمشرّع واضح في ضرورة تكريس وسائل الدفع الإلكترونية والّتي تكون كمبادرة أولى من المتعامل الاقتصادي بصفته مقدم السلع والخدمات.

أصبحت عملية الدفع الإلكتروني أمر ضروري بعد صدور القانون رقم **18-05**، حيث جاء في المادة **6/**ى على تعريف وسيلة الدفع الالكترونية كما يلي: "***كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة قانونية***"، إلى جانب نص المادة 27 المحررة كما يلي: "***يتم الدفع في المعاملات التّجارية***

---

[379]-أنظر: قانون رقم **17-11** مؤرخ في **27**ديسمبر**2017**، يتضمن قانون المالية لسنة **2018**، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **28** ديسمبر **2018**، أين تنص المادة **111** على ما يلي: "**يتعين على كل متعامل اقتصادي، بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في23 يونيو 2004 الّذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، المعدل والمتمم، يقدم سلعا و/أو خدمات للمستهلكين، أن يضع في متناولهم وسائل دفع إلكتروني تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني، بناء على طلبهم،**

كل إخلال بهذا الالتزام يشكل مخالفة لأحكام هذه المادة ويعاقب عليها بغرامة قدرها خمسون ألف دينار (50,000 د.ج)".

دحماني سمير،" التصديق الإلكتروني كوسيلة أمان لآليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت"، مجلة الدراسات القانونية والمقارنة، المجلد **4**، العدد الأول، **2018**، ص**35**.

الإلكترونية إما عن بعد أو عند التسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها، وفقا للتشريع المعمول به.

عندما يكون الدفع إلكترونيا، فإنّه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية".

ترك المشرّع للمتعاملين حرية الاختيار في عملية الدفع الّتي يمكن أن تكون عن بعد أو عند التسليم، إلّا أنّه عند اختيارهم عملية الدفع بطرق والوسائل الإلكترونية يجب أن يتم ذلك في منصات مخصصة لهذا الغرض أي الدفع الإلكتروني مؤمنا بواسطة نظام التصديق الإلكتروني[380]، وبالاعتماد على البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر من أجل مراقبتها[381]، وبريد الجزائر وموصولة بمحطة من محطات الدفع.

رغم غزارة النصوص القانونية الّتي أشارت إلى الدفع الإلكتروني إلّا أنّه لم يحدد تعريف معين؛ بل اكتفى فقط بتبيان دوره ووظيفته من منصات متخصصة مصدرها بنك أو مؤسسة مؤهلة قانونا لذلك، باعتبار عملية الدفع الالكتروني وسيلة للقيام بعمليات تّجارية لتبادل الأموال والخدمات على الانترنت تكون بين المهنيين والخواص بعدة كيفيات، ونظرا للإيجابيات الّتي يتميز بها من الأمان وسرعة في تنفيذ المعاملة لربح الوقت وقلة التكلفة وكفاءة عالية في تخزين المعلومات، خاصة مع تبني نظام التصديق الإلكتروني باعتباره كآلية أمان حديثة لضمان وتوثيق معاملات التّجارة الإلكترونية الّتي تتم في بيئة إلكترونية أدى إلى بداية التوسع في مختلف المجالات الّتي تحتاج عملية الدفع[382]، رغم أنه ما يزال في بدايته إلّا أنّ ذلك يبقى كمؤشر أساسي على رغبة المشرّع في تعميم عملية الدفع بالوسائل الإلكترونية.

---

[380]-أنظر: المادة **28** من القانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

[381]-أنظر: المادة **29** من المرجع نفسه.

[382]-تم الإطلاق الرسمي في الجزائر لخدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت في **4** أكتوبر **2016** وذلك في إطار غياب القانوني المنظم لها، في هذا أنظر: دحماني سمير، مرجع سابق، ص**41**.

توكل عملية الدفع الإلكتروني للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة قانونا، باعتباره شخص اعتباري يرخص له القانون أو البنك المركزي لممارسة عمليات البنوك كلها أو بعضها، والّتي تقوم بإصدار بطاقات الدفع لتسهيل عمليات الوفاء عند الحاجة وفقا لسرعة المعاملات التّجارية وتختلف باختلاف الوظائف الّتي تؤدها؛ كسحب النقود من الموزعات الآلية أو الدفع للتجار ثمن المنتوج الّذي حصل عليه وقد تمنحه ائتمان من مصدرها وكما قد تقوم بوظيفة ضمان الشيكات.

الفرع الثاني:
تبني السّوق الرقمية

ظهور التّجارة الإلكترونية وتوسيعها يعني بالضرورة وجود سوق لتنفيذ المعاملات باعتباره من المتطلبات العامة والأساسية لها، مما يستلزم الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والتقنيات الحديثة حتّى في خلق سوق رقمية كمفهوم جديد نتيجة ممارسة التّجارة الإلكترونية **(أولاً)**، تتم بين مختلف أطراف العلاقة في المعاملات التّجارة الإلكترونية **(ثانيًا)** في إطار نطاق السّوق الرقمية **(ثالثًا)**.

أولًا: المقصود بالسّوق الرقمية

تعرف التّجارة الإلكترونية على أنّها السّوق الإلكتروني الّذي يتيح لجميع العاملين والمستفيدين في الحلقات الإنتاجية القدرة على التعامل الآني والفوري من خلال سوق مفتوحة يشكل أرضية للإدارة المتكاملة للعلاقات العملية والمعلوماتية، بمعنى أن ممارسة التّجارة الإلكترونية تكون في محيط رقمي افتراضي يعرف بالسّوق الرقمي أو السّوق الإلكتروني تشبه السّوق التقليدية.

اختلاف تعاريف السّوق على اختلاف وجه نظر المختصين، اقتصاديين وتجاريين وحتّى القانونيين وهذا لا يختلف عن السّوق الرقمية أو الإلكترونية، إذ يرى الاقتصاديين أن الشرط الأساسي في السّوق هو توفر إمكانية التواصل بين البائع والمشتري بغض النظر عن المكان أو الوسيلة ويكون كل متعامل اقتصادي على اتصال وثيق يمكنه من إجراء التبادل بسهولة دون ضرورة وجود مكان معين لذلك، في حين يحدد مفهوم السّوق وفقا لتجاريين من خلال المكان المعين لتنفيذ العقد ونقل ملكية السلع، وبالتّالي الاقتصاديين وسعوا من مفهوم السّوق من

خلال عدم ربطه بمكان ووسيلة محددة فيمكن إتمام العقد بواسطة الهاتف أو الفاكس أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الّتي لا تفرض التقاء المتعاملين في المكان نفسه[383].

يقصد بالسّوق عموما كمفهوم تقليدي المكان الّذي يتلقى فيه المشتري والبائع ويتم فيه تحويل الملكية لسلع والخدمات الّتي هي محل للبيع[384]، حيث يفترض أن تكون التّجارة في مكان وزمان محددين يلتقي فيها أطراف العقد لإبرام تصرفاتهم القانونية، كما يمكن إتمام العقد بأي وسيلة أخرى متاحة للأطراف ومتفق عليها، خاصة أن تطور التكنولوجي أثر على المجال الاقتصادي مما أدى بالضرورة إلى نقل السّوق من مجال مادي ملموس إلى عالم افتراضي غير ملموس، وبالتّالي نقل المعاملات من مجال مادي وتوسيعها إلى نطاق لا محدود سواء من حيث الزمان أو المكان.

أشار المشرّع لمفهوم السّوق في نص المادة 3 من الأمر رقم **03-03**، وذلك بتحديد عناصره الأساسية وربطه بمختلف السلع والخدمات الموجهة للمستهلك مع ضرورة احترام مبادئ المنافسة الحرة وحظر كل الممارسات والأعمال الّتي من شأنها عرقلة حرية المنافسة وتقيدها[385]، وتعد المنطقة الجغرافيا أين يعرض فيها العون الاقتصادي السلع والخدمات المعدة للتسويق عنصر مهم[386]، في حين التّجارة الإلكترونية لا تتطلب منطقة جغرافية فهي تتخطى كل الحدود الجغرافيا.

يعتمد مفهوم السّوق الرقمية على مفهوم التّجارة الإلكترونية المرتبط بعدم التلاقي الفعلي للأطراف العلاقة، مما أدى ببعض الأطراف الاستغناء عن السّوق التقليدية المادية والاعتماد أكثر على الطرق الحديثة الرقمية السهلة والسريعة، وتبادل المعاملات والعلاقات بهدف تبادل المنتجات، فالتّجارة الإلكترونية تتطلب سوق إلكترونية وبالتّالي مركز التّجارة ليس بناية أو ما

---

(383)-**قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**، ص**9-12**.

(384)-**شيعاوي وفاء**،" تنظيم الأسواق الرقمية كآلية التّجارة الإلكترونية"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، ص**180**.

(385)-أنظر: نص المادة **3** فقرة "ب" من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق.

(386)-لتفصيل في البعد الجغرافي للسوق، أنظر: **قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**14**.

شابه بل هو محل شبكي يحوي تعاملات تّجارية[387]، إنّما هو سوق افتراضي على شبكة اتصالات واسعة يمكن للجميع الولوج إليه لبيع أو شراء المنتوجات أو ترويجها دون الحضور الفعلي بالاعتماد على الوسائل المتطورة.

عرفت الأسواق الإلكترونية بأنها تلك المساحة الإلكترونية الّتي يتم من خلالها عرض المنتجات والمعلومات وتلقي طلبات شراء فعلية ومحتملة من خلال شبكات الحاسبات الآلية والانترنت[388]، فالميزة الأساسية لها أنّها تشمل كافة مراحل اقتناء المنتوجات في كل الأوقات وفي أي مكان فهو يختصر العناء والتكاليف، لذلك عرف بـ" كلية الوجود" بمعني المعاملات التّجارية متاحة في كل مكان وفي جميع الأوقات وبالتّالي تحرير السّوق من مجرد كونه مكانا ماديا إذ يسمح لزبون التسوق من منزله أو من موقع عمله أو مكان أخر باستخدام وسائل الحديثة، فالسّوق الافتراضية تساهم أكثر في تحرير التّجارة وتوسيع نطاقها نظر لقضائها على عدة عوائق خاصة الزمانية والمكانية.

لم يتطرق المشرّع إلى تحديد المقصود بالسّوق الإلكترونية نظرا لحداثة المجال وصعوبة تحديد معالمه الأساسية وتميزه بالسرعة والمرونة وسهلة التطور، رغم أن نص المادة **6** من القانون رقم **18-05** تطرق إلى مختلف المصطلحات الّتي لها علاقة بالتّجارة الإلكترونية، إلّا أنّ المشرّع تجنب تحديد مفهوم السّوق الإلكترونية، واكتفي بتحديد مختلف الضوابط الضرورية للدخول في السّوق الإلكترونية للممارسة التّجارة الإلكترونية سواء من جانب النشاط أو الأشخاص، وذلك إعمالا بمبدأ الحرية التّجارية تقليدية أو إلكترونية.

وضع المشرّع أيضًا مجموعة من الشروط الضرورية لممارسة التّجارة الإلكترونية خاصة إلزام المورد بنشر موقع إلكتروني أو صفحة على الانترنت بامتداد «com.dz» أين يعتبر هذا الشرط كدليل واضح لدخول السّوق الافتراضية[389]، وذلك من أجل ضبط وتنظيم السّوق الرقمية وتسييرها وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق.

---

[387]-**شيعاوي وفاء**، مرجع سابق، ص**181**.

[388]-مرجع نفسه، ص**180**.

[389]-أنظر المواد من المادة **8** وما يلها من القانون رقم**18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

يساهم السّوق الإلكتروني في تحرير التّجارة لتخطيها العوائق الزمانية الّتي قد تفوت فرص الربح وحتّى المكانية أين أصبحت التّجارة الإلكترونية تتجاوز الحدود الجغرافيا، حيث نقلت الأسواق الإلكترونية من الحدود المحلية إلى العالمية مما يسمح بالانفتاح أكثر وإبقاء نوافذ التسويق مفتوحة طول الوقت، كما أنّ اختصار المسافات وعرض المنتوجات والمعلومات يسهل من عملية المقارنة بينها من حيث الأسعار والجودة وما ينتج عنها قلة التكاليف التسويقية فهي لا تحتاج إلى متاجر ومعارض التسويق كالأسواق التقليدية إذ يكفيها مواقع إلكترونية مخصصة لذلك، مما قد يساهم في شفافية المعاملات التّجارية في الأسواق الإلكترونية وخضوعها لقانون العرض والطلب[390].

ثانيًا: أطراف التّجارة الإلكترونية في السّوق الرقمية

أصبح أمر وجود السّوق الإلكترونية ضرورية لإتمام المعاملات التّجارية الإلكترونية على اختلاف أشكال وأنواعها[391]، خاصة تلك الّتي تتم بين الشركة أو المؤسسة والمستهلك كطرفين مهمين في العلاقة ونظرا لانتشار الكبير نسبيا ويظهر ذلك في القانون رقم **18-05** من أجل فرض توازن بين الطرفين، وهما المستهلك الالكتروني**(1)** والمورد الالكتروني **(2)**.

1. المستهلك الالكتروني

تُعتبر كلمة المستهلك كلمة اقتصادية أكثر منها قانونية إلّا أنّه دخل لغة القانون نتيجة لاتجاه أنظار المختصين لحمايته وهذا ما أدى على تباين واختلاف التعاريف[392]، مما يؤثر ذلك بشكل مباشر على المستهلك الإلكتروني باعتباره أكثر حداثة.

تطرق المشرّع إلى تعريف المستهلك في نص المادة **3** فقرة الأولى من القانون رقم **09-03**، كما يلي: " ***المستهلك: كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني، بمقابل أو مجانا، سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجاته الشخصية أو تلبية حاجة شخص أخر أو***

---

[390]-لتفصيل أكثر في إيجابيات الأسواق الإلكترونية أنظر: **شيعاوي وفاء**، مرجع سابق، ص**180** و**183**.

[391]-تختلف أشكال التّجارة الإلكترونية باختلاف الأطراف المتعاملة في العلاقة بين شركة وأخري، بين الشركات التّجارية والأجهزة الحكومية، لتفصيل أكثر أنظر: **بلعربي علي**، "الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد **2**، العدد **2**، **2017**، ص**357** وما يليها.

[392]-**بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**258**.

حيوان متكفل به"[393]، في المقابل لم المشرّع يتطرق من قبل لتعريف المستهلك في القانون رقم **89-02** الملغى[394]، إلّا أنّه حدد مفهوم المستهلك بموجب نص المادة **2** فقرة الأخيرة من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش[395]، كما يلي: "***المستهلك: كل شخص يقتني بثمن أو مجانا، منتوجا أو خدمة، معدين للاستعمال الوسطي أو النهائي لسد حاجته الشخصية أو حاجة شخص أخر أو حيوان يتكفل به***".

تبنى المشرّع في القانون رقم **09-03** تقريبا تعريف نفسه الّذي جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** مع تغيير بسيط، حيث استعمل في النص التنظيمي تعريف المستهلك على أنّه ***كل شخص*** في حين مصطلح "***الشخص***" يمكن أن يكون طبيعي أو معنوي[396]، كما يمكن أن نفهم أن المستهلك يقتصر على الشخص الطبيعي مما يعني استبعاد الشخص المعنوي[397]، وتم تدارك ذلك في القانون رقم **09-03** بتعريف المستهلك على أنّه شخص طبيعي أو معنوي[398].

جاء تعريف المستهلك الإلكتروني في نص المادة **6/3** من القانون رقم **18-05** على النحو التّالي: "***يقصد به كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة***

---

[393]-قانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[394]-قانون رقم **89-02** مؤرخ في**7** فبراير **1989**، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد صادر في **8**فبراير**1989**.

[395]-مرسوم تنفيذي رقم **90-39** مؤرخ في **30** يناير**1990**، يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، ج.ر.ج.ج، عدد **5**صادر **31**يناير **1990**، معدل ومتمم بموجب مرسوم تنفيذي رقم **01-315** مؤرخ في **16** أكتوبر **2001**، ج.ر.ج.ج، عدد**61** صادر **21**أكتوبر **2001**.

[396]-يمكن تبرير إضفاء صفة المستهلك على الشخص المعنوي على أساس نقطتين، الأولى في حالة كون الشخص المعنوي لا يمارس نشاطا مهنيا يدر عموم بالأرباح، والثانية عدم تمكنه من المجال الّذي يتعامل فيه وخروجه نطاق نشاطه المهني، مما يجعله في وضعية تتطلب توفير الحماية له على غرار المستهلك، أنظر: **أكسوم عيلام رشيدة**، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، مرجع سابق، ص**35**، **40**.

[397]-**قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**86**.

[398]-يعني هذا منع تأويل المصطلحات وعدم وضوحها، حيث تباينت الآراء الفقهية في وضع تعريف شامل للمستهلك، إذ يذهب البعض إلى ضرورة تضيق مفهومه، حيث يقتصر على الشخص الّذي يتحصل على المنتوج بهدف تلبية أغراضه الشخصية مما يجعل صفة المستهلك تقتصر على الشخص الطبيعي فقط، بينما يرى البعض الأخر ضرورة توسيع مفهوم المستهلك ليشمل كل شخص يقتني المنتوج لتلبية أغراضه الشخصية أو المهنية خارج تخصصه المهني مما يسمح بإضفاء صفة المستهلك على الشخص المعنوي إلى جانب الشخص الطبيعي، في أنظر أكثر: **أكسوم عيلام رشيدة**، مرجع سابق، ص**33** وما يليها.

عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي"[399]، بالمقارنة بينه وما جاء في قانون حماية المستهلك وقمع الغش، نلاحظ أن المستهلك في الحالتين يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي، وأن يكون بصدد اقتناء سلعة أو خدمة بغرض الاستعمال أو الاستخدام النهائي وذلك عن طريق دفع مقابل أو حتّى مجانا.

إلّا أنّ قانون حماية المستهلك وقمع الغش يعتبر القانون الأشمل بالمقارنة بقانون التّجارة الإلكترونية، حيث اكتفى المشرّع بتوضيح أن عملية الاقتناء تكون عن طريق الاتصالات الإلكترونية وأن يكون المورد إلكتروني كطرف ثاني في العلاقة، في حين قانون حماية المستهلك وقمع الغش أضاف ضرورة أن يكون الاقتناء لغرض الاستعمال النهائي الشخصي بمعنى لتلبية حاجات خاصة أو لتلبية حاجة حيوان متكفل به.

بالاستئناس أيضًا إلى ما جاء في القانون رقم **04-02**، أين عرف المستهلك على أنّه شخص طبيعي أو معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع أو يستفيد من خدمات عرضت ومجردة من كل طابع مهني، تدل العبارة الأخيرة أن غاية المستهلك في الاقتناء هو تلبية حاجاته الشخصية وغير مرتبطة بالجانب المهني، في حين قانون التّجارة الإلكترونية لم يحدد الغرض من الاستخدام النهائي إلّا أنّه أكد أنّ التعامل يكون مع مورد إلكتروني لا غيره.

لا يختلف المستهلك الإلكتروني عن التقليدي إلّا من خلال الاستعانة بوسائل الاتصالات الإلكترونية في عملية ابرام العقد وتنفيذه عن بعد وضرورة كون المورد يتمتع بالصفة المورد الإلكتروني ويباشر النشاط وفقا لشروط التّجارة الإلكترونية المحددة في القانون.

أخذ المشرّع بتضيق مفهوم المستهلك الإلكتروني وتعريفه بشكل مبسط وواضح، إلّا أنّ هذا يودي إلى إخراج طائفة من الأشخاص الّتي تنطبق عليهم عناصر المستهلك وبالتّالي لا يحتاجون للحماية قانونية كأطراف ضعيفة في العلاقة كونهم يملكون خبرة فنية وقدرة اقتصادية لاحترافهم نشاط معين[400]، فالمستهلك هو ذلك الشخص الّذي يبرم عقودا مختلفة من شراء

---

[399]-أنظر المواد من المادة **8** وما يليها من القانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

[400]-**بهلول فاتح**، مرجع سابق، ص**159**.

وإيجار وغيرها، من أجل توفير ما يحتاج إليه لإشباع حاجاته الضرورية والكمالية الآنية والمستقبلية دون أن تكون لديه نية المضاربة بها عن طريق إعادة تسويقها[401].

ويمكن إرجاع ذلك إلى حداثة التّجارة الإلكترونية وما تزال في بدايتها في الواقع العملي ويعود ذلك إلى ضعف البنية التحتية للوسائل والتقنيات الإلكترونية وعدم توفر الثقة الضرورية لتحول المستهلك التقليدي لمستهلك إلكتروني لتعامل في عالم افتراضي غير مادي ودون معرفة بالطرف الثاني إلى جانب غياب الثقافة والمعرفة اللازمة في مجال الاتصالات وضعف مستوى الوعي في استخدام الصحيح لتقنيات الحديثة في مجال الأعمال وضرورة نشر وعي للمستهلك في استخدام الوسائل الحديثة مع إتاحتها للجميع وفقا للجودة والسعر.

2. المورد الالكتروني

عَرف المشرّع التّجارة الإلكترونية بتوضيح أطرافها من مستهلك إلكتروني ومورد إلكتروني يقوم باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد، حيث يصعب تحديد صفة المورد الإلكتروني نظرا لطبيعة الفضاء الافتراضي أين يصعب تحديد هوية المحترف عبر الانترنت[402].

حسب التعريف التشريعي الّذي جاء في المادة 6/4 من القانون رقم 18-05 على النحو التّالي: "***المورد الإلكتروني: كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية***"، حيث وسع المشرّع من نطاق المورد الإلكتروني من أشخاص طبيعية ومعنوية يقوم بالتسويق أو اقتراح توفير مختلف المنتوجات بالاعتماد على الاتصالات الإلكترونية قصد توفيرها للمستهلك الإلكتروني، يتمحور عمل المورد الإلكتروني في تسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات للمستهلك الإلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية الّتي تعد سمة أساسية في التّجارة الإلكترونية.

بغض النظر عن مراحلها فالعبرة تكمن في الاستعانة بأي وسيلة إلكترونية وفي أي مرحلة من مراحل إبرام أو تنفيذ العقد[403]، ويقصد بوسائل الاتصال الحديثة كل إرسال أو استقبال

---

[401]-**أكسوم عيلام رشيدة**، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، مرجع سابق، ص**45** و**46**.

[402]-**أكسوم عيلام رشيدة**، "المحترف بين العالم المادي والإلكتروني"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، **2017**، ص**360**.

[403]-**أكسوم عيلام رشيدة**، **"المحترف بين العالم المادي والإلكتروني"، مرجع سابق**، ص**362**.

العلامات والإشارات والخطوط المكتوبة والصور والمعلومات أي كان نوعها، أو بأي نظام أخر فهي أجهزة تقنية متقدمة تستخدم للاتصال عن بعد والجدير بالذكر أن جل التشريعات لم تورد تعداد حصري لوسائل الاتصال عن بعد ولكنها اكتفت بأمثلة باعتبار وسائل الحديثة في تطور مستمر وسريع نسبيا.

يقوم المورد الإلكتروني بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات، فاقتراح توفيرها يعني عملية التسويق، رغم أن المشرّع لم يتطرق إلى تعريف السّوق الإلكترونية على غرار مصطلح التسويق الإلكتروني، لكن بالرجوع إلى المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش[404]، يقصد بالتسويق في نص المادة **2** ما يلي: "***التسويق: مجموع العمليات الّتي تتمثل في خزن كل المنتوجات بالجملة أو نصف الجملة، ونقلها وحيازتها وعرضها قصد البيع أو التنازل عنها مجانا، ومنها الاستيراد والتصدير وتقديم الخدمات***"[405]. وبالتّالي فعملية التسويق الّتي يقوم بها المورد الإلكتروني واردة على المنتوجات سلع وخدمات.

وبالتّالي عملية التسويق الّتي يقوم بها المورد الإلكتروني تشمل كل المنتوجات ومختلف العمليات من خزنها ونقلها وعرضها بما في ذلك الاستيراد والتصدير قصد البيع أو التنازل عنها مجانا، بمعنى يقوم المورد الإلكتروني بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات فعملية التسويق يقصد بها اقتراح توفير المنتوج للمستهلك عن طريق الاتصالات الإلكترونية.

فالمورد الإلكتروني هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الّذي يقوم بمجموع من العمليات قصد اقتراح أو توفير المنتوجات للمستهلك الإلكتروني بالبيع أو التنازل عنه مجانا، بالاعتماد على الاتصالات الإلكترونية، مع ضرورة الالتزام بما جاء في المادة **8** من القانون رقم **18-05** الّتي تنص على ما يلي: "***يخضع نشاط التّجارة الإلكترونية للتسجيل في السّجل التّجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حسب الحالة، ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الأنترنت، مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz"***".

---

[404]-مرسوم التّنفيذي رقم **90-39** مؤرخ في **30** يناير **1990**، يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، ج.ر.ج.ج، عدد **5** صادر في **31**يناير**1990**. **(ملغى)**

[405]-بالرجوع لنص المادة **3** من القانون رقم **09-03** الّذي يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم، عرف المشرع المنتوج، كما يلي: "**المنتوج: كل سلعة أو خدمة يمكن أن تكون موضوع تنازل بمقابل أو مجانا**"

نستنتج من خلال نص أنه لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير المنتوجات للاستهلاك عن طريق الاتصالات الإلكترونية إلا باتباع مجموع من الشروط؛ خاصة ما يتعلق بالتسجيل في السّجل التّجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرفية حسب النشاط الممارس، إذا يعد شرط أساسي لممارسة التّجارة الإلكترونية، كما يتعين على المورد الإلكتروني نشر موقع أو فتح صفحة إلكترونية على الأنترنت مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz" لممارسة التّجارة الإلكترونية، إلّا أنّ في حقيقة الأمر شرط امتداد "com.dz" لا يشجع على الممارسة بل سيعمل على عرقلتها كون إنشاء مثل هذه المواقع مكلف وباهض الثمن كما يحتاج إلى صيانة مكلفة من الناحية المادية.

ويعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التّجاري، شرط ضروري لممارسة التّجارة الإلكترونية، فإيداع اسم النطاق تسمح لمصالح المركز أن تنشر البطاقية الوطنية للموردين الإلكترونين لتكن في متناول المستهلك لدى مصالح المركز وتضم كل من الموردين الإلكترونين المسجلين في السّجل التّجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية[406]، فهذا الإجراء يساهم في شفافية كما يسهل عملية الإحصاء لمعرفة الواقع الفعلي للموردين الممارسين لتّجارية الإلكترونية.

ثالثًا: نطاق تطبيق قانوني التّجارة الإلكترونية في السّوق الرقمية

يُعد قانون التّجارة الإلكترونية القانون الّذي يساير التطور التكنولوجي وفي الوقت نفسه يوافق حرية التّجارة، إلّا أنّ ذلك ليس بشكل مطلق خاصة أن هذه المعاملات تتم في عالم افتراضي يتوقف قدرة التحكم فيها على مدى توفر التقنيات المناسبة لذلك، إلى جانب تحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بمزاولتها **(1)** والنشاطات الّتي يمكن ممارستها**(2)**.

1. من حيث الأشخاص

ساهمت وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في توسيع مجال المبادلات التّجارية في ظل الحرية التّجارية والّتي أصبحت لا تعيقها الحدود الزمنية ولا الجغرافيا، حيث حدد المشرّع الأشخاص الذين يمكن لهم ممارسة التّجارة الإلكترونية بشروط وإجراءات بسيطة.

[406]-المادة **9** من القانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

حدد المشرّع مجال تطبيق القانون رقم **18-05**، من خلال النظر للأشخاص أطراف العلاقة وتمتعهم بالجنسية الجزائرية، وعلى غير الجزائريين بشرط إقامتهم إقامة شرعية في الجزائر، هذا بالنسبة للأشخاص الطبيعية أمّا الأشخاص المعنوية لم يميز بين الأشخاص المعنوية الخاصة والعامة وإنّما يشترط خضوعها للقانون الجزائري سواء من حيث ابرام العقد أو تنفيذه[407]، مما يعني فتح مجال واسع لكل من يريد المتاجرة بالطرق الإلكترونية[408].

نلاحظ أن المشرّع وسع قدر الإمكان نطاق تطبيق قانون التّجارة الإلكترونية خاص بإضافته معيار الإبرام وتنفيذ العقد التّجاري الإلكتروني، فتوسيع من دائرة الأشخاص الّذي يمكن لهم ممارسة التّجارة الالكترونية يدل على حرية التّجارة وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وأضاف المشرّع معيار أخر يتعلق بالمواقع والصفحات مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz" التابع للمورد الإلكتروني ونطاق ممارسته للتجارة الإلكترونية، مع إمكانية الاتفاق بين الطرفين أن تكون أحد مراحل بالاعتماد على الطرق التقليدية.

2. من حيث النشاط

جاء في نص المادة الأولى من القانون رقم **18-05** المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتّجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، أين نفهم أن كل النشاطات التّجارية الّتي تتعلق بالسلع والخدمات يمكن ممارستها عن طريق الاتصالات الإلكترونية وعرضها للمستهلك عن بعد.

وتعتبر السلع والخدمات الأكثر شيوعا في النشاطات الاقتصادية حيث أجمعها المشرّع في مصطلح المنتوج ضمن القانون رقم **09-03**[409]، فالسلع والخدمات الّتي تدخل في نطاق

---

[407]-تنص المادة 5 من القانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، على ما يلي: " ***يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التّجارية الإلكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني:***

-متمتعا بالجنسية الجزائري، أو

-مقيما إقامة شرعية في الجزائر، أو

-شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري،

أوكان العقد محل إبرام أوتنفيذ في الجزائر".

[408]-أنظر أكثر: **بلعربي علي**، مرجع سابق، ص**363**.

[409]-تنص المادة 3 من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، معدل ومتمم، على ما يلي: "***السلعة: كل شيء مادي قابل للتنازل عنه بمقابل أو مجانا.***

الخدمة: كل عمل مقدم، غيرتسليم السلعة، حتى ولوكان هذا التسليم تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة."

المعاملات التّجارية الإلكترونية بصفة عامة، ولا يستبعد من الاستهلاك الإلكتروني إمكانية ورودها على الخدمات الّتي تقوم على أداء مجهود أو عمل فكري يقدمه مقدم الخدمة[410].

أخد المشرّع تطبيق قانون التّجارة الإلكترونية على كل النشاطات الاقتصادية من السلع والخدمات، وكما سبق ذكره في مفهوم المورد الإلكتروني الّذي يسعى لضمان سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني دون تحديد موضوع السلعة أو الخدمة المقدمة، إلّا أنّ هناك عدة نشاطات لا يمكن ممارستها عن طريق التّجارة الإلكترونية، وهذا حسب ما جاء في نص المادة 3/2 الّتي تنص على ما يلي:***"...تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الإلكترونية تتعلق بما يأتي:***

-لعب القمار والرهان واليانصيب،

-المشروبات الكحولية والتبغ،

-المنتجات الصيدلانية،

-المنتجات الّتي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التّجارية،

-كسلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به،

-كسلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي...."

نلاحظ من خلال النص أن المشرّع اعتمد في حضر وإقصاء بعض النشاطات في التّجارة الإلكترونية كانت في حدود جد مقبولة ولا تحد على الإطلاق بمبادئ اقتصاد السّوق، فهي أصلا تتعلق بالقواعد الواردة في نصوص قانونية خاصة؛ وفي حقيقة الأمر تأكيد على الحضر الوارد في القواعد العامة، حيث أحسن المشرّع على تأكيد حضر هذه الممارسات بالنظر إلى الميزة الأساسية في التّجارة الإلكترونية أنّها تتعدى الحدود الجغرافيا فما يكن اعتباره نشاط يمس بالنّظام العام وفقا للقانون الجزائري ليس بالضرورة في القوانين الأخرى، فالنّظام العام فكرة مرنة مرتبطة بمصلحة الدولة.

إلى جانب ما جاء في المادة 5 من القانون رقم **18-05** الّتي تنص على ما يلي: " ***تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الإلكترونية في العتاد والتجهيزات والمنتجات الحساسة المحددة عن طريق التنظيم المعمول به وكذا كل المنتجات و/أو الخدمات الأخرى الّتي من***

[410]-**أكسوم عيلام رشيدة**، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، مرجع سابق، ص**170**.

شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنّظام العام والأمن العمومي"[411]، فالمشرّع أكد ضرورة احترام مصالح الدفاع الوطني والنّظام العام والأمن العمومي كمفاهيم عامة يمكن من خلالها فتح مجال واسع للحضر بعض المنتوجات على أساس مساسها النّظام العام.

[411]-قانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

الفصل الثاني
آثار تحرير الممارسات التّجارية

شَهد الاقتصاد الوطني منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات اقتصادية عميقة مع تبنّي خيار اقتصاد السّوق وتحرير الممارسات التّجارية، في إطار الإصلاحات الاقتصادية الّتي رافقت الانتقال من النّظام الموجّه إلى النّظام أكثر انفتاحا وتنافسية خاصة مع سياسة الدولة التشجيعية في تحرير الممارسات التّجارية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

يُقصد بتحرير الممارسات التّجارية رفع القيود والاحتكارات العمومية وفتح المجال أمام الخواص لإنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارة انشطتهم واستثمار أموالهم في مختلف القطاعات دون قيود، مما سمح أكثر في ارتفاع مشاركة الخواص في المجال الاقتصادي الممثلين على اختلاف أشخاص طبعيين أو معنويين بصفة أعوان اقتصاديين لممارسة نشاطاتهم في مختلف الأسواق والقطاعات بصفة قانونية ورسمية، وهو ما سمح بتوسع المبادرات الفردية الخاصة وتنوع النشاطات الاقتصادية الّتي تتمحور أساسًا في النشاطات الإنتاجية **(المبحث الأوّل)**.

سَاهم تحرير الممارسات التّجارية وتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق في ديناميكية السّوق الوطنية من خلال تسجيل ارتفاع ملموس من حيث الأفراد المتدخلين في السّوق من الأعوان الاقتصاديين وتنوع الممارسات التّجارية الّتي تتمحور في النشاطات الإنتاجية؛ مما سمح بتغيير الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية الّتي أضحت من الضروري متابعتها ومراقبتها في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

رغم إيجابيات الّتي انجرت من وراء تطبيق اقتصاد السّوق وتعويض القطاع الخاص ما خلفه القطاع العام من فراغ وأثر سلبية في اختلاف المجالات اقتصادية كانت أو اجتماعية، إلّا أنّ هذا لم يخلُ من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، فكان من الضروري أن ترافق سياسة الانفتاح وتبني مبادئ اقتصاد السّوق بسياسة ضبط فعالة لتجنب أكبر قدر ممكن من السلبيات؛ أبرزها تنامي الاقتصاد غير الرسمي الّذي يضّعف مردودية مسار الإصلاحات الاقتصادية، الأمر الّذي استدعى تدخل الدولة من جديد عبر انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي قصد إعادة توازن وتحقيق المصلحة الاقتصادية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول:

توسيع الممارسات التّجارية من حيث الأشخاص والنشاط

أصبح أمر للامحدودية تنوع النشاطات الاقتصادية عنوان الاقتصاد الوطني بعد تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتحرير المبادرة الخاصة؛ بتقليص القطاع العام الاقتصادي وتعويضه بالخاص وتشجيعهم على تجسيد مشاريعهم الاستثمارية على اختلاف الوسائل المستعملة تقليدية أو متطورة.

في ظل المعطيات الجديدة من الحرية الاقتصادية وتنوع النشاطات أدى بالضرورة لتنوع صفة ممارسها، والّذي جمعه المشرّع في إطار مصطلح واحد في ضمن أحكام القانون رقم **04-02**[412]، وهو العون الاقتصادي كمفهوم شامل في مختلف الممارسة التّجارية (**المطلب الأول**).

تهدف سياسة الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع المبادرة الخاصة لتنوع الأعوان المتدخلين في السّوق، كما ركز المشرّع على النشاطات المختلفة الّتي يمكن ممارستها في سبيل تجسيد مبادئ اقتصاد السّوق وتنويع النشاطات الاقتصادية المنتجة كبديل عن قطاع المحروقات (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

العون الاقتصادي مفهوم أساسي في الممارسات التّجارية

تنص المادة **3** فقرة الأولى من القانون رقم **04-02** الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية على ما يلي: " **1-*العون الاقتصادي: كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمة أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية الّتي تأسس من أجلها***"، نلاحظ أن المشرّع أولى أهمية على العون الاقتصادي وذلك بهدف تنظيم الممارسات التّجارية وضمان المنافسة العادلة والشفافية والنزاهة في السّوق.

اعتمد المشرّع على في تحديد مفهوم العون الاقتصادي من خلال عرض مختلف الصفات القانونية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي **(الفرع الأوّل)**، وفي أماكن مجهزة ومنظمة بموجب نصوص قانونية **(الفرع الثاني)**.

---

[412]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

الفرع الأول:
مفهوم العون الاقتصادي

يرتبط تحديد مفهوم العون الاقتصادي أساسا بتحديد العناصر الشاملة وله مجموعة من المفاهيم وذلك بالاعتماد على القانون رقم **04-02 (أولاً)**، **إلى** جانب مختلف المفاهيم المجاورة له والمكرسة في مختلف النصوص القانونية الأخرى الّتي لها علاقة بالممارسات التّجارية؛ خاصة ما جاء في الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم الّذي يتعلق بالمنافسة **(ثانيًا)**.

أولًا: العناصر الشاملة للعون الاقتصادي

يشمل مفهوم العون الاقتصادي مفاهيم تتمثل في المنتج **(1)**، التاجر**(2)**، الحرفي**(3)**، حتّى مقدم خدمة **(4)**، باعتبارهم أهم صور للعون الاقتصادي.

1. العون اقتصادي منتج

يُعتبر المنتج من بين الصور الّتي يمكن أن يتخذها العون الاقتصادي في السّوق في ظل الحرية الاقتصادية والمبادرة الخاصة بهدف الإنتاج وتوفير المنتوجات للمستهلك كحلقة أخيرة في السلسلة الاقتصادية، أما المنتج في الغالب هو الحلقة الأولى من العملية الإنتاجية.

عرف المشرّع في الأمر رقم **76-65** المتعلق بتسميات المنشأ في نص المادة الأولى فقرة **3** كما يلي: "***«منتج» (بكسر التاء) كل مستغل لمنتجات طبيعية وكل زارع أو صانع ماهر أو صناعي***"[413]، وبالتّالي فالمنتج يمكن أن يكون زارع أو صانع ماهر، وأضاف في نص المادة **2** من الأمر نفسه أن تسمية المنشأ يكون بطلب من يماس نشاط وهو المنتج الّذي يمكن أن يكون شخص معنوي إلّا أنّه في المادة نفسها أضف الشخص الطبيعي أو المعنوي، تميز تعريف المنتج في هذه المرحلة بالسطحية لدرجة الغموض.

يُعد المنتج مزارع أين يكمن نشاطه في الزراعة وما يرتبط به من الحصاد فقط دون ذلك من النشاطات الفلاحية الأخرى كتربية المواشي مثلا[414]، بالعودة إلى القانون رقم **08-16** الّذي

---

[413]-أمر رقم **76-65** مؤرخ في **16** يوليو **1976**، يتعلق بتسمية المنشأ، ج.ر.ج.ج، عدد**59** صادر في **23** يوليو **1976**.
عميرات عادل، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**16**.

[414]-**عميرات عادل**، "نطاق مسؤولية المنتج"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **4**، العدد **الأول**، **2013**، ص**218**.

يتضمن التوجيه الفلاحي[415]، جاءت النشاطات الفلاحية بصفة واسعة من المستثمرة الفلاحية الّتي تتعلق بكل النشاطات المرتبطة بالتحكم واستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني وتخزينها وتوضيبها وتحويلها وتسويقها، فالمشرّع وضع عملية تسويق المنتوج الفلاحي ضمن النشاطات الفلاحية رغم أنّها تكتسب الطابع المدني وليس التّجاري[416]، إلّا أنّه أكد في المادة **46** على أن المستثمرة الفلاحية تعتبر وحدة إنتاجية وبالتّالي تعتبر منتج.

أضاف المشرّع إلى جانب الزارع، الصانع الماهر لكن هل هذا يعني أنه هناك صانع غير ماهر مستبعد من صفة المنتج[417]، أو أن المشرّع يقصد المهارة الفنية الحرفية الّتي تتمحور في المنتجات التقليدية الّتي لا يتمتع بها إلا أصحاب المواهب كمنتجات حرفية تقليدية بوسائل بسيطة أما الصانع ينتج المنتجات الصناعية الّتي تتطلب مهارات تقنية تكتسب عن طريق الممارسة، فالصانع عموما هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج أشياء متماثلة تتطلب مهارات فنية تتطابق ومعطيات العلم بغض النظر عن الكفاءة والوسائل المستعملة[418]، إلّا أنّ ممارس النشاط يكون منتج سواء كان يتمتع بالمهارة أو لا فتمتعه بالمهارة يعني منتوج ذات جودة عالية وإلّا كان أقل جودة.

يظهر من خلال النص الخاص بتسميات المنشأ قلة اهتمام المشرّع بتعريف مصطلح المنتج وإن دل على إنّما يدل على المسار الاقتصادية المعتمد في تلك الفترة، رغم أنه أصبح من المصطلحات أكثر تداول ضمن القاموس القانوني وذلك بعد تغيير المسار الاقتصادي.

---

[415]-قانون رقم **08-16** مؤرخ في **3** غشت **2008**، يتضمن التوجيه الفلاحي، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **10** غشت **2008**.

[416]-تنص المادة **45** من القانون رقم **08-16**، يتضمن التوجيه الفلاحي، على ما يلي: "***تعتبر ذات طبيعة فلاحية في مفهوم هذا القانون، كل النشاطات التّي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجيا ذات طابع نباتي أو حيواني التّي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة، وكذا الأنشطة التّي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها التخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيبها وتحويلها وتسويقها عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمر.***

تكتسي النشاطات الفلاحية الطابع المدني".

[417]-**عميرات عادل**، "نطاق مسؤولية المنتج"، مرجع سابق، ص**218**.

[418]-**بولنوار عبد الرزاق**، "المهني والمستهلك طرفان متناقضان في العلاقة الاستهلاكية دراسة في ضوء القانون الجزائري والفرنسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد الأول، العدد الأول، **2009**، ص**239**.

في حين التقنين المدني أشار إلى تربية الحيوانات والصيد البري والبحري كمصدر للمنتوج، فمن خلال تحديد معني المنتوج يمكن أن نستشف منه الأشخاص الذين يأخذون حكمه فالمنتوج الزراعي لا يمكن أن ينتج إلا من طرف الفلاح في حين المنتوج الصناعي يقوم به الصانع، إلى غير ذلك من المنتجين أين تختلف صفاتهم باختلاف المنتوجات الّتي يعكفون من أجل إنتاجها.

ونجد ذلك أيضًا في نص المادة **2** من القانون رقم **04-02** أين حدد المشرّع مختلف النشاطات الّتي يقوم بها العون الاقتصادي باعتباره هو الأخر منتج يقوم بها[419]، أين تشمل النشاطات الإنتاجية النشاطات الفلاحية وتربية المواشي ونشاطات التوزيع ومنها تلك الّتي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو اللحوم بالجمل ونشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري، فتوسع المشرّع من نشاطات الإنتاج وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وتشجيع حرية المبادرة الخاصة، وبالتّالي توسيع مفهوم المنتج سواء كان فلاح موزع مستورد وكيل وسيط بائع بالجملة مقدم خدمة حتّى حرفي والصياد كلهم يدخلون في دائرة المنتج.

اكتفى المشرّع في غالب الحالات بتبيان صور المنتوج ومصادره دون توضيح المعنى القانوني للمنتج، فهذا الأخير هو الّذي يمتهن التعامل في المواد الّتي تقتضي منه جهدا واهتماما خاصين، فيكون له دور في تهيئتها وتنشئتها ويشمل ذلك الإنتاج الصناعي والإنتاج الطبيعي[420]، باعتباره شخص طبيعي أو معنوي كمنتج أول أو أنه يتدخل في أحد مراحل الإنتاج بهدف تحقيق الربح، فلا يمكن ممارسة نشاط إن لم يكن ينتفع بأرباح ويظهر ذلك بوضوح في النشاطات التّجارية، الّتي يمارسها التاجر باعتباره هو الأخر صورة للعون اقتصادي.

2. العون اقتصادي تاجر

---

[419]-تنص المادة **2** من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، بعد تعديل سنة **2010** على: " ***بغض النظر عن كل الأحكام الأخرى المخالفة، يطبق هذا القانون على نشاطات الإنتاج، بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، وعلى نشاطات التوزيع ومنها تلك الّتي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها، والوكلاء، ووسطاء بيع المواشي، وبائعو اللحوم بالجمل، وكذا على نشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري الّتي يمارسها أي عون اقتصادي، مهما كانت طبيعته القانونية.***".

[420]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**239**.

تنص المادة 3 فقرة الأولى من القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم، أن العون الاقتصادي هو تاجر ولتفصيل أكثر في هذا الموضوع نعتمد على التقنين التّجاري باعتباره المرجع الأساسي للتاجر وما ينجر من التزاماته التّجارية من وراء ممارسة النشاط التّجاري.

تنص المادة الأولى من التقنين التّجاري على ما يلي: "***يعد تاجرا كلّ شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له***"، ركز المشرّع في تعريف التاجر على جانبين، الأول يتعلق بممارس النشاط كشخص طبيعي أو معنوي والثاني يتعلق بالديمومة لاكتساب الصفة التّجارية.

وضح المشرّع أن اكتساب الصفة التّجارية مرهون بممارسة عملاً تجاريا كمهنة معتدة، إلّا أنّه مفهوم العمل التّجاري غير محدد المعنى في القانون مما يفتح مجال لتأويل[421]، إلّا أنّه حددها على سبيل المثال لا الحصر نظرا أن الأعمال التّجارية تتميز بسرعة التطور وبالتّالي إمكانية الأخذ بعين الاعتبار كافة الأعمال التّجارية الّتي يمكن أن تظهر حسب تطور الحياة التّجارية[422]، أي تحسبا لأي تطور في النشاطات التّجارية مستقبلا.

اشترط المشرّع إلى جانب مباشرة العمل التّجاري اتخاذه مهنة معتادة وكمصدر رزقه وذلك بموجب الأمر رقم 96-27 الّذي يتضمن تعديل أحكام التقنين التّجاري[423]، في حين قبل التعديل كانت المادة الأولى تنص على ما يلي: " ***يعد تاجرا كل من يباشر عملا تجاريا ويتخذه حرفة معتادة له***"، أين اكتفى بذكر التاجر ولم يوضح إن كان المعني شخص طبيعي أو معنوي إلى جانب استعمال مصطلح حرفة، إلّا أنّ بعد التعديل أصبح يخاطب الشخص الطبيعي والمعنوي مع تغيير الحرفة بالمهنة، رغم أن كلا من الاحتراف والامتهان يؤديان نفس المعنى فالشخص الّذي

---

[421]-أمام هذا العجز التشريع في تحديد معنى الأعمال التّجارية –على غرار التشريع الفرنسي-ظهرت ثلاث معايير أساسية لتميز الأعمال التّجارية عن غيرها من الأعمال، لتفصيل أكثر في المعايير المعتمدة لتحديد الأعمال التّجارية، أنظر: **زراوي صالح فرحة**، الكامل في القانون التجاري الجزائري (الأعمال التجارية -التاجر-**الحرفي**-الأنشطة التجارية المنظّمة -السجل التّجاري)، ابن خلدون للنشر والتوزيع، د م ن، **2003**، ص**69** وما يليها.

كما صنف المشرع الأعمال التّجارية بحسب الموضوع والشكل، أنظر: المادة **2** و**3** من التقنين التّجاري، مرجع سابق.

[422]-**زراوي صالح فرحة**، مرجع سابق، ص**67**.

[423]-أمر رقم **96-27** مؤرخ في**9** ديسمبر **1996**، يعدل ويتمّم الأمر رقم **75-59** مؤرخ 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **77** صادر في **9** ديسمبر **1996**.

يمتهن التّجارة ويتخذها مصدر للعيش وتكون هذه الأعمال مهنته أي حرفته[424]؛ والشرط الأساسي في هذه الأعمال أن تكون بشكل معتاد.

واعتياد النشاط التّجاري يكون بشكل متكرر ومنظم من خلاله يكون تكرار وقوع العمل من وقت لأخر دون أن يصل لدرجة الاستمرار والانتظام[425]، وبالتّالي فهو بمثابة العنصر المادي لدخول الاحتراف التّجاري فالاعتياد يختلف عن احتراف النشاط من التكرار المنظم والمستمر مما يتطلب القصد المعنوي وهو الظهور بمظهر الحرفي، فعنصر الاعتياد يعد مدخل أساسي لاحتراف الأعمال التّجارية، فمصطلح الاحتراف أدق في المعنى لأنه يقوم ويتسم بنوع من الدقة والتنظيم واتخاذ القرار التّجاري المبني على معلومة دقيقة ودراية واسعة للسوق والنشاط التّجاري بصفة عامة.

نشير إلى إضافة عبارة "***مالم يقض القانون بخلاف ذلك***" للمادة الأولى من التقنين التّجاري، وفتح مجال لوضع شروط أخرى وفقا لتطور الحياة التّجارية بتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، حيث لا يتوقف التاجر شخص طبيعي كان أو معنوي في اتخاذ التّجارة مهنة معتادة له وإنّما من الضروري الالتزام بمجموعة من الالتزامات ومنها عملية القيد في السّجل التّجاري ومسك الدفاتر التّجارية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن حرية ممارسة النشاط التّجاري وتوسيع نطاقه تتعدى الحدود الوطنية أين يمكن للأجانب ممارسة النشاط إلى جانب التاجر المحلى، والعبرة من ذلك هو تكثيف النشاط التّجاري دون الاكتراث لجنسية من يمارس النشاط[426]، مع ضرورة إلزامهم الحصول على بطاقة التاجر الأجنبي باتباع الإجراءات والشروط المحددة في المرسوم التّنفيذي رقم **06-454**، فلا يمكن للتاجر الأجنبي كشخص طبيعي الحصول على البطاقة المهنية إلا بعد

---

[424]-**زراوي صالح فرحة**، مرجع سابق، ص**163**.

[425]-ترى الأستاذة **زراوي صالح فرحة**، أن الاعتياد هو تكرار وقوع العمل من وقت لأخر دون أن يصل لدرجة الاستمرار والانتظام، فكان من الأحسن استعمال المشرع مصطلح «احترافيا» بدل مصطلح «اعتياديا»، أنظر في هذا: **زراوي صالح فرحة**، مرجع سابق، ص**166**.

[426]-**بن حميدوش نور الدين**، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التّجارية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2016**، ص**64**.

إتمام عملية القيد أين خصص بالذكر الشخص الطبيعي دون المعنوي[427]، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن تأسيس الشركات التّجارية كشخص معنوي يستلزم أصلا عملية القيد في السّجل التّجاري وإجراءات أخرى لتأسيس الشركة.

عرف المشرّع التاجر على أنّه شخص طبيعي أو معنوي، يباشر نشاطه كمهنة وبصفة اعتيادية مما يكسب صاحبه صفة الاحتراف، إلّا أنّ الحرفي صورة أخرى للعون الاقتصادي في السّوق.

3. العون اقتصادي حرفي

ارتبط عنصر الاحتراف بالتاجر وذلك قبل تعديل التقنين التّجاري سنة **1996**، رغم الاختلاف بينه وبين الحرفي، خاصة ما يتعلق بعملية القيد في السّجل التّجاري الّتي تخص التاجر في حين الحرفي يقيد في سجل الصناعة التقليدية والحرف[428]، ويعتبر الأمر رقم **96-27** الّذي يتضمن تعديل التقنين التّجاري كالنص الفاصل بين مفهوم التاجر الّذي أصبح يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له، وفي المقابل وضع قواعد خاصة بالنشاطات التقليدية والحرفية بموجب الأمر رقم **96-01** الّذي يحدد قواعد الصناعة التقليدية والحرف[429].

اهتمام المشرّع بتنظيم النشاطات التقليدية والحرفية ظهر في الأمر رقم **82-12** الّذي يتضمن القانون الأساسي للحرفي، المعدل والمتمم بالقانون رقم **88-16**[430]، وجاء في نص المادة **3** بعد التعديل على أن الحرفي يمكن أن يكون فرد أو تعاونية يتمتع بالمؤهلات المهنية

---

[427]-مرسوم تنفيذي رقم **06-454** مؤرخ في **11**ديسمبر**2006**، يتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا أو مهنة حرة على التراب الوطني، ج.ر.ج.ج، عدد **8** صادر في **11**ديسمبر**2006**، وتنص المادة **7** على ما يلي: "***لا يمكن أن يحصل الأجنبي الّذي يرغب في ممارسة نشاط تجاري بصفه شخص طبيعي، على البطاقة المهنية إلا بعد إثبات تسجيله في السّجل التّجاري***".

[428]-مرسوم تنفيذي رقم **97-142** مؤرخ في **30** أبريل**1997**، يحدد كيفيات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **4** مايو **1997**، المعدل والمتمّم، بموجب مرسوم تنفيذي رقم **15-125** مؤرخ في **14** مايو**2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **26** صادر في **20** مايو **2015**.

[429]-أمر رقم **96-01** مؤرخ في **10** يناير **1996**، يحدد القواعد الّتي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد **3** صادر في **10** يناير **1996**.

[430]-أمر رقم **82-12** مؤرخ في **28** غشت **1982**، يتضمن القانون الأساسي للحرفي، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **31** غشت **1982**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **88-16** مؤرخ في **10** مايو **1988**، ج.ر.ج.ج، عدد **19** صادر في **10** مايو **1988**. **(ملغى)**

المطلوبة لممارسة نشاط الصناعة التقليدية والحرف[431]، في حين تنص المادة **10** من القانون رقم **96-01** على: "***حرفي، كلّ شخص طبيعيّ مسجّل في سجلّ الصناعة التقليدية والحرف...***"، أين نلاحظ اختصار المشرّع مفهوم الحرفي في الشخص الطبيعي دون المعنوي، في حين تنص المادة **3/2** من الأمر رقم **82-12** الملغى على أن ممارسة هذا النشاط يكون فرديا أو ضمن تعاونية.

نلاحظ أنَّ المشرّع أغفل في نص المادة **10** السالف الذكر إدراج الشخص المعنوي أو التعاونية ضمن الصفات الّتي يمكن أن يتخذها الحرفي في نشاطه لإزالة الغموض والتأويل، فكما كان التاجر شخص طبيعي أو معنوي فمن الأجدر أن يكون الحرفي كذلك، رغم أن المادة **5** من الأمر رقم **96-01** أكدت على أن ممارسة النشاطات التقليدية والحرفية يمكن أن تكون بشكل فردي أو تعاونية أو على شكل مقاولة[432]، كما جاء في نص المادة **2** من أحكام المرسوم التّنفيذي رقم **97-142** على إلزامية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف على كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاطا حرفيا[433].

حدد المشرّع لشخص الطبيعي الحرفي ثلاثة أصناف في المادة **10** من الأمر رقم **96-01**، الّذي يأخذ شكل حرفي عادي له مؤهلات ويمارس نشاطه بالاستقلالية ويكون مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، أو حرفي معلم في حرفته ويجب أيضًا أن يكون مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عالي في حرفته وثقافة مهنية واسعة في مجاله، وأخير يمكن أن يكون حرفي صانع أي عامل أجير له تأهيل مهني مثبت[434].

---

[431]-تنص المادة **3** من الأمر رقم **82-12**، يتضمن القانون الأساسي للحرفي، المعدل والمتمّم، على ما يلي: "***يعتبر حرفيا في نظر هذا القانون كل شخص له المؤهلات المهنية المطلوبة ويكون مالكا أو مستأجرا مسيرا لأداة العمل، ويمارس نشاطا بغرض الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات، ويتولى بنفسه إدارة نشاطه، وتسييره وتحمل مسؤوليته. ويمكن أن يمارس هذا النشاط إما فرديا وإما ضمن تعاونية.***".

[432]-أنظر: المادة **5** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق.
ولتفصيل أكثر في الأشخاص المؤهلين لممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، **زراوي صالح فرحة**، الكامل في القانون التّجاري الجزائري-الأعمال التّجارية-التاجر-الحرفي-الأنشطة التّجارية المنظمة-السّجل التّجاري-، مرجع سابق، ص**523** إلى **535**، ولتفصيل أكثر في التعاونية الحرفية، أنظر: مرجع نفسه، ص**546** وما يليها.

[433]-مرسوم تنفيذي رقم **97-142**، يحدد كيفيات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، معدل، مرجع سابق.

[434]-أنظر: المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **97-145** مؤرخ في **30** أبريل **1997**، يحدد التأهيلات المهنية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **4** مايو **1997**.

ويظهر الشخص المعنوي في شكل التعاونية الصناعة التقليدية والحرف كشركة مدنية يكونها أشخاص بهدف المساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف[435]، والشكل الثاني يتمثل في مقاولة الصناعة التقليدية والحرف الّتي تتأسس حسب أحد أشكال المنصوص عليها في التقنين التّجاري؛ إلّا أنّ هذا لا يعفيها من القيد في سجل الصناعة التقليدية والحرف في شكل شركات تّجارية تمارس نشاط تقليدي أو حرفي، وتكون إما مقاولة في الصناعة التقليدية أو في الحرف[436]، فالحرفي يمكن له ممارسة الأعمال التّجاري بصفة ثانوية والمترتبة عن الأنشطة الحرفية بصفة رئيسية[437].

يُمارس الحرفي النشاطات التقليدية أو الحرفية بغرض الإنتاج أو الابداع أو التحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي[438]، إذ وسع المشرّع من النشاطات الحرفية بشرط أن يطغى عليها الطابع اليدوي، ووضح المجالات المعنية من الصناعة التقليدية الفنية، والصناعة التقليدية لإنتاج المواد والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات[439]، فممارسة نشاط الحرفي يستوجب مؤهلات فنية ويداوية بإمكانيات بسيطة حتّى في المنزل،

---

[435]-لتفصيل أكثر أنظر: المواد من **14** إلى **19** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق.

[436]-لتفصيل أكثر أنظر: المادة **20** و**21** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق، والمادة **2** من المرسوم التنفيذي رقم **97-142**، يحدد كيفيات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[437]-أنظر: المادة **32** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق.

[438]-وهذا حسب المادة **5** من القانون رقم **96-01** المحررة كما يلي: " ***يقصد حسب مفهوم هذا الأمر، بالصناعة التقليدية والحرف، كل نشاط إنتاج أو ابداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي***"، لا يختلف كثيرا نص المادة **5** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، عما تنص عليه في نص المادة **3/2** من الأمر رقم **82-12** الّذي يتضمن القانون الأساسي للحرفي الملغى على ما يلي: " ***ويمارس نشاطا بغرض الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات المادية، ويتولى بنفسه إدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.***".

[439]-أنظر: المادة **5** و**6** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق، أين حدد المشرع الميادين الثالثة المعنية بالنشاطات التقليدية والحرفية، حيث صدر في هذا الشأن النص التنظيمي الّذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، أنظر أكثر: مرسوم تنفيذي رقم **97-140** مؤرخ في **30** أبريل **1997**، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد **27** صادر في **4** مايو **1997**.

لذلك صدر المرسوم التّنفيذي الّذي يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل[440].

يُعد الحرفي شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات تقليدية وحرفية يدوية وبمؤهلات مهنية، ويتخذه مصدر وحيد لارتزاقه ومعيشته دون إدخال فيها عنصر المضاربة، أين يمارس النشاط الحرفي بصفة رئيسية والأعمال التّجارية ثانوية، رغم أن المشرّع قام بتفصيل في موضوع الحرفي ضمن أحكام الأمر رقم **96-01**، لكن تعديل قانون المنافسة سنة **2010** وسع من نطاقه حسب المادة **2** أين أضاف نشاط الصناعة التقليدية خضوعها لقانون المنافسة، وبالتّالي ممارس الصناعة التقليدية والحرف يعد عونا اقتصاديا[441]، فالحرفي عون اقتصادي يمارس نشاط يدوي منها ما يتعلق بتقدم الخدمات.

4. مقدم خدمة عون اقتصادي

لم يسبق للمشرع أن شرح أو حدد مفهوم مقدم خدمة، إلّا أنّه كثير ما يقارب في المفاهيم الأخرى المستعملة في القوانين الأخرى، وهذا من شأنه أن يشيع مناخ الشك وعدم اليقين بين بين أطراف العلاقة الاستهلاكية في السّوق[442]، خاصة أن المشرّع في الغالب يوضح المقصود بالخدمة دون الإشارة إلى مقدم الخدمة.

يُقصد بالخدمة كل عمل مقدم غير تسليم السلعة، وبالتّالي من يقوم بأداء عمل معين هو مقدم خدمة، حيث ارتباط مفهومه بالمفاهيم الأخرى؛ من المنتج الّذي يمكن أن يمارس نشاط في قطاع الخدمات والتاجر أثناء قيامه بالبيوع التّجارية كخدمة ما بعد البيع[443]، والحرفي إذا اتخذ شكل مقاولة لإنتاج المواد والخدمات ذات صبغة تقليدية وحرفية، فمقدم خدمة يمكن أن

---

[440]-مرسوم تنفيذي رقم **97-274** مؤرخ في **21** يوليو **1997**، يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **23** يوليو **1997**.

[441]-بن وطاس إيمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري والفرنسي، مرجع سابق، ص**42**.

[442]-**دقايشية زهور**، النظام القانوني للمسؤولية المدنية لمقدمي الخدمات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2018**، ص**47**.

[443]-**دقايشية زهور**، مرجع سابق، ص**54**.

يتخذ عدة مراكز قانونية إلّا أنّ ما يميزه هو نشاطه في قطاع الخدمات بشكل جوهري فهو يقوم بأعمال بصفته شخص طبيعي كالمحامي أو الطبيب أو شخص معنوي كشركة النقل مثلا[444].

ممارسة نشاط تقديم الخدمات كثيرة ومتنوعة فتشمل خدمات النقل البري والبحري والجوي للسلع أو المسافرين-الأشخاص-، خدمات الإيداع والحراسة، مرائب السيارات، الخدمات المتعلقة بالسياحة والفندقة والمطاعم والمقاهي وحتّى مؤسسات الألعاب والتسلية[445]، ومختلف الخدمات المالية خاصة مع تطور التكنولوجي المرتبطة بتكنولوجية المعلومات والاتصال ووسائل الدفع.

عرف القانون رقم **09-04** المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها[446]، مقدم خدمة على أنّه كل كيان عام أو خاص يقدم لمستعملي خدماته، القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية و/أو نظام للاتصالات، أي مقدمو الخدمات هو كيان وبالتّالي فهو من الأشخاص المعنوية دون الطبيعية، فالمقصود في هذا القانون الخدمات المقدمة عبر الأنترنت من مورد الخدمة وناقلها وهو ما سماهم المشرّع بمقدمي الخدمة.

أما القانون رقم **99-06** المحدد للقواعد الّتي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار[447]، أين تنص المادة **4** على نشاطات الّتي تقوم بها الوكالة تعتبر خدمات، في حين عرف وكالة سياحة وأسفار في نص المادة **3** على أنّها مؤسسة تّجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا وكل أنواع الخدمات المرتبطة به، أي الوكالة مؤهلة قانون بعد حصولها على ترخيص لممارسة نشاط ذات طابع سياحي الخاص بالسياحة والأسفار كمقدم خدمات المرتبطة بنشاطات السياحة والأسفار كوكالة.

---

[444]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**28**.

[445]-**بوجميل عادل**، مسؤولية العون الاقتصادي في إطار قانون المنافسة والممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**42**.
بوجميل عادل، "مسؤولية العون الاقتصادي أمام السلطات الإدارية المستقلة بالجزائر"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد **3**، العدد **2**، **2017**، ص**198**.

[446]-قانون رقم **09-04** مؤرخ في **5** غشت **2009**، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **16** غشت **2009**.

[447]-قانون رقم **99-06** مؤرخ في **4** أبريل **1999**، يحدد القواعد التّي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **7** أبريل **1999**.

وجاء أيضًا في القانون رقم **18-04** الّذي يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية بوصفها نشاطات خدماتية، إلّا أنّ من يستغل شبكة الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور أو من يقدم للجمهور خدمة الاتصالات الالكترونية سماه بالمتعامل ولم يوصف على أنّه مقدم خدمة، فهذا الأخير يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي[448].

في حين القانون البحري يعتبر الناقل عبر البحر كمقدم خدمة النقل رغم أن المشرّع لم يتطرق إلى تعريف مقدم الخدمة وفقا لأحكام القانون البحري[449]، إلّا أنّه يمكن استخلاص التعريف من خلال نص المادتين **738** و**754**، أما المادة **571** فقد حددت الأشخاص المؤهلين لهذه الخدمة والّتي تشمل الأشخاص الطبيعية ذوي الجنسية الجزائرية والأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون الجزائري بشرط ممارسة نشاطهم في القطر الجزائري دون تمييز بين الأشخاص العامة أو الخاصة[450].

بالنظر إلى مختلف النصوص القانونية المنظمة لبعض قطاعات الخدماتية، يمكن القول على أن مقدم خدمة هو كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر بصفة دائمة نشاط في قطاع الخدمات ما عاد تسليم المنتوج.

ثانيًا: الصفات القانونية الأخرى للعون الاقتصادي

جاء في القانون الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية على أن العون الاقتصادي يمكن أن يكون منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمة بالإضافة إلى ذلك أضاف المشرّع عبارة ***"... أيا كانت صفته القانونية"***، نلاحظ أن المشرّع يكثر من نوع هذه العبارات العامة الّتي يغلب عليها الغموض والإبهام والتأويل، خاصة أن النص جاء على النحو التّالي: ***"العون الاقتصادي: كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمة، أيا كانت صفته القانونية."***، كان المشرّع بصدد مخاطبة مقدم خدمة فقط دون المنتج والتاجر والحرفي؛ وكان من الأجدر أن

---

[448]-المادة **10**/30 من القانون رقم **18-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، مرجع سابق.

[449]-أمر رقم **76-80** مؤرخ في **23** أكتوبر **1976**، يتضمن القانون البحري، ج.ر.ج.ج، عدد **29** صادر في **10** أبريل **1977**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **98-05** مؤرخ في **25** يونيو **1998**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **25** يونيو **1998**، معدل ومتمم، بموجب الأمر رقم **10-04** مؤرخ في **15** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**.

[450]-أنظر نص المادة **571** من الأمر رقم **76-80**، يتضمن القانون البحري، المعدلة والمتممة بموجب المادة **43** من الأمر رقم **98-05** مؤرخ في **25** يونيو **1998**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **25** يونيو **1998**.

تحرر المادة "*... أيا كانت صفتهم القانونية*"، كما نفهم أن من غير الأشخاص المدرجين في النص يمكن أن نضيف أخرين مهما كانت صفتهم القانونية.

أعتمد المشرع على ذكر أهم صفات على سبيل المثال لا الحصر، إذ ساهمت العبارة الأخيرة في فتح مجال لإضافة أشخاص أخرين غير المذكورين في النص، من بينهم المهني**(1)**، المحترف**(2)**، المتدخل**(3)** وخاصة المؤسسة إذا أخذنا المصطلح بمفهوم الواسع سواء من القانون العام أو الخاص **(4)**.

1. المهنـي

نَتج عن تحرير المبادرة الخاصة في السّوق تنوع الأنشطة التّجارية وهذا ما أثر على اختلاف صفة ممارسها على اختلاف الممارسات الإنتاجية والحرفية والخدماتية، أين استعمل المشرّع مفاهيم مختلفة تقترب في معنى العون الاقتصادي منها المهني.

لم يرد المقصود بمصطلح المهني في النصوص القانونية تشريعية كانت أو تنظيمية خاصة من التحولات الاقتصادية الّتي أثرت وبشكل كبير على الفاعلين في المجال الاقتصادي، إلّا أنّ مصطلح مهنة ورد في عدة نصوص قانونية منها خاصة ما جاء في المادة الأولى من القانون التّجاري بمناسبة تعريف التاجر على أنّه كلّ شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له، بمعنى أن العمل التّجاري يعد مهنة ومن يُمارس الأعمال التّجارية كمهنة يعد مهني وبالتّالي التاجر يمارس مهنته كمهني في إطار التّجارة.

رغم عدم وضع المشرّع تعريف المهني إلّا أنّه يمكن استخلاص ذلك من المفاهيم المجاورة له فأصلا المهني مستخرج من المهنة، ويقصد بهذا الأخير: "مباشرة نشاط يتخذ وسيلة لعيش صاحبها وإشباع حاجاته"، أو "يقصد بالمهنة توجيه النشاط الإنساني بصفة منتظمة ومستمرة لمزاولة عمل معين بقصد اتخاذه مهنة لإشباع الحاجة"[(451)]، فالنشاط التّجاري الّذي يمارسه التاجر بشكل منظم ومستمر ومعتاد وفي سبيل الارتزاق والعيش ويتخذه مهنة له.

[(451)]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**233**.

جاء في المرسوم التّنفيذي المتعلق بضمان المنتوجات والخدمات، تحديد معنى المحترف على أنّه المنتج، أو الصانع، أو الوسيط، أو الحرفي، أو التاجر، أو المستورد، أو الموزع، وكل متدخل ضمن إطار مهنته في عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك[452].

يمكن الفهم أن المحترف منتجا أو تاجرا أو صانعا يمارس نشاطه في إطار مهنته، فالمهني يمارس نشاط ذات طابع اقتصادي معين ويكون في إطار مهنة، فالمنتج في عملية الإنتاج والصانع في الصناعة والوسيط في إطار الوساطة والحرفي في الصناعة التقليدية والحرف والتاجر في التّجارة والمستورد في الاستيراد والتصدير والموزع في التوزيع وغيرهم كل حسب مهنته، فالمهنة تظهر في عدة صور إنتاجية صناعية حرفية تّجارية وغيرها؛ هذا ما يؤثر على الشخص الّذي يمارسها ويمكن أن يظهر في صورة المنتج أو الصانع أو الوسيط أو الحرفي أو التاجر أو المستورد أو الموزع[453]، على اختلاف النشاط الّذي هو بصدد ممارسته بشكل منظم ومستمر سواء كان الممتهن شخص طبيعي أو معنوي في أحد عمليات عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك، وبالتّالي يشمل جميع المهنيين المتدخلين في العلاقة الاستهلاكية سواء ما تعلق بعرض المنتوج كالمنتج والصانع المستورد والموزع أو ما يتعلق بتقديم الخدمات كالوكالات السياحية والبنوك والمحاميين والموثقين والأطباء[454].

يمكن الجمع على أن المهني هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط اقتصادي بشكل منظم ومستمر بهدف تحقيق الغاية الّتي تأسس من أجلها ويعرف من خلال النشاط الّذي هو بصدد ممارسته، مع ضرورة تمتعه بإمكانيات مالية وخبرات تقنية ومعلومات في المجال الّذي يمتهن التعامل فيه[455]، والمكتسبة عن طريق ممارسة النشاط والاعتياد عليه لدرجة اكتساب مهارة واحترافية.

2. المحترف

---

[452]-أنظر المادة **2** من المرسوم التنفيذي رقم **90-266**، يتعلق بضمان المنتوجات والخدمات، مرجع سابق. **(ملغى)**

[453]-لتفصيل أنظر: **عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**32**.

[454]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**233**.

[455]-**مرجع نفسه**، ص**234**.

ورد تعريف المحترف ضمن أحكام المرسوم التّنفيذي رقم **90-266** المتعلق بضمان المنتوجات والخدمات الملغى؛ بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **13-327** الساري المفعول[456]، الّذي لم يتطرق لشرح مصطلح المحترف ولم يذكر حتّى بصفة عرضية في مضمونه وأصبح يستعمل مصطلح متدخل المستعمل في القانون رقم **09-03** كحالة ضرورية لمسايرة النصوص التنظيمية التشريعية.

بالاستئناس إلى ما جاء في نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **90-266** تم التطرق إلى تحديد مفهوم المحترف: " ***المحترف هو منتج، أو صانع، أو وسيط، أو حرفي، أو تاجر، أو مستورد، أو موزع، وعلى العموم، كل متدخل ضمن إطار مهنته، في عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك، كما هو محدد في المادة الأولى من القانون رقم 89-02 المؤرخ في 7 فبراير 1989 المذكور أعلاه.***"، حيث جاء تعريف المحترف وفقا للقانون رقم **89-02** الّذي يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى وربطه بمختلف الصفات الأشخاص الناشطين في السّوق دون تحديد دقيق لمفهوم المحترف بحد ذاته، وذلك بالاعتماد على أسلوب تعدادي وحصر مفهومه من المنتج والصانع والوسيط والحرفي والتاجر والمستورد والموزع، بشرط أن يكون الهدف منه عرض المنتوج للاستهلاك، مع فتح مجال لأي شخص أخر يمكن أن يكون محترف ويدخل ضمن سلسلة أو عملية الإنتاجية.

إذا كان المنتج عون اقتصادي كما تطرقنا إليه سالفا، فإنّ الصانع أورده المشرّع بمناسبة تعريف المنتج في الأمر رقم **76-65** المتعلق بتسميات المنشأ، حيث تنص المادة الأولى فقرة **3** منه على أن المنتج يمكن أن يكون صانع ماهر أو صناعي[457]، بمعنى الصانع يمكن أن يكون منتج[458]، وهذا الأخير كما سبق ذكره هو عون اقتصادي، إلّا أنّ الأمر السالف الذكر يخص بالذكر صانع ماهر بمفهوم المخالفة يوجد في المقابل صانع غير ماهر وبالتّالي لا يعد منتج ولا

---

[456]-مرسوم تنفيذي رقم **90-266**، يتعلق بضمان المنتوجات والخدمات، مرجع سابق، الملغى بموجب مرسوم تنفيذي رقم **13-327** مؤرخ في **26** سبتمبر **2013**، يحدد شروط وكيفيات وضع ضمان السلع والخدمات حيز التنفيذ، ج.ر.ج.ج، عدد **49** صادر في **2** أكتوبر **2013**.

[457]-أمر رقم **76-65**، يتعلق بتسمية المنشأ، مرجع سابق.

[458]-لتفصيل في الصانع، أنظر: **عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**33**.

يدخل في مفهوم المحترف، وحتّى يدخل الصانع ضمن المحترفين حسب هذا الأمر يجب أن يكون ماهر، عموما الصانع هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج أشياء متماثلة تتطلب مهارات فنية تتطابق ومعطيات العلم[459].

ورد في تعريف المحترف في النص تنظيمي عدة أشخاص يمكن اعتبارهم محترفين، وفي المقابل عدم وجود أي نص تشريعي يوضح ذلك، ومنهم الوسيط الّذي هو كل من يباشر على سبيل الاحتراف التوسط في تصريف المنتوجات غيره على سبيل الوكالة أو السمسرة أو حتّى على سبيل التمثيل وما إلى ذلك[460]، ويعتبر عادة من غير المنتجين وإنّما يقوم بشراء المنتوج بغرض إعادة بيعه مرة أخرى إلى المستهلك أو المشتري، سواء بطريقة مباشرة كالبائع النهائي أو غير مباشرة كالموزع أو المستورد[461].

كما لا يجد نص يحدد تعريف المستورد، إلّا أنّ المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** الّذي يتعلق رقابة الجودة وقمع الغش أدرج الاستيراد والتصدير ضمن عمليات التسويق إلّا أنّه لم يتطرق إلى تعريف من يقوم بهذا النشاط[462]، والشيء نفسه كذلك في القانون رقم **03-04** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، أين نفهم من المادة **4** منه على أن المستورد هو شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا اقتصاديا تنحصر في عمليات استيراد البضائع وتصديرها[463]، وعموما هو الشخص الّذي يمتهن جلب المنتوجات من الخارج إلى أرض الوطن بطريقة منتظمة[464].

أما الموزع نستخلص تعريفه من عملية التوزيع الّتي يقوم بها، والّذي يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتوزيع المنتوج لإصاله للحلقة الأخير من السلسلة الاقتصادية وهو

---

[459]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**239**.

[460]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**35**.

[461]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**240**.

[462]-مرسوم تنفيذي رقم **90-39** مؤرخ في **30** يناير **1990**، يتعلق رقابة الجودة وقمع الغش، ج.ر.ج.ج، عدد **5** صادر **13** يناير **1990**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي **01-315** مؤرخ في **16** أكتوبر**2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **61** صادر في **21** أكتوبر**2001**.

[463]-أمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[464]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**240**.

المستهلك[465]، فإذا كان المستورد يقوم بتوزيع منتوجات أجنبية؛ ففي غالب الحالات الموزع يتولى توزيع المنتوجات المحلية، فهو الشخص الّذي يمتهن توزيع المنتوجات الّتي يقوم المنتج أو الصانع بإنتاجها فهو يدخل المنتوجات حيز التعامل والتداول والاستهلاك[466]، فهو كحلقة وصل بين المنتج والمستهلك، حيث عن طريقه يتم انتقال وانسياب المنتجات عبر قنوات التوزيع، منها القصيرة والمتوسطة والطويلة[467].

إلّا أنّه هناك تعريف التاجر والحرفي كما تطرقنا إليه في السابق وباعتبار كل من المستورد والموزع يخضعون لالتزام بالقيد في السّجل التّجاري يمكن إدخالهم أيضًا ضمن فئة التجار، وعموما هناك اتفاق على أن كل منهم يعد شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطه في الإطار القانوني المحدد له، وبما أنّ المحترف هو مثل أحد الأعوان المذكورين سالفا فهو أيضًا يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطه بصفته محترف.

ويقصد بالاحتراف توجيه النشاط الإنساني بصفة منظمة ومستمرة لمزاولة عمل معين، فهو يرتكز على عنصرين الانتظام والاستمرار، فالاعتياد في ممارسة النشاط في إطار تنظيم محكم كالرسمية أي مباشرة النشاط بطريق معلومة وواضحة أو بصورة علنية وبشكل ظاهر[468]، وبالتّالي يمكن تعريف المحترف على أنّه هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطه في إطار قانوني بشكل منظم ومستمر بهدف عرض المنتوج للاستهلاك، أو هو شخص طبيعي أو معنوي مثل الشركات والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والتّجاري ويتصرف من أجل حاجاته مهنته وليس الخاصة كالمستهلك.

رغم أن مصطلح الاحتراف قد يفهم منه البعض الدرجة ومستوى التأهيل والانجاز الّذي يمتاز به شخص ما[469]، إلّا أنّ بعض النشاطات الاقتصادية لا تتطلب بالضرورة المستوى بالقدر ما تتطلب الخبرة والفطنة ويمكن أن هذا ما جعل المشرّع يميل لاستعمل مصطلح مهنة،

---

[465]-لتفصيل في "الموزع"، أنظر: **عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**36**.

[466]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**240**.

[467]-**بوجميل عادل**، "مسؤولية العون الاقتصادي أمام السلطات الإدارية المستقلة بالجزائر"، مرجع سابق، ص**200**.

[468]-**زراوي صالح فرحة**، مرجع سابق، ص**165-166**.

[469]-**بولنوار عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**234**.

حيث أن مهنة الشخص يمكن أن تكون تّجارية حرفية زراعية أو غيرها سواء كان هذا النشاط عاما أو خاصا.

جاء في نص المادة 2 من المرسوم التّنفيذي العبارة التّالية:***"...وعلى العموم، كل متدخل ضمن إطار مهنته، في عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك"***، بمعنى أن من المفاهيم الأخرى الّتي يمكن أن يشملها المحترف المتدخل، باعتبار هذا الأخير أكثر ملائمة خاصة إلغاء القانون رقم **89-02** وصدور القانون رقم **09-03** الّذي يخاطب أساسا المتدخل[470].

3. المتدخل

استعمل مصطلح متدخل في المنظومة القانونية تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية الّتي مست مختلف القطاعات الاقتصادية، وظهر ذلك ضمن المادة الأولى من القانون رقم **89-02** الملغى، إلّا أنّ ذلك كان في مضمون النصوص دون التطرق إليه بصفة مستقلة وواضحة، والّذي سمي حسب النص التطبيقي له بالمحترف في المرسوم التّنفيذي رقم **90-266** المتعلق بضمان المنتوجات والخدمات الملغى هو الأخر، وفي الحالات الأخرى استعمل مصطلح المهني للدلالة على المتدخل[471].

جاء بعد إلغاء القانون رقم **89-02**، بالقانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، أين عرف المتدخل كما يلي: ***"المتدخل: كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتوجات للاستهلاك"***، نفهم من النص أن المتدخل يقوم فقط بعرض المنتوج للاستهلاك دون إنتاجه وبالتّالي يقتصر مهامه في عرض المنتوجات للاستهلاك ويتدخل في الحلقة اللاحقة لمرحلة الإنتاج.

وجاء في المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-266** الملغى، أثناء تعريفه المحترف أضاف العبارة التّالية: ***"...وعلى العموم، كل متدخل ضمن إطار مهنته، في عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك"***، أين تم إضافة المتدخل ضمن قائمة المحترفين إلّا أنّ مهنته تنحصر فقط في عملية عرض المنتوج للاستهلاك، وبهذا المفهوم يستبعد كل المنتج والصانع

---

[470]-صدور القانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

[471]-**ملكي محمد**، مرجع سابق، ص**23**و**24**.

والوسيط والحرفي والتاجر والمستورد والموزع من عرض المنتوج للمستهلك وعلى سبيل المثال إذا كان المنتج يقوم بعملية الإنتاج فالمتدخل يقوم بعرضه للاستهلاك.

وبالعودة إلى ما جاء في المادة 3/8 الّتي تنص: ***"عملية وضع المنتوج للاستهلاك: مجموع مراحل الإنتاج والاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة"***، فعملية عرض المنتوج للاستهلاك لا تنحصر في التخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة، وإنّما يتعلق بمراحل الإنتاج والاستيراد، وبالتّالي لا يمكن للمنتج والصانع والوسيط والحرفي والتاجر والمستورد والموزع من عرض المنتوج أو الخدمة للمستهلك، كما لا يمكن استبعاد المتدخل في عمليات الإنتاج.

يعد المتدخل مصطلح اقتصادي واسع لشموله عدة أنشطة اقتصادية[472]، وبالتّالي لا يختصر في عمليات عرض المنتوج للاستهلاك، وإنّما يشمل الاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة أو التجزئة[473]، كما يمكن أن يكون من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة أو العامة، وبالتّالي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في مجموع مراحل الإنتاج والاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات، بهدف تقديمه للمستهلك وما يميزه عن هذا الأخير هو وجوده في مركز قوة بالنظر ما يملكه من قدرات فنية واقتصادية تجعله يهيمن على العلاقة الاستهلاكية كفرد أو مؤسسة.

4. المؤسسة

عَرّف المشرّع المؤسسة في المادة 3 من قانون المنافسة كما يلي: **" *المؤسسة: كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد...*"** [474]، نلاحظ أن المشرّع لم يميز بين الشخص الطبيعي والمعنوي دون

---

[472]-أنظر المادة 3 /و من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[473]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**37**.

[474]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

وفي المقابل جاء النص باللغة الفرنسية كما يلي:

« ***Entreprise: toute personne physique ou morale quelle que soit sa nature, exerçant d'une manière durable des activités de production, de distribution, de services ou d'importation*** », loi n° **08-12** du

تحديد إن كان من القانون العام أو الخاص، إلّا أنّه ركز على طبيعة النشاط الممارس بصفة دائمة والّتي حددها بشكل حصري من الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد، تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير أضافه المشرّع بعد تعديل الأمر رقم **03-03** بموجب القانون رقم **08-12**، وهذا ما يتناسب مع حرية التّجارة الخارجية، إلى جانب زيادة توسيع مفهوم المؤسسة[475].

يتمحور نشاط المؤسسة في النشاطات الإنتاجية أو التوزيعية أو الخدماتية أو الاستيراد ذات صبغة اقتصادية، إلّا أنّ ذلك واضح أكثر في نص المادة **15**/3 الّتي تنص على أن المؤسسات المشتركة في عملية التجميع ذات وظائف اقتصادية وبالتّالي استبعاد المؤسسات الإدارية، كما يتطابق هذا المفهوم أيضًا على المنتج الصغير وحتّى المتوسطة أو الكبيرة أو المؤسسات العامة والمؤمنة[476]، إلى جانب تأكيد المشرّع على ضرورة ديمومة النشاط، بالتّالي يقصد بالمؤسسة كل شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام يمارس نشاط ذات طابع اقتصادي بصفة دائمة[477]، حيث يميل مفهومها إلى العون الاقتصادي أيا كانت صفته القانونية، فالمؤسسة يمكن أن تكون شخص طبيعي كفرد أو معنوي في إطار مؤسسة اقتصادية تمارس نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو حتّى في نشاط الاستيراد.

بالاستئناس إلى ما جاء في القانون رقم **17-02** أين حددت المادة **5** أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات[478]، أين يتمحور نشاطها في العمليات الإنتاجية، خاصة أنّها تعتبر حجر أساس في توسيع النشاطات الإنتاجية المحلية كما تعد بديل قطاع المحروقات لتذبذبه وعدم ثباته وذلك ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

---

25 juin **2008** modifiant et complétant l'ordonnance n° **03-03** du **19** juillet **2003** relative à la concurrence, JORA n°**36** du **02** juillet **2008**.

[475]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**37**.

[476]-**بوجميل عادل**، "مسؤولية العون الاقتصادي أمام السلطات الإدارية المستقلة بالجزائر"، مرجع سابق، ص**198**.

[477]-لتفصيل أنظر:

ZOUAIMIA Rachid, Le droit de la concurrence, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012**, p **22**.

[478]-قانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

توسيع مفهوم المؤسسة ضمن أحكام قانون المنافسة يدل على توسيع مجال الحرية الاقتصادية على اختلاف النشاطات وتشجيع المبادرة الخاصة في السّوق وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، إلى جانب توسيع الأشخاص الممارسين بشرط أن يكون ذلك بصفة دائمة، وتعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة جزء منها، رغم أنّها محدودة من جانب المالي ومن جانب الأشخاص في حين قانون المنافسة يخاطب المؤسسات الّتي تتميز برأسمال استثماري صغير أو كبير عكس ما جاء في القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الّذي هو بصدد تنظيم المؤسسات ذات رأسمال محدود.

تأخذ المؤسسة صفة الشخص المعنوي العام أو الخاص، وبالتّالي حتّى المؤسسة العمومية تخضع لأحكام قانون المنافسة، وكما سبق التطرق إليه أن المؤسسات العمومية تعد كشركات تّجارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري ذات ازدواجية قانونية بين القانون الخاص والعام، وبالتّالي هي الأخرى تخضع لأحكام قانون المنافسة، فاستعمال المصطلحات العامة يؤدي إلى توسيعها لتشمل الأشخاص المعنوية العامة الّتي تتمتع بصفة العون الاقتصادي لممارسة الأنشطة الاقتصادية وبالتّالي استبعاد المرافق العامة الإدارية، فالمرافق الاقتصادية تتميز بمزاولتها لنشاط شبيه بنشاط الأفراد الّذي يهدف أساسا إلى تحقيق الربح، كمرفق النقل بالسكك الحديدية النقل بالطائرات ومرفق التزويد بالمياه والغاز والكهرباء...[479]، فالأصل خضوعها للقانون العام إلّا أنّ مع التحولات الاقتصادية وتغير المعطيات الاقتصادية توسعت نطاق تطبيق قواعد القانون الخاص لتشملها.

توسيع نطاق صفة العون الاقتصادي في مختلف النشاطات الاقتصادية مع إمكانية ظهور صفة أخرى لأشخاص يمارسون نشاطات ذات صبغة اقتصادية يمكن إدراجها ضمن فئة الأعوان الاقتصاديين لتوسيع نطاق النشاطات والأشخاص النشطين في السّوق.

الفرع الثاني:
تجهيز الأسواق للممارسات التّجارية

[479]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**30**.

وسع المشرّع مفهوم العون الاقتصادي، على اختلاف النشاطات الاقتصادية الّتي يمكن للعون الاقتصادي ممارستها فكان من الضروري تنظيم دقيق ومحكم على طول الحلقات الاقتصادية حتّى وصولها للمستهلك وذلك في حيز يعرف بالسّوق الّذي يبقى مفهوم اقتصادي مرن **(أولاً)**، ومن أجل تسويق المنتوجات ومختلف العمليات المرتبطة به كان من الضروري تنويع الأسواق **(ثانيًا)**.

أولًا: المقصود بالسّوق

لم يضع المشرّع تعريف السّوق إلا ما جاء كاشارة في بعض النصوص القانونية نظرا أن هذا النوع من المصطلحات قلما يهتم به القانونيين، إلّا أنّ التحولات الاقتصادية صاحب معه مصطلحات جديدة غير مالوفة في المنظومة القانونية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، فتوضيح معني السّوق يكون بالتركيز على المفاهيم الاقتصادية خاصة **(1) إلى** جانب النصوص القانونية تشريعية أو تنظيمية **(2)**.

1. المفهوم الاقتصادي للسوق

اختلف الفقهاء في تعريف السّوق على اختلاف وجهة تخصصهم من الاقتصاديين والتّجاريين، إذ يرى الاقتصاديين أن السّوق يحدد من خلال العلاقات المتبادلة ما بين المتعاملين فيه بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تدخل الوسطاء بعضهم ببعض أين تتلاقى رغباتهم المتمثلة في تبادل السلع والخدمات المتنوعة من حيث طلبها أو عرضها[480].

فالشرط الأساسي في تحديد مدلول السّوق وفقا للفكر الاقتصادي هو توفر إمكانية التواصل بين البائع والمشتري بغض النظر عن المكان أو وسيلة الاتصال، بمعنى توافر إطار يشمل على مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين يكونون على اتصال وثيق فيما بينهم مما يمكنهم من أجل إجراء تبادل المنتوجات فيما بينهم بسهولة ويسر، فالمفهوم العام للسوق من الجانب الاقتصادي واسع بالنظر إلى عدم ربطه بالحيز أو مكان جغرافي معين خاصة مع تطور التكنولوجي الّذي أثر على العلاقات الاقتصادية الّتي أصبحت تتم بين مختلف الاعوان

[480]-**قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون العون الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**، ص**8**.

الاقتصاديين بغض النظر عن مكان تواجدهم، والشيء نفسه في التّجارة الإلكترونية لا تتطلب منطقة جغرافية محددة كما تطرقنا إليه في هذه الأطروحة.

ويحدد مفهوم السّوق وفقا لتاجريين على أنّه مكان الّذي تتجه إليه البضائع بمختلف أنواعها ويتم مبادلتها أو بيعها ومنها التخزين والتمويل والنقل والتوزيع[481]، فالسّوق من الجانب الفكر التّجاري يتعلق بمكان محدد ومعين لتنفيذ العقد ونقل ملكية بين البائع والمشتري، كسوق محلية، وطنية، إقليمية أو حتّى عالمية[482]، بينما لا يتعين المكان في السّوق بمفهومه الاقتصادي بل يتم التبادل والتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن إتمام العقد بواسطة الهاتف أو الفاكس أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الّتي لا تفرض التقاء المتعاملين في المكان نفسه[483].

2. المفهوم القانوني للسوق

ورد ضمن أحكام المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، مصطلح **"التسويق"** ولم يتم تحديد مفهوم السّوق؛ في المادة **2** كما يلي: **"*التسويق: مجموع العمليات الّتي تتمثل في خزن كل المنتوجات بالجملة أو نصف الجملة، ونقلها وحيازتها وعرضها قصد البيع أو التنازل عنها مجانا، ومنها الاستيراد والتصدير وتقديم الخدمات*"**[484]، فعملية التسويق تتم بالضرورة في السّوق حيث يتم التنازل عن مختلف المنتوجات بالبيع أو مجانا، بمعنى أن عملية التسويق لا يمكن أن تتم إلا في السّوق فالعون يقوم بتخزين المنتوجات بهدف البيع بالجملة في أسواق الجملة أو بنصف الجملة أي التجزئة في أسواق التجزئة وذلك ما يشمل نقلها وحيازتها سواء كان المنتوج محلي أو حتّى في المنتوجات المستوردة، على اختلاف المنتوجات سلع وخدمات.

---

[481]-**قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**12**.

[482]-**جلال مسعد زوجة محتوت، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012**، ص**33**.

[483]-**قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**12**.

[484]-مرسوم تنفيذي رقم **90-39** مؤرخ في **30** يناير **1990**، يتعلق رقابة الجودة وقمع الغش، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي **01-315**، مرجع سابق.

نص المشرّع على منع كل تعسف ناتج عن الهيمنة على السّوق أو احتكار له أو حتّى جزء منه في نص المادة 7 من قانون المنافسة رقم 95-06 الملغى الّذي أحال ذلك إلى ضرورة وجود نص تنظيمي لتحديد المقاييس المناسبة لذلك، تماطلت السّلطة التنظيمية في ذلك ولم يصدر النص إلا بعد 5 سنوات من ذلك، حيث صدر المرسوم التّنفيذي رقم 2000-314، الّذي يحدد المقاييس الّتي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة وكذا مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة.

وتنص المادة 3 على ما يلي: " ***يقصد بالسّوق أو جزء من السّوق المرجعي، لتحديد وضعية الهيمنة، السلع أو الخدمات الّتي يعرضها العون الاقتصادي والسلع أو الخدمات البديلة الّتي يمكن أن يحصل عليها المتعاملون أو المنافسون في نفس المنطقة الجغرافية***"[485].

نلاحظ أن النص جاء لتبيان وضعية هيمنة العون الاقتصادي الّذي يكون في السّوق نفسه الّذي يتواجد فيه أكثر من عون بمنتوجات متماثلة، بالاعتماد على عنصر الإنتاج الّذي يشمل السلع والخدمات نفسها أو البديلة منها والّتي يعرضها المتعاملون أو المنافسون في السّوق نفسه أو في منطقة جغرافية محددة وواحدة أو في نطاق جغرافي معين، حيث ارتبط مفهوم السّوق من خلال النص أولا بنوع المنتوج الّذي يجب أن يكون مماثل وثانيا وضح العلاقة المباشرة بين السّوق والمنطقة الجغرافيا، إلّا أنّ النص ملغى بموجب الأمر رقم 03-03 الّذي يتعلق بالمنافسة.

تطرق المشرّع إلى تحديد معنى السّوق في القانون رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، حيث تنص المادة 3 فقرة "ب"على ما يلي: "***السّوق: كل سوق للسلع أو الخدمات المعنية بممارسات مقيدة للمنافسة وكذا تلك الّتي يعتبرها المستهلك مماثلة أو تعويضية، لاسيما بسبب مميزاتها***

[485]-مرسوم تنفيذي رقم 2000-314 مؤرخ في 10 أكتوبر 2000، يحدد المقاييس التّي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة وكذا مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة، ج.ر.ج.ج، عدد 43 صادر في 14 يوليو 2000. **(ملغى)** بموجب الأمر رقم 03-03، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق.

وأسعارها والاستعمال الّذي خصصت له، والمنطقة الجغرافية الّتي تعرض المؤسسات فيها السلع أو الخدمات المعنية "[486].

نَستخلص من خلال المادة أن المشرّع شرح مصطلح السّوق مع ربطه بمجموعة من العناصر من ضرورة وجود عون اقتصادي بصفته مقدم سلع وخدمات الموجهة للمستهلك كطرف ضعيف في العلاقة الاقتصادية، إلّا أنّه تطرق إلى عنصر أساسي أخر وهو المنطقة الجغرافية كاطار مكاني أين يعرض فيها العون الاقتصادي مختلف المنتوجات المعدة للتسويق مع ضرورة احترام مبادئ المنافسة الحرة وحظر كل الممارسات الّتي من شأنها عرقلة حرية المنافسة أو تقيدها.

نُلاحظ أن النص جاء لتبيان وضعية هيمنة العون الاقتصادي وكذا مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة في السّوق بالاعتماد على عنصر الإنتاج من السلع والخدمات الّتي يعرضها العون في منطقة جغرافية محددة أو في نطاق جغرافي معين كما يمكن أن تكون حتّى في السلع والخدمات البديلة، فكل سلعتين أو خدمتين متبادلتين يعني أنهما تنتميان لنفس السّوق[487]، خاصة إذا كان العون يتحكم فعلا بتحديد أسعار المنتوج الّذي يعرضه في السّوق، فعنصر السعر له علاقة مباشرة بالهيمنة كما يمكن أن تكون بسبب مميزاتها واستعمالات الخاصة بها؛ فمتى كان المنتوج منفرد ومتميز عن غيره من طرف عون اقتصادي واحد كانت الأسعار في يده وبالتّالي سيطرته على السّوق واستبعاد الأعوان الأخرين الذين يقدمون نفس السلع أو الخدمات في السّوق للمنافسة.

يَرتبط تحديد مفهوم السّوق وفقا لما جاء في قانون المنافسة بعدين؛ الأول يتعلق بالبعد الإنتاجي الّذي يشمل السلع والخدمات المتشابهة بدرجة كافية والثاني يمثل البعد الجغرافي الّذي يحدد المنطقة الجغرافية أين يتمتع العون الاقتصادي بالهيمنة[488]، فالمنطقة الجغرافيا

---

[486]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[487]-**جلال مسعد** زوجة محتوت، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**29**.

لتفصيل أكثر في السلع والخدمات المتشابهة أو البديلة، أنظر أيضا: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**161**.

[488]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**160**.

هي المنطقة أين تمارس المؤسسة نشاطها من بيع المنتوجات أو تقديم الخدمات يقصدها المشترون للحصول على سلعهم أو على الخدمات المطلوبة[489]، وبالتّالي يمكن تعريف السّوق على أنّه المنطقة أين يعرض فيها الأعوان الاقتصادين مختلف منتجاتهم بغرض بيعها للمشترين حسب طالباتهم واحتياجاتهم الاستهلاكية.

كما جاء تطبيقا للقانون رقم **04-08** المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** الّذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، أين تم تحديد الأسواق على اختلاف المنتوجات وعلى اختلاف طريقة تنظيمها واستقبالها، إلّا أنّ هذا النص أدخل في مفهوم الفضاءات التّجارية باعتبارها المناطق المهيأة والمجهزة بهدف استقبال أي نشاط تجاري[490].

ثانيًا: تنويع الأسواق بتنوع النشاط والمنتوج

تتنوع الأسواق بتنوع النشاطات الاقتصادية الّتي تنتج عنها تنوع المنتوجات ومنها الأسواق المالية وهي الأكثر انتشار لتداول الأسهم والسندات، كما يمكن أن يظهر هذا التنوع من خلال البعد الجغرافي من أسواق محلية وطنية وإقليمية وحتّى دولية، ومع ظهور التّجارية الإلكترونية ظهرت معها الأسواق الرقمية، كما يمكن أسواق مؤقتة ومحدودة الزمن أو أسواق مستمرة ودائمة طول السنة.

بالعودة إلى المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** الّذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات أين تم توضيح الفضاءات التّجارية ومن بينها الأسواق، حيث لم يتم تعريف أو تحديد مفهوم السّوق وإنّما تم تعداد مختلف الفضاءات الّتي تندرج ضمن الأسواق والّتي حددت على سبيل الحصر، منها أسواق الجملة **(1)**، التجزئة والجوارية **(2)**، أسبوعية أو نصف أسبوعية**(3)**.

---

[489]-**جلال مسعد** زوجة محتوت، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**32**.

[490]-مرسوم تنفيذي رقم **12-111** مؤرخ في **6** مارس **2012**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **15** صادر في **14** مارس **2012**، الّذي ألغى المرسوم التّنفيذي رقم **09-182** مؤرخ في **12** مايو **2009**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **30** صادر في **20** مايو **2009**، بالمقارنة بين النصين، فالأول وسع أكثر من الأسواق بالمقارنة بما جاء في الثاني الصادر سنة **2009**.

1. أسواق الجملة

تتيح أسواق الجملة على المتعاملين الاقتصاديين والتجار شراء كمية كبير من المنتجات بغرض بيعها من جديد لأسواق التجزئة لكن بكميات أقل أو بكميات محدودة، أي أن الغالب في المنتوجات الّتي تعرض في أسواق الجملة سوف تعرض مرة أخرى في أسواق التجزئة؛ إلا في حالات أين يمكن أن يوجه المنتوج مباشرة للاستخدام الصناعي وذلك من أجل إنتاج المنتوج أخر، وقد جاء في نص المادة 3 المحررة على النحو التّالي: " ***الفضاءات التّجارية المحددة في المادة 2 أعلاه هي: 1-الأسواق:***

-أسواق الجملة للخضر والفواكه،

-أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري،

-أسواق الجملة للمنتجات الصناعية الغذائية،

-أسواق الجملة للمنتوجات الصناعية".

نُلاحظ أنّ أسواق الجملة محدودة في بعض المنتوجات ووضحت بتعداد مجموعة من المنتوجات من الخضر والفواكه باعتبارها أكثر طلبا للاستهلاك وأكثر الأسواق حركة ونشاطا، بالإضافة إلى أسواق المنتوجات الصيد البحري وأسواق المنتوجات الغذائية المصنعة وأسواق المنتوجات الصناعية الأخرى، والغاية من التقسيم من أجل سهولة التسويق باعتماد معيار تجانس فكل منتوج بما يماثله للمحافظة على التنظيم وصحة المستهلك.

يظهر في الوهلة الأولى استبعاد المنتوجات الخدماتية من أسواق الجملة، إلّا أنّ ذلك لا يعني عدم تقديم بعض الخدمات بشكل محدود كالتوزيع والنقل خاصة إذا كانت المنتوجات سريعة التلف فهي تحتاج لخدمة نقل مميزة وذات خصائص تتلاءم المنتوج.

وجاء في المادة **13** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**على ما يلي: " ***سوق الجملة هو فضاء قانوني تمارس بداخله المعاملات التّجارية بالجملة.***"، حيث حدد المادة أن المعاملات

التّجارية بالجملة تكون في إطار الفضاءات المحددة قانونا وكل ممارسة خارج أسواق الجملة وحتّى إن كان ذلك بالجوار أو في محيط السّوق أو حتّى على مستوى الأرصفة تمنع منعا باتًا[491].

يتم إنشاء أسواق الجملة باتباع مجموعة من الشروط الّتي تتعلق بالسّوق بحد ذاته كمنطقة جغرافية مع تحديد طرق تهيئته وضرورة توفير الأمن والصحة والنظافة[492]، إلى جانب تحديد الأشخاص الذين يمكن لهم تولي أمر تسييرها وعدم التميز بين الخواص والعموميين مما يعني تحقيق المساواة في الفرص بين القطاع العام والخاص وتوسيع نطاق الأشخاص المؤهلين لتسير أسواق الجملة[493].

2. أسواق التجزئة

يُقصد بأسواق التجزئة الأسواق الّتي يقصدها المشتري أو المستهلك في سبيل تلبية احتياجاته الشخصية أو حاجة شخص أخر أو حيوان متكفل به، فهي الأسواق الّتي تشمل السلع والخدمات الّتي تعرض للمستهلك النهائي لاستخدامها واستعمالها، حيث تم تحديد أسواق التجزئة في نص المادة 3 والّتي تتمثل فيما يلي: "***-أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للخضر والفواكه واللحوم والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة،***

-أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات الصناعية الغذائية،

-أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات المصنعة

-الأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية للخضر والفواكه، والمنتوجات الغذائية الواسعة الاستهلاك والمنتوجات المصنعة،

-الأسواق الأسبوعية لبيع الحيوانات،

-الأسواق الأسبوعية لبيع السيارات المستعملة".

---

[491]-أنظر: المادة **19** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

[492]-أنظر أكثر: **قاضي فريدة**، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**16**.

[493]-تنص المادة **16** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، على ما يلي: " ***يمكن أن يسير أسواق الجملة كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو القانون الخاص***".

نُلاحظ من خلال النص حصر مجموعة من الأسواق ضمن أسواق التجزئة المغطاة والّتي تتمحور في بيع الخضر والفواكه واللحوم والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة، والمنتوجات الصناعية الغذائية الواسعة الاستهلاك والمنتوجات المصنعة، وبيع الحيوانات والسيارات المستعملة، والأسواق الأسبوعية ونصف أسبوعية للخضر والفواكه، والمنتوجات الغذائية الواسعة الاستهلاك والمنتوجات المصنعة، وهناك أسواق أسبوعية خاصة بالحيوانات والأخرى خاصة بالسيارات المستعملة.

رغم تحديد المنتوجات المعنية بالأسواق التجزئة إلا لم يرد في النص أي تعريفه، وبالرجوع إلى المادة **39** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** وضحت المقصود بكل من الأسوق الأسبوعية ونصف أسبوعية والجوارية دون التطرق إلى المعنى العام لأسواق التجزئة[494]، باعتباره فضاء يقصده تجار التجزئة والحرفيين والفلاحين أي أنه تم تحديد أسواق التجزئة بتحديد الأعوان المتعاملين فيه.

فأسواق التجزئة يستلزم أن تكون مغطاة وذلك على اختلاف المنتوجات من أجل سلامة المستهلك والمحافظة على التنظيم، مع ضرورة أن تكون محددة بوضوح ومهيأة ومزودة بكل التجهيزات الضرورية وكل الوسائل اللازمة لحسن سيرها[495].

يمكن أن تسير أسواق التجزئة من طرف أي شخص مؤهل شخص طبيعي أو معنوي من القانون العام أو الخاص بهدف تأهيلها وتوسيعها، كما تهدف أسواق التجزئة إلى توزيع المنتوجات الّتي وصلت إليها أساسا عن طريق أسواق الجملة إلا في حالة ما كان إنشائها في الأماكن والمناطق السكنية من شأنه أن يسبب ضرر للسكان أو المحيط فهنا القانون يمنع ذلك منعا باتا[496].

---

[494]-تنص المادة **39** على ما يلي: " ***يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم بالسوق الأسبوعية ونصف أسبوعية والجوارية، كل فضاء مهيأ يوضع تحت تصرف تجار التجزئة أو الحرفيين أو الفلاحيين***".

[495]-أنظر: المادة **34** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

[496]-أنظر: المادة **32** و**33** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

تخضع أسواق التجزئة لمجموعة من الإجراءات في سبيل تنظيمها حماية للسكان والمحيط، لذلك جاء في نص المادة **36** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** أن تنظيم هذه الأسواق تكون وفقا لدفتر شروط الّذي يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي، إلى جانب تحديد أيام ومواقيت فتحها وغلقها[497]، وعلى السلطات المختصة منح ترخيص بممارسة الأنشطة التّجارية أو الحرفية في الأسواق الأسبوعية ونصف أسبوعية خلال يوم واحد أو يومين في الأسبوع أما بالنسبة للأسواق الجوارية فهي تفتح يوميا وفق مواقيت محددة[498].

ويبقى أمر الحراسة والصيانة من مسؤولية مسير السّوق كما يتولى أيضًا عملية تنظيف محيط السّوق وإزالة النفايات الناتجة عنه وهذا وفقا لدفتر الشروط[499]، للحفاظ على السوق من خلال الحفاظ على النظافة والصحة وحتى الجانب العمراني والبيئي .

3. الأسواق الأخرى

يرتبط تنوع الأسواق بتنوع المنتوجات وعلى اختلاف النشاطات، حيث جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** توضيح بعض الأسواق لبعض الأنشطة التّجارية الأكثر نشاط في الوسط الاقتصادي والّتي تتعلق أساسا بأكثر المنتوجات طلبا من طرف المستهلك، إلّا أنّ هذا لا يعني حصر مفهوم السّوق في بعض النشاطات التّجارية دون غيرها من النشاطات الأخرى.

يدخل في مفهوم السّوق؛ الأسواق المالية الخاصة بالبورصة والقيم المنقولة، والّتي تعد من بين الأسواق الّتي لم يشر إليها المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، حيث تعد الأسواق المالية من بين الأسواق الّتي ظهرت مؤخرا والّتي تعرف على أنّها المكان الّذي يتم فيه لقاء العرض والطلب للعملات الأجنبية لأجل تحديد سعر الصرف التوازني[500].

كما ظهرت مؤخرا أسواق أخرى تماشيا مع التطور التكنولوجي واستغلالها في المجال الاقتصادي نظرا لتميزها بإزاحة العوائق الجغرافية وحتّى الزمانية مما يساهم في تقليص العوائق

---

[497]-أنظر: المادة **38** مرجع نفسه.

[498]-أنظر: المادة **39**/2 من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

[499]-أنظر: المادة **37** من المرسوم التّنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

[500]-**بلحارث ليندة**، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص**16**.

وسرعة المعاملات والمعروفة بالأسواق الرقمية أو الإلكترونية التي سبق أن تطرقنا إليها في هذه الأطروحة في عنصر التجارة الالكترونية.

يمكن للأسواق الالكترونية الافتراضية أن تضم جميع المنتوجات الّتي تتضمنها الأسواق التقليدية، حيث تطرق المشرّع إلى تنظيم هذه التّجارة مؤخرا بموجب القانون الخاص بالتّجارة الإلكترونية[501]، إلى جانب النصوص القانونية الأخرى الّتي لها علاقة بالموضوع، أين نلاحظ اقبال المستهلك عليها رغم قلة الامكانية وتقبلها بقوة في الوسط المعاملات التجارية.

المطلب الثاني:
طبيعة النشاطات الإنتاجية

تعتبر الأزمة النفطية الدرس الّذي أصبح عبرة على الاقتصاد الوطني بعد سياسة الإصلاحات الاقتصادية أين التفت الدولة إلى قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن قطاع المحرقات، وظهور ما يعرف بالاقتصاد المنتج خارج قطاع المحروقات.

تتميز النشاطات الإنتاجية بكونها تشكل أساس ممارسة العون الاقتصادي لنشاطه وفقا للمبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية، إذ يقصد بها مجموع العمليات الّتي يباشرها الاعوان الاقتصاديون سواء كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين بهدف إنتاج السلع أو تقديم خدمات وطرحها في السّوق لتداول، بهدف تحقيق الربح والمساهمة في التّنمية.

ظهر المنتوج في نصوص قانونية متفرقة ومختلفة وتغير مدلول بتغير التوجّه الاقتصادي مما أدى إلى عدم الوضوح والتوحيد في المعنى (**الفرع الأول**)، كما أنّ حرية ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية أدت بالضرورة لتنوع المنتوج الّذي يظهر في صورتين إم سلع أو تقديم خدمات (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول:
مفهوم المنتوج

ظَهر مصطلح المنتوج في المنظومة القانونية بشكل متنافر بين نصوص تشريعية وتنظيمية، مما أدى إلى عدم توحيد وتباين المصطلحات المستعملة (**أولاً**)، إلّا أنّه من الجانب

[501]-قانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

العملي فالمنتوج يرتبط بمختلف العمليات الإنتاجية **(ثانيًا)**، **والّتي** ينتج عنها منتوج يوجه للمستهلك على اختلاف طبيعته بين منتوجات خطيرة وأخرى غير ذلك **(ثالثا)**.

أولًا: مدلول المنتوج في المنظومة القانونية

يعتبر مصطلح المنتوج مصطلح حديث في المنظومة القانونية، حيث أدرجه المشرّع في مختلف النصوص التشريعية **(1)**، إلى جانب ما جاء في النصوص التنظيمية **(2)**.

1. مدلول المنتوج وفقا للنصوص التشريعية

تَغَيُّر المسار الاقتصادي أثر بشكل مباشر على تشجيع الخواص للمبادرة في الإنتاج وهذا ما انعكس على المنظومة القانونية، أين بدأ المشرّع استعمال مصطلح المنتوج في التقنين المدني **(أ)**، كما تطرق إلى توضيح مدلوله في النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك **(ب)**، وقانون التقييس وقانون براءة الاختراع **(ج)**.

أ . المقصود بالمنتوج في التقنين المدني

تَطرق المشرّع في أحكام التقنين المدني لتعريف المنتوج مؤخرا ضمن نص المادة **140** مكرر فقرة **2**، والّتي تنص على ما يلي: ***"يعتبر منتوجا، كل مال منقول ولوكان متصلا بعقار، لاسيما المنتوج الزراعي وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البري والبحري والطاقة الكهربائية***"[502].

اختصر المشرّع في تحديد مفهوم المنتوج على الأموال المنقولة من المنتوجات الزراعية وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البحري والطاقة الكهربائية، واستبعاده للعقار في حين أدرج وبصفة صريحة العقار بالتخصيص ضمن المنتوج، فالمنقول يمكن نقله من مكان لأخر دون تلف فعدم إمكانية نقل العقار هو السبب الأساسي في عدم إدراجه ضمن

[502]-للإشارة أن المشرع تطرق في التقنين المدني إلى تعريف المنتوج بعد تعديل سنة **2005** بموجب القانون رقم **05-10** مؤرخ في **20** يونيو **2005**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **27** يونيو **2005**، حيث قبل صدور هذا القانون كان المشرع يستعمل مصطلح الأشياء على غرار المشرع الفرنسي، أين لم يكن مصطلح المنتوج متداول في التقنين المدني الفرنسي حيث يستعمل الأشياء الجامدة والأشياء الحية، ومن ثم استحدث مصطلح المنتوج.

المنتوجات[503]، إلّا أنّ العقار بالتخصيص أصله منقول إلّا أنّه خصص لخدمة العقار واعتبر المشرّع ضمن المنتوجات[504].

ركز المشرّع في التقنين المدني على تعريف المنتوج بذكر وحصر الأشياء الّتي تعتبر منتوجاً، حيث حصرها في الأموال المنقولة دون تحديد دقيق لمعنى المنتوج وإنّما اهتم بالمخاطبين به كمنتوجات[505]، كما اعتبر المال المنقول بما في ذلك المال المنقول المتصل بعقار سواء كان هذا المنقول ماديا أو معنوي طبيعيا أو صناعيا، إلّا أنّ المشرّع لم يشير إلى الخدمات باعتبارها من المنتوجات.

حاذى المشرّع من خلال نص المادة **140**/2 مكرر من التقنين المدني حذو المشرّع الفرنسي في التقنين المدني الفرنسي، وذلك من خلال ما تنص عليه المادة **1245-2** الواردة في الفصل الخاص بالمسؤولية عن المنتوجات المعيبة (La responsabilité du fait des produits défectueux « Articles **1245** à **1245-17**»، أين عرف المشرّع الفرنسي المنتوج بأنه كل منقول وحتّى إن كان متصل بعقار، بما في ذلك منتجات الأرض والماشية والصيد البري والبحري، وتعتبر الكهرباء منتوجا[506]، في حين وسع أكثر من مفهومها بإضافة المنتوجات المستخلصة من جسم الإنسان[507].

ب . المنتوج في قانون حماية المستهلك

عرف المشرّع في المادة **2** من القانون رقم **89-02** المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، المنتوج كما يلي: "***كل منتوج، سواء كان شيئا ماديا أو خدمة، مهما كانت طبيعته...***"، واعتبرها من الأشياء المادية بمفهوم واسع وأضاف الخدمات، مع توسيع من نطاقها

---

[503]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**23**.

[504]-لتفصيل، أنظر: **شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2005**، ص**29**.

[505]-بولكور عبد الغاني، "عن أولوية المنتج ذو المنشأ الوطني والمؤسسات الوطنية في الصفقات العمومية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد **2**، العدد **3**، **2017**، ص**190**.

[506]-Voire: Art. **1245-2 du Code civil français:** «***Est un produit tout bien meuble, même s'il est incorporé dans un immeuble, y compris les produits du sol, de l'élevage, de la chasse et de la pêche. L'électricité est considérée comme un produit.*** », https: //www.legifrance.gouv.fr

[507]-أنظر: **بولنور عبد الرزاق**، الالتزام المهني بالإعلام، مرجع سابق، ص**101**.

على اختلاف طبيعتها القانونية، نظر لسريعة تطور المجال الاقتصادي وخصوصا ما يتعلق بالإنتاج فهو يتأثر بالحياة الاجتماعية وتوسيع في احتياجات الأشخاص ومتطلباتهم اليومية.

تم إلغاء القانون رقم **89-02** وجاء القانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛ أين تنص المادة **3** على ما يلي: "***المنتوج: كل سلعة أو خدمة يمكن أن يكون موضوع تنازل بمقابل أو مجانا***"، حيث استبعد مصطلح الأشياء المستعمل في القانون المدني وعوض بالسلع الّذي هو أنسب للمجال الاقتصادي، رغم أنه لم يوضح أن هذا المنتوج موجه للاستهلاك المباشر أو غير مباشر إلّا أنّه يمكن أن نفهم ضمنيا أن التنازل عن المنتوج يكون للمستهلك دون غيره خاصة أن القانون الّذي عرفه يتعلق بحماية المستهلك والمخاطب به هو المستهلك بالدرجة الأولى.

وضح المشرّع أن المنتوج يمكن أن يكون من السلع أو الخدمات، بشرط أن يكون موضوع تنازل بمقابل أو مجانا لطرف أخر عن طريق وضعه في متناول المستهلك لاقتنائه، إلّا أنّ المشرّع لم ينص بصريح العبارة على ضرورة وضع المنتوج محل التداول، فالتنازل عن المنتوج بمقابل أو مجانا يعني بالضرورة طرحه في السّوق بهدف التداول فكل المنتوجات الّتي لم تطرح للتداول لا يمكن اعتبارها منتوج، في التقنين المدني الفرنسي أشار بضرورة طرح المنتوج للتداول وعن اختيار من المنتج[508].

ج . المنتوج في قانون التقييس وقانون براءة الاختراع

تطرق المشرّع إلى تعريف المنتوج في نصوص قانونية تشريعية، ومنها ما جاء في المادة **2/11** من القانون رقم **04-04** المتعلق بالتقييس، على ما يلي: "***المنتوج: كل مادة أو مادة بناء أو مركب أو جهاز أو نظام أو إجراء أو وظيفة أو طريقة***"[509].

اعتمد المشرّع على تحديد مدلول المنتوج بالتركيز على عنصر المادة مهما تكن والّتي تدخل في تركيب المنتوج في حين استبعد المنتوجات الفلاحية لاسيما الزراعية وتربية الحيوانات، في

---

[508]-Voire: Art. **1245-4 du Code civil français:** «***Un produit est mis en circulation lorsque le producteur s'en est dessaisi volontairement.***», https: //www.legifrance.gouv.fr

[509]-قانون رقم **04-04** مؤرخ في **23** يونيو **2004**، يتعلق بالتقييس، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في **27**يونيو **2004**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **16-04** مؤرخ في **19**يونيو **2016**، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **22** يونيو **2016**.

حين لم يغفل على إدراج المنتوج المعنوي والخدمات لكن بعبارة غير صريحة والّتي يمكن أن تكون وظيفة أو طريقة إلّا أنّ هذا يساهم في توليد الشك والغموض، إلّا أنّ تم تعديل نص المادة سنة **2016** بإزالة الشك والغموض وإضافة عنصر الخدمة إلى المنتوجات، وأبقى على عنصر المادة الّذي يدخل في تكوين أو تركيب المنتوج وهذا ما يبرز عملية أو حلقة من حلقات الإنتاج والتحويل لتجهيز المنتوج، وذلك بموجب القانون رقم **16-04** وحررت المادة على النحو التّالي: "***المنتوج كل مادة أو مكون أو مركب أو جهاز أو نظام أو إجراء أو وظيفة أو طريقة*** أو ***خدمة***"[510].

استعمل المشرّع أيضًا مصطلح المنتوج في الأمر رقم **03-07** الّذي يتعلق ببراءات الاختراع[511]، باعتبار أن براءة الاختراع له علاقة بالمنتوج الاقتصادي تمنح لصاحبه حق الاستغلال، ووضح أن الاختراع يمكن أن يتضمن منتوجا أو طريقة[512]، وبالتّالي فهو منتوج غير مادي كما لا يعتبر خدمة وإنّما يدخل في الأموال المعنوية خاصة أن الاختراع هو عبارة عن فكرة[513]، فاعتبار المشرّع الاختراع كفكرة لا يدخله من الأشياء المادية ويقربه من المعنوية؛ وبالتّالي توسع دائرة المنتوج ليشمل الأموال المعنوية.

2. مدلول المنتوج وفقا لنصوص التنظيمية

استعمل المشرّع مصطلح المنتوج في النصوص التشريعية كما ورد استعماله في النصوص التنظيمية، والمشكل لا يتعلق بوروده في مختلف النصوص وإنّما الاشكال يعود إلى عدم التنسيق بينها.

حيث صدر المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** الّذي يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش[514]، أين عرف المنتوج في نص المادة **2** على النحو التّالي: "***المنتوج: كل شيء منقول مادي يمكن أن يكون موضوع معاملات تّجارية***"، وتم استبعد الأشياء غير المادية كالعقار إلى جانب عدم

---

[510]-قانون رقم **16-04** مؤرخ في **19**يونيو **2016**، يعدل ويتمم القانون رقم **04-04**، يتعلق بالتقييس، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **22** يونيو **2016**.

[511]-أمر رقم **03-07** مؤرخ في **19**يوليو **2003**، يتعلق ببراءات الاختراع، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **23** يوليو **2003**.

[512]-تنص المادة **3**/2 من الأمر رقم **03-07**، يتعلق ببراءات الاختراع، على ما يلي: "***يمكن أن يتضمّن الاختراع منتوجا أو طريقة***".

[513]-تنص المادة الأولى من الأمر رقم **03-07**، على ما يلي: "***الاختراع: فكرة لمخترع، تسمح عمليا بإيجاد حل لمشكل محدد في مجال التقنية***".

[514]-مرسوم تنفيذي رقم **90-39**، يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، معدل ومتمم، مرجع سابق.

الإشارة إلى الخدمة، كما ننوه في هذا المقام استبعاد من المنتوج أيضًا الأموال المعنوية وما يتعلق ببراءة الاختراع وغيرها[515]، ولم يفصل في طبيعة المنقول الّذي يمكن أن يكون جديد أو مستعمل أو أنه فوري في الاستهلاك كالمواد الغذائية أو هو دائما نسبيا كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المنزلية ويستثنى من ذلك فقط العقار[516].

يجب على المنتوج أن يكون محل تعامل تجاري من بيع وشراء أو تدول المنتوج في السّوق بمقابل أو مجانا، كما جاء توضيح مصطلح البضاعة على أنّه كل منقول يمكن وزنه أو كيله أو تقديره بالوحدة ويمكن أن يكون موضوع معاملة تّجارية، وبالتّالي فالمنتوج لا يختلف عن البضاعة حيث المنتوج يعد منقول مادي والبضاعة يمكن تقديرها بالوحدة، فكلاهما استبعدا الأموال المعنوية[517].

كما جاء في المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-266** المتعلق بضمان المنتوجات والخدمات، على تعريف المنتوج على أنّه كل ما يقتنيه المستهلك من حاجات مادية وخدماتية، كما يلي: "***المنتوج: هوكل ما يقتنيه المستهلك من منتوج مادي أوخدمة***"، في حين المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** لم يشير للخدمة كمنتوج إلّا أنّه تم تدارك ذلك، في حين يبقى عنصر التداول كمعاملة تّجارية من خلالها يقتني المستهلك المنتوجات الّتي يحتاجها.

جاء تعريف المنتوج وفقا لنصين تطبيقا للقانون رقم رقم **89-02**، إلّا أنّ مضمونهما غير موحد، حيث اعتمد النص الأول على تحديد المنتوج بالتركيز على الأشياء المادية الّتي تكون محل المعاملات التّجارية، والثاني عرف المنتوج من خلال تحديد الطرف الّذي يقتني أو متلقى المنتوج وهو المستهلك، رغم أن مقتني المنتوج يمكن أن يكون بغرض الاستعمال النهائي كما يمكن أن يكون بغرض الاستعمال المهني إلّا أنّ النص لم يحصر ذلك.

---

[515]-**شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص**36**.

[516]-بولكور عبد الغاني، مرجع سابق، ص**191**.

[517]-تنص لمادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** على ما يلي: " ***«البضاعة»: كل منقول يمكن وزنه أوكيله أو تقديره بالوحدة ويمكن أن يكون موضوع معاملات تّجارية***".

كما تم توسيع من مفهوم المنتوج من منتوجات مادية والخدماتية، فاختلاف مدلول المنتوج في النصوص التنظيمية يمكن أن يكون عائد إلى عدم استقرار المصطلحات باعتبارها في بداية مسارها، أو لتنوعها وصعوبة حصرها على اختلاف مراحل إنتاجها.

ثانيًا: العمليات الإنتاجية المرتبطة بالمنتوج

يرتبط مصطلح المنتوج بمختلف العمليات الإنتاجية فلا يمكن الحصول على منتوج إلا بمروره بسلسلة من العمليات المتصلة للإنتاج، ويقصد بالإنتاج في المعنى اللغوي ثمرة الشيء من أنتج أو أظهر ناتجه، أما من الجانب الاقتصادي فيقصد به عملية الخلق أو تنمية ما هو موجود بالجهد البشري يدويا كان أو ذهنيا، أو هو خلق منفعة أو إضافتها[518].

يعتبر نشاط الإنتاج محور الأنشطة الّتي يقوم عليها الأعوان الاقتصاديين، خاصة مع ازدياد سياسة الدولة في تشجيع الابتكار وترقية المناولة الاقتصادية[519]، فهذه الأخير تقتضي تجزئة عملية الإنتاج وتقسيم العمل واستعمال المكننة لإيجاد تلائم أفضل للإنتاج مع الاحتياجات واستخدام أفضل للموارد فالعملية الإنتاجية تقتضي مزج ببين عناصر الإنتاج من المواد الأولية والتجهيزات والعمل والّتي تعتبر في مجملها وحدة إنتاجية للحصول على منتوجات متماثلة، بغض النظر عن اختلاف عمليات الإنتاج فنيا من نشاط إلى أخر[520].

أشار المشرّع ضمن أحكام المادة الأولى فقرة 2 من القانون رقم **89-02** إلى ما يلي: "***إن عملية عرض المنتوج و/أو الخدمة للاستهلاك تشمل جميع المراحل من طور الانشاء الأول إلى العرض النهائي للاستهلاك قبل الاقتناء من قبل المستهلك***"، أين وضح المشرّع أن عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك تمر بمراحل، فالمشرّع هنا بصدد شرح عملية الإنتاج وليس شرح مصطلح المنتوج رغم أنه لم يذكر ذلك بصريح العبارة[521]، كما أنه وضح أن الإنتاج موجه للعرض

---

[518]-**شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص**12**.

[519]-من الأهداف الأساسية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوحدات إنتاجية منتجة في مجال الابتكار والمناولة، أنظر المادة **2** من القانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[520]-**بوجميل عادل**، مسؤولية العون الاقتصادي في إطار قانون المنافسة والممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**35**.

[521]-**شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص**35**.

النهائي للاستهلاك وهنا لا يمكن استبعاد الاقتناء من أجل الإنتاج أو ما يعرف الاقتناء بغرض المهني الّذي يعد أيضًا من مراحل الإنتاج فالإنتاج أو عرض المنتوج يشمل كل مراحل الإنتاج.

يتوقف أمر الحصول على المنتوج بمختلف العمليات المرتبطة بالإنتاج، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو الاستفادة من المواد الخامة المتوفرة ومنتجات الصناعات الأخرى واستغلالها لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية حاجات وأذواق المستهلك وسد احتياجات السّوق المحلية، وتحسين من النسيج الاقتصادي وتنويعه[522].

وتنص المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** على ما يلي: "***الإنتاج: جميع العمليات الّتي تتمثل في تربية المواشي، والمحصول الفلاحي، والجني، والصيد البحري، وذبح المواشي، وصنع منتوج ما وتحويله وتوضيبه ومن ذلك تخزينه في أثناء صنع وقبل أول تسويق له***"، أين تم حصر عملية الإنتاج في تربية المواشي والمحصول الفلاحي والجني والصيد البحري وذبح المواشي والصناعة وكل ما يدخل في تحويله وتوضيبه وتخزينه أثناء صنع، وبالتّالي حصر مجمل العمليات الّتي تكون محصلاتها المواد الإنتاجية[523]، إلّا أنّه استبعد من عملية التسويق من العمليات الإنتاج.

كما تطرق المشرّع لشرح مصطلح الإنتاج في نص 2 من القانون رقم **04-02** الّذي يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، كما يلي: " ***بغض النظر عن كل الأحكام الأخرى المخالفة، يطبق هذا القانون على نشاطات الإنتاج، بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، على نشاطات التوزيع ومنها تلك الّتي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها، والوكلاء، ووسطاء بيع المواشي، وبائعو اللحوم بالجملة، وكذا على نشاطات الخدمات والصناعة التقليدية، والصيد البحري الّتي يمارسها عون اقتصادي، مهما كانت طبيعتها القانونية***".

[522]-**بوجميل عادل**، مسؤولية العون الاقتصادي في إطار قانون المنافسة والممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**36**.
[523]-**شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص**35**.

وسع المشرّع من خلال نص المادة من عمليات الإنتاج والّتي تشمل جل القطاعات الاقتصادية حتّى الخدمات الّتي يمارسها عون اقتصادي بصفته مقدم خدمة، فالإنتاج يشمل مختلف العمليات المتناسقة والمتسلسلة في للحصول على منتوج صناعي أو زراعي أو فني.

وسع المشرّع من مفهوم الإنتاج في الفترة الأخيرة ليشمل كل العمليات الّتي تدخل في نطاق النشاطات الاقتصادية دون تميز واستبعاد فقط بعض المنتوجات كحالات استثنائية وهذا نظرا لطبيعتها الخاصة والاستثنائية كانتاج مواد سامة أو منتوجات خطيرة، وهذا بالضرورة أدى بطريقة ألية لتنوع المنتوجات على اختلاف مراحل الإنتاج.

ثالثًا: تصنيف المنتوجات

حدد القانون رقم **09-03** مختلف الخصائص الأساسية لأي منتوج موجه للاستهلاك بمراعاة المعايير والمقاييس لحماية صحة المستهلك ومصالحه، والمتمثلة في منتوج سليم ونزيه وقابل لتسويق**(1)**، منتوج مضمون **(2)** والمنتوج الخطير**(3)**.

1. منتوج سليم ونزيه وقابل لتسويق

أولى المشرّع اهتمام خاص للمستهلك وما يقتنيه من منتوجات لاستعماله اليومي أو المهني خاصة مع فتح المجال الاقتصادي واقبال المستهلك على منتوجات متنوعة ومختلفة تتيح له فرصة الاختيار بما يتناسب معه من جانب السعر والنوعية، أين يستدعي الأمر التميز بين المنتوج غير سليم الّذي يشوبه النقص والمنتوج السليم والنزيه القابل لتسويق.

تنص المادة **140** مكرر فقرة الأولى من التقنين المدني على مسؤولية المنتج الناتجة عن عيب في منتوجاته[524]، إلّا أنّ ذلك كان بشكل غير واضح في تحديد المقصود بالعيب في المنتوجات[525]، حيث يعتبر التقنين المدني الشريعة العامة الّتي يأتي ضمنها أحكام عامة مما يستدعي البحث أكثر في تفاصيل بالرجوع إلى القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

---

[524]-تنص المادة **140** مكرر فقرة الأولى، على ما يلي: "***يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجه، حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة تعاقدية***".

[525]-اقتبس المشرع الجزائري الفكرة من نظيره المشرع الفرنسي وبضبط من أحكام المادة **1245** من التقنين المدني الفرنسي، أين تنص على أن المنتج مسؤول عن الضرر الناجم عن عيب في منتجه، سواء كان ملتزماً بعقد مع المتضرر أم لا،

تنص المادة 3/12 من القانون رقم **09-03** على بعض المنتوجات الّتي وصفها المشرّع على أنّها منتوجات سليمة ونزيهة وقابلة لتسويق كما يلي: **" *منتوج سليم ونزيه وقابل لتسويق: منتوج خال من أي نقص و/ أو عيب خفي يضمن عدم الاضرار بصحة وسلامة المستهلك و/أو مصالحه المادية والمعنوية*"**[526].

فالمنتوج السليم والنزيه هو المنتوج الّذي لا يشوبه أي نقائص أو عيوب خفية الّتي من شأنها الإضرار بصحة وسلامة المستهلك أو المساس بمصالحه سواء من الجانب المادي أو المعنوي، وبالتّالي لا يمكن لأي عون اقتصادي تسويق منتوج فيه نقص أو فيه عيب خفي لأن ذلك من شأنه الإضرار بالمستهلك وعليه تحمل المسؤولية في حالة وقوع ذلك، نلاحظ أن المشرّع ربط سلامة ونزاهة المنتوجات بمدى محافظة على صحة وسلامة المستهلك وعدم إلحاق الضرر بالمصالح المعنوية والمادية للمستهلك.

ينظر المشرّع للنقص والعيب في المنتوجات من خلال مدى توفيره السلامة للمستهلك، مفادها أن العون الاقتصادي الّذي يعرض المنتوج للتسويق عليه الحرص أن لا تكون منتوجاته مصدرا لضرر المستهلك ولهذا الأخير الحق الكامل في سلامة صحته وأمنه وماله، فيرجع العيب في المنتوجات إلى تكوينه قد يكون عند تصميمه وتصنيعه والّذي يشمل اغفال أو عدم مراعاة الأصول الفنية اللازمة عند صناعة المنتوج[527]، بمعنى أن المنتوجات المعيبة هي تلك المنتوجات المعروضة للمستهلك والّتي لا تقدم السلامة والأمن الكفيين والمنتظر منهما قانونا وفقا للرغبات المشروعة للمستهلك[528].

Art. **1245-4 du Code civil français:** « ***Le producteur est responsable du dommage causé par un défaut de son produit, qu'il soit ou non lié par un contrat avec la victime.*** », https: //www.legifrance.gouv.fr

في حين المشرع الفرنسي عرف المنتوج المعيب في نص المادة **1245-3** كما يلي:

« ***Un produit est défectueux au sens du présent chapitre lorsqu'il n'offre pas la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre***. », https: //www.legifrance.gouv.fr

[526]-أنظر: نص المادة **3** فقرة **12** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[527]-**حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2012**، ص**124**.

[528]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**352**.

كما يجب أن يكون المنتوج خالي من أي عيب خفي لا يظهر للمستهلك، حيث لم يتطرق المشرّع إلى تحديد المعنى القانوني للعيب الخفي لا في التقنين المدني ولا بموجب النصوص القانونية الأخرى، رغم وجود نصوص قانونية لتنظيم عقد البيع وما يقتضي من ضرورة سلامة المبيع من العيوب الخفية وإلزام البائع بالتعويض عن الضرر الّذي قد ينجر عنه[529]، ويقصد عموم بالعيب الخفي وفقا لأحكام التقنين المدني عدم اشتمال المبيع على الصفات الّتي تعهد بوجودها البائع وقت التسليم للمشتري أو إذا كان المبيع عيب ينقص من قيمته أو من انتفاع به بحسب الغاية المقصودة منه[530].

في حين جاء في نص المادة 3/12 ما يلي: "***سلامة المنتوجات: غياب كلي أو وجود، في مستويات مقبولة وبدون خطر، في مادة غذائية لملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة***"، فالمشرّع اشترط في المنتوجات السلامة وذلك لا يتحقق إلا بغياب كلي للملوثات ومواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة.

نلاحظ من خلال التعريفين[531]، اشتراط المشرّع في قابلية تسويق المنتوج السلامة والنزاهة، وبالتّالي يكون خال من أي نقص أو عيب خفي من شأنه الإضرار بالمستهلك سواء من الجانب المادي أو المعنوي، فالمشرّع وسع من دائرة مصالح المستهلك المادية منها والمعنوية، وسلامة المنتوجات يكون بغياب كلي أو وجود في مستويات مقبولة وبدون خطر، في مادة غذائية لملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى مهما كانت بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة.

يعني أن سلامة المنتوج ليس بالضرورة أنه مغشوش وأن لا عيب فيه والعكس صحيح فالمنتوج غير المغشوش هو منتوج سليم، اشتراط سلامة بخلوه للعيوب الخفية الّتي من الممكن

لتفصيل في العيب الخفي وتطبيقاته في قانون الاستهلاك، أنظر: **حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**109**.

[529]-أنظر: المواد من **378** وما يليها من التقنين المدني، مرجع سابق.

[530]-**حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**109**.

[531]-أنظر: المادة **3** فقرة **6** و**12** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

أن تصيبه فالمشرّع لم يقوم بتعريف العيب الخفي إلّا أنّه ركز على تعريف المنتوج السليم والمنتوج المضمون[532].

2. منتوج مضمون

الأصل في المنتوجات تكون مضمونة بمعنى أنّها لا تمس بسلامة المستهلك في حالة ما اتبع هذا الأخير شروط استعماله اللازمة، فهو المنتوج الّذي يستوفي كل العناصر الأساسية والضرورية في تكوينه، حيث عرفه المشرّع في نص المادة 3/13 من القانون رقم **09-03** كما يلي: " ***منتوج مضمون: كل منتوج، في شروط استعماله العادية أو الممكن توقعها، بما في ذلك المدة، لا يشكل أي خطر أو يشكل أخطار محدودة في أدنى مستوى تتناسب مع استعمال المنتوج وتعتبر مقبولة بتوفير مستوى حماية عالية لصحة وسلامة الأشخاص***".

يُعتبر المشرّع صحة وسلامة الأشخاص من أولويات المنتوج حتّى لا يشكل أي خطر في استعماله، بشرط أن يكون استعماله وفقا لشروط العادية أو حتّى ممكن استعمالها كمراعاة مدة الصلاحية المحددة فلا يمكن الأخذ بالمنتوج على أنّه مضمون في حالة عدم احترام شروط الاستعمال كنهاية مدة الصلاحية، وبالتّالي يصبح المنتوج غير مضمون ويحتمل توقع أي شيء يمكن صحة وسلامة الأشخاص.

يُقصد بمدة الصلاحية الفترة الّتي يظل فيها المنتوج محتفظ بخواصه، رغم أن هناك حالات أين مدة الصلاحية قائمة إلّا أنّ المنتوج أصبح غير صالح للاستهلاك نظر لعدم احترام العون الاقتصادي لشروط الاحتفاظ به أو أن المستهلك لم يحترم شروط استعماله مما يؤدى بالمنتوج إلى تأثير على صحة وسلامة الأشخاص وبشكل خطير، وبالتّالي يتوقف كون المنتوج مضمونا في حدود الشروط العادية والممكن توقعها والخروج عن ذلك يخرجه من فئة المنتوج المضمون إلى فئة المنتوج الخطير.

3. منتوج خطير

عَرَّف المشرّع المنتوج الخطير في نص المادة 3/14 من القانون رقم **09-03** كما يلي: "***منتوج خطير: كل منتوج لا يستجيب لمفهوم المنتوج المضمون المحدد أعلاه***"، أي أنه هو عكس

[532]-**حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**124**.

المنتوج المضمون؛ وبالتّالي إمكانية تحول هذا الأخير إلى منتوج خطير في حالة ما تخلفت أحد الشروط الأساسية المحددة في المنتوج المضمون، فالمنتوج غير المضمون هو الّذي يشكل خطر على صحة وسلامة المستهلك ويعتبر خطير، كما قد يكون المنتوج فيه عيب خفي إلّا أنّ هذا لا يجعل منه منتوج خطير بل غير مضمون وفيه عيوب لا تظهر للمستهلك مما يضفي له صفة الخطورة[533].

تعود خطورة المنتوج حسب نص المادة 3/14 من القانون رقم 09-03 لحالة عدم احترام شروط استعماله العادية أو حتّى في الشروط الممكن توقعها خاصة ما يتعلق بمدة الصلاحية على سبيل المثال، فتخلف أحد الشروط المحدد في المنتوج المضمون هو ما يحوله إلى منتوج خطير يضر بصحة وسلامة المستهلك من هذا ينطبق على كافة مراحل الإنتاج إلى غاية عرضه للاستهلاك[534].

نلاحظ أن المشرّع ربط مدلول المنتوجات الخطرة بالمنتوجات الّتي تشكل خطورة في استعماله العادي أو في الشروط الأخرى الّتي يمكن توقعها من قبل المتدخلين على سلامة وصحة الأشخاص[535]، وبالتّالي يعتبر معيار الاستعمال العادي للمنتوج في المدة المحددة هو ما يجعله منتوج مضمون في حين استعماله في غير المدة المحددة يعتبر بالضرورة منتوجا خطيرا، ويفهم أن المنتوج الخطير هو ذلك الّذي يتضمن أحيانا عيبا ويعرض سلامة المستهلك وصحته للخطر[536].

---

[533]-من استقراء نص المادة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم 90-266، يتعلق بضمان المنتوجات والخدمات، يفهم ضمنيا أن المنتوجات الخطيرة هي تلك التّي بها عيب.

[534]-أنظر المادة 3/13 من القانون رقم 09-03، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق، والمحررة على النحو التّالي: ***منتوج مضمون: كل منتوج، في شروط استعماله العادية أو الممكن توقعها، بما في ذلك المدة، لا يشكل أي خطر أو يشكل أخطار محدودة في أدنى مستوى تتناسب مع استعمال المنتوج وتعتبر مقبولة بتوفير مستوى حماية عالية لصحة وسلامة الأشخاص***".

[535]-أنظر المادة 3 /13 من القانون رقم 09-03، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق، وأيضا: **قونان كهينة**، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص195.

[536]-عميش وهيبة، "الالتزام بضمان سلامة المستهلك من المنتوجات الخطيرة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 55، العدد 3، 2018، ص332.

إلّا أنّ المعنى العكسي للمنتوج المضمون سوف يقصي المنتوج الخطير بطبيعته ذلك أن هذا الأخير حتّى وإن لم تتخلف أحد الشروط إلّا أنّه يبقى خطير، فالمنتوج الخطير يكون مضمونا وفي الوقت نفسه خطيرا[537]، فالخطر ينبعث من ذاته وليس بفعل عامل خارجي، ويكتسبها بحكم تكوينه أو تركيبته وتكمن فعاليته في خطورته بغض النظر عما إذا أحدث ضررا أم لا[538].

عكس المنتوج المضمون أين يمكن أن يكون خطير في حالة ما لم تحترم شروط استعماله فخطورته لا تعود إلى طبيعته وإنّما تعود لأسباب خارجة عن ذلك، أما المنتوج الخطير في حالة ما لم تحترم شروط استعماله فالخطورة سوف تتفاقم أكثر فليس فيه ضرر محقق بل هو ضرر مهدد فالشيء يكون خطيرا قبل أن يكون مؤذيا فالخطر يكمن في داخله المتوقع وليس في الضرر الّذي يمكن أن يخلفه لاحقا[539]، حيث تنبعث الخطورة فيما هو كامن في ذاته رغم حسن تصنيعها ولا يمكن أن ينتج إلا كذلك ليفي بالغرض المقصود منه، كالمنتوجات الّتي تتعلق بالسموم والمبيدات ومواد سريعة الاشتعال[540]، فالخطورة هو ما يجعل منها منتوج فعال يفي بالغرض الّذي أنتج من أجله.

تعتبر بعض المنتوجات خطيرة إلّا أنّ وضعيتها هو السبب الظاهر والأساسي في خطورتها، فمثلا الأدوية الّتي تصنف كمنتوجات خطيرة إلّا أنّ خطورتها تظهر أكثر في وضعيتها وعدم التخلص منها بالطرق المناسبة، أو بسبب حداثتها نظرا لعدم شيوع طرق استعمالها فالمنتوجات المبتكرة في مجال الأسلحة هي أصلا خطيرة إضافة إلى عدم الدراية الكافية لاستعماله سيشكل الخطورة أكثر[541]، فجهل المستهلك بخصائص ومكونات المنتوجات الحديثة لتميزها بدقة التركيب ومكوناتها، ما يجعل من خطورته تتفاقم إلى جانب الأثر السلبية الجانبية خارج عن سيطرة المنتج.

---

[537]-**قونان كهينة**، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**، ص**195**.

[538]-**قونان كهينة**، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**173**.

[539]-**بولنورعبد الرزاق**، الالتزام المهني بالإعلام، مرجع سابق، ص**102**.

[540]-**حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**203**.

[541]-يلتزم العون الاقتصادي بتنبيه المستهلك بالمخاطر المحتملة التّي قد يسببها المنتوج في تركيبه أو استعماله والاحتياطات التّي يجب أن يتخذ لتجنب ذلك نظرا لطبيعته أو تعقد في استعماله أو حداثته، أنظر: **بولنورعبد الرزاق**، الالتزام المهني بالإعلام، مرجع سابق، ص**93**.

قد لا تنبعث الخطورة من طبيعة المنتوج بل تمتد إلى أبعد من ذلك مما يستلزم تنظيمها بموجب نصوص قانونية خاصة[542]، مع ضرورة بذل عناية على طول مراحل الإنتاج الأول والتخزين والنقل مثلا[543]، فيما يتعلق بالمواد الّتي تؤثر على العقل والمواد المخدرة[544]، وأيضا الأسلحة والمتفجرات والمواد السامة والمخدرة ومستخلصات الدم البشري[545].

يمكن تقسيم المنتوجات الخطير إلى منتوجات خطير بتأثر بعض العناصر فيها بالعوامل الخارجية فهي أصلا ليست خطيرة إلّا أنّها تكتسي صفة الخطورة بسبب العوامل الخارجية، أو بسبب وجود عيبا أو نقصا، أما المنتوجات الخطيرة بطبيعتها فهي تلك الأشياء الّتي لا تؤدي الغرض من صناعتها إلّا إذا كانت خطيرة[546]، أو أن خطورتها تنبعث من طبيعته أثناء الاستهلاك أو النقل أو الاستعمال.

الفرع الثاني:
تنويع المنتوج بين السلع والخدمات

جاء المشرّع في نص المادة 3 من القانون رقم **09-03** على تحديد مفهوم المنتوج بصفة عامة وشاملة على أنّه مجموع السلع أو الخدمات الّتي يمكن أن يكون موضوع تنازل بمقابل أو مجانا، وبالتّالي فالمنتوج يمكن أن يكون في صورة السلع كما يمكن أن يكون من الخدمات **(أوّلا)**.

اعتمد المشرع من وراء تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتحرير المبادرة الخاصة ضرورة تشجيع على تنويع المنتوجات بتركيز على المنتوج الوطني وحمايته على حساب المنتوجات المستوردة في السّوق **(ثانيًا)**.

---

[542]-**قونان كهينة**، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص**200** وما يليها.

[543]-مثلا: مرسوم تنفيذي رقم **03-452** مؤرخ في أول ديسمبر **2003**، يحدد الشروط الخاصة المتعلقة بنقل المواد الخطرة عبر الطرقات، ج.ر.ج.ج، عدد **75** صادر في **7** ديسمبر **2003**.

مرسوم تنفيذي رقم **03-451** مؤرخ في أول ديسمبر **2003**، يحدد قواعد الأمن التّي تطبق على النشاطات المتصلة بالمواد والمنتوجات الكيميائية الخطرة وأوعية الغاز المضغوطة، ج.ر.ج.ج، عدد **75** صادر في **7** ديسمبر **2003**.

[544]-أنظر: المادة **244** من القانون رقم **18-11** مؤرخ في **2** يوليو **2018**، يتعلق بالصحة، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **29** يونيو **2018**، أين حدد المشرع بعض المواد السامة في منظور قانون الصحة.

[545]-لتفصيل أكثر في المنتوجات الخطيرة والمنظمة بموجب نصوص خاصة أنظر: **بولنور عبد الرزاق**، الالتزام المهني بالإعلام، مرجع سابق، ص**122** وما يليها، أيضا: عميش وهيبة، مرجع سابق، ص**333**.

[546]-**بولنور عبد الرزاق**، الالتزام المهني بالإعلام، مرجع سابق، ص**102**.

أولًا: المقصود بالسلعة والخدمات

تطرق المشرّع إلى تحديد مفهوم السلعة ضمن أحكام القانون رقم **09-03**، والقانون الخاص بالعلامات **(1)**، إلى جانب قطاع الخدمات أكثر القطاعات المنتجة والّتي يمكن مساهمتها في التّنمية**(2).**

1. المقصود بالسلع

يُعد مصطلح السلع مصطلح دخيل في المنظومة القانونية إلّا أنّ الظروف الاقتصادية ومسار التحولات وسع من المصطلحات القانونية، حيث تطرق المشرّع إلى تعريف السلع في القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، إلى جانب تعداد أهم المنتوجات الّتي تعتبر سلعاً وذلك في منظور الأمر المتعلق بالعلامات.

أ . السلع من الأشياء المادية

جاء في نص المادة 3/17 من القانون رقم **09-03** تعريف السلعة على النحو التّالي: "***السلعة: كل شيء مادي قابل للتنازل عنه بمقابل أو مجانا***"، أين اعتبرها المشرّع من الأشياء المادية القابلة لتنازل بمقابل أو مجانا، رغم أن استعمال "***شيء مادي***" يكثر في التقنين المدني أكثر وتنقسم إلى الأشياء المادية المعينة بذاتها والأشياء المثالية.

ركز المشرّع في تعريف السلعة حسب القانون رقم **09-03** على الأشياء المادية واستبعد المعنوية، في حين الأشياء المادية يدخل في مفهومها الأشياء المادية المنقولة وغير المنقولة بما فيها العقارات، إلّا أنّه تم استبعاد في مفهوم المنتوج العقار ويشمل فقط العقارات بالتخصيص، وبالاستئناس إلى مبادئ التقنين المدني وقانون حماية المستهلك وقمع الغش؛ يمكن تعريف السلعة على أنّها الأشياء المادية الّتي يمكن التعامل فيها ما عاد العقارات، إلّا أنّ هذا لا يعني استبعاد الأشياء المتصلة به كعقارات بالتخصيص من المنتوجات وبالتحديد من السلع باعتبارها هي الأخرى من الأشياء المادية.

تعرف السلع عموما على أنّها كل ما يمكن أن يباع ويشترى، إذ أن كل ما يخرج من دائرة التعامل التّجاري لا يمكن اعتباره من السلع بهدف استهلاك مباشر كما يمكن أن الاقتناء من أجل إنتاج منتوج أخر كحلقة في السلسلة الإنتاجية للسلع على اختلف أنواعها.

ب . أهم أنواع السلع

يختلف تقسيم السلع على اختلاف الزاوية الّتي ينظر إليها، سواء من حيث المصدر أو من حيث طبيعتها أو حتّى من زاوية الهدف من وراء اقتنائها، جاء في نص المادة 3/3 من الأمر رقم **03-06** المتعلق بالعلامات ما يلي: "***السلعة: كل منتوج طبيعي أو زراعي أو تقليدي أو صناعي، خاما كان أو مصنعا***"، عرف المشرّع السلعة على أنّها منتوج وبالتّالي كل سلعة منتوج إلّا أنّه ليس كل منتوج سلعة فيمكن أن يكون خدمة حسب قانون حماية المستهلك وقمع الغش.

حصر المشرّع السلعة في مجموعة من المنتوجات طبيعية وزراعية وتقليدية وصناعية خامة أو مصنعة، فمن خلال النص لم يحدد السلعة إن كانت من الأشياء المادية أو غيرها إلّا أنّ حصرها في مجموعة من المنتوجات على اختلاف طبيعتها والّتي يمكن تحديد المقصود منها كما يلي:

- **السلع الطبيعية:** يقصد بالمنتوج الطبيعي كل ما يأخذ من الطبيعة.
- **السلع الزراعية:** يمكن توضيح المنتوج الزراعي على أنّه كل المنقولات المتأتية من وراء النشاط الفلاحي كان يكون مصدره الأرض عن طريق الزراعة كمنتوج القمح ومختلف الثمار، إلى جانب المنتوجات الّتي تنبثق من مصدر حيواني.
- **السلع التقليدية:** هو كل ما ينتج عن ممارسة نشاط ذات طابع ابداعي أو تحويلي أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي كما هو محدد في القانون الخاص بالصناعة التقليدية والحرف[547].
- **السلع الصناعية:** هي مجموع السلع المصنعة ويمكن أن تكون صناعية خامة بمعنى ما تزال كمادة أولية أو تكون مصنعة سواء بشكل جزئي أي هي في إحدى مراحل الإنتاج أو بشكل كلي بمعنى سلعة مصنعة وكاملة، حيث يمكن أن يكون المنتوج أو السلعة المصنعة من الأجهزة على اختلافها كان تكون كهربائية أو من المواد الكيمائية أو حتّى في الصناعة الغذائية كسلع غذائية.

[547]-أنظر: المادة **5** و**6** من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق، أين تطرق المشرع إلى تحديد مفهوم الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، وذلك من خلال توضح مختلف المجالات المعنية بالصناعة التقليدية لإنتاج المواد والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

أما بالنظر من زاوية الغرض من اقتناء السلعة، يمكن تقسيمها إلى سلع استهلاكية أي موجهة للاستهلاك النهائي وسلع أخرى إنتاجية بمعنى أن الغرض من اقتنائها هو من أجل إتمام عملية الإنتاج.

– **السلع الاستهلاكية**: وهي السلع الّتي يقوم المستهلك العادي باقتنائها لأجل حاجته الشخصية والعائلية[548]، كما يمكن أن يكون من أجل حيوان مكلف به[549].

– **السلع الإنتاجية:** وهي السلع الّتي يشتريها المهني بهدف إنتاج سلع أخرى أو بيعها وتحقيق الأرباح منها، غير أنه يصعب في بعض الأحيان تمييز ما إذا كانت سلعا استهلاكية أو إنتاجية إلا من خلال الاستخدام والاستهلاك، فشراء السكر من قبل المشتري بهدف الاستهلاك النهائي هو سلعة استهلاكية، أما في حالة شرائه من قبل المشتري الصناعي بهدف إنتاج المعجنات فيعتبر سلعة إنتاجية[550].

2. المقصود بالخدمات

ترتكز المنتوجات على عنصر مادي والخدمة هي عبارة عن أداء، إلّا أنّ أغلب التشريعات تمزج الخدمة في المنتوج[551]، على غرار المشرّع الّذي ضم الخدمات ضمن المنتوجات، وذلك في قانون حماية المستهلك وقمع الغش **(أ)**، والقانون الخاص بالعلامات **(ب)**.

أ . الخدمة وفقا لقانون حماية المستهلك وقمع الغش

تنص المادة 3/16 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش على ما يلي: "***الخدمة: كل عمل مقدم، غير تسليم السلعة، حتّى لو كان هذا التسليم تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة***"، أين عرف المشرّع الخدمة بالتركيز على العمل المقدم من طرف مقدم الخدمة، كما لم يعتبر تسليم السلعة ضمن الخدمة، وبالتّالي يمكن ضم التسليم لعنصر البيع وبالأحرى لعقد البيع الّذي يستوجب تسليم شيء المبيع ونقل ملكيته، فالفصل بين الخدمة كمنتوج وبين الخدمات الّتي تأتي

---

[548]-أنظر: **ملكي محمد**، مرجع سابق، ص**32**.

[549]-تعريف المستهلك، أنظر أكثر: المادة **3** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[550]-أنظر: **مالكي محمد**، مرجع سابق، ص**32**.

[551]-لتفصيل أكثر أنظر: **شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص**20**.
مالكي محمد، مرجع سابق، ص**32**.

وراء عرض المنتوج في السّوق وبيعه، فعلى سبيل المثال فالخدمة ما بعد البيع لا تعد ولا تدخل في مفهوم خدمة، وإنّما تعد الخدمة ما بعد البيع جزء من الضمان أو مكملة للضمان[552]، الوارد خاصة في نص المادة **13**[553].

والخدمة قد تكون مادية مثل: الفندقة، التنظيف، الإصلاح أو مالية مثل: القرض والتأمين، أو فكرية مثل: الاستشارات القانونية[554]، ويفهم من خلال ما سبق، أن الخدمة المقصودة هي الخدمة الّتي تشمل جميع النشاطات الّتي تقدم كاداءات باستثناء عملية تسليم السلع، إلى جانب ما جاء في نص المادة 2/4 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، في تعريف الخدمة كما يلي: "***كل مجهود يقدم ما عدا تسليم المنتوج ولو كان هذا التسليم ملحقا بالمجهود المقدم أو دعما له***"، لتذكير أن هذا النص جاء تطبيقا للقانون المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى.

ب . الخدمة وفقا لقانون العلامات

تطرق المشرّع أيضًا إلى تعريف الخدمة قبل صدور القانون رقم **09-03**، وذلك بموجب الأمر رقم **03-06** المتعلق بالعلامات، حيث تنص المادة 3/4 على: " ***الخدمة: كل أداء له قيمة اقتصادية***"، فتعريف الخدمة على أنّها أداء وبصيغة شاملة، لذلك يدخل في ذلك كل أداء مادي ومالي ويمكن أن يكون حتّى فكري بشرط أن يكون إمكانية تقدير وتقيمه.

تشمل الخدمة كل عمل يبذله مقدم خدمة من شأنه أن يفيد المستهلك والاقتصاد ويكون قابل للتقويم بالنقود[555]، فقانون حماية المستهلك وقمع الغش وضح أن الأداء هو عمل يقدمه مقدم خدمة.

---

[552]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**74** و**75**.

[553]-لتفصيل أنظر: المواد **13**، **14**، **15**، **16** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، مرجع سابق.

[554]-أنظر: **مالكي محمد**، مرجع سابق، ص**32**.

وقد تكون من الصناعة التقليدية الخدماتية، مثل ما جاء في نص المادة **6** فقرة الأخيرة من الأمر رقم **96-01**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق،

[555]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**29**.

يدخل في مفهوم الخدمة جميع النشاطات الّتي تقدم كاداءات مهما كانت؛ إلّا أنّه وبالمقارنة إلى ما جاء في قانون حماية المستهلك وقمع الغش أين استثنى المشرّع عملية تسليم السلع من الخدمة باعتبار التسليم يقع على عاتق البائع وتابع له وليس من نشاط مقدم خدمة بصفة مستقلة.

تبقى السلع وخدمات الحل البديل لتنمية الاقتصاد الوطني، لذلك تبذل الدولة جهود معتبر من أجل توجيه سياسة تشجيع المنتوجات الوطنية كبديل لقطاع المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتّالي تقليص المنتوجات المستوردة خاصة تلك الّتي تمس أمن وسلامة المستهلك وصحته.

ثانيًا: سياسة تشجيع المنتوجات

تكريس الدولة مبادئ اقتصاد السّوق كان بالتركيز على تشجيع المبادرة لتنويع المنتوج الوطني وإعطاء له الأولوية في السّوق **(1)** خاصة بالمقارنة بالمنتوجات المستوردة **(2).**

1. حماية المنتوج الوطني

يُعتبر حماية المنتوج الوطني هدفا محوريا واستراتيجي تبنته الدولة في الآونة الاخيرة وهذا من أجل بناء اقتصاد وطني على أسس قوية ودائمة سعيا نحو تخفيف من حدة الأزمات الّتي قد تتأتى من وراء الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى أهميته من ناحية تنشيط حرية المبادرة الخاصة في السّوق وتلبية حاجيات المستهلك ومراعاة خصوصياته ومصالحه، كما له الدور الفعال في تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني والقضاء على التبعية.

رغم أهمية المنتوج الوطني والترويج الكبير في سبيل تشجيع استهلاكه، إلّا أنّه لابد من الإشارة إلى غياب مفهوم قانوني أو تعريف للمنتوج الوطني أو المحلى **(أ)**، مع أن الدولة تبذل مجهود معتبر لرد الاعتبار له ويظهر هذا في مختلف النصوص القانونية المكرسة **(ب)**.

أ . غياب تعريف قانوني للمنتوج المحلي أو الوطني

تراهن الدولة على ورقة المنتوج المحلي كاحدى الطرق للخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات ولن يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على المنتوجات الوطنية من مؤسسات وطنية، خاصة مع ظهور فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السوق والنهوض أكثر بالاقتصاد الوطني.

فتشجيع المنتوج المحلي من شأنه خلق الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالتّالي القضاء على التبعية من جهة ومن جهة أخرى توفير مناصب الشغل والقضاء على كبوس البطالة والاقتصاد الموازي.

لم يوضح المشرّع المعنى القانوني للمنتوج المحلي أو الوطني ولا حتّى خصوصياته لا في النصوص التشريعية ولا التنظيمية[556]، ويعتبر القانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛ الّذي عرف المنتوج على أنّه السلع والخدمات في نص المادة **3** دون تميز بين المنتوج الوطني أو غيره.

يُعتبر قانون الجمارك الوحيد الّذي تطرق إلى منشأ البضائع ومصدرها، وذلك بموجب القانون رقم **17-04** الّذي يعدل ويتمم القانون رقم **79-07** الّذي يتضمن قانون الجمارك[557]، حيث نص المادة **14** على ما يلي: "***يعتبر بلد منشأ بضاعة ما، البلد الّذي تم فيه الحصول عليها كليا أو خضعت إلى عمليات تحويل جوهري***"[558].

جاء في أحكام القانون السالف الذكر شرح بعض المصطلحات من بينها البضائع والّتي يقصد منها المنتجات والأشياء التّجارية وغير التّجارية وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتداول والتملك وبالتّالي فالمنتوج هو بضائعة، حيث تعتبر بعض المنتوجات تحمل اسم البلد كمنشأ كالمنتجات المعدنية المستخرجة من هذا البلد أو المنتجات النباتية الّتي تم جنيها على سبيل المثال[559]، أما في حالة ما كان المنتوج تتدخل فيه عدة بلدان في عملية الإنتاج بالتّالي يعتبر منشأها البلد الأخير الّذي أجريت فيه أخر عمليات تحويل جوهري[560].

---

[556]-**مجاج ناصر**، "مفهوم المنتوج المحلي (الوطني) في القانون الجزائري"، مجلة صوت القانون، المجلد 4، العدد **2**، **2017**، ص**256**.

[557]-قانون رقم **17-04** مؤرخ **16** فبراير **2017**، يعدل ويتمم القانون رقم **79-07**، يتضمن قانون الجمارك، ج.ر.ج.ج، عدد **11** صادر في **19** فبراير **2017**.

[558]-للإشارة أن المادة **14** المعدلة سنة **2017** عدلت سنة **1998** وذلك بموجب القانون رقم **98-10**، حيث كانت تنص على أن اكتساب المنتوج المنشأ يكون بالنظر إلى عملية استخراج المنتوج تكون من باطن الأرض وعملية جني المحصول الزراعية وعملية التصنيع، لتفصيل أكثر أنظر: **مجاج ناصر**، مرجع سابق، ص**261**.

[559]-لتفصيل أكثر أنظر: نص المادة **14** مكرر من القانون رقم **79-07**، يتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم.

[560]-حدد المشرع شروط اعتبار التحويل جوهري في نص المادة **14** مكرر **1** فقرة **2** من القانون رقم **79-07**، يتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، أنظر أيضا: **مجاج ناصر**، مرجع سابق، ص**262**.

يقصد عموما بالمنتجات ذات المنشأ المحلي أو الوطني المنتوجات الّتي تنتج في الإقليم الوطني ومن مؤسسات وطنية وبالاعتماد في الغالب على الإمكانيات المحلية[561]، فالمنتوج الوطني أو المحلي يحدد من خلال أصله ومنشئه وجنسيته الاقتصادية[562]، وقد شاع مؤخرا خاصة في المناسبات الاقتصادية عبارة "***منتوج بلادي***" وهذا من أجل ترويج المنتوجات المحلية وتشجيع المستهلك على اقتنائها والمساهمة في ترقية المنتوجات الوطنية لتقوية مكانتها في السّوق.

كما أنّ الهدف الأساسي من تعزيز مكانة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحسين المنتوج الوطني، إلّا أنّه سجلنا ضعف المناولة الاقتصادية في النسيج الاقتصادي الوطني مما نتج عنه من استيراد الأجزاء وتركيبها تحت عنوان المنتوج الوطني، بمعني الاقتصاد الوطني انتقل من الاستيراد للمنتوجات بشكل نهائي جاهزة للاستهلاك في الغالب على إنتاج تركيبي كصورة ثانية للاستيراد[563].

يمكن القول الإنتاج الوطني ما هو إلا إنتاج ذات تركيب محلي ومستورد من حيث الأجزاء، ولا يعتبر هذا حل مثالي للخروج من التبعية الاقتصادية حيث ما يزال يكلف الخزينة العمومية ولا يكون التخفيف إلا بإتقان المناولة الاقتصادية باعتبارها الحالي المثالي لتحقيق نسيج اقتصادي متكامل ووطني واستبعاد القطاع الغيار المستورد.

ب . نحو حماية المنتوج الوطني

ظَهرت رغبة الدولة في تشجيع المنتوج الوطني والعمل على ترقيته، بالاعتماد على جملة من الآليات في صور إجراءات وتدابير مرصودة لأجل حماية المنتوج الوطني المنتج من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا سعيا لتقوية مكانته في السّوق الوطنية وزيادة نسبة إمكانية نفوذه في الأسواق العالمية بإعطائه الأولوية.

---

[561]-لم يحدد المشرع ضمن أحكام المرسوم الرئاسي رقم **15-247** الّذي يتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المقصود بالمنتوج ذات المنشأ الجزائري نظرا أن المنتوجات تمر بعدة مراحل وعمليات إنتاجية، كما لم يحدد أيضا بالمقصود بقاعدة الأفضلية المحددة في المادة نص **83**.

[562]-**مجاج ناصر**، مرجع سابق، ص**257**.

[563]-**مجاج ناصر، مرجع سابق**، ص**274**.

تختلف صور حماية المنتوج الوطني بتنوعه وتعدده، وبما يتناسب مصالح المستهلك والسّوق المحلية، ويعتبر الأمر رقم **03-04** من أهم النصوص الّتي فتح مجال لحرية نشاط التصدير والاستيراد، إلّا أنّ المشرّع أظهر ضمن أحكامه تشجيع في نشاط التصدير على الاستيراد خاصة خارج قطاع المحروقات، وذلك ضمن الفصل الثاني المعنون "***حماية الإنتاج الوطني***"[564]، أين وضع المشرّع مجموعة من الآليات الّتي من شأنها حمايته إلى جانب جهود الدولة في سبيل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات[565] ، والأليات الأخرى الّتي من شأنها تشجيع المنتوج الوطني[566].

يُعتبر تعديل الأمر رقم **03-04** سنة **2015** واستحداث الرخص من أهم الأليات القانونية لتقييد الاستيراد حتّى لا تكون السّوق المحلية سوق مفتوحة دون مراقبة، إذ تكاد المنتوجات المحلية لا تظهر في السّوق بسبب كثرت المنتوجات المستوردة؛ فسياسية الدولة الّتي جاءت بها مؤخرا لتقليل المنتوجات المستوردة خاصة منها تلك الّتي يمكن إحلالها بالمنتوجات المحلية منها المواد الغذائية البسيطة أو المكملة، نظرا أن استراد مثل هذه المنتوجات يكلف الخزينة أموالا معتبرة كان من الأجدر استثمارها في المنتوج المحلي، إلى جانب ضرورة حماية المصلحة الاقتصادية، وذلك من خلال فرض نظام الحصص بتحديد الحد الأقصى الّذي يمكن استيراده.

تحديد الكمية أو النوعية في عملية الاستيراد يعني بشكل مباشر إحلاله بالمنتوج الوطني وتشجيع على استهلاكه واستبعاد المنافس الأجنبي في السّوق، إلّا أنّ هذا يؤثر على مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية.

---

[564]-أنظر: المواد من **8** إلى **16** من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[565]-أنظر: المواد من **17** إلى **21** من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[566]-وضع المشرع إمكانية استفادة المنتوج الوطني بحماية تعريفية في شكل حقوق جمركية قيمية وذلك في نص المادة **8** من الأمر رقم **03-04**، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، في حين فرض القيود الجمركية على المنتوجات المستوردة دون المصدرة الّتي هي منتوجات محلية حيث تعتبر هذه التعريفة الجمركية من سياسة الدولة في حماية المنتوج الوطني والتقليل من المنتوجات المستوردة ومن جانب أخر ضمان مور للخزينة العمومية، كما يمكن أن تكون عبارة عن تدابير الدفاع التّجاري، حيث وضح هذه التدابير في نص المادة **9** كما يلي: " ***يمكن وضع تدابير الدفاع التّجاري عن طريق التنظيم في شكل تدابير وقائية أو تعويضية أو مضادة للإغراق.***"، وهذه التدابير تهدف إلى عدم إلحاق الضرر على الإنتاج الوطني.

كما يظهر سعيا الدولة في إعطاء أولوية للمنتوج الوطني من خلال المرسوم الرئاسي رقم **15-247**[567]، في الفصل الثالث قسم السابع تحت عنوان ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج[568]، حيث تعتبر المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والّتي تنتج منتوج وطني لها أفضلية بنسبة معتبرة تقدر بـ **25**٪[569]، وتعد هذه النسبة من أبرز المعايير المقررة لحماية الاقتصاد الوطني وترشيد الأموال العمومية المحلية وذلك بإعطاء الأولوية للمنتوج المحلي على حساب المنتوجات المستوردة.

تظهر الأفضلية الممنوحة للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري المنتجة باعتبارها كمتعامل اقتصادي، أين تنص المادة **83** بعبارة المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري تمنح لها هامش الأفضلية بنسبة خمسة وعشرون في المائة (**25**٪) في كافة أنواع الصفقات العمومية، إلى جانب حجز صفقات للمتعاملين الوطنين الحرفين[570]، حيث أن الحرفيين يهتمون بالنشاطات الحرفية الفنية إذ تندرج هذه الأفضلية أيضًا ضمن حماية التراث الثقافي والانسجام الهندسي الأصيل سواء كانت مناطق سكنية أو معالم أثرية.

ضف إلى ذلك الصفقات المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا ما جاء في المادة **85** والمادة **87** الّتي تلزم المصلحة المتعاقدة منح المؤسسات المصغرة فرصة المشاركة في الصفقات العمومية إذ كان بإمكانها تلبية حاجات مصالح المتعاقدة[571]، وهذا يدل على

---

[567]-يظهر من خلال المرسوم الرئاسي رقم **15-247** الّذي يتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تدابير خاصة تهدف أساسا لحماية الاقتصاد الوطني وترشيد النفقات العمومية وبالتّالي ترقية المنتوج الوطني ودعم المتعاملين الاقتصاديين الوطنين خاصة فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفئة الحرفيين من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومنح أفضلية للمنتوج الوطني على المنتوجات المستوردة.

[568]-أنظر: المواد من **83** إلى **87** من المرسوم الرئاسي رقم **15-247**، يتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرجع سابق. (الملغى)

[569]-تنص المادة **83** فقرة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم **15-247**، الملغى على ما يلي: "***يمنح هامش الأفضلية بنسبة خمسة وعشرون في المائة (25٪) للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/أو للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، التّي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون، فيما يخص جميع أنواع الصفقات المذكورة في المادة 29 أعلاه.***".

[570]-تنص المادة **86** من المرسوم الرئاسي رقم **15-247** على ما يلي: "***تخصص الخدمات المرتبطة بالنشاطات الحرفية الفنية للحرفين، كما هم معرفين في التشريع والتنظيم المعمول به.***" (الملغى)، أنظر أيضا: **بولكور عبد الغني**، مرجع سابق، **187** وما يليها.

[571]-أنظر أكثر: **بولكور عبد الغني**، مرجع سابق، **188** وما يليها.

حرص على ضرورة تشجيع الفكر المقاولاتي للنهوض بالاقتصاد الوطني المحلي إذا تعد هذه الفئة من المؤسسات أكثر استقطابا لمناصب الشغل، وبالتّالي يعد بحد ذاته تشجيعا للمنتوج المحلي كما أنّ هذه الفئة من المؤسسات تشجع في مجال التصدير دون الاستيراد بمعنى تقليل من المنتوجات المستوردة.

وتنص المادة **85** من المرسوم الرئاسي رقم **15-247** على المنافسة الوطنية إذا كان المنتوج المحلي يستجيب لمتطلبات المصلحة المتعاقدة أو أن المؤسسات الوطنية باعتبارها الأداة الإنتاجية توفر ذلك[572]، ويصبح استبعاد المنافس الأجنبي بمنتوجه أمر ضروري ليبقى المنتوج الوطني سيد الموقف في الصفقة، وتحديد إمكانية اللجوء إلى المنتوج المستورد في حالات استثنائية كان يكون المنتوج المحلي الّذي يعادله غير متوفر أو نوعيته غير مطابقة للمعايير التقنية المطلوبة في الصفقة[573].

وبالتّالي فاللجوء إلى المنتوج الأجنبي في حالة استثنائية من خلال وضع تدابير تمنع من استعمال المنتوج المستورد وفي المقابل ضرورة استعمال المنتوج الوطني[574]، مما يسمح بدفع عجلة التّنمية المحلية وذلك من خلال عقد الصفقة العمومية وحماية الاقتصاد الوطني والرفع من قدراته الإنتاجية وتنويعها.

لم تتوقف الدولة في حماية المنتوج الوطني من المنتوجات المستوردة، وإنّما تبذل مجهودات شتى من أجل فرضه في السّوق الوطنية والدولية، حيث أقرى القانون ضرورة ترقيته وذلك بإعداد استراتيجية محكمة تهدف إلى بلوغ المنتوجات الوطنية خارج قطاع المحروقات

---

[572]-تنص المادة **85** على ما يلي: " ***عندما يكون الإنتاج الوطني أو الأداة الإنتاج الوطني قادرين على الاستجابة للحاجات الواجب تلبيتها للمصلحة المتعاقدة، فإنّ على هذه الأخيرة أن تصدر دعوة للمنافسة وطنية، مع مراعاة حالات الاستثناء المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم.***".

[573]-وهذا وفقا لما جاء في نص المادة **85** فقرة أخيرة المحررة كما يلي: " ***ومهما يكن الإجراء المختار، فإنه يجب على المصلحة المتعاقدة أن تدرج في دفتر الشروط تدابير لا تسمح باللجوء للمنتوج المستورد إلا إذا كان المنتوج المحلي الّذي يعادله غير متوفر أو كانت نوعيته غير مطابقة للمعايير التقنية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، لا تسمح المصلحة المتعاقدة باللجوء للمناولة الأجنبية إلا إذا لم يكن في استطاعة المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري تلبية حاجاتها***".

[574]-أنظر في هذا أيضا: **بولكورعبد الغني**، مرجع سابق، **194**.

الأسواق العالمية؛ ويظهر ذلك من خلال الإطار المؤسساتي الّذي يدعم القطاعات المعنية بالتصدير وينظمها، وعموما كل ما يتعلق بالتّجارة الخارجية.

2. رقابة المنتوجات المستورد

تبني مبادئ اقتصاد السّوق أثر بعمق على السّوق الوطنية، أين أصبح هذا الأخير مستقبل لمختلف المنتوجات المحلية والمستوردة، لما لذلك من أثر إيجابية على المستهلك وذلك بتوفير مختلف احتياجاته اليومية على تنوعها وبالأسعار المناسبة، إلّا أنّ من جهة أخرى يؤثر سلبا على المنتوج الوطني الّذي أصبح في هامش الاستهلاك أمام التدفق الهائل الّذي تعرفه المنتوجات المستوردة، وبالتّالي ارتفعت فرص المخاطر الّتي تهدد المستهلكين بالدرجة الأولى والاقتصادي الوطني بصفة عامة خاصة إذا كانت المنتوجات لا تستجيب للمعايير والمقاييس المعمول بها مما يستلزم ضرورة الرقابة **(أ)** من الجهات المختصة والمكلفة بذلك **(ب)** على اختلاف الطرق المتبعة**(ج)**.

أ. ضرورة رقابة المنتوجات المستوردة

ارتفع السعي نحو تحقيق الربح مع تكريس مبادئ اقتصاد السّوق دون مبالاة ولا مراعاة لا القواعد الأخلاقية ولا القانونية لدرجة أصبح السّوق الوطنية سوق مستورد، فكان من الضروري تدخل لتغير الأليات القانونية لحماية المستهلك والسّوق الوطنية للقضاء أو حتّى التقليل من المنتوجات الّتي تشكل خطر على المستهلك والاقتصاد الوطني.

يعتبر القانون رقم **89-02** المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، الخطوة الأساسية في ضرورة حماية المستهلك بعد تحرير الاقتصاد من مختلف المنتوجات الّتي يمكن أن يقتنيها في السّوق سواء منتوجات محلية أو مستوردة بصفة عامة[575]، نظرا أن كل ما يمكن أن يكون في متناول المستهلك يمكن يسبب له أضرار على صحته وسلامته، فكان من الضروري اتخاذ إجراءات وقائية تنفذها أجهزة متخصصة في سبيل منع تسرب أي منتوج من شأنه المساس بسلامة المستهلك، إلّا أنّ هذه الرقابة لا تهدف إلى الحد من حرية النشاط بقدر ما تهدف إلى القضاء على المنتوجات الّتي تشكل خطر على المستهلك وعلى المنتوج الوطني خاصة إذا كانت غير مطابقة للمعايير المعمول بها.

[575]-قانون رقم **89-02**، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، مرجع سابق. **(ملغى)**

يعد نشاط الاستيراد من أهم النشاطات الّتي أكد المشرّع على حريتها وذلك من خلال الأمر رقم **03-04** والّتي سبق التطرق والتفصيل فيها من خلال حرية نشاط التّجارة الخارجية، أين أقرى المشرّع حرية التصدير والاستيراد مما أدى إلى تدفق مختلف المنتوجات لدرجة عدم مراعاة أنى شروط الحفاظ على صحة وسلامة وأمن المستهلك، أين هذا الأخير وفي غالب الأحيان يقتني منتوجات دون الانتباه إلى الأضرار الّتي قد تلحقه، نظرا لكثرة المنتوجات المستوردة وعدم كفاية المصالح المختصة بشريا وتقنيا في الرقابة إلى جانب غياب ثقافة استهلاكية عموما وتكوين في ذهنية المستهلك أن المنتوجات الأجنبية أحسن من المنتوجات المحلية مما أثر عليه سلبا، حيث أصبح تدفق المنتوجات الأجنبية على السّوق الوطنية يشكل خطرا على السّوق المحلية والمنتوج الوطني وعلى المستهلك خاصة أين أصبح هذا الأخير لا يعرف ما يستهلكه.

وفي سبيل إعادة توازن في السّوق وتطهيره من المنتوجات الّتي قد تهدد سلامة وصحة المستهلك والاقتصاد الوطني من جهة، انتقل المشرّع لفرض رقابة صارمة على مختلف المنتوجات المتداولة في السّوق خاصة المستوردة، وذلك بتجنيد مختلف الإمكانيات المادية والبشرية في سبيل تحقيق الفعالية اللازمة لذلك، إلّا أنّ هذا لا يعني الحد من الحرية الاقتصادية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وإنّما العمل على تحقيق وتطبيق المبادئ في إطار المنافسة الحرة والنزيهة، حماية للمستهلك وحماية للمنتوج الوطني بدخول منتوجات أجنبية مقلدة أو مغشوشة تنافسه[576].

ب . الجهات المختصة في الرقابة المنتوجات المستوردة

ممارسة الرقابة تكون على كل المنتوجات ذات الإنتاج المحلي أو الأجنبي، وعلى طول مرحل الإنتاج والاستيراد وصولا للمستهلك، فيقصد بالرقابة التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القانونية المعمول بها أو هو مجموعة من الإجراءات الّتي تتخذ من قبل المستورد نفسه ومن قبل هيئة أخرى للتأكد من مطابقة المنتوجات للموصفات القانونية المحددة مسبقا، والتأكد من خلوها من الأخطار الّتي قد تمس المستهلك[577].

---

[576]-**سي يوسف زهية**، "رقابة المنتوجات المستوردة، ألية لحماية المستهلك"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد **6**، العدد الأول، **2017**، ص**16**.

[577]- **مرجع نفسه**، ص**16**.

أسند المشرّع مهمة رقابة المنتوجات المستوردة إلى مصالح مختصة وباتباع إجراءات قانونية محددة، إلّا أنّ هذا لا يعفي المستورد نفسه من إمكانية مراقبة المنتوجات الّتي يستوردها باعتباره المسؤول الأول عن الأضرار الّتي قد تلحق المستهلك أو السّوق، فهو مجبر وليس مخير في ضرورة فحص المنتوجات الّتي سوف يعرضها في السّوق الوطنية ووفقا للنصوص القانونية.

تنص المادة 7 من الأمر رقم **03-04** على إلزامية أن تكون المنتوجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعيتها وأمنها[578]، ومن خصائص الرقابة على المنتوجات أنّها تمارس على الحدود وقبل وقوع الضرر وتكون مزدوجة من المتدخل والهيئة الإدارية[579].

تحرير التّجارة الخارجية والسماح باستيراد المنتوجات وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية وفي حدود القوانين المعمول بها[580]، فالمستورد هو كل شخص يشتري باسمه المنتوجات من الخارج لإعادة بيعها داخل الوطن فهو ليس بوكيل أو وسيط، إنما هو عون اقتصادي يمارس نشاط الاستيراد بصفة قانونية، كما يلتزم بحماية المستهلك عن طريق التأكد من مطابقة المنتوج المستورد للمواصفات القانونية والمقاييس المعتمدة عليها.

جاء في المادة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467**[581]، على إلزامية تقديم الوثائق اللازمة للاستيراد منها ما يتعلق بمطابقة المنتوجات المستوردة[582]، فشهادة المطابقة يطلبها

---

[578]-تنص المادة 7 على ما يلي: "***يجب أن تكون المنتوجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعية المنتوجات وأمنها، كما هو منصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول به***".

[579]-أنظر في هذا: **سي يوسف زهية**،"رقابة المنتوجات المستوردة، ألية لحماية المستهلك"، مرجع سابق، ص**15**.

[580]-يعتبر النظام رقم **91-03** الصادر عن بنك الجزائر، المحرك الأساسي في تنشيط نشاط الاستيراد، وجاء في نص المادة الأولى منه على أن كل شخص طبيعي أو معنوي مقيد في السّجل التّجاري يستطيع ممارسة عمليات استيراد البضائع والمنتوجات دون انتظار الموافقة أو ترخيص مسبق، باستثناء، إظهار شهادة التوطين البنكي، وألا تكون السلع موضوع حظر قانوني أو تقييد خاص كما ورد في الأنظمة المتعلقة بالصرف.

[581]-مرسوم تنفيذي رقم **05-467** مؤرخ في **10** ديسمبر **2005**، يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد **80** صادر في **11** ديسمبر **2005**، الّذي ألغى مرسوم تنفيذي رقم **96-354** مؤرخ في **19** أكتوبر **1996**، يتعلق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة ونوعيتها، ج.ر.ج.ج، عدد **62** صادر في **20** أكتوبر **1996**، فالنص جاء وفقا للمادة **5** و**10** من القانون رقم **89-02**، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، الملغى.

[582]-أنظر أكثر: المادة الأولى و**2** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467**، يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

المستورد من جهة المصدرة للمنتوج كاشهاد على مطابقة المنتوج، حيث يمنع تسويق منتوج لا يحمل شهادة المطابقة، إلى جانب الرقابة الإدارية قبل عرضها في السّوق ويتم ذلك على مستوى الحدود البرية والجوية والبحرية، وتكلف بذلك المفتشيات الحدودية التابعة للإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش.

ج . طرق رقابة المنتوجات المستوردة

تختلف عملية الرقابة والتفتيش بحسب المنتوج المستورد والمعلومات المتوفرة وأيضا من خلال طبيعته وتركيبه وحتّى أصله، أين تتأرجح هذه الرقابة بين فحص الوثائق البحت والرقابة بالعين الجردة إلى اقتطاع عينات من المنتوج لفحصها وتحليلها[583].

- **فحص الوثائق**: استناد إلى ما جاء في المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467**، يلتزم المستورد باتباع مجموعة من الإجراءات معتمد على وثائق يقدمها على مستوى مفتشية الحدودية، والّتي تتمثل في:-التصريح باستيراد المنتوج، يحرره المستورد حسب الأصول،

– نسخة طبقا للأصل مصادق عليها من مستخرج السّجل التّجاري،

– نسخة طبقا للأصل مصادق عليها للفاتورة،

– النسخة الأصلية لكل وثيقة أخرى تطلب طبقا للتنظيم المعمول به وتتعلق بمطابقة المنتوجات المستوردة.

تقوم المفتشية الحدودية بفحص الوثائق المطلوبة للتأكد من صحة التصريح الّذي قدمه المستورد والبيانات الواردة فيها ومدى صحة التصريح الّذي قدمه المستورد والبيانات المتعلقة بالبلد المنشأ وكل بيانات الوسم ومدى مطابقتها مع المنتوج المستورد[584].

- **الفحص بالعين المجردة:** يمكن أن تلجأ المفتشية الحدودية لفحص المنتوج المستوردة عن طريق العين المجردة، لتأكد من المواصفات أو التنظيمية الّتي تميزه، ومطابقة المنتوج

---

[583]-تطرق المشرع في نص المادة **30** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمّم، إلى طرق وكيفيات الرقابة على المنتوجات المستوردة، ضف إلى ما جاء في نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467**، يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

[584]-**سي يوسف زهية**،"رقابة المنتوجات المستوردة، ألية لحماية المستهلك"، مرجع سابق، ص**17**.

استنادا إلى شروط استعماله ونقله وتخزينه، مطابقة المنتوج للبيانات المتعلقة بالوسم و/ أو الوثائق المرفقة، عدم وجود أي تلف أو تلوث محتمل للمنتوج[585].

- **المراقبة عن طريق اقتطاع العينات:** يقصد به الفحص المعمق للمنتوج محل المراقبة، حيث تلجئ إليها المصلحة المختصة في حالة ما إذا كان في المنتوج ما يهدد صحة المستهلكين وأمنهم أو عندما تبلغ معلومات أكيدة تتعلق بنوعية المنتوج للإدارة المكلفة بمراقبة الجودة وقمع الغش[586].

تنص المادة **8** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467** على أن عملية الرقابة عن طريق اقتطاع العينات لا يتم إلا على أساس:-نتائج فحص الوثائق أو الرقابة بالعين المجردة المنجزة،

- المنشأ والطبيعة والنوع والعرض ومستوى الخطر الّذي يشكله المنتوج،
- السوابق المتعلقة بالمنتوج وبالمستورد،
- موثوقية عمليات التفتيش المنجزة على مستوى البلد المصدر وأماكن المناولة،
- الأولويات الّتي تحددها الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش.

المبحث الثاني:
إضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التجارية

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية المسار الّذي اتخذته الدولة في عزة الأزمة الاقتصادية، بهدف التقليل من مشاكل الّتي إنجرت من وراء الاصلاحات خاصة ما تعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وما أفرزته من مشاكل اقتصادية واجتماعية من تسريح العمال وتفشي ظاهرة البطالة والفقر، وفي المقابل الدولة لم تأخذ أي اجراءات لمواجهتها أو حتّى التقليل منها إلا ما يتعلق بتشجيع المبادرة الخاصة من خلال تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

وجد المواطن نفسه في مرحلة التحولات الاقتصادية أمام مشاكل يومية مختلفة أدت به إلى الهوية من تدني المعيشة وغيرها، فكان من الضروري مواجهة ذلك بتدبر أموره بعيد عن

---

[585]-أنظر: المادة 7 من المرسوم التّنفيذي رقم **05-467**، يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

[586]-**سي يوسف زهية**،"رقابة المنتوجات المستوردة، ألية لحماية المستهلك"، مرجع سابق، ص**18**.

تدخل الدولة الّتي أصبحت عاجزة على وضع حلول بدلية لأثر التحولات الاقتصادية، فكانت محاولته في كسب قوة يومه من خلال ممارسة النشاطات الاقتصادية الّتي تتناسب مع امكانياته البسيطة وبرأسمال زهيد بعيد عن رقابة الدولة بشكل غير رسمي **(المطلب الأول)**.

يعتبر تفشي ظاهرة الاقتصاد غير رسمي بشكل كبير وسريع من الأثر الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية دون اتباع استراتيجية واضحة ومدروسة، في ظل غياب التنوع الاقتصادي كاساس للخروج من التبعية المفرطة للنفط، وما يُظهر أكثر فشل الإصلاحات الاقتصادية المسار الطويل لها حيث ما يزال الحديث عنها من المواضيع الأساسية الّتي تجذب المهتمين من الجانب القانوني والاقتصادي مع تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في حضن أزمة الإصلاحات بهدف استغلال كافة الكفاءات والامكانيات الإنتاجية لتنويع الاقتصاد وتطويره بداية من إعادة النظر في البنية التحتية للاقتصاد الوطني **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

أداة التحولات الاقتصادية وتبني نظام اقتصاد السّوق إلى توسع الممارسات التّجارية بشكل رهيب وفي فترة وجيزة نسبيا، خاصة مع غلق بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية وما نتج من تسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة وتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أين اتجه الكثير إلى التّجارة لكسب قوتهم اليومي، خاصة مع تحرير المبادرة الخاصة نهيك عن النتائج السلبية الّتي أفرزها النّظام الاشتراكي المنتهج منذ الاستقلال[587]، وما أتى بعد ذلك من تأزم الأوضاع كان نتيجة الأزمة البترولية سنة **1986** ومن ثم اضطرابات اجتماعية وسياسية الناتجة

[587]-"نشأة القطاع غير الرسمي عبر مراحل مختلفة ومتتالية حسب درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وله علاقة مباشرة ووثيقة بينه وبين البطالة حيث يمتص هذا القطاع جزء كبير من طلبات الشغل التّي يعجز القطاع الرسمي من توفيرها لهم، ويعتبر بمثابة جهاز واق لمواجهة مختلف الأزمات الاجتماعية المحتملة، ومن أبرز العوامل التّي ساعدت الاقتصاد غير الرسمي في الانتشار وبشكل مخيف طبيعة النظام المنتهج من الاستقلال بما يتضمنه من مركزية القرارات ودعم الأسعار واحتكار الدولة لنشاطات الاقتصادية وغياب القطاع الخاص بشكل عام، فانسحاب الدولة التدريجي من سوق الشغل، أدى إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي كملاذ آمن للعاطلين عن العمل"، **حبيش علي**، "الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد **10**، العدد **18**، **2015**، ص**286**.

عن أحداث أكتوبر **1988**[588]، إلّا أنّ ما تميز هذه النشاطات أن أغلبها كان غير مصرح بها، وهو ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي.

للكشف وإزاحة الستار على هذه الظاهرة المتفشية بشكل كبير في الوسط الاقتصادي مع تبني مبادئ اقتصاد السّوق ارتأينا إلى تحديد مفهومها **(الفرع الأول)**، ورغم الدور الّذي أداه خاصة في سد فراغ النسيج الاقتصادي وتفعيل الممارسات التّجارية بما يوفر حاجات السّوق المحلية إلّا أنّه لا يخلو من أثر سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المستهلك **(الفرع الثاني)**، أين يستلزم الأمر توضيح مختلف التدابير وإجراءات الّتي تبذلها الدولة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة والتقليل منها **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول:
مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي على اختلاف تسميته ظاهرة عالمية تواجهه مختلف الدول متخلفة أو نامية أو حتّى الدول المتطورة على السواء[589]، والاختلاف يكمن فقط في درجة ونسبة توجدها ومدى تحكم أية دولة فيه، دون تحديد تعريف موحد لها **(أولاً)**، لتنوع صورها **(ثانياً)**، باختلاف الدوافع والأسباب الّتي أدت بظهورها **(ثالثاً)**.

أولًا: المقصود بالاقتصاد غير الرسمي

يصعب تحديد تعريف الاقتصاد غير الرسمي في ظل تعدد التعاريف، وبالتّالي نكتفي بتحديد مضمونه **(1)** والتطرق لأهم الخصائص الّتي ينفرد بها عن الاقتصاد الرسمي**(2)**.

1. مضمون الاقتصاد غير الرسمي

عرف الاقتصاد غير الرسمي بعدة تسميات منها الاقتصاد الخفي؛ غير؛ مرئي؛ الظل؛ الموازي[590]، فعلى اختلاف المصطلحات المستعملة في وصفه يبقى وضع له تعريف شامل أمر

---

[588]-أنظر أكثر: **بلعيد جميلة**، " الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **4**، العدد الأول، **2018**، ص**167**.

[589]-**حبيش علي**، "الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"، مرجع سابق، ص**281**.

[590]-Voir: **BERROU Jean-Philippe, EEKHOUT Thomas**, « L'économie informelle: un défi au rêve d'émergence des économies Africaines ?», Études internationales, Vol. **50**, N° **1**, **2019**, p. **128**, https://www.erudit.org/fr/revues/ei/**2019**-v**50**-n**1**-ei**04809/1062819**ar.pdf

يصعب لارتباطه بعوامل مختلفة ومتغيرة، إلى جانب الزاوية الّتي ينظر من خلالها واختلاف وجهة نظر المهتمين من القانونين والاقتصاديين، نظرا لعلاقته المباشرة بالتطور الاقتصادي والتّنمية والعوامل الاجتماعية والسياسية.

يقصد بعبارة "غير الرسمي" النشاطات الّذي لا تتضمنه المؤسسات الرسمية والتنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل، الاشتراكات في الضمان الاجتماعي، الضرائب والتسجيل الّذي يحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي[591]، وغير الرسمي يعني عدم خضوعه للنصوص القانونية.

يُمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي على أنّه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية الّتي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي يمارس من طرف أفراد أو جماعات محترف في الميدان هدفها الأساسي البحث عن تحقيق الربح السهل والسريع والتهرب من الرقابة، ويتميز بإقبال الافراد إليه ورفضهم الانضمام للاقتصاد الرسمي[592]، ويعرف أيضًا أنه ظاهرة مرتبطة بكل النشاطات الاقتصادية ولا تدخل في الإطار القانوني، وفي كل الأحوال يعمل هذا الاقتصاد على توفير مناصب الشغل وعادة ما تكون غير محمية من طرف القانون، فهذا التعريف يركز أساسا على أن النشاط اقتصادي يوفر مناصب الشغل بطريقة غير قانونية.

فالاقتصاد غير الرسمي هو مجمل النشاطات الصغيرة والمستقلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء والّتي تمارس بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف دون علم وموافقة السلطات أي دون الحصول على تصريح أو موافقة لممارسة النشاط، ومن نتائج ذلك عدم خضوعها للالتزامات القانونية خاصة ما يتعلق بعدم دفع الضرائب أو التهرب الضريبي.

يضم الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي حيث يتم إخفاء ذلك عمدا عن السلطات، فهو يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المنتجة مشروعة أو غير مشروعة ويشغل أشخاص دون احترام الأنظمة أو الخضوع لها بما في ذلك الإدارات الرسمية من

---

[591]-**بدلال علي**، "مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مجلة دفاتر مكاس، المجلد **2**، العدد الأول، **2006**، ص**276**.

[592]-**حبيش علي**، مرجع سابق، ص**282**.

إدارة الضرائب والقيد في السّجل التّجاري إدارة الجمارك وغيرها وبالتّالي الابتعاد من كافة أشكال الرقابة[593].

فالاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة من النشاطات المنتجة والّتي تختفي عن الأنظار وتفلت من تنظيم الدولة، كما يمكن تعريفه أيضًا على أنّه الاقتصادية الّذي لا يخضع لأية مراقبة[594]، ويعتبر في بعض الحالات قطاع بديل خاصة بالرجوع في المقابل إلى فشل أصحاب المشروعات الصغيرة الّتي ما زالت تعاني من الإجراءات الروتينية من مشاكل في التمويل التسويق وغيرها[595]، فصعوبة وضع تعريف الاقتصاد غير الرسمي يثير عدة نقاشات تعود لعدم استقرار وعدم تجانس الفاعلين والوحدات الإنتاجية فبالقدر ما تساهم في الإثراء تزيد من تعقيدها[596]، وبالتّالي فمن مختلف التعاريف يمكن وضع حوصلة لخصوصيات الّتي ينفرد بها عن الاقتصاد الرسمي.

2. خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يمكن من خلال التعاريف السابقة أن نستخلص مجموعة من الخصائص الّتي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد الرسمي، وأولها يتعلق بمدى تطبيق القواعد القانونية فإذا كان هذا الأخير يمارس في إطار قانوني، في حين الاقتصاد غير الرسمي ليس كذلك وبالتّالي عدم اشراف الجهات الرسمية عليه لعدم تسجيله لدى الجهات المختصة.

كما أنه يتميز باجتياحه مختلف النشاطات، حيث يدخل في كل من السلع والخدمات، فهو يتضمن من أكثر أشكال التبادل التقليدية كالمقايضة إلى أكثرها حداثة كالتّجارة الإلكترونية ومن أبسط السلع إلى أكثرها تعقيدا كالمخدرات والأسلحة، فهو يتربع على نطاق واسع من حيث الممارسين وطرق ممارستها إلى مختلف النشاطات مشروعة أو غير مشروعة.

---

[593]-**إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **13**، العدد الأول، **2016**، ص**90**.

[594]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**166**.

[595]-**بدلال علي**، مرجع سابق، ص**278**.

[596]-**BERROU Jean-Philippe, EEKHOUT Thomas**, op.cit, p. **127**,

ويتواجد الاقتصاد غير الرسمي في كافة الدول بغض النظر عن مدى تطورها أو تخلفها، فإذا كانت الدول المتخلفة والنامية يمارس فيها الاقتصاد غير الرسمي في المنتوجات البسيطة وفي الأسواق غير منظمة ومنافسة شديدة فإنّ الدول المتطورة تعرف باقتصاد غير رسمي في المنتوجات غير المشروعة وبوسائل تكنولوجية حديثة، ويمارس من طرف كافة طبقات المجتمع أطفال وشيوخ نساء ورجال المثقفين وغيرهم لما لها من إيجابيات، حيث لا تتطلب رأس مال ضخم كما يعفي نفسه من التزامات كدفع الكراء وما ينتج من فواتر الكهرباء والماء لكونها تمارس في أماكن عمومية من الأرصفة وغيرها وما يعفيه من الالتزامات الأخرى كالتأمين خاصة فهي ممارسات بعيدة كل البعد عن تدخل الدولة ورقابتها فهذه الخصائص تساهم أساسا في توسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي بصفة سريعة.

يبقى عنصر عدم التصريح بها من الخصائص الظاهرة الّتي يشملها الاقتصاد غير الرسمي، فهذا الأخير يجمع كافة الأنشطة الخفية وغير المصرح بها فهي غير قابلة للتقييم والتقدير عكس ذلك في الاقتصاد الرسمي[597]، فالتصريح بممارسة النشاط ما يجعل الدولة على دراية بوجوده وبالتّالي الرقابة فهو بعيد كل البعد عن الخضوع للنصوص القانونية تشريعية أو تنظيمية فلا تصريح ولا رخصة لممارسة النشاط لا ضمان ولا دفع الرسوم بمعنى التهرب من كافة الالتزامات تجاه الدولة.

ثانيًا: أشكال الاقتصاد غير الرسمي

أدى تنامي الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير ومستمر إلى توسع نطاقه من ناحية الأشخاص الممارسين ومن ناحية النشاطات حيث يمكن فرز النشاطات غير الرسمية القابلة للإدماج في الاقتصاد الرسمي عن غيرها وتبقى الممارسات غير المصرح بها ممارسات غير رسمية تكون في الغالب على شكل مشاريع ذات حجم صغير[598]، إلّا أنّ الفاصل الأساسي الّذي يؤثر على الاقتصاد غير الرسمي يعود أساسا إلى مشروعية النشاطات من عدمها فالدولة في بعض الحالات تتغاضى عن بعض نشاطات غير الرسمية بشكل عمدي مما له من أثر إيجابية على المجتمع

[597]-**بدلال علي**، مرجع سابق، ص**277**.

[598]-Voir: **BERROU Jean-Philippe, EEKHOUT Thomas**, op.cit, p. **127**,

وتمارس بطريقة علنية[599]، لأنّها نشاطات مشروعة لا تخالف قوانين الدولة لكن الإشكال في عدم التصريح بها أما الجهات المختصة.

ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي لدرجة أصبح ينظر إليها أحيانا على أنّها نشاطات مسموح بها نسبيا ومعترف بها؛ وينظر إليها المستهلك على أنّه نشاط عادي، حيث يلجا إليه العديد من الزبائن ويشتغل عدد معتبر من اليد العاملة، كما يشمل عدة أنشطة اقتصادية مشروعة أو غير مصرح بها أو أنّها أنشطة غير مشروعة بحكم طبيعتها[600]، فالاقتصاد غير الرسمي يظهر هنا على فئتين الأول يتعلق بجميع الأنشطة غير المعلنة لكنها قانونية؛ أما الثاني، فتشمل الأنشطة غير القانونية الأخرى الّتي لا يمكن بطبيعتها الإعلان عنها رغم أنّها في المقابل يمكن أن تدر دخلاً خفيا كبيرًا[601]، وفي الغالب يظهر على أشكال ثلاثة بالنظر إلى مشروعية في ممارستها من عدمها، نشاطات غير رسمية غير محظورة**(1)** نشاطات غير رسمية محظورة**(2)** نشاطات غير رسمية محظور جزئيا **(3).**

1. نشاطات غير رسمية غير محظورة

توجد حالات في الاقتصاد غير الرسمي أين يمارس النشاط بطريقة غير رسمية إلّا أنّه يبقى نشاطا مشروع وغير محضور بموجب نصوص قانونية، فهو نشاط أو عمل مشروع لا يمثل جريمة بحد ذاته ولكنه في حالة عدم التصريح به لدى المصالح الحكومية يصبح مخالف للقانون، لذلك تعرف بالنشاط الشرعي الموازي[602].

---

[599]-" تعتبر بعض دول العالم الثالث الاقتصاد غير الرسمي حلا فعالا للمشاكل الاجتماعية، مثل ما هو عليه في الجزائر ، أنظر: **بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**165**.

[600]-**حبيش علي**، مرجع سابق، ص**285**.

[601]-"...de par les activités diverses respectant cette définition, un classement en deux grandes catégories peut être opéré. Le premier concerne toutes les activités non déclarées certes, mais légales ; quant au second il regroupe toutes les autres activités illégales et qui de par leur nature, ne peuvent en aucun cas être déclarées, mais qui peuvent être génératrices de revenus occultes importants", Voir: **CHEBIRA Boualem-Ammar**, « Place de l'économie informelle en Algérie et ses impacts sur le processus de développement », La boratoire de recherche en innovation et analye economique et financière, p. **1**, http: //www.erudite.univ-paris-est.fr/evenements/colloques-et-conferences/atm-**2013**-communications-full-papers/?eID=dam_frontend_push&docID=**25214**

[602]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**166**.

وتعرف أيضًا بالنشاطات الموازية المؤقتة لإمكانية تحولها لنشاطات رسمية وبالتّالي دخولها في الاقتصاد الرسمي بمجرد التصريح بها، لذلك مبدأ الرسمية متوقف على شرط التصريح وباتباع جميع التدابير القانونية، فهناك الكثير من النشاطات الّتي تمارس بطريقة غير رسمية إلّا أنّها مشروعة وتتطلب التصريح كمشروع المرأة الماكثة في المنزل، أو عرض التجار المتجولين المنتوجات للمارة على رفوف المحلات والأماكن العمومية[603].

2. نشاطات غيررسمية محظورة

تعتبر هذه النشاطات غير رسمية ولا يمكن أصلا إدخالها في الاقتصاد الرسمي، لأن السبب الأساسي ليس في عدم الرسمية بالقدر ما تتعلق بالنشاطات الاقتصادية الّتي لا يمكن ممارستها لأنّها محظورة بموجب نصوص قانونية بمعني أن القانون أصلا لا يسمح بممارستها.

يعد الاقتصاد غير الرسمي المحظور من أخطر الأنشطة في السّوق الموازية ناخذ في المقام وعلى سبيل المثال تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية والأسلحة، المتاجرة بالممنوعات عموما والتهريب وتبيض الأموال وغيرها، الّتي تنشط في السّوق الموازية وبكل السرية والّتي لا يمكن أن تدمج في السّوق الرسمية مهما كان الأمر، إلّا أنّ من المهم الاهتمام بموضوع الجرائم الاقتصادية باعتبار الاقتصاد غير الرسمي المحفز الأساسي في وقوعها.

وبمفهوم أشمل فالنشاطات غير الرسمية المحضورة هي كافة الأنشطة الاجرامية المنتجة للدخل والمخالفة للنظام القانوني السائد في البلد[604]، فالسمة الأساسية فيها مخالفتها للقوانين، فهي في مجملها تجمع ثلاث صفات أساسية أولها أنّها نشاطات غير مصرح بها وثانيا تعتبر نشاطات ممنوعة ومخالفة للقوانين كما أنّها تمارس في سرية مطلقة مما يصعب متابعتها أو مراقبتها وإحصائها.

3. نشاطات غيررسمية محظورجزئيا

إلى جانب كل النشاطات الاقتصادية الّتي تنتمي للاقتصاد غير الرسمي من غير محظورة وأخرى محظورة بشكل مطلقا، هناك نشاطات يضمها الاقتصاد غير الرسمي بشكل جزئي، حيث يلجئ أي عون لممارسة نشاط إلى جانب النشاط المسجل أو المصرح به بمعنى ممارسة نشاط

[603]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**166**.

[604]-**مرجع نفسه**، ص**167**.

أخر غير النشاط المصرح به، فالجزء المصرح به غير محظور ويبقي الأخر غير المصرح محظور إلى غاية إتمام الإجراءات المناسبة لذلك.

وتشمل أيضًا النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي[605]، حيث يكتفي الممارس بالإجراءات الأولية دون تسجيله في مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي وذلك بهدف التهرب الضريبي وعدم دفع الاشتراكات لدى مصالح الضمان الاجتماعي، رغم أن هذا الشكل من الاقتصاد غير الرسمي المحظور يمكن تجنبه خاصة مع التطور التكنولوجية وتعميم فكرة الإدارة الإلكترونية أين يمكن لمصالح والأجهزة الإدارية الأولية في استقبال الممارسين أن تعلن بطريقة ألية كل من المصالح الضريبية والضمان الاجتماعي عن ذلك.

ثالثًا: دوافع وأسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي

تُعد الجزائر من الدول الّتي تعاني من الاقتصاد غير الرسمي الّذي تغلغل على اختلاف المنتوجات والأسواق حتّى تلك الّتي تتعلق بالمجال الإلكتروني، والّتي يعود أسباب ظهورها أساسا لتحولات الجذرية في المجال الاقتصادي ناهيك عن الأزمات المتتالية الّتي عرفها المجتمع **(1)**، وما نتج عنها من البطالة وضعف مستوى الدخل**(2)**، ضف إلى ذلك استفحال ظاهرة البيروقراطية والفساد **(3)**، كما أنّ عدم استقرار سياسة التّجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال **(4)** تعد من الأسباب الّتي تساهم في تشكل الاقتصاد غير الرسمي.

1. التحولات الاقتصادية محفز للاقتصاد غير الرسمي

انطلقت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال لانتهاج نظام اقتصادي على أسس اشتراكية وما تضمنه من مركزية القرارات واستحواذ الدولة على جلّ النشاط المهمة واحتكارها واستبعاد القطاع الخاص هو من أبرز المحفزات لظهور الاقتصاد غير الرسمي[606]، فقد كانت تلعب دور المنتج واعتمدت على قطاع المحروقات.

---

[605]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**167**.

[606]-**حبيش علي**، مرجع سابق، ص**286**.

يعتبر أيضا النمو الديموغرافي والتراجع الكبير في الإقبال لنشاط الفلاحي من أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي، أنظر: **بدلال علي**، مرجع سابق، ص**277**.

تُعتبر الصدمة النفطية سنة **1986** الأزمة الّتي كشفت هشاشة النّظام الاقتصادي وساهمت بشكل كبير في بلورت الاقتصاد غير الرسمي خاصة مع تبني نظام اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة، في الوقت كانت الشوارع مكتظة بالعاطلين عن العمل نتيجة تسريح العمال إلى جانب النزوح الريفي أين اتجه الكثير للعمل في المجال الاقتصادي وبطرق غير رسمية، وتعتبر المرحلة الانتقالية جد صعبة بدءا بالأزمة البترولية ثم السياسية والأمنية والإصلاحات الهيكلية عاملا في تنامي الظاهرة.

يعد نظام الخوصصة من أهم مظاهر التحولات الاقتصادية وفقا لمبادي اقتصاد السّوق، حيث أن هذا النّظام لا يخدم مصالح العمال بالقدر ما يخدم الملاك خاصة أن هذا النّظام يمارس في إطار الاقتصاد الرسمي فهو محمي بموجب القانون، فكان من سلبياته تسريح العمال وانتشار البطالة وقلة فرص العمل والشغل وإهمال الكفاءات[607]. مما أدى لارتفاع الاقتصاد غير الرسمي بشكل رهيب في السّوق السوداء وانشار العمل بما يعرف بالحقيبة أو تجارة الكابة، وما سماه البعض الأخر بتجارة التراباندوا لتغطية العجز[608]، خاصة بعد أحداث أكتوبر **1988**.

يمكن تبرير انتشار الاقتصاد غير الرسمي في بداية التحولات الاقتصادية كمرحلة انتقالية إلى صعوبة إعادة هيكلة النّظام ككل في ظل المعاناة والعجز المالي، إلّا أنّ المرحلة الانتقالية الّتي بدأت من الثمانينات ما تزال إلى يومنا هذا يثير الشك في تعمد الدولة وتساهلها مع الاقتصاد الموازي، ضف إلى المرحلة الانتقالية الّتي عرفت بعدم الاستقرار السياسي والأمني ودخول دائرة لا متناهية في الأعمال الإرهابية في فترة التسعينات أين زادت النشاطات غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة.

2. انخفاض مستوى الدخل وارتفاع الضرائب والحقوق الجمركية

يؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى مشاكل تمس النشاط بدرجة كبيرة مما يؤثر على الجانب الاجتماعي مما يدفعهم في الدخول إلى الاقتصاد غير الرسمي ليس بدافع الربح وإنّما لكسب القوة اليومي.

---

[607]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**168**.

[608]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**296**.

تُعتبر البطالة وعدم توفر مناصب الشغل من أكبر المشاكل الاجتماعية، فعجز السلطات المختصة توفيرها دفع بالكثير بالبحث عن العمل وحتّى إن كان بطرق غير مشروعة[609]، فالاقتصاد غير الرسمي يعتبر النافذة الوحيدة الّتي سوف يساهم في الربح أو حتّى كسب الرزق دون دفع المقابل.

ومن المشاكل أكثر تعقيد هو أن انخفاض مستوى الدخل، إذ تعتبر الضرائب من الالتزامات الّتي تقع على عاتق العون الاقتصادي كنتيجة لممارسة نشاط في إطار رسمي، إلّا أنّ العون في غالب الحالات يحس بثقلها على ميزانيتهم المالية الّتي قد لا تساعدهم التواصل في السّوق[610]، فالمكلف بها يشتكي من تعقد النّظام وعدم عدالته إضافة إلى ثقل عبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معادلاتها، مما أدى المكلفين بالتهرب من دفعها[611].

كما أن ارتفاع مستوى الضرائب الّتي تفرض على المكلفين هو ما يحفزها للممارسة النشاط خارج عن الإطار الرسمي، حيث أن اللجوء إلى الاقتصاد الموازي يتوقف على مدى قناعة الممارسين بسياسات الحكومية ومدى مساهمة الدولة في خلق اقتصاد قوي ورفاهية للمواطن وتشجيع المشاريع الاقتصادية الّتي تعود بالفائدة للمجتمع من خلال تحقيق شفافية في صرف الأموال العمومية[612].

3. البيروقراطية الإدارية و انتشار الفساد

نَتج عن عدم جدية تطبيق القوانين انتشار الفساد والمحسوبية والبيروقراطية لتحول الأفراد وحتّى الشركات إلى الاقتصاد غير الرسمي[613]، نتيجة تلقيهم صعوبات من وراء اتباع إجراءات إدارية طويلة ومعقدة، وبصفة عامة كل ما يتعلق بتدخل الدولة عن طريق مؤسساتها[614]، فالمغالاة في فرض القيود الإدارية من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات التحايل

---

[609]-**إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**93**.

[610]-**مرجع نفسه**، ص**91**.

[611]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**296**.

[612]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**168**.

[613]-**مرجع نفسه**، ص**168**.

[614]-**إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**91**.

وممارسة النشاط بشكل غير رسمي[615]، إلى جانب استفحال ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي بين فئات المجتمع وفي مختلف الأوساط، بغض النظر عن المكانة والنفوذ.

يَرتبط الاقتصاد غير الرسمي بشكل طردي بالبيروقراطية الادارية فكلما توسعت هذه الأخير كلما ازداد حجم الاقتصاد غير الرسمي لدرجة أصبحت العوائق الإدارية واجهة الاستثمار في المنظومة القانونية فالمستثمر دائما يبحث عن بيئة استثمارية مستقرة وشفافة ونظيفة بتطبيق القانون إلّا أنّ الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة وفق لمؤشر دركات الفساد[616]، رغم أن ظاهرة الفساد ليست بجديدة في الاقتصاد الجزائري وذلك من تحوله من النّظام الاشتراكي إلى اقتصاد السّوق[617]، على اختلاف صوره تأثير سلبي على الاقتصاد وما ينتج عنه من تدني القدرة الشرائية وانتشار البطالة والفقر.

استفحال ظاهرة البيروقراطية والفساد وتقويته ناتج عن ضعف الرقابة على الأجهزة الإدارية، فغالب ما يلجا أصحاب السّلطة التحكم في المناصب المكلفة بتسيير الموارد الاقتصادية والمالية للدولة ليس بنية التّنمية ولا لمصلحة الدولة بالقدر ما تتجه لمصالحهم الخاصة وما يحقق لهم أرباح خيالية على حساب الطبقات الضعيفة في المجتمع[618]، حيث تعرف الجزائر بقضايا فساد كثيرة في الاختلاس وتبديد أموال الخزينة العمومية، وغيرها من صور الفساد خاصة تلك الّتي تتسم بالطابع المالي.

4. سياسة التّجارة الخارجية والصرف

كانت الدولة المهيمنة الوحيد في التّجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وذلك في إطار النّظام الاقتصادي الاشتراكي، إلّا أنّ التحولات الاقتصادية أدى بتغيير الدولة موقفها في حرية التّجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

---

[615]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**293**.

[616]-مرجع نفسه، ص**297**.

[617]-**سلطاني عادل**، "دور الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد **6**، العدد **2**، ص**270** وص **276**.

[618]-مرجع نفسه، ص**272**.

تَبني الدولة مبادئ اقتصاد السّوق بشكل غير مدروس يعني بالضرورة حرية مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يسمح في اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي بين المنتوجات المحلية والمنتوجات الأجنبية[619]، إلّا أنّ كما سبق أن رأينا أن هذه الحرية تمارس في حدود، ضف إلى غياب ثقافة مالية مصرفية في المجتمع، فممارسة النشاط البنكي والمصرفي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في التمويل فأغلبية المشاريع تصطدم بعائق التمويل نهيك عن العوائق الإدارية خاصة طول المدة للحصول على القروض.

تجدر الإشارة إلى ما نعيشه اليوم في الوسط الاقتصادي لانتشار ظاهرة بيع وشراء العملات الصعبة في واضح النهار وفي أسواق موازية معروفة للصرف، كالعاصمة وتيزي وزو قسنطينة وهران وغيرها[620]، حيث يعتبر سوق العملات الصعبة أحسن مثال على الاقتصاد غير الرسمي والّتي تعمل بكل حرية أمام مرآى ومسامع السلطات العمومية، فهل هذا العجز للسلطات يعود إلى القوانين في المجال الاقتصادية في حد ذاتها[621]، أم أن الأمر يعود لتعمد السلطات في ذلك خاصة أن توجد أماكن معروفة لدى العامة تتم فيما مثل هذه العمليات رغم أن ذلك قد يهدد الاقتصاد الوطني من خلال ما يمكن أن تلحقه بخسائر معتبرة، فكان من السهل إنشاء مكاتب للصرف إلّا أنّ هذا النشاط يلقى أرباح طائلة في السّوق الموازية[622].

ويعود سوق الصرف غير الرسمي إلى بداية تدهور قيمة الدينار في الجزائري في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات حيث اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السّوق الموازية[623]، وكانت مرتبطة أساسا بقيمة الفرنك الفرنسي ثم تلبية بعض العملات الأخرى، أدى إلى ظهور قيمتين للصرف الأولى تحدد السلطات النقدية والأخر تحدد في السّوق الموازي[624].

الفرع الثاني:

---

[619]-**عزوزعلي**، مرجع سابق، ص**13**.

[620]-**بوقصة إيمان**،" الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد **3**، العدد الأول، **2018**، ص**259**.

[621]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**165**.

[622]-**حبيش علي**، مرجع سابق، ص**288**.

[623]-لتفصيل في تطور سعر الصرف في السوق الموازية، أنظر: **بوقصة إيمان**، مرجع سابق، ص**259**.

[624]-**عزوزعلي**، مرجع سابق، ص**14**.

تقييم الاقتصاد غير الرسمي

يعرف الاقتصاد غير الرسمي نشاطا وديناميكية كبيرة وله دور كبير في توفير الحاجيات الأساسية الّتي عجز عن توفرها القطاع الرسمي فله دور كبير في تنشيط السّوق المحلية **(أولا)**، إلّا أنّ هذا لا يعني أنه يخلو من السلبيات فهو يؤثر سلبا أولا على الاقتصاد الوطني وعلى المستهلك من خلال المنتوجات الّتي يعرضها علية دون احترام مقاييس الأمن والجودة نهيك عن عدم احترام النظافة **(ثانيا)**.

أولًا: إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي

لا يخفى علينا ما أفرزته التحولات الاقتصادية وتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق من أثر إيجابية من إطلاق الحرية الاقتصادية وتحرير المبادرة الخاصة وما نتج عنه من الاقتصاد غير الرسمي الّذي قلل من عدة مشاكل خاصة الاجتماعية **(1)**، إلى جانب تنشيط السّوق المحلية واظهار المنافسة على حقيقتها في ظل غياب كلي لدور الدولة في التنظيم والضّبط **(2)**.

1. المساهمة في تقليل من المشاكل الاجتماعية

سبق وأن ذكرنا أن من السلبيات الّتي أفرزها نظام اقتصاد السّوق هو غلق الوحدات الاقتصادية وتفكيك أخرى وتسريح العمال من وراء تبني نظام الخوصصة مما أدى إلى تفشي البطالة وتدنى مستوى الاجتماعي وما صاحب ذلك من الفقر والتسرب المدرسي وغيرها.

يُعتبر مشكل البطالة من أكبر المشاكل الّتي تعاني منها العديد من الدول، وتعد الجزائر من بينها خاصة بعد تبني مبادئ اقتصاد السّوق، فرغم مجهودات الّتي تبذلها السلطات في إطار سياسة دعم التشغيل إلّا أنّ ذلك لم يستقطب الشريحة الكبيرة من الأفراد مما جعلهم يبحثون عن العمل بأي طريقة ولوكان ذلك في إطار غير مشروع[625]، الأمر الّذي كان السبب الرئيسي في تنشيط الاقتصاد غير الرسمي وتغطية العجز ولو كان الأمر كان بصفة غير رسمية.

أصبح أمر استقطاب يد العاملة في الاقتصاد غير الرسمي يكتسب قابلية بشكل سريع وواسع وذلك من كافة طبقات المجتمع رجال ونساء خرجي الجامعات وأصحاب مؤهلات دون

[625]-لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **13**، العدد الأول، **2016**، ص**93**.

استثناء وأصبح قطاع منشأ للعمل والشغل وما له من أثر اجتماعية في تقليص الفقر[626]، نهيك عن اكتسابهم خبرة من خلال تدريبهم في بعض الأنشطة[627]، فهذا الأخير يعتبر مستقبل الأشخاص ومختلف النشاطات فهو السبب الرئيسي في تقليل من البطالة، فالكثير من يعتبرون عاطلين عن العمل هم في الحقيقة منتجون في القطاع غير الرسمي نظرا لسهولة الاندماج فيه دون أي شروط، فتوسيع الاقتصاد غير الرسمي ساهم في التقليل الكثير من المشاكل الاجتماعية منها توفير مناصب لشغل واستقطاب اليد العاملة[628]، وما ينتج عنه رفع القدرة الشرائية وبالتّالي التقليل من الفقر[629]؛ وتوفير الإمكانيات ولو بشكل بسيط من الصحة والتدريس والنقل وحتّى السكن.

وما لا نغفل عنه أن الاقتصاد غير الرسمي أصبح ينافس الاقتصاد الرسمي، ما جعل من هذا الأخير يعمل على تحسين الشغل خاصة ما يتعلق بالأجور وعدد ساعات العمل، فعادة ما تكون الأجور المتحصل عليها في الاقتصاد الرسمي لا تكفي لتلبية متطلبات الحياة ومقتضيات القدرة الشرائية أو الحد من حدة الفقر مما يجعل العمال يبحثون عن العمل الإضافي وذلك باللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، لذلك تعمل المؤسسات الرسمية على تحسين ظروف عمالها خاصة ما يتعلق بأجورهم ليتناسب مستوى العيش الكريم[630]، فالاقتصاد غير الرسمي يعمل على تحفيز الاقتصاد الرسمي.

2. تنشيط السّوق المحلية

افرزت الاصلاحات الاقتصادية توسيع نطاق الممارسات التّجارية على اختلافها وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق مما ساهم في تنشيط السّوق المحلية بتنوع المنتوجات واختلافها وما

---

[626]-أنظر أكثر: **بوقصة إيمان**، مرجع سابق، ص **260**.

[627]-Voir: **CHEBIRA Boualem-Ammar**, op.cit., p. **8**.

[628]-لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**94**.

[629]-هناك من يصنف الاقتصاد غير الرسمي إلى مجموعات مختلفة منها ما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي الّذي كان بمثابة استجابة لوجود الفقر، أي أن الفقر هو سبب ظهور بعض النشاطات غير الرسمية،

Voir: **PESQUEUX Yvon,** « L'économie informelle, une bonne "mauvaise pratique" » ?, Revue française de Gestion, N° **9, 2012**, p. **228**, https: //www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-**2012**-**9**-page-**217**.htm

[630]-**إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**101**.

يساهم أكثر في خلق فرص للعمل[631]، إلّا أنّ ذلك لم يكون بشكل رسمي فهناك نشاطات تنتج عنها منتوجات وتطرح في السّوق المحلية دون خضوعها للقوانين المعمول بها.

تشجيع حرية المبادرة الخاصة في السّوق لتغطية العجز الّذي تعرفه المؤسسات العمومية، كان في صورة الاقتصاد غير الرسمي باعتبار اقتصاد بعيد كل البعد عن الدولة سواء من حيث الدعم أو تمويله من طرف البنوك الّتي تنشط في الاطار الرسمي وإنّما يرتكز فقط على مداخيله[632]، وفي الوقت نفسه لا يخضع لرقابة بل يخضع فقط لقانون العرض والطلب، وفي ظل التوسع الكبير لحجم الاقتصاد غير الرسمي فقد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي ليأخذ المسار نفسه من حيث تطبيقه لمبادئ اقتصاد السّوق[633]، رغم الاقتصاد غير الرسمي يعتبر مشكل اقتصادي وظاهرة عالمية إلّا أنّه يزداد وزنا أمام الاقتصاد الرسمي ويأخذه بكل جدية كمنافس في السّوق خاصة في وقت الأزمات[634].

توسع الاقتصاد غير الرسمي في أسواق غير منظمة وفي عدة قطاعات خاصة البناء والخدمات الّتي تمارس دون ترخيص كنقل الأشخاص والبضائع والقطاع الفلاحي وما يتعلق بإنتاج زيت الزيتون والحليب وغيرها[635]، ضف إلى ذلك الصناعة التقليدية والحرف الّتي تمارس في المنزل وتنتج منتوجات مختلفة ذات طابع حرفي وتطرح في السّوق المحلية من خياطة الملابس التقليدية والفخار وصناعة بعض المنتوجات الغذائية والحلويات التقليدية ذات صلة بالتراث، أين أصبح للمستهلك حرية الاختيار أمام هذا التنوع في الأسعار والنوعية في السّوق، إلى جانب تلك المنتوجات الّتي تطرح من الاقتصاد الرسمي إلّا أنّها ستكون بأسعار أكبر منها وبالتّالي توفير مختلف المنتوجات للأفراد ذوي الدخل المحدود.

كما يلعب دور هام في المشاريع المصغرة والصغيرة نظرا لتمتعها بالقدرة الإنتاجية بما يتناسب السّوق المحلية والوطنية[636]، مما يساهم في زيادة حركة السّوق ويعمل على توفير

---

[631]-Voir: **CHEBIRA Boualem-Ammar**, op.cit., p. **4**.

[632]-**بدلال علي**، مرجع سابق، ص**279**.

[633]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**294**.

[634]-**CHEBIRA Boualem-Ammar**, op.cit., p. **1**.

[635]-لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**95**.

[636]-Voir: **PESQUEUX Yvon**, op.cit., p. **221**.

حاجات الفرد حسب قدراتهم الشرائية، فالاقتصاد غير رسمي مكانة هامة باعتباره يشغل شريحة معتبرة من المجتمع مما يسمح لهم تحسين نشاطاتهم فهو لا يخضع للضرائب ولكن في المقابل لا يستفيد من الضمان الاجتماعي ولا من معاشات التقاعد[637]، وهذا ما يظهر أكثر الجانب السلبي للاقتصاد غير الرسمي.

ثانيًا: سلبيات الاقتصاد غير الرسمي

رغم الإيجابيات الّتي ظهرة مع الاقتصاد غير الرسمي من توفير مناصب الشغل ورفع من القدرة الشرائية إلّا أنّ الغوص في الاقتصاد غير الرسمي من الجانب السلبي تصغر الإيجابيات أمام ذلك، فلا يكاد مجال لم تغزه سلبيات الاقتصاد غير الرسمي لدرجة أصبح مجالا للانحراف وممارسة النشاطات الممنوعة خاصة من طرف الشباب، إلا ذلك ناتج عن انتشار ظاهرة الفساد بكافة أشكاله إلّا أنّ المجال المالي يعد العمود الفقري الّذي يقف به الفساد **(1)**، والتهرب الجبائي والضريبي **(2)** وما ينجر من مساس أمن وسلامة المستهلك **(3)** وانعدام الحماية القانونية للعمال المستخدمين في المجال**(4)**.

1. انتشار ظاهرة الفساد

يَرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالقضايا الفساد والرشوة والاختلاس وكل ما يتعلق بالأموال، حيث تعتبر ظاهرة الفساد المالي من المواضيع الّتي تعيق التّنمية الاقتصادية والسبب الأول في تفاقم الفقر ويساهم في دعم سوء أخلاق المسؤولين واستغلال النفوذ، كل هذا يساهم في توسع الاقتصاد غير الرسمي خاصة ما يتعلق بالنشاطات المحظورة.

كما أن تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق وحرية النشاط المصرفي من التسعينات إلّا أنّ صعوبة التحكم في المجال ساهم أكثر في خطورة الاقتصاد غير الرسمي مع ازدياد الجرائم المتعلقة به من تهريب العملة الصعبة وتبيض الأموال وغيرها، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول الّتي تعاني من ظاهرة الفساد؛ من الاختلاس والرشوة وتبديد الأموال العمومية... وغيرها، ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي مجال خصب لتنامي النشاطات المحظورة من المتاجرة بالمخدرات وتبيض الأموال وسوق الصرف وغيرها.

---

[637]-**CHEBIRA Boualem-Ammar**, op.cit., p. **8**.

تعد قضية بنك الخليفة من أبرز القضايا المعروفة باعتباره الممول لمجمع اقتصادي ظهر وتطور بشكل سريع وما خلفه من فساد مالي على الاقتصاد، وما نتج من أثر سلبية وتنامي ظاهرة تبيض الأموال داخل السّوق الموازي للصرف[638]، ولا تختلف هذه الجريمة عن الجرائم الأخرى الّتي تساهم في انتشار الفساد في حضن الاقتصاد غير الرسمي والرسمي، ومنها تبديد الأموال العمومية وما أفرزته قضية الفساد في مشروع الطريق السيار شرق غرب، ونهب المال العام في قضية سوناطراك، وما يزال الفساد في تصاعد وتنامي مستمر وتزايد رغبة الانتهازين والفاسدين في توسيع ثرواتهم، ومن الأمثلة الّتي هزت الرأي العام قضية كمال بوشي ونقل الكوكايين على متن باخرة في حاويات لاستيراد اللحوم المجمدة عبر ميناء وهران[639].

ما يطفو من قضايا الفساد الّتي تستنزف الاقتصاد الوطني ما هي إلا عينة من الفساد المالي الّتي تغذي الاقتصاد غير الرسمي المحظور، وفي المقابل يبقى المواطن البسيط يستغيل الاقتصاد غير الرسمي في المنتوجات البسيطة سعيا في كسب قوة يومية، نهيك عن المشاكل الّتي يتخبط فيها يوميا دون أدنى أي احترام لحقوق الانسان من حق العمل والشغل.

2. التهرب من دفع الضرائب

يعتبر ممارسة أي نشاط غير مصرح به أمام الجهات الرسمية للدولة بمثابة حرمان الدولة أو الخزينة العمومية من عائدات قد تساهم في التّنمية الوطنية بصفة شاملة، فعدم التصريح بها يؤدي إلى عدم مراقبتها وعدم إحصاءها وعدم فرض عليها الضرائب.

تختلف أسباب التهرب الضريبي من مجال لأخر ومن حالة لأخرى؛ ومنها خاصة عدم وجود ثقافة كافية في مجال الأعمال وانعدام الوعي المقاولاتية لانعدام التكوين والتأطير، كما يمكن أن يرجع إلى عدم تحقيق الربح المسطر وبالتّالي التهرب من دفع الضرائب لتعويض ذلك أو لتذمر المكلف لسياسة الإدارة في فرض الضرائب من التعقيد في الإجراءات؛ رغم أن ممارسة أي نشاط دون دفع الضرائب هو مساس بقاعدة العدالة في فرض الضرائب[640]، وهذا نتيجة البيروقراطية

---

[638]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**166**.

[639]-أنظر: **شهيدة قادة**، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها، إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد **2**، العدد الأول، **2019**، ص**48**.

[640]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**173**.

الّتي ما تزال تشوه سمعة الإدارة لدى الوسط الاجتماعي، مما يؤدي إلى عدم دفع الضرائب وعدم معرفة الواقع الفعلي للنشاطات الاقتصادية، كما أنّ الدولة في حالة عدم تحصيل الضرائب قد تلجا إلى رفع معدلات الضرائب أو توسيع حجم الوعاء الضريبي مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي.

تظهر الاحصائيات الرسمية وغير الرسمية حجم وضخامة التهرب الضريبي في الاقتصاد الوطني ما يعيق التّنمية الاقتصادية، إلى جانب مشكل التهرب الجمركي وما ينتج من أثر سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى مصلحة المستهلك من خلال ادخال على مستوى الحدود منتوجات لا تطابق المعايير المطلوبة، حيث يتفنن المهربين في استخدام طرق ووسائل جد متطور يصعب على إدارة الجمارك ضبطهم أثناء التهريب، وهذا ما يؤدي بهم للإفلات من دفع الرسوم الجمركية ودفع الضرائب، كما أنّ فقدان الدولة للحلقة الخاصة بحصيلة الضرائب ما يؤثر على الواردات، حيث تعتبر الضرائب من الركائز الأساسية الّتي ترتكز عليها الدولة في سياساتها ومشاريعها التنموية.

3. مساس أمن وسلامة المستهلك

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكان خصب لخرق قواعد السلامة وكل ما يمس صحة المستهلك، فغياب الرقابة على المنتوجات محل تداول في السّوق الموازية وعلى مستوى مختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج دون مراعاة الشروط الضرورية وما ينتج عنها من أثر سلبية على المستهلك سواء كان المنتوج محلي أو أجنبي.

ألزم المشرّع في القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك التقيد بشروط النظافة والسهر على عدم مساس صحة المستهلك ومصالحه[641]، إلّا أنّ الاقتصاد غير الرسمي يمارس بعيد عن القوانين المعمول بها، وفي ظل الحركة الكبيرة له فإنّ صحة وسلامة المستهلك في خطر، فالاقتصاد غير الرسمي لا تتوفر فيه أدنى مراقبة مما يعني تصنيع مواد مقلدة ومغشوشة داخل أماكن لا تتوفر على شروط

[641]-أنظر: قانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

النظافة والسلامة، مع انتشار نشاطات العمل والتصنيع في الأماكن السكنية والمنازل دون احترام شروط السلامة مما يشكل خطر على سلامة وصحة المستهلك[642].

في المقابل توجد عدة نصوص توضح ضرورة التقيد بشروط النظافة في عملية التصنيع[643]، يخضع لها الاقتصاد الرسمي ورغم الرقابة إلّا أنّ هناك كثيرا من التجاوزات وما بالك بالاقتصاد غير الرسمي الّذي يمارس بعيد عن ذلك، ومن بينها صنع الحلويات مع ما يضاف إليها من الملونات والنكهات مجهولة المصدر ودون احترام المقادير، وبيع الحليب ومشتقاتها من الألبان والزبدة والخبز التقليدي وغيرها من المنتوجات دون معرفة طريقة تصنيعها وتخزينها وحفظاها فكل شيء يتم وراء ستار، رغم أن المستهلك في غالب الحالات مقبل لهذه المنتوجات الّتي تعرض في الطرقات والأرصفة.

يخترق الاقتصاد غير الرسمي قواعد وضوابط تمس سلامة وصحة المستهلك على اختلاف مراحل وعمليات الإنتاج، خاصة ما يتعلق بأماكن ووسائل الإنتاج غير النظيفة والمستخدمين في العملية الإنتاجية الذين لا يتوفرون على الكفاءة المهنية من عدم التنظيم وغياب التكوين[644]، مما يؤثر على عدم التقييد بالمقاييس والموصفات وما يخلف جراء ذلك من أثر سلبية على صحة المستهلك.

يُعرف الاقتصاد غير الرسمي بكافة السلوكيات الخطيرة الّذي يهدف إلى تحقيق الربح دون ضمير، فغالبا ما تصدر منهم تصرفات لا يتقبلها العقل قد تؤدي إلى الحاق الضرر بالمستهلك لدرجة الوفاة، كاعادة تغليف مواد منتهية الصلاحية[645]، فظاهرة عدم احترام موصفات التغليف معروفة كثير في الوسط الاقتصاد غير الرسمي خاصة في شهر رمضان الكريم الّذي يعتبره الكثير شهر لربح السريع فتجده يبيع مثلا مشروبات في أكياس البلاستيك قد تكون مضرة بصحة المستهلك نهيك عن طريقة إعدادها وتسويقها في الطروقات، أين نلاحظ تهون السلطات في

---

[642]-**أمازوز لطيفة**، "السوق الموازية مجال لخرق قواعد سلامة المواد الغذائية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد الأول، **2019**، ص**864**.

[643]-أنظر: المرسوم التّنفيذي رقم **17-140** مؤرخ في **11** أبريل **2017**، يحدد شروط النظافة والنظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **16** أبريل **2017**.

[644]-**أمازوزلطيفة**، مرجع سابق، ص**865**.

[645]-مرجع نفسه، ص**865**.

اتخاذ تدابير في سبيل مكافحة هذه الظاهرة وتفضل السلطات تركه في غالب الحالات وذلك بهدف خلق التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل[646]، دون الاكتراث للأثر السلبية على أمن وسلامة المستهلك.

كما يشهد الاقتصاد غير الرسمي فوضى في طريقة تخزين المنتوجات المحلية والمستوردة، فغالب ما يلجئ المتدخل إلى تخزينها لفترة أكثر من اللازم دون احترام شروط التخزين السليم مما يؤدي إلى تلفها، كما أنّ التبريد المتقطع هو من أكثر مسببات أمراض على المستهلك خاصة في حالة النقل[647]، فظاهرة النقل العشوائي معروفة كثير في الوسط الاقتصاد الرسمي إلّا أنّ الأمر تفاقم في الاقتصاد غير الرسمي، ونرى مثلا يوميا نقل المشروبات الّتي تكون معرضة للشمس طول فترة النقل.

يفتقر الاقتصاد غير الرسمي لأدنى مقومات الجودة والنوعية مما يؤثر سلبا على صحة المستهلك خاصة أن المقبلين على هذه المنتوجات بالدرجة الأولى العائلات ذات الدخل المحدود، ويجدر بالسلطات المعنية الإسراع في اتخاذ القرارات للحد من الظاهرة الّتي انتشرت لدرجة أصبحت أمر طبيعي.

4. انعدام الحماية الاجتماعية

تفاقمت نسبة البطالة مع مرحلة التحولات الاقتصادية نتيجة التسريح الجماعي للعمال وغياب الاستثمارات الجديدة، حيث يعد القطاع العمومي المصدر الأساسي في تفاقم البطالة خاصة فئة الشباب من خرجي الجامعات والمعاهد الذين يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل دون جدوى[648]، مما دفعهم للبحث عن الشغل بأي طريقة كانت وحتّى تلك الّتي تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي دون النظر في مدى الظروف المقبولة المحيط به.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي كما سبق أن أكدنا ذلك في التعريف على أنّه يرتكز على توفر مناصب الشغل بطريقة غير قانونية، فهو يفتقر للحماية القانونية الضرورية وما ينتج عن ذلك

---

[646]-**CHEBIRA Boualem-Ammar**, op .cit, p. **8**.

[647]-**أمازوزلطيفة**، مرجع سابق، ص**865**.

[648]-لتفصيل أكثر في الإحصاءات والنسب التّي توضح تفاقم البطالة بالأرقام والنسب المئوية، أنظر: **بدلال علي**، مرجع سابق، ص**280**.

من أخطار اجتماعية على العمال[649]، نظرا لممارسة النشاطات الاقتصادية دون مراعاة النصوص القانونية، وحتى إن كان تعود بفائدة للمستخدم فإنّ ذلك سيؤثر سلبا على العامل.

تتميز الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد غير الرسمي بعدم توفير أدنى حقوق المقررة في مجال العمل، منها الأجر المناسب للعمل الّذي يؤديه الحق في العطل الاضراب والتمثيل النقابي، إلى جانب عدم الترقية ولا حتّى العمل في مكان لائق بوسائل السلامة فأغلب النشاطات في الاقتصاد غير الرسمي تمارس في أماكن تفتقد للظروف الصحية المناسبة والنظافة منها[650]، نهيك عن استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق العمل، فالاقتصاد غير الرسمي هو من بين الأسباب الّذي تأثيرا سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم وبالتّالي انتشار الأمية والجهل[651].

وأكبر خطر يهدد عالم التشغيل في مجال الاقتصاد غير الرسمي يتعلق بحوادث العمل حيث لا يتمتع العامل بالتأمين ضد حوادث لعدم تصريحهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي أين يزاد الأمر خطورة عند تشغيل الأطفال[652]، خاصة إذا كان العمل في الظروف قد تؤدي إلى أمراض خطيرة أو عاهات دائمة كحالا العمل في المواد الكيميائية الخطير دون احترام الظروف الضرورية قد تؤدي إلى فقدان البصر مثلا وفي بعض الحالات الأخرى إلى الوفاة خاصة إذا تعلق الأمر بأشغال البناء.

الفرع الثالث

سبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

أصبح الاقتصاد غير الرسمي حقيقة وظاهرة لا مفر منها وما على الدولة الاحتفاظ بالجانب الايجابي الّذي يلعبه في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والعمل على إدماجه، وذلك عن طريق المبادرة بالتسجيل الرسمي مما يمنح له الصفة الرسمية للاستفادة من إيجابيات الاقتصاد

---

[649]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**295**.

[650]-لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**98** و**99**.

[651]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**295**.

[652]-لتفصيل أكثر أنظر: **إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**100**.

الرسمي[653]، لأن الحد منه سيساهم مرة أخرى في نمو البطالة فبدل محاربته يجب العمل على إدماجه في الاقتصاد الرسمي وذلك بمحاربة الفساد **(أولا)**، وتشجيع على إنشاء المؤسسات**(ثانيا)**، وتفعيل دور النّظام الجبائي والضريبي **(ثالثا)**، مع ضرورة استبدال الأسواق الفوضوية بأسواق منظمة **(رابعا)**، باعتباره من البدائل المتاحة لدفع التّنمية الاقتصادية لشمولها كافة الأنشطة الانتاجية.

أولًا: مكافحة الفساد والرشوة

يُعد الفساد وما ينتج عنه من الصور والجرائم من الأسباب الّتي أضعفت كاهل الاقتصاد الوطني والمساهم الأول في تقوية الاقتصاد غير الرسمي خاصة إذا تعلق الأمر بالنشاطات المحظورة، ضف إلى التطور التكنولوجي والمعلوماتية وما نتج عنه من تطوير التّجارة التقليدية إلى إلكترونية غير محدودة.

عمل المشرّع على تجسيد سبيل مواجهة الرشوة ومكافحة الفساد فيعدّة مواقفأهمها يظهر من خلال تخصيص قانون مستقل للوقاية من الفساد ومكافحته، بهدف دعم التدابير الرامية إلى الوقاية منه وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص[654]، إلى جانب جهود الدولة في انضمامها لمساعي الدولية للوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها[655]، وكثفت الدولة جهودها أكثر من خلال إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كيّفت

---

[653]-**BERROU Jean-Philippe, EEKHOUT Thomas**, op.cit, p. **131**,

[654]-قانون رقم **06-01** مؤرخ في **20** فبراير **2006**، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر. ج.ج، عدد **14** صادر **8** مارس **2006**، متمم بموجب القانون رقم **10-05** مؤرخ في **26** غشت **2010**، ج. ر. ج.ج، عدد **50** صادر أول سبتمبر **2010**، معدل ومتمم بموجب القانون رقم **11-15** مؤرخ في **2** غشت **2011**، ج. ر. ج.ج، عدد **44** صادر في **10** غشت **2011**.

[655]-تم توقيع الجزائر على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التّجارية الدولية في **17** ديسمبر **1997** ودخلت حيز النفاذ في **15** فيفري **1999**، وذلك سعيا في تجريم الفساد الدولي أو الرشوة في المعاملات التّجارية الدولية، أنظر: **موري سفيان**، "دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التّجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **15**، العدد الأول، **2017**، ص**444**.

على أنّها سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية وذلك بموجب نص دستوري[656]، إلى جانب المادة **6** من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[657].

ثانيًا: تشجيع إنشاء المشاريع الخاصة

قامت الدولة بتكثيف جهودها وفقا لمسار حرية المبادرة الخاصة على تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة والّتي تكون في الغالب ذات صيغة عائلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الّتي تظهر في سياسة الدولة في حرية المقاولاتية المكرسة في الدستور وفقا لأخر تعديل، فاهتمام المشرّع في تزايد مستمر مؤخرا فيما يخص هذه الفئة والدليل على ذلك ما جاء في أول نص تشريعي الّذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[658]، أين نفهم أن الهدف الأساسي من ذلك هو تشجيع إنشاء هذه الفئة من المؤسسات وتوجيهها والعمل على ترقيتها، ثم جاء بعد ذلك القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[659].

اتخذت الدولة مجموعة من التدابير محفزة لتشغيل الذاتي من إطار سياسة مدعمة ومشجعة ويظهر ذلك من خلال المحفزات ذات الطابع المالي من تخفيض الضرائب ومنح القروض، وفي سبيل إدماج المقبلين لأول مرة لعالم الشغل عن طريق عقود ما قبل التشغيل[660]، فالعراقيل الّتي تضعها البنوك وتماطلها في منح القروض ما يدفع أصحاب المشاريع

---

[656]-المادة **204** من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **96-438**، معدل ومتمم، مرجع سابق.

[657]-قانون رقم **06-01**، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، معدل ومتمم، مرجع سابق.

إلى جانب مختلف النصوص الأخرى التّي لها علاقة بمكافحة الفساد كأفة تغلغلت في مختلف المجالات خاصة ما يتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، أنظر مثلا: أمر رقم **96-22** مؤرخ في **9** يوليو **1996**، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج. ر. ج.ج، عدد **43** صادر **10** يوليو **1996**

[658]-قانون رقم **01-18**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق. **(ملغى)**

[659]-قانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[660]-**إرزيل الكاهنة**، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، مرجع سابق، ص**102**.

التوجه للاقتصاد غير الرسمي إلّا أنّ محاربة هو ما يضم في إدماجهم في نطاق الاقتصاد الرسمي[661].

اتخذت الدولة سياسة تشجيعية في إنشاء المشاريع من خلال وضع مصادر التمويل إذ تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معاملة خاصة في مجال الصفقات العمومية وتشجيع المنتوج المحلي مما يشجع الأشخاص على ممارسة نشاطه في إطار قانوني وفي المقابل التقليل من الاقتصاد الموازي الّذي لا يستفيد من الدعم والتشجيع، ولا نغفل في هذا المقام عن الحرف والصناعة التقليدية الّتي تمارس في المنزل، أين صدر المرسوم التّنفيذي رقم **97-274** الّذي يحدد شروط ممارسة نشاطات التقليدية في المنزل[662]. فالتزام الحرفين بهذا النص من شأنه التقليل من الاقتصاد غير الرسمي.

بالإضافة إلى إنشاء أجهزة متخصصة في استقبال الشباب ومساهمتها في تجسيد مشارعهم، فاهتمام الدولة بكافة جوانب والظروف المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي وتشجيعهم على الاستثمار والتشغيل من شأنها مواجهته والعمل على إدماجه في الاقتصاد الرسمي مما يساهم في خلق فرص العمل الرسمية والحد من البطالة[663]، نهيك عن تطوير المنتوج الوطني.

ثالثًا: تفعيل دور النّظام الجبائي والضريبي

أصبح موضوع الاقتصاد غير الرسمي وضرورة إدماجه في الاقتصاد الرسمي من أولويات السياسية الوطنية والّتي يجب أن تنصب في إعادة النظر في المنظومة الجبائية، حيث أصبح أمر عصرنة إدارة الضرائب ضرورة لتخفيف عبء التنقل للمكلفين والقضاء أو حتّى التقليل من البيروقراطية والفساد الّذي أصبح عرف يصعب إزاحته في الإدارة مما سيزيد في تحصيل الإيرادات الجبائية والرقابة، كما أنّ ذلك يساهم في التنسيق بين مختلف الأجهزة الأخرى والّتي لها علاقة مباشرة بين مصالح الضرائب والاحصاء والضمان الاجتماعي وإيداع الحسابات الاجتماعية وغيرها.

---

[661]-**بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**174**.

[662]-مرسوم تنفيذي رقم **97-274**، يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل، مرجع سابق.

[663]-**CHEBIRA Boualem-Ammar**, op .cit, p. **2**.

يكون اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي في الغالب بهدف التهرب من أداء الالتزامات عمدا، كان يقوم المكلف في الغالب بعدم التصريح بأرباحه أو أي حيل أخر غير قانونية قصد التهرب من أدائها، وفي سبيل الحد من هذه الظاهرة يجب أولا إعادة النظر في النّظام الضريبي[664]، والعمل على تفعيل الرقابة الجبائية لتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها بهدف التحقق من مدى صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بها.

رابعا: إزالة الأسواق الفوضوية

كبدت الدولة جهود واسعة في سبيل تنظيم الاقتصاد غير الرسمي، فإلى جانب الجهود المبذولة في سبيل إدماجه في الاقتصاد الرسمي من ناحية تشجيع إنشاء المؤسسات ودعمها والعمل على ترقيتها وتطويرها ومرافقتها من إنشائها وإنمائها والعمل على ديمومتها في السّوق لخلق الثروة وتشجيع المنتوج المحلى لتحقيق منافسة حقيقية بمبادئها، كما قامت الدولة مؤخرا باعتماد سياسة في سبيل تنظم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق توسيع شبكة الأسواق المنظمة وبالتّالي التقليل في المقابل من الأسواق الفوضوية الّتي تعرفها الأسواق المحلية دون احترام أدنى شروط النظافة والتنظيم.

فتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي صاحب معه انتشار الأسواق الفوضوية والبيع العشوائي في مختلف الأماكن العمومية والأرصفة دون احترام شروط النظافة وسلامة المستهلك، وفي سبيل تنظيم هذه الممارسة دون المساس بالشخص خاصة إذا كان ذلك مصدر رزقة عملت الدولة على تنظيم النشاطات غير الرسمية ووضع لها أماكن خاصة وتجهيزها لعرض المنتوجات والاستمرارية في النشاط، خاصة ما يتعلق بإنشاء أسواق مغطاة الّتي استفادت بها مختلف الولايات.

تنظيم الأسواق والتحكم فيها يشجع إدماج المتدخلين في السّوق الرسمية الّتي تتوفر فيها التنظيم والنظافة، فالمشكل الّذي يتعب كاهل المتدخلين في السّوق هي الالتزامات الّتي تقع على عاتهم وفي المقابل هذه المساحات لا توفر لها أدنى شروط للممارسة نشاطهم مما يعني النفور وممارسة نشاطهم بطرق عشوائية غير منظمة، إلّا أنّ الدولة مؤخرة تضخ أموال معتبرة في سبيل

[664]-لتفصيل أكثر في ضرورة إصلاح النظام الضريبي، أنظر: **بلعيد جميلة**، مرجع سابق، ص**174**.

إعادة تأهيل أسواق الخضر والفواكه ولا يختلف الأمر بين أسواق التجزئة وأسواق الجملة[665]، وأسواق أخرى.

تعتبر المركز والفضاءات التّجارية الأماكن المهيأة لاستقبال بعض الأنشطة التّجارية والمبادلات التّجارية بالتجزئة أو بالجملة، حيث صدر المرسوم التّنفيذي رقم **09-182** الّذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية[666]، إلّا أنّ هذا النص ملغى بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **12-111** الّذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية[667]، فإنشاء الأسواق ونقل المتدخلين إليه دون استثناء سيؤدى للقضاء على الأسواق الفوضوية الّتي تستقبل يوميا الاقتصاد غير الرسمي أو حتّى التقليل منها.

عملت الدولة على تهيئة المحيط المناسب لاستقبال النشاطات والّتي تظهر في برنامج مئة محل لكل بلدية[668]، وذلك بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **06-366** إلّا أنّ ما يعاب عليها من جانب التطبيق حيث أصبحت هذه المباني في كثير من البلديات ملجئ للانحراف.

المطلب الثاني:

إنتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي

رغم جهود الدولة في تجسيد مبادئ اقتصاد السّوق وخلق فرص اقتصادية أخرى بعيد عن تدخل الدولة إلّا أنّه كثير ما ظهرت سلبيات أكثر من إيجابيات، فالحديث عن الإنعاش من بدية سنة **2001** دليل واضح على عدم فعالية الإصلاحات الّتي بادرت بها الدولة من نهاية الثمانينات، فالإنعاش يعني أن الاقتصاد الوطني في الحضيض ومئاله الأزمات مما يستوجب إحيائه وانعاشه، وباعتبارها فكرة اقتصادية جديدة ومرنة يستوجب تحديد مضمونها بتوضيح أسبابها وغايتها **(الفرع الأول)**.

---

[665]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**301**.

[666]-مرسوم تنفيذي رقم **09-182** مؤرخ **12** مايو **2009**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، ج. ر. ج.ج، عدد **30** صادر في **20** مايو **2009**. **(ملغى)**

[667]-مرسوم تنفيذي رقم **12-111**، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، مرجع سابق.

[668]-**يحياوي نسرين**، مرجع سابق، ص**301**.

لا يقتصر أمر فكرة الإنعاش الاقتصادي على الدول ذات الاقتصاد الضعيف وإنّما يدخل في كل السياسات الاقتصادية للدول في حالة ما اقترنت بأزمة اقتصادية، والنّظام الاقتصادي الوطني عانى بدوره بأزمة النفط وما نتج عنها من التحولات الاقتصادية الّتي طال الحديث عنها وما أفرزته من الأثر السلبية فكان من الضروري رسم سياسة من أجل تنفيذ استراتيجية الإنعاش الاقتصادي للخروج من الحلقة الاقتصادية المفرغة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول:

مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية الّتي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي[669]، وبالتّالي فهي فكرة اقتصادية أكثر منها قانونية إلّا أنّ تحديد مضمونها وتنفيذها يرتبط أساسا بالنصوص القانونية، حيث ارتبط ظهورها بسياق التحولات الاقتصادية وما أفرزته من نتائج إيجابية وسلبية كانت من أسباب إنتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي (**أولاً**)، والملاحظ في النصوص القانونية الّتي جاء لتكريس حرية السّوق خضعت بشكل شامل لتعديلات عدة من سنة **2001** وذلك سعيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتّنمية الشاملة عن طريق سياسة الإنعاش الاقتصادي (**ثانيا**).

أولًا: أسباب تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر الأزمة الاقتصادية والتحولات الّتي باشرتها الدولة المنعرج النهائي الّذي أظهر مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الاشتراكي وعدم صموده أمام الأزمات الاقتصادية، فرغم الخطوات الكبير من أجل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق ودفع عجلة التّنمية إلّا أنّ ذلك لم يمنع من ظهور مشاكل اقتصادية أخرى لم تفلح الإصلاحات في التصدي لها، مما استلزم اتباع في المضمار نفسه ما يعرف بالإنعاش الاقتصادي، وذلك لأسباب مختلفة أهمها عدم فعالية القطاع الخاص وحداثته **(1)** تقليص القطاع العام وانكماش دوره في التّنمية **(2)** وغياب التنوع الاقتصادي والاعتماد بشكل مطلق على قطاع المحروقات**(3)** ومحدودية الاستثمارات وطنية وأجنبية **(4)**

---

[669]-**مسعي محمد**، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، المجلد **10**، عدد **10**، **2012**، ص**148**.

وسوء استغلال الموارد المالية والبشرية خاصة الشابة **(5)** ضف إلا إلى كل هذا هناك تأثير سياسي مباشر على الجانب الاقتصادي**(6).**

1. حداثة القطاع الاقتصادي الخاص وعدم فعاليته

اعتماد الدولة على مصدر دخل واحد أدى بثغرات في النسيج الاقتصادي فتخلى الدولة عن دورها الاقتصادي لم يكن أمر اختياري وإنّما كان ضروري لتأزم الوضع المالي لدولة، مما استوجب فتح مجال للخواص لمساهمتهم في تقليل من حدة الأزمة وكان يستوجب الأمر تشجيع ودعم من طرف الدولة إلّا أنّ هذه الأخيرة كانت دون إمكانيات لذلك حيث وجد القطاع الخاص نفسه دون دعم ضف إلى ذلك حداثته وقلت خبرته حيث اعتدنا على المنظومة الاشتراكية أين كانت الدولة تسيطر على جل الأنشطة الاقتصادية.

يُعتبر القطاع الاقتصادي الخاص اقتصاد فتي يعاني من نقص في الإمكانيات المالية والتكوينية فالمتمعن في الأمر يلاحظ عدم وجود أي مراكز لتكوين إطارات في المجال الاقتصادي وغياب شبه كلي لثقافة مقاولاتية واستثمارية وهذا يعود أساسا إلى ما سبق قوله من حداثة القطاع الاقتصادي الخاص، الّذي يعتبر من الأسباب الأساسية من وراء بناء سياسة الإنعاش الاقتصادي رغم بداية تكريس مبادئ اقتصاد السّوق سعيا لدعمه وتطويره وفقا للإمكانيات المتوفرة وحسب متطلبات السّوق، فهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي هو جعل عمليات إنتاج المنتوجات بأقل كلفة وأكثر نوعية، مما يوفر مرونة قوية للإنتاج[670].

سيطرة النّظام الاشتراكي ولفترة طويلة وفي المقابل تبني مبادئ اقتصاد السّوق بشكل محتشم كان له أثر سلبية على القطاع الخاص، حيث ما يزال يعتبر حديث وفتي خاصة بالمقارنة مع الدول السباقة في تكريس هذه المبادئ وفي سبيل حمايته وتشجيعه باعتباره الحجر الأساسي لتجسيد مبادئ اقتصاد السّوق كان على الدولة التدخل دون المساس بالمبادئ عن طريق تنفيذ استراتيجية الإنعاش وتوجيهه عن طريق الدعم والتشجيع.

يظهر هذا خاصة من خلال سياسة الدولة في دعم وتشجيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للاستثمار في مختلف المجالات دون قطاع المحروقات وهذا من أجل

---

[670]-أنظر: **خلف فاروق**، "نتائج تطبيق برنامجي النتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد الأول، **2016**، ص**26**.

تكثيف النسيج الاقتصادي والعمل على تحقيق فعلية في الواقع الاقتصادي، حيث أن الإنعاش الاقتصادي سياسة ظهرت سعيا في ديمومة القطاع الخاص وتحقيق فعالية اقتصادية على اختلاف المجالات، إلى جانب تخفيف من حدة العراقيل الّتي تحول دون ترقية القطاع الخاص للمساهمة في التنويع والتّنمية الاقتصادية الشامل[671]، خاصة أن هذا القطاع يعتبر ركيزة أساسية في سبيل تجسيد مبادئ اقتصاد السّوق وما يتعلق بحرية المنافسة وما ينتج عنه من خلق مناصب الشغل والمساهمة في التّنمية.

2. انكماش دور القطاع العمومي

تَهدف التحولات الاقتصادية أساسا لتقليص دور الدولة في المجال وبالتّالي تقليص القطاع العمومي، وفي المقابل تشجيع القطاع الخاص إلّا أنّ هذا الأخير كما سبق ذكره لم يسد الفراغ الّذي خلف القطاع العمومي وفي سبيل التقليل من الفراغ الّذي خلفه تقلص القطاع العام ظهر الإنعاش الاقتصادي وذلك في سبيل حماية مبادئ اقتصاد السّوق من جهة ومن جهة أخرى السعي نحو التّنمية الاقتصادية إلى جانب القطاع الخاص.

يَلعب القطاع العام دور فعال في التّنمية الاقتصادية إلّا أنّ ضرورة تبني مبادئ اقتصاد السّوق وتأزم الوضع الاقتصادي وانعدام المصادر المالية التمويلية كان سبب من وراء تقليصه وفي المقابل لم يتم تعويض هذه النشاطات بالقطاع الخاص والّذي بدوره لم يصل درجة كبيرة في التطور فكان للإنعاش الاقتصادي مكانة هامة في سياسة الدولة لإعادة حركة الاقتصاد ودفع عجلة التّنمية وذلك من خلال تنشيط وتفعيل دور المؤسسات العمومية في بناء البنية التحتية إلى جانب القطاع الخاص.

كَان تقليص المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف تقليل دور الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق نظام الخوصصة وما نتج عنها من أثر سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هذا التقليص كان لابد منه في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ النسبة الكبيرة الّتي كانت يسيطر عليها القطاع العمومي وانسحابه بشكل مفاجئ وكبير ترك فوهة

---

[671]-لتفصيل أكثر في أهم عوائق عدم ترقية القطاع الخاص، أنظر: **ساسي فاطمة، سعودي عبد الصمد**، "القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتّجارة، المجلد **2**، العدد **2**، **2017**، ص**96** وما يليها.

يصعب ملئها بالقطاع الخاص الفتي والهاش؛ فكان الإنعاش الاقتصادي الخيار الأمثل لتحقيق توازن بين تقليص القطاع واستمرار البنية التحتية لمرافقة القطاع الخاص.

يُعتبر الاستثمار العمومي من بين أحد الاستراتيجيات الّتي تساهم في إحداث أثر إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي، إذ أن القطاع العمومي يساهم في الأنشطة الإنتاجية إلى جانب القطاع الخاص ومن جهة ومن جهة أخرى يعمل على تهيئة الظروف المناسبة لخلق النشاطات في القطاع الخاص والمحافظة عليه.

يَعمل الاستثمار في القطاع العمومي على توفير البنية التحتية[672]، بمعنى أن رفع من نسبة الاستثمار العمومي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي يؤدي حتما مستقبلا لرفع الاستثمارات الخاصة وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق وفي المقابل التقليل من الانفاق الاستثمار العمومي مستقبلا، إلا أنه نلاحظ اهمال دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في سبيل وضع قاعدة متينة للقطاع الخاص فهذا الأخير يكون له فعالية أكثر إذا ما دعم بالقطاع العام الّذي يكون مدعما من طرف الدولة ماليا في حين القطاع الخاص يعتمد على وجود كفاءات بشرية متمكنة في المجال، فشراكة هذين العنصرين يعني بالضرورة دعم الإنتاج، فالانكماش الّذي عرفه القطاع العام هو من الدوافع الأساسية للإنعاش الاقتصادي.

3. محدودية التنوع الاقتصادي

يتميز الاقتصاد الوطني باعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير خاصة بالمقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية أين تمتلك مؤهلات كثيرة تمكنها من المساهمة في التّنمية الاقتصادية إلّا أنّها مهملة، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الاستثمارات في المجالات الاقتصادية الأخرى وكما سبق ذكره فإنّ التحولات الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وما نتج من القطاع الخاص إلّا أنّ هذا الأخير ما يزال فتي وحديث ليتغلغل في قطاعات أخرى وبإمكانيات مالية ومادية وبشرية محدودة خاصة مع التطور التكنولوجي.

فالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كان على حساب القطاعات الأخرى الّتي أصبحت مهمشة فتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي كان ضرورة لابد منها من أجل توسيع الاستثمارات في

[672]-أنظر: **ضيف أحمد**، "دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي. دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو."، مجلة معارف، المجلد 7، العدد 12، 2012، ص171 وما يليها.

القطاعات الأخرى على اختلافات، وتقليل في المقابل على الاعتماد الكلى لقطاع المحروقات لكن دون تهميشه خاصة في هذه المرحلة باعتبار ما يزال المصدر الوحيد للموارد المالية والعملة الصعبة، حيث أظهرت الإحصاءات أن هذا الأخير ما يزال يعتبر المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد المحلي[673].

تُعتبر الممارسات التّجارية على اختلاف الأنشطة الإنتاجية هامش الاقتصاد الوطني فكانت الدولة تضخ كل إمكانياتها في القطاع المحروقات رغم أن هذا الأخير أثبت عدم جدارته في حال ظهور الأزمات الاقتصادية نظرا لارتباطه بأسعار عالمية، أي أن هذا القطاع يتأثر بعوامل خارجة عن السياسات الاقتصادية[674]، إذ أن سياسة الإنعاش الاقتصاد تهدف أساسا إلى تنويع والتخلي عن أحادية الاقتصاد وتنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية وفقا لمتطلبات السّوق وبالإمكانيات المتوفرة محليا، خاصة أن سياسة الإنعاش الاقتصادي هدفها تنشيط الاقتصاد عن طريق تنشيط العرض[675].

لا يعتمد التنويع الاقتصادي فقط على القطاع العام الّذي يشمل قطاع المحروقات والأشغال العمومية البترولية إلى جانب الصناعة للضعف الإمكانيات لدى الخواص في حين القطاع الخاص يستحوذ على قطاع التّجارة والحرف والفلاحة والخدمات من النقل والاتصالات والصناعة خارج قطاع المحروقات[676]، خاصة الصناعة التحويلية والمواد الغذائية وكان من الأجدر والأصح أن يتحد القطاع العام والخاص في سبيل تنويع الانتاج الوطني كسياسة أساسية في الإنعاش الاقتصادي.

رغم الجهود المبذولة من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية وتبني مختلف المبادئ الأساسية لتشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات إلّا أنّ هذا التحسن يبقى هاش ولا يعول عليه كثير في مجال التشغيل والتّنمية الشاملة، ويظهر ذلك خاصة في ضعف القطاع الصناعي

---

[673]-أنظر أكثر: **مسعي محمد**، مرجع سابق، ص**152** وما يليها.
خلف فاروق، مرجع سابق، ص**29**، **ضيف أحمد**، مرجع سابق، ص**175** وما يليها.

[674]-**ضيف أحمد**، مرجع سابق، ص**181**.

[675]-أنظر أكثر: **مسعي محمد**، مرجع سابق، ص**149**.

[676]-**ضيف أحمد، عزوز أحمد**، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد **14**، العدد **19**، **2018**، ص**32**.

وتذبذبه رغم أنه يعتبر المحفز الأساسي للقطاعات الأخرى ومصدر للرقي التقني والتكنولوجي وتشجيع الابتكار والابداع[677].

يُعتبر تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات من الأهداف الأساسية المتوخاة من وراء سياسة الإنعاش الاقتصادي مما يسمح تنويعه وفك التبعية المفرطة للخارج من خلال اعتماد على استيراد كل شيء وفي المقابل تصدير المحروقات فقط، في حين نمتلك كل مقومات والامكانيات لإنتاج لمعظم المنتوجات الّتي تستنزف العملة الصعبة عن طريق الاستيراد وهذا ما أثر على توقف الابداع والابتكار في مختلف المجالات بمعنى أخر غياب الدور البشري في استغلال الإمكانيات المتاحة لتنويع الاقتصاد.

نُلاحظ أن الاقتصاد الوطني ما يزال تعتريه مجموعة من العوائق تحول دون الوصول لتنوع حقيقي؛ خاصة ما يتعلق بالعوائق الإدارية من طول الإجراءات وتعقدها بالإضافة إلى العوائق الجبائية والجمركية وفرض الضرائب وغيرها، إلى جانب كثرة النصوص القانونية خاصة التنظيمية وهذا ما يشجع أكثر البيروقراطية، كما أنّ الهاجس الّذي يعاني منه القطاع الخاص ويعيق التنوع الاقتصادي هو عنصر التمويل وعدم توفير العقار الصناعي؛ نهيك عن المشاكل الأخرى الّتي تحد من الوصول إلى تنويع الاقتصاد فعلي لمساهمته في التّنمية[678].

يُعتبر القطاع الخاص من أكثر السبيل الّتي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تنويع الاقتصاد نظرا لما يحققه هذا الأخير من رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التّنمية على المدى البعيد[679]، فسياسة الإنعاش الاقتصادي يعتبر مسار محفز لتفعيل القطاع الخاص وما ينتج عنه من تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مصدر أخر مستقر وثابت للخزينة العامة من خلال تصدير منتوجات أخرى إلى جانب المحروقات الّذي يتميز بعدم الاستقرار لعلاقته المباشرة بالأسواق العالمية، إلّا أنّ سياسة الدولة ما تزال تعطي له أهمية بالغة على حساب القطاع الخاص مما عرقله على النمو والتطور[680]، فالهدف من سياسة

---

(677)-أنظر أكثر: **مسعي محمد**، مرجع سابق، ص**153**.

(678)-لتفصيل أكثر في العوائق التّي تحول دون ترقية القطاع الخاص وتنويعه، أنظر أكثر: **ساسي فاطمة، سعودي عبد الصمد**، مرجع سابق، ص**96** وما يليها.

(679)-مرجع نفسه، ص**86**.

(680)-أنظر أكثر في تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي: **ضيف أحمد، عزوز أحمد**، مرجع سابق، ص**22**.

الإنعاش الاقتصادي هو رفع من دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وفقا للحرية الاقتصادية إلّا أنّ هذا لا يعني استبعاد وإهمال القطاع العام.

4. ركود الاستثمارات الوطنية والأجنبية

يَرجع سبب تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى غياب شبه كلي للاستثمارات وطنية وأجنبية رغم تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، فكان من المنتظر ارتفاع نسبة الاستثمارات بعد فتح المجال لذلك إلّا أنّ النتائج لم تأت وفقا للأهداف المسطرة خاصة أن الاستمارات العمومية في تناقص متزايد وفي المقابل الاستثمارات الخاصة لم تصل إلى المطلوب.

فالإصلاحات الّتي باشرتها الدولة في مختلف القطاعات ومن بينها الاستثمار كان بمثابة المنعرج لتغير المسار الاقتصادي نحو مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّها دائما تتضمن في عدم وجود استراتيجية واضحة لتنسيق بين مختلف القطاعات المكلفة بذلك في سبيل تطبيق عمليات الإصلاح، نظرا لتخوف الشديد من وراء انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وتعويضه بالقطاع الخاص الحديث إلى جانب التخوف من فتح مجال للاستثمارات الأجنبية الّتي اعتبرت ولفترة طويلة مساس بالسيادة، ولا نغفل عن وجود فجوة كبيرة بين المؤسسات المكلفة بتنفيذ برنامج الإصلاحات وتشعبها كما أنّ الإدارة في تلك الفترة تفتقر للأساليب الحديثة المتطورة في التسيير وعدم مسايرتها لتطورات الاقتصادية والاجتماعية نهيك عن وجود طبقة في المجتمع لها مصالح خاصة في ذلك مما أدى في أخر المطاف لعدم فعالية الإصلاحات وفشلها، لذلك كان على السلطات المعنية اتخاذ مسار أخر أكثر فعالية من برنامج الإنعاش والنمو الاقتصاديين لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

تبني استراتيجية الإنعاش الاقتصادي كان بسبب ركود الاستثمارات على اختلافها وطنية وأجنبية خاصة الهدف من كلاهما هو تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار وتفعيله وتشجيعه أصبح الإنعاش الاقتصادي ضرورة من أجل اتخاذ مجموعة من الحوافز بما يتناسب السياسة الواسعة لتكملت الإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى الانفتاح ومبادئ اقتصاد السّوق، فالنظر إلى مختلف النصوص القانونية المنظمة للاستثمار الصادرة من بداية الإصلاحات الاقتصادية تغيرت وتم تحينها أكثر من مرة وذلك من أجل مسايرتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتّى العالمية من المرسوم التشريعي رقم 93-12 الملغى بموجب الأمر

رقم **01-03** الصادر في مرحلة بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والمعدل والمتمم والأخير هو القانون رقم **16-09** الساري المفعول[681].

تُعتبر نقطة التحين المستمر للنصوص القانونية المتعلقة بالاستثمارات نقطة سلبية تمس مبدأ ضرورة استقرار النصوص القانونية كما تعتبر ضرورة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بهدف تسهيل المشاريع الاستثمارية الخاصة وفقا للحرية الاقتصادية، إلّا أنّ هشاشة القطاع الخاص وحداثته يتطلب أولا وجود استثمارات عمومية كقاعدة أساسية بهدف تسهيل عمل الخواص وتوسيع نشاطها خاصة ما يتعلق بالنقل والاتصالات[682]، وغيرها من الاستثمارات العمومية الّتي تساهم في تحسين القطاع الخاص خاصة تلك الّتي تحمل ضمنها التكنولوجيا الحديثة.

ركود الاستثمارات الوطنية والأجنبية كان من الأسباب وراء التبعية المفرطة للخارج وهشاشة القطاع الخاص وعدم مساهمته في النمو، لذلك تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية من السياسات الّتي اتخذتها الدولة في سبيل تحسين وتوسيع نطاق الاستثمار بعيد عن القطاع المحروقات فهو السبيل الأمثل لتحسين النمو الاقتصادي وتحقيق التّنمية، فتحفيز الاستثمارات ظهرت أساس ضمن أحكام الأمر رقم **01-03** إلّا أنّ التعديلات المتتالية لهذا الأمر خاصة بموجب قوانين المالية تحمل في طياتها في تغير سياسة الدولة في تهميش المستثمر الأجنبي[683]، فسياسة الإنعاش الاقتصادي في هذا المجال تتمحور أساسا في ضرورة وجود حوافز فعالة لجلب الاستثمارات وطنية كانت أو أجنبية للبحث عن موارد أخرى غير تلك الّتي تتعلق بقطاع المحروقات.

يحمل قانون الاستثمار مزايا كثير من شأنها تحفير الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلّا أنّ أغلبية المستثمرين خاصة الأجانب متخوفين من الاستثمار في الجزائر، نظرا لعدم استقرار

---

[681]-مرسوم تشريعي رقم **93-12**، يتعلّق بترقية الاستثمار، معدل ومتمّم، مرجع سابق. **(ملغى)**
ثم الأمر رقم **01-03**، يتعلّق بتطوير الاستثمار، معدل ومتمّم، مرجع سابق. **(ملغى)** ثم القانون رقم **16-09**، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق، (الملغى)، القانون 22-18، يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

[682]-أنظر أكثر: **خلف فاروق**، مرجع سابق، ص**26**.

[683]-**أوباية مليكة**، "عن فعالية القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **10**، العدد **3**، **2019**، ص**111**.

سياستهم وموقفهم من الاستثمار الأجنبي لمبالغتهم في فرض القيود[684]، رغم أن القانون رقم **16-09** يحمل عدة امتيازات سواء تعلق الأمر بمرحلة الإنجاز أو الاستغلال المشاريع الاستثمارية إلى جانب إلغاء قاعدة **49/51**٪ وفي جميع القطاعات الاقتصادية في المقابل كرس هذه القاعدة ضمن قانون المالية وهذا لا يوحي التخلي عنها وإنّما توسعها أكثر لتشمل نشاط الاستيراد[685]، إلّا أنّ صدور قانون المالية التكميلي لسنة **2020** سمح نوع ما في مرونة القاعدة من خلال السماح للمستثمر الأجنبي للاستثمار دون إلزامه بالشراكة مع المستثمر الوطني إلا في بعض النشاطات الّتي تكتسي الطابع الاستراتيجي[686].

يتوقف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على حرية الاستثمارات الوطنية والأجنبية من توفيق بين مبادئ حرية اقتصاد السّوق لتشجيع المستثمر وتحقيق المصلحة العامة الاقتصادية لدفع بالنمو والتّنمية الشاملة، حيث يعتبر القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار الموجه الأساسي للاستثمارات إلّا أنّه كثير ما يحوى على عراقيل تحد من فعالية الضمانات الممنوحة للمستثمرين[687]، فسياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا لتخفيف من وتير الّتي ما تزال تكاد لا تنعدم في مختلف النصوص المرتبطة بالاستثمار من وضع عراقيل تحد من توسيع الاستثمارات عامة والأجنبية خاصة إلا في بعض الحالات، فهذا ليس بسبب التخوف أو حداثة القطاع الخاص وإنّما الأمر يرجع إلى غموض سياسة الدولة وانحياز المسؤولين لخدمة مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة للدولة في محيط يسوده الضباب وانعدام الشفافية والمسؤولية.

5. سوء استغلال الموارد المالية والبشرية

---

[684]-**أوباية مليكة**، "عن فعالية القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي"، مرجع سابق، ص**111**.

[685]-مرجع نفسه، ص**121**.

[686]-**بن هلال نذير، أسياخ سمير**، "المساس بالمبادئ المكرسة في ظل القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار: عائق في سبيل خلق مناخ استثماري مشجع في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **11**، العدد **4**، **2020**، ص**182**.

[687]-مرجع نفسه، ص**177** وما يليها.

يرتبط الاقتصاد الوطني بشكل مباشر بالقطاع المحروقات، إلّا أنّ هذا الأخير في تغير مستمر بين الارتفاع والانخفاض مما يساهم في تذبذب النمو الاقتصادي وعدم إمكانية الاعتماد عليه بشكل عام لكن ما يزال يعد المصدر الأول للعملة الصعبة.

يعني ارتفاع أسعار البترول بالضرورة وجود سيولة مالية، وهذا بالنظر للتجارة الخارجية الجزائرية الّتي تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات فارتفاع قيمة هذا الأخير يعني بالضرورة تحسن وضعية الخزينة العمومية من خلال ارتفاع إيراداتها، حيث اعتدنا الحديث عن أثر انخفاض وانهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني خاصة أزمة سنة **1986** وفي نهاية التسعينات والشيء نفسه في سنة **2008** وأيضا في سنة **2014**[688]، دون النظر والتمعن في الحالة العكسية وكيف استغلت الدولة من ارتفاعها وهل استفادة من ذلك؟

يعرف سوق النفط بعدم الاستقرار فهو يتأثر بتأثر الطلب المتزايد من عدمه العالمي وكمية الإنتاج الموجودة في السّوق بشكل متكرر ومستمر، وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط ما تزال تعتمد على هذا القطاع بشكل كبير في تسيير شؤونها باعتبارها من الدول المصدرة للنفط وتعتمد عليه كمصدر رئيسي في الميزانية العامة فإنّ أي تقلب في أسعار سيؤثر على المداخيل إما إيجابا أو سلبا[689]، فهذه الأسواق معروفة بعدم الاستقرار مما يسهل خلق الازمات أين أصبحت مصدر قلق لها حيث مرة بعدة سياسات لمجابه انهيار أسعار البترول منها ساسة التقشف وتجميد المشاريع الكبرى خاصة تلك الّتي لم تنطلق بعد[690]، مما أثرى سلبا على الاقتصاد الوطني.

تعتبر سياسة الإنعاش الفكرة السديدة في سبيل اغتنام فرص انتعاش إيرادات الخزينة خاصة بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد، وذلك لغرض ادخار الفوائض الناجمة عن الفرق بين الإيرادات النفطية المعتمدة في الميزانية وتلك المحصلة عليها فعليا لمواجهة انخفاض الإيرادات

---

[688]-**عرقوب نبيلة**، "أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد **5**، العدد الأول، **2017**، ص**263**.

[689]-يمثل مورد النفط مصدر هام للجزائر إذ يمثل نسبة ٪**95** من مداخيل العملة الصعبة، وبين **50**٪ و**65**٪ من مداخيل الميزانية، لتفصيل أكثر أنظر: **مبروك رمضان**، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (**2001-2015**)"، مجلة المعيار، المجلد **9**، العدد **2**، **2017**، ص**118**.

[690]-**عرقوب نبيلة**، مرجع سابق، ص**263**.

الناجمة عن انخفاض الأسعار[691]، رغم ارتفاع أسعار النفط عدة مرات أين ننتظر تحسن إلّا أنّ ذلك لم يغير كثيرا ولم يساهم في تهيئة البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص ولو بنسبة قد تخفف من حدة القلق من احتمال وقوع الأزمات، وهذا إن دل على شيء إنّما يدل على سوء استعمال الموارد المالية وليس لقلتها وغياب الحد الأدنى من المسؤولية والرقابة عن دخول وخروج الأموال العمومية من الخزينة العامة.

ويجب أن لا نغفل في المقابل عن الجانب المظلم من الفساد والمحسوبية واحتكار فئة من رجال الاعمال واستفادتهم من شروط التّنمية دون الأخرى خاصة ما يتعلق بالتمويل والمساعدات المالية ضف إلى ذلك تعقد الإجراءات الجبائية والضريبية وسوء تسييرها، رغم اعتبارها مصدر من مصادر الإيرادات (الطابع الجبائي وتحصيل الضرائب وحتّى الغرامات) حيث أصبحت هذه المداخيل لا تؤثر بشكل إيجابي لا على الخزينة العامة ولا على الناشطين في المجال التّجاري والاقتصادي فالعون الاقتصادي في تذمر مستمر لعدم عدالتها، أين أصبح الأمر المعروف بين العامة أن ارتفاع أسعار البترول تعود لفئة غير واضحة في حين الأزمات يتحمله المستثمر والمواطن البسيط.

يعد العنصر البشري أساس التّنمية في المجالات الاقتصادية من خلال استغلال كافة طاقاته وامكانياته الابتكارية والابداعية سعيا نحو تحقيق الأفضل ولو كان ذلك بإمكانيات أقل، حيث يتميز النمو الاقتصادي ذو طابع توسعي أساسا بمعنى يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات برأسمال الدولة أي الاستثمارات العمومية الموجهة في خاصة لتطوير البنية التحتية ذات الطابع الاجتماعي وكذا الأشغال العمومية والبناء والخدمات والفلاحة، في حين اهمال وعدم التركيز على قوى الإنتاج والزيادة فيه أين يتطلب الأمر الابداع والابتكار من طرف العنصر البشري[692].

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة في سبيل تحسين الاقتصاد الوطني وللاندفاع نحو التّنمية أين أظهرت الإصلاحات الاقتصادية أن الاعتماد على السياسة المالية في تطوير النشاطات الاقتصادية وفق لمبادئ اقتصاد السّوق لوحدها أمر غير كافي بل يجب أن يرفق ذلك

---

[691]-**مبروك رمضان**، مرجع سابق، ص**131**.

[692]-**مسعي محمد**، مرجع سابق، ص**154**.

بالعنصر البشري الّذي يعتبر مصدر للإبداع والابتكار، حيث تأخذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أولوياتها التّنمية البشرية خاصة في حالة ما كانت المصادر المادية متوفرة من خلال توفير الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي والنظر لمدى مردودية ذلك في ميدان التشغيل والإنتاج[693].

تؤكد الدولة اهتمامها بعنصر الشاب المبدع في عدة مواقف، خاصة من خلال أخذ مؤخر سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لاستغلال الطاقات الشابة المبدعة في مشارعها، إلّا أنّه ما تزال الطاقات الشبابية لم تستغل في الكثير من الحالات حيث يتوجه الكثير من الخرجين من الجامعات والمعاهد للعمل في غير تخصصهم ضف إلى النسبة المعتبر منهم الّذي يتوجهون للهجرة للخارج بحثا عن فرص أكثر لدرجة أصبحت هذه القرارات مجرد خطابات سياسية آنية.

يَتميز الاقتصاد الوطني في سياسات المختلفة للإصلاح بالتذبذب وعدم الاستقرار رغم توفرها على العنصر البشري إلى جانب تحقيق فائض من جراء عائدات البترول في بعض الفترات[694]، نهيك عن مختلف الإمكانيات الطبيعية، إلا الاقتصاد الوطني في تقهقر مستمر ونمو متذبذب مما يستوجب إتباع سياسية استثنائية للوضع الاقتصادي الاستثنائي تختلف عن تلك المنهتجة سابقا من الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجية الإنعاش الاقتصاد وبرنامج دعم النمو المبرمج تطبيقه من سنة **2001**.

أصبح الحديث مؤخر عن سياسة الإنعاش الاقتصادي المزعم تنفيذه من سنة **2020** إلى سنة **2024** من المواضع والملفات ذات أولوية في الأعمال الحكومية خاصة جراء ما أفرزته جائحة كورونا من ركود اقتصادي عالمي، حيث يتضمن هذا البرنامج عدة نقاط اقتصادية مهمة على المدى البعيد والقريب منها ما يتعلق بالمجال المالي والمصرفي وتنويع مصادر التمويل ورفع مستوى الكفاءة والتعليم من أجل تكوين كفاءات لمساهمتهم في التّنمية وهذا ما يظهر أساسا في

---

[693]-**خلف فاروق**، مرجع سابق، ص**30**.

[694]-لتفصيل أكثر عن وضعية صندوق ضبط الموارد من سنة **2001** إلى سنة **2015**، أنظر: **مبروك رمضان**، مرجع سابق، ص**133**.

مختلف الخطابات الحكومية على رأسهم رئيس الدولة والوزير الأول عن مخطط الإنعاش الاقتصادي[695].

إنّ الالتفاف لهذين العنصرين المالي والبشري في سياسة الإنعاش الاقتصادي من شأن تحسين الأوضاع الاقتصادية ودفع عجلة النمو والتّنمية والخروج من دائرة الركود والتبعية في المدى البعيد خاصة فنتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي في غالب الحالات لا تظهر مباشرة إنّما تتطلب فترات زمانية معتبرة بمعنى أكثر النتائج تظهر أكثر في المدى البعيد، وبداية اهتمام السلطات العامة بحسن استعمال الإمكانيات المالية وتوفير المناخ المناسب لاستغلال الطاقات الإيجابية الشبابية وتشجيعهم على الابداع والابتكار مسألة أولية وخطوة من شأنها التحسن أكثر في المستقبل تحتج إلى الجدية.

6. تأثر السياسة على القرارات الاقتصادية

يَرتبط الاقتصاد عموما بالنّظام السياسي المتبع وذلك من خلال نظام الحكم والمؤسسات القائمة به، فالإصلاحات الاقتصادية من سنة **1986** وما بعدها أدى بالتغير الجذري بالمنظومة الاقتصادية وهذا إلى جانب النّظام السياسي وما يظهر عليه عموما، أي تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق يعني بالضرورة وجود نظام ديمقراطي من الجانب السياسي.

تغيير المسار الاقتصادي وبناء اقتصاد على أسس الحرية والمنافسة النزيهة يرتبط أساسا بوجود إرادة سياسية في تجسيد اقتصاد جديد قائم على تنويع الإنتاج والحرية في ممارسة الأنشطة التّجارية والاقتصادي دون اقصاء أو تهميش فئة على حساب فئة أخرى، مع ضرورة وضع حلول السياسية ذات وجهة للحلول الاقتصادية قائمة على الثقة بين الدولة والمواطن فلا يمكن بناء اقتصاد قوي في ظل غياب الشفافية في التسيير السياسي من عدم تقديم الحسابات وانتشر الفساد على كافة المستويات.

فسياسة الإنعاش الاقتصادي الّتي حددتها الدولة من سنة **2001** وما بعدها؛ في الحقيقة تظهر فقط في حالات الوفرة المالية بالاعتماد على عائدات المحروقات، مما يعني ترجعها حتما في حالة الانخفاض وهذا يدل على تدخل فئة من السّلطة وتشبثها بقطاع المحروقات للحفاظ

[695]-رئيس الجمهورية تبون يترأس الثلاثاء جلسة عمل حول إعداد الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وكالة الانباء الجزائرية: https: //www.aps.dz/ar/algerie/89216-2020-07-06-13-33-33

على امتيازاتها الخاصة أكثر من خدمة الاقتصاد وبالتّالي رفض الانتقال الفعلي لحرية السّوق من أجل خلق التنوع الاقتصادي وبقاء الاقتصاد في التبعية للخارج.

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي لضرورة التوفيق بين المجال السياسي والاقتصادي في أن واحد وذلك من خلال ترشيد المسار الاقتصادي وتكثيف الجهود بين مؤسسات الدولة والامكانيات المادية والبشرية في سبيل تحقيق تنمية شاملة من تشجيع القطاع الخاص لإسهامه في التّنمية ورفع من قيمة الإنتاج الوطني، ومن جهة أخرى رسم مخطط دقيق وفعال وبأهداف واضحة في سبيل تطبيقه بجدية للنهوض بالاقتصاد.

تعدّ تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة مزيج بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية وذلك بتكثيف الجهود بين مختلف فئات المجتمع وزرع الثقة بينها وبين مؤسسات الدولة، ومن بين الأليات الّتي تندرج ضمن النصوص القانونية لتحكم وترشيد الاستثمارات العمومية باعتبارها المحرك الأول لنمو ومشاركة القطاع الخاص بعيد عن البيروقراطية، حيث تقتضي سياسة الإنعاش تحقيق التوازن بين مبادئ اقتصاد السّوق وحماية المصلحة الاقتصادية كحالات استثنائية في سبيل تنمية شاملة.

ثانيًا: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تُعتبر ساسة الإنعاش الاقتصادي استراتيجية اتبعتها الدولة في سبيل تحقيق النمو والتّنمية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية، خاصة أن لهذه الأخيرة أثر سلبية أدت بمشاكل اجتماعية واقتصادية واسعة من البطالة ومحدودية التنويع الاقتصادي وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، إلّا أنّ بدأت الدولة في رسم استراتيجية الإنعاش والنمو الاقتصاديين بإعادة النظر في البنية التحتية من بداية سنة **2001**، ثم مخطط المسطر من طرف رئيس الجمهورية وكانت بداية تطبيقه من سنة **2020** إلى غاية **2024** لضرورة مرافقة القطاع الخاص الفتي بكل ما أتح لها من الإمكانيات إلى جانب القطاع العام.

تَهدف أساسا استراتيجية الإنعاش الاقتصادي لوضع بنية تحتية متينة، وتشجيع مختلف النشاطات خارج قطاع المحروقات **(1)**، وهذا ما يتطلب سيولة مالية لتشجيعها فسياسة الإنعاش الاقتصادي المسطر في الوقت الحالي تهدف أساسا إلى خلق موارد مالية جديدة وبديلة بتكثيف الجهود عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص **(2)**.

1. تنويع النشاطات الاقتصادية

تُعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي استراتيجية تدخل بموجبها السلطات المختصة في سبيل خلق أنشطة جديدة إلى جانب قطاع المحروقات الّذي لا يمكن الاستغناء عنه، ومن أجل تخفيف من حدة الأزمات الّتي يتأثر بها الاقتصاد كان على الدولة العمل أكثر وتكثيف الجهود إلى جانب القطاع الخاص ببناء هياكل قاعدية لاستقبال الأنشطة الاقتصادية؛ بعيد عن قطاع المحروقات وبناء قاعدة اقتصادية أقل تعرض للأزمات الاقتصادية[696].

أدخل ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي أولوية في ضرورة تنويعه مما له دور فعال في خلق مناصب الشغل وبصفة قانونية، إلى جانب توفير مختلف المنتوجات كما ونوعا على مستوى السّوق المحلية وهذا من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتوجات الّتي يكثر عليها الطلب ويحقق الأمن الغذائي على المدى القريب، وتقليل الواردات وفي المقابل خلق إمكانية تصدير المنتوجات خارج قطاع المحروقات ومن ثم التخلص من التبعية الاقتصادية على المدى البعيد، فالتنويع الاقتصادي يمكن أن يتضمن عدة مفاهيم إما التنويع يكون من حيث الإنتاج أو ما ينجم عنه من التصدير[697].

فإذا كانت سياسة الإصلاحات الاقتصادية تهدف أساسا لفتح المجال الاقتصادي وحرية المبادرة الخاصة فإنّ استراتيجية الانعاش الاقتصادي تهدف لنمو الاقتصادي والتّنمية الشاملة بشكل تدريجي وبصفة مستدامة، بالتركيز على خلق أنشطة متنوعة تعتمد على الطاقات الشبابية بتشجيعها من طرف السلطات بهدف تكثيف الجهود ومواجهة الأزمات، بما يحقق حماية البيئة والثروات.

فالتنويع الاقتصادي يعني خلق قطاعات جديدة أو هو توزيع الاستثمارات على قطاعات عديدة ومتنوعة وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي وتنويع الصادرات دون اعتماد على قطاع دون الأخرى[698]، بمعنى التقليل من الاعتماد على قطاع واحد ومشاركة مختلف

---

[696]-لتفصيل أكثر في أهمية التنويع الاقتصادي، أنظر: **بلاعما أسماء، بن عبد الفتاح أحمد**، "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد الأول، **2018**، ص**332** وما يليها.

[697]-لتفصيل أكثر، أنظر: مرجع نفسه، ص**331**.

[698]-أنظر أكثر في تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي إلى: **ضيف أحمد، عزوز أحمد**، مرجع سابق، ص**22**.

القطاعات الأخرى، ويبقى القطاع الخاص المساهم الأكثر فعالية إلّا أنّه ما يزال تعتريه مجموعة من العوائق تحول دون الوصول لتنوع اقتصادي حقيقي؛ خاصة ما يتعلق بالعوائق الإدارية والقانونية من تعقد الإجراءات وكثرة النصوص التنظيمية خاصة، مما يدعم أكثر البيروقراطية بالإضافة إلى العوائق الجبائية والجمركية والضرائب، كما أنّ الهاجس الّذي يعاني منه القطاع الخاص من التمويل والعقار الصناعي نهيك عن المشاكل الأخرى الّتي تحد من الوصول إلى تنويع الاقتصاد ومساهمته في التّنمية[699].

فمسار الإصلاحات الاقتصادية الّتي باشرتها الدولة وما يتضمنه من تقليص القطاع العام ورفع القطاع الخاص لما لهذا الأخير من مزايا في خلق مناصب الشغل ورفع الإنتاج وذلك بالاعتماد على قاعدة التنويع الاقتصادي الّذي يساهم بدوره في تسريع النمو واستمراره على المدى الطويل[700]، خاصة إذا كانت الإمكانيات البشرية والمادية منها المالية متوفرة.

2. خلق مصادر تمويل بديلة وتنشيط السّوق المالية

تُعتمد الدولة في سياستها الاقتصادية على مصدر واحد للتمويل والّذي يتمحور في عائدات البترولية إلّا أنّ هذه الأخيرة غير ثابت ومتذبذب، فالاعتماد المتكرر عليه هو ما ساهم في غياب التنوع الاقتصادي لعدم وجود مصادر تمويلية بديلة للمشاريع سواء على المدى القريب أو البعيد[701]، إذ تبقى الدّولة الضمان الأساسي في تمويل المشاريع الكبرى والمنشآت القاعدية والتحكم في النفقات العمومية واعتماد ترشيد اقتصادي يعتمد على الفعالية إلّا أنّ سياسة الإنعاش الاقتصادي في الفترة الأخيرة تعتمد على تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في التمويل المشاريع بهدف تشجيع الفاعلين الاقتصاديين لإسهامهم في الإنتاج وتشجيع المستثمرين في التوجه نحو الأسواق المالية من أجل خلق فرص أخرى للاستثمار.

يُعتبر التمويل عصب النشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي له، إلّا أنّ الدولة تعتمد فقط على الخزينة العمومية في حين هذه الأخيرة تركز بنسبة كبيرة على عائدات البترول أين تمر غالبا

---

[699]-لتفصيل أكثر في العوائق الّتي تحول دون ترقية القطاع الخاص وتنويعه، أنظر أكثر:
ساسي فاطمة، سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص**96** وما يليها.

[700]-أنظر أكثر: **ضيف أحمد**، مرجع سابق، ص**175** وما يليها.

[701]-**بلاعما أسماء، بن عبد الفتاح أحمد**، مرجع سابق، ص**341**.

بفترات خانقة لانخفاض اسعارها، فاستمرار على هذه السياسية هو السبب الأساسي في انكماش النمو وتأخر التّنمية لذلك اعتمدت الدولة في المخطط الأخير للإنعاش الاقتصادي على تغيير الأولويات والبحث عن مصادر جديدة والاعتماد على التمويل البديل وتنشيط الأسواق المالية لتحفيز القطاع الخاص وإنشاء بنوك ومؤسسات مالية ذات الشراكة بين القطاع العام والخاص لما لها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد والتّنمية الشاملة.

الفرع الثاني:

استراتيجية تنفيذ الإنعاش الاقتصادي

تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي واقع لا مفر منه، مما يتطلب تكثيف الجهود بين كل الجهات خاصة أن الاقتصاد الجديد يركز على الذكاء والابداع والابتكار وحسن استغلال المصادر المالية في سبيل تحسين وبناء بنية تحتية كمنطلق لتطوير وتنويع الأنشطة وديمومتها، حيث يبقى أمر نجاح استراتيجية الإنعاش مرهون بمدى وجود شبكة نقل متطورة وبوسائل حديثة إلى جانب ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص(**أولاً**).

ولا يخفى عنا ما يمكن أن توفره الفلاحة للاقتصاد، إلّا أنّ النظرة الإحتقارية للفلاحة وتهميشها أدى بالدولة دفع فتورة كبيرة فكان من الضروري إعادة الاعتبار لهذا القطاع من خلال تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهذا من شأنه تشجيع الصناعة التحولية سواء تعلق بالمنتوجات الفلاحية أو من المواد الأولية الأخرى (**ثانيا**).

أولًا: عن تحسين قطاع النقل وخلق الشراكة بين القطاع العام والخاص

تبدأ سياسة الإنعاش الاقتصادي من بناء بنية تحتية متينة وعلى أسس حديثة تساهم في التّنمية وتعمل على تحسين أداء الاقتصاد الخاص وتوفير المناخ المناسب لتطوير مشاريعهم والعمل على ديمومتها، وفي السبيل التجسيد الفعلي لذلك فمن الأجدر الانطلاق بوضع قاعدة اقتصادية تساندها إرادة سياسية لتغير مع ضرورة مساهمة المجتمع في ذلك.

يفتقر الاقتصاد الوطني إلى قاعدة متينة في النقل وانعدامها في بعض الحالات مما يعيق عمل المؤسسات ويحد من توسعها، فاستراتيجية الإنعاش يجب أن تركز أولوياتها على تجسيد المشاريع الكبرى بدء من قطاع النقل الّذي يعتبر محرك أساسي في تطوير الاقتصاد **(1)**، ولا يكون القطاع العام كافيا إلا بمشاركة القطاع الخاص وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق **(2).**

1. نحو بناء اقتصاد النقل

يَلعب النقل دور هام في المجتمع إذ يعتبر الّذي يربط جغرافيا بين التجمعات السكانية والخدمات الإدارية والتّجارية والصناعية والزراعية فهو الشبكة الّتي تساهم في تنشيط العمل والأسواق والتجمعات التّجارية والاقتصادية[702]، فهو المحور الأساسي في التّنمية ومن المشاريع الأساسية في البنية التحتية، فنجاح الإنعاش الاقتصادي مرهون بإنشاء شبكات نقل مختلفة للبضائع والأشخاص بكفاءة وأمان مما يسهل الحركة المستمرة للنشاطات الّتي تتميز بالسرعة خاصة مع تشجيع المبادرة الخاصة للمساهمة في الإنتاج والتّنمية الشاملة.

يُعد قطاع النقل من القطاع الأساسي الّذي يفتح مجال لتنمية القطاعات الأخرى[703]، لذلك يجب إدخاله في سياسة الإنعاش الاقتصادي بهدف زيادة كفائه وتحسينه لضمان مواكبته لمقتضيات التطور والتكنولوجيا وذلك بالاعتماد على استراتيجية مدروسة لتطويره وحسن سيره لما له من أهمية في ربح الوقت وتقريب العلاقات بين المنتجين فيما بينهم والعمل على توفير فرص الالتقاء في السّوق وتسهيل عمليات النقل والتوصيل.

يُساهم النقل في توزيع مختلف المنتوجات للمستهلكين إلى جانب أهميته في توزيع السكان في مختلف الأقاليم وتنميتها وذلك عن طريق الحركة الدائمة الّتي يمكن لهذا القطاع أن يوفرها وما ينجر عنه من فك العزلة وتوسيع فرص انتقال المنتوجات من الأماكن أكثر تواجد إلى أقلها مما يساهم في خلق الثروة، وتوسيع دائرة السّوق وتعدد أنواع المنتوجات والزيادة في كميتها[704]،

---

[702]-**قرومي حميد**، "مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر والمشاكل التّي تواجهها"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد **6**، العدد الأول، **2015**، ص**238**.

[703]-"***النقل هو عملية الانتقال من مكان لآخر باستخدام وسيلة معينة، وهو نظام حركة الأفراد والسلع باستخدام المرافق والوسائل اللازمة للقيام بذلك بهدف تحقيق وتسهيل انتقالهم من مكان لأخر وسد الحاجات المادية والاجتماعية للسكان وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وتوسيع السوق الوطنية وتوحيدها، كما يساهم في توسيع العمران وسهولة التبادل والتواصل الحضاري بين المناطق والدول.***"، **سلامة وفاء**،" دور قطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد **5**، العدد الأول، **2019**، ص**1028**.

كما يعرف: "***يعتبر النقل خدمة تقديم منفعة وإن كانت غير ملموسة إلا أنها تلبي رغبات الأفراد والمؤسسات لهذا فلها عرض وعليها طلب يحددان ثمنها***"، بمعني خضوع هذه الخدمة مبادئ اقتصاد السوق، **حبيطة علي**، "الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الاحصاء والاقتصادية التطبيقي، المجلد **11**، العدد **2**، **2014**، ص**60**.

[704]-**سلامة وفاء**، مرجع سابق، ص**1030**.

وبالتّالي تفعيل المنافسة بأفضل أسعار وأجود المنتوجات إلى جانب خلق فرص لشغل والعمل إذ يعتبر قطاع النقل من بين أكثر القطاعات المستقبلة لليد العاملة من إنشاء شبكات النقل والعمل على صيانتها والموظفين في عمليات النقل وما ينجر منها من وظائف في الميكانيك والكهرباء خاصة في الآونة الأخيرة مع إدخال التكنولوجيا وتطوير قطاع النقل وفقا لمقتضيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها مما يتطلب أكثر مهندسين في المجال ذات خبرة وكفاءة عالية.

اتخذت الدولة والسلطات المختصة عدة جهود في سبيل تحسين وتطوير قطاع النقل على اختلافها برية أو بحرية وحتّى جوية[705]، من شق الطروقات وتشيد السكك الحديدة والعمل على تشجيع النقل البحري من خلال ترميم وصيانة وإنشاء موانئ أخرى وتنشيط النقل الجوي خاصة ما بين الولايات الكبرى، فهذا التنوع الكبير في قطاع النقل وتنوع القطر الوطني واختلاف التضاريس هو ما يعطي إمكانيات تنوع وسائل النقل والربط فيما بينها مما يساهم في وضع بدائل بينها خاصة مع وجود القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام من شأنه خلق منافسة داخل القطاع مع تزايد الطلب[706]، مما يساهم في خلق المنافسة داخل القطاع كما سيساهم في خلق منافسة في القطاعات الأخرى من خلال تسهيل عمليات النقل والتسويق.

وفي سبيل حسن سير القطاع وتنظيمه في إطار مبادئ اقتصاد السّوق من حرية المبادرة الخاصة والمنافسة الشفافة والنزيهة، أنشأت سلطة ضبط النقل بموجب نص المادة **102** ضمن أحكام قانون المالية التكميلي رقم **02-11** والّتي تنص على ما يلي: "***تنشأ سلطة لضبط النقل تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.***"[707]، وهذا يعني تخلى الدولة لاحتكار هذا القطاع وإخراجه للمنافسة الحرة والمبادرة الخاصة مما يضمن الفعالية وبالتّالي تحقيق تنويع في قطاع النقل يساهم في تقديم الخدمات بأسعار مناسبة وبكفاءة وفقا لما تم تكريسه من مبادئ الحرية الاقتصادية.

---

[705]-لتفصيل أكثر في أنواع النقل وأنماطه، وواقع شبكات النقل في الجزائر، أنظر أكثر على التوالي: **سلامة وفاء**، مرجع سابق، ص**1028** وما يليها، ص**1031** وما يليها.

[706]-**حبيطة علي**، مرجع سابق، ص**81**.

[707]-قانون رقم **02-11** مؤرخ في **24** ديسمبر **2002**، يتضمن قانون المالية لسنة **2003**، ج. ر. ج.ج، عدد **86** صادر في **24** ديسمبر **2002**.

إنّ تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتوقف في تحرير قطاع النقل بالقدر ما يستلزم الأمر وضع بنية تحتية له وربط مختلف المناطق الجغرافيا بما يناسبها من وسائل النقل لما له من فائدة على الاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد لتسهيل فرص الدخول في السّوق واستمرار النشاطات الاقتصادية والتّجارية، فهو القطاع الّذي يؤثر بشكل كبير على عامل المسافة والبعد والسّوق واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية مما يساهم في زيادة الحركة الاقتصادية بزيادة الإنتاج وانتقال السلع للمستهلك وبالتّالي يحقق علاقة تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية[708].

تنعكس أهمية قطاع النقل في سياسة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي؛ من خلال اعتباره من جهة نشاط إنتاجي قائم بحد ذاته لتمتعه بخصائص تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية باعتباره من الخدمات إلّا أنّه في المقابل يعتبر نشاط توزيعي تعتمد عليه باقي الأنشطة الاقتصادية، مما يمكنه من أن يكون اقتصاد قائم بذاته، وهذا ما يفسر تميزه بقدرته على تحقيق تكامل مع الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة من خلال مساهمته في توفير احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية من المواد الخام والسلع نصف مصنعة ومواد الطاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى له القدرة على فتح أسواق جديدة لمختلف المنتوجات بمواكبة التغيرات الطلب عليها في السّوق[709].

رغم الإيجابيات الّتي يمكن للقطاع توفيرها للاقتصاد الوطني إلّا أنّه ما يزال في حالة كارثية ولا يخدم الاقتصاد، ضف إلى عدم إدخال عليه الوسائل الحديثة المتطورة فهو يمارس بطرق تقليدية يتذمر منها مقدم الخدمة ومستغلها رغم حرية الاستثمار في القطاع وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق أين يمنح فرص للخوص للمشاركة في هذا القطاع الاستراتيجي إلى جانب القطاع العام الّذي لا يمكن إقصاءه، فكان على الدولة إنشاء شبكة نقل واسعة وفي مختلف التضاريس والمناطق المنعزلة كمنطلق لخلق اقتصاد النقل وما يمكن ينجر عنه من استثمارات أخرى بما يساهم في التّنمية.

2. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص

[708]-**قرومي حميد**، مرجع سابق، ص**239**.

[709]-**حبيطة علي**، مرجع سابق، ص**83**.

تُعد الشراكة الاقتصادية بين القطاع العام والخاص من بين أهم الآليات الحديثة في المعاملات الاقتصادية[710]، الّتي تعتمد عليها الدول للخروج من الأزمات خاصة المالية وفي سبيل تقليص النفقات لتسيير المشارع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد الوطني إلى جانب التعاون وتبادل الخبرة بين القطاعين لتنفيذ المشروعات بكفاءة.

تساهم الشراكة في تحقيق مصالح كلا الطرفين وذلك بتوفير للقطاع الخاص فرص مجدية للاستثمار وتحقق الربح والقطاع العام يحقق مصالح الدولة بزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطويرها مع الاحتفاظ بملكيتها[711]، فهو تعاون والمشاركة بين القطاعين في سبيل توظيف الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجيا الحديثة خاصة سعيا لتحقيق أهداف تنموية وتقليل الأعباء على الدولة واكتفائها برسم الاستراتيجية دون الالتفاف لتنفيذها مما يعمل على زيادة تفعيل القطاع الخاص وفقا لحرية المبادرة الخاصة.

تقتضي الشراكة بين القطاع العام والخاص ليس فقط من الجانب المالي ولا في الأرباح بالقدر ما هو عليه من شراكة من حيث المخاطر والسعي نحو تحقيق الأفضل للمشروع محل الشراكة، أين يمكن اعتباره عقد من العقود الإدارية[712] حيث يتكون من طرفين أساسيين أين يكون أحد الأطراف الدولة أو أحد مؤسساتها والأخر شخص من أشخاص القانون الخاص[713]، بهدف إنجاز أحد المشاريع الكبرى المرتبط بالبنية التحتية للإنعاش الاقتصادي لمشاركة ونقل

---

[710]-لتفصيل في نشأة عقود الشراكة وتطورها، أنظر: **محمد صباح علي**، "الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **2**، **2019**، ص**311** وما يليها.

[711]-**لدعش رحيمة، لدعش سليمة**، " دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد **6**، العدد **2**، **2020**، ص**73**.

[712]-**FOUNAS Souhila**, "Le contrat de partenariat public-privé (PPP): un instrument utile de bonne gouvernance et de relance économique", Revue Académique de la Recherche Juridique, Vol **11**, n°**04**, **2020**, p **630**.

[713]-اختلف الفقهاء في تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين اعتباره من العقود الإدارية من جهة ومن جهة أخرى أعتبر من العقود الخاصة أم أنه من طبيعة مختلطة، أنظر: **حرير أحمد**، "النظام القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تمويل الاستثمار في مجال البنية التحتية"، مجلة القانون، المجلد **7**، العدد الأول، **2018**، ص**79**.

الأعباء المالية الضخمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص[714]، إذ يعتبر مفهوم قانوني حديث تطرقت إليه بعض التشريعات دون الأخرى على غرار التشريع الجزائري[715].

تعتبر عقود الشراكة الاقتصادية من الآليات الحديثة الّتي تأخذ بها الدول المتقدمة والدول النامية نظرا لأهمية القطاع الخاص ومزايا في تمويل مشاريع البنية التحتية[716]، وتختلف الشراكة باختلاف الغرض والهدف الاقتصادي الّتي ترمي إليه من إنشاء وتشيد البنية التحتية من الطروقات المنشآت العامة إلى جانب المساهمة في تسييرها بأحدث الطرق وأحسن تكلفة، حيث تضمن هذه الألية نقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص من الجانب الفني والتقني المتطور مما يساهم في التّنمية وفي المقابل يحقق أرباح وفوائد للشريك الخاص[717]، بحكم أن هذا الأخير يتوفر على إمكانيات بشرية ذات كفاءة وخبرة خاصة في مختلف المجالات بما في ذلك قطاع النقل.

كما تهدف استراتيجية الإنعاش الاقتصادي لتعزيز الشراكة في المجال المالي لما له من دور في تحسين مصادر التمويل ووضع مصادر تمويلية بديلة عن الخزينة العمومية وتنشيط سوق البورصة أين لا يمكن للقطاع العام لوحده إقامتها خاصة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، لما لهذه العملية من خصائص تساهم في حماية المصلحة العامة والخاصة في المشاريع الاقتصادية[718]، بما يحقق التكامل الاقتصادي والتّنمية الشاملة.

تَبني المشرّع مبادئ اقتصاد السّوق حتّى في المجال المالي والمصرفي إلّا أنّ هذه الحرية غالبا ما تخضع لقيود قد تؤدى إلى نفور المستثمرين منه خاصة أن المعروف في إنشاء البنوك والمؤسسات المالية خضوعها لقيد الشراكة بنسبة مئوية محددة خاصة إذا كانت العملية مرتبطة بمستثمر أجنبي وهذا ما أدى لنفورهم في هذا المجال إلى جانب خرق أهم مبدأ من

---

[714]-**محمد صباح علي**، المرجع السابق، ص**317**.

[715]-لتفصيل أكثر في مختلف التعاريف حول عقد الشراكة أنظر: **حرير أحمد**، مرجع سابق، ص**79**.

[716]- تعتبر فرنسا من الدول السباقة لهذه الآلية في التعاقد من بداية السنة **2000**.

FOUNAS Souhila, op.cit, p **633**.

[717]-**حرير أحمد**، مرجع سابق، ص**94**.

[718]-**لدعش رحيمة**، **لدعش سليمة**، مرجع سابق، ص**63**.

مبادئ اقتصاد السّوق ألا وهو حرية الاستثمار ومبادئ أخرى[719]، فسياسة نجاح الإنعاش تتوقف على إزاحة القيود على المستثمرين الأجانب وتعزيز الشراكة بينهم وبين الوطنين بكل حرية، وفي المقابل تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص وطني كان أو أجنبي من بدائل التمويلية من خلال تمويل، بناء، تشغيل وتحديث البنية التحتية إلى جانب مساهمتها في تقليل تدخل الدّولة وتخفيف من أعبائها.

ثانيًا: تشجيع الزراعة والصناعة التحويلية كبديل لقطاع المحروقات

تعتبر الزراعة قطاع استراتيجي محوري يمكن أن يعتمد عليه في سبيل إنجاح استراتيجية الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التّنمية الاقتصادية الشاملة **(1)**، نظرا للمزايا الّتي يمكن لهذا القطاع أن يساهم فيها ومن بينها الصناعة التحويلية خاصة في مجال الصناعة الغذائية فهو من السبل الأساسية لبناء اقتصاد متكامل ومتنوع **(2).**

1. القطاع الفلاحي قاعة أساسية للتنمية الاقتصادية

تُعتبر الزراعة والنشاطات الفلاحية عموما من بين المحاور الأساسية الّتي يمكن الاعتماد عليها لخلق قاعدة اقتصادية متينة، حيث يمتلك الاقتصاد الوطني مقومات طبيعية هائلة في سبيل تفعيل هذا القطاع خاصة أن استغلال كل الإمكانيات المتاحة في القطاع من شأنه تقليل من فاتورة الاستيراد المتزايدة لمختلف المنتوجات الموجهة للاستهلاك اليومي لها علاقة بالمنتوجات الفلاحية.

تستند سياسة الإنعاش الاقتصادي الّتي كانت بدايتها من سنة **2001** إلى ضرورة الاعتماد على القطاع الفلاحي ككل مما سيساهم في التقليل من التركيز المطلق على قطاع المحروقات وتعويضه بالقطاعات الأخرى أولها الفلاحة لما لهذا الأخير من دور فعال في تحقيق الاكتفاء الذاتي كما يعتبر من بين القطاعات المرشحة لرفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تُشير الدراسات إلى إمكانيات النهوض بالاقتصاد وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، لاسيما القطاع الفلاحي باعتباره أهم بديل لقطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية الّتي تسخر بها البلاد مما يساهم في تنويع المنتوجات الفلاحية وعلى مدار السنة، إلّا أنّه يجب أن ننوه أن

[719]-**عزيزي جلال**، "الشراكة كقيد على عملية الاستثمار المصرفي الأجنبي في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد **3**، العدد الأول، **2018**، ص**193**.

القطاع الفلاحي لم يحقق بعد حتّى الاكتفاء الذاتي ناهيك عن إمكانيات غزو الأسواق الخارجية ومنافستها في مختلف المنتوجات ذات المصدر الفلاحي.

رغم وجود نصوص قانونية مؤطر للمجال إلّا أنّها في الغالب يطغى عليها الغموض لكثرتها وتفرعها خاصة بعد التحولات الاقتصادية وما نتج عنها من تحويل الملكية ومن أهمها القانون الخاص بالتوجيه الفلاحي والقانون المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة بالدولة[720].

يُعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأساسية الّتي يمكن الاعتماد عليها لإنجاح سياسة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي لتدارك الركود الاقتصادي ودفع بعجلة التّنمية الشاملة والتنازل عن الاعتماد الكلي على أحادية الاقتصاد، فتعزيز الاستثمار الفلاحي هو ما سيخلق مناصب الشغل باعتباره قطاع يستقبل عدد معتبر من اليد العاملة خاصة في الفترات الموسمية كما يساهم في تكثيف الإنتاج وتنويع الاقتصاد إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي.

تماشيا مع ما تم ذكره، أصبح القطاع الفلاحي من بين أهم الملفات في السياسة الاقتصادية ورغم الجهود المبذولة في سبيل تحسينه إلّا أنّه ما يزال لم يحقق أي تقدم يذكر، مما يعني ضرورة تكثيف الجهود أكثر في سبيل تنفيذ استراتيجية الإنعاش لتحقيق التوازن بين متطلبات السّوق للوصول للاكتفاء الذاتي والانطلاق نحو تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، فما يزال واقع الفلاح في مشاكل كثيرة يصعب عليه مواجهتها لوحده بدء من المشاكل الطبيعية إلى مشكل التخزين والنقل والتسويق.

تنفيذ استراتيجية الإنعاش الاقتصادي بالاعتماد على القطاع الفلاحي يستوجب التركيز على أهم المحاور، بدء من سياسة العقار الفلاحي وحمايته وتوسيعه من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية والهضاب العليا لرفع المساحات الفلاحية وتوسيع الموارد المائية وإدخال عليها الوسائل التكنولوجيا كمشاريع استراتيجية لإنشاء البنية التحتية من توسيع شبكات الطروقات

---

[720]-قانون رقم **08-16**، يتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سابق.

قانون رقم **10-03** مؤرخ في **15** غشت **2010**، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**.

وتوفير الطاقة وتشجيع الاستثمارات الفلاحية على اختلافها خاصة الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي منها الحبوب، الاعلاف، اللحوم والحليب...

مما لا شك فيه أنّ إنشاء قاعدة فلاحية متينة من شأنه أن يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني ناهيك عن تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن القطاع الفلاحي أصبح ضرورة لتنفيذ الإنعاش أين يبقى العنصر البشري الجزء الّذي يجب أن يحظى بالعناية اللازمة في سبيل تشجيعهم للإقبال إليه وفقا لشروط مقبولة[721]، فهو مهمش ولفترة طويلة خاصة ما يتعلق بالتكوين وإدخال التكنولوجيا والطرق الحديثة لرفع قيمة الانتاج وتنويعه إلى جانب ضرورة تسهيلات الإدارية لإطلاق المشاريع الاستثمارية وتمويلها والمحافظة عليها، مما سوف يؤدي إلى خلق حركة في الصناعة التحولية خاصة تلك الّتي تعتمد على المنتوجات الفلاحية.

2. الصناعة التحويلية سبيل لتنويع الاقتصاد الوطني

إنّ سياسة الدولة في تحسين الصناعة التحويلية ظهرت تزامنا مع سياستها في تشجيع المنتوج الوطني وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في إطار المناولة الاقتصادية وتجسيد حرية المبادرة الخاصة ومبادئ اقتصاد السّوق عموما وفقا لاستراتيجية الإنعاش الاقتصادي دون الاهتمام بقطاع محددة على حساب صناعات أخرى، فالاهتمام بالصناعات التحويلية لتنمية القطاع الصناعي يعد أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة خاصة في إنتاج المحروقات[722].

تنطلق مسألة التنوع الاقتصادي من وجود القطاع الخاص ومشاركته في عملية الإنتاج وفقا لقواعد المنافسة ومبادئ اقتصاد السّوق وبعيد عن الاقتصاد الأحادي القائم على تصدير المحروقات في شكلها الخام، حيث أن الصناعة التحويلية تعتمد على عملية الإنتاج وتحويل المواد من شكلها الأولي إلى منتوجات قابلة للاستهلاك أو قابلة للاستعمال في السلسلة الإنتاجية، ومن أهم القطاعات الّتي يمكن أن تساهم في انطلاق الصناعة التحويلية قطاع

---

[721]-قانون رقم **10-03**، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، مرجع سابق.

[722]-**بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى**، "الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر تونس"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتّجارة، المجلد **19**، العدد الأول، **2015**، ص**104**.

الفلاحة وما يمكن أن ينتج عنها من الصناعة الغذائية خاصة إلى جانب القطاعات الأخرى الّتي لا تقل أهمية إذا كانت مقترنة بالتكنولوجية الحديثة والموارد البشرية ذات كفاءة.

تتوقف سياسة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي على ضرورة خلق منتوج وطني بعيدا عن الاعتماد على المنتوجات المستوردة وبالتّالي نجاح هذه السياسة تتوقف على مدى إمكانية خلق صناعة تحويلية على اختلاف المنتوجات، بالاعتماد على التنسيق والتعاون وخلق نسيج متكامل عن طريق المناولة الصناعية مما يساهم في رفع قدرات المؤسسات في الانتاج دون اضطرارهم لاستراد المنتوجات نصف مصنعة، فالصناعة التحويلة تعتبر حلقة مفقودة في النسيج الاقتصادي فأغلبية المواد الأولية الّتي تستخرج تصدر في شكلها الخام ليعاد استراد منتوجات قابلة للاستهلاك؛ وكان بإمكان تصنيعها محليا.

تظهر أهمية الصناعة التحويلية على عدة مستويات مما يساهم في زيادة مناصب الشغل ويوفر المنتوجات وتنوعها كما ونوعا في الأسواق المحلية، نهيك عن دورها في رفع قيمة الصادرات ليتعدى المنتوج المحلى الحدود الوطنية، وتعتبر الصناعة التحويلية المسار المختصر لتحقيق نمو اقتصادي سريع خاصة إذا كانت المؤسسات الناشطة في المجال اكتسبت الديناميكية التكنولوجيا الحديثة والفعالة في الصناعة التحويلية[723].

يمكن وضع الصناعة التحويلية من بين أحد الاستراتيجية الّتي يمكن الاعتماد عليها لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال إنجاح سياسة الإنعاش الاقتصادي، بالنظر إلى ما تسخر بها البلاد من إمكانيات غير محدودة في سبيل تحسين الصناعة التحولية وتجدر الإشارة إلى أنّ تحسين دور هذا القطاع لا يتوقف فقط على الإمكانيات الطبيعية بل يتطلب إمكانيات مادية ومالية وبشرية مؤهلة، لتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات الّتي ترتبط بالصناعة التحويلية والعمل على تعميمها وديمومتها.

حيث انتهجت العديد من الدول سياسات الإنعاش الاقتصادي بالاعتماد على عدة أساليب في سبيل النهوض بالصناعة التحويلية، رغم أن منطلق تنفيذ هذه الاستراتيجية تبدأ من وجود

[723]-**بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى**، مرجع سابق، ص**106**.

بنية تحتية اقتصادية متينة مما يساهم على تنويع الاقتصاد المحلي والعمل على تشجيع الصناعة التحويلية بهدف تصديرها[724].

[724]-اعتمدت مختلف الدول على سياستها في الإنعاش الاقتصادي على أساليب مختلفة تتناسب امكانياتها في التصنيع، حيث اعتمدت جنوب افريقيا على ثرواتها المعدنية وضرورة تحويلها من خلال تشجيع الصناعة التحويلية إلى جانب تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتطوير السوق المالية المحلية وفقا لقواعد فعالة، أما التجربة الهندية انطلقت من إزالة القيود على الأنشطة الصناعية واستغلال خاصة القدرات البشرية في التصنع وتشجيع التعليم العالي والبحث العلمي مما أسفر عن ذلك من نجاح وتقدم في الصناعة الكيماوية والمستحضرات الصيدلانية، أما التجربة الماليزية اعتمدت على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال، أنظر: **بلاعما أسماء، بن عبد الفتاح أحمد**، مرجع سابق، ص**334**.

خلاصة الباب

اتجهت الدولة نحو انتهاج سياسة تحرير الممارسات التّجارية من خلال التخلي التدريجي عن الاحتكار العمومي وتقليصه، وتجسيد مبادئ اقتصاد السّوق الّذي يقوم على حرية المبادرة والمنافسة العادلة بما يساهم في دعم الممارسات التّجارية وتطويرها وتعزيز الشفافية والكفاءة داخل السّوق على نحو يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية.

أدى تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق إلى توسع نطاق الممارسات التّجارية سواء من خلال تنامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المؤسسات العمومية بشرط خضوعها للقواعد نفسها الّتي تخضع لها المؤسسات الخاصة، وبروز التّجارة الالكترونية والسّوق الرقمية الّتي فتحت أفاق أوسع للتبادل التّجاري وعززت من مرونة المعاملات داخل السّوق.

غير أن هذا الانفتاح وتوسيع الممارسات التّجارية قد أفرزت تحديات جديدة تستوجب ضبط أكثر من خلال ظهور تنافسية متزايدة في السّوق وتزايد الفاعلين والأنشطة، فكان من الضروري وضع قواعد تنظيمية أكثر وضوح لضمان شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية وخلق المنافسة العادلة في السّوق بما يضمن حماية السّوق.

تكريس مبادئ اقتصاد السّوق على الممارسات التّجارية لم يقتصر الامر على التأثير الإيجابي في توسيع نطاقها كما ونوعا وازدياد عدد الفاعلين مما يحفز أكثر المنافسة ويحسن الكفاءة الاقتصادية، فمن جهة أخرى ينطوي على آثار سلبية إذ لم تواكب هذه العملية بسياسة ضبط فعالة أدى إلى فشل سياسة الإصلاحات، ويظهر ذلك في تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الّذي دفع بالدولة لاعتماد سياسة أخرى في حضن الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على عنصر استراتيجي ومالي المعروف بالإنعاش الاقتصادي.

يمكن القول أن تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق أدى فشل فادح في سياسة الإصلاحات في ظل وجود بنية تحتية اقتصادية متصدعة رغم الأموال الّتي تنفق ضمن تنفيذ سياسة الإنعاش الّتي تبقى مجرد أرقام في غير محلها تنفقها الدولة كلما وجدت الأموال بدل استخدامها في توفير وسائل النقل وبيئة ملائمة للاقتصاد المحلي فهي مجرد مخططات وهمية تنفق فيها أموال في سبيل تنفيذها في حين ما هي إلا سبل للفساد، وما يزال الاقتصاد الوطني ليومنا هذا يعاني من سوء التخطيط والتنفيذ.

الباب الثاني

ضرورة ضبط الممارسات التّجارية

نتج عن تبني مبادئ اقتصاد السّوق توسع مختلف الممارسات التّجارية بشكل هائل مما ساهم في إعادة إحياء الحركة وتشجيع المبادرة الخاصة وتقليل من السلبيات الّتي نتجت عن تقليص القطاع العام، فانسحاب الدولة من القطاع الاقتصادي وتعويضه بالقطاع الخاص كانت من الحلول المجبرة على اتباعها في ظل الأزمة الاقتصادية فرغم الإيجابيات الّتي عرفها هذا المسار إلّا أنّ مصالح الاقتصادية اللامتناهية الّتي يعرفها النّظام الليبرالي أفرزت سلوكيات غير أخلاقية، فكان من الضروري تدخل لوضع حد لتجاوزات الّتي يمكن أن تظهر جراء المنافسة الشديدة أو انعدامها في السّوق مما يؤدي بالإضرار بالأعوان الاقتصاديين بينهم والمستهلك خاصة باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة والمساس بالمصلحة الاقتصادية.

أصبح أمر إخضاع السّوق لمبادئ اقتصاد السّوق بعيد عن تدخل الدولة أمر بديهي لدى العامة في سبيل السعي نحو غزو السّوق في ظل قانون العرض والطلب مما فتح مجال أكثر ممارسة غير قانونية مختلفة وغير أخلاقية وتمس بالمنافسة في السّوق وفقا لمبادئها، فكان من الضروري التدخل بموجب النصوص القانونية لوضع حد لهذه التجاوزات ومكافحة كافة جرائم الممارسات التّجارية سواء تلك الّتي تمس الشفافية والنزاهة أو تلك الّتي تلحق الضرر بالمنافسة **(الفصل الأول)**.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتكثيف الجهود بين مختلف الجهات سواء كانت تلك الّتي تؤدي الدور الكلاسيكي في تنظيم قطاع التّجارة ككل إلى جانب ما يتعلق بتدخل الهيئات المستحدثة الّتي تعوض دور الدولة مع انسحابها من القطاع الاقتصادي، وذلك من أجل الوصول إلى تكامل مؤسساتي في ضبط الممارسات التّجارية على نحو لا يؤدي إلى تقييد الحرية الاقتصادية والمساس بمبادئ اقتصاد السّوق **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

من شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية نحو فعالية المنافسة في السّوق

يُعتبر تكريس مبادئ اقتصاد السّوق العامل الأساسي في توسع الممارسات التّجارية وتنوعها أين أصبح كل شخص له الحرية في ممارسة أي نشاط اقتصادي بهدف تحقيق الربح بمراعاة مختلف النصوص القانونية، والهدف الأساسي من وضع النصوص القانونية تظهر أكثر في كبح التصرفات الّتي من شأنها المساس بمختلف أطراف المتعاملين داخل السّوق نظرا لوجود بعض التصرفات الّتي من شأنها المساس بمصلحة المتعاملين الاقتصاديين أو المستهلك والمصلحة الاقتصادية ككل.

عمل المشرّع على ضرورة ضبط كافة المعاملات الاقتصادية وفقا لنصوص قانونية مختلفة بمراعاة مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة؛ ودون إلحاق الضرر بأطراف العلاقة الاقتصادية في سوق، وهذا ما يظهر في أحكام القانون رقم **04-02** الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، الّذي يكرس شفافية ونزاهة المعاملات التّجارية في السّوق **(المبحث الأول)**.

إلا أن تكريس الشفافية والنزاهة في السّوق لوحدها غير كافية باعتبارها من الأليات الّتي تظهر في الممارسات البسيطة واليومية في السّوق فالمشاريع الضخمة والأموال الطائلة الّتي يمكن أن تزعزع أكثر السّوق نظمها المشرّع في الأمر رقم **03-03** الّذي يتعلق بالمنافسة، حيث يعتبر كل من الشفافية والنزاهة من المبادئ الّتي يمكن من خلالها غرس الأخلاق في المعاملات الاقتصادية مما يدعم أكثر المنافسة المشروعة عن طريق مكافحة كافة أشكال الممارسات المنافية والمقيدة للمنافسة في السّوق أي أن تكريس الشفافية والنزاهة في المعاملات التّجارية ضرورية لإرساء فعالية المنافسة في السّوق **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول:

ضرورة فرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية في السّوق

تكريس مبادئ اقتصاد السّوق لا يعني غياب السّلطة العامة بشكل مطلق، فالتقدم الّذي عرفه الوسط الاقتصادي من تنوع النشاطات والمنتوجات أدى بالضرورة إلى ظهور وتوسع الاختلالات الناشئة في السّوق والّتي يمكن أن تلحق الضرر على الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم أو على المستهلكين باعتبارهم الحلقة الضعيفة في السلسلة الاقتصادية لقلة خبرتهم بالمجال خاصة بمقارنتهم بالعون الاقتصادي باعتباره صاحب خبرة ودراية كافية بكافة جوانب المعاملات الاقتصادية.

أخذ المشرّع المسار الليبرالي كان من الضروري متابعتها وضبط مختلف الممارسات دون الخروج عن المبادئ اقتصاد السّوق المكرسة وذلك وفقا للنصوص القانونية المعمول بها، وذلك من خلال تجريم كافة الممارسات الّتي من شأنها المساس بالشفافية والنزاهة وذلك بموجب القانون رقم **04-02** الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية.

تظهر العناية الّتي أولها المشرّع للممارسات الّتي تهدف إلى تحقيق الربح في مختلف النصوص القانونية، حيث لم يكتف بأحكام التقنين التّجاري باعتبار القانون الشامل لمختلف الأعمال التّجارية في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وإنّما كان من الضروري كبح كل السلكيات الّتي من شأنها المساس بمبادئ اقتصاد السّوق وفقا لمقتضيات الشفافية والنزاهة الّتي يجب على الأعوان الالتزام بها فيما بينهم أو تجاه المستهلكين خاصة، وبالتّالي ضرورة وضع ضوابط قانونية الّتي من شأنها تجسيد شفافية المعاملات التّجارية **(المطلب الأول)**، أو تلك المتعلقة بنزاهتها حيث منع المشرّع الممارسات التّجارية غير شرعية وأسعار غير شرعية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل:

تجسيد شفافية الممارسات التّجارية في السّوق

ألزم المشرّع في مقابل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق ضرورة تكريس شفافية الممارسات التّجارية ووضع حد لكل ممارسة تمس بهذا المبدأ؛ من خلال تجريمها وذلك بهدف توفير مناخ ملائم لمباشرة أي نشاط اقتصادي على اختلاف المنتوجات وتنظم السّوق ومحافظة على مبدأ الحرية الاقتصادية حماية للمستهلك والعون الاقتصادي نفسه، ويقصد عموما بالشفافية توفير مجموعة من المعلومات للزبون حيث يكون قراره ناتج عن الاطلاع عليها وغيابها يؤدى حتما لعدم التوازن في السّوق[725].

فالهدف من وضع القانون رقم **04-02** هو وضع المبادئ الأساسية الّتي تهدف إلى تحقيق الشفافية في الممارسات التّجارية الّتي يقوم بها العون الاقتصادي تجاه غير من الأعوان الاقتصاديين أو تجاه المستهلك خاصة أن هذا الأخير أقل خبرة ودراية واحترافية حول مختلف المنتوجات الّتي تعرض للاستهلاك، وذلك من خلال إلزام العون الاقتصادي بضرورة إعلام الأسعار والتعريفات وشروط البيع (**الفرع الأول**)، كما يجب أن تكون المعاملات مصحوبة بفاتورة (**الفرع الثاني**)، فالشفافية تساهم في توفير كافة المعلومات المتعلقة بالمنتوج لزبون في أي وقت حتّى يتمكن من حسم قراراته في محيط يسوده الوضوح سواء من جانب الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع والفوترة.

الفرع الأول:

الالتزام بالإعلام بالأسعاروالتعريفات وشروط البيع

يُعتبر الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع من أولى الالتزامات الّتي تقع على عاتق العون الاقتصادي بعد مباشرة أي نشاط اقتصادي بهدف تحقيق الربح؛ نهيك عن الالتزامات الأخرى العامة الّتي يشتمل عليها التقنين التّجاري خاصة ما يتعلق بالقيد في السّجل التّجاري.

جاء في أحكام القانون رقم **04-02** على أن العون الاقتصادي مجبر وليس مخير على الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات (**أولاً**)، وإلى جانب ذلك يجب إعلام بشروط البيع (**ثانيًا**).

---

[725]-**طحطاح علال**، التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التّجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2014**، ص**9**.

أولًا: التزام الإعلام بالأسعار والتعريفات

كَرس المشرّع حرية الأسعار بشكل تدريجي ليتناسب مبادئ اقتصاد السّوق، حيث أصبحت أسعار المنتوجات تحدد وفقا للعرض والطلب إلّا أنّ المشرّع فرض مجموعة من الالتزامات لضمان شفافية السّوق وحماية المصالح المشروعة لمختلف المعنيين بالسعر الممارس من مستهلكين وأعوان اقتصاديين[726]، حيث تطرق المشرّع لعنصر الالتزام بإعلام الأسعار عدة مرات من سنة **1989** بموجب قانون الأسعار نظرا لأهميته خاصة على المستهلك وتحقيق الشفافية بصفة عامة وتم تفصيل أكثر في ذلك ضمن القانون رقم **04-02**[727].

حرص المشرّع على إحاطة المستهلك بمجموعة من الضمانات الكفيلة لحماية مصلحته، خاصة أن أولوياته ما يتعلق بالسعر لارتباطه بإمكانياته المادية وقدرته الشرائية، حيث ألزم المشرّع العون الاقتصادي إعلام الزبائن مستهلك نهائي أو عون اقتصادي بأسعار وتعريفات السلع والخدمات أو المنتوجات، مما يستوجب علينا توضيح أكثر لمضمون هذا الالتزام **(1)** مع ضرورة الالتزام بالوضوح والابتعاد عن الغموض**(2)**، وتحديد أهم الوسائل المتاحة لتجسيده **(3)**.

1. مضمون الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات

يُعتبر مبدأ الشفافية ضرورة لضبط الممارسات التّجارية ومنطلق لخلق توازن بين المستهلك ذات المركز الضعيف والعون الاقتصادي القوي في السّوق، وذلك بفرض على هذا الأخير مجموعة من الالتزامات الصارمة الّتي تظهر أساسا في إجباره على ضرورة إعلام أسعار والتعريفات على اختلاف المنتوجات سلع وخدمات، وذلك حسب ما جاء في نص المادة **4** من القانون رقم **04-02** كما يلي: "**يتولى البائع وجوبا إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع**

---

[726]-**خديجي أحمد**، قواعد الممارسات التّجارية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، **2016**، ص**11**.

[727]-تطرق المشرع إلى هذا الالتزام في نص المادة **29** من القانون رقم **89-12** المتعلق بالأسعار الملغى، وضمن أحكام القانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى وذلك في الباب الرابع منه، ومن ثم القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

والخدمات، ..."، إلّا أنّه لم يتم تحديد معنى الإعلام رغم تطرقه لأهم وسائل الإعلام، على غرار القانون الخاص بالإعلام[728].

نلاحظ من خلال نص المادة **4** أن المشرّع وضح أن الالتزام وجوبي وليس اختياري وبالتّالي لا يمكن لأي بائع التعامل مع الزبائن دون إعلام مسبق للأسعار والتعريفات وفي كل المنتوجات؛ وهنا الزبون في الغالب هو الشخص الدائم التعامل مع المشتري فيمكن أن يكون مستهلك نهائي كما يمكن أن يكون عون اقتصادي[729]، أما المادة **5** تنص على إجبارية إعلام المستهلك والمحررة على النحو التّالي: "**يجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعار وتعريفات السلع والخدمات...**"، في حين تنص المادة **7** من القانون رقم **04-02** على ما يلي: "**يلزم البائع في العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين، بإعلام الزبون بالأسعار والتعريفات عند طلبها.**".

بالمقارنة بين النصين نلاحظ أن المشرّع في بداية الأمر جاء بالمادة **4** على إجبارية الاعلام بالأسعار والتعريفات بشكل عام مهما كان الزبون، أما المادة **5** وضح أن الإعلام أمر إلزامي يلتزم به العون الاقتصادي دون شروط تجاه المستهلك في حين المادة **7** تنص على أن الإعلام إجباري في حالة ما طلبه الزبون بمعنى أن تعامل البائع مع عون اقتصادي غير ملزم بالإعلام إلا في حالة طلب ذلك فهو الحد الفاصل للإعلام من عدمه.

---

[728]-أنظر: قانون عضوي رقم **12-05** مؤرخ في **12** يناير **2012**، يتعلق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **2** صادر في **15** يناير **2012**، أين تطرق المشرع إلى تحديد مفهوم أنشطة الاعلام بصفة عامة في أحكام القانون الخاص بالإعلام، وذلك بموجب نص المادة **3** منه كما يلي: "**يقصد بأنشطة الاعلام في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشر أو بث لو اقع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه.**"، حيث يعتبر هذا النص التحديد العام لنشاط الاعلام وإعلام المستهلك عن الأسعار لا يتعلق بهم أكثر ما يتعلق بممارس النشاط الاقتصادي رغم مساهمة نشاط الاعلام في الاستجابة لحاجات المواطن ونشر الثقافة على غرار الثقافة الاستهلاكية،

لتفصيل أكثر في تعريف الإعلام، أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2014**، ص**162**، حيث تم تعريف الالتزام بالإعلام كما يلي: "**الالتزام بالإعلام واجب قانوني، يقع على عاتق العون الاقتصادي، يتمتع بموجبه الزبون (المستهلك أو العون الاقتصادي) بحق التعرف على السلع والخدمات واسعارها وشروط التعاقد، وذلك باستخدام الوسائل القانونية الكفيلة بحدوث الرضا الصحيح لإتمام الممارسة التّجارية وفقا لمقتضيات القانون.**".

[729]-أنظر: **لعور بدرة**، أليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**159**.

يَهدف المشرّع في كلا الحالتين حصول الزبون على علم مسبقا لأسعار المنتوجات والتعريفات الّذي هو بصدد اقتناءها دون أن يضطر إلى سؤال البائع، ويجب على هذا الأخير أن يلتزم بذلك خاصة إذا كانت المنتوجات موجهة للمستهلكين مما يستلزم أن تتصف بالعمومية حيث يمكن للمستهلك الحصول على أسعار المنتوجات بطريقة آلية دون أن يكون مضطرا في كل مرة أن يسأل البائع عن سعر السلعة أو الخدمة مما يجعلهم في وضعية متساوية إزاء الأسعار المقترحة من طرف البائع أو مقدم خدمة دون تميز بين الزبائن، وهذا ما يسمح أيضًا لأجهزة الرقابة من التأكد من احترام العون الاقتصادي لنظام الأسعار[730].

يَشمل مبدأ إعلام الأسعار والتعريفات كافة المنتوجات دون تميز بين السلع والخدمات الّتي يقدمها مقدم خدمة، فالإعلام يعد من أساسيات التعامل بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين وفيما بين الأعوان الاقتصاديين وعلى كافة المنتوجات المعروضة للزبون في الأسواق أو في أي محل مخصص للبيع مما يكرس مبدأ الشفافية في السّوق.

يُساهم إعلام الأسعار والتعريفات بشكل كبير على الحرية الاقتصادية دون تأثير على الزبون في اختياراته للسع والخدمات وهذا ما يجعله في مركز أكثر حرية في التعاقد من عدمه، ولا يخفى عنا من أهمية عنصر السعر في تحقيق منافسة في السّوق حيث يختلف باختلاف التكاليف حتّى في سلعة أو خدمة نفسها إلى جانب تأثير مبادئ اقتصاد السّوق علية من حيث العرض والطلب، كما أنّ التعريفات تتنوع بتنوع النشاطات الاقتصادية وعلى تنوع المنتوجات من سلع وخدما وكل ما يتعلق بالرسوم والتعريفات الجمركية، كما يرمي المشرّع من خلال ذلك إلى حرصه للحفاظ على التوازن في العلاقة وعدم الاجحاف في الأسعار[731].

2. الوضوح كشرط أساسي في الاعلام

جاء المشرّع في نص المادة 5/2 من القانون رقم **04-02** على ضرورة تبيان الأسعار والتعريفات بشكل ظاهر وواضح والمحررة على النحو التّالي: "**يجب أن تبين الأسعار والتعريفات**

---

[730]-أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، قواعد الممارسات التّجارية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**21**.

[731]-**بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**، ص**24**.

بصفة مرئية ومقروءة."، وبالتّالي على العون الاقتصادي الالتزام بوضوح الأسعار والتعريفات وتجنب الغموض بما يحقق ويكرس أكثر الشفافية.

تناول المشرّع مسألة إعلام الأسعار حتّى في الأمر رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى، وذلك باستعمال عبارة "إشهار الأسعار" فالإعلام يتطلب الإشهار أي العلنية، لكن بعد صدور القانون رقم **04-02** أصبح يستعمل أكثر الإعلام وهذا ما يؤكده أيضًا المرسوم التّنفيذي رقم **09-65** يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعنية المستهلك[732]، كما أنّ مصطلح الاشهار يقصد به مختلف الوسائل الّتي تستعمل لترويج بهدف جلب المستهلك وليس تنبيهه أو إعلامه بكل ما يتعلق بالمنتوج في حين أن الاعلام هو الأدق في المعنى إذ يعتبر وسيلة تصدي لمخاطر الدعاية والإشهارات وتقديم معلومات موضوعية عن السلع والخدمات[733].

اشتراط المشرّع في هذا الأخير ضرورة وضوح الإعلام دون تفصيل، حيث اكتفى بأن يكون أمام مرآ الزبون وظاهرة له كما يجب أن يسهل عليه قرأته مما يستوجب استعمال اللغة المتداول عليها، وبالعودة إلى القانون رقم **09-03** أين تنص المادة **18** منه على أن تحرير مختلف المعلومات المتعلقة بالمنتوج تكون باللغة العربية أساسا إلى جانب إمكانية استعمال اللغات أخرى يسهل للمستهلك فهمها وتكون مرئية ومقروءة.

وهذا أيضًا ما أكده المرسوم التّنفيذي رقم **13-378** الّذي جاء تطبيقا للمادة **17** من القانون رقم **09-03** وتنص المادة **7** على ما يلي: "**يجب ان تحرر البيانات الإلزامية لإعلام المستهلك باللغة العربية أساسا وعلى سبيل الإضافة يمكن استعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الاستيعاب لدى المستهلك وتسجل في مكان ظاهر وبطريقة مرئية ومقروءة بوضوح ومتعذر محوها**"[734]، إلّا أنّ هذا النص موجه للعون الاقتصادي بمناسبة إعلام المستهلك دون

---

[732]-مرسوم تنفيذي رقم **09-65** مؤرخ في **7** فبراير **2009**، يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعنية المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد **58** صادر في **18** فبراير **2009**.

[733]-**طحطاح علال**، مرجع سابق، ص**20**.

[734]-مرسوم تنفيذي رقم **13-378** مؤرخ في **9** نوفمبر **2013**، يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد **58** صادر في **18** نوفمبر **2013**.

العون الاقتصادي، نظرًا أن المستهلك في الغالب يجهل واقع السّوق مما يجعله عرضة للأسعار المبالغ فيها وبالتّالي ضرورة حمايته من خلال تعزيز شفافية الأسعار الموجهة للمستهلكين[735].

كما تنص المادة 7 من المرسوم التّنفيذي رقم **09-65** على ما يلي: "**تحرير المعلومات المتعلقة بالأسعار والتعريفات الّتي ينص عليها هذا المرسوم، طبقا للأحكام التشريعية السارية المفعول باللغة العربية.**

ويمكن استعمال لغات أجنبية على سبيل الإضافة."، أين نفهم أن استعمال اللغة العربية إجباري وبالتّالي استبعاد اللغة الأمازيغية رغم أنّها هي الأخرى لغة وطنية، في حين ترك مجال لإمكانية إضافة اللغات الأجنبية، إلّا أنّ هذا النص صدر من سنة **2009** مما يعني ضرورة تعديله لإضافة اللغة الأمازيغية باعتبارها هي الأخرى لغة وطنية، مما يوسع أكثر نطاق إعلام الأسعار على اختلاف اللغات الّتي يمكن للمستهلك استيعابها وتوسع الحرية من خلال منح الزبون الحرية في اقتناء المنتوجات حسب حاجاته وامكانياته دون تأثير على قرارته.

3. طرق الإعلام بالأسعاروالتعريفات

ألزم المشرّع العون الاقتصادي أثناء ممارسة النشاط إعلام الأسعار والتعريفات المنتوجات بصفة مرئية ومقروءة بما يحقق الوضوح والشفافية، مع تحديد مجموعة من الطرق على سبيل المثال لا الحصر وذلك ما يدعم مبادئ اقتصاد السّوق إذ يختلف الأمر بين إعلام الزبون مستهلك كان **(أ)** أو عون اقتصادي **(ب)**.

أ. طرق إعلام المستهلك

إجبار العون الاقتصادي على إعلام المستهلك بالأسعار والتعريفات وفقا لوسائل قانونية محددة باعتبار الحلقة الضعيفة في السلسلة الاقتصادي سعيا نحو حمايته وضمان حقوقه خاصة في بيئة تسود فيه مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّه من الضروري عدم إلزام العون الاقتصادي لدرجة التقييد فالحرية الاقتصادية تقتضي المرونة.

تَنص المادة **5** من القانون رقم **04-02** على ما يلي: **"يجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعاروتعريفات السلع والخدمات عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات أو بأية وسيلة**

---

[735]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**22**.

أخرى مناسبة"، نلاحظ من خلال النص أن المشرّع حدد مختلف الطرق والوسائل الّتي تتلاءم إعلام المستهلك، لكن في الوقت نفسه منح للعون الاقتصادي الحرية في اختيار وسائل أخرى الّتي يراها ملائمة لإعلام المستهلك، باعتبارها من الحقوق الأساسية له ومن العوامل الأساسية الّتي تساهم في التّنمية وتشجيع للمنافسة النزيهة والشريفة[736].

يهدف المشرّع من خلال تحديد الوسائل المختلفة للإعلام بالأسعار والتعريفات ليس تحديد وتقييد العون الاقتصادي في طرق القانونية لإعلام المستهلك وإنّما الهدف من الإلزام هو إعلام المستهلك بالأسعار والتعريفات في كافة المنتوجات من السلع والخدمات، بغض النظر عن الوسائل الّتي يتم عن طريقها الإعلام فليس العبر بالوسيلة وإنّما العبرة إحاطة المستهلك بكافة المعلومات الخاصة بالأسعار والتعريفات بشكل مرئ ومقروء أي أنّها مكتوبة، وبالتّالي استبعاد الوسائل الشفوية الّتي يمكن أن تؤثر على المستهلك وتعرقل عموما على حرية الزبون في الاختيار بين مختلف المنتوجات[737].

وضح المشرّع أهم الوسائل الّتي يمكن للعون الاختيار فيما بينها للإعلام والّتي يمكن أن تكون عن طريق وضع علامات والّتي هي عبارة عن قصاصات ورقية صغيرة توضع لإعلام عن سعر بعض المنتوجات الصغيرة الحجم خاصة[738]، مع وضعها على المنتوج أو بجواره بما لا يدع مجالا لشك في انتسابه لمنتوج آخر، أي أنّها تعرض على نظر الجمهور مهما كان مكان وجودها[739].

ويمكن أن يكون عن طريق وسم خاصة إذا كان المنتوج من السلع، حيث جاء تعريف الوسم ضمن المادة 2/6 من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39** وفي نص المادة **2** فقرة الأولى من

---

[736]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**80**.

[737]-**طحطاح علال**، مرجع سابق، ص**26**.

[738]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2018-2019**، ص **29**.

[739]-أنظر أكثر: **كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**81**.

المرسوم التّنفيذي رقم **90-367**[740]، وخاصة ما جاء ضمن المادة **3/4** من القانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش والّتي تنص على ما يلي: " **الوسم: كل البيانات أو الكتابات أو الإشارات أو العلامات أو المميزات أو الصور أو التماثيل أو الرموز المرتبطة بسلعة تظهر على غلاف أو وثيقة أو وسمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو معلقة مرفقة أو دالة على صيغة منتوج مهما كان شكلها أو سندها بغض عن طريقة وضعها**".

نلاحظ أن المشرّع وسع بشكل كبير من مفهوم الوسم بشرط أن تكون أمام المنتوج دون تحديد صيغة معينة[741]، وهذا ما يعكس أهميته الإعلامي والأمني للمستهلك ولحماية العون الاقتصادي من كافة أشكال التقليد، ويكون الوسم في الغالب في السلع غير المعروضة في نظر الجمهور كان تكون في المحل أو الأماكن التابعة له بشرط أن تكتب بخط واضح وتعلق على السلعة أو على العلبة المحتوية لها مع توضيح جميع البيانات الضرورية[742]، مع مراعاة مجموعة من البيانات الضرورية والمحددة في نص المادة **12** من المرسوم التّنفيذي رقم **13-378** الّذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك[743].

وتعتبر طريقة استعمال المعلقات الطريقة المثلى لإعلام المستهلك بأسعار الخدمات المختلفة، هذا لا يعني عدم استعملها في السلع، وفي كل الأحوال يلتزم العون الاقتصادي بتوضيح للمستهلك أساسا السعر والتعريفات وأية معلومة أخرى تتعلق بالمنتوج بشرط أن يتم وضعها بشكل ظاهر وواضح يسهل لزبون رأيته وقرأته، وتكون في الغالب على شكل جدول يوضع في مكان اقتراح الخدمة[744]، فالمعلقة عموما عبارة عن وثيقة واحدة أو جدول مكتوب بخط واضح يحتوي على منتوجات المعروضة للبيع أو قائمة الخدمات المقدمة والأسعار والتعريفات

---

[740]-تنص المادة **2/6** من المرسوم التّنفيذي رقم **90-39**، يتعلق رقابة الجودة وقمع الغش، معدل ومتمم، على ما يلي: وتنص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **90-367**، يتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها، على ما يلي:" الوسم: البيانات أو الإشارات أو علامات المصنع أو التجارة أو الصور أو الرموز المرتبطة بسلعة غذائية معينة والموضوعة على تعبئة أو لافتة أو بطاقة أو ختم أو طرق تكون ملاوئة لهذه السلعة الغذائية أو متعلقة بها."

[741]-لتفصيل أكثر، أنظر: **عميرات عادل**، "التزام العون الاقتصادي بالإعلام"، مرجع سابق، ص**246**.

[742]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**82**.

[743]-مرسوم تنفيذي رقم **13-378**، يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، مرجع سابق.

[744]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص **29**.

المقابلة لها ويجب أن توضع هذه المعلقة في الأماكن الّتي تقدم فيها الخدمات حيث يسهل الاطلاع عليها من طرف الجمهور.

وضح المشرّع الطرق الأساسية الّتي يمكن الاعتماد عليها في إعلام المستهلك إما عن طريق وضع العلامات أو الوسم أو المعلقات إلا هذا لا يعني إمكانية اجتهاد العون في سبيل وضع وسائل وطرق أخرى الّتي يراها مناسبة وهذا ما يظهر في العبارة الأخير من نص المادة 5 السالف ذكرها، أين تم منح العون الحرية في اختيار الطرق المناسبة لإعلام المستهلك بشكل واسع ومفتوح والمهم أن يقوم العون بإعلام المستهلك بأية وسيلة كانت تتناسب مع النشاط.

ب . طرق إعلام العون الاقتصادي

تكمن أهمية الالتزام بالإعلام الأعوان الاقتصاديين بالأسعار والتعريفات في تدعيم خاصة المساواة فيما بين البائعين مما يسمح من تحقيق من الأسعار وعدم الاجحاف فيها أو حتّى مخالفة للأعوان الأخرين[745]، حيث ألزم المشرّع العون الاقتصادي من جانب بضرورة إعلام المستهلك بالأسعار والتعريفات لقلة خبرته وسهولة التأثير عليه، في حين جاء في نص المادة 7 من القانون رقم **04-02** على ما يلي: **"يلتزم البائع في العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين، بإعلام الزبون بالأسعار والتعريفات عند طلبها"**، وبالتّالي فإعلام العون الاقتصادي ليس ضروري مثل المستهلك وذلك لتمكنه وخبرته، إلّا أنّ هذا لا يعني إمكانية تنصل العون من هذه المسؤولية أمام عون أخر حيث يصبح مجبر على ذلك في حالة ما طُلب منه ذلك.

حدد المشرّع في نص المادة 7/2 طرق ووسائل إعلام العون الاقتصادي على سبيل المثال والمحررة على النحو التّالي: " **ويكون هذا الإعلام بواسطة جداول الأسعار أو النشرات البيانية أو دليل الأسعار أو بأية وسيلة أخرى ملائمة ومقبولة بصفة عامة في المهنة"**، تحديد المشرّع أهم وسائل وطرق إعلام العون الاقتصادي على سبيل المثال؛ والمتمثلة أساسا في جداول الأسعار أو النشرات البيانية أو دليل الأسعار.

[745]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**80**.

يقصد بجداول الأسعار والنشرات البيانية القائمة الّتي يعدها العون الاقتصادي والّتي تتضمن المنتوجات وما يقابلها من الأسعار مع توضيح الضرائب والرسوم المفروضة عليها[746]، في حين يقصد بدليل الأسعار الوثيقة الّتي تعرض للزبون والّتي تتضمن الأسعار والخيارات المتاحة للسلع والخدمات خاصة إذا كانت متشابهة وبالتّالي توضيح السعر لكل صنف وما تتميز به من خصائص، وفي الغالب تكون المنتوج ذات استعمال معقد[747].

مع فتح مجال للمكلف أي العون الاقتصادي حرية اختيار أي وسيلة أخرى يراها مناسبة لذلك بشرط أن تكون مقبولة في الوسط المهني، مما يساهم في سلاسة المعاملات الّتي تتم بين الأعوان الاقتصاديين خاصة أن هذا المجال يحتاج للمرونة من جانب الحرية الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق؛ إلّا أنّ من جانب أخر المشرّع مع إضافته عبارة "**أو بأية وسيلة أخرى ملائمة ومقبولة بصفة عامة في المهنة**" يمكن أن يلجئ العون الاقتصادي إلى الإعلام الشفوي المستعبد وفقا لنص المادة 5/2 من القانون رقم **04-02** الّتي تنص على: "**يجب أن تبين الأسعاروالتعريفات بصفة مرئية ومقروءة.**".

وبالتّالي تطبيق نص المادة 7 يجب أن يكون في إطار تطبيق نص المادة 5 من القانون رقم **04-02** حتّى لا يترك المشرّع مجال لتأويل، أين يبقى اختيار الوسيلة المناسبة شريطة أن تكون كفيلة بتحقيق الغرض الّذي أعدت من أجله إذ يجب أن تتضمن تحديد السلعة أو الخدمة تحديدا نافيا للجهالة من حيث النوعية أو الكمية[748].

تُساهم حرية الاعلام وعدم إلزام العون الاقتصادي بوسائل محددة؛ يمكن أن تكون غير مناسبة له أو لنشاطه ممار سيساهم في التأثير على نشاطه سلبا، حيث أحسن المشرّع في منح حرية الإعلام بين الأعوان الاقتصاديين بشكل مرن وبما يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق إلى جانب ربح ثقة الزبون لشفافية الممارسات الّتي يمتهنها العون الاقتصادي.

ثانيًا: الالتزام الإعلام بشروط البيع

---

[746]-**طحطاح علال**، التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**31**.

[747]-**طحطاح علال**، التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**31**.

[748]-**عبد الله ليندة**،" المساس بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية"، مرجع سابق، ص**177**.

تُعتبر شروط البيع من المحفيزات الأساسية للبيع خاصة إذا تم الإعلام بها وفقا لشروط محددة، إذ من خلالها تنطلق المفاوضات بين أطراف العلاقة قصد ابرام العقد في النهاية، لذلك ألزم المشرّع إلى جانب الإعلام بالأسعار والتعريفات الإعلام بشروط البيع **(1)**، إلّا أنّ الأمر يختلف في عملية الإعلام ما إذا كان موجه للمستهلك أو أنه موجه للعون الاقتصادي**(2)**.

1. مضمون الالتزام بشروط البيع

ألزم المشرّع العون الاقتصادي بمجموعة من الالتزامات الأساسية في سبيل تحقيق الشفافية في الممارسات التّجارية فكثرا ما يتهرب العون الاقتصادي من مناقشة شروط التعاقد وجل همه ينصب في تحقيق الربح[749]، فإلى جانب الإعلام بالأسعار والتعريفات ألزم المشرّع العون الاقتصادي على ضرورة الإعلام بشروط البيع، وذلك من خلال ما جاء في نص المادة **4** من القانون رقم **04-02** كما يلي: "**يتولى البائع وجوبا إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات، وبشروط البيع.**"، بمعنى البائع كما يتولى وجوبا إعلام بالأسعار والتعريفات فهو مجبر على الإعلام بشروط البيع تجاه المشتري المهني أو غير المهني أي المستهلك[750].

يُعتبر الإعلام بشروط البيع من الالتزامات الّتي تقع على العون الاقتصادي تجاه الزبائن سواء كان مستهلك أو عون اقتصادي أخر والّذي يجب أن يحوي على الخصائص الأساسية الّتي سبق أن تطرقنا إليها من العمومية والوضوح، إلى جانب ما جاء في نص المادة **4** السالف ذكرها حيث يكون الاعلام بالأسعار والتعريفات من الالتزامات الّتي تقع على عاتق العون الاقتصادي تجاه زبائنه في كافة المنتوجات وبالتّالي حتّى الإعلام بالشروط البيع كذلك.

وما يجدر الإشارة إليه في نص المادة **4** أن الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات يكون في السلع والخدمات إلّا أنّه وضح على أن الالتزام بشروط البيع كذلك وجوبي دون تفصيل، أين يغلب الظن على مصطلح البيع يستعمل لدلالة على السلع دون الخدمات والأصح أن يوضح المشرّع على أن البائع يتولى أيضًا وجوبا إعلام الزبائن بشروط البيع وأداء الخدمات، حتّى لا يدع مجال للشك على أن الإعلام بشروط البيع في السلع والخدمات، كما جاء النص دون تفصيل في محتوى

---

[749]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**60**.

[750]-أنظر أكثر: **كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**80**.

هذه الشروط واكتفى المشرّع بضرورة الإعلام بشروط البيع بشكل عام وفي الغالب العمومية في النصوص القانونية يؤدي التأويل وعدم الوضوح[751].

2. طرق إعلام المستهلك والعون الاقتصادي بشروط البيع

إجبار العون الاقتصادي على ضرورة الالتزام بإعلام وإحاطة زبائنه مستهلك أو مهني محترف في النشاطات الاقتصادية بكافة الطرق المناسبة والملائمة **(أ)**، مع ضرورة تحديد مختلف الشروط المتعلقة بعملية بيع السلع أو أداء خدمات **(ب)**.

أ. توسيع طرق إعلام المستهلك بشروط البيع

أَكَّد المشرّع على ضرورة إعلام المستهلك بشروط قبل إتمام عملية البيع وفي أداء الخدمات؛ فإعلام المستهلك بالأسعار والتعريفات لوحدها غير كافية لإضفاء الشفافية في ظل حرية اقتصادية قوية مبنية على مبادئ اقتصاد السّوق، لذلك أضاف المشرّع ضرورة إعلامه بشروط البيع لما لها من أثر في اتخاذه لقرارات نهائية في شأن المنتوج[752]، وذلك من خلال المادة **8** من القانون رقم **04-02** كما يلي: "**يلزم البائع قبل اختتام عملية البيع بإخبار المستهلك بأية طريقة كانت وحسب طبيعة المنتوج، بالمعلومات النزيهة والصادقة المتعلقة بمميزات هذا المنتوج أو الخدمة وشروط البيع الممارس وكذا الحدود المتوقعة للمسؤولية التعاقدية لعملية البيع أو الخدمة**".

نفهم من خلال نص المادة **8** السالف ذكرها أن العون الاقتصادي ملزم تجاه المستهلك بإخباره بأية طريقة كانت دون تحديد طريقة معينة وحسب طبيعة المنتوج من السلع والخدمات بشروط البيع الممارس وذلك قبل إتمام عملية التعاقد، وهذا ما يوحي بضرورة ترك حرية التعاقد والتفاوض بين المتعاقدين وهو ما يتناسب مبادئ اقتصاد السّوق، هذا من جهة، ومن جانب أخر يمكن أن نفهم أن عدم توضيح طرق إعلام المستهلك بشروط البيع يؤدي بالضرورة لفتح للعون الاقتصادي لاختيار طريقة ملائمة قبل اختتام عملية البيع أو أداء الخدمة، فهذا ما

---

[751]-تطرق المشرع ضرورة نصح المستهلك حول المنتوج وتزويده بمختلف شروط البيع الممارس وكذا الحدود المتوقعة للمسؤولية التعاقدية لعمية البيع أو الخدمة، أنظر: المادة **8** من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، مرجع سابق، كما جاء في نص المادة **3**/ع مفهوم شرط تعسفي.

[752]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**11**.

يساهم في توسيع الوسائل بما تتناسب مستوى المستهلك وتتلاءم مع طبيعة المنتوج بهدف تنوير وتبصير المستهلك لطبيعة المنتوج وطبيعة التعاقد المقبل إليه.

إلّا أنّ من زاوية أخرى عدم إجبار العون في إعلام المستهلك وفقا لطريقة معينة قد يؤدي إلى عدم اتخاذ الطرق المناسبة وإهمال هذا الالتزام مما يدفع المستهلك للتعاقد دون النظر في شروط الّتي قد تكون في غير مصلحته خاصة مع تزايد مساعي العون الاقتصادي لتحقيق الربح بكافة الوسائل، عدم تحديد المشرّع لكيفيات الّتي يجب اتباعها في الإعلام وسكوته على ذلك لا يمكن أن يفهم على أنّه تقصير في ظل تكريس حرية السّوق أين يتطلب حرية إعلام العون وفقا لوسائل المناسبة بشرط أن تؤدي غايتها في ذلك وفقا لحرية التعاقد.

وجاء أيضًا ضمن أحكام المرسوم التّنفيذي رقم **06-306** المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود الّتي تعتبر تعسفية، حيث تنص المادة **4** منه ضرورة اعلام المستهلك من طرف العون الاقتصادي بكافة الوسائل الملائمة بالشروط العامة والخاصة لبيع السلع وتأدية الخدمات مع ضرورة منحهم مدة كافية لفحص العقد وإبرامه والمحررة كما يلي: "**يتعين على العون الاقتصادي إعلام المستهلكين بكل الوسائل الملائمة بالشروط العامة والخاصة لبيع السلع و/أو تأدية الخدمات ومنحهم مدة كافية لفحص العقد و إبرامه**"[753].

ب . ضرورة إعلام العون الاقتصادي بشروط البيع الاجبارية

أكد المشرّع في نص المادة **9** من القانون رقم **04-02** على ضرورة إعلام العون الاقتصادي بشروط البيع باعتباره من الالتزامات الأساسية إلى جانب العناصر الأخرى الإجبارية الّتي تقع على عاتقه وذلك على النحو التّالي: **"يجب أن تتضمن شروط البيع إجباريا في العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين وكيفيات الدفع، وعند الاقتضاء، الحسوم والتخفيضات والمسترجعات".**

نفهم من خلال النص أن العون الاقتصادي وأثناء معاملاته مع عون اقتصادي أخر يلتزم بالضرورة توضيح كيفيات الدفع الّتي يمكن أن يقترحها مورد المنتوج من السلع والخدمات للزبائن

---

[753]-أنظر أكثر: مرسوم تنفيذي رقم **06-306** مؤرخ في **10** سبتمبر **2006**، يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التّي تعتبر تعسفية، ج.ر.ج.ج، عدد **56**، صادر في **11** سبتمبر **2006**.
عميرات عادل، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**90**.

مثل آجال الدفع وضمانات الدفع أو شروط التسليم أو حتّى ما يتعلق بمنح مهل الدفع بحسب الاتفاق[754]، وكل ما يتعلق بتبعات الدفع من وسائل وآجال وغيرها ومبالغ الحسوم والتخفيضات والمسترجعات باعتبار من الامتيازات الّتي يمكن أن يستفيد منها المشتري.

يجب الإشارة إلى أن المشرّع أكد على ضرورة إعلام العون الاقتصادي بشروط البيع دون تفصيل في الوسائل والطرق الّتي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تحقيق إعلام واضح[755]، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى ما يمكن أن يتضمنه الإعلام بالبيع خاصة ما يتعلق بكيفية الدفع والحسوم والتخفيضات والمسترجعات دون تحديد الطرق والوسائل الّتي يمكن اتباعها في سبيل ذلك.

حرص المشرّع على ضرورة الاعلام بشروط البيع اجباري بالإضافة إلى العناصر الأخرى الّتي أضافها المشرّع بشكل حصر، بمعنى غاية الإعلام بشروط البيع يكون بتحقيق النتيجة بغض النظر عن الطرق والوسائل الّتي يتخذها العون الاقتصادي في سبيل تحقيق الشفافية من خلال الإشارة إلى عناصر من كيفيات الدفع والحسوم والتخفيضات والمسترجعات.

الفرع الثاني:
الالتزام بالفوترة

أصرى المشرّع على ضرورة توفير محيط اقتصادي شفاف في ظل تبني مبادئ اقتصاد السّوق فإلى جانب ضرورة إلزام العون الاقتصادي بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع، أضاف إلى ذلك ضرورة فوترة كل المعاملات بغض النظر عن أطرافها وهو ما أوضحه المشرّع في القانون الممارسات التّجارية، ونظرا لحداثة هذه الوسيلة في الوسط الاقتصادي بالتوازي مع تبني مبادئ اقتصاد السّوق كان من الأجدار تحديد مضمون هذا الالتزام وكل ما يتعلق بالبيانات الضرورية **(أولا)**، إلى جانب ما تنبه إليه المشرّع في ضرورة وضع بدائل في حالة تعذر تحرير الفاتورة بصفة صريحة **(ثانيا)**.

أولًا: مضمون الالتزام بالفوترة

[754]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**85**.

[755]-المادة **9** من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، معدل ومتمم، مرجع سابق.

أدت تغير الأوضاع الاقتصادية إلى تغير المفاهيم الاقتصادية وتبني أخرى بصفة واسعة وعشوائية في بعض الحالات، مما أدى بالمشرّع إلى تبني بعض المصطلحات دون بذل جهد في تحديد التعريف ويرجع ذلك أساسا إلى سرعة تطور الأوضاع الاقتصادية مما قد يسبب في تضيق من مفهومها، ومن بينها مصطلح الفوترة أين أشار إليه المشرّع في قانون رقم **04-02** دون تطرق لتعريف رغم أهميتها في المناخ الاقتصادي وما توفره من استقرار المعاملات وشفافيتها **(1)**، إلى جانب تأثرها بالمجال التكنولوجي وظهور الفاتورة الإلكترونية على جانب الفاتورة العادية **(2)**.

1. المقصود بالفاتورة

ألزم المشرّع العون الاقتصادي بضرورة التقيد بتحرير الفاتورة أثناء المعاملات التّجارية المختلفة، وذلك من صدور الأمر رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى أين تم تخصيص مادتين منه دون تحديد تعريف معين للفاتورة (المادة **56** والمادة **57**) [(756)]، وبعد إلغاء هذا الأمر عوضت هذه الأحكام بموجب القانون رقم **04-02** المتعلق بالممارسات التّجارية وفصلها عن أحكام قانون المنافسة.

تم وضع فصل خاص بالفوترة ضمن الباب الثاني الخاص بشفافية الممارسات التّجارية من نص المادة **10** إلى المادة **13** أين تم تفصيل أكثر في أحكامه نظرا لتطور الوضع الاقتصادي وتطور المعاملات التّجارية في إطار تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتنوع النشاطات الاقتصادية وتوسيع مفهومها وما صاحب ذلك من توسيع نطاق الممارسين لها، أين تم تعديل نص المادة **10** سنة **2010** والمحررة على النحو التّالي: **"يجب أن يكون كل بيع سلع، أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين الممارسين للنشاطات المذكورة أعلاه، مصحوبا بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها"**.

نفهم من خلال النص أن المشرّع لا يهدف لتحديد تعريف الفاتورة بالقدر ما يسعى لفرض ذلك كالتزام إجباري يجب على العون الاقتصادي الامتثال له على اختلاف المنتوجات والنشاطات فالمشرّع واضح في تعميم هذا الالتزام على كافة المتعاملين الاقتصاديين[(757)]؛ فهو التزام إجباري

[(756)]-أمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**

هذا لا يعني أن المشرع لم يشير قبل ذلك إلى ضرورة الالتزام بالفوترة، حيث جاء في قانون الأسعار الملغى على أن الفوترة إجبارية، أنظر: المادة **30** من القانون رقم **89-12**، بتعلق بالأسعار، مرجع سابق. **(ملغى)**

[(757)]-**مهري محمد أمين**، النظام القانوني للممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**216**.

على عاتق البائع كما هو التزام المشتري في الوقت نفسه[758]، على قدم المساواة بين طرفي العلاقة فمتى لم يعرضها البائع أو مقدم الخدمة ولم يطلبها المشتري أو متلقى الخدمة قامت مسؤوليتهما معا أما إذا اقتصر الخطا على أحدهما فإنّ المسؤولية تقوم على المخطئ دون غيره[759]، وعلى اختلاف المنتوجات والنشاطات المحددة في نص المادة 2 من قانون رقم **04-02** والّتي سبق أن أشرنا إليه سابق ضمن الأطروحة،إلّا أنّه يمكن استبعاد من هذا الالتزام البائع العرضي الّذي لا يمكن له تحرير الفاتورة وتسليمها وحتّى إن طلبها المشتري لكونه لا يخضع لأحكام القانون رقم **04-02** أصلا[760].

يُمكن القول على أن المشرّع حاول قدر الإمكان من خلال قانون رقم **04-02** توسيع التزام بالفاترة لفرض شفافية الممارسات التّجارية في السّوق، وذلك من حيث الأشخاص المكلفين بها ومن حيث النشاط وما ينتج من منتوجات سلع أو خدمات[761]، وهذا ما أكد عليه المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** الّذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك[762]، كالتزام إجباري بين الأعوان الاقتصاديين واختياري بينهم والمستهلكين كما تناول مختلف البيانات الّتي يجب أن تحويها.

اكتفى المشرّع بتحديد مضمون إجراء الفوترة دون تحديد معنها في مختلف النصوص التشريعية السالف ذكرها رغم أهميتها في المعاملات التّجارية وما تحققه من شفافيتها باعتبارها الوسيلة القانونية الّتي تتبع في سبيل تدوين المعاملات التّجارية وكل ما يتعلق بأطراف العلاقة

---

[758]-**عبد الله ليندة**،" المساس بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية"، مرجع سابق، ص**181**.

[759]-**طحطاح علال**، مرجع سابق، ص**45-46**.

[760]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**59**.

[761]-أنظر أكثر: **مسكين حنان، بن أحمد حاج**، "التزام العون الاقتصادي بالفاتورة كوسيلة لضمان شفافية الممارسات التّجارية"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد **12**، عدد خاص، **2020**، ص.ص **591-608**.

[762]-مرسوم تنفيذي رقم **05-468** مؤرخ في **10** ديسمبر **2005**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد **80** صادر في **11** ديسمبر **2005**، ألغى مرسوم تنفيذي رقم **95-305** مؤرخ في **7** أكتوبر **1995**، يحدد شروط تحرير الفاتورة، ج.ر.ج.ج، عدد **58** صادر في **8** أكتوبر **1995**، الّذي صدر تطبيقا للأمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة. **(ملغى)**

والمنتوج محل التعامل وإظهارها في القالب الشكلي، نهيك عن دورها في الرقابة والاحصاء وحتّى في الاثبات[763].

ويمكن تعريف الفوترة على أنّها "**وثيقة تّجارية محاسبية ملزمة يعدها العون الاقتصادي يثبت من خلالها تفاصيل عملية البيع أو تأدية الخدمة تسلم بمجرد إتمام العلاقة التّجارية إلى الأعوان الاقتصاديين الأطراف إلى المستهلكين بموجب الطلب مع احترام البيانات الإلزامية وفقا لما يقتضيه القانون**"[764]، باعتبارها وثيقة إلزامية على كل الأعوان الاقتصاديين دون استثناء مما يحقق أكثر الشفافية في المعاملات من جانب ومن جانب أخر يحقق المساواة بينهم في السّوق وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق باعتبارها من الإجراءات الإجبارية في كافة النشاطات الاقتصادية منها الإلكترونية، نظرا لما تحوي من بيانات يمكن أن نكشف كل ما يتعلق بالمنتوج محل التعامل وسعرها وأطراف العلاقة ويسهل على الدولة الرقابة والتحقيق في مختلف المعاملات الاقتصادية[765].

لم يوضح المشرّع في النصوص التشريعية تعريف الفوترة كما لم يتطرق إلى تحديد تفاصيل شكلها وإنّما اكتفى بضرورة تقديمها وتوسيع نطاقها على كافة الناشطين مهما كانت الطبيعة القانونية لهذا العون ومهما كان نشاطه في إطار قانوني، ونصت المادة **10** فقرة الأخيرة على أن تحديد نموذج الوثيقة الّتي تقوم مقام الفاتورة وكذا فئات الأعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها عن طريق التنظيم[766]، في حين لم يشير إلى نموذج الفوترة بحد ذاته.

---

[763]-لتفصيل أكثر في أهمية الفوترة أنظر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**60** وما يليها.

حماش سيلية، "إلتزام العون الاقتصادي بالشفافية في ظل قانون الممارسات التّجارية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد **2**، **2018**، ص**96** وما يليها.

[764]-نقلا عن: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**172**.

لتفصيل أكثر في مختلف تعريف حو الفاتورة، أنظر: **مسكين حنان**، **بن أحمد حاج**، مرجع سابق، ص**593**.

[765]-**عميرات عادل**، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**100**.

[766]-صدر في هذا الشأن نص تنظيمي الّذي يحدد على أن الوثائق التّي تقوم مقام الفاتورة تدعى "سند المعاملة التّجارية'، أنظر: مرسوم تنفيذي رقم **16**-**66** مؤرخ في **16** فبراير **2016**، يحدد نموذج الوثيقة التّي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، ج.ر.ج.ج، عدد **10** صادر في **22** فبراير **2016**.

بالعودة إلى المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** المحدد لشروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية[767]، تم تحديد البيانات الّتي يجب تحويها الفوترة خاصة تلك الّتي تتعلق بالبائع أو مقدم خدمة من الاسم واللقب والتسمية التّجارية إن كان شخص معنوي أو عنوانه التّجاري ورقم السّجل التّجاري، أو تلك الّتي تتعلق بالمشتري من الاسم واللقب والتسمية التّجارية إن كان شخص معنوي أو عنوانه التّجاري ورقم السّجل التّجاري وطبيعة نشاطه وشكله القانوني، أما في حالة ما إذا كان المشتري مستهلك فيجب أن يتم تدوين في الفاتورة اسمه ولقبه وعنوانه[768].

يسعى المشرّع من خلال طلب المستهلك للفاتورة لحمايته وضمان حقوقه ما بعد التعاقد ما يسمح له بإثبات حقوقه تجاه البائع أو مقدم الخدمة لاسيما فيما يتعلق بالحق في ضمان السلعة أو أداء الخدمة[769]، إلى جانب دور هذه البيانات في إضفاء الشفافية على المعاملات التّجارية ووضع صورة حقيقية للعقد المبرم بين البائع والمشتري كما يمكن للجهات الإدارية أن تتكون لها صورة واقعية عن حجم المبادلات الاقتصادية لمراقبتها واحصائها وحتّى توجيهها[770].

2. من الفاتورة العادية إلى الفاتورة الإلكترونية

---

[767]-مرسوم تنفيذي رقم **05-468** مؤرخ في **10** ديسمبر **2005**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد **80** صادر في **11** ديسمبر **2005**، ألغى المرسوم التنفيذي رقم **95-305** مؤرخ في **7** أكتوبر **1995**، يحدد شروط تحرير الفاتورة، ج.ر.ج.ج، عدد **58** صادر في **8** أكتوبر **1995**، الّذي صدر تطبيقا للأمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة. **(ملغى)**

[768]-لتفصيل أكثر في البيانات الواجب توفرها في الفاتورة، أنظر: المادة **3** من المرسوم التنفيذي رقم **05-468**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

أنظر أيضا: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**66** وما يليها.

مهري محمد أمين، النظام القانوني للممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**218** وما يليها.

عبد الله ليندة،" المساس بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية"، مرجع سابق، ص**183** وما يليها.

[769]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**91**.

تعد الفاتورة من الوسائل الأساسية في الإثبات المعاملة الاقتصادية بين أطراف العلاقة عون اقتصادي كان أو مستهلك، لتفصيل أكثر في الموضوع أنظر: **بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**64** وما يليها.

[770]-لتفصيل أكثر عن المزايا التّي تنجر من وراء التفصيل في البيانات المختلفة المدرجة في الفاتورة، أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**61-62**.

تعد الفاتورة من الالتزامات الّتي تقع على عاتق العون الاقتصادي إلّا أنّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وسعت من النشاطات الاقتصادية على اختلاف طرق ممارستها تقليدية أو بالاعتماد على وسائل الحديثة، حيث بالعودة إلى المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** أين تنص المادة **11** منه على إمكانية تحرير وإرسال الفاتورة عن طريق النقل عن طريق النقل الإلكتروني[771]، باعتبار أن هذه الفترة من بين الخطوات الأولى للاعتراف بالتّجارة الإلكترونية.

جاء التكريس القانوني للتجارة الإلكترونية وفقا قانون رقم **18-05** المتعلق بالتّجارة الإلكترونية، حيث تم الإشارة إلى الفاتورة الإلكترونية، وذلك في نص المادة **20** الّتي تنص على ما يلي: "**يترتب على كل بيع لمنتوج أو تأدية خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية، اعداد فاتورة من قبل المورد الإلكتروني، تسلم للمستهلك الإلكتروني**

يجب أن تعد الفاتورة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يمكن أن يطلب المستهلك الإلكتروني الفاتورة في شكلها الورقي.".

فالاعتراف بالتّجارة الإلكترونية هو الخطوة الأساسية في سبيل تبني الفاتورة الإلكترونية في السّوق الرقمي مما يسمح أكثر في تسهيل المعاملات وزيادة سرعتها وبالتّالي فعاليتها بما يحقق الفائدة لكل أطراف العلاقة إلى جانب سهولة متابعتها من طرف الدولة ووضع حد لتجاوزات ومحاربة كافة الفواتير الوهمية أو تلك غير مطابقة للقانون[772]، فالتكريس القانوني للفاتورة الالكترونية جاء بصفة عرضية بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** إلّا أنّه يمكن العودة إلى مختلف التفاصيل وذلك بالرجوع إلى النصوص الخاصة بالتّجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني خاصة[773].

---

[771]-تنص المادة **11** فقرة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم **05-468**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، على ما يلي: "**استثناء لأحكام هذا المرسوم، يسمح بتحرير الفاتورة وارسالها عن طريق التنقل الإلكتروني الّذي يمثل في نظام إرسال الفواتير المتضمن مجموع التجهيزات والأنظمة المعلوماتية التّي تسمح لشخص أو لأكثر بتبادل الفواتير عن بعد.**".

[772]-لتفصيل أكثر في فاتورة وهمية فاتورة مزيفة وفاتورة مجاملة، أنظر: **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**56** وما يليها.

[773]-قانون رقم **18-05**، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، مرجع سابق.

قانون رقم **15-04**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مرجع سابق.

تُعتبر الفوترة من الوثائق الّتي يلتزم بها العون الاقتصادي أثناء ممارسته لأي نشاط اقتصادي على اختلافها وتنوعها ومهما كان نوع المنتوج سلعة أو خدمة أمام عون اقتصادي أخر وعلى المستهلك طلبها حيث تنص المادة **10**/2 من القانون رقم **04-02** بعد التعديل على ما يلي: "**يلزم البائع أو مقدم الخدمة بتسليم الفاتورة أو الوثيقة الّتي تقوم مقامها ويلزم المشتري بطلب أي منهما، حسب الحالة، وتسلمان عند البيع أو عند تأدية الخدمة.**".

نفهم من خلال نص المادة على أن الفوترة التزام ضروري على العون الاقتصادي بغض النظر عن طبيعته القانونية الامتثال لذلك[774]، فإذا كان بائعا فعليه أن يسلمها أو مشتري أن يطلبها[775]، أما حالة ما كان المشتري مستهلك فعليه أن يطلبها من البائع في حين يمكن أن تكون المعاملة وفقا للوثائق الّتي يمكن أن تقوم مقامها كوصل صندوق أو سند يبرر وجود المعاملة، وذلك حسب المادة **10**/ 3 من القانون رقم **04-02** المعدلة الّتي تنص على ما يلي: "**يجب أن يكون بيع السلع أو تأدية الخدمة للمستهلك محل وصل الصندوق أو سند يبرر هذه المعاملة، غير أن الفاتورة أو الوثيقة الّتي تقوم مقامها يجب أن تسلم إذا طلبها الزبون.**"، فالعون هنا مخير بين تسليمها أو عدم تسليها إذا لم يطالبها المستهلك لكن إذا طلبها هذا الأخير فعلى العون تسليمها بالضرورة[776]، وذلك بمجرد إجراء البيع أو تأدية الخدمة[777].

يعود اختلاف التزام العون الاقتصادي على تسليم الفاتورة من عدمه إلى حجم المعاملات الاقتصادية الّتي تبرم، والراجح في ذلك أن المعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين تتضمن علاقات مالية ضخمة تقتضي إثباتها تفاديا لأي نزاع بشأنها وبهدف تدعيم العلاقات الاقتصادية واستقرارها وضمان مناخ وسوق اقتصادي مستقر، أما علاقة الأعوان الاقتصاديين

---

[774]-**طحطاح علال**، مرجع سابق، ص**46**.

[775]-**حساني علي**،"شفافية الممارسات التّجارية قبل وأثناء مرحلة التفاوض-على ضوء القانون رقم **04-02** المؤرخ في **23** يونيو **2004**-"، مرجع سابق، ص**80**.

[776]-**حماش سيلية**، "إلتزام العون الاقتصادي بالشفافية في ظل قانون الممارسات التّجارية"، مرجع سابق، ص**97**.
مدى إلزامية الفاتورة مع المستهلك تتوقف حسب إرادته في طلبها أو لا، أنظر في هذا: **مسكين حنان، بن أحمد حاج**، مرجع سابق، ص**599**.

[777]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**217**.

بالمستهلكين تتسم بالبسطة وعدم ضخامة العلاقة وقد تكون متكرر عدة مرات وهذا ما يبق حق المستهلك في طلبها[778].

لكن سكوت المشرّع عن الطرق والوسائل الّتي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تنفيذ هذا الالتزام في ظل سعي الدولة في توسيع الممارسات التّجارية وتحريرها فيمكن أن نفهم على أن المكلف له الحرية في اختيار الوسائل الملائمة في سبيل تحريرها وإرسالها؛ سواء بالاعتماد على الطرق التقليدية من التحرير والتسليم المباشر بعد إتمام عملية البيع أو أداء الخدمة أو بالاعتماد على الوسائل الحديثة بتحريرها وإرساله إلكترونيا أو حتّى الاعتماد على كلاهما معا.

ثانيًا: بدائل الفاتورة

وضح المشرّع في نص المادة **11** و**12** على إمكانية على قبول المحررات الّتي يمكن أن تقوم مقام الفاتورة في قانون رقم **04-02** إلّا أنّ ذلك كان بصفة غير صريحة، حيث لم ينص المشرّع في المادة **10** إلّا أنّ تعديلها بموجب القانون رقم **10-06** وضح المشرّع على إمكانية تقديم بعض وثائق تقوم مقام الفاتورة **(1)**، وأهم بدائل الّتي يمكن أن تقدم عوض الفاتورة من وصل التسليم وسند تحويل **(2)**.

1. من تكريس ضمني إلى تكريس صريح لبدائل الفاتورة

كانت المادة **10** من القانون رقم **04-02** قبل التعديل تنص على ضرورة إتمام المعاملات بين العوان الاقتصاديين بفاتورة دون غيرها؛ فكان على البائع تحريرها وتسليمها وعلى المشتري طلبها على قدم المساواة بين الطرفين في المسؤولية عنها كالتزام مشترك بين البائع والمشتري[779]، إلّا أنّ توسع النسيج الاقتصادي أدى إلى صعوبة تحرير الفاتورة لذلك تغيرت النصوص القانونية لمسايرة المعطيات الجديدة أين أصبح أمر التقيد بالفاتورة وحدها يعيق حرية الأعوان الاقتصاديين وهذا ما يتنافى مع مبادئ اقتصاد السّوق.

سكوت المشرّع على بدائل أخرى للفاتورة في نص المادة **10** وإلزام العون على أن تكون المعاملات مصحوبة بالفاتورة دون غيرها من الوثائق أخرى لا يعني عدم تكريس آليات أخرى تؤدي

---

[778]-**طحطاح علال**، مرجع سابق، ص**46**.

[779]-**حساني علي**،"شفافية الممارسات التّجارية قبل وأثناء مرحلة التفاوض-على ضوء القانون رقم **04-02** المؤرخ في **23** يونيو **2004**-"، مرجع سابق، ص**80**.

الوظيفة نفسها الّتي تقوم مقام الفاتورة، وهذا ما يظهر في نص المادة **11** والمادة **12** من القانون رقم **04-02** أين يسمح للعون الاقتصادي بتقديم وصل التسليم بدل الفاتورة وفقا لشروط محددة وكذا سند تحويل، فما يمكن استخلاصه من المواد **10**، **11** و**12** على أن الأصل تكون المعاملات التّجارية مصحوبة بالفاتورة وفقا لنص المادة **10**، وفي حالة تعذر تحرير الفاتورة يمكن للأعوان الاقتصاديين تقديم وصل التسليم أو سند تحويل وفقا لشروط المحددة في المادة **11** و**12**.

تم تعديل نص المادة **10** سنة **2010** بموجب القانون رقم **10-06** وأصبحت المادة تنص على ما يلي: " **يجب أن يكون كل بيع سلع، أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين الممارسين للنشاطات المذكورة أعلاه، مصحوبا بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها.**"[780]، أين أحسن المشرّع في توضيح على تبني بدائل تقوم مقام الفاتورة ذلك بشكل صريح رغم وجود تكريس فعلي في نص المادة **11** والمادة **12** من القانون نفسه وهذا ما يزيل الشك ويؤكد على تسهيل المعاملات الاقتصادية وفقا لما تقتضيه مبادئ اقتصاد السّوق، حيث نفهم من العبارة "**... أو بوثيقة تقوم مقامها**"، أي الوثائق الّتي تقوم مقام الفاتورة لها نفس الوظيفة وبالتّالي يجب أن تحرر وفقا لشروط نفسها الّتي تخضع لها الفاتورة، نهيك عن ما جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** الصادر قبل تعديل القانون رقم **04-02** على إمكانية قُبول وصل التسليم مكان الفاتورة[781].

تنص المادة **11** على البدائل المتاحة في حالة تعذر على العون الاقتصادي تحرير الفاتورة وتنص المادة على ما يلي: "**يقبل وصل التسليم بدل الفاتورة في المعاملات التّجارية المتكررة والمنتظمة عند بيع منتوجات لنفس الزبون، ويجب أن تحرر فاتورة إجمالية شهريا تكون مراجعها وصولات التسليم المعنية.**

لا يسمح باستعمال وصل التسليم إلا للأعوان الاقتصاديين المرخص لهم صراحة بواسطة مقرر من الإدارة المكلفة بالتّجارة.

---

[780]-قانون رقم **10-06**، يعدل ويتمم القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، مرجع سابق.

[781]-أنظر: المادة **14** من المرسوم التنفيذي رقم **05-468**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

يجب أن تكون البضائع الّتي ليست محل معاملا ت تّجارية، مصحوبة عند نقلها بسند تحويل يبررتحركها."، نفهم من النص أن المشرّع وضع بدائل الفاتورة قبل تعديل نص المادة **10** سنة **2010** إلّا أنّ ذلك ليس بصفة صريحة، وهذا ما نستشفه من خلال نص المادة **11** ومنها وصل التسليم سند تحويل، وبعد تعديل المادة **10** يؤكد المشرّع على ضرورة اتخاذ هذه البدائل بالتوازي مع الفاتورة.

2. أهم بدائل الفاتورة

نستشف أهم بدائل يمكن اتخاذها مكان الفاتورة من خلال ما جاء في كل من نص المادة **11** و**12** من القانون رقم **04-02**، وما جاء في كل من النصوص التنظيمية الأول هو المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** الّذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية، ويتعلق الثاني بالمرسوم التّنفيذي رقم **16-66** الّذي يحدد نموذج الوثيقة الّتي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها[782].

يشترط وصل التسليم في المعاملات التّجارية متكررة ومنتظمة عند بيع منتوجات لزبون نفسه مع تحرير فاتورة إجمالية شهريا وفقا لوصولات التسليم المحررة في الشهر نفسه، إلّا أنّه لا يمكن الاعتماد على وصل التسليم إلا من طرف الأعوان الاقتصاديين المرخص لهم صراحة بواسطة مقرر من الإدارة المكلفة بالتّجارة فارتباطه بإدارة هو ما قد يعيق هذا البديل خاصة أنه كما هو معروف عن تماطل الإدارة في إعداد وتسليم الرخص المختلفة لمباشرة النشاط الاقتصادي، وعموما فوصل التسليم يمكن اعتباره وثيقة معدة من طرف البائع يسلمه للمشتري أثناء تسليم وترافق السلعة[783].

تنص المادة **14** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-468** على أن وصل التسليم من الوثائق الّتي تقبل مكان العمليات التّجارة المكررة والمنظمة عند بيع سلع إلى نفس الزبون بشرط تحرير

---

[782]-مرسوم تنفيذي رقم **16-66** مؤرخ في **16** فبراير **2016**، يحدد نموذج الوثيقة التّي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، ج.ر.ج.ج، عدد **10** صادر في **22** فبراير **2016**.

[783]-**بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**48**.

فاتورة إجمالية في فترة شهر واحد[784]، بمراعاة البيانات والشروط المحددة في المواد **15**، **16** و**17** من المرسوم نفسه، إلى جانب وصل التسليم سمح المشرّع بتحرير سند تحويل بدل الفاتورة في حالة ما إذا كانت البضائع ليست محل معاملات تّجارية فسند تحويل هو الّذي يسمح من خلاله نقل السلع من مكان لأخر كان يكون من مكان الإنتاج إلى مكان التخزين دون ضرورة في تحرير الفاتورة.

ونفهم من خلال نص المادة **11** السالف ذكرها على أن سند التحويل هو السند الّذي يتم تحريره لتبرير حركة المنتوج؛ فهو الوثيقة الّتي يستعملها العون في سبيل نقل سلعته للتخزين أو التحويل أو التعبئة أو التسويق دون أن تتم عملية تّجارية بصفة نهائية[785]، ويجب أن يكون مرفقا للسلع المعنية ويقدم عند أول طلب من طرف الأعوان المؤهلين لكونه يحتوي على البيانات الّتي تخص هوية صاحب السلعة والناقل وبيان مكان انطلاق السلعة وتحويلها[786]، فالشروط الأساسية تتمحور في وجود السلعة التابعة للعون وعنصر النقل إلى جانب عدم إتمام العملية التّجارية[787].

أما وصل التسليم فهو بديل الفاتورة في المعاملات التّجارية المتكررة والمنتظمة عند بيع منتوجات لنفس الزبون حيث لا يسمح باستعمال وصل التسليم إلا للأعوان الاقتصاديين المرخص لهم صراحة بواسطة مقرر من الإدارة المكلفة بالتّجارة[788]، كما يجب أن يتضمن هذا الوصل مختلف الشروط مثل البيانات المختلفة والمتعلقة بالبائع والمشتري أي تلك الّتي

---

[784]-تنص المادة **14** من المرسوم التنفيذي رقم **05-468**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، على ما يلي: "**يقبل استعمال وصل التسليم بدل الفاتورة في العمليات التّجارية المكررة والمنظمة عند بيع سلع إلى نفس الزبون.**

تحرر فاتورة إجمالية للعمليات المنجزة طبقا لأحكام المادّة 17 أدناه.".

[785]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**90**.

[786]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**223**.

[787]-أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**178-179**.

[788]-المادة **3** من القانون رقم **10-06**، يعدل ويتمم المادة **10** من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، مرجع سابق.

المادة **16** من المرسوم التنفيذي رقم **05-468**، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، مرجع سابق.

تتضمنها الفاتورة وأن يحرر الوصل بوضوح وتجنب الشطب والعشوائية أثناء التحرير[789]، بمعنى صلاحيتها من الجانب الشكلي ومختلف الشروط الأساسية للجوء إلى وصل التسليم والاستغناء عن الفاتورة[790].

في حين يقصد بالفاتورة الاجمالية تلك الّتي تلخص كل العمليات التّجارية الّتي تمت في مدة شهر واحد ويكون مراجعتها مستمدة إلى وصلات التسليم المعنية والّتي تكون في الشهر نفسه[791]، وبالتّالي يمكن اعتبارها وثيقة محاسبية تتضمن كل أرقام وتواريخ وصولات التسليم لمدة شهر واحد[792]، إذ يمكن أن تعتبر كحوصلة للمبيعات الّتي تم في مدة شهر لزبون واحد بالاستناد إلى كل وصلات التسليم المعنية، مع الالتزام بكل البيانات الضرورية في تحريرها سواء تلك الّتي تتعلق بالبائع أو المشتري[793].

وتجدر الإشارة إلى ما جاء في الفقرة الأخيرة من نص المادة **10** بعد التعديل أين تنص على ما يلي: " **يحدد نموذج الوثيقة الّتي تقوم مقام الفاتورة وكذا فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، عن طريق التنظيم**"، استنادا لهذا النص جاء المرسوم التّنفيذي رقم **16-66** الّذي يحدد نموذج الوثيقة الّتي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها[794].

كما جاء في نص المادة **10** من القانون رقم **04-02** بعد التعديل سنة **2010** على أن المعاملات الاقتصادية يجب أن تكون مصحوبة بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها، جاء المرسوم

---

[789]-أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**72-73**.

[790]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**224**.

لتفصيل في شروط تحرير وصل تسليم والبيانات القانونية، أنظر: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**178-179**.

[791]-المادة **3** من القانون رقم **10-06**، يعدل ويتمم المادة **10** من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، مرجع سابق.

كتو محمد الشريف، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**90**.

[792]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**180**.

[793]-أنظر أكثر: **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**49**.

[794]-مرسوم تنفيذي رقم **16-66**، يحدد نموذج الوثيقة التّي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، مرجع سابق.

التّنفيذي رقم **05-468** الّذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية، فمن خلال النص التنظيمي نفهم أن كل من الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم هو من المستوى نفسه من حيث الوظيفة والأهمية لذلك جاء في نص واحد، فيمكن لكل وثيقة أن تعويض وثيقة أخرى.

المطلب الثاني:

نحو تجسيد نزاهة الممارسات التّجارية في السّوق

تتطلب السّوق إلى جانب شفافية المعاملات التّجارية ضرورة نزاهتها في ظل تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية، حيث حاول المشرّع من خلال أحكام القانون رقم **04-02** الّذي يحدد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية خاصة منع الممارسات التّجارية غير مشروعة وبأسعار غير مشروعة **(الفرع الأول)**، **إلى** جانب منع الممارسات التّجارية التدلسية وغير النزيهة **(الفرع الثاني)**، ومنع الممارسات التعاقدية التعسفية **(الفرع الثالث)**، كل هذا في سبيل فرض نزاهة الممارسات التّجارية في المحيط الاقتصادي مما له دور فعال في سبيل تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق وتعمم الحرية الاقتصادية.

الفرع الأول:

منع الممارسات التّجارية غير شرعية وأسعار غير شرعية

أَدرج المشرّع في قانون رقم **04-02** فصل خاص بالممارسات التّجارية غير الشرعية **(أولاً)**، وفصل أخر خاص بالأسعار غير شرعية **(ثانيًا)**، وهذا من أجل وضع مبادئ والأحكام الخاصة في سبيل تجسيد نزاهة الممارسات التّجارية سواء بين الأعوان الاقتصاديين أو بينهم وبين المستهلكين، وفي مجمل القول؛ فمنع المشرّع الممارسات التّجارية غير شرعية وأسعار غير شرعية هو في حد ذاته تكريسا لمبادئ اقتصاد السّوق وليس حد من الحرية فمن الضروري وضع حد لكل ما هو غير شرعي في السّوق.

أولًا: منع الممارسات التّجارية غير الشرعية

تكتسب الممارسات التّجارية شرعيتها من خلال احترام الشروط الواجب على العون الاقتصادي مهما كانت صفته الالتزام بها خاصة ما يتعلق باكتساب الصفة التّجارية المنصوص عليها في أحكام التقنين التّجاري وقانون رقم **04-02** وقوانين أخرى **(1)**، كما يجب على هذا العون

مهما كانت صفته الالتزام بالبيع أو تقديم الخدمة ولا يمكن الامتناع عن ذلك إلا بموجب مبرر شرعي **(2)**، نهيك عن تحديد مجموع من البيوع الّتي يجب الامتناع عنها مهما كان الأمر نظرا لمساسها بمصالح الغير وبالتّالي اختلال التوازن في السّوق **(3)**.

1. ضرورة اكتساب الصفة التّجارية

تَنص أغلب التشريعات على غرار المشرّع الجزائري على ضرورة اكتساب الصفة التّجارية لمباشرة الأعمال التّجارية؛ رغم أن ممارسة التّجارة من الحريات الّتي أقرى بها الدستور إلّا أنّ ممارسة هذا النشاط يكون في إطار القانون، وبالتّالي فاكتساب الصفة التّجارية وفقا للقوانين هو ما يمنح الحق في ممارسة الحرية في ممارسة النشاط التّجاري[795].

فَرض المشرّع على كل من يباشر النشاط التّجاري ضرورة اكتساب الصفة التّجارية من خلال عملية القيد في السّجل التّجاري لدى مصالح المركز الوطني للسجل التّجاري، إذ تنص المادة الأولى من التقنين التّجاري على أن التاجر هو كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له، حيث أن اكتساب الصفة التّجارية ترجع لعملية القيد في السّجل التّجاري[796]؛ ووفقا ما تنص المادة **21**: "**كلّ شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السّجل التّجاري يعد مكتسبا صفة التاجر إزاء القوانين المعمول بها ويخضع لكل النتائج الناجمة عن هذه الصفة**"، أين نلاحظ أن الصفة التّجارية مرتبطة بعملية القيد سواء كان شخص طبيعي أو معنوي[797].

---

[795]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**77**.

[796]-أنظر أكثر: **بن حميدوش نور الدين**، "التسجيل في السّجل التّجاري بين الشروط والأثر لاكتساب صفة التاجر"، مرجع سابق، ص**11** وما يليها.

[797]-كما حدد المشرع في نص المادة **19** من التقنين التّجاري الملتزمين بالقيد في السّجل التّجاري كما يلي: " **يلتزم بالتسجيل في السّجل التّجاري:**

1-كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري ويمارس أعماله التّجارية داخل القطر الجزائري.

2-كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، ومقره في الجزائر، أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت."

وتنص المادة **20** من القانون التّجاري على ما يلي: " **يطبق هذا الالتزام خاصة على:**

1-كل تاجر، شخصا طبيعيا كان أو معنويا.

2-كل مقاولة تّجارية يكون مقرها في الخارج وتفتح في الجزائر وكالة أو فرعا أو أي مؤسسة أخرى.

3-كل ممثلية تّجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الوطني."

وبالرجوع إلى القانون رقم **04-08** المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية أين خصص المشرّع قسمين من الباب الأول حول شروط التسجيل في السّجل التّجاري واكتساب الصفة التّجارية[798]، كما تنص المادة **14** من القانون رقم **04-02** المعدل والمتمم على ما يلي: "**يمنع على أي شخص ممارسة الأعمال التّجارية دون اكتساب الصفة الّتي تحددها القوانين المعمول بها**"، فممارسة الأعمال التّجارية دون اكتساب الصفة التّجارية هو ما يجعل الممارس غير شرعي عكس التجار الشرعيين الّذي يلتزمون بمختلف الالتزامات الّتي تنجر من وراء ممارستهم وتمتعهم بالصفة التّجارية من الأعباء الضريبية والاجتماعية الّتي تفرضها القوانين[799]، إلّا أنّ في المقابل لا يمكن لأي ممارس الاستفادة من امتيازات إلا بعد عملية القيد في السّجل التّجاري والّتي ينجر من وراء ذلك آثار إيجابية باعتبار تاجر قانوني.

ويعد السّجل التّجاري وسيلة فعالة في مجال تنظيم النشاطات التّجارية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري، والّتي تعود بالفائدة على التاجر أولاً وعلى الاقتصاد الوطني ثانيًا، ونظرًا لأهميته أسند لتنظيمه وضبطه لجهة إدارية مستقلة تتمثل في المركز الوطني للسجل التّجاري والّذي يتفرع على مستوى كل ولاية بملحقة أو أكثر حسب الكثافة السكانية، وذلك من أجل تسهيل عمله من جهة وتقريبه للمواطن من جهة أخرى، ويعتبر المركز الجهاز القائم على نظام السّجل التّجاري[800]، بتقديم خدمات مختلفة للتجار والمتعاملين الاقتصاديين ولأي شخص له

---

[798]-أمر رقم **04-08**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[799]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**92**.

[800]-أنظر: مرسوم تنفيذي رقم **92-68** مؤرخ في **18** فبراير **1992**، يتضمّن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التّجاري وتنظيمه، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **22** فبراير **1992**، المعدل والمتمّم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **97-91** المؤرخ في **17** مارس**1997**، ج.ر.ج.ج، عدد **17** صادر في **26** مارس**1997**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **01-230** المؤرخ في **07** غشت **2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **45** صادر في **12** غشت **2001**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **03-266** المؤرخ في **05** غشت **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **06** غشت **2003**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **08-43** المؤرخ في **03** فبراير**2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **07** صادر في **10** فبراير **2008**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-37** المؤرخ في **06** فبراير **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في **09** فبراير **2011**، حيث تنص المادة **5** على: " **...يتمثل هدف المركز على الخصوص فيما يأتي:**

-يتكفل بضبط السّجل التّجاري ويحرص على احترام الخاضعين له للوجبات المتعلقة بالقيد في السّجل التّجاري وينظم الكيفيات التطبيقية المتعلقة بهذه العمليات، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها...".

مصلحة في ذلك في إطار أداء خدمة عمومية للجمهور فيما يخص عملية القيد في السّجل التّجاري وما يتعلق به من تعديل أو شطب مثلاً.

2. منع رفض البيع أو تقديم خدمة

نظم المشرّع منع رفض البيع أو تأدية خدمة في مختلف النصوص القانونية[801]؛ ومنها ما جاء ضمن أحكام القانون **95-06** المتعلق بقانون المنافسة، وذلك في نص المادة **58** المحررة على النحو التّالي: **"يمنع رفض بيع سلعة أو أداء خدمة لمستهلك بدون مبرر شرعي إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة معروضة للبيع وطلبها المستهلك"**، أين نلاحظ أن المشرّع اقتصر منع الرفض تجاه المستهلك دون العون الاقتصادي سواء كان المنتوج سلعة أو خدمة، وبالتّالي هل منع رفض البيع أو تقديم خدمة يقتصر على المستهلك دون الأعوان فيما بينهم وهذا ما يتنافى المساواة مما يؤدي إلى المساس بمبادئ اقتصاد السّوق.

جاء القانون رقم **04-02** بعد إلغاء القانون رقم **95-06** وتم تعويض مضمون المادة **58** بنص المادة **15** الّتي تنص على ما يلي: " **تعتبر كل سلعة معروضة على نظر الجمهور معروضة للبيع.**

يمنع رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي، إذا كانت هذه السلعة معروضة للبيع أو كانت الخدمة متوفرة.".

نلاحظ من خلال النص أن المشرّع حاول تدارك الخطا الّذي وقع في قانون المنافسة الملغى أين خصص فئة المستهلكين دون غيرهم، في حين قانون رقم **04-02** بموجب نص المادة **15** حررت بصفة عامة أين استعمل مصطلح الجمهور كمصطلح شامل، ويمكن أن يكون من مستهلك أو عون اقتصادي[802]، إلّا أنّ في نص المادة نفسها اقتصر المشرّع في الفقرة الأولى على السلع دون الخدمات رغم أن حتّى الخدمات يمكن عرضها للجمهور عن طريق وسائل الاعلام؛ في حين في الفقرة الثانية وضع أن الحظر يشمل السلع والخدمات، وبالتّالي رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة تعتبر من الممارسات التّجارية غير مشروعة.

---

[801]-نظم المشرع منع رفض البيع أو تقديم خدمة بموجب الأمر رقم **74-37** المتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الأسعار ثم في القانون رقم **89-12** المتعلق بالأسعار، أنظر: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**48**.

[802]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**207**.

وما يجدر الإشارة إليه هو ما جاء في الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة أين تنص المادة **11** على ما يلي: "**يحظر على كل مؤسسة التعسف في استغلال وضعية التبعية لمؤسسة أخرى بصفتها زبونا أو ممونا إذا كان ذلك يخل بقواعد المنافسة.**

ويتمثل هذا التعسف على الخصوص في:-رفض البيع بدون مبرر شرعي، ..."، فمن خلال النص نفهم أن المشرّع كيّف رفض بيع سلعة دون مبرر شرعي كصور من صور التعسف في استغلال وضعية التبعية لمؤسسة أخرى، كما نلاحظ أن المشرّع اقتصر الحظر على بيع السلع دون تقديم الخدمات.

يُعد منع رفض البيع أو تقديم خدمة حسب ما جاء في القانون رقم **04-02** من الممارسات التّجارية غير المشروعة في حين الأمر رقم **03-03** كيفها على أنّها صورة من صور التعسف في استغلال وضعية التبعية أي من الممارسات المقيدة للمنافسة، وبالتّالي يمكن القول أن الممارسة نفسها إلّا أنّ المشرّع اختلف في تكييفها رغم أن من جاب العقوبة الّتي تنجر من وراء ذلك فهي نفسها[803].

يهدف المشرّع من وراء حظر هذا النوع من الممارسات التّجارية والمتمثلة في منع رفض البيع أو تقديم خدمة دون مبرر شرعي أولا حماية حرية المستهلك في التعاقد[804]، وثانيا حماية العون الاقتصادي نظرا لإمكانية مواجهتهم هذه الممارسة فيما بينهم[805]، وفقا لحريتهم في ممارسة النشاط دون عوائق فإنّ رفض بيع سلع أو تقديم خدمة من شأنه وضع حد لفرص الربح وبالتّالي تقييد المنافسة مما يؤدي بالضرورة المساس بمبادئ اقتصاد السّوق.

3. منع البيوع المخلة بشرعية الممارسات التّجارية

---

[803]-**لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**208**، أنظر أيضا: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**48**.

ولتفصيل أكثر في شروط قيام جريمة رفض البيع أو تقديم الخدمة، **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**82** وما يليها.

[804]-**لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**202**.

[805]-**غربوج حسام الدين**، حماية المستهلك من الممارسات التّجارية غير النزيهة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، **2018**، ص**146**.

حَدَّدَ المُشرّع في القانون رقم **04-02** المعدل والمتمم مجموعة من البيوع الّتي من شأنها المساس بنزاهة الممارسات التّجارية في السّوق باعتباره بيوع غير مشروعة تمس بمصالح أحد أطراف في السّوق، ومن بين هذه البيوع البيع بمكافأة **(أ)**، البيع المشروط **(ب)**، البيع التميزي **(ج)**، وإعادة البيع بخسارة **(د)**.

أ. البيع بمكافأة

يَشمل منع البيع بمكافأة كل من السلع والخدمات إذ أن العون الاقتصادي الّذي يتبع مسار نشاطه وفقا للمهارة والفطنة وليس بطرق غير شرعية كالمنع أو الضغط أو بمنح مكافأة مما يؤدي لاستغلال رغبة المشتري في الاقبال إلى المنتوجات دون الحاجة إليها، خاصة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق أين يقتضي الأمر على كل طرف في السّوق التحرك بحرية فله أن يختار ما يشاء من المنتوجات وبالكمية الّتي يريدها، كما لا يمكن حرمان العون الاقتصادي من المهارة والفطنة وبالتّالي يتدخل المشرّع لوضع توازن بين مصالح الأطراف في العلاقة فمن جهة منح حرية تحقيق الربح للمحترف بطرق مشروعة ومن جهة أخرى حماية الطرف المتعاقد[806].

منع المشرّع البيع بمكافأة بموجب نص المادة **16** من القانون رقم **04-02**، واعتبرها من الممارسات التّجارية غير النزيهة وغير شرعية، والمحررة كما يلي: **"يمنع كل بيع أو عرض بيع لسلع وكذلك كل أداء خدمة أو عرضها عاجلا أو آجلا مشروطا بمكافأة مجانية، ..."**، نستشف من نص المادة أن البيع بمكافأة هي ممارسة تّجارية غير شرعية ممنوعة بموجب نص قانوني تتضمن عرض سلع أو خدمات للبيع مقابل إعطاء حق بالمجان عاجلا أو آجلا ويمكن أن تكون المكافأة سلعة أو تقديم خدمة[807].

يَعود اهتمام المشرّع بردع الممارسات غير النزيهة لانتشارها في السّوق وبشكل كبير، والسبب في ذلك يعود لرغبة العون الاقتصادي في استقطاب أكبر قدر ممكن من الزبائن حتّى بطرق غير مشروعة وذلك باستغلال غريزة الاقتناء بالمجان بشكل تعسفي خاصة تجاه المستهلك[808]، نظرا لسهولة إغرائه وإقباله لتعاقد بمجرد وجود مكافأة معينة وحتّى إن كان ليس

---

[806]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**214**.

[807]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**58**.

[808]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**85**.

بحاجة إليه، ويمكن القول أن البيوع بحد ذاته ليس محظور إلّا أنّ الحظر انبثق من الظروف الّتي يمكن أن يخلقها العون الاقتصادي والّتي تدفع بالمشتري الاقبال إلى منتوجات هو في غنى عنها من أجل الحصول على مكافأة[809].

يكون إقبال لهذا النوع من البيوع من طرف المستهلكين خاصة بهدف الحصول على مكافأة بالمجان وفي المقابل البائع لا يمكن أن نتصور أنه يمارس النشاط دون تحقيق الربح فهو يقوم باسترجاع قيمة المكافأة وأكثر عن طريق الزيادة في ثمن المنتوج المبيع أو حتّى الإنقاص من جودته[810]، وبالتّالي يمكن الجزم على الهدف الأساسي من المنع هو حماية للمستهلك بالدرجة الأولى حيث أن قانون المنافسة الملغى واضح على أن منع البيع أو تقديم خدمة بمكافأة أو عرضها على المستهلك[811]، إلا هذا لا يعني استبعاد العون الاقتصادي من الحماية خاصة أن هذه الممارسة من شأنها الإخلال بقواعد المنافسة النزيهة ذلك أنه أسلوب لا تطيقه المؤسسات الصغيرة[812].

نلاحظ أن المشرّع وسع نطاق الحظر البيع بمكافأة، ولم يكتف بمنع البيع أو تقديم خدمة بمكافأة وإنّما حتّى مجرد عرض يؤدي إلى قيام الجريمة، سواء تم عملية البيع في الحال أو مؤجل وما يمكن الإشارة إليه في هذا انّ التعجيل والتأجيل له علاقة بأن تكون المكافأة أكيدة أو احتمالية[813]، وتوسيع الحظر من حيث الأشخاص من بائع ومقدم خدمة والمشتري والمستفيد من الخدمة.

لم يمنع المشرّع البيع بمكافأة في كل الحالات فالأصل العام هو منع البيوع المقترنة بمكافأة مع ضرورة توفر الشروط من وجود عقد أو إيجاب عنه مع اقترانه بمكافأة وتكون هذه

---

[809]-أنظر أيضا: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**58**.

[810]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**86**.

[811]-تنص المادة **59** فقرة الأولى من القانون رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، على ما يلي: "**يمنع كل بيع أو عرض بيع لسلع وكذلك كل أداء خدمة أو عرضها على مستهلك عاجلا أو آجلا مشروطة بمكافأة مجانية من سلع أو خدمات إلا إذا كانت من نفس السلع أو الخدمات موضوع البيع أو أداء الخدمة**".

[812]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**216**.

[813]-أنظر أكثر: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**62** وما يليها

الأخير مجانية وموضوعها سلعة أو خدمة[814]، فالمعاملة تقع على السلع والخدمات والمكافأة من السلع أو الخدمات.

تَبني المشرّع الحظر كاصل عام إلّا أنّه في مقابل ذلك وضع حالات استثنائية وذلك بموجب نص المادة **16** على النحو التّالي: يلي: **"يمنع كل ... إلّا إذا كانت من نفس السلع أو الخدمات موضوع البيع أو تأدية الخدمة، وكانت قيمتها لا تتجاوز 10% من المبلغ الإجمالي للسلع أو الخدمات المعنية"**، فالاستثناءات تكون بشرط أن تكون المكافأة من نفس المنتوج محل التعاقد، ويجب أن لا يتجاوز قيمة المكافأة بنسبة **10**% من المبلغ الإجمالي للسلعة أو الخدمة المعنية، كما يمكن أن تكون المكافأة من الأشياء الزهيدة أو الخدمات ضئيلة القيمة وكذلك العينات[815]، إلّا أنّ المشكل يكمن في صعوبة تقدير الأشياء الزهيدة والخدمات ضئيلة القيمة، عكس العينات الّذي يسهل تحديده، باعتبارها الجزء البسيط من المنتوج نفسه يقدم للمشتري لإشهار مزياه إلى جانب تمكين المشتري من تجربته[816].

ب . البيع المشروط

تنص المادة **17** من القانون رقم **04-02** على ما يلي: **"يمنع اشتراط البيع بشراء كمية مفروضة أو اشتراط البيع بشراء سلعة أخرى أو خدمات وكذلك اشتراط تأدية خدمة بخدمة أخرى أو شراء سلعة"**، نلاحظ منع المشرّع وبشكل صريح البيع باشتراط منتوج يلازم منتوج محل المعاملة التّجارية، مما يولد حالة عدم توازن في العقد لارتباطه بشرط مخالف للنظام العام الاقتصادي[817].

يعود حظر المشرّع لهذه البيوع نظرا لمساس حرية المشتري أو الزبون في اقتناء حاجاته فهو ملزم إلى جانب ذلك اقتناء منتوج أخر وهو عن غنى عنه أو قد ترهق كاهله خاصة إذا كان

---

[814]-أنظر: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**60-61**.

غربوج حسام الدين، "البيع بالمكافأة في التشريع الجزائري بين الحظر والإباحة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **4**، العدد **2**، **2017**، ص**949** وما يليها.

[815]-لتفصيل أكثر في الأشياء الزهيدة والخدمات ضئيلة القيمة، العينات، أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**88-89**.

[816]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**89**.

[817]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**67**.

الحديث عن المستهلك وبالضّبط العائلات ذات الدخل المحدود[818]، أين يقتني الزبون أكثر ما يريده[819]، كما أنّ ذلك يؤدى إلى الاخلال بالمنافسة في السّوق وبالتّالي المساس بمبادئ اقتصاد السّوق فالعون الاقتصادي يمتنع عن إتمام العقد إلّا إذا قبل المشتري بشروطه مما يولد تعسفا وممارسة غير شرعية[820]، فالبيع المشروط يقترب كثيرا من رفض البيع أو رفض تقديم خدمة لأن في حالة رفض المشتري المنتوج المتلازم في المقابل سيرفض البائع العملية التّجارية فهو يعتبر تكملة لرفض البيع[821].

كما تؤدي هذه الممارسات بين الأعوان الاقتصاديين إلى ظهور حالة نفوذ عون اقتصادي على عون أخر وعل الخصوص التعسف في استغلال وضعية التبعية لمؤسسة بصفتها زبونا وهذا بقواعد المنافسة ومن الممارسات المقيدة للمنافسة[822]، وتعد هذه الممارسة محظورة بموجب قانون المنافسة رقم **95-06** الملغى لحماية الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم[823]، أين تنص المادة **60** فقرة أولى على ما يلي: "**يمنع الاشتراط على المستهلك البيع بشراء كمية مفروضة أو اشتراط البيع بمنتوجات أخرى أو خدمات وكذلك اشتراط أداء خدمة بخدمة أخرى أو بشراء منتوج.**"، وفي ظل الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم أين تنص المادة **11** على حظر التعسف من كل مؤسسة تستغل وضعية التبعية لمؤسسة أخرى بصفتها زبونا أو ممونا، والمحررة على النحو التّالي: **"ويتمثل هذا التعسف على الخصوص في: ...**

-البيع المتلازم...

---

[818]-يظهر في الواقع على أن هذه الممارسة شاعت بشكل كبير في السوق وهي ليست جديدة بل كانت أكثر الممارسات المشروع والتي تمارسها الدولة بنفسها أين تلزم الزبائن على شراء منتوجات هم في غنى عنها مقابل حصولهم على المواد الاستهلاكية الضرورية والشحيحة في السوق، أنظر: **لعوربدرة**، مرجع سابق، ص**219**.

كما أن هذه الممارسة معروفة في المواد الاستهلاكية خاصة كان يفرض على المشترى شراء منتوج أخر بمناسبة اقتنائه كيس حليب، أو يفرض على المشترى شراء أكثر من أربعة كيلوغرام كحد أدنى من البطاطا، أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**91**.

[819]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**66**.

[820]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**220**.

[821]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**90**.

[822]-**مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**73**.

[823]-تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الممارسة تناوله المشرع في قانون الأسعار الصادر سنة **1974** وأيضا القانون رقم **89-12** المتعلق بالأسعار الملغى ومن ثم قانون المنافسة رقم **95-06** الملغى، أنظر: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**70**.

-**البيع المشروط باقتناء كمية دنيا، ...**"، وهذا الحظر جاء لتكريس المنافسة والمحافظة عليها.

يلجا العون الاقتصاد في الغالب لاستعمال هذا الأسلوب في حالة عدم تلقي بعض السلع والخدمات رواجا أو أنّها توشك على انتهاء مدة صلاحياتها وبالتّالي تعرض أمام منتوجات أخرى مطلوبة كثيرا في السّوق للاستهلاك[824]، يهدف المشرّع من وراء حظر بيع المشروط أو المتلازم لمنتوج أخر حماية لأطراف العلاقة في السّوق من المستهلك أو العون الاقتصادي إلّا أنّ هذا لا يعني أن الممارسة ليس لها أثر إيجابية في السّوق لكن يستلزم ذلك شروط.

تنص المادة **17** فقرة الأولى على منع اشتراط في البيع أو أداء خدمة كاصل عام، والفقرة الثانية تنص على : " **لا يعني هذا الحكم السلع من نفس النوع المبيعة على شكل حصة بشرط أن تكون هذه السلع معروضة للبيع بصفة منفصلة**"، فالاستثناء أن يكون البيع المشروط شرعي وغير محظور إذا كانت السلعة من نفس النوع وأن تباع متعددة في شكل حصة واحدة[825]، وأن وتعرض بصفة منفصلة[826]، وفي المقابل نلاحظ أن المشرّع ركز على السلع دون المنتوجات الأخر من الخدمات مما يعني أن هذه الأخيرة غير معنية بالاستثناء وإلّا أوجب المشرّع إعادة النظر في صياغة الاستثناء وإضافة الخدمات .

ج . البيع التمييزي

تنص المادة **18** على ما يلي: **"يمنع على أي عون اقتصادي أن يمارس نفوذا على أي عون اقتصادي أخر، أو يحصل منه على أسعار أو آجال دفع أو شروط بيع أو كيفيات بيع أو شراء تميزي لا يبرره مقابل حقيقي يتلاءم مع ما تقتضيه المعاملات التّجارية النزيهة والشريفة"**، نفهم من خلال النص أن المشرّع يكرس الحرية الاقتصادية وفقا لما تمليه مبادئ اقتصاد السّوق من خلال فرض المساواة بين الأعوان الاقتصاديين ومنع كل المعاملات الّتي من شأنها الإخلال بالتوازن بين الطرفين في العلاقة من ممارسة نفوذ أو الحصول على أسعار أو حتّى آجال

---

[824]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**91**.

[825]-أنظر أكثر: **مهري محمد أمين**، مرجع سابق، ص**70**.

[826]-**خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**92**، ولتفصيل في الشروط، أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**220** وما يليها.

دفع أو شروط بيع وحتّى شراء تميزي لا يبرره مقابل حقيقي يتلاءم مما يؤثر ذلك على المعاملات التّجارية النزيهة والشريفة.

يقصد بالبيع التمييزي المعاملة التفضيلية على فئة من الاعوان الاقتصاديين دون غيرهم دون مبرر حقيقي مقابل ذلك سواء كانت المعاملة التفضيلية صادرة من العون الاقتصادي بصفته بائع أو بصفته مشتري فما تقتضيه مبادئ اقتصاد السّوق الحرية والمساواة فلا يمكن الحديث عن الزاهة إذا كانت مبنية على عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص بين الأعوان الاقتصاديين، ومن الأمثلة على ذلك نقل العون المنتوج لأحد زبائنه دون غيره من الاعوان الأخريين أو فرض الدفع المسبق في حين يمنح للبعض الأخر آجال لذلك.

يرتبط البيع التمييزي على قيام مجموعة من الشروط المحددة في نص المادة **18** أعلاه وأولها ضرورة وجود علاقة تعاقدية تربط العون الاقتصادي القائم بالتمييز والعون الاقتصادي الأخر ضحية التمييز، وأن يمس هذا التمييز عون اقتصادي بمفرده وأن يكون التمييز فعلي وغير مبرر بمقابل حقيقي[827]، من خلال هذا نفهم أن المشرّع يهدف أكثر لحماية العون الاقتصادي في السّوق خاصة أن المادة **11** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم تنص على حظر التعسف من كل مؤسسة تستغل وضعية التبعية لمؤسسة أخرى بصفتها زبونا أو ممونا، والمحررة على النحو التّالي: **"ويتمثل هذا التعسف على الخصوص في: ...-البيع المتلازم أو التمييزي، ..."**.

نلاحظ من خلال النص السابق استبعاد أن يكون الضحية من المستهلك فالبيع التميزي يكون ضحيته من الأعون الاقتصاديين كالتجار بالجملة والتجار بالتجزئة، إلّا أنّ بطريقة غير مباشرة فتأثر الأعوان الاقتصاديين بالسّوق لعدم وجود منافسة نزيهة ومعاملات غير مشروعة تأثر بشكل سلبي على المستهلك[828].

نظرا لضرر الكبير الّذي قد يلحق الأعوان الاقتصاديين من وراء المعاملات التمييزية سواء في عملية البيع أو الشراء والّتي حددها المشرّع بشكل حصري في نص المادة **18** من جانب الأسعار وآجالها وشروط البيع والشراء دون مقابل حقيقي وشرعي، بمعنى أن الاستثناء الوحيد

---

[827]-أنظر أكثر: **خديجي أحمد**، مرجع سابق، ص**94-95**.

[828]-أنظر أكثر: مرجع نفسه، ص**94**.

الّذي وضعه المشرّع للبيع التمييزي هو حالة وجود مقابل حقيقي لما تقتضيه المعاملات التّجارية النزيهة والشريفة، فهذا من شأنه أن يحفز المتعاملين الأخريين على اكتساب المعاملة التفضيلية لتحفيز المنافسة أكثر.

د . منع إعادة البيع بخسارة والمواد الأولية

تعتبر عملية إعادة البيع بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي وإعادة بيع المواد الأولية المقتنية من أجل التحويل ممارسات تّجارية الّتي كيفها المشرّع في القانون رقم **04-02** على أنّها غير شرعية وتخل بنزاهة المعاملات التّجارية في السّوق، حيث تنص المادة **19** على ما يلي: "**يمنع إعادة بيع سلعة بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي.**

يقصد بسعر التكلفة الحقيقي، سعر الشراء بالوحدة المكتوبة على الفاتورة، يضاف إليه الحقوق والرسوم، وعند الاقتضاء، أعباء النقل.".

يسعى العون الاقتصادي في المعاملات التّجارية أصلا لتحقيق الربح فلا يمكن له أن يبيع بثمن الّذي اشترى أو أقل منه أو أن يبيع بأقل ثمن التكلفة فلا يمكن أن يبيع العون سلعة معينة بهدف الخسارة، فهو أمر غير طبيعي ومنافي للأهداف الأساسية من وراء ممارسة أي نشاط اقتصادي، لذلك أدرجها المشرّع من طائفة الممارسات غير النزيهة واللاشرعية[829].

وتجدر الإشارة إلى النص خصص للسلع دون الخدمات مما يعني أن حكم الحظر لا ينطبق على الخدمات الّتي يمكن أن تقدم بسعر أقل من تكلفتها الحقيقي أو من الأجدر على المشرّع إعادة النظر في صياغتها، في حين جاء في نص المادة **11** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم[830]، المحررة على النحو التّالي: " **يحظر على كل مؤسسة التعسف في استغلال وضعية التبعية لمؤسسة أخرى بصفتها زبونا أو ممونا إذا كان ذلك يخل بقواعد المنافسة.**

ويتمثل هذا التعسف على الخصوص في: ... – الإلزام بإعادة البيع بسعر أدنى،"، أين المشرّع كيّف إعادة البيع بسعر أدنى كصور التعسف في استغلال وضعية التبعية لمؤسسة أخرى ونفهم من صياغة الجملة أن ذلك ينطبق على السلع والخدمات أي كافة المنتوجات.

---

[829]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**222**.
مهري محمد أمين، مرجع سابق، ص**58**.

[830]-والفكرة نفسها مكرسة في نص المادة **10** من القانون رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**.

يؤثر البيع بالخسارة على العون الاقتصادي بشكل واضح خاصة ما يتعلق بالأسعار الّتي ينجذب إليها الزبائن لدرجة استبعاد المنافسين الأخرين وبالتّالي خلق منافسة غير مشروعة كما أنّ ذلك مساس بقاعدة العرض والطلب المكرسة في مبادئ اقتصاد السّوق، أما من جانب المستهلكين في الوهلة الأولى يظهر أن ذلك في صالحه إلّا أنّ في الغالب ما يخفي العون الاقتصادي نوايا سيئة من وراء ذلك فلا يخفى عنا أن الأصل في الممارسات التّجارية تحقيق الربح وليس الخسارة فإقباله على ذلك دليل لوجود خلل في المنتوج أو شيء أخر قد يؤدي إلى مساس مصلحة المستهلك، كما أنّ البيع بالخسارة سيؤدي لاحقا إلى زيادة الأسعار[831].

رغم خطورة الممارسة على الأعوان الاقتصاديين وعلى المستهلكين إلّا أنّ المشرّع وضع حالات استثنائية للبيع بالخسارة وبصفة حصرية، وذلك بموجب المادة نفسها (المادة **19**/3) والمحررة على النحو التّالي: " **غير أنه لا يطبق هذا الحكم على:**

-السلع سهلة التلف والمهددة بالفساد السريع،

-السلع الّتي بيعت بصفة إدارية أو حتمية بسبب تغيير النشاط أو إنهائه أو إثر تنفيذ حكم قضائي،

-السلع الموسمية وكذلك السلع المتقادمة أو البالية تقنيا،

-السلع الّتي تم التموين منها أو يمكن التموين منها من جديد بسعر أقل، وفي هذه الحالة، يكون السعر الحقيقي لإعادة البيع يساوي سعر إعادة التموين الجديد.

-المنتوجات الّتي يكون فيها سعر إعادة البيع يساوي السعر المطبق من طرف الأعوان الاقتصاديين الأخرين بشرط ألا يقل سعر البيع من طرف المتنافسين حد البيع بالخسارة.".

تخفيض الأسعار بشكل غير معتاد دون الوصول للحد الأدنى من التكلفة ممارسة عادية في السّوق ولا تخالف القانون إلّا أنّ التأكد من ذلك يجب اللجوء إلى سعر الشراء بالوحدة المكتوبة على الفاتورة، يضاف إليه الحقوق والرسوم، وعند الاقتضاء أعباء النقل إن وجدت كما هو منصوص علية في نص المادة **19**/2 أعلاه، وبالتّالي يجب الرجوع للفاتورة الّتي قدمها البائع للمشتري أو طلبها المشتري إذا كان مستهلك لمعرفة والتأكد من ذلك من خلال تفحص تفصيل

[831]-**خديجي أحمد**، قواعد الممارسات التّجارية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**97**.

العملية[832]، أو التأكد من وجود حالة من حالات المنصوص عليها في نص المادة **19** السالف الذكر.

نص المشرّع إلى جانب منع البيع بالخسارة؛ منع إعادة بيع المواد الأولية وذلك بموجب نص المادة **20** من القانون رقم **04-02** الّتي تنص على ما يلي: "**يمنع إعادة بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية إذا تم اقتناؤها قصد التحويل، باستثناء الحالات المبررة كتوقيف النشاط أو تغييره أو حالة القوة القاهرة.**".

نفهم من خلال النص أن اقتناء المواد الأولية في حالتها الأصلية تكون بهدف التصنيع أو التحويل، وهو من الأعمال التّجارية الّذي تقبل إليه الكثير من المؤسسات قصد تحقيق الربح[833]، إلّا أنّ المشرّع منع بيع هذه المواد الأولية دون أدنى عملية التحويل وعلى شكلها الأصلي وكيّفها على أنّها غير شرعية، نظرا لتأثيرها على السّوق ومزاحمة باقي الأعوان مزاحمة غير شرعية كونه يستقطب زبائنهم دون إلى جانب زبائنه في نشاطه الأصلي[834]، لكن لقيام الجريمة يجب توفر شرطين الأول وجود عملية شراء للمواد الأولية قصد تحويلها والشرط الثاني تحقق عملية البيع للمواد الأولية دون التحويل[835].

يهدف مقتني المواد الأولية في حالتها الأصلية للتصنيع أو التحويل كامر بديهي إلّا أنّ اقباله على توزيعها بدل عملية التصنيع هو ما يخرجه عن الشرعية بمخالفة جوهر الممارسة القائمة أساسا على سجل تجاري محدد لطبيعة النشاط[836]، فالأصل وحسب شروط ممارسة النشاطات التّجارية كل عون مقيد في السّجل التّجاري يلتزم بالنشاط المقيد ولا يمكن أن يمارس غير إلا بإعادة القيد.

منع المشرّع إعادة بيع المواد الأولية على حالتها الأصلية لم يكن بجديد في القانون رقم **04-02** وإنّما تطرق إليه حتّى في القانون رقم **89-12** المتعلق بالأسعار الملغى أين وضح وبشكل

---

[832]-**علاوة زهرة**، مرجع سابق، ص**111**.

[833]-**بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**83**.

[834]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**228**.

[835]-أنظر: **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**83**.

[836]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**226**.

صريح على منع إعادة البيع المواد الأولية في حالتها الأصلية ولكل المنتوجات الّتي تشترى قصد تحويلها أو استعمالها كمادة وسيطة في عملية الإنتاج[837]، كما يعاقب القانون الممارسة نفسها بموجب المادة **66** من القانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى[838].

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة بيع المواد الأولية على حالتها الأصلية تم تنظيمها بموجب نصوص خاصة منها المرسوم التّنفيذي رقم **05-458**، والمعدل سنة **2013**، إلى جانب المرسوم التّنفيذي رقم **09-181**[839]، إلّا أنّ الاشكال ليس في بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية أو بعد تصنيعها، إنّما الإشكال هو أن مصدر المنع يكمن في نوع النشاط المقيد في السّجل التّجاري فإذا كان نشاطه التصنيع يلزم في ممارسة النشاط في حدود التصنيع.

ثانيًا: منع ممارسة أسعار غير شرعية

تُعتبر الأسعار من أكثر العناصر المتحكمة في السّوق وتُأثر عليه بشكل كبير، لذلك عمل المشرّع في إطار تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وضع منظومة قانونية دقيقة ومتكاملة لتكريسه كمبدأ في السّوق، مع ضرورة وضع استثناءات.

تقتضي ضرورة ضبط الممارسات التّجارية من جانب الأسعار وجود نصوص قانونية تكرس الحرية وفي المقابل وضع استثناءات للحفاظ على التوازن وحماية المنافسة في السّوق

---

[837]-تنص المادة **36** من القانون رقم **89-12** على ما يلي: "**تمنع إعادة بيع أو البيع في الحالة الأصلية لكل المنتوجات والمواد الأولية والأدوات وملحقاتها التّي تشترى بشروط قانونية قصد تحويلها أو استعمالها كمادة وسيطة.**".

[838]-تنص المادة **66** على ما يلي: "**تعتبر أيضا ممارسة تّجارية غير شرعية ويعاقب عليها بغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000دج) إلى مليون دينار (1.000.000دج):**

-إعادة بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية التّي تشترى قصد تحويلها، باستثناء الحالات المبررة كتوقيف النشاط وتغييره أو حالات الضرورة القصوى الثابتة شرعا أو الممارسة الشرعية لنشاط التوزيع مع ممارسة نشاط الإنتاج، ...".

[839]-مرسوم تنفيذي رقم **05-458** مؤرخ **30** نوفمبر **2005**، يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، ج.ر.ج.ج، عدد **78** صادر في **4** ديسمبر **2005**، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **13-141** مؤرخ **10** أبريل **2013**، ج.ر.ج.ج، عدد **21** صادر في **10** أبريل **2013**.

مرسوم تنفيذي رقم **09-181** مؤرخ **12** مايو **2009**، يحدد كيفيات ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التّجارية التّي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب، ج.ر.ج.ج، عدد **30** صادر في **20** مايو **2009**.

أنظر أكثر: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**226**.

وذلك بموجب المادة 5 من الأمر رقم 03-03 أين يسمح القانون للدولة التدخل لاتخاذ التدبير الاستثنائية لوضع حد للمنافسة غير شرعية وهذا ما يظهر أكثر في أحكام القانون رقم 04-02 لحماية مبدأ النزاهة وتجسيد الشرعية، حيث تنص المادة 22 والمادة 22 مكرر على ضرورة احترام هوامش الربح والأسعار المحددة (1)، والمادة 23 الّتي تنص على منع المناورات الّتي ترمي لتزيف تكلفة المنتوجات(2).

1. ضرورة احترام هوامش الربح والأسعار المحددة

كَرَسَ المشرّع مبدأ حرية الأسعار في المنظومة القانونية وذلك أمر بديهي لابد منه في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وبالتّالي الأسعار ككل تحدد وفق قاعدة العرض والطلب، إلّا أنّ من الضروري الالتفاف نحو المستهلك الّذي قد يكون ضحية نحو تحقيق الربح كما يمكن أن يؤثر ذلك على العون الاقتصادي نفسه واقصائه من المنافسة وبطريقة ألية المساس بالمنافسة والحد منها، وفي سبيل الحفاظ على المنافسة ونزاهة الممارسات التّجارية ومشروعيتها كان من الضروري وضع نصوص قانونية لتنظيم ذلك.

نفهم من خلال نص المادة 22 من القانون رقم 04-02 أن السلع والخدمات كاصل عام تخضع لمبدأ حرية الأسعار وفي حالة خضوعها للاستثناء أي أنها لا تخضع للحرية فهي تدخل في نظام الأسعار المقننة أين تكون الأسعار محددة عن طريق تنظيم وبالتّالي هامش الربح محدد مسبقا [840].

تم تعديل النص بموجب القانون 10-06 وحررت على النحو التّالي: **" يجب على عون اقتصادي، في مفهوم هذا القانون، تطبيق هوامش الربح والأسعار المحددة أو المسقفة أو المصادق عليها طبق للتشريع والتنظيم المعمول بهما"**، فحسب ما جاء في النص أن هوامش الربح يلتزم بها كل عون اقتصادي مهما كانت صفته، مع ضرورة الخضوع للأسعار المحددة مسبقا وفقا التسقيف أو التصديق.

يظهر في الوهلة الأولى من خلال النص إهمال الأصل في حرية الأسعار، إلّا أنّ الهدف الأساسي منها هو حماية للمستهلك وعدم الاضرار بالعون الاقتصادي خاصة إذا تعلق الأمر

[840]-تنص المادة 22 من القانون رقم 04-02 على ما يلي: "**كل بيع أو تأدية خدمات لا تخضع لنظام حرية الأسعار لا يمكن أن تتم إلا ضمن احترام نظام الأسعار المقننة طبقا للتشريع المعمول به.**".

بالأسعار المقننة أين يمحور هدفها في تحقيق الغاية الاجتماعية والغاية الاقتصادية بما يحقق المصلحة العامة الاقتصادية.

أضاف المشرّع إلى جانب تعديل نص المادة 22 المادة 22 مكرر حيث استحدث إجراء جديد لم يكن معمول به سابق والّذي يتعلق إيداع تركيبة السلع والخدمات لدى المصالح المعنية قبل عملية البيع أو تأدية الخدمة وذلك في المنتوجات محل تدابير تحديد أو تسقيف هوامش الربح أو الأسعار أو محل تدابير تصديق على الهوامش والأسعار[841].

يقصد بتركيبة الأسعار مجموعة من العناصر المكونة للسعر منها: سعر الاستيراد وسعر التكلفة والتأمين والشحن وتكاليف أخرى مثل اليد العاملة، وذلك لضمان شفافية الأسعار وضمان نزاهة الممارسات التّجارية وشرعيتها مع تمكين السلطات العمومية من الكشف عن التلاعبات قبل عملية البيع أو تأدية خدمة[842].

2. منع المناورات في تكلفة وأسعار المنتوجات

يرتبط مبدأ النزاهة وشرعية الممارسات التّجارية بكل الممارسات الشريفة الّتي ترتبط بالعون الاقتصادي وما يتأتى من وراء احترافه النشاطات الاقتصادية لتحقيق الربح الشريف دون تحايل أو تزيف خاصة في تكلفة السلع والخدمات.

وضح المشرّع في نص المادة 23 على سبيل المثال بعض الممارسات الّتي ترمي تزيف التكلفة وخلق مناورات فيها، والمحررة على النحو التّالي: "**تمنع الممارسات والمناورات الّتي ترمي، لاسيما إلى:**

-القيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة قصد التأثير على هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات المحددة والمسقفة،

-إخفاء الزيادات غير الشرعية في الأسعار،

---

[841]-تنص المادة 22 مكرر على ما يلي: "**يجب أن تودع تركيبة أسعار السلع والخدمات، لا سيما تلك التّي كانت محل تدابير تحديد أو تسقيف هوامش الربح أو الأسعار، طبق للتشريع المعمول بهما، لدى السلطات المعنية قبل البيع أو تأدية الخدمة.**

يطبقا أيضا الالتزام بإيداع تركيبة أسعار السلع والخدمات ضمن نفس الشروط، عندما تكون هذه السلع والخدمات محل تدابير تصديق على الهوامش والأسعار...".

[842]-أنظر أكثر: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**238**.

-عدم تجسيد أثر الانخفاض المسجل لتكاليف الإنتاج والاستيراد والتوزيع على أسعار البيع والإبقاء على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعنية،

-عدم إيداع تركيبة الأسعار المقررة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،

-تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السّوق،

-إنجاز معاملات تّجارية خارج الدوائر الشرعية للتوزيع"[843].

نلاحظ من خلال النص توسيع المشرّع من نطاق الممارسات التّجارية المقترنة بالأسعار غير شرعية للحفاظ قد المستطاع على استقرارها وشرعيتها وهذا بالمقارنة بما جاء قبل التعديل سنة **2010**[844]، أين وضع بعد التعديل أن الحالات المذكورة على سبيل المثال وليس الحصر مما يفتح مجال لإضافة حالات أخرى الّتي يمكن أتظهر لاحقا، كما وضح المشرّع في بداية النص على منع المناورات الّتي تهدف إلى المساس بالأسعار بمعنى كل تلاعب يمس حقيقة الأسعار.

كما أن قبل التعديل ذكر المشرّع حالتين وهما حالة قيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكليف قصد التأثير على أسعار السلع والخدمات غير الخاضعة لنظام حرية الأسعار، وكل ممارسة أو مناورة ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار وبعد التعديل أضاف الحالات الأخرى كما هي موضحة في نص المادة أعلاه والّتي تتمثل في عدم تجسيد أثر الانخفاض المسجل لتكاليف الإنتاج والاستيراد والتوزيع على أسعار البيع والإبقاء على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعنية، عدم إيداع تركيبة الأسعار المقررة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السّوق وذلك من خلال احتكار المنتوج لخلق الندرة ومن ثم ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني

منع الممارسات التّجارية التدلسية وغير النزيهة

---

[843]-لتفصيل أكثر في الحالات المنصوص عليها في نص المادة **23**، أنظر أكثر: **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**85** وما يليها.

[844]-تنص المادة **23** قبل التعديل سنة **2010** على ما يلي: " **تمنع الممارسات التّي ترمي إلى:**

-القيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكليف قصد التأثير على أسعار السلع والخدمات غير الخاضعة لنظام حرية الأسعار،

-القيام بكل ممارسة أو مناورة ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار.".

أحاط المشرّع بمختلف الأحكام القانونية لتجسيد نزاهة الممارسات التّجارية وشرعيتها دون المساس بمبادئ اقتصاد السّوق فغالب ما يكون تكرسها دون التأطير هو ما يخلق ممارسات غير نزيهة، لذلك المشرّع لم يغفل على منع أي ممارسة من شأنها المساس بمبدأ النزاهة حيث وضع المشرّع فصل مستقل لمكافحة الممارسات التّجارية التدلسية **(أولا)** وأخر لوضع حد لكافة الممارسات التّجارية غير النزيهة **(ثانيا)** من أجل القضاء على الأساليب الاحتيالية وغير شرعية الّتي يمكن أن يلجا إليها العون الاقتصادي الجشع لتحقيق الربح وحتّى إن كان بطرق غير قانونية.

أولًا: منع الممارسات التّجارية التدلسية

تُعتبر الممارسات التّجارية التدلسية ممارسات احتيالية واستعمال طرق ملتوية وغير حقيقية[845]؛ بهدف إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التّجارية **(1)**، إلى جانب حيازة المنتوجات غير شرعية بطرق غير شرية وذلك بهف خلق الاحتكار في السّوق **(2)**.

1. منع الاحتيال في المعاملات التّجارية

تَنص المادة **24** من القانون رقم **04-02** على منع الممارسات الّتي تهدف اظهار شروط غير الشروط الحقيقة الّتي تمت فيه المعاملات التّجارية، والمحررة على النحو التّالي: " **تمنع الممارسات التّجارية الّتي ترمي إلى:**

-دفع أو استلام فوارق مخفية القيمة،

-تحرير فواتير وهمية أو فواتير مزيفة،

-إتلاف الوثائق التّجارية والمحاسبية وإخفائها أو تزويرها قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التّجارية."، فالممارسات التّجارية تكون تدلسية في حالة لجوء العون إلى الحيل والخداع لإخفاء الشروط الحقيقة للمعاملات التّجارية.

حدد المشرّع في المادة أعلاه أنّها ترمي إلى دفع أو استلام فوارق مخفية القيمة لما تتضمن من ممارسة غير شرعية وإخفاء الرقم الحقيقي للأعمال، كما أنّ تحرير الفواتير الوهمية والّتي

[845]-لتفصيل أكثر في معنى مصطلح التدليس، أنظر أكثر: **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**94** وما يليها.

ليس لها وجود حقيقي ويتم إعدادها لإيهام أعوان المراقبة[846]؛ أو فواتير مزيفة أين يتم إخفاء القيمة الحقيقية للمعاملة أو تزويرها أو لا وجود لها بهدف التهرب من دفع الضرائب الّتي يتم تقديرها بناء على المبالغ المحددة في فواتير التاجر[847]، فالفواتير المزيفة هي حقيقية موجودة لكن تم وتزيفها حتّى لا تعكس المعاملة الحقيقية بين المتعاقدين[848].

وتظهر الصورة الأخرى للممارسات التّجارية التدلسية في النقطة الأخير من نص المادة **24** الّتي تنص على إتلاف الوثائق التّجارية والمحاسبية وإخفائها أو تزويرها، أين حدد المشرّع الوثائق التّجارية الّتي تندرج ضمن الالتزامات الّتي تقع على عاتق التاجر وتتعلق بالتّجارة مما يعني استبعاد النشاطات والأعوان الأخرين الّذي ليس لهم الصفة التّجارية من الفلاحين والحرفين الغير معنيين بالوثائق التّجارية أما الوثائق المحاسبية فهي تخص كل الأعوان الاقتصاديين[849]، كما يظهر عنصر التدليس والاحتيال حتّى في مسك محاسبة سرية قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التّجارية[850].

2. منع الاحتكار غير شرعي عن طريق الحيازة

تنص المادة **25** من القانون رقم **04-02** على ما يلي: **" يمنع على التجار حيازة:**

- **منتوجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية،**
- **مخزون من المنتوجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار،**
- **مخزون من منتوجات خارج موضوع تجارتهم الشرعية قصد بيعه".**

وضح المشرّع خلال النص منع حيازة المنتوجات المصنعة بصفة غير الشرعية وحتّى المنتوجات الّتي استوردت بصفة غير شرعية، لما لها من أثر سلبية على المستهلك والأعوان

---

[846]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**111**.

[847]-**بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، مرجع سابق، ص**97**.

[848]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**111**.

[849]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**112**.

[850]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**112**.

الاقتصاديين والمصلحة العامة فغالبا ما تكون المنتوجات المستوردة أو المصنعة بصفة غير شرعية لا تراعي الأحكام الخاصة بحماية المستهلك ولا الجودة ولا الصحة، وبالتّالي المشرّع منع من حيازتها حتّى لا يتم الأقبال عليها في السّوق بعد عرضها، وحتّى لا ينجرف المستهلك من وراء التصرفات الاحتيالية الّتي يقوم بها العون الاقتصادي لتأثر على قراراته.

كما منع المشرّع من حيازة المنتوجات بهدف التحكم بالأسعار وتحفيزها على الارتفاع وبالتّالي السيطرة والتحكم في الأسعار ورفعها دون مبرر لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح حتّى على حساب مصالح الأعوان الاقتصاديين مما يؤدي إلى اقصاء بعض الأعوان في السّوق وبالتّالي الحد من المنافسة أو حتّى تقييدها نهيك عن النتائج الوخيمة الّتي تؤثر على المستهلك وقدرته الشرائية، وبالتّالي القانون يمنع أي احتباس لمخزون المنتوجات وذلك بعدم عرضها للبيع بصفة عادية وتأجل ذلك لخلق المضاربة وتشجيع ارتفاع الأسعار[851].

يصدر من العون الاقتصادي في بعض الحالات تصرفات غير شرعية واحتيالية تصل به إلى حيازة مخزون من منتوجات خارج موضوع تجارتهم الشرعية أو خارج ما هو مقيد في السّجل التّجاري قصد بيعه، واعتبارها المشرّع أيضًا من الممارسات التّجارية التدلسية والّتي تمس بمبدأ النزاهة، لأن حيازة منتوج غير المنتوج الّذي قيد السّجل التّجاري سيؤدي إلى المساس بمصالح الأعوان الأصلين ومزاحمتهم في السّوق وجذب زبائنهم.

ثانيًا: منع الممارسات التّجارية غير النزيهة

يسعى المشرّع لمنع مختلف الممارسات التّجارية الّتي تمس بمبدأ النزاهة مما يساهم في خلق مناخ ملائم لتلبية حاجات المستهلك وما يحقق أكبر قدر ممكن للأرباح مع الارتقاء بالسلوكيات والأخلاق في السّوق بما يحقق العدالة الاقتصادية بعيد عن الممارسات التّجارية غير النزيهة؛ الّتي تؤدي إلى مساس مصالح الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم **(1)**، مع ضرورة تجنب الاشهار غير شرعي الّذي يؤدي إلى تضليل في السّوق **(2)**.

1. حظر الاعتداء على مصالح الأعوان الاقتصاديين

[851]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**111**.

تَنص المادة 26 من القانون رقم 04-02 على ما يلي: **"تمنع كل الممارسات التّجارية غير النزيهة المخالفة للأعراف التّجارية النظيفة والنزيهة والّتي من خلالها يتعدى عون اقتصادي على مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين أخرين."**، نفهم من خلال النص أن صور وأساليب الممارسات التّجارية غير النزيهة مصدرها العون الاقتصادي وتؤثر سلبا على عون أخر أو عدة أعوان اقتصاديين أخرين وبالتّالي علاقة التأثير تكون أكثر بين الأعوان الاقتصاديين ويأتي بعد ذلك الأثر السلبية على المستهلك.

تنص المادة 27 على ما يلي: " **تعتبر ممارسات تّجارية غير نزيهة في مفهوم أحكام هذا القانون، لا سيما منها الممارسات الّتي يقوم من خلالها العون الاقتصادي بما يأتي: ...."**، يؤكد المشرّع مرة أخرى أن هذه الممارسات يقوم بها عون اقتصادي وتؤثر مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين، ونظر لتعدد صور وأساليب الّتي يمكن أن يأتي بها العون الاقتصادي في السّوق وتخالف القانون فإنّ المشرّع ركز فقط على المثال لا الحصر، نظر لتطور السريع والمرن الّذي يعرفه المجال الاقتصادي وإمكانية ظهور صور أخرى لممارسات التّجارية غير المشروعة لم يتناولها المشرّع في نص المادة[852].

وضح المشرّع في المادة 27 على ثمانية حالات لممارسات تّجارية غير نزيهة، وهي كالتّالي:

أ . تشويه سمعة عون اقتصادي منافس

يتحقق تعمد الإضرار بالتجار الأخرين في السّوق بطرق عديدة ومن أهمها الإساءة عن طريق التشهير بهم وبمنتوجاتهم[853]، وذلك بنشر معلومات سيئة تمس بشخصه أو بمنتوجاته أو خدماته، بهدف زعزعة ثقة الزبائن به أو منتوجاته سلعا كانت أو خدمات من خلال نشر المعلومات السيئة بين الزبائن بغرش التشنيع والتشويه[854]، اعتبر المشرّع ممارسة غير نزهة قد تكون عن طريق الأقوال والكتابات التحقيرية الّتي تستهدف خاصة الكفاءة المهنية له وشرفه في

---

[852]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**115**.

[853]-**قارة سليمان محمد خليد**، الممارسات التّجارية التدليسية وقانون المنافسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، **2017**، ص**211**.

[854]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**115**.

ممارسة النشاط الاقتصادي[855]، ولم يحدد المشرّع إن كان التشويه جاء عن عمد وقصد أو لان وتنص المادة 27 فقرة الأولى على ما يلي: "**تعتبر ممارسات تّجارية غير نزيهة في مفهوم أحكام هذا القانون، لا سيما منها الممارسات الّتي يقوم من خلالها العون الاقتصادي بما يأتي: 1- تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة تمس بشخصه أو بمنتوجاته أو خدماته**".

ب . تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو الإشهار

قد تكون العلامات المميزة لأي عون اقتصادي محل التقليد كما يمكن أن التقلد في المنتوجات وحتّى في الإشهار الّذي يقوم به أي عون اقتصادي قصد ترويج لمنتوجاته مما يثير الالتباس والغموض والشكوك والأوهام في ذهن المستهلك أو في ذهن الزبائن قصد كسبهم[856]، حيث تنص المادة 27 فقرة 2 على ما يلي: "**2-تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو خدماته أو الإشهار الّذي يقوم به، قصد كسب زبائن هذا العون إليه بزرع شكوك وأوهام في ذهن المستهلك،...**"، ويعد القليد من الممارسات غير النزيهة المعروفة وأكثر انتشار في الحياة التّجارية وتنجر عنها من أضرار كبيرة تؤدي إلى تحويل الزبائن من التاجر صاحب العلامة والمنتوجات الأصلية إلى التاجر المقلد لهذه العناصر[857].

ج . استغلال مهارة تقنية أو تّجارية مميزة دون ترخيص من صاحبها

تنص المادة 27 فقرة 3 على منع استغلال مهارات العون الاقتصادي الأخر دون ترخيص من صاحبها وذلك على النحو التّالي: " **3-استغلال مهارة تقنية أو تّجارية مميزة دون ترخيص من**

---

[855]-قد يكون تشويه سمعة العون الاقتصادي بشكل مباشر بإطلاق ادعاءات كاذبة على العون الاقتصادي ومنتوجاته مما يسهل اثباته متابعته، أما التشويه غير مباشر الّذي يمكن أن يكون عن طريق مقارنة منتوجاته بمنتوجات أخرى ووصفه بالسيئ أو أقل جودة وأقل نوعية وذكر أسماء المنتوجات وأعوانها وطريقة تعاملهم في المجال المهني وما يتعلق بالأسعار، أنظر: **بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**121**.

[856]-لتفصيل أكثر في عنصر تقليد العلامة، تقليد المنتوجات وتقليد الإشهار، أنظر أكثر: **بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**122** إلى **126**.

[857]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**115**.

صاحبها،"، وتتمثل هذه الممارسة في اعتداء على مصالح عون أخر بالاستلاء بطريقة مماثلة على عناصر الّتي ساهمت في نجاحه دون إذن منه[858].

د . إغراء المستخدمين

يمكن أن تصل عدم نزاهة العون الاقتصادي في ممارساته التّجارية لدرجة إغراء مستخدمين متعاقدين مع عون اقتصادي منافس رغم أن الأصل حرية المنافسة وحرية العمل إلّا أنّ لجوء العون الاقتصادي واستعمال وسائل غير قانونية من إغراء المستخدمين وبطرق مخالفة للتشريع متعاقدين مع عون اقتصادي منافس هو يجعل من الممارسة غير نزيهة، أين يلجا العون المنافس إلى إغراء المستخدمين عمدا باستعمال طرق احتيالية غير شرعية كالضغط والوعود بمنافع مادية ومكافأة مرتفعة بصورة غير طبيعية[859]، وهذا وفقا ما جاء في نص المادة 27 فقرة 4 والمحررة كما يلي: "**4-إغراء مستخدمين متعاقدين مع عون اقتصادي منافس خلافا للتشريع المتعلق بالعمل**".

هـ . الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك

منع المشرّع بموجب نص المادة 27 فقرة 5 الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك مع ضرورة وجود القصد في الإضرار بالعون الاقتصادي المنافس سواء كان صاحب العمل أو الشريك القديم، والمحررة عل النحو التّالي: " **5-الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك للتصرف فيها قصد الإضرار بصاحب العمل أو الشريك القديم،"**، مما يؤدي إلى الإخلال بتنظيم المؤسسة وخلق المنافسة غير المشروعة[860].

فالأصل أن العامل حر في استعمال مكتسباته التطبيقية إلّا أنّ ما يبرز الممارسة التّجارية غير النزيهة في هذه الحالة هو قصد الاضرار بالعون الاقتصادي القديم أو الشريك القديم وليس

---

[858]-مرجع نفسه، ص**116**.

[859]-مرجع نفسه، ص**117**.

[860]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**117**.

بشرط أن يكون منافس[861]، عكس الحالة الرابعة أين اشترط المشرّع أن يكون العون الاقتصادي منافس.

و . إحداث خلل واضطراب في تنظيم عون اقتصادي منافس

جَاء في الفقرة **6** من المادة **27** على ما يلي: "**إحداث خلل في تنظيم عون اقتصادي منافس وتحويل زبائنه باستعمال طرق غير نزيهة كتبديد أو تخريب وسائله الإشهارية واختلاس البطاقيات أو الطلبيات والسمسرة غير القانونية وإحداث اضطراب بشبكته للبيع**"، منع المشرّع من خلال النص كل ممارسة من شأنها إحداث اضطراب في تنظيم العون الاقتصادي خاصة إذا كان منافس.

حدد المشرّع على سبيل المثال أهم الوسائل الّتي يمكن أن يتبعها العون الاقتصادي من أجل تحقيق غاية وأحداث اضطراب ومنها تبديد أو تخريب وسائل الإشهارية كاللفتات والمعلقات أو حجبها أو نزعها مما يشكل اعتداء علة وسائل الترويج والدعاية[862]، واختلاس البطاقيات أو الطلبيات والسمسرة غير القانونية وإحداث اضطراب بشبكة البيع وتحويل زبائنه باستعمال طرق غير نزيهة،

ز . إحداث اضطراب في السّوق

يُعد عمل غير نزيه وغير مشروع مخالف للقوانين، نهيك عن ظهور فوضى في السّوق أو الإخلال بتنظيمه وإحداث اضطرابات وعلى وجه الخصوص التهرب من الالتزامات الإدارية خاصة ما يتعلق بالقيد في السّجل التّجاري وبالتّالي عدم أداء الضرائب[863]، وعدم الالتزام بالشروط الضرورية في ممارسة نشاط وما ينتج عن ذلك من تأثير سلبي على المنافسة وعدم نزاهتها وفقا ما تنص عليه المادة **27** فقرة **7** في هذا السياق على ما يلي: "**7-الإخلال بتنظيم السّوق وإحداث اضطرابات فيها، بمخالفة القوانين و/أو المحظورات الشرعية، وعلى وجه الخصوص التهرب من الالتزامات والشروط الضرورية لتكوين نشاط أو ممارسته أو إقامته**".

---

[861]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**128**.

[862]-مرجع نفسه، ص**129**.

[863]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**118**.

تُعتبر مجمل الأعمال الرامية لإحداث اضطراب في السّوق أعمال منافسة غير مشروعة لا تستهدف منافس واحد وإنّما مجموع منافسين في سوق معينة[864]، عكس الحالات السابق ذكرها أين تستهدف في الغالب لإحداث ضرر عون اقتصادي منافس.

ح . استغلال الشهرة

تُعتبر استغلال الشهرة من أكثر الممارسات غير النزيهة الّتي تنافي الأعراف التّجارية، وذلك من خلال إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل تجاري منافس بهدف استغلال شهرته، حيث تنص المادة 72 فقرة الأخيرة على ما يلي: **"8-إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل منافس بهدف استغلال شهرته خارج الأعراف والممارسات التنافسية المعمول بها".**

يتحقق استغلال الشهرة بإتيان أفعال تخالف الأعراف التّجارية والمنافسة المشروعة، إلّا أنّ المشرّع لم يفصل في الأمر أكثر من شروط إثبات الاستغلال إلا بصفة تقديرية خاصة ما يتعلق بالقرب لمحل المنافس فالمشرّع لم يحدد المسافة بالتحديد[865]، والأصل في ذلك الحرية فالعون الاقتصادي حر في ممارسة نشاطه أينما يريد وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ استغلال الشهرة والاستفادة منها ما يجعل المحل الجديد يستحوذ على زبائن المحل القديم وبالتّالي إلحاق الضرر به[866].

2. حظر الاشهار التضليلي

يُعتبر الإشهار مظهر من مظاهر الحرية الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وقوة المنافسة، فهو أداة فعالة للاتصال بالجمهور وسيلة قانونية لترويج السلع والخدمات وتعريفها، إلّا أنّ قوة المنافسة وتنوع المنتوجات أدى بالعون الاقتصادي بالتمادي في مدح منتوجاته في الإشهار وجعل منها البعض الأخر وسيلة للخداع والحيلة والكذب مما يؤثر على حرية المنافسة في السّوق[867]، فهذه الحرية المخولة للعون الاقتصادي ليست مطلقة لحماية المستهلك والعون الاقتصادي وبشكل عام حماية المنافسة.

---

[864]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**129**.

[865]-مرجع نفسه، ص**130**.

[866]-أنظر أكثر: **قارة سليمان محمد خليد**، الممارسات التّجارية التدليسية وقانون المنافسة، مرجع سابق، **219**.

[867]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**132**.

تنص المادة **28** من القانون رقم **04-02** على ما يلي: **" دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية الأخرى المطبقة في هذا الميدان، يعتبر إشهارا غير شرعي وممنوعا، كل إشهار تضليلي، لا سيما إذا كان:**

– يتضمن تصريحات أو بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل بتعريف منتوج أو خدمة أو بكميته أو وفرته أو مميزاته،

– يتضمن عناصر يمكن أن تؤدي إلى الالتباس مع بائع أخر أو منتوجاته أو خدماته أو نشاطه،

– يتعلق بعرض معين لسلع أو خدمات في حين أن العون الاقتصادي لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع أو لا يمكنه ضمان الخدمات الّتي يجب تقديمها عادة بالمقارنة مع ضخامة الإشهار".

نفهم من خلال النص أن المشرّع كيّف الإشهار التضليلي على أنّه غير شرعي وبالتّالي ممنوع، فعملية الإشهار بحد ذاته عمل مشروع تقوم به مختلف المؤسسات من أجل جذب الزبائن وإعلام المستهلك وقصد التعريف بالمنتوج من السلع والخدمات وتوضيح مميزاته وخائصه[868]، وما يدخله في دائرة المحظور هو خروجه عن النصوص التشريعية والتنظيمية أين ينتقل من وسيلة إشهارية إعلامية للجمهور إلى وسيلة احتيالية تضليلية غير نزيهة وكاذبة.

نستشف من خلال النص أن المشرّع ركز في الاشهار الكاذب والتضليلي على ثلاث عناصر الموضح في الفقرات الثلاثة وهي كالاتي:

– الإشهار المؤدي إلى التضليل وذلك من خلال التصريحات أو البيانات أو التشكيلات الّتي تعريف منتوج أو خدمة أو بكميته أو وفرته أو مميزاته، حيث لم يشترط المشرّع وقوع التضليل بل يكفي أن يكون كذلك في المستقبل وفي عدة جوانب إما من جانب التعريف بالمنتوج أو الكمية أو المميزات[869].

---

[868]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**118**.

[869]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**139**.

– الإشهار المؤدي إلى خلق اللبس في ذهن متلقى الإشهار سواء وبالتّالي التأثير على قراراته واختياراته في العون الاقتصادي نفسه بصفته شخص الّذي يقوم بالنشاط أو من جانب المنتوجات من السلع أو الخدمات أو في النشاط في حد ذاته، فهي ممارسة تحايلية تدليسية تدفع لخلق وهم لدى الزبون وإغرائه لاقتناء منتوج بدل منتوج العون الاقتصادي المشهور[870].

– الإشهار المضخم بمعني أن يقوم عون اقتصادي بعرض منتوج معين من السلع أو الخدمات بشكل مفرط وزائد عما يمكن أن يقدمه كان لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع أو لا يمكنه ضمان الخدمات الّتي يجب تقديمها، وبالتّالي يخلق حالة عدم توازن بين ما هو في الإشهار وما هو موجود في الواقع فهم يبثون ما يفوق قدراتهم الحقيقية[871]، مما يؤثر ذلك على السّوق واستقرار الأسعار فعجز العون الاقتصادي عن تلبية حاجيات الّتي يتضمنها الإشهار لزبون يؤدي حتما إلى خلق عجز في السّوق وارتفاع الأسعار نهيك عن اقصاء المنافسين الصغار وخلق الاحتكار[872].

وتجدر الإشارة إلى ما جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **13-378** الّذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك[873]، أين استعمل مصطلح الادعاءات ضمن القسم العاشر حيث تنص المادة **36** على ما يلي: "**يجب أن لا توصف أو يقدم أي غذاء بطريقة خاطئة ومضللة أو كاذبة أو من المحتمل أن يثير انطباعا خاطئا بخصوص نوعه بطريقة تؤدي إلى تغليط المستهلك.**"، كما تنص المادة **56** من المرسوم التّنفيذي نفسه على ما يلي: "**تمنع كل معلومة أو إشهار كاذب من شأنهما إحداث لبس في ذهن المستهلك**"، والنص واضح على منع نشر معلومات غير حقيقية أو إشهار معلومات كاذبة من شأنهما إحداث لبس في ذهن المستهلك.

الفرع الثالث
منع الممارسات التعاقدية التعسفية

---

[870]-**قارة سليمان محمد خليد**، الممارسات التّجارية التدليسية وقانون المنافسة، مرجع سابق، **218**.

[871]-أنظر أكثر: **لعور بدرة**،" الإشهار التضليلي كوسيلة لخلق نزاهة الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري"، مرجع سابق، ص**377**.

[872]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**144**.

[873]-مرسوم تنفيذي رقم **13-378**، يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، مرجع سابق.

تعتبر الممارسات التعاقدية التعسفية من الممارسات الّتي تمس بمصالح المستهلك خاصة، حيث كيّفها المشرّع على أنّها ممارسات غير نزيهة مما يستوجب علينا توضيح المقصود بالممارسات التعاقدية التعسفية **(أولا)**، مع ضرورة إعطاء بعض النماذج عنها **(ثانيا)**.

أولًا: المقصود الممارسات التعاقدية التعسفية

يُقصد بالشروط التعسفية استعمال العون لقوته الاقتصادية لخلق امتيازات بشكل يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمستهلك بصورة مجحفة في فرض شروط أو بنود تمس بتوازن العقد[874]، حيث يرتبط هذه الممارسة بإذعان أحد الأطراف والمتمثل في العون على المستهلك، عرف المشرّع في نص المادة **3** فقرة الأخيرة من القانون رقم **04-02** الشرط التعسفي كما يلي: **"5- شرط تعسفي: كل بند أو شرط بمفرده أو مشتركا مع بند واحد أو عدة بنود أو شروط أخرى من شأنه الإخلال الظاهر بالتوازن بين حقوق وواجبات أطراف العقد"**، فالشرط التعسفي بشكل عام هو كل شرط أو عدة شروط تؤدي إلى الاخلال التوازن في حقوق والالتزامات بين أطراف العقد[875]، نتيجة وجود اختلال في المراكز التعاقدية ووجود تفوق أحد المتعاقدين على الأخر وبشكل ملحوظ[876].

كما وضح المشرّع أن الشروط التعسفية تكون بين أطراف العقد بشكل شامل، أما في نص المادة **29** تنص على: **"تعتبر بنودا وشروطا تعسفية في العقود بين المستهلك والبائع ..."**، فالأطراف المعنية هي المستهلك والبائع، رغم أن هذا الأخير يمكن أن يكون مقدم خدمة فكان من الأحسن لو استعمل مصطلح العون حتّى يشتمل على كل المفاهيم الّتي ينطوي عليها.

يُؤكد المشرّع ان منع الممارسات التعاقدية التعسفية تهدف أساسا لحماية مصالح وحقوق المستهلك، حيث تنص المادة **30** على ما يلي: "**بهدف حماية مصالح المستهلك وحقوقه، يمكن تحديد العناصر الأساسية للعقود عن طريق التنظيم، وكذا منع العمل في**

---

[874]-لتفصيل أكثر في مختلف التعاريف الفقهية لشرط التعسفي، أنظر أكثر: **قارة سليمان محمد خليد**، الممارسات التّجارية التدليسية وقانون المنافسة، مرجع سابق، ص**230**.

[875]-عرف المشرع ضمن المادة **3** من القانون رقم **04-02** فقرة **4** المقصود بمصطلح العقد على النحو التّالي: **" كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقا من أحد أطراف الاتفاق مع إذعان الطرف الأخر بحيث لا يمكن هذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه."**.

[876]-**بروك لياس**، الضوابط القانونية لحماية الممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**148**.

مختلف أنواع العقود، ببعض الشروط الّتي تعتبر تعسفية"، وفي هذا المقام صدر النص التنظيمي الّذي يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود الّتي تعتبر تعسفية[877].

جاء المرسوم التّنفيذي رقم **06-306** الّذي يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود الّتي تعتبر تعسفية، في مضمون نص المادة **5** على البنود الشروط الّتي تعتبر تعسفية والّتي تنحصر في **12** بند المحدد في المادة[878]، إلى جانب إنشاء لجنة استشارية لدى الوزير المكلف بالتّجارة يتمحور مهما في البحث عن العقود الّتي تحوي على البنود التعسفية[879].

ثانيًا: نماذج عن الممارسات التعاقدية التعسفية

حَدَّدَ المشرّع في نص المادة **29** من القانون رقم **04-02** بعض نماذج عن بنود وشروط الّتي تعتبر تعسفية والّتي تمس بحق المستهلك، وتنص على ما يلي: "**تعتبر بنودا وشروطا تعسفية في العقود بين المستهلك والبائع لا سيما البنود والشروط الّتي تمنح هذا الأخير:**

- **أخذ حقوق و/ أو امتيازات لا تقابلها حقوق و/أو امتيازات مماثلة معترف بها للمستهلك،**
- **فرض التزامات فورية ونهائية على المستهلك في العقود، في حين أنه يتعاقد هو بشروط يحققها متى أراد،**
- **امتلاك حق تعديل عناصر العد الأساسية أو مميزات المنتوج المسلم أو الخدمة المقدمة دون مو افقة المستهلك،**
- **التفرد بحق تفسير شرط أو عدة شروط من العقد أو التفرد في اتخاذ قرار البت في مطابقة العملية التّجارية للشروط التعاقدية،**
- **إلزام المستهلك بتنفيذ التزاماته دون أن يلزم نفسه بها،**

---

[877]-مرسوم تنفيذي رقم **06-306**، يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التّي تعتبر تعسفية، مرجع سابق.

[878]-لتفصيل أنظر نص المادة **5** من المرسوم التنفيذي رقم **06-306**، يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التّي تعتبر تعسفية، مرجع سابق.

[879]-لتفصيل أنظر نص المادة **6** من المرسوم التنفيذي رقم **06-306**، يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التّي تعتبر تعسفية، مرجع سابق.

- **رفض حق المستهلك في فسخ العقد إذا أخل هو بالالتزام أو عدة التزامات في ذمته،**
- **التفرد بتغيير آجال تسليم منتوج أو آجال تنفيذ خدمة،**
- **تهديد المستهلك بقطع العلاقة التعاقدية لمجرد رفض المستهلك الخضوع لشروط تّجارية جديدة غير متكافئة".**

جاء النص على بعض صور ونماذج الّتي اعتبر المشرّع بنود تعسفية والّتي وردت في سبيل المثال من خلال عبارة **"لا سيما البنود والشروط..."**، نظرا لتطور الحياة الاقتصادية وسرعة تغيرها ومرونتها بما في ذلك متطلبات المستهلك وعدم استقرارها، حيث أحسن المشرّع في إعطاء بعض نماذج والصور الّتي يمكن أن تشكل ممارسة تعاقدية تعسفية دون حصرها في نطاق ومجال محدد أو حالات محددة.

المبحث الثاني:

حظر الممارسات الماسة بالمنافسة في السّوق

يتطلب دعم شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية باعتبارها من النشاطات البسيطة الّتي تخلق حركة كبير في الوسط التّجاري بهدف خلق المنافسة وتوسيع نطاقها، فكان من الضروري دعم المنافسة ومكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في السّوق الّتي نظمها المشرّع في الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم[880]، فإذا كان المشرّع يهدف من وراء أحكام القانون رقم **04-02** حماية العون الاقتصادي والمستهلك فإنّ الهدف الأسمى من وراء أحكام الأمر رقم **03-03** هو حماية المنافسة في حد ذاتها والسّوق وفقا لما تقتاضيه مبادئ اقتصاد السّوق قصد زيادة الفعالية الاقتصادية، وفقا لصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المنافسة[881]، ووزارة التجارة في حالات أخرى.

تتوقف الفعالية الاقتصادية على تجسيد منافسة فعلية في السّوق وفقا لمقتضيات مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ تمادي في تكريس هذه المبادئ قد يؤدي إلى إساءة تطبيقها من طرف الأعوان الاقتصاديين وانجرافهم نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بطرق سهلة وفترة وجيزة، لذلك عمد المشرّع على ضرورة مراقبة السّوق لاستمرار المنافسة النزيهة وذلك بحظر كافة الممارسات الّتي من شأنها تقييد المنافسة **(المطلب الأول)**، إلى جانب ضرورة مراقبة التجميعات الاقتصادية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

حظر الممارسات المقيدة للمنافسة

تنص المادة **14** من الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة على ما يلي: "**تعتبر الممارسات المنصوص عليها في المواد 6 و7 و10 و11 و12، أعلاه ممارسة مقيدة للمنافسة.**"، حيث يتمحور مضمون نص المادة **6** حظر الاتفاقات الّتي من شأنها تقييد المنافسة إلّا أنّ نص المادة

---

[880]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[881]-يعتبر مجلس المنافسة السلطة المكلفة بضبط المنافسة في السّوق نظرا لتمتعه باختصاصات مختلفة تمكنه في فرض منافسة عادلة وفقا لحرية السوق، لتفصيل أكثر في البيعة القانونية التي يتمتع بها هذا المجلس، أنظر أكثر:
ZOUAIMIA Rachid, « Le conseil de la concurrence et la regulation des marches en droit Algérien», Revue Idara, Vol **18**, N° **2**, **2008**, p.**8.**

6 له استثناء في نص المادة **9** أين تصبح الاتفاقات المقيدة للمنافسة حالات استثنائية **(الفرع الأول)**، ويظهر التعسف الاقتصادي المحظور في السّوق على عدة صور والّتي تشتملها كل من نص المادة 7، المادة **11** والمادة **12** **(الفرع الثاني)**، **إلى** جانب حظر الممارسات الاستئثارية **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول:
الحظر النسبي للاتفاقات المقيدة للمنافسة

تعتبر الاتفاقات الّتي يلجأ إليها العون الاقتصادي من بين الممارسات الّتي قد تؤدي إلى المساس بالمنافسة في السّوق، لذلك تدخل المشرّع في سبيل وضع حد لهذه التجاوزات وحماية المنافسة العادلة وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على السّوق.

يعدّ التحالف والاتفاق في السّوق من بين أهم صور الممارسات المقيدة للمنافسة المنصوص عليه في نص المادة **6** من قانون المنافسة **(أولاً)**، إلّا أنّ هذا الحظر يكون بتوفر شرطين أساسيين كاصل **(ثانيًا)**، مع إبراز أهم نماذج عن الاتفاقات المحظورة **(ثالثا)** في حين تظهر حالات استثنائية يكون فيها اتفاق بين الأعوان دون أن تكون محظورة **(رابعا)**.

أولًا: المقصود بالاتفاقات المقيدة للمنافسة

تَنص المادة **6** من قانون المنافسة على ما يلي: **"تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السّوق أو في جزء جوهري منه"** [882].

يدل الحظر على أن الممارسات غير مشروعة، وبالتّالي فكل الاتفاقات الّتي تحد أو تقيد المنافسة فهي غير مشروعة[883]، فالمشرّع لم يعرف هذه الاتفاقات[884]؛ وإنّما ركز على الهدف

---

[882]-نص المادة **6** متمّم، بموجب قانون رقم **08-12**، يعدل ويتمم الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[883]-«**...on constat que toute entente de nature à limiter la concurrence est déclarée illicite**.», **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **71**.

[884]-في ظل غياب التعريف التشريعي ظهرت عدة تعاريف فقهية، ولتفصل أكثر في ذلك أنظر: **مخلوفي حورية**، "الاتفاقات المنافية للمنافسة بين الحظر والتبرير"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد **6**، العدد **3**، **2021**، ص**228**.

من وراء الاتفاق فإذا كان غرضه عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السّوق أو في جزء منه فإنها تعتبر اتفاقات مقيدة للمنافسة وبالتّالي حظرها.

تطرق المشرّع لتحديد مفهوم الاتفاقات المقيدة للمنافسة على أساس غايتها وأهدافها وليس على أساس خصائصها[885]، نظر لمرونة المجال الاقتصادي وسرعة تطوره فوضع إطار محدد بتعريفها يمكن أن تظهر اتفاقات لا يشملها التعريف وبالتّالي خروجها من دائرة الحظر وما ينجر من ورائها من المساس أكثر بقواعد المنافسة الحرة والمشروعة، تطرق المشرّع لحظر الاتفاقات الّتي يمكن تتم بين الأعوان بغرض تحقيق الربح الأكبر وبالطرق السهلة والمساس بمبادئ المنافسة وركز على عنصر الهدف.

كما نفهم أيضا من خلال النص أن الحظر يشمل كل الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقات الّتي من شأنها عرقلة أو تقييد المنافسة أو الحد منها في السّوق أو حتى في جزء من السّوق وما ينجر من خروج المنافسة عن مسارها الطبيعي وفقا لمبادئ حرية السّوق، وبالتالي يتضح أن الأصل في الاتفاقات الّتي يمكن أن تكون بين الأعوان الاقتصاديين ليست محظورة بصفة عامة إلّا إذا كان هدفها تقييد المنافسة[886]، فما يدخل في دائرة الحظر هو مساسها بالمنافسة.

كما نلاحظ أن المشرّع استعمل عبارات مختلفة لتعبير عن مفهوم الاتفاقات المقيدة للمنافسة من الممارسات والأعمال المدبرة؛ والاتفاقيات والاتفاقات، إلا الفعل الّتي تشتمل عليها هذه الممارسات هو وجود الاتفاق.

بالرجوع إلى نص المادة **6** من قانون المنافسة نلاحظ أن المشرّع استعمل مصطلحات ترمي أساس إلى حظر الممارسات الّتي من شأنها المساس بالمنافسة، سواء كان ذلك بالعرقلة أو بالحد من الحرية، وذلك بلجوء الأعوان الاقتصاديين إلى الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية الّتي تهدف إلى ذلك[887]، في المقابل استعمل المصطلحات في

---

[885]-**بدوي عبد الجليل**، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، **2020**، ص**37**.

[886]-**جلال مسعد**، مدى تأثّر المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**41**.

[887]-Art **6**: «**Sont prohibées, lorsqu'elles ont pour objet ou peuvent avoir pour effet d'empêcher, de restreindre ou de fausser le jeu de la libre concurrence dans un même marché ou, dans une partie**

النص المحرر باللغة الفرنسية "les pratiques et actions concertées "، الممارسات والأعمال المدبرة، بالإضافة إلى"conventions" أي الاتفاقيات، وأخيرا "ententes"، بمعنى الاتفاقات.

استعمال المشرّع لعدة مصطلحات دون توضيح مفهوم الاتفاقات المقيدة للمنافسة دليل على رغبته في توسيع نطاق الحظر، أين تشترك هذه الممارسات في وجود تواطؤ بين الأعوان الاقتصاديين لخلق ممارسات يمكن أن تؤدي إلى عرقلة المنافسة أو الحد منها في السّوق أو حتّى في جزء مهم منه بصفة عامة، حيث لم يوضح المشرّع مضمون وتعريف الاتفاقات المحظورة ولا مضمون الاتفاق[888].

يمكن أن تظهر الاتفاقات الّتي تربط بين الاعوان الاقتصاديين بشكل صريح كما يمكن أن يكون ضمنيا؛ ومهما كانت الآثار على كل السّوق أو جزء كبير منه يعني الحظر، لكن في المقابل يكفي أن يكون هناك مساس بالمنافسة ليتم الحظر، حيث تتخذ أغلب الاتفاقات بشكل غير صريح كما يمكن لها أن لا تتخذ أي شكل قانوني بمعنى أنّها لا تكتسي أي شكل منظم قانونا وهو

---

substantielle de celui-ci, les pratiques et actions concertées, conventions et ententes expresses ou tacites et notamment lorsqu'elles tendent à : ... »

بالمقارنة جاء في قانون التّجاري الفرنسي في الكتاب الرابع الخاص بحرية الأسعار والمنافسة ما يلي:

Art.L420-1 : « **Sont prohibées même par l'intermédiaire direct ou indirect d'une société du groupe implantée hors de France, lorsqu'elles ont pour objet ou peuvent avoir pour effet d'empêcher, de restreindre ou de fausser le jeu de la concurrence sur un marché, les actions concertées, conventions, ententes expresses ou tacites ou coalitions, notamment lorsqu'elles tendent à : ...** », https: //www.legifrance.gouv.fr

[888]-Définition de Ententes, «**Les "ententes" sont des actions concertées entre plusieurs entreprises. Ce type de convention est prohibé lorsqu'il a pour finalité de fausser le jeu de la concurrence et de faire obstacle à la fixation du prix qui doit s'établir par le seul jeu de l'offre et de la demande. Il a pour effet de limiter ou de contrôler la production, les investissements ou le progrès technique, ou encore lorsqu'il parvient à répartir les marchés entre les entreprises qui sont parties à cet accord ou les ressources des approvisionnements destinés aux signataires de l'entente. Des ententes peuvent cependant être conformes à l'intérêt économique général**.», https: //www.dictionnaire-juridique.com/definition/ententes.php

نظرا لغياب تعريف تشريعي ضمن أغلب التشريعات، ظهرت في المقابل تعريفات فقهية عديدة لسد الفراغ التشريعي، لتفصيل أكثر في مختلف التعاريف الفقهية أنظر: **بدوي عبد الجليل**، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**39** وما يليها.

الأكثر شيوعا بالنسبة للمؤسسات الّتي تهدف مباشرة لتقييد المنافسة أو القضاء على حرية المنافسة دون أن تترك أثر يسهل من خلاله تتبعها قانونا[889]، فمن جانب المشرّع أحسن بالتطرق إليها بشكل عام فالعمومية تساهم في تسهيل الكشف عن هذه الاتفاقات بالتركيز على أثرها السلبية أو الاحتمالية في السّوق.

وضع تعريف محدد للاتفاقات المقيدة للمنافسة بموجب نص تشريعي يعني حصرها في مجال وشكل معين في حين لا يمكن تحديد وحصر الاتفاقات في شكل محدد المعالم إلّا أنّ ذلك ينطوي على كافة الأشكال الّتي من شأنها تقييد أو عرقلة المنافسة[890]، فالنشاطات الاقتصادية تتميز بالمرونة وسرعة التطور مما يعني إمكانية ظهور ممارسات تنطوي عليه اتفاقات ولا تدخل في التعريف، لذلك تم توسيع هذه الممارسات إلى ما يدخل في الاتفاقات كمصطلح شامل يحمل في طياته أشكالا مختلفة من التواطؤات المقيدة للمنافسة[891].

يمكن أن تظهر هذه الاتفاقات على شكل الاتفاق الأفقي وهي تلك الاتفاقات الّتي تتم بين مجموعة من المتعاملين مستقلين فيما بينهم ويقمون بنشاط مماثل وعلى مستوى السّوق نفسه[892]، أو الاتفاق العمودي ويقصد بها تلك الاتفاقات الّتي تتم على مستويات مختلفة في السّوق إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو التوزيع[893]، وبشكل عام تشمل فكرة الاتفاق كل التصرفات الّتي تقوم بها مؤسستان فأكثر بمحض إرادتها بالحد من حريتها في تقرير الاستراتيجية الخاصة بها في السّوق سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني[894].

ثانيًا: شروط حظر الاتفاقات المقيدة للمنافسة

---

[889]-**فليح كمال**،" قمع الاتفاقات المحظورة في ظل أحكام قانون المنافسة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، **2021**، ص**937**.

[890]-**جلال مسعد**، مدى تأثّر المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، مرجع سابق، ص**41**.

[891]-**بدوي عبد الجليل**، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**34**.

[892]-أنظر أكثر: **تيروسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية، مرجع سابق، ص**221**.

فليح كمال، مرجع سابق، ص**935**.

[893]-أنظر أكثر: **تيروسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية، مرجع سابق، ص**222**.

فليح كمال، مرجع سابق، ص**936**.

[894]-أنظر: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**90-91**.

تعتبر الاتفاقات الّتي تتم بين الاعوان الاقتصاديين ضرورية ومفيدة لأطراف الاتفاق في المجال الاقتصاد إلّا أنّ هذه الاتفاقات تدخل في دائرة الحظر إذا كان لها أثر سلبية على حرية المنافسة والسّوق، ولقيام عنصر الحظر يستلزم وجود شروط محددة[895]، وبالرجوع إلى المادة **6** من قانون المنافسة الّتي تتضمن عنصر الاتفاق بين الأعوان الاقتصاديين[896]، ويجب أن يكون هذا الاتفاق سبب في التعدي على مبادئ المنافسة ويؤدي إلى العرقلة أو الحد من الحرية في السّوق أو في جزء الأكبر منه.

نستنج من خلال المادة السالف ذكرها أن قيام اتفاق غير قانوني ومقيد للمنافسة يقضي من جهة أن يكون هناك اتفاق ومن جهة أن يكون الغرض منه المساس بحرية المنافسة[897]، فالأصل ليس كل اتفاق محظورة[898]، إلّا أنّ تحقق الشرطين الورديين في نص المادة **6** يؤديان إلى الحظر.

1. وجود الاتفاق

بالاستناد إلى ما جاء في نص المادة **6** من قانون المنافسة السالف ذكرها[899]، يمكن أن نستخلص أن عنصر الاتفاق جاء بصفة عامة ويشتمل على كافة الاتفاقات الّتي تظهر على شكل صريح إلى جانب الاتفاقات الضمنية أين يكون التواطؤ دون وجود تفاوض وهو ما يشكل اتفاق صامت[900]، ونشير في البداية على ان الصياغة العمة الّتي استعملها المشرّع في نص المادة **6** تدل على تنوع الاتفاقات المقيدة للمنافسة المحظورة وتباين صورها[901]، إذ يشمل الاتفاق

---

[895]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **72**.

[896]-لتفصيل أكثر في أطراف الاتفاق كأشخاص طبيعية أو معنوية من القانون الخاص أو حتى العموميين، أنظر: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**92** وما يليها.

[897]-أنظر أكثر: **فليح كمال**، مرجع سابق، ص**933** وما يليها.

[898]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **78**.

[899]-تنص المادة **6** من القانون المنافسة على ما يلي: **" تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه،"**.

[900]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**228**.

[901]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**37**.

القانوني المكتوب أو الشفهي فهو لا يستوجب روابط قانونية أو إدارية فالاتفاق الّذي يتضمنه في مفهوم النص يحمل المعنى الواسع إذ يكفي أن يكون تعاون بسيط وتبادل المعلومات والّذي يكون الهدف منه تقييد المنافسة[902].

ويفترض أن يكون الأطراف من أعوان اقتصادية يمارسون نشاطهم على شكل مؤسسات حيث لم يميز المشرّع ما إذا كانوا طبيعيين أو معنويين أو من القانون العام أو الخاص، وبالتّالي وما يهمنا فقط مباشرة أطراف الاتفاق لنشاط ذات طابع اقتصادي سواء كان ذلك بين الأشخاص الطبعيين أو المعنويين ما دام شأن هذا الاتفاق أن يغير من الظروف العادية للسوق[903]، فالاتفاق يجب أن يكون من طراف عون اقتصادي وأكثر لهم مصلحة في ذلك وبالتّالي ضرورة تحقق الصفة الجماعية في الاتفاق[904]، إلى جانب تمتعهم بالاستقلالية[905].

ويشرط مباشرتهم نشاط ذات طابع اقتصادي مستقل؛ إلى جانب استقلالية الطرف القائم بالاتفاق فيجب أن يصدر الاتفاق المقيد للمنافسة من إرادتين فأكثر أي صفة الجماعة في الاتفاق دون أخذ بعين الاعتبار نية القصد بالمساس بالمنافسة أم لا[906]، فالحظر في الاتفاقات الّذي كرسه المشرّع في نص المادة **6** من قانون المنافسة ويؤثر بشكل سلبي على المنافسة والسّوق أو حتّى على جزء جوهري منه والّذي يظهر أكثر في شكل تقييد المنافسة وما ينتج من مساس بمبادئ اقتصاد السّوق.

بالعودة إلى نص المادة **6** أين تنص الممارسات والأعمال المدبرة والّتي يقصد بها كافة التنسيقات البسيطة بين الأعوان الاقتصاديين والّتي تؤدي إلى الإضرار بالمنافسة[907]، وتشكيل الاتفاق بشكل صريح أو ضمني بهدف تقييد المنافسة أو حتّى دون وجود قصد من وراء ذلك.

---

[902]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، **229**.

[903]-**تيروسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، مرجع سابق، ص**228**.

[904]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**228**.

[905]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **79**.

[906]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، **229**.

[907]-أنظر أكثر: **بوفامة سميرة**، "الحظر النسبي للاتفاقات المقيدة للمنافسة على ضوء النصوص القانونية والممارسات القضائية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **7**، العدد **2**، **2020**، ص**1372**.

يُقصد بالاتفاق عموما التحالفات الّتي تتم بين مشروعين أو أكثر من المشروعات الّتي تمارس نشاطا اقتصاديا في سوق معينة والّتي تستهدف تحريف وتغيير القواعد الطبيعية للسوق[908]، فالاتفاق يشتمل على تعبير عن الإرادة الصادرة من مجموعة الأعوان الاقتصاديين بهدف تبني خطة مشتركة من أجل الاخلال بحرية المنافسة داخل سوق واحد للسلع والخدمات ولا يقوم الاتفاق بغياب الشرط[909].

2. أثر تقييد الاتفاق للمنافسة

نفهم من خلال نص المادة **6** من قانون المنافسة على الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية تكون محظورة إذا كانت تؤثر سلبا على المنافسة، والّتي جاءت على النحو التّالي: "**... عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها...**"، نفهم من خلال النص أن المشرّع وسع من نطاق الحظر من الاتفاقات المقيدة للمنافسة سواء كانت صريحة أو ضمنية تؤثر على السّوق أو جزء منه بشكل محقق أو بشكل محتمل، حيث استعمل المشرّع الحرف "**أو**" الّذي يفيد التخيير "**تهدف أو يمكن أن تهدف**"[910]، لان المشرّع ينص على ضرورة أن تهدف أو يمكن أن تهدف وبالتّالي المقصود منه أن يكون الضرر فعلى أو احتمالي.

بمعنى أن كل الاتفاقات المقيدة فعليا للمنافسة محظورة أي الأثر تكون محققة في السّوق أو في الجزء الجوهري منه كما يمكن أن تكون أيضًا الاتفاقات الّتي تنصرف أثارها إلى الإضرار بالسّوق، بمعنى تكفي أن تكون هناك نية المتعاملين الاقتصاديين في عرقلة المنافسة أو الحد منها حتّى يكون الحظر، في حين يعاقب على كل الاتفاقات المقيدة فعليا للمنافسة الصادرة عن الاعوان الاقتصاديين المتواطئين دون النظر بمدى سوء نيتهم من عدمها في الاضرار بالمنافسة والسّوق[911]، لكن في المقابل يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين تقييد المنافسة وأثار هذا

---

[908]-أنظر أكثر: **تيروسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية، مرجع سابق، ص**225**.

[909]-**بوقرين عبد الحليم**، "حظر الممارسات المقيدة للمنافسة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد **6**، سنة **2011**، ص**163**.

[910]-**فليح كمال**، مرجع سابق، ص**940**.

[911]-**بوفامة سميرة**، مرجع سابق، ص**1371**.

الاتفاق فيجب أن تكون الآثار الناشئة عنه تنصب على المساس بقواعد المنافسة وتقييد المنافسة كنتيجة مباشرة لمحل الاتفاق[912].

توسيع المشرّع نطاق حظر الاتفاقات المقيدة للمنافسة سعيا في الحفاظ على المنافسة وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ اثبات سوء نية المتعاملين للإضرار بالسّوق هو ما يصعب اثباته خاصة في الواقع العملي، عكس ذلك على ما يظهر من انتهاك قواعد حرية المنافسة أين تكون الأثر صريحة أو ضمنية فالمشكل يظهر أكثر في هذه الأخيرة أين تكون غير صريحة ولا تتخذ شكل منظم وقانوني وهي الاتفاقات أكثر شيوعا بالنسبة للمؤسسات الّتي تهدف مباشر لتقييد أو القضاء على المنافسة دون ترك أثر يسهل من خلاله تتبعها قانونا[913].

يتوقف حظر الاتفاقات على محل الاتفاق أو الأثر الناشئة عنه، وبالتّالي لا يكفي لحظر الاتفاقات وجود عنصر الاتفاق كشرط وإنّما من الضروري أن يكون علاقة سببية بين الاتفاق والأثر السلبي على السّوق أو على جزء منه من خلال تقييد المنافسة، وبالتّالي أن مجرد تأثير على المنافسة لا يكون سببا لحظر الاتفاقات إلّا إذا كان تأثير محسوسا[914]، ويظهر هذا من خلال ما جاء في نص المادة 6 بالعبارة التّالية "**... جزء جوهري منه**" بمعنى أن التأثير السلبي الناتج عن الاتفاق يظهر في جزء جوهري من السّوق.

وبالتّالي نستنتج من خلال نص المادة 6 أن إذا كان الغرض من الاتفاق بشكل صريح تقييد المنافسة فإنّ فيجب أن تحظر هذه الممارسات مهما كانت الأثر على السّوق، كما أنّ الاتفاقات الّتي من المحتمل تقييد المنافسة فهي الأخرى محظورة، وهذا الأسلوب الوقائي الّذي اتخذه المشرّع لردع الاتفاقات قبل وقوع الضرر بمعنى أن التأثير مهما كان بشكل فعلي أو حتّى احتمالي يعتبر من الاتفاقات المحظورة أين تستلزم المتابعة لمساسها بالسّوق أو على الجزء الجوهري منه.

تُعتبر الاتفاقات المقيدة للمنافسة من أكثر الأشكال المعروفة في ظل تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق لاستجاباتها مع طموحات المنافسين نحو تحقيق قوة اقتصادية في السّوق،

---

[912]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**229**.

[913]-**فليح كمال**، مرجع سابق، **937**.

[914]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، **229**.

ونظر لأثارها السلبية على المنافسة والسّوق والمستهلك خاصة فلم يتوقف المشرّع في حظر هذه الممارسات بل حددها في سبيل المثال بموجب نص تشريعي.

ثالثًا: نماذج عن الاتفاقات المقيدة للمنافسة

جَاء المشرّع في نص المادة **6** من قانون المنافسة على سبيل المثال الممارسات الّتي يمكن أن تشكل اتفاقات محظورة وأحسن ما فعل في إعطاء نماذج فقط دون حصرها في حالات محددة، نظرا أن الوسائل الّتي يمكن استعمالها من طرف المؤسسات للاحتيال كثيرة لا يمكن حصرها فيما ذكره المشرّع[915]، ناهيك عن طبيعة النشاطات الاقتصادية الّتي تعرف بالسرعة في التطور والمرونة وما يصاحبه من توسيع وسائل وطرق الاتفاق وظهور اتفاقات تؤثر على المنافسة لم تدرج في النص، كما الاتفاقات المحظورة تتعلق بظاهرة اقتصادية دائمة التطور فلا يمكن حصرها في حالات محددة[916].

حَدَّدَ المشرّع بعض النماذج الأكثر شيوعا الّتي يخذها الأعوان الاقتصاديين أثناء مباشرة نشاطهم بالاعتماد على الأسلوب المثالي مما يفتح مجال للسلطة المختصة التدخل في حالة ما لم يتم ادراج حالة من حالات الّتي لم ينص المشرّع عليها، حيث استعمل المشرّع عبارة " **لا سيما...**" الّتي تدل على الحالات مذكورة على سبيل المثال لا الحصر.

تنص المادة **6** على ما يلي: " **لا سيما عندما ترمي إلى:**

- **الحد من الدخول في السّوق أو في ممارسة النشاطات التّجارية فيها؛**
- **تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التسويق أو الاستثمارات أو التطور التقني؛**
- **اقتسام الأسواق أو مصادر التموين؛**
- **عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السّوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها؛**
- **تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات تجاه الشركاء التّجاريين، مما يحرمهم من منافع المنافسة؛**

---

[915]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**35**.

[916]-**مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**231**.

- **إخضاع إبرام العقود مع الشركاء لقبولهم خدمات إضافية ليس لها صلة بموضوع هذه العقود سواء بحكم طبيعتها أو حسب الأعراف التّجارية؛**
- **السماح بمنح صفقة عمومية لفائدة أصحاب هذه الممارسات المقيدة.".**

من خلال النص يمكن أن نستخلص أن الاتفاقات المقيدة للمنافسة عديدة وكثير يمكن توضيحها في صور محددة بصفة عامة وشاملة، والّتي تتمثل في الاتفاقات الّتي من شأنها تقليل عدد المتنافسين أو اقصاء بعض الأخر، الاتفاقات الخاصة في تحديد الإنتاج والتوزيع ووضع عوائق للاستثمار والتطور التقني، الاتفاقات في تقسيم الأسواق التوزيع والتموين، الاتفاقات المقيدة للأسعار، والاتفاقات في البيوع التمييزية وغير متكافئة[917].

وأضاف المشرّع في تعديل نص المادة **6** بموجب القانون رقم **08-12** الّذي يعدل ويتمم الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة، حالة أخرى تدخل ضمن الاتفاقات المقيدة للمنافسة وهي حالة السماح بمنح صفقة عمومية لفائدة أصحاب هذه الممارسات المقيدة، بمعني أن الأعوان الاقتصاديين الذين تشكل ممارساتهم اتفاقات مقيدة للمنافسة لا يمكن لهم الاستفادة من مشاريع الصفقات العمومية.

الأصل في الاتفاقات الّتي تتم في الوسط الاقتصادي في سبيل تطور نشاطاتها وفرض نفسها في السّوق في ظل حرية المنافسة وتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ المشرّع تدخل لحظرها نظرا أنّها تمس مبدأ حرية المنافسة سواء بالعرقلة أو الحد منها بمعنى أن الاتفاقات الّتي يمكن تتم بين الأعوان الاقتصاديين دون أن تؤثر على توازن قوى السّوق لا يمكن أن تحظر، لهذا تنص المادة **8** من قانون المنافسة على إمكانية تقديم المؤسسات المعنية بالاتفاق طلب لمجلس المنافسة لا تستدعي تدخله.

وتنص المادة **8** على ما يلي: "**يمكن أن يلاحظ مجلس المنافسة، بناء على طلب المؤسسات المعنية واستنادا إلى المعلومات المقدمة له، أن اتفاقا ما أو عملا مدبرا أو اتفاقية أو ممارسة كما هي محددة في المادتين 6 و7 أعلاه لا تستدعي تدخله. تحدد كيفيات**

---

[917]-لتفصيل أكثر في تصنيف الاتفاقات المحظورة، أنظر أكثر:
فليح كمال، مرجع سابق، ص**940** وما يليها.
مخلوفي حورية، مرجع سابق، ص**232** وما يليها.

تقديم طلب الاستفادة من أحكام الفقرة السابقة بموجب مرسوم"، وبهذا الصدد صدر المرسوم التّنفيذي رقم **05-175** المحدد لكيفيات الحصول على التصريح بعدم التدخل بخصوص الاتفاقات ووضعية الهيمنة على السّوق[918]، فالتصريح بعدم التدخل تصريح يسلمه مجلس المنافسة بناء على طلب تقدمة المؤسسات المعنية إذا لاحظ المجلس بموجبه عدم ضرورة ولا داع لتدخله بخصوص الممارسات المنصوص عليها في نص المادة **6**، أين نفهم ضمنيا أن أصلا هذه الاتفاقات لا تشكل تهديدا لحرية المنافسة في السّوق المعنية.

رابعا: الاستثناءات الواردة عن الاتفاقات المقيدة للمنافسة

انتهج المشرّع سياسة غير مطلقة في حظر الاتفاقات المقيدة للمنافسة رغم أن هذه الأخيرة تؤدي إلى المساس بحرية المنافسة واعتبر الاستثناءات المبررة تسمو عن مبدأ حرية المنافسة[919]، وما قد ينجر من المساس بمبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ المشرّع يرى أن المجال الاقتصادي والاجتماعي أولى على هذه المبادئ ويظهر ذلك خاصة في إمكانية وجود نص قانوني يسمح بالاتفاقات **(1)**، أو بالنظر لاعتبارات خاصة على حساب مبدأ حرية المنافسة لما لهذه الاتفاقات من أثر إيجابية على المصلحة العامة الاقتصادية **(2)**، وفي حالات أين يسعى المشرّع لزيادة الناشطين في السّوق برفع الحظر على الاتفاقات الّتي لا تمس بحرية المنافسة أو عرقلتها مما يسمح بالمؤسسات الاتفاق بدل انسحابها من السّوق[920].

1. إباحة الاتفاقات على أساس وجود نص قانوني

تنص المادة **9** فقرة الأولى على ما يلي: "**لا تخضع لأحكام المادتين 6 و7 أعلاه، الاتفاقات والممارسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو نص تنظيمي اتخذ تطبيقا له** "، نفهم من خلال النص أن الاتفاقات المقيدة للمنافسة يمكن أن تأتي تطبيقا لنص قانون حيث فصل المشرّع في النص على أنّه يمكن أن يكون نص ذات طابع تشريعي أو نص تنظيمي بشرط أن يكون

---

[918]-مرسوم تنفيذي رقم **05-175** مؤرخ في **12** مايو **2005**، يحدد الكيفيات الحصول على التصريح بعدم التدخل بخصوص الاتفاقات ووضعية الهيمنة، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **18** مايو **2005**.

[919]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**30**.

[920]-خاصة بالمقارنة بين النص القانوني الصادر سنة **1995** القانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى الّذي لم يكرس هذا الاستثناء إلا بعد صدور أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق.

تطبيقا لنص تشريعي، مما لا يسمح للسلطة التنظيمية التدخل لتبرير الاتفاقات وبالتّالي تضيق من مفهوم النص القانوني[921].

يُعد السبب الأساسي في صدور هذه النصوص القانونية الّتي تبيح الاتفاقات المقيدة للمنافسة لتغليب المصلحة العامة الاقتصادية في ظروف وفترات معينة على المصلحة الخاصة للمتضررين من وراء الاتفاقات المقيدة للمنافسة وهم في الغالب من فئة المستهلكين[922]، حيث وضحت المادة على أن النص القانوني يمكن أن يكون ذات طابع تشريعي أو تنظيمي.

منح المشرّع تدخل السّلطة التشريعية في وضع نصوص تتضمن رفع الحظر عن الاتفاقات المقيدة للمنافسة وهذا الاختصاص لا يبدو أنّه خارج عن المالوف إذ تعتبر السّلطة التشريعية السّلطة المختصة في مجال التشريع بما تراه من المصلحة العامة الاقتصادية، إذ يؤول اختصاص التشريع إلى البرلمان كاصل عام والّتي تكون في شكل قوانين أو يمكن أن تكون أوامر صادرة عن رئيس الجمهورية في الحالات المخول له بموجب نص دستوري[923]، بمعنى يمكن لهذه الجهات التدخل في وضح نص قانوني يبيح الاتفاقات المقيدة للمنافسة.

إلى جانب النص التشريعي يمكن أن يكون ذلك بموجب نص تنظيمي الّذي يعود اصدار هذه النصوص للسلطة التّنفيذية لكن بشرط أن يكون النص التنظيمي اتخذ تطبيقا لنص تشريعي سابق وفقا لما جاء في نص المادة **9** بالعبارة التّالية: **"...أو نص تنظيمي اتخذ تطبيقا له"**، لا يمكن للسلطة التّنفيذية التدخل في إباحة الاتفاقات المقيدة للمنافسة دون وجود نص تشريعي سابق فاختصاصاها في هذا المجال مقترن بالسّلطة التشريعية.

إلّا أنّ تدخل السّلطة التّنفيذية لتقييد ووضع الاستثناء لنص تشريعي وحتّى إن كان تطبيقيا لنص سابق ذات طابع تشريعي سيؤدي إلى التغليب الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي، خاصة أن الإحالة المفرطة لنصوص تنظيمية يمكن أن تمس بمبادئ اقتصاد السّوق وحرية

---

[921]-لتفصيل أكثر أنظر: **مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**235**.

[922]-**بوفامة سميرة**، مرجع سابق، ص**1376**.

[923]-يتمتع البرلمان باختصاصات واسعة خاصة منها الاقتصادية والمخولة بموجب نص دستوري، لتفصيل أكثر أنظر نص المادة **140** من الدستور.

أنظر أيضا: **بوفامة سميرة**، مرجع سابق، ص**1376**.

المنافسة من خلال منح لها منفذ للتدخل في المجال الاقتصادي-المنافسة-لتحقق سياستها مما قد يؤدي إلى الاخلال بالمنافسة وذلك باسم المصلحة العامة.

وهذا ما يفسر إمكانية أخذ رأي مجلس المنافسة إذا طلبت الحكومة ذلك أو في أي نص ذات طابع تنظيمي حيث يمكن أن تعود بعض الاختصاصات للحكومة في مجال المنافسة أو التدخل عن طريق النصوص التنظيمية ويبقى دور مجلس المنافسة استشاري لا أكثر، وذلك من خلال ما جاء في نص المادة **35** فقرة الأولى من الأمر رقم **03-03** أين يمكن لمجلس المنافسة كامر اختياري إبداء رأيه في كل مسألة ترتبط بالمنافسة إذا طلبت الحكومة وذلك كما يلي: " **يبدي مجلس المنافسة رأيه في كل مسألة ترتبط بالمنافسة إذا طلبت الحكومة منه ذلك، ويبدي كل اقتراح في مجالات المنافسة.**".

ويمكن أخذ استشارة مجلس المنافسة في كل مشروع نص تنظيمي وهذا وفقا لنص المادة **36** الّتي تنص على ما يلي: "**يستشار مجلس المنافسة في كل مشروع نص تشريعي وتنظيمي له صلة بالمنافسة...**" [924]، وفحوى الاستثناء هدفها حماية المصلحة العامة من القوة الاحتكارية أين يوفر هذا الاستثناء سبيل قانوني لتدخل الحكومة في تحقيق أهدافها[925]، فيمكن للحكومة التدخل في مجال المنافسة ويمكن أخذ رأي مجلس المنافسة كاستشارة في إعداد مشروع نص تشريعي أو تنظيمي.

2. إباحة الاتفاقات على أساس المصلحة العامة الاقتصادية

أجاز المشرّع إباحة الاتفاقات المقيدة للمنافسة عن طريق تدخله بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية بشرط وجود علاقة مباشرة بالنص التشريعي، إلى جانب إباحة هذه الاتفاقات في حالة ما كان هناك مصلحة عامة اقتصادية لها أولوية عن مبدأ المنافسة بشرط أن يتدخل مجلس المنافسة عن طريق منحه ترخيص لذلك.

يظهر ذلك بوضوح في نص المادة **9/2** من قانون المنافسة والمحررة كما يلي: "**يرخص بالاتفاقات والممارسات الّتي يمكن أن يثبت أصحابها أنّها تؤدي إلى تطور اقتصادي أو تقني أو**

[924]-تم تعديل النص بموجب القانون رقم **08-12** المعدل والمتمم للأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[925]-لتفصيل أكثر، أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**31-32**.

تساهم في تحسين التشغيل، أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضيعتها التنافسية في السّوق. لا تستفيد من هذا الحكم سوى الاتفاقات والممارسات الّتي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة.".

ربط المشرّع حالة إباحة الاتفاقات المقيد بالمنافسة بعوامل لها علاقة مباشرة بالمصلحة العامة الاقتصادية مع تدخل الجهاز الأكثر خبر في المجال الاقتصادي والممثل في مجلس المنافسة بمنح ترخيص لأصحابها بعد اثباتهم ذلك، فمجلس المنافسة يمكن له أن يمنح ترخيص لأصحاب مؤسسات لممارستهم الاتفاقات وحتّى إن كان ذلك يمس بحرية المنافسة بشرط أن يثبتوا أن الاتفاق من شأنه أن يساهم في التطور الاقتصادي أو تقني بتقليل وسائل الإنتاج التقليدية وتعويضها بأكثر تقدم وتطور.

وتجدر الإشارة إلى أن تقدير التطور الاقتصادي لا يتم بالاعتماد على المزايا الّتي يستفيد منها أطراف الاتفاق بصفة شخصية ومباشرة، بل لابد من الاعتماد على معايير موضوعية ملموسة تتعلق بالنفع العام الناتج عن هذه الاتفاقات والّذي يبرر مساوئ الحد من المنافسة وهوما يتطلب دراسة اقتصادية شاملة في السّوق[926]، أو أن الاتفاق من شأنه أن يساهم في تحسين التشغيل وبالتّالي التقليل من البطالة، كما يمكن لهذا الاتفاق أن يساهم في تعزيز الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتّالي عدم إقصاءها في السّوق.

تُعتبر المنافسة وسيلة يستعان بها في سبيل تحقيق التّنمية والتقدم وذلك من خلال ضمان أكبر قدر ممكن من المؤسسات داخل السّوق فالتنظيم القانوني لأحكام المنافسة بالقدر تواجه التصرفات والممارسات الضارة بالمنافسة فهي أيضًا تعمل على خدمة أهداف اقتصادية أكبر[927]، لذلك وضع المشرّع استثناء لإباحة الاتفاقات وحتّى إن كانت تمس المنافسة، في المقابل يجب أن يثبت أصحابها على أن الاتفاق أساسه اعتبارات اقتصادية تعود بالمصلحة العامة[928]، وبالتّالي تغليب هذه الأخيرة على حرية المنافسة لما لها من دور في التطور التكنولوجي

---

[926]-**بوفامة سميرة**، مرجع سابق، ص**1378**.

[927]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**33**.

[928]-اهتم المشرع بفكرة التطور التكنولوجي التّي بدورها تساهم بالتطور الاقتصادي والتقني مما يساهم تحسين الإنتاج وتطوير الصناعة بإدخال أساليب جديدة متطورة تحسين توزيع المنتوجات ...إلخ وهذا من شأنه أن يحقق المصلحة العامة لاقتصاد الوطن والمستهلكين وبالتّالي فهذه الاتفاقات وحتى إن كانت مقيدة للمنافسة فهي مفيدة من جانب أخر،

والاجتماعي وتوسيع عدد الأعوان الاقتصاديين خاصة فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الّتي يغلب عليها الطابع الوطني والمحلي، حيث لا يشترط المشرّع تحقق كل هذه الحالات وهي مجتمعة بل يكفي تحقق حالة واحدة لقيام الاستثناء[929].

يعود تقدير منح الترخيص من عدمه إلى مجلس المنافسة وذلك بالنظر إلى المساوئ الّتي قد يسببها الاتفاق وفي المقابل الإيجابيات الّتي قد تنجر من وراء الاتفاق من وراء التقدم الاقتصادي والتقني كمفهوم واسع[930]، إذ يعتبر خلق مناصب الشغل جديدة معيار يسهل إثباته مما يقلل البطالة في المجتمع في حين تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الأليات الّتي تساهم في تنويع المنتوج وتوفير مناصب الشغل واستغلال الثروات المتاحة محليا لتطوير المنتوج المحلي الوطني وبالتّالي فسح لها مكان في السّوق عن طريق الاتفاق حتّى لا تقصى في السّوق أمام المؤسسات الاقتصادية الضخمة، إلّا أنّ كل هذه العوامل الاقتصادية يعود عبء إثباتها لأصحاب الاتفاق أما مجلس المنافسة كسلطة مختصة في منح الترخيص من عدمه[931].

الفرع الثاني:
حظر التعسف الاقتصادي في السّوق

تتعدد طرق السعي نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ وفي حالات كثيرة أين يمكن للمتعاملين الاقتصاديين التمادي في سعيهم نحو تحقيق الربح السهل والكبير إلى المساس بمبدأ حرية المنافسة، فليس الاتفاق لوحده هو ما يشكل قيد للمنافسة والمساس بها فقد تلجا المؤسسات خاصة الضخمة للهيمنة على السّوق فقد يكون ذلك بظهور التبعية الاقتصادية، حيث تتطلب حالات الهيمنة أو التبعية الاقتصادية ضرورة تدخل السّلطة العامة باعتبارها الضامنة الأساسية في النّظام التنافسي،

نهيك عن توفير مناصب الشغل وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتفصيل أكثر أنظر: **مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**237**.

[929]-**بوفامة سميرة**، مرجع سابق، ص**1378**.

[930]-لتفصيل أكثر، أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**34**.

[931]-بالحديث عن الاثبات، فإنّ الأطراف المتضررة من الاتفاق هي التّي تتحمل عبء الاثبات نظرا أن المشرع لم يتطرق إليها في الاتفاقات المقيدة للمنافسة مما يستوجب العودة للقواعد العامة، لتفصيل أكثر أنظر: **مخلوفي حورية**، مرجع سابق، ص**238**.

" Les situations de domination ou de dépendance nécessitent l'intervention des pouvoirs publics, garants de l'ordre concurrentiel.[932].

تعتبر الهيمنة من مزايا التنافس مما يشجع المؤسسات ويحفزها على تحسين المنتوج والتفوق في التكنولوجيا والتطور وبالتّالي فهو غير محظور، إلّا أنّ الحظر يكمن في عنصر التعسف والّذي يظهر خاصة في وضعية الهيمنة **(أولا)**، **أو** في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية **(ثانيا)**.

أولًا: حظر التعسف في وضعية الهيمنة

منع المشرّع الاتفاقات المقيدة للمنافسة لم يغنيه من منع المتعاملين الاقتصاديين في استعمال المراكز الاقتصادية وقوة مؤسسة واحدة في السّوق لدرجة الاحتكار مما يشكل هيمنة على السّوق، أين نلاحظ أن الهيمنة عكس ذلك في الاتفاقات المقيدة للمنافسة فهي ممارسات أحادية الجانب من خلالها يسعى العون الاقتصادي في بسط قوته الاقتصادية والهيمنة بتعدي على السّوق والقضاء على المنافسين أو حتّى منع دخول منافسين جدد[933]، خاصة إذا كان ذلك بشكل تعسفي فلا تكفي وضعية الهيمنة لوحدها فيجب إثبات عنصر التعسف حتّى يكون هناك الحظر.

وتنص المادة 7 من قانون المنافسة على ما يلي: **"يحظر كل تعسف ناتج عن وضعية هيمنة على السّوق أو احتكار لها أو على جزء منها قصد: ..."**، نفهم من خلال النص أن الحظر يكون بتحقق شرط التعسف الناتج عن وضعية الهيمنة أو الاحتكار وبمفهوم المخالفة نقول، إن وضعية الهيمنة ليست مخالفة لقواعد المنافسة فكل عون اقتصادي يدخل لسوق يسعى لفرض نفسه ومكانته عن طريق تقديم أفضل المنتوجات وأكثرها تطورا وهي نتائج منطقية لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، والاشكال يظهر في استعمال القوة الاقتصادية لدرجة الوصول إلى

---

[932]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **101**.

[933]-"**Les abus de position dominante sont en principe des pratiques unilatérales imputables à un agent économique qui use de sa position de force sur un marché pour le verrouiller, pour évincer concurrence ou pour empêcher l'arrivée de nouveaux entrants**.", Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **89**.

التعسف مما يساهم في خلق تنافس في السّوق شكلي وغير حقيقي لسيطرة مؤسسة واحدة على جلّ السّوق.

لتفصيل أكثر في حظر التعسف في وضعية الهيمنة يستلزم علينا أولا تحديد مضمونها **(1)**، ومن ثم التطرق إلى العنصر الأساسي الّذي ينتج عنه الحظر، ألا وهو الاستغلال التعسفي لوضعية الهيمنة **(2)**، ونظرا أن هذه الممارسات يمكن أن تشكل وسيلة فعالة في سبيل تحقيق سياسة المنافسة لذلك وضع المشرّع حالات استثنائية **(3)**.

1. مضمون وضعية الهيمنة في السّوق

تطرق المشرّع في نص المادة 3 فقرة ج من قانون المنافسة لتحديد مفهوم وضعية الهيمنة وذلك على النحو التّالي: " ج-**وضعية الهيمنة: هي الوضعية الّتي تمكّن مؤسسة ما من الحصول على مركز قوة اقتصادية في السّوق المعني من شأنها عرقلة قيام منافسة فعلية فيه وتعطيها إمكانية القيام بالتصرفات منفردة إلى حد معتبر إزاء منافسيها، أو زبائنها أو ممونيها.**"، نفهم من خلال صياغة النص أن وضعية الهيمنة تكون من طرف مؤسسة واحدة الّتي لها نفوذ وقوة اقتصادية على حساب الأخرين في السّوق، وتؤدي هذه الوضعية إلى عرقلة المنافسة وعدم فعاليتها.

تمتع مؤسسة ما بالقوة الاقتصادية هو ما يعطيها مركز قوي في السّوق المعني وبالتّالي عرقلة المنافسة الفعلية وذلك من خلال قيام المؤسسة المهيمنة بتصرفات منفردة واستبعاد الأخرين من منافسين وزبائن وممونين؛ بكيفية تجعلها قادرة على فرض شروطها والتحكم في آليات السّوق بمحض إرادتها المنفردة وعدم مشاركة الأخرين في ذلك[934]، فالميزة الأساسية لهذه الممارسة وجود عنصر الاحتكار وبالتّالي القضاء على المنافسين في السّوق[935]، وبالتّالي تظهر في السّوق قوة واحدة دون منافسين أخرين أين يكون وجودهم شكلي غير مؤثر عليه في السّوق مما يؤثر على فعالية المنافسة، فكان على المشرّع أن يظهر بعض المعايير الّتي يمكن

---

[934]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **92**.

[935]-**بعوش دليلة**، "المفهوم القانوني للتعسف في استغلال وضعية الهيمنة على السوق"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، **2016**، ص**78**.

الاعتماد عليها في سبيل تبيان ما إذا كان العون الاقتصادي في حالة وضعية الهيمنة من عدمها[936].

يعتبر السّوق المعيار الأساسي في تحديد وضعية الهيمنة أو الاحتكار أين تسيطر مؤسسة على السّوق بفعل مركزها الاقتصادي القوي ونفوذها عليه[937]، وبالتّالي تكون المنافسة شكلية لعدم تعدد الأطراف الفاعلين في السّوق خاصة أن المؤسسة المهيمنة يمكن أن تتخذ تصرفات لوحدها تجاه المنافسين الأخرين في السّوق نفسه أو تجاه الزبائن والممونين وهذا ما يجعل هذه الممارسات محظورة.

ويمكن الإشارة في هذا المقام إلى ما جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **2000-314** الّذي يحدد المقاييس الّتي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية الهيمنة في السّوق[938]، إلّا أنّ هذا المرسوم ملغى بموجب نص المادة **73** من الأمر رقم **03-03** وعدم صدور في المقابل أي نص تنظيم يعوض ذلك وبالتّالي عدم وجود نص تنظيمي يحدد المعايير الأساسية في تحديد وضعية الهيمنة، أين حدد المقاييس الّتي تتخذ في سبيل تحديد وضعية هيمنة العون الاقتصادي على سوق السلع أو الخدمات.

يظهر الاختلاف بين الاتفاقات المقيدة للمنافسة والتعسف في استغلال وضعية الهيمنة، في كون هذه الأخيرة قوة اقتصادية مملوكة لدى يد واحدة في السّوق أين تكون أحد المؤسسات ولوحدها الغالبة وتسيطر على السّوق والتأثير عليه من جانب المنتوجات والأسعار، كما يمكن أن تكون الهيمنة من طرف مؤسستين فأكثر لهما التأثير نفسه على السّوق مما يسمح لهم ببناء استراتيجية متناسقة ومتشابهة في مواجهة الزبائن والعملاء، فإذا كان التنسيق يستند إلى اتفاق

---

[936]-صدر في ظل القانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغي نص تنظيمي يحدد المعايير الّتي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تحقق من وضعية الهيمنة من عدمها من طرف العون الاقتصادي، وهو المرسوم التّنفيذي رقم **2000-314**، مؤرخ في **14** أكتوبر **2000**، يحدد المقاييس الّتي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية الهيمنة، ج.ر.ج.ج، عدد **61** صادر في **14** أكتوبر **2000**، إلا أن هذا النص ملغى بموجب المادة **73** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[937]-لتفصيل أكثر في معايير المتخذة لتحديد وضعية الهيمنة، أنظر أكثر: **لاكلي نادية**،" شروط حظر وضعية الهيمنة في قانون المنافسة الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **5**، العدد الأول، **2018**، ص**16** وما يليها.

[938]-مرسوم تنفيذي رقم **2000-314**، يحدّد المقاييس الّتي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة وكذلك مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة، مرجع سابق. **(ملغى)**

تصبح ضمن الاتفاقات المقيدة للمنافسة المحظورة، فالتشابه يظهر أكثر في حالة وضعية الهيمنة الجماعية على السّوق.[939]

كما أن المشرّع اتخذ في ذلك النماذج نفسها الّتي ترمي إلى تشكيل وضعية الهيمنة المنصوص عليها في نص المادة 7 من قانون المنافسة أين حدد المشرّع النماذج الّتي يقصد من ورائها العون الاقتصادي في السعي نحو المهيمنة تعسفا وبالتّالي ضرورة حظرها، فالمؤسسة الّتي تهيمن على السّوق أمر طبيعي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المنافسة إلّا أنّ المؤسسة الّتي تتعسف يمكن أن تظهر في أحد الحالات المنصوص عليها في نص المادة 7 تكون محظورة وهي الحالات نفسها المنصوص عليها في نص المادة 6 الّتي تتناول الاتفاقات المقيدة للمنافسة.

ويجب الإشارة في هذا المقام أن تعديل نص المادة 6 دون تعديل نص المادة 7، أين أضاف المشرّع حالة السماح بمنح صفقة عمومية لفائدة أصحاب هذه الممارسات المقيدة، كما أنّ الحالات الاستثنائية لرفع الحظر هي نفسها المكرسة في الاتفاقات المقيدة، على أساس وجود نص قانوني أو وجود مصلحة عامة اقتصادية كما تطرقنا إليها سالفا.

2. الاستغلال التعسفي لوضعية الهيمنة

نص المشرّع في المادة 7 من قانون المنافسة على الحظر يكون في تعسف ناتج عن وضعية هيمنة، فالمشكل ليس في وضعية الهيمنة في حد ذاتها وإنّما الحظر ينتج عن التعسف واستعمال القوة الاقتصادية بما يسئ المنافسة ويقيدها وبالتّالي حظرها.

يتجلى هذا التقييد من خلال مختلف الحالات الّتي ذكرها المشرّع في نص المادة 7 كما يلي:

" يحظر كل تعسف ناتج عن وضعية هيمنة ... قصد:

- **الحد من الدخول في السّوق أو في ممارسة النشاطات التّجارية فيها؛**
- **تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التسويق أو الاستثمارات أو التطور التقني؛**
- **اقتسام الأسواق أو مصادر التموين؛**

[939]-**بعوش دليلة**، مرجع سابق، ص**80**.

- عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السّوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها؛

- تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات تجاه الشركاء التّجاريين، مما يحرمهم من منافع المنافسة؛

- إخضاع إبرام العقود مع الشركاء لقبولهم خدمات إضافية ليس لها صلة بموضوع هذه العقود سواء بحكم طبيعتها أو حسب الأعراف التّجاري.".

نُلاحظ من نص أبرز حالات التعسف في وضعية الهيمنة والّتي أوردها المشرّع على سبيل المثال لتوسيع نطاق الحظر أكبر قدر ممكن، واستعماله لمصطلح "**قصد**" الّذي نفهم من خلال وجود نية الاضرار بالسّوق مما يؤدي إلى تقييدها، وبمفهوم المخالفة أن إتيان المؤسسة أو العون الاقتصادي للهيمنة دون وجود نية التعسف يكون غير محظور؛ فالحظر يكون مرتبط بالتعسف ونية المساس بالمنافسة أو تقييدها في السّوق، كما يعتبر أيضًا دليل على اهتمام المشرّع باتجاه الإرادة الشخصية للمؤسسة المعنية بالتعسف في استغلال وضعية الهيمنة إما بتقليص عدد منافسيها واستبعادهم في السّوق أو من خلال تقييد حريتهم التعاقدية[940].

لم يتطرق المشرّع لتحديد مفهوم التعسف في استغلال وضعية الهيمنة، وإنّما اكتفى بالتحديد أهم الحالات الّتي يمكن من خلالها أن يتجسد التعسف، ويجب أن تكون المؤسسة في وضعية هيمنة فعلية في السّوق مع ضرورة إتيان هذه المؤسسة بممارسة تعسفية، إذا يجب التمييز بين السلوك التنافسي والطامح للربح والتفوق في السّوق للوصول إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية وبين ذلك السلوك التعسفي المحظور[941]، إلّا أنّه يجب أن يكون إتيان هذه الممارسات بقصد الاحتكار أو المساس بالمنافسة ولا تكون الهيمنة محل الحظر إلّا إذا اقترنت بتقييد المنافسة، فلا تشكل وضعية الهيمنة ممارسة محظورة بحد ذاتها بل يشترط أن تتعسف في استغلال هذه الوضعية من خلال تقييد المنافسة في السّوق فقد تستغل المؤسسة

[940]-أنظر أكثر: **لاكلي نادية**، مرجع سابق، ص**16** وما يليها.

[941]-**بعوش دليلة**، مرجع سابق، ص**84**.

المعنية تواجدها في وضعية الهيمنة على السّوق المعنية إما في تقليص عدد منافسيها من خلال استبعادهم من السّوق أو من خلال تقييد حريتهم التعاقدية[942].

3. الاستثناءات الواردة عن حظر التعسفي لوضعية الهيمنة

تُعتبر وضعية الهيمنة في السّوق نتيجة حتمية عن تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، فالحرية الاقتصادية وحرية المنافسة تعد الدافع الأساسي نحو سعي الأعوان الاقتصاديين لخلق قوة اقتصادية مهيمنة بتقدم أحسن المنتوجات، مما يساهم في تحسين النوعية وحتّى الأسعار بما يحدم الاقتصاد الوطني ومصلحة المستهلك.

كَما سبق القول على أن هذه الممارسات في الأصل غير محظورة، فالحظر ناتج عن تعسف في استغلال التعسفي لوضعية الهيمنة، فالمؤسسة المهيمنة في السّوق قد يكون لها موقف سلبيا كما يمكن أن يكون لها موقف إيجابي تجاه المنافسة خاصة أن السيطرة الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى تقييد المنافسة ولا تكون الهيمنة محل الحظر إلّا إذا وجدت نية تزيف المنافسة وتقييدها[943].

كرس المشرّع حالات استثنائية لعد حظر وضعية الهيمنة وذلك بموجب قانون المنافسة وهي الحالات نفسها المكرسة في الاتفاقات المقيدة للمنافسة الّتي سبق شرحها، حيث تنص المادة **9** الّتي تنص على ما يلي: "**لا تخضع لأحكام المادتين 6 و7 أعلاه، الاتفاقات والممارسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو نص تنظيمي اتخذ تطبيقا له.**

يرخص بالاتفاقات والممارسات الّتي يمكن أن يثبت أصحابها أنّها تؤدي إلى تطور اقتصادي أو تقني أو تساهم في تحسين التشغيل، أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضيعتها التنافسية في السّوق.

لا تستفيد من هذا الحكم سوى الاتفاقات والممارسات الّتي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة "، نفهم من خلال النص أن الهيمنة في السّوق مشروعة في حالة وجود نص قانونية، أو حالة ما أن هذه الممارسة تساهم في تطور اقتصادي[944]، أو تقني أو تساهم في

---

[942]-**لاكلي نادية**،" شروط حظر وضعية الهيمنة في قانون المنافسة الجزائري"، مرجع سابق، ص**16**.

[943]-**بوقرين عبد الحليم**، مرجع سابق، ص**171**.

[944]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **143**.

تحسين التشغيل وتقليل من البطالة وما لها من أثر من الجانب الاجتماعي أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضيعتها التنافسية في السّوق[945].

ثانيًا: حظر التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية

ظهور مؤسسات ذات مركز اقتصادي قوي وأخرى أقل منها قوة في سوق نتيجة منطقية لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، فحالة عدم التوازن القوى تفرض نفسها بطريقة آلية الوسط الاقتصادي وفي السّوق.

تناول المشرّع حالة التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية وحظرها للمحافظة على المنافسة النزيهة ضمن أحكام قانون المنافسة في مضمون وضعية التبعية الاقتصادية **(1)**، وفي سبيل حماية المنافسة وتكريس مبادي اقتصاد السّوق حظر المشرّع كل تعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية **(2)**.

1. المقصود بوضعية التبعية الاقتصادية

تطرق المشرّع لتحديد المقصود بوضعية التبعية الاقتصادية من خلال ما جاء في نص المادة 3/د من قانون المنافسة على النحو التّالي: **" هي العلاقة التّجارية الّتي لا يكون فيها لمؤسسة ما حل بديل مقارن إذا أرادت رفض التعاقد بالشروط الّتي تفرضها عليها مؤسسة أخرى سواء كانت زبونا أو ممونا."**.

ما يمكن استخلاصه من النص هو أن التبعية الاقتصادية تظهر في المعاملات التّجارية وبمفهوم مخالف استبعاد المعاملات غير تّجارية وغير تعاقدية، كأن يكون المستهلك هو الطرف الأساسي في العلاقة وبالتّالي استبعاد قيام علاقة تبعية اقتصادية بين العون الاقتصادي والمستهلك، وإنما يقصد من خلالها العلاقة التعاقدية بين الأعوان الاقتصادية أين تظهر العلاقة التجارية بشكلا أوضح.

وضح المشرّع على أن هذه الممارسة تّجارية وتعاقدية وتتم بين مؤسستين أحدهما ليس لها الخيار في التعاقد إلا وفقا لشروط الّتي تفرضها مؤسسة أخرى سواء كانت زبونا أو ممونا، " La

[945]-أنظر أيضا: **لاكلي نادية**، مرجع سابق، ص**16**.

situation de dépendance économique définie ci-dessus l'absence de choix d'une entreprise sur un marché donné pour s'approvisionner."[946].

وبالتّالي يمكن أن تظهر هذه الممارسات في حالة وجود مؤسسة قوية اقتصاديا زبونا أو ممونا في المقابل مؤسسة أخرى في مركز اقتصادي أقل أين تجد نفسها مجبرة وليس مخيرة لوجد حالة ضرورة لاستمرار في ممارسة النشاط دون حلول أخرى بديلة في ذلك.[947]

نستخلص من نص المادة **11** من قانون المنافسة أن حالة التبعية الاقتصادية يمكن أن تظهر في الوسط التّجاري بفعل مبادئ اقتصاد السّوق ووجود المنافسة وظهور القوي والضعيف اقتصاديا[948]، إلّا أنّ المحظور فيها هو استغلال التعسفي لوضعية التبعية بين المؤسسة صاحبة القوة الاقتصادية الّتي تستغل الوضعية وتتعسف فيها والأخرى باعتبارها الحلقة الأضعف في العلاقة التّجارية باعتبارها التابعة مما يمس بقواعد المنافسة[949].

وضح المشرّع على أن استغلال وضيعة التبعية الاقتصادية تكون بين مؤسسة وأخرى زبونا أو ممونا[950]، أين نفهم أن هذه العلاقة تنشأ بين مختلف مستويات العلاقات الاقتصادية أي بمناسبة علاقة اقتصادي عمودية أي مستويين مختلفين كالعلاقة بين المنتج والموزع، وبالتّالي

---

[946]-Voir: **MENOUER Mustapha**, Droit de la concurrence, op.cit., p. **128**.

[947]-"ما يميز حالة الضرورة في التبعية الاقتصادية هو أن العلاقة التّجارية ليست ثمرة ضغط أو إكراه، بل ظروف الحال هي التّي استدعتها، تحت طائلة الخوف من تحقق خسارة أكيدة في جانب المؤسّسة التابعة."، أنظر: **مزغيش عبير**، "التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة"، مجلة المفكر، المجلد **9**، العدد **2**، **2014**، ص**506**.

في التعسف يقصد به" استعمال الحق في غير الغرض الّذي سمح من أجله أو قصد الاضرار بالغير أو كلا الاستعمالين."، أنظر: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**92**.

[948]-تنص المادة **11** من قانون المنافسة التّي تنص على: **"يحظر على كل مؤسسة التعسف في استغلال وضيعة التبعية لمؤسسة أخرى بصفتها زبونا أو ممونا إذا كان ذلك يخل بقواعد المنافسة."**

[949]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**91**.

[950]-لتفصيل أكثر في إعمال التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية من حيث الأشخاص، أنظر: **مزغيش عبير**، "التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة"، مرجع سابق، ص**498** وما يليها.

في التعسف يقصد به" استعمال الحق في غير الغرض الّذي سمح من أجله أو قصد الاضرار بالغير أو كلا الاستعمالين."، أنظر: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**92**.

استبعاد وجود علاقة تبعية اقتصادية في العلاقات الافقية أي تلك الّتي تنشأ بين متنافسين من مستوى واحد من العملية الإنتاجية أو التسويقية[951].

2. التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية أساس الحظر

وضح المشرّع المقصود بوضعية التبعية الاقتصادية في نص المادة 3/د من قانون المنافسة؛ إلّا أنّ في النص المادة 11 حظرها إذا كانت هذه الممارسات تشتمل على عنصر الاستغلال التعسفي الّذي يفرضه المتبوع على التابع مما يعني أن الحظر ناتج عن استغلال تعسفي للمركز الاقتصادي القوي على أقل قوة مما يؤدي إلى المساس بالمنافسة أو عرقلتها.

وجاء المشرّع بأهم صور الّتي تشكل استغلال تعسفي لوضعية التبعية الاقتصادية في نص المادة 11 على النحو التّالي: " **يتمثل هذا التعسف على الخصوص في:**

- **رفض البيع بدون مبرر شرعي؛**
- **البيع المتلازم أو التمييزي؛**
- **البيع المشروط باقتناء كمية دنيا؛**
- **الإلزام بإعادة البيع بسعر أدنى؛**
- **قطع العلاقة التّجارية لمجرد رفض المتعامل الخضوع لشروط تّجارية غير مبررة؛**
- **كل عمل آخر من شأنه أن يقلل أو يلغي منافع المنافسة داخل سوق.".**

نُلاحظ من خلال النص أن المشرّع حدد أهم الصور فقط وذكرها على سبيل المثال لا الحصر، والهدف الأساسي من ذلك هو توسيع نطاق الحظر لشمل أكبر قدر ممكن من الممارسات الّتي من شأنها عرقلة المنافسة، من وراء عنصر الاستغلال التعسفي للقوة الاقتصادية في السّوق واغتنام التبعية الاقتصادية في سبيل القضاء على المنافسة أو الحد منها.

كما أشار المشرّع ضمن قانون الأسعار أهم صور لاستغلال وضعية الهيمنة على السّوق بشكل تعسفي وذلك من خلال ما جاء في نص المادة 27 من القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار الملغى.[952]

---

[951]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص92.

حظر الممارسات التعسفية في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية تكون في حالة مساس بالمنافسة أو عرقلتها فلا يكفي خلق عدم التوازن في العلاقات التّجارية الثنائية بين المؤسستين ولو كان تعسفيا مالم يكن قد أدى إلى الإخلال بمبدأ المنافسة الحرة[953]، والجدير بالذكر أن تحديد أثر التصرفات الصادرة عن المؤسسة في وضعية التبعية الاقتصادية لا يتم إلا بدراسة السّوق المعنية.

ثالثًا: حظر ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي

تُعتبر الأسعار أكبر محفز لجذب المستهلك وديناميكية السّوق إذ تقتضي مبادئ اقتصاد السّوق حرية الأسعار الّتي تحدد بكل حرية وفقا العرض والطلب، إلا في حالات أين يلجا العون الاقتصادي إلى تمادي في مبدأ حرية الأسعار لدرجة التعسف وبالتّالي المساس بحرية المنافسة في السّوق والمصلحة العامة الاقتصادية، لذلك تدخل المشرّع لحظر هذه الممارسات وذلك بموجب نص المادة **12** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم رغم أن ضمن القانون نفسه كرس المشرّع حرية الأسعار والّذي سبق أن تطرقنا إليه أين تطرقنا إليه والاستثناءات الواردة عليه، إلّا أنّ هذه الحرية لا يجب أن تمس حرية المنافسة أو تقيده أو حتّى عرقلتها.

---

[952]-تنص المادة **27** من القانون رقم **89-12**، يتعلق بالأسعار، على ما يلي: "**يعتبر لا شرعي كل تعسف ناتج عن هيمنة على السوق أو جزء منه. كما يعتبر لا شرعيا:**

-رفض البيع بدون مبرر شرعي

-البيع المشروط أو التميزي،

-البيع المشروط بكمية محدودة."، واهي الحالات نفسها الّتي ذكرها المشرع في نص المادة **11** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم إلا أن القانون المتعلق بالأسعار الملغى ذكرها بشكل حصري، في حين قانون المنافسة الساري المفعول حددها على سبيل المثال لا الحصر.

أنظر أيضا: **مزغيش عبير**، "التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة"، مرجع سابق، ص**496-497**.

[953]-أنظر: **كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**52**.

ولتفصيل أكثر في مفهوم الاخلال بقواعد المنافسة في السوق، أنظر: **مزغيش عبير**، "التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة"، مرجع سابق، ص**514**.

حظر المشرّع في نص المادة **12** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي دون تحديد تعريفه، وبالتّالي من الضروري التطرق إلى مضمون هذه الممارسة **(1)**، ولتوضيح أكثر هذه الممارسة يجب التطرق إلى مختلف الشروط لحظرها **(2)**.

1. المقصود بممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي

لم يتطرق المشرّع لتحديد مضمون ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي، فالأصل العام أن الأسعار تحدد وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق فالعون الاقتصادي الحرية في تحديد ثمن البيع المنتوجات سلعا كانت أو خدمات وهذا أمر منطقي لاختلاف التكاليف فلا يعتبر البيع بسعر منخفض مخالف للقانون إلّا أنّ الحظر يظهر إذا كان البيع يشتمل على عنصر التعسف قصد الاضرار بالمنافسة أو عرقلتها.

تنص المادة **12** من قانون المنافسة على ما يلي: "**يحظر عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين مقارنة بتكاليف الإنتاج والتحويل والتسويق، إذا كانت هذه العروض أو الممارسات تهدف أو يمكن أن تؤدي إلى ابعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السّوق.**"، نفهم من خلال النص أن هذه الممارسة تتم بين العون الاقتصادي الّذي يشتمل على عرض المنتوج أو بيعه حيث لم يكتف المشرّع بحظر البيع وإنّما أضاف أيضًا حظر عرض أسعار مخفضة تعسفيا؛ أي صدور ايجاب من العون الاقتصاد وحتّى إن لم يقترن بالقبول من طرف المستهلك النهائي باعتباره الطرف الثاني في العلاقة[954].

ويشتمل تخفيض الأسعار بشكل تعسفي في مختلف المنتوجات أين نستخلص ذلك في مضمون النص أن هذه الممارسة تؤدي إلى عرقلة أحد منتوجاتها المؤسسة من الدخول إلى السّوق، فمصطلح المنتوج يشمل السلع والخدمات بشرط أن تباع أو تعرض للبيع مباشرة للاستهلاك النهائي، يمكن القول أن المشرّع وسع بشكل عام الممارسة من جانب العرض أو البيع الّذي يمارسه العون الاقتصادي بصفته منتج أو محول أو حتّى مسوق للمنتوج للمستهلك النهائي وبالتّالي استعباد من هذه الممارسة الّتي تتم بين الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم قصد التحويل أو إعادة البيع.

---

[954]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **116-117**.

تعتبر ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي من الممارسات المقيدة للمنافسة[955]، نظرا لأن هذه الممارسة تؤدي للإضرار بالمستهلك لأن هذا الأخير سيستفيد من التخفيضات إلّا أنّ ذلك لمدة وجيزة مما سيدفع بالعون الاقتصادي إلى رفعها أكثر في الأخير وذلك على حساب المستهلك[956]، إلى جانب إبعاد المنافسين عن المنافسة أو عرقلة دخول منتوجاتهم إلى السّوق وذلك من خلال عرض المنتوج أو بيعه بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج أو التحويل أو التسويق بهدف المساس بالمنافسة وبالاقتصاد الوطني بصفة عامة ويظهر ذلك من خلال عدم وضع المشرّع لهذه الممارسة أي استثناء.

يرجع أمر حظر ممارسة أسعار مخفضة تعسفا بالنظر المعيار التقني أكثر وذلك بالموازنة بين الأسعار المعروضة وتكلفة الإنتاج والتحويل والتسويق حسب الحالة إذ تعد عملية معقدة ويصعب تحديد التكلفة الحقيقية في المنتوجات خاصة إذا كانت من الخدمات[957]، فالحظر ليس بدافع التخفيض فقط وإنّما أيضًا بسبب العسف وقصد إلحاق الضرر بالمنافسين واستعادهم في المنافسة أو حتّى إعاقة منتوجاتهم من الدخول إلى السّوق، لأن العون الاقتصادي الّذي يلجا لهذه الممارسة له نية وراء ذلك فهو يتعمد الخسارة كمرحلة أولى وفي المرحلة الموالية يرفع الأسعار بعد استبعاد المنافسين في السّوق أو منع المنافسين الجدد من دخولهم في المنافسة[958]، مما يلحق أضرار حتمية على المنافسين والمنافسة في السّوق.

2. شروط حظر البيع بأسعار مخفضة تعسفا

حظر المشرّع ممارسة أسعار مخفضة تعسفا وذلك بموجب نص المادة **12** من قانون المنافسة أين أخذ المشرّع من هذه الممارسة بصفة واسعة إذ يشمل الحظر الممارسة الفعلية وحتّى مجرد العرض لأسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي وعلى مختلف المنتوجات الّتي تتم بين عون اقتصادي كطرف والمستهلك بهدف المساس من المنافسة لذلك تم حظرها بموجب قانون

---

[955]-المادة **14** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

[956]-**مختور دليلة**، "حظر البيع مخفضة بشكل تعسفي: استثناء لحرية الأسعار"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2017**، ص**229**.

[957]-**بلخيري حنان**، "التعسف في تخفيض الأسعار "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **14**، العدد **2**، **2016**، ص**477**.

[958]-أنظر أكثر: **مختوردليلة**، "حظر البيع مخفضة بشكل تعسفي: استثناء لحرية الأسعار"، مرجع سابق، ص**238**.

المنافسة نتيجة الأثر السلبية الّتي تلحق السّوق أو حتّى جزء منه، حيث لم يضع المشرّع ولا استثناء على ذلك واعتبرها ممارسة محظورة بشكل مطلق ويمكن ارجاع ذلك لخطورة الممارسة على الاقتصاد الوطني ككل ليس فقط على المنافسين والمستهلك، وقيام هذه الممارسة على مجموع من الشروط الّتي نستخلصها من نص المادة **12** السالف ذكرها، وهي كما يلي:

أ . يجب أن يكون العرض أو البيع بأسعار أقل من سعر التكلفة بشكل تعسفي

وضح المشرّع في نص المادة على أن حظر الممارسة لا يتوقف على الممارسة الفعلية بل يكفي أن يكون هنا عرض أسعار مخفضة بشكل عمدي لإلحاق الضرر بالغير لقيام الحظر لمساسها بالمنافسة، حيث انتهج المشرّع الطابع الوقائي[959]؛ لوضع حد لهذه الممارسة لخطورتها على المنافسين والمستهلك وعلى الاقتصاد ككل.

اعتمد المشرّع لتحديد حالة الحظر على معيار تقني أكثر؛ والمتمثل في سعر تكلفة الإنتاج أو التحويل أو التسويق، إذ يجب أن يكون سعر المعلن أكبر من سعر التكلفة، ويتم تحديد السعر النهائي من خلال سعر التكلفة مع إضافة هامش الربح[960]، كما عرفه المشرّع كما يلي: "**يُقصد بسعر التكلفة الحقيقي، سعر الشراء بالوحدة المكتوب على الفاتورة، يضاف إليه الحقوق والرسوم، وعند الاقتضاء أعباء النقل.**".[961] ويتوقف تحقيق مخالفة البيع بأسعار مخفضة بشكل تعسفي ألا يكون التخفيض مجرد تخفيض بسيط بل تخفيض فادح بالنظر إلى التكلفة الكلية للمنتوج سلعة كانت أو خدمة[962].

ب . توجيه العرض أو البيع للمستهلك

وضح المشرّع أن هذه الممارسة المحظورة تتم بين العون الاقتصادي والمستهلك، وبمفهوم المخالفة لا يدخل الحظر في الممارسات الّتي تتم بين الاعوان الاقتصاديين وحتّى إن كانت الأسعار مخفضة فالحظر يكون فقط في الممارسة الموجهة للمستهلك.

---

[959]-بلخيري حنان، مرجع سابق، ص**477**.

[960]-أنظر أكثر: **طالب محمد كريم**، تقييد المنافسة عن طريق الأسعار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2018**، ص**108**.

[961]-نص المادة **19**/2 من القانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، مرجع سابق.

[962]-أنظر أكثر: **مختور دليلة**، "حظر البيع مخفضة بشكل تعسفي: استثناء لحرية الأسعار"، مرجع سابق، ص**235** وما يليها.

ويستبعد منه المستهلك الوسيط أي الشخص الّذي يقتني منتوج من أجل انتاج منتوج أخر، فالمستهلك المقصود في هذه الممارسة هو المستهلك النهائي الّذي يقتني المنتوج من أجل تلبية حاجاته الخاص أو غيره، ويعتبر المستهلك في هذه الممارسة بمثابة الوسيلة الّتي يستعملها العون الاقتصادي لجلبه عن طريق تخفيض الأسعار بشكل مغري قصد إلحاق الضرر بغيره من المنافسين واستبعادهم في السّوق أو منعهم من الدخول وإلحاق الضرر بالمستهلك نفسه بعد رفع الأسعار مرة أخرى.

ج . تقييد المنافسة

يُعتبر عرض أو بيع بأسعار مخفضة بشكل تعسفي من الممارسات المقيدة للمنافسة وهذا وفقا ما جاء في نص المادة **14** من الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم، لذلك تم حظرها بموجب نص المادة **12** من القانون نفسه على النحو التّالي: **" يحظر عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي.... إذا كانت هذه العروض أو الممارسات تهدف أو يمكن أن تؤدي إلى ابعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السّوق."**، وبمفهوم المخالفة ممارسة عرض أسعار أو بيع بأسعار جد مخفضة للمستهلك دون ابعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السّوق لا يمكن اعتبارها ممارسة محظورة لعدم الحد من المنافسة أو عرقلتها.

نفهم من خلال النص أن حظر هذه الممارسة ناتج عن القصد في إبعاد مؤسسة عن السّوق وذلك بممارسة أسعار مخفضة مما يحول الزبائن لوجهة معينة وتدريجيا يبتعد المستهلك عن المنتوجات المؤسسات المنافسة مما تكبدها خسائر لدرجة الإفلاس وابعادها في السّوق مما يفسح مجال للمؤسسة المعسفة للاحتكار والهيمنة على السّوق[963]، كما يمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى عرقلة أحد منتوجات المؤسسة من الدخول إلى السّوق فتخفيض الأسعار بشكل كبير يجعل من المستهلك يتجه إليها وشباع حاجاته دون الالتفاف للسلع الأخرى أين تصبح المنتوجات دون الطلب، خاصة إذا كان المنتوج من المنتوجات السهلة التلف أو ذات مدة

[963]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**128**.
بدوي عبد الجليل، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**133**.

صلاحية محدودة جدا أو اقترب تاريخ انتهاء الصلاحية[964]، وبالتّالي إلحاق الضرر به من خلال استبعاد منتوجاته في السّوق.

منع المؤسسة من ممارسة أسعار بيع مخفضة تعسفيا مع القصد بالحاق الضرر بالمؤسسات الأخرى ومنع دخول منتوجاتها لسوق يؤدي في النهاية لانعدام المنافسة حيث هذه الممارسة تخرج المؤسسات المتواجدة في السّوق وتمنع الجديدة من الدخول بمنتوجاتها وبالتّالي الهيمنة على السّوق كما رأينا سالف من بين النماذج وصور الممارسات الّتي تؤدي إلى وضعية الهيمنة الاقتصادية كما جاء في نص المادة 7 كما يلي: **"يحظر كل تعسف ناتج عن وضعية هيمنة ... قصد:**

-عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السّوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها؛"، فعرض أو بيع بأسعار مخفضة بشكل تعسفي من الممارسات المقيدة للمنافسة نظرا أنّها تؤدي لتغير السير الطبيعي للسوق فمن تخفيض الأسعار بشكل كبير إلى خلق وضعية الهيمنة وبالتّالي تقييد المنافسة.

يظهر الاختلاف بين الممارستين أن وضعية الهيمنة المحظورة بموجب نص المادة 7 لها استثناء في نص المادة 9 إلّا أنّ عرض أو بيع بأسعار مخفضة بشكل تعسفي أوردها المشرّع كنموذج للممارسات المحظورة الناتجة عن تعسف ناتج عن وضعية الهيمنة، في نص المادة 12 حددت وبالدقة على أن عرض أو بيع بسعر مخفض بشكل تعسفي محظور بشكل مطلق ولم يرد عليها المشرّع أي استثناء لخطورة هذه الممارسة على المنافسة ولا مصلحة للاقتصاد الوطني في تخفيض الأسعار بشكل تعسفي ومن ثم رفعها بعد حصولها على وضعية الهيمنة.

الفرع الثالث:

حظر الممارسات الاستئثارية المقيدة للمنافسة

تعتبر الممارسات الاستئثارية من الممارسات الّتي تحدث عنها المشرّع ضمن الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم حيث لم يتطرق إليها مسبقا[965]، إلّا أنّ تطور الحياة الاقتصادية وما صاحبه

---

[964]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**128**.

[965]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Le droit de la concurrence, op.cit., p. **127**.

Voir aussi: **MENOUER Mustapha**, Droit de la concurrence, op.cit., p. **129**.

من تغييرات في البنية الاقتصادية في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتوسيع الحرية الاقتصادية، مما يستلزم توضيح المقصود بالممارسات الاستئثارية **(أولا)**، مع ضرورة إحاطة الموضوع بمختلف الشروط الّتي تؤدي إلى حظرها **(ثانيا)**.

أولًا: توضيح الممارسات الاستئثارية

استحدث المشرّع بموجب الأمر رقم **03-03** الممارسة الاستئثارية الّتي تعتبر هي الأخرى من الممارسات الاستئثارية الّتي تؤدي إلى تقييد المنافسة حيث لم يسبق للمشرع أن أشار إليها حتّى ضمن أحكام القانون رقم **95-06** الملغى، فهي من الممارسات الّتي تفطن المشرّع إلى ضرورة حظرها مؤخرا نظرا للأثر السلبية الّتي قد تؤدي للمساس بالسّوق والمنافسة.

حظر المشرّع الممارسات الاستئثارية ضمن أحكام الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة في الفصل الخاص بالممارسات المقيدة للمنافسة وذلك بموجب نص المادة **10** بصفة شاملة دون الدخول في تفاصيلها **(1)**.

إلا هذا نص المادة **10** خضع لتعديل سنة 2008 وذلك بموجب القانون رقم **08-12** المعدل والمتمم للأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة **(2)**، وتجدر الإشارة أنّ التعديل الأخير سنة **2010** لم يمس المادة **10** رغم وجود إبهام في الممارسات الاستئثارية بشكل عام.

1. وفقا لنص المادة 10 قبل التعديل سنة 2008

تَطَرق المشرّع في نص المادة **14** لتكييف بعض الممارسات على أنّها مقيدة للمنافسة ومنها ما جاء في نص المادة **10** المحررة على النحو التّالي: "**يعتبر عرقلة لحرية المنافسة أو حد منها أو إخلال بها كل عقد شراء استئثاري يسمح لصاحبه باحتكار التوزيع في السّوق**"، نستخلص من النص أن الممارسات الاستئثارية تتعلق بكل عقد استئثاري بالتركيز على الشراء دون البيع، بمعنى أن الممارسات الاستئثارية يدخل في نطاقها عقود فقط، وبالتّالي استبعاد التصرفات الأخرى الّتي

يمكن أن تكون استئثارية؛ وبصيغة أدق أخذ المشرّع فقط عقود شراء الاستئثارية الّتي تؤدي إلى احتكار عملية توزيع المنتوجات في السّوق[966].

وبالمقارن إلى ما تم دراسته من الممارسات المقيدة للمنافسة أين وضح المشرّع على حظرها في حين الممارسات الاستئثارية لم يستعمل المشرّع مصطلح "الحظر" واكتفى بالتوضيح على اعتبارها معرقلة لحرية المنافسة أو تحد أو تخل بالمنافسة، وهذا لا يفتح مجال في شك على حظرها خاصة أن المادة **14** تعتبرها من الممارسات المقيدة للمنافسة إلّا أنّ من الأحسن والأجدر حظرها بصريح العبارة كما فعل فكل الممارسات المقيدة للمنافسة.

يبدو المشرّع من خلال النص والعبارات المستعملة قلة خبرته في مجال العقود الاستئثارية حيث اكتفى باعتبارها معرقلة لحرية المنافسة أو تحد أو تؤدي إلى الإخلال بالمنافسة، والّتي تظهر في شكل عقد شراء استئثاري يسمح لصاحبه باحتكار التوزيع في السّوق، حيث يمكن أن تدخل هذه الممارسات الاستئثارية ضمن أحكام نص المادة **6** المتعلقة بالاتفاقات المقيدة للمنافسة باعتبارها صورة من صورها[967]، أو حتّى في التعسف الاقتصادي في السّوق المادة **7**، **11** و**12**، حيث أوردها المشرّع في نص مستقل، كما لم يضع لها المشرّع حالات استثنائية كما هو معمول به في بعض الممارسات المقيدة للمنافسة، ويظهر أن هذه الممارسات الأكثر حالات الّتي تحتاج للاستثناء بما يحقق الهداف العام من وضع قانون المنافسة ألا وهو زيادة الفعالية الاقتصادية.

2. وفقا لنص المادة 10 بعد التعديل سنة 2008

تم تعديل نص المادة **10** سنة **2008** وذلك بموجب القانون رقم **08-12** والمحررة على النحو التّالي: "**يعتبر عرقلة لحرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها ويحظر كل عمل و/أو عقد مهما كانت طبيعته وموضوعه يسمح لمؤسسة بالاستئثار في ممارسة نشاط يدخل في**

---

[966]-**بن حادة يعقوب، حساين سامية**، "الممارسات الاستئثارية في القانون الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد **3**، العدد **2**، **2021**، ص**90**.

[967]-**زقاري آمال**، "العقود والأعمال الاستئثارية المقيدة للمنافسة وفقا للأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة، المجلد الأول، العدد الأول، **2017**، ص**286**.

مجال تطبيق هذا الأمر."، نلاحظ أن المشرّع أعاد النظر في هذه الممارسات المقيدة للمنافسة بالمقارنة بما جاء في نص قبل التعديل.

يُظهر التعديل توسيع المشرّع نطاق الممارسات الاستئثارية إذ أصبح الأمر لا يقتصر على عقود شراء فقط وإنّما أضاف أي عمل مهما كانت طبيعته وموضوعه، دون تحديد المقصود بالأعمال والعقود الاستئثارية مما يترك فراغا قانونيا إذ اكتفي المشرّع بتحديد أثارها القانونية على السّوق كونها معرقلة لحرية المنافسة أو تحد منها أو تخل بها[968].

أحسن المشرّع بخذف مصطلح "صاحبه" وعوضه بمصطلح أكثر قانوني وهو "المؤسسة" الّذي تناوله في المادة **3** من قانون المنافسة، أي توسيع نطاق العمليات الاستئثارية الّتي تشمل كل نشاط يدخل في مجال تطبيق قانون المنافسة، حيث كان النشاط الوحيد المعرقل محصورا في احتكار التوزيع في السّوق، وبعد التعديل مفهوم المؤسسة أصبحت تشمل الإنتاج والتوزيع والخدمات والاستيراد[969]، مع تأكيد على منع هذه الممارسات بإضافة مصطلح "**الحظر**" الّذي لم يرد قبل التعديل واكتفى المشرّع بالتوضيح على أنّها تعتبر عرقلة لحرية المنافسة أو حد منها أو إخلال بها في السّوق أو جزء من السّوق، إلّا أنّ بعد التعديل أبقى على هذه العبارة مع التأكيد على حظرها.

ثانيًا: شروط حظر الممارسات الاستئثارية

بالرجوع إلى نص المادة **10** بعد التعديل نلاحظ أن المشرّع وضح مجموعة من الشروط الأساسية لحظر الممارسات الاستئثارية والّتي يمكن تلخيصها في ضرورة وجود عمل أو عقد استئثاري**(1)**، ممارسة المؤسسة لنشاط يدخل في نطاق الأمر رقم **03-03 (2)**، تقييد الممارسة للمنافسة**(3)**.

1. قيام عمل أو عقد استئثاري

---

[968]-**زقاري آمال**، مرجع سابق، ص**284**.

[969]-نهيك عما جاء في مضمون نص المادة **2** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، كما يلي: "**تطبق أحكام هذا الأمر على:**

-نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما فيها الاستيراد...".

نَصت المادة **10** من الأمر رقم **03-03** على: "**... ويحظر كل عمل و/أو عقد مهما كانت طبيعته وموضوعه...**"، من النص نفهم أن الحظر يمكن أن يمس عمل أو عقد، إلّا أنّ المشرّع لم يتطرق لتحديد مفهوم أو المقصود بالعقد أو العمل كما فعل بعض المصطلحات، وما يمكن فهمه هو أن هذه الممارسة يمكن أن تظهر في عدة أشكال كعقد، اتفاق، ممارسة أو عمل، والغاية الأساسية من وراء هذه الشمولية هو بسط حماية شاملة للمعاملات الاقتصادية ومبدأ حرية المنافسة في السّوق[970]، وحصر الأشكال الاستثنائية الّتي من شأنها المساس بالمنافسة.

يقصد بالعمل القانوني كل تصرف قانوني من خلاله تتجه الإرادة إلى إحداث أثر قانوني[971]، فهو تعبير عن إرادة اتجهت لإحداث أثر قانوني معين فيترتب الأثر المراد في إطار ما يقره القانون[972]، في حين عرف المشرّع مصطلح العقد ضمن المادة **54** من التقنين المدني[973]، إلى جانب ما جاء ضمن المادة **3/4** من قانون رقم **04-02** كما يلي: "**عقد: كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقا من أحد أطراف الاتفاق مع إذعان الطرف الأخر بحيث لا يمكن هذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه**"، إلّا أنّ المشرّع وضح أن الحظر يشمل كل العقود مهما كانت طبيعتها وموضوعها[974].

2. ممارسة المؤسسة لنشاط يدخل في نطاق الأمر رقم 03-03

وَضَّحَ المُشرّع على أن تمارس هذه الأعمال والعقود مهما كانت طبيعتها وموضوعها من طرف المؤسسة، فإلى جانب توضيح الطرف الأساسي في الممارسة هو المؤسسة كشخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته القانونية يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد.

---

[970]-**برحو وسيلة**،" الممارسات الاستثنائية في ظل قانون المنافسة"، مجلة المفكر، المجلد **14**، العدد **2**، **2019**، ص**97**.

[971]-**زقاري آمال**، مرجع سابق، ص**292**.

[972]-**بن حادة يعقوب**، **حساين سامية**، "الممارسات الاستثنائية في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**92**.

[973]-تنص المادة **54** من التقنين المدني على ما يلي: " **العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص أخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما**".

[974]-**زقاري آمال**، مرجع سابق، ص**292**.

لتفصيل أكثر عن أمثلة وأشكال الأعمال والعقود الاستثنائية، أنظر: **بن حادة يعقوب**، **حساين سامية**، "الممارسات الاستثنائية في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**93** وما يليها.

كَما نُلاحظ أن المشرّع أورد مصطلح المؤسسة بصفة فردية وليس بصيغة الجمع وهذا ما يدل على إمكانية ارتكاب الفعل من قبل مؤسسة واحدة دون الحاجة إلى اجماع المؤسسات[975]، رغم أن في العقود يقتضي الأمر وجود طرفين عكس ذلك في القيام بالعمل، ومراد المشرّع في هذا توضيح على الطرف الأساسي في الممارسات الاستئثارية هو وجود المؤسسة مع ضرورة ممارساتها لنشاط ذات طابع اقتصادي يدخل في نطاق قانون المنافسة، حيث وضح المشرّع في المادة **3** أين تمارس المؤسسة بصفة دائمة نشاط نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد، ضف إلى ذلك ما جاء في المادة **2** وفقا ما جاء بعد تعديل بموجب قانون **10-05** أين وسع المشرّع من نطاق النشاطات الاقتصادية.[976]

3. تقييد الممارسة للمنافسة

تنص المادة **10** من قانون المنافسة على الحظر الممارسات الاستئثارية الّتي تشمل أي عمل أو عقد مهما كانت طبيعته أو موضوعه، نظرا لإخلالها بمبدأ حرية المنافسة من حيث عرقلة المبدأ أو الحد منه أو الإخلال به في كل السّوق أو في جزء منه.

قبل تعديل نص المادة **10** سنة **2008** وضح المشرّع أن الاستئثار هدفه الوصول لاحتكار التوزيع في السّوق، إلّا أنّ بعد التعديل اكتفى المشرّع بنص على أن العمل أو العقد يسمح للمؤسسة بالاستئثار في ممارسة نشاط معين، وبالتّالي المساس بالمنافسة أو عرقلتها يرجع لوجود عنصر الاستئثار الّذي يجب أن تظهر أثاره بشكل سلبي على المنافسة في السّوق المعنية.

المطلب الثاني:
رقابة التجميعات الاقتصادية

يعد الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم القانون الأساسي الّذي يحدد شروط ممارسة المنافسة في السّوق قصد زيادة الفعالية الاقتصادية بصفة عامة نهيك عن أثارها الإيجابية على المستهلك من خلال تقديم أحسن المنتوجات وبأسعار تنافسية، لذلك عمل المشرّع على

---

[975]-**برحو وسيلة**،مرجع سابق، ص**99**.

[976]-تنص المادة **2** بعد تعديل سنة **2010** على ما يلي: **"تطبق أحكام هذا الأمر على:**
-نشاطات الانتاج والتوزيع والخدمات بما فيها الاستيراد وتلك التّي يقوم بها الأشخاص المعنويون العموميون والجمعيات والاتحاديات المهنية، أيا كان قانونها الأساسي وشكلها وموضوعها، ....".

حماية المنافسة من جميع جوانبها وذلك يظهر في حظر الممارسات المقيدة للمنافسة وضرورة مراقبة التجميعات الاقتصادية.

خصص المشرّع فصل مستقل بالتجميع الاقتصادي، نظرا لأهميتها في تكوين وحدات اقتصادية ضخمة قادرة على الصمود في السّوق التنافسية وضمان مكانتها، ولما لها من تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني بصفة عامة لكن لا يخفى عنا الأثر السلبية الّتي قد تؤثر على المنافسة خاصة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، ولتفصيل أكثر في الموضوع ارتأينا لتحديد مفهوم العام للتجميع الاقتصادي **(الفرع الأول)**، ومختلف الشروط الضرورية والآليات القانونية لرقابتها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول:
مفهوم التجميعات الاقتصادية

تشكل التجميعات الاقتصادية وسيلة جد فعالة في زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين التنافسية في السّوق من خلال إعطاء فرصة للمؤسسات الصغيرة وعدم الانسحاب من السّوق وضمان مكانتها باتحادها مع غيرها من المؤسسات في سبيل مواجهتها للمؤسسات الكبرى، نهيك عن دورها في تحسين معيشة المستهلك بما يتناسب قدرته الشرائية.

إلّا أنّ هذا التجميع قد ينعكس سلبا على المنافسة الحرة حيث سيؤدي إلى تغيير دائم في بنية وتركيبة السّوق وزوال استقلالية الأعوان الاقتصاديين في مقابل تقوية السّلطة الاقتصادية لهؤلاء الأعوان المتجمعين[977]، لذلك خصص المشرّع فصل كامل مستقل من قانون المنافسة خاص بالتجميعات الاقتصادية من أجل تنظيمها ومراقبتها دون حظرها، فالتجميعات المحظورة هي تلك الّتي تمس بالمنافسة[978].

لم يحدد المشرّع ضمن أحكام قانون المنافسة الملغى ولا في الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم تعريف خاص بالتجميعات الاقتصادية لصعوبة وضع لها إطار قانوني وارتباطها بالمجال

---

[977]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**198**.

[978]**" -Toutes les concentrations ne sont pas interdites ; seules le sont celles qui portent atteinte à la concurrence", MENOUER Mustapha**, op.cit, p **131**.

الاقتصادي المرن والسريع التطور **(أولاً)**، حيث اكتفى بالتطرق لمختلف الوسائل الّتي تؤدي إلى التجميع على النحو الّذي يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة من بداية تكريس مبادئ اقتصاد السّوق**(ثانيا)**.

أولًا: المقصود التجميعات الاقتصادية

تُعتبر مبادئ اقتصاد السّوق المحفز الأساسي في سبيل تقوية المنافسة في السّوق وتطوير الاقتصاد وزيادة فعاليته بما يخدم المستهلك والمصلحة العامة الاقتصادية، إلا في بعض الحالات أين تظهر مؤسسات ذات قوة اقتصادية هائلة والناتجة عن التجميع مما يؤدي إلى القضاء على المؤسسات أقل منها قوة، فلا يخفى عنا الجانب السلبي للتجميعات الاقتصادية خاصة إذا كان هدفها السيطرة والتحكم في النشاط الاقتصادي ومراقبته مما يؤدي إلى قتل المنافسة.[979]

يري الأستاذ زوايمية رشيد أن عمليات التجميع يجب أن يُنظر إليها على أنّها وسيلة للمؤسسات في سبيل تحسين قدرتها التنافسية من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والّتي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على رفاهية المستهلكين وقدرتهم الشرائية، من خلال مساهمة التجميعات الاقتصادية في تخفيض الأسعار وتحسين جودة المنتجات وزيادة الخيارات المتاحة لهم في ذلك،

" Les opérations de concentration doivent être perçues comme un moyen permettent aux entreprises d'améliorer leur compétitivité en dégageant des gains d'efficacité économique, qui peuvent se répercuter positivement sur le bien-être et le pouvoir d'achat des consommateurs par des prix plus bas, une amélioration de la qualité des produits, ou un élargissement de choix qui leur est offert.[980]."

تكريس المشرّع لمبادئ اقتصاد السّوق أخذ بعين الاعتبار ضرورة مراقبة التجميعات الاقتصادية نظرا لإمكانية مساسها بالمنافسة أو عرقلتها، فهي ظاهرة مصاحبة للحرية

[979]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**55**.

[980]-**ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la concurrence, op.cit, p **151**.

الاقتصادية والرغبة في الهيمنة على السّوق[981]، يعود ظهورها إلى الولايات المتحدة الأمريكية[982].

أشار المشرّع إليها ضمن أحكام قانون الأسعار الملغى الصادر سنة **1989** ضمن نص المادة **31** منه إلى تجميع المؤسسات وذلك على النحو التّالي: " **كل فعل يرمي إلى تجميع المؤسسات قصد التحكم الفعلي في جزء هام من السّوق الوطنية ينبغي على أصحابه الحصول على ترخيص مسبق.**

تحدد كيفيات تطبيق هذا المبدأ بموجب قانون خاص"[983].

نلاحظ من خلال النص أن مراقبة التجميعات جاءت كاثر للاعتراف بحرية المنافسة والّتي يجب ألا يساء استخدمها إلّا أنّ لم المشرّع لم يحدد الكيفيات اللازمة لوضع النص موضع التطبيق وعلق الأمر على صدور نص قانوني[984]، وبعد صدور قانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة تطرق المشرّع لتوضيح التجميعات الاقتصادية أين يجب على أصحابها الحصول على ترخيص من مجلس المنافسة.

تنص المادة **11** من قانون رقم **95-06** الملغى على ما يلي: "**كل مشروع تجميع أو تجميع ناتج عن أي عقد مهما كان شكله يتضمن تحويل الملكية لكل أو جزء من ممتلكات أو حقوق**

---

(981)-" **Le phénomène des concentrations est depuis un certain temps l'objet de dispositions du droit de la concurrence en ce qu'il est à l'origine de domination collective du marché**." , Voir: **MENOUER Mustapha**, op.cit, p **131**.

(982)-لتفصيل أكثر في نشأة وتطور التاريخي لظاهرة التركيز الاقتصادي، أنظر: **عمارة كريمة، أوروان هارون**، "اندماج الشركات كآلية للتركيز الاقتصادي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد **3**، العدد **4**، **2018**، ص**391** وما يليها.

(983)-قانون رقم **89-12**، يتعلق بالأسعار، مرجع سابق. **(ملغى)**

نلاحظ أن المشرع ربط التجميع بضرورة حصول صاحبه على الترخيص كإجراء سابق للتجميع وذلك بهدف فرض الرقابة سابقة لما لها من تأثيرات سلبية على السوق، إلا أن المشرع لم يوضح في النص الجهة المختصة في منح الترخيص واكتفى بالإحالة إلى قانون خاص، بمعنى صدور قانون خاص ينظم التجميعات الاقتصادية بصفة مستقلة إلا أنه لم يصدر أي قانون في ذلك، أنظر أكثر: **مزغيش عبير**، الآليات القانونية لحماية المنافسة الحرّة من الممارسات المقيدة للمنافسة والتجميعات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2016**، ص**368**.

(984)-أنظر أكثر: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**207**.

وسندات عون اقتصادي قصد تمكين عون اقتصادي من مراقبة عون اقتصادي أخر أو ممارسة نفوذ الأكيد عليه والّذي من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعية الهيمنة على السّوق خاصة، يجب أن يقدمه صاحبه إلى مجلس المنافسة الّذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر.".

نفهم من خلال النص أن التجميعات الّتي يجب على مجلس المنافسة التدخل فيها وجوبا عن طريق طلب يقدمه صاحب التجميع في حالة ما ذلك من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعية الهيمنة على السّوق خاصة؛ ويمكن للمجلس قبول التجميع أو رفضه بقرار معلل[985]، بمعنى المخالفة أن التجميعات الّتي لا تمس المنافسة ولا تعزز وضعية الهيمنة لا يمكن لمجلس المنافسة التدخل فيها.

وَسع المشرّع من نطاق التجميع الّذي يمكن أن يكون على شكل مشروع أو على تجميع مجسد ناتج عن عقد مهما شكله يتضمن تحويل الملكية بشكل كلي أو لجزء من ممتلكات أو حقوق وسندات عون اقتصادي قصد تمكين عون اقتصادي من مراقبة عون اقتصادي أخر أو ممارسة نفوذ الأكيد.

وأشار المشرّع إلى معنى التجميع الّذي ينتج عن العقود الّتي تظهر في الحياة التّجارية بين الشركات التّجارية والمؤسسات الاقتصادية والّتي تمكنها من امتلاك أصول شركة أو حقوق ضمن رأسمالها كالأسهم أو الحصص العينية أو سندات المساهمة مع تأكيد المشرّع على ضرورة ممارسة نفوذ أكيد لمالك الرقابة دون التحديد الدقيق للمقصود بالنفوذ الأكيد[986]، وتتجلى الصورة الأولى في تحويل الملكية لكل أو جزء من ممتلكات أو حقوق وسندات عون اقتصادي وهي عبارة عن إدماج، والصورة الثانية تتجلى في قصد تمكين عون اقتصادي من مراقبة عون أخر أو ممارسة النفوذ الأكيد.

---

[985]-أنظر نص المادة **11**/2 من القانون رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**

[986]-**بن حملة سامي**، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي في قانون المنافسة"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد **22**، العدد **2**، **2011**، ص**167**.

تم إلغاء القانون رقم **95-06** بموجب الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم، وتم تغير مضمون التجميع وفقا للمعطيات الاقتصادية الجديدة وحرر نص المادة **15** منه على النحو التّالي: **"يتم التجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:**

- **اندمجت مؤسستان أو أكثر كانت مستقلة من قبل،**
- **حصل شخص أو عدة أشخاص طبيعيين لهم نفوذ على مؤسسة على الأقل، أو حصلت مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهم في رأس المال أو عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة أو بموجب عقد أو بأي وسيلة أخرى،**
- **أنشئت مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة".**

نُلاحظ أن المشرّع لم يتطرق حتّى بعد إلغاء القانون الصادر سنة **1995** لتحديد مفهوم التجميعات الاقتصادية ولا يعد ذلك تقصير من طرفه فجل التشريعات لم تضع تعريف لها[987]، ويمكن ارجاع ذلك إلى التطور السريع لمجال الأعمال وما يمكن أن تفرزه حرية المنافسة وتطوير النشاطات وتوسعها، فكان المشرّع في السابق حصر التجميع في العقود الّتي تتضمن تحويل الملكية أو جزء من الممتلكات أو حقوق وسندات عون اقتصادي إلى عون أخر، إلّا أنّ ما جاء به المشرّع بعد ذلك كان بهدف تدارك النقائص الّتي عرفتها المحاولات السابقة خاصة من جانب احتواء الصور الجديدة للتركيز الّتي افرزتها تطور الحياة الاقتصادية لاسيما في مجال العقود التّجارية والمساهمات المالية[988].

إلّا أنّ تطور الحياة الاقتصادية دفع بالمشرّع توضيح أكثر لتجميع في مختلف الفروع القانونية الأخرى التّجارية وغيرها[989]، على غرار قانون المنافسة أين تم إدراج جميع عمليات التركيز الاقتصادي خصوصا الحديثة منها إلى نطاق الرقابة[990]، وعموما كان التجميع ينحصر في

---

[987]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2017**، ص**149**.

[988]-**بن حملة سامي**، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي في قانون المنافسة"، مرجع سابق، ص**170**.

[989]-**بن مباركماية**، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي حسب التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2018**، ص**362** وما يليها.

[990]-**بن حملة سامي**، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي في قانون المنافسة"، مرجع سابق، ص**167**.

الاندماج إلّا أنّ عجز هذا لاستفاء كافة أشكال التجميع وطرق السيطرة الّتي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسات لتفادي المنافسة[991].

لم يُوضع قانون المنافسة لحماية صغار التجار ضد قوة المؤسسات الكبرى بل وضع لحماية المنافسة نفسها وليس المتنافسين[992]، فالمنافسة الشرسة تنشأ في ظل حرية السّوق وتكريس مبادئ اقتصاد السوق، لذلك عمل المشرّع على توسيع طرق ووسائل الّتي من شأنها أن تشكل التجميعات وجملها في ثلاث نقاط أساسية ضمن أحكام المادة 15 من قانون المنافسة[993].

فالتجميع الاقتصادي حسب المادة **15** من قانون المنافسة يمكن أن يكون عن طريق الاندماج أو عن طريق ممارسة نفوذ من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على مؤسسة واحدة على الأقل مما يسمح لها بالرقابة أو عن طريق مؤسسة مشتركة، فالمشرّع وحتّى إن لم يحدد تعريف التجميعات الاقتصادية إلّا أنّه اعتمد على معيار الوسيلة المستخدمة في التجميع والمعيار الثاني يتمثل تمركز المؤسسات في شكل قوة اقتصادية واحدة وهو الموقف نفسه الّذي أخذ به المشرّع الفرنسي[994].

---

[991]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**149**.

[992]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**204**.

[993]-أنظر المادة **15** من ن الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم

[994]-ما جاء في نص المادة **15** هو مضمون نفسه الّذي جاء به المشرع الفرنسي في نص المادة **L430-1** من التقنين التّجاري الفرنسي التّي تنص على ما يلي:

"I.-Une opération de concentration est réalisée:

1° Lorsque deux ou plusieurs entreprises antérieurement indépendantes fusionnent ;

2° Lorsqu'une ou plusieurs personnes, détenant déjà le contrôle d'une entreprise au moins ou lorsqu'une ou plusieurs entreprises acquièrent, directement ou indirectement, que ce soit par prise de participation au capital ou achat d'éléments d'actifs, contrat ou tout autre moyen, le contrôle de l'ensemble ou de parties d'une ou plusieurs autres entreprises.

II.-La création d'une entreprise commune accomplissant de manière durable toutes les fonctions d'une entité économique autonome constitue une concentration au sens du présent article.

III.-Aux fins de l'application du présent titre, le contrôle découle des droits, contrats ou autres moyens qui confèrent, seuls ou conjointement et compte tenu des circonstances de fait ou de

ولتوضيح أكثر معنى التجميع الاقتصادي نوضح أكثر مختلف الأشكال القانونية الّتي وضحها المشرّع في نص المادة 15 الّتي تظهر في الاندماج أو ممارسة مؤسسة أو عدة مؤسسات رقابة على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى، كما يمكن أن يظهر التجميع في شكل المؤسسة المشتركة.

ثانيًا: الأشكال القانونية للتجميع الاقتصادي

وضح المشرّع في نص المادة 15 من قانون المنافسة على أهم الأشكال القانونية الّتي تؤدي لخلق التجميعات الاقتصادية، والّتي تتمثل أساسا في عملية الاندماج **(1)**، وفي ممارسة مؤسسة أو عدة مؤسسات رقابة على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى **(2)**، وفي الأخير المؤسسة المشتركة **(3)**.

1. الاندماج

يُعتبر عملية اندماج المؤسسات L'opération de fusion d'entreprises من أهم الوسائل وأكثرها في ظهور التجميعات الاقتصادية وأصبح أمر اللجوء إلى هذه الوسيلة ضرورة خاصة بعد الثورة التكنولوجية وتحرير الأسواق المالية والنقدية كما الاندماج يعتبر من أهم طرق المحققة للنمو والتوسع ومواجهة المنافسة[995]، خاصة في ظل تبني مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية، بل أضحت فكرة الاندماج شرطا جوهريا للوحدات الاقتصادية حتّى تضمن بقاءها واستمرارية نشاطها مما يجعلها تتكيف مع التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية[996].

أشار المشرّع إلى عملية الاندماج دون تحديد إطاره القانوني وذلك من خلال نص المادة 15 في الشطة الأولى كما يلي: **"1) اندمجت مؤسستان أو أكثر كانت مستقلة من قبل، ..."**، حيث وضح المشرّع أن الاندماج يكون فقط بين مؤسستان أو أكثر بشرط أن تكون تتمتع بالاستقلالية

---

droit, la possibilité d'exercer une influence déterminante sur l'activité d'une entreprise, et notamment :

-des droits de propriété ou de jouissance sur tout ou partie des biens d'une entreprise ;

-des droits ou des contrats qui confèrent une influence déterminante sur la composition, les délibérations ou les décisions des organes d'une entreprise. »,

https: //www.legifrance.gouv.fr

[995]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص.ص**151-152**.

[996]-**عمارة كريمة، أوروان هارون**، مرجع سابق، ص**397**.

قبل الاندماج فالمؤسسات المندمجة لا تفقد استقلالها الاقتصادي فحسب بل تفقد كيانها القانوني وتزول شخصيتها الاعتبارية نهائيا[997]، ولم يتطرق المشرّع لمفهوم الاندماج أو حتّى تنظيم أحكامه[998]، إلّا أنّه سبق أن تطرق لتوضيح أحكام الادماج وذلك في التقنين التّجاري ضمن القسم الرابع تحت عنوان الادماج والانفصال الّذي يخص الشركات التّجارية والتجمعات من خلال توضيح صوره والإجراءات القانونية المتعلقة باندماج الشركات التّجارية[999].

تكون عملية الاندماج عموما بموجب عقد في عملية قانونية تتوحد بمقتضاه أكثر من مؤسسة ويتم هذا التوحد بانصهار أحدهما في الأخرى وإما بمزجهما معا في شركة جديدة تحل محلها[1000]، حيث تنضم فيه مؤسسة أو أكثر إلى مؤسسة أخرى فتزول الشخصية المعنوية للمؤسسة المندمجة وتنتقل أصولها وخصومها إلى المؤسسة الدامجة، أو تمتزج بمقتضاه مؤسستان أو أكثر، فتزول الشخصية المعنوية لكلتيهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى المؤسسة الجديدة[1001].

تُعتبر عملية الاندماج وسيلة قانونية ذات طبيعة تعاقدية[1002]، وعلى صور مختلفة فيمكن أن يكون الاندماج بالضم أو بالمزج أو حتّى بالاقتسام[1003]، وذلك من أجل تقوية الشركة وخلق وتعزيز وضعها المهيمن في السّوق من خلال تركيز الأموال وخلق الكيانات الاقتصادية

---

[997]-**بن مباركماية**، مرجع سابق، ص**359**.

[998]-لتفصيل أكثر في مفهوم الاندماج، أنظر أكثر: **عمارة كريمة**، **أوروان هارون**، مرجع سابق، ص**394**.

[999]-أنظر: المواد من **744** إلى **764** من التقنين التّجاري، مرجع سابق.

لتفصيل أكثر في الاندماج الشركات التّجارية أنظر: **عمارة كريمة**، **أوروان هارون**، مرجع سابق، ص**394**.

إلى جانب ما جاء في الفصل الخامس تحت عنوان "التجمعات" من المادة **796** إلى المادة **799** مكرر **4**، من التقنين التّجاري، مرجع سابق.

أنظر أيضا: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**137** وما يليها.

[1000]-**منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**45**.

[1001]-**تيروسي محمد**، قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي، مرجع سابق، ص**175**.

[1002]-أنظر أكثر: **منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**46**.

[1003]-لتفصل في هذه الصور أنظر أكثر: **والي عبد اللطيف**، **رحموني عبد الرزاق**، "رقابة التجميعات الاقتصادية كآلية لحماية المنافسة"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **3**، **2018**، ص**134** وما يليها.

الكبيرة وتوحيد القوى الصناعية والتّجارية والمالية لشركتين أو أكثر[1004]، فالمشرّع لم يحدد المعنى القانوني للاندماج إلّا أنّه وضح أن العملية تتم بين مؤسستان أو أكثر[1005]، أين سبق أن وضح المشرّع مفهوم المؤسسة ضمن قانون المنافسة الّذي يشمل الأشخاص الطبيعية والمعنوية وهي بصدد مباشرتها نشاط اقتصادي يتعلق بالإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد[1006]، إلّا أنّ المعني بالإدماج الأشخاص المعنوية فقط دون الطبيعية[1007]، والّتي يجب أن تخضع للرقابة من طرف مجلس المنافسة.

ووضح المشرّع على ضرورة أن تكون المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتجميع تتمتع بالاستقلالية التامة، ويعني ذلك انفصال الذمم المالية للمؤسسات الاقتصادية الراغبة في الاندماج وتمتعها بالاستقلالية القانونية والاقتصادية في ممارسة نشاطها الاقتصادي[1008]، مما يؤدي إلى زوال شخصيتهما القانونية وظهور شخصية قانونية للمؤسسة الجديدة.

2. ممارسة مؤسسة أو عدة مؤسسات رقابة على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى

وضح المشرّع في نص المادة **15** أن الشكل الثاني الّذي يمكن أن يشكل تجميع اقتصادي يتمثل في ممارسة الرقابة، وذلك على النحو التّالي: " **2) حصل شخص أو عدة أشخاص طبيعيين لهم نفوذ على مؤسسة على الأقل، أو حصلت مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهم في رأس المال أو عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة أو بموجب عقد أو بأي وسيلة أخرى**".

ركز المشرّع على أن الرقابة أو النفوذ يمارسه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين دون إضافة الأشخاص المعنوية في بداية الفقرة؛ رغم تأثر المشرّع الجزائري بالمشرّع الفرنسي الّذي لم

[1004]-**مالح زهرة**، الوقاية من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجميعات الاقتصادية-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2021**، ص**94-95**.

[1005]-" **Le législateur vise des entreprises et non sociétés, ce que signifie que les dispositions en cause s'appliquent indépendamment des structures juridiques**" , Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la concurrence, op.cit, p **153**.

[1006]-أنظر: المادة **3** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم.

[1007]-**مالح زهرة**، الوقاية من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجميعات الاقتصادية-دراسة مقارنة-، ص**96**.

[1008]-أنظر أكثر: **مالح زهرة**، الوقاية من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجميعات الاقتصادية-دراسة مقارنة-، ص**97**.

يحدد ما إذا كان الشخص طبيعي أو معنوي ضمن أحكام التقنين التجاري واكتفى بنص على ما يلي:

« **2° Lorsqu'une ou plusieurs personnes, détenant déjà le contrôle d'une entreprise au moins ou lorsqu'une ou plusieurs entreprises acquièrent, directement ou indirectement, que ce soit par prise de participation au capital ou achat d'éléments d'actifs, contrat ou tout autre moyen, le contrôle de l'ensemble ou de parties d'une ou plusieurs autres entreprises.** »(1009)

أين وضح على شخص واحد أو عدة أشخاص، إلّا أنّ في النص وضح المشرّع أكثر باستعمال مصطلح المؤسسة كما يلي: "**...أو حصلت مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها، ...**"، فمصطلح المؤسسة يمكن شخص طبيعي أو معنوي.

بعد تحديد لأطراف الرقابة وضح المشرّع على أن هذه الرقابة تكون على كل المؤسسة أو جزء منها وسواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة إما عن طريق الرقابة المالية الّتي تكون بأخذ أسهم في رأس المال أو يكون ذلك بموجب عقد عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة.

ووضح المشرّع مباشرة في نص المادة **16** المقصود بالرقابة، كما يلي: " **يقصد بالمراقبة المذكورة في الحالة 2 من المادة 15 أعلاه، المراقبة الناتجة عن قانون العقود أو عن طرق أخرى تعطي بصفة فردية أو جماعية حسب الظروف الواقعة، إمكانية ممارسة النفوذ الأكيد والدائم على نشاط مؤسسة، لا سيما فيما يتعلق بما يأتي:**

- **حقوق الملكية أو حقوق الانتفاع على ممتلكات مؤسسة أو على جزء منها؛**

(1009)-Voir : Code de commerce: TITRE III : De la concentration économique, art L**430-1** https: //www.legifrance.gouv.fr

أنظر في هذا أيضا: **منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**52**.
لعوربدرة، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**140**.

– حقوق أو عقود المؤسسة الّتي يترتب عليها النفوذ الأكيد على أجهزة المؤسسة من ناحية تشكيلها أو مداولاتها أو قرارتها"،

نفهم من النصين **15** و**16** أن العملية الّتي تشكل الرقابة والّتي تكون من طرف مؤسسة على عدة مؤسسات أخرى لهم نفوذ على مؤسسة على الأقل دون تمييز بين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية على كل مؤسسة أو جزء منها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك، حيث وسع المشرّع من كافة الأشكال الّتي يمكن أن تأخذها التجميعات الاقتصادية للمراقبة وذلك من خلال إضافة عبارة "**أو بأي وسيلة أخرى**"[1010].

والشرط الأساسي الّذي من خلاله يمكن أن يتحقق التجميع الاقتصادي في حالة وجود عنصر الاستحواذ الّذي ينشأ عن طريق ممارسة نفوذ الأكيد والدائم على نشاط مؤسسة، رغم صعوبة حصر مفهوم فكرة النفوذ الأكيد والدائم أين يبقى مفهوم مرن وغير واضح[1011]، حيث وضح المشرّع وجود حالتين حالة الاستحواذ على حقوق الملكية أو حقوق الانتفاع على ممتلكات مؤسسة أو على جزء منها المستحدثة في ظل الأمر رقم **03-03**؛ وفي حالة الاستحواذ على حقوق أو عقود المؤسسة الّتي يترتب عليها النفوذ الأكيد على أجهزة المؤسسة من ناحية تشكيلها أو مداولاتها أو قرارتها.

نُلاحظ أن المشرّع وصف على أن ممارسة النفوذ بالأكيد والدائم دون توضيح المقصود بهما[1012]، وجعله كاساس لتصنيف العملية كتركيز وهذا ما يتجلى في عملية تجميع الشركات من خلال ما تفرضه الشركة الأم من إدارة اقتصادية موحدة وسلطة الرقابة على باقي الشركات[1013]، وبمعني أخر يظهر ممارسة النفوذ بالأكيد والدائم في حالة قيام مؤسسة بتحديد السلوك أو

[1010]-**بدوي عبد الجليل**، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**168**.

[1011]-أنظر أكثر: **منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**55** وما يليها.

[1012]-يقصد بالنفوذ الأكيد قيام مؤسسة بتحديد السلوك أو النشاط التنافسي لمؤسسة أخرى دون تدخل أو دون عوائق من أحد مما يؤدي إلى فقدان المؤسّسة الخاضعة لاستقلاليتها في السوق، في حين النفوذ الدائم معناه كي يخضع التجميع بهذا الشكل لقواعد قانون المنافسة يجب أن يكون النفوذ والتأثير مستمرا وغير مؤقت، أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**140**.

[1013]-**بن حملة سامي**، "تجمع الشركات التّجارية كآلية للتركيز الاقتصادي في القانون الجزائري"، مجلة الحقيقة، المجلد **8**، العدد **2**، **2009**، ص**15**.

النشاط التنافسي لمؤسسة أخرى دون تدخل أو وجود عوائق من أحد يؤدي إلى فقدان المؤسسة الخاضعة للسيطرة لاستقلالها الاقتصادي في السّوق وصولا إلى تقييد المنافسة[1014].

يكون ممارسة النفوذ بالأكيد والدائم في حالات عدة حيث ركز المشرّع على ذكر بعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من خلال إدراجه عبارة "**لا سيما فيما يتعلق بما يأتي:** ..."، والهدف من ذلك هو عدم التقيد بتعريف قانوني، جد تقني محصور ومحدود المعالم[1015]، مع توضيح أهم وسائل النفوذ الأكيد والّتي يمكن أن تكون عن طريق اكتساب حقوق الملكية أو حقوق الانتفاع على ممتلكات مؤسسة أو على جزء منها، أو عن طريق وجود عقد وما يترتب عنه من النفوذ الأكيد على أجهزة المؤسسة من ناحية تشكيلها أو مداولاتها أو حتّى على قراراتها[1016].

ما يمكن استخلاصه أن عملية الرقابة الّتي يمكن أن تشكل التجميع الاقتصادي يمكن أن يكون عن طريق وجود عقد أو عن طريق أخذ أسهم في رأس المال كرقابة مالية الّتي تكون الأكثر وضوح[1017]، أو بأي وسيلة أخرى مهما كانت، مما يفتح مجال واسع للرقابة من طرف مجلس المنافسة خاصة أن المجال الاقتصادي مجال خصبا للمنافسة وابتكار طرق أخرى مستقبلا تشكل إعاقة للمنافسة لم يدرج في النص بفضل مختلف المعاملات المالية والتعاقدية للمؤسسات[1018]، نلاحظ أن المشرّع وسع من معنى التجميع والرقابة من أجل ضم أكبر قدر ممكن من صور التجميع إلى رقابة مجلس المنافسة[1019].

[1014]-أنظر أكثر: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**214**.

[1015]-**بدوي عبد الجليل**، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص**172**.

[1016]-استعمل المشرع مصطلح **"العقد"** و**"قانون العقود"** يجعل من أمر الرقابة لا يقتصر على العقود التّجارية فقط وإنما الأمر يمتد لمختلف العقود بصفة عامة وقد ترد هذه العقود على حقوق الملكية أو على حق الانتفاع بممتلكات المؤسّسة بصفة كلية أو جزئية، لتفصيل أكثر أنظر: **قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**176**.

[1017]-أنظر أكثر: **منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**53**.

[1018]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**176**.

[1019]-**بن حملة سامي**، "تجمع الشركات التّجارية كآلية للتركيز الاقتصادي في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**16** و**17**.

3. إنشاء مؤسسة مشتركة

تُعتبر إنشاء المؤسسة المشتركة La création d'une entreprise commune من بين صور الّتي أدرجها المشرّع من التجميعات الاقتصادية باعتبار الوسيلة القانونية الّتي يمكن تشكل تجميع، خاصة إذا كانت المؤسسات تفضل المحافظة على استقلالها الاقتصادي والقانوني وترى وجوب التعاون فيما بينها لبسط سيطرتها على قطاع اقتصادي معين أو السيطرة على أسواق معينة مع الحد في المنافسة بينها وتحقيق مطالبها المشتركة على قدم المساواة[1020].

تنص المادة 15 من قانون المنافسة على ما يلي: " 3) **أنشئت مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة**"[1021]، فالأصل العام المؤسسة المشتركة لا تشكل أي تهديد على المصلحة العامة الاقتصادية، إلا في حالة ما كانت تمس بمبادئ المنافسة فمن الضروري أن يتدخل مجلس المنافسة ومراقبتها.

أدرج المشرّع ضمن أحكام المادة 15 حالة المؤسسة المشتركة الّتي تؤدي إلى التجميع الاقتصادي إلّا أنّ يبدو نوع من الغموض من طرف المشرّع في توضيح المقصود بإنشاء المؤسسة المشتركة، حيث نص فقط على أن هذه المؤسسة المشتركة المنشأة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة، بالتركيز على عنصر الانشاء والديمومة في تأدية الوظائف الاقتصادية وعنصر الاستقلالية، دون التطرق لتعريف أو تحديد المقصود بالمؤسسة المشتركة، واكتفى المشرّع بتوضيح الخصائص الأساسية للمؤسسة المشتركة والّتي يمكن شملها في ضرورة تمتع المؤسسة المشتركة بالشخصية قانونية مستقلة وثانيا قدرتها على أداء الوظيفة الّتي وجدت من أجلها[1022].

[1020]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**211**.

[1021]-نلاحظ أن مضمون النص مأخوذ من نص المادة **1-430** L من التقنين الفرنسي والمحررة كما يلي: "

II-La création d'une entreprise commune accomplissant de manière durable toutes les fonctions d'une entité économique autonome constitue une concentration au sens du présent article.", https://www.legifrance.gouv.fr

[1022]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**143**.

يقصد بالمؤسسة المشتركة عموما، المؤسسة الّتي يتم إنشائها من طرف مؤسستين أو مجموعتين متنافستين عادة من أجل تحقيق أهداف مشتركة في مجال البحث والتطوير أو في مجال الإنتاج الصناعي وغالبا ما توضع هذه المؤسسة المشتركة تحت رقابة الشركتين الأم بالتساوي[1023]، فالعنصر الاشتراك والارتباط بين المشروعين أو أكثر لكل منها استقلاله القانوني، على تقديم أصول وتسهيلات وخدمات في مشروع ما من أجل تحقيق مصلحة مشتركة خلال مدة زمنية محددة[1024].

تعتبر المؤسسة المشتركة من الأليات القانونية الّتي يلجا إليها العون الاقتصادي لتشكيل التجميع الاقتصادي نظرا لإمكانية تكثيف القدرات المالية ووسائل التكنولوجيا من أجل خلق قوة اقتصادية في السّوق[1025]، حيث تتجلى عدة مزايا من وراء المؤسسة المشتركة خاصة ما يتعلق بالتكامل التكنولوجي والتعاون في المجال الاقتصادي مما يحسن الإنتاجية وتعزير قدراتها التنافسية وتحقيق مطالبها المشتركة على قدم المساواة مع المحافظة على استقلالها الاقتصادي والقانوني[1026].

حدد المشرّع في نص المادة **15** على الحالة الثالثة على أن التجميع يتم وفقا لمفهوم قانون المنافسة إذا أنشئت مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة، بمعنى أن المشرّع ركز على الإنشاء المشترك مما لها نفس التأثيرات عليها وبشكل متساوي، فالإنشاء ورد بصفة شاملة مما يعني ليس فقط خلق مؤسسة بحد ذاتها بل يمكن خلق حالة قانونية تجعل من المؤسسة مؤسسة مشتركة كان تحصل المؤسستين على

[1023]-**جلال مسعد زوجة محتوت**، مرجع سابق، ص**199**.

أنظر أيضا: **لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**142**.

[1024]-لتفصيل أكثر في مختلف التعاريف الفقه حول المؤسّسة المشتركة، أنظر: **محمد عدنان بن ضيف، مزغيش عبير**، "المؤسسة المشتركة ودواعي مراقبة مجلس المنافسة لها"، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد **6**، العدد **2**، **2017**، ص**9** وما يليها.

[1025]-أنظر أكثر: **قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**182**.

[1026]-أنظر أكثر: **محمد عدنان بن ضيف، مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**12**.

مؤسسة موجودة من قبل من طرف مؤسستين على الأقل يدخل في مفهوم إنشاء مؤسسة مشتركة[1027].

وتعتبر المؤسسة المشتركة شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات وينتج عن هذه المؤسسة خاصة وجود الرقابة المشتركة عليها من طرف المؤسستين أو المؤسسات المنشاة لها، كما لها نفس الأثار المشترك في ممارسة النفوذ الأكيد والدائم عليها أي المؤسسة المشتركة[1028]، إلّا أنّ ومن الضروري الحفاظ على تأديتها لكل الوظائف الاقتصادية بصفة مستقلة، فالديمومة والاستقلالية ضرورية لإنشاء المؤسسة المشتركة[1029].

وضح المشرّع ضرورة ديمومة المؤسسة المشتركة في ممارستها لوظائف المؤسسة الاقتصادية وبالتّالي لا يمكن لها ممارسة النشاط الاقتصادي بشكل متقطع ومن الضروري أن يكون هناك الاستمرار في ممارسة النشاط، مع تمتعها بالاستقلالية الكافية في ممارسة مهامها ونشاطه كغيرها من منافسين[1030]، حيث تحتفظ كل مؤسسة باستقلالها الاقتصادي والقانوني وتتعاون فيما بينها في سبيل تحقيق أهداف مشتركة على قدم المساواة[1031].

أي أن الاستقلالية الّتي تتمتع بها المؤسسة المشتركة تكون في حدود المصلحة المشتركة دون أن تكون في حالة التبعية للمؤسسة المنشأة لها، إلّا أنّ لها الحرية في ممارسة نشاطها وفقا للهدف الّذي أنشأت من أجله، وبالتّالي يمكن القول على أن المؤسسة المشتركة نوعا من المؤسسات الفرعية الّتي لها استقلالها القانوني ولكن من الناحية العملية تخضع لإدارة ورقابة لصيقة لمؤسسة الأم[1032].

الفرع الثاني:

[1027]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**186**.

[1028]-**منصورداود**، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**58**.

[1029]-لتفصيل أكثر في الديمومة والاستقلالية التّي يجب أن تتمتع بها المؤسّسة المشتركة، أنظر أكثر: **محمد عدنان بن ضيف**، **مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**20** و**21**.

[1030]-أنظر أكثر: **محمد عدنان بن ضيف**، **مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**21**.

[1031]-**قابة صورية**، الآليات القانونية لحماية المنافسة، مرجع سابق، ص**186**.

[1032]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**211**.

رقابة التجميعات الاقتصادية

تُعتبر التجميعات الاقتصادية من بين الأليات القانونية الّتي تعكس تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وترجم الحرية الاقتصادية، بما يخدم مراكز التجميعات الاقتصادية وتقويتها في السّوق المعني، وحماية للمنافسة في السّوق خول المشرّع للمجلس المنافسة رقابة التجميعات الاقتصادية من بداية تكريس مبادئ اقتصاد السّوق **(أولا)**.

ألزم المشرّع المؤسسات الاقتصادية الّتي تسعى لتشكيل التجميعات الاقتصادية على ضرورة اتخاذ مجموعة من الشروط محددة قانونا **(ثانيا)**، نظرا أن عمليات التجميع يمكن أن تؤدي إلى خلق وتعزيز وضعية الهيمنة في السّوق وبالتّالي المساس بالمنافسة لذلك حدد القانون مجموعة من الإجراءات لتفادي المساس بمبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية **(ثالثا)**، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإيجابية من التجميع وتفادي مساوئها.

أولًا: تكريس رقابة التجميعات الاقتصادية

تُعتبر عملية مراقبة التجميعات الاقتصادية عملية سابقة للتجميع وذلك بهدف التصدي لمساس بالمنافسة قبل وقوع الضرر فهو يشكل بذلك عملية وقائية نظرا أن عملية التجميع نتيجة حتمية لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق فلا يمكن منعها لما لها من فوائد على المصلحة الاقتصادية بشكل عام كما يمكن أن تؤدي إلى ظهور مؤسسات ضخمة ذات مراكز اقتصادية قوية ومهيمنة على السّوق.

فتكريس الرقابة السابقة على التجميعات الاقتصادية ضرورة فهي بمثابة الرقابة الاحتياطية المسبقة الرامية إلى التأكد من عدم بلوغ بعض المؤسسات مستوى من القوة الاقتصادية يجعلها في وضع مهيمن يصعب تداركه فيما بعد[1033]، فلا يمكن اعتبار مراقبة التجميعات الاقتصادية قيد على حرية التّجارة كما قد يتصور أو مساس بمبادئ اقتصاد السّوق، لأن هذه الرقابة تشكل ضمانة أكيدة لحرية المنافسة[1034]، وإجراء احتياطي يهدف إلى تفادي بروز

[1033]-**لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**145**.

[1034]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**57**.

وضعيات هيمنة حيث لا تكفي قواعد مبادئ اقتصاد السّوق لضمان وجود منافسة نزيهة بل يفرض الوضع تدخل الدولة بقواعد وهيئات تعمل على تهذيب المنافسة[1035].

على عكس الممارسات المقيدة للمنافسة الّتي حظرها المشرّع ضمن أحكام قانون المنافسة والّتي سبق أن تطرقنا إليها سالفا باعتبارها وفقا لنص المادة **14** مقيدة للمنافسة، فإنّ الأمر يختلف بالنسبة لعمليات التجميع الاقتصادي الّتي لا تخضع إلا لعملية الرقابة بهدف ضمان أن هذه العمليات لا تؤدي إلى إنشاء احتكارات فعلية في السّوق المعنية[1036]، كما يخرج من نطاق الرقابة عمليات التجميع الّتي لا تشكل مساس بالمنافسة[1037]، كما أنّ عملية الرقابة تعد بمثابة فرصة أمام الدولة للتدخل بطريقة عقلانية في المجال الاقتصادي[1038].

قام المشرّع على غرار التشريعات الأخرى بوضع مجموعة من الشروط الّتي يجب على المؤسسات الالتزام بها في حالة ما اتجهت نحو تشكيل التجميعات الاقتصادية بهدف تخفيف من أثارها السلبية بمقارنة مع أثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني، فالتجميع من الوسائل الّتي تتبعها المؤسسات في ظل تكريس الحرية الاقتصادية لفرض وجودها وضمان مكانتها في السّوق إلّا أنّ ذلك لا يمكن أن يكون بعيدا عن أنظار السلطات المختصة.

جاء تكريس قاعدة رقابة التجميعات الاقتصادية من بداية تغيير المسار الاقتصادي وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، خاصة ضمن القانون الخاص بالأسعار الملغى؛ أين تنص المادة **31** على ضرورة حصول أصحاب التجميع على ترخيص مسبق[1039]، إلّا أنّ ما يميز هذا التكريس

[1035]-**أيت منصور كمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2015**، ص**151**.

[1036]-" **Si la législation sanctionne les pratiques restrictives de concurrence comme les ententes illicites, les abus de domination, les pratiques de prix abusivement bas ou encore les pratiques exclusives, tel n'est pas le cas des opérations de concentrations d'entreprises qui sont seulement soumises à un contrôle destiné à s'assurer que de telles opérations n'aboutissent à l'institution de monopoles de fait**.", Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la concurrence, op.cit, p **152**.

[1037]-**والي عبد اللطيف، رحموني عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**136**.

[1038]-**أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**151**.

[1039]-لتذكير: تنص المادة **31** من قانون الأسعار الملغى على ما يلي: "**كل فعل يرمي إلى تجميع المؤسسات قصد التحكم الفعلي في جزء هام من السوق الوطنية ينبغي على أصحابه الحصول على ترخيص مسبق.**
تحدد كيفيات تطبيق هذا المبدأ بموجب قانون خاص".

كان بصيغة غير واضحة واكتفى بتوضيح على أن كل فعل يرمي إلى تجميع المؤسسات يجب على أصحابه طلب الحصول على ترخيص مسبق، دون توضيح الجهة المختصة في منحه ولا الإجراءات الّتي يمكن اتباعها في ذلك مع وضع إحالة أن تحديد كيفيات ذلك بموجب قانون خاص، أين نفهم على ضرورة صدور قانون مستقل خاص بالتجميعات الاقتصادية إلّا أنّه في الواقع لم يصدر أي قانون في ذلك.

تم إلغاء قانون الأسعار بموجب القانون رقم **95-06** المتعلق بالمنافسة الملغى هو الأخر، حيث وضح المشرّع على ضرورة مراقبة التجميعات الاقتصادية وفقا ما جاء في نص المادة **11** و**12**، كما احتفظ المشرّع بالمسار نفسه بعد صدور الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم مع إظهار الاهتمام الأكثر بالتجميعات الاقتصادية، نظرا لاعتبارها من العوامل الّتي تمكن المؤسسات المتجمعة من منافسة المؤسسات الأجنبية القوية ومساهمتها في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي[1040]، لذلك تم تخصيص فصل مستقل عن التجميعات الاقتصادية من المادة **15** إلى المادة **22**، مع الإشارة أنّ هذا الفصل مساه التعديل الصادر سنة **2008**[1041].

نلتمس من خلال النصوص السالف ذكرها أن المشرّع لم يستعمل المصطلحات الّتي تدل على الحظر وهو دليل على نيته في عدم حظرها، فهي عمليات مباحة بالقدر الّذي لا تنتج أثارا ماسة بالمنافسة[1042]، فالمشرّع أصلا استبعدها من الممارسات المحظورة وهي مشروعة إلى حين التأكد من عدم مساسها بالمنافسة من خلال إخضاعها لعملية الرقابة[1043].

ثانيًا: شروط رقابة التجميع الاقتصادي

تخضع رقابة التجميعات الاقتصادية إلى ضرورة وجود مجموعة من الشروط الّتي يمكن استخلاصها من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم، فالتجميعات القليلة الأثر على المنافسة لا

[1040]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**57**.

[1041]-التعديل مس نص المادة **19** مع إضافة المادة **21** مكرر.

[1042]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**134**.

[1043]-مرجع نفسه، ص**144**.

يلتفت إليها القانون ولا تخضع للمراقبة ولهذا لا يكون معنيا بالمراقبة إلا التجميع الّذي تقوم به المؤسسات المتمتعة بالقوة الاقتصادية ذات التأثير القوي في المنافسة[1044].

فوجود الرقابة من طرف مجلس المنافسة يفترض أولا وجود التجميع الّذي يمكن أن تتخذه المؤسسات الاقتصادية على أحد الأشكال القانونية المحددة في نص المادة **15** والّتي سبق التطرق إليها، فلا يمكن ممارسة الرقابة إلّا إذا اتخذت مؤسسة فأكثر أحد الصور المكرسة في نص المادة **15**، وبالتّالي استبعاد ما ينتج عن توسع المؤسسة الواحدة مثلا ضمن التركيز الاقتصادي مهما بلغ مستوى تطورها وتوسعها[1045]، كما يجب أن يكون هذا التجميع قد ترتب عنه خلق قوة اقتصادية[1046]، فالتجميعات الّتي لا تشكل قوة اقتصادية ولا تؤثر على السّوق ولا المنافسة فهي غير معنية بالمراقبة.

وبالرجوع إلى نص المادة **17** الّتي تنص على ما يلي: "**كل تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، ولا سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الّذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر**"، نفهم أن التجميعات الاقتصادية الخاضعة لرقابة هي تلك الّتي تمس المنافسة، أي أن الشرط الأساسي لفرض الرقابة على التجميع هو مساسها بالمنافسة لاسيما عندما تؤدي إلى تقوية وضعية مهيمنة ويكون له تأثير محسوس على المنافسة الفعلية مما يؤدي إلى تقييد المنافسة في السّوق[1047].

أضاف المشرّع نص المادة **18** الّتي تنص على: "**تطبق أحكام المادة 17 أعلاه، كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40 % من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق معينة**"، فنص المادة مرتبط بالمادة **17** أين وضح المشرّع شرط رقابة التجميعات الاقتصادية مرتبط بمساس المنافسة، مع تحديد المعيار المعتمد ذات طابع كمي[1048]، من خلال حساب

[1044]-**كتو محمد الشريف**، قانون المنافسة والممارسات التّجارية وفقا للأمر رقم **03-03** والقانون رقم **04-02**، مرجع سابق، ص**57**.

[1045]-**لعوربدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**135**.

[1046]-**تيروسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، مرجع سابق، ص**279**.

[1047]-أنظر أكثر: **جلال مسعد** زوجة محتوت، مرجع سابق، ص**218**.

[1048]-**أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**150**.
أنظر أكثر: **محمد عدنان بن ضيف**، **مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**23**.

حجم المبيعات والمشتريات المنجزة في السّوق المعنية والمحددة بنسبة مئوية يفوق **40** %، وما يعاب على نص المادة **18** أن المشرّع لم يحدد الفترة الزمنية الّتي تم تقدير فيها الهيمنة ومدى تأثيرها في السّوق والّتي يفترض أن تكون على الأقل في حدود سنة الّتي تسبق الإعلان عن عملية التجميع[1049].

تعتبر هذه النسبة معتبر ومهمة، ويمكن إرجاع ذلك لرغبة المشرّع في تقوية المؤسسات الوطنية في الوقت الراهن لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الوطنية والعالمية[1050]، في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية خاصة بالمقارنة مع التشريعات الأخرى[1051]، حيث كانت النسبة محددة بـ **30** % في ظل القانون رقم **95-06** الملغى مع توسيع معايير أخرى لتقدير مشاريع التجميع أين صدر في ظل هذا القانون النص التنظيمي المتعلق بمقاييس تقدير مشاريع التجميع أو التجميعات[1052].

[1049]-**والي عبد اللطيف، رحموني عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**137**.

[1050]-**تيروسي محمد**، قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي، مرجع سابق، ص**178**.

[1051]-للإشارة أن المشرع في ظل القانون رقم **95-06** الملغى حدد العتبة القانونية بـ **30** % ورفعها بنسبة **10**% بعد صدور الأمر رقم **03-03**، ولم تتغير بعد ذلك رغم التعديلات التّي تلتها سنة **2008** و**2010**، في حين المشرع الفرنسي يعتمد على معيار رقم الأعمال حيث حدد على أن يكون التجميع خاضع لرقابة إذا كان مجموع رقم أعمال العالمي يفوق **150** أورو ومجموع رقم أعمال الوطني يفوق **15** مليون أورو وهذا وفقا ما جاء في نص المادة **L 430-2** من التقنين الفرنسي وذلك كما يلي: "

I. Est soumise aux dispositions des articles L. 430-3 et suivants du présent titre toute opération de concentration, au sens de l'article L. 430-1, lorsque sont réunies les trois conditions suivantes :

-le chiffre d'affaires total mondial hors taxes de l'ensemble des entreprises ou groupes de personnes physiques ou morales parties à la concentration est supérieur à 150 millions d'euros ;

-le chiffre d'affaires total hors taxes réalisé en France par deux au moins des entreprises ou groupes de personnes physiques ou morales concernés est supérieur à 50 millions d'euros ;" https: //www.legifrance.gouv.fr

[1052]-مرسوم تنفيذي رقم **2000-315** مؤرخ في **14** أكتوبر **2000**، يحدد بمقاييس تقدير مشاريع التجميع أو التجميعات، ج.ر.ج.ج، عدد **61** صادر في **14** أكتوبر **2000 (ملغى)**، للإشارة أن هذا المرسوم ملغى بموجب **73** من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم، وإلغاء هذا المرسوم يعني في الحقيقة تضيق المعايير التّي ستساهم في تقدير التجميعات الاقتصادية مما يترك فراغ من جهة، ومن جهة أخرى توسيع السلطة التقديرية مجلس المنافسة في ذلك دون وجود معايير يستند إليها في ذلك، خاصة إذا استمر الوضع في عدم صدور أي نص يعوض ذلك.

نُلاحظ أن المشرّع حدد العتبة القانونية الّتي لا يمكن أن تتجاوزها التجميعات الاقتصادية في السّوق المعنية إذ يتطلب ذلك خبرة ومعرفة ميدانية واقتصادية واقعية تطبيقية أكثر لإظهار مدي وجود وضعية الهيمنة من عدمها، فالتجميع يؤدي إلى بروز مؤسسة مسيطرة في السّوق المعنية واقصاء المنافسين الأخرين؛ وبالتّالي كل التجميعات الاقتصادية تفوق هذه النسبة في السّوق المعنية تخضع بالضرورة لرقابة من طرف السّلطة المعنية المتمثل في مجلس المنافسة، والهدف المتوخى من وراء هذه العتبة هو حماية المنافسة[1053].

إلا أن المشرّع أورد استثناء في هذه المسألة بعد تعديل الأمر بموجب القانون رقم **08-12**، واستحداث المادة **21** مكرر الّتي تنص على ما يلي: " **لا يطبق الحد المنصوص عليه في المادة 18 اعلاه على التجميعات الّتي يمكن أن يثبت أصحابها أنّها تؤدي لاسيما إلى تطوير قدراتها التنافسية أو تساهم في تحسين التشغيل أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السّوق غير أنه، لا تستفيد من هذا الحكم سوى التجميعات الّتي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد 17 و19 و20 من هذا الأمر.**".

نفهم من خلال النص أن النسبة المئوية المحددة في نص المادة **18** لا تطبق على التجميعات الاقتصادية وحتّى عن كان ذلك يمس بالمنافسة؛ بشرط أن يثبت أصحابها أنّها تؤدي مصلحة اقتصادية، أين وضح المشرّع بعض الحالات على سبيل المثال، لاسيما تلك الّتي تتعلق التطوير قدراتها التنافسية أو تلك الّتي تساهم في تحسين التشغيل وبالتّالي التقليل من البطالة أو تلك الّتي من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السّوق وبالتّالي المساهمة في نشأتها وديمومتها في السّوق وتوسيع حرية المنافسة والتّنمية.

رغم أن التجميعات من شأنها المساس بالمنافسة، إلّا أنّ هذا من شأنه تعويض عن الأضرار الّتي تظهر في تطوير القدرات التنافسية أو تساهم في تحسين التشغيل وتقليل من

ولتفصيل أكثر أنظر: **كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**227** وما يليها.

[1053]-**محمد عدنان بن ضيف، مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**23**.

البطالة أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية والمساهمة في نموها وديمومتها في السّوق.

ثالثًا: إجراءات رقابة التجميع الاقتصادي

يتوقف أمر رقابة التجميعات الاقتصادية على توفر الشروط الّتي سبقا أن تطرقنا إليها مما يستلزم اتباع مجموعة من الإجراءات القانونية، وأولها يتعلق بالترخيص المسبق لقيام التجميع فلا وجود له في حالة عدم الاشعار المسبق وفي حالة عدم الامتثال لذلك يتدخل مجلس المنافسة لوضع حد لهذا التجاوز بتطبيق العقوبات المقررة لذلك قانونا.

تلزم المؤسسات الاقتصادية المعنية بالتجميع تقديم أولا طلبا للحصول على ترخيص إذا يعد هذا الإجراء بمثابة الإخطار الاجباري المسبق قبل إتمام التجميع[1054]، وهذا وفقا لنص المادة **17** الّتي تنص على ضرورة التقدم لمجلس المنافسة باعتبارها السّلطة والجهة المختصة في ذلك لبت فيه في أجل ثلاثة أشهر، والمحررة على النحو التّالي: "**كل تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، ولا سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الّذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر**"، حيث وضح المشرّع بصريح العبارة على ضرورة الإجراء من خلال استعمال الصيغة الإلزامية "**يجب**"، وهذا ما ورد أيضًا في مضمون نص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **05-219** المتعلق بالترخيص لعمليات التجميع[1055]، الّذي جاء تطبيقا لنص المادة **22** من الأمر رقم **03-03** الّتي تنص على ما يلي: "**تحدد شروط طلب الترخيص بعمليات التجميع وكيفياته بموجب مرسوم**.".

يُعتبر مجلس المنافسة صاحب الاختصاص في مسك طلبات الترخيص بعمليات التجميع وعلى الراغبين بذلك الالتزام بمبدأ الاخطار لعملية التجميع قبل اتمامه؛ حفاظا على المسار التنافسي الطبيعي في السّوق[1056]، وحسب المادة **19** فقرة الأولى لمجلس المنافسة حق اتخاذ القرار والبت فيه في آجل **3** أشهر بقبول ومنح الترخيص أو رفضه وذلك بقرار معلل، وفي كل

[1054]-**أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**152**.

[1055]-مرسوم تنفيذي رقم **05-219** مؤرخ في **22** يونيو **2005**، يتعلق بالترخيص لعمليات التجميع، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **22** يونيو **2005**.

[1056]-**بوترفاس حفيظة**،" مدى مخالفة التجميع الاقتصادي لأحكام قانون المنافسة"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد **7**، العدد **2**، **2021**، ص**127**.

الأحوال عليه استشارة كل من الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع[1057].

لا يمكن لأصحاب عملية التجميع في الفترة الّتي تقدم بها بطلب الجميع لمجلس المنافسة اتخاذ أي تدبير من شأنه يجعل التجميع لا رجعة فيه وفقا لنص المادة **20** من قانون المنافسة[1058]، فتحقيق التجميع على أرض الواقع معلق على موافقة مجلس المنافسة باعتباره السّلطة المخولة للبت في ذلك وللأثر الموقف هدف وقائي حيث أنه يحمي المنافسة من أي عمليات تجميع قد يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد خاصة وأن بعض الآثار لا يمكن معالجتها من خلال الأمر بإيقاف عملية التجميع[1059].

تُعتبر مهلة **3** أشهر المدة المحددة قانونا أين يمكن لمجلس المنافسة تقييم مشروع التجميع لأخذ في النهاية قرار القبول ومنح الترخيص أو الرفض مع التعليل بعد دراسته مدى تأثير المشروع المقترح على المنافسة في السّوق[1060]، ويعتبر دور مجلس المنافسة في ذلك تقني أكثر إذ يجب البحث عن الأثار المتوقعة لعملية التجميع على سير المنافسة والبحث في آثار العملية على التقدم الاقتصادي من أجل معرفة مزايا وأضرار التجميع بالنسبة لمجموع الاقتصاد[1061]، ويمكن للمجلس أن يرخص لعملية التجميع أو رفضه بقرار معلل إذا كان ذلك يمس بالمنافسة كما يمكن منح الترخيص لكن بشروط[1062].

[1057]-تنص المادة **19** فقرة الأولى على ما يلي: " **يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع.**".

[1058]-تنص المادة **20** على ما يلي: "**لا يمكن أن يتخذ أصحاب عملية التجميع أي تدبير يجعل التجميع لا رجعة فيه، خلال المدة المحددة لصدور قرار مجلس المنافسة**".

[1059]-**والي عبد اللطيف، رحموني عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص**138** و**139**.

[1060]-أنظر أكثر: **أيت منصور كمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**153**.

[1061]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**230**.

[1062]-تنص المادة **19** على ما يلي: " **ويمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة. كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة.**".

تتعلق قرارات مجلس المنافسة في مجال التجميع بقبول التجميع ومنح الترخيص إذا كان ذلك غير مخالف للمنافسة ولا يقيدها حيث لا يثير أية مخاوف على أثاره التنافسية أو أن مشروع التجميع المقترح سوف تترتب علية أثار إيجابية وهو ما يمكن تسميته بقرار الترخيص العادي[1063].

أمَّا الحالة الثانية من القبول يكون مساس بالمنافسة إلّا أنّ المجلس يمنح الترخيص لكن وفقا لشروط غير محددة المعالم في النص والتفاوض مع أصحاب التجميع وقفا لشروط أو بناء على تعهدات يلتزم بها التجميع لتخفيف الآثار السلبية على المنافسة وهو قرار الترخيص المشروط[1064]، أين نلاحظ أن المشرّع يمنح السّلطة التقديرية لمجلس المنافسة في منح الترخيص وحتّى إن كان ذلك يمس بالمنافسة لكن دون تحديد الدافع من ذلك والّتي يمكن إرجاع إلى مراعاة المصالح الاقتصادية والاجتماعية[1065]، وما على مجلس المنافسة أن يفرض على أصحاب التجميع ضرورة تخفيف آثار التجميع على المنافسة، كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة.

يمكن إرجاع منح الترخيص من طرف مجلس المنافسة لأصحاب التجميع رغم أنه هذا الأخير يمكن له أن يؤثر سلبا على المنافسة إلا من جانب يمكن لهذا التجميع أن يعوض عن الأضرار اللاحقة من خلال مساهمة التجميع في دفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام وذلك بالبحث العلمي والابتكار وتطوير الإنتاج الّذي يتطلب تكثيف جهود مجموعة من المؤسسات[1066].

لكن يمكن أن يكون ذلك بشروط غير محددة من طرف مجلس المنافسة باعتباره الجهة المختصة وله السّلطة التقديرية الكاملة في وضع الشروط الّتي يراها ملائمة لذلك، أما في حالة الرفض فعلى المجلس تعليل ذلك، وفي كل الأحوال على مجلس المنافسة أخذ رأي وزير التّجارة والوزير المعني بقطاع التجميع، وحتّى لا يكون هناك تعسفا من طرف مجلس المنافسة قدم

[1063]-أنظر أكثر: **أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**157**.

[1064]-أنظر أكثر: مرجع نفسه، ص**157**.

[1065]-مرجع نفسه، ص**154**.

[1066]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**230**.

المشرّع ضمانة لأصحاب التجميع المرفوض حق اللجوء لمجلس الدولة والطعن في قرارتها[1067]، وذلك وفقا ما جاء في نص المادة **19** فقرة الأخيرة على النحو التّالي: "**يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة**".

ما يجب الإشارة إليه ما جاء في نص المادة **21** أين يمكن للحكومة التدخل وتقديم الترخيص سواء كان ذلك بصفة تلقائية أو بطلب من أصحاب التجميع المرفوض مسبقا وفي كلا الحالتين يكون ذلك بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المعني بقطاع وذلك في حالة مصلحة عامة في ذلك[1068]، وفي كل الحوال تدخل الحكومة لا يكون إلا بعد رفض مجلس المنافسة منح الترخيص أين يمكن للحكومة التدخل بطريقة تلقائية أو بموجب طلب أصحاب الترخيص ذلك، بمفهوم أخر لا يمكن للحكومة أن تقبل الترخيص بعمليات تجميع اقتصادي ما لم يقدم طلبا بالترخيص به لدى مجلس المنافسة أو لم يبت بشأنه مجلس المنافسة أو لم يصدر قرار بشأنه[1069].

يعتبر معيار المصلحة العامة معيار مرنا لا يمكنه أن يكفل الاستقرار القانوني الضروري لحياة الأعمال[1070]، حيث منح المشرّع فرصة لتدخل الحكومة على أساس معيار المصلحة العامة لمنح الترخيص الّذي يتميز بالمرونة وصعوبة الضّبط مما يفتح مجال لتدخل أكثر للسلطة التّنفيذية واستبعاد في المقابل رقابة مجلس باعتباره صاحب الاختصاص في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

يعتبر معيار المصلحة العامة المعيار الأساسي الّذي يضمن تدخل الدولة وتوجيه المنافسة وفقا لسياستها الاقتصادية وضمان أهدافها الاجتماعية، على مستوى التشغيل وكل ما يهم حماية البيئة والمستهلك من جهة؛ وجهة أخرى يؤدي إلى تدخل الدولة على اعتبارات

[1067]-لتفصيل أكثر أنظر: **لعور بدرة**، آليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص**153**.

[1068]-تنص المادة **21** على ما يلي: " **يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو بناء على طلب من الأطراف المعنية، بالتجميع الّذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، وذلك بناء على تقرير الوزير المكلف بالتّجارة والوزير الّذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع.**".

[1069]-**محمد عدنان بن ضيف، مزغيش عبير**، مرجع سابق، ص**28**.

[1070]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**230**.

سياسية[1071]، وبالتّالي تهميش مبادئ اقتصاد السّوق باستبعاد مجلس المنافسة باعتباره صاحب الاختصاص الأصلي وتدخل الدولة كحالة استثنائية في منح الترخيص عن طريق تخويل القانون ذلك للحكومة مراعاة للمصلحة العامة.

وسع المشرّع أكثر إمكانية منح الترخيص من عدمه وهذا ما يظهر أيضًا من خلال نص المادة **21** مكرر المستحدثة بموجب القانون رقم **08-12** المعدل والمتمم للأمر رقم **03-03** وذلك كما يلي: "**ترخص تجميعات المؤسسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو تنظيمي بالإضافة إلى ذلك**".

نفهم من خلال النص أن التجميع يمكن أن يكون بقوة القانون وذلك عن طريق وجود نص قانوني ذات طابع تشريعي وامتد ذلك إلى إمكانية وجود نص ذات طابع تنظيمي ينص مباشرة على منح ترخيص للتجميع ما مما يعني فتح مجال للسلطة التّنفيذية للتدخل في المجال الاقتصادي، وهذا ما قد يؤدي لمساس بمبادئ اقتصاد السّوق فالموافقة القانونية لأحد أشكال التجميع في نشاطات معينة قد تراها الدولة ضرورية للتنمية والتطور الاقتصادي كان يكون مثلا في القطاع الفلاحي لتفادي العجز والتبعية في المواد الغذائية[1072]، أولى من مبادئ اقتصاد السّوق وحماية المنافسة.

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ أن المشرّع يشجع بشكل واسع التجميعات وحتّى إن كان ذلك قد يمس بالمنافسة طالما أنه يقدم مساهمات في التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي فضلا عن المنافع الّتي تهدف إلى تحسين معيشة المستهلكين[1073]، حيث وضع حالات أين يمكن منح الترخيص دون تدخل مجلس المنافسة، فمن جانب يقلل الرقابة الّتي يمكن لهذا الأخير ممارستها ومن جانب أخر توسيع التجميعات الاقتصادية لما من تأثير إيجابي للمصلحة العامة الاقتصادية، كما هذا سيساهم في ازدواجية منح الترخيص بين مجلس المنافسة كاصيل في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والاستثناء إلى الحكومة بقوة القانون وهذا ما سوف يقلل مكانة مجلس المنافسة ودوره الرقابي في ضبط السّوق.

[1071]-**تيروسي محمد**، قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي، مرجع سابق، ص**178**.

[1072]-**أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**155**.

[1073]-**بن حملة سامي**، "تجمع الشركات التّجارية كآلية للتركيز الاقتصادي في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**19**.

وفي كل الأحوال يمكن لمجلس المنافسة اتخاذ قرار الرفض بشرط تعليله إذا ما رأى أنّ التجميع من شأنه المساس بالمنافسة، أي أن الجانب الإيجابي الّذي يحتمل أن ينتج عن التجميع يغلب عليه الجانب السلبي لإمكانية إلحاق أضرار على المنافسة[1074].

للإشارة أنّ المشرّع لم يشر إلى إمكانية سكوت مجلس المنافسة، إلّا أنّ سكوته في المدة المحددة يعني بالضرورة الرفض لأن القبول يرفقه منح الترخيص فعدم منح الترخيص يعني بطريقة غير مباشرة الرفض كما أنّ المشرّع واضح في ضرورة تعلل قرار الرفض، وبالتّالي إذا كان هناك القبول يجب منح الترخيص وإذا كان هناك الرفض يجب أين تعليل للقرار، نهيك عن موقف المشرّع في نص المادة **20** من قانون المنافسة الّتي تنص على المؤسسات المعنية بالتجميع عن اتخاذ أي موقف أو تدبير يجعل من التجميع لا رجعة فيه خلال المدة المحددة لصدور قرار مجلس المنافسة[1075].

.

[1074]-**بوترفاس حفيظة**، مرجع سابق، ص**130**.

[1075]-أنظر في هذا أيضا: **أيت منصوركمال**، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص**157**.

الفصل الثاني

الهيئات الإدارية المكلفة بضبط الممارسات التّجارية

تُعتبر الممارسات التّجارية فضاء واسع لمختلف الممارسات الّتي تهدف أساسا لتحقيق الربح إذ تشتمل على مختلف النشاطات التّجارية والاقتصادية خاصة مع توسعها في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها نهيك عن التطور التكنولوجي وما أدى بشكل مباشر التأثير عليها إذا أصبحت هذه الممارسات تتخطى كل العوائق المكانية والزمانية.

أدى تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية في المنظومة القانونية الجزائرية من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية السائدة في الدول الرأسمالية نهيك عن الأسباب الخلفية من وراء تبنيها إلى توسيع نطاق الممارسات التّجارية بشكل هائل، لذلك فالخطوة الأولى الّتي لجا إليها الدولة إعادة النظر في النصوص القانونية المؤطرة لمختلف الممارسات التّجارية والاقتصادية، والّتي ركزنا في هذه الدراسة على كل من القانون رقم **04-02**[1076] والأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم[1077]، في سبيل تكريس شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية وحماية المنافسة في السّوق.

تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالمنظومة القانونية لمختلف الممارسات التّجارية لا يعنى بشكل مطلق القضاء على الطرق التقليدية في سبيل ضمان توازن قوى السّوق بن الأعوان الاقتصادين فيما بينهم أو بينهم وبين المستهلكين من جانب ومن جانب أخر حماية المنافسة المشروعة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق كمصلحة عامة في الحفاظ على النّظام العام الاقتصادي.

في سبيل تحقيق توازن القوى في السّوق وحماية لسياسة العامة لدولة في تحقيق أهدافها والمحافظة على مبادئ اقتصاد السّوق المكرسة في مختلف النصوص القانونية، كان من الضروري تكريس تكامل مؤسساتي في ضبط الممارسات التّجارية، والّتي تظهر في الاحتفاظ على دور الهيئات التقليدية على دورها الكلاسيكي في ضبط النشاطات التّجارية **(المبحث الأوّل)**، **إلى** جانب تبني الضّبط الاقتصادي الحديث المتلائم مع تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتوجه نحو حرية المنافسة الفعالة في سبيل الوصول منظومة مؤسساتية متكاملة في ضبط الممارسات التّجارية **(المبحث الثاني)**.

[1076]-قانون رقم **04-02**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجاري، مرجع سابق.

[1077]-أمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمّم، مرجع سابق.

المبحث الأوّل:

التكامل المؤسساتي في ضبط الممارسات التّجارية

تَبني مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية كانت من أولويات الدولة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية السائدة في الأنظمة الرأسمالية، من خلال الاعتماد على هيئات كلاسيكية تتمتع باختصاصات واسعة في ضبط الأنشطة التّجارية والاقتصادية ذات تنظيم هيكلي واسع لتجسيد سياسة الدولة وتوجهها الاقتصادي وتقريب مصالحها للمواطن باعتبار الجهاز الأصلي والأولى المعني بالتّنمية والانعاش الاقتصادي.

تُعتبر وزارة التّجارة الإدارة التّنفيذية الأصلية في تنفيذ سياسية الدولة الاقتصادية وفقا لتوجهات البرنامج الحكومي المسطر، ولا يمكن لها ذلك إلا بتمتعها بمختلف الصلاحيات الّتي تمكنها من تحقيق التّنمية الشاملة والانتعاش الاقتصادي في إطار مصالح وزارة التّجارة المجسدة في الهيئات الإدارية المركزية الّتي تحرص على ضبط الممارسات التّجارية وتوفيق بين مصالح الأعوان الاقتصادية والمستهلكين وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، في مقابل المصالح الداخلية توجد مصالح الخارجية الّتي هي عبارة عن هيئات إدارية غير ممركزة قصد تقريب مصالحها في شكل مديريات على مستوى ولائي إلى جانب المديريات الجهوية في سبيل تنفيذ سياسة الدولة على المستوى الإقليمي **(المطلب الأول)**.

يتوقف أمر تنفيذ هذه الهيئات الممركزة والمحلية والجهوية لصلاحياتها في سبيل تحقيق التوازن بين مبادئ اقتصاد السّوق وتكريس المنافسة وما يقابله من حماية مصالح الخاصة بالأعوان الاقتصاديين وضرورة حماية المستهلك وتوعيته وتحسيسه من أجل الوقاية؛ خولت لها صلاحيات متنوعة وواسعة بالموازاة مع السّلطة التّنفيذية كجهة كلاسيكية استحدثت هيئات حديثة لضبط السّوق تتمتع باختصاص ضبط الممارسات التّجارية بصفة عامة وتمتعها بالاختصاصات نفسها الّتي تتمتع بها الهيئات التقليدية خاصة منها ما يتعلق بالاختصاص الاستشاري والتنظيمي خاصة، وحتّى الاختصاص القمعي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل:

وزارة التّجارة كاطارعام لضبط الممارسات التّجارية

تعتبر وزارة التّجارة من الهيئات التقليدية الكلاسيكية الّتي يعتمد عليها في مختلف الممارسات التّجارية في السّوق، إلّا أنّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق لا يعني بالضرورة التخلي الكلي عن هذه الهيئات، باعتبارها الجهاز الأصلي الأوّل المعني بتفعيل وتنشيط التّنمية الاقتصادية[1078]؛ وهو الهدف نفسه من وراء تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والتخلي عن النّظام الاقتصادي الّذي يستبعد استغلال القدرات الفردية المنتجة والناشطة في السّوق بتشجيع حرية المبادرة.

يرتبط فعالية تنفيذ برنامج الحكومي في أي قطاع في مدى التنظيم الفعال والسليم في سبيل تقسيم الوظائف والعمل على تنفيذها وتنسيق العمل فيما بينها، وبالرجوع لتنظيم الإداري في قطاع التّجارة الّتي تتكلف بها وزارة التّجارة أين يتم تنظيم في شكل مصالح المركزية على رأسه وزير التّجارة والمصالح المساعدة في تنفيذ اختصاصات الواسعة في مجال التّجارة والاقتصاد عموما **(الفرع الأوّل)**.

وقصد تخفيف الأعباء الّتي تتكفل بها الهيئة الإدارية المركزية لقطاع التّجارة وفي سبيل تحقيق سياسة الدولة في تقريب خدماتها للمواطن يتم وضع مصالح أو هيئات إدارية غير مركزية تابعة لمصالح وزارة التّجارة في ضبط الممارسات التّجارية بصفة عامة وشاملة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل:

الهيئات الإدارية المركزية لوزارة التّجارة في ضبط الممارسات التّجارية

تُعتبر وزارة التّجارة الجهاز التّنفيذي الّذي يتولى تنفيذ ومتابعة سياسة الدولة التّجارية والاقتصادية في سبيل تحقيق التّنمية الاقتصادية والانعاش الاقتصادي، والمحرك الأساسي

[1078]-**حساين سامية**، "عن اختصاص في ضبط السوق والنّشاط التّجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التّجارة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد **2**، **2019**، ص**630**.

لسياسة الدولة المكرسة على المستوى المركزي[1079]، أين يتمحور دور الإدارة المركزية لوزارة التّجارة من خلال مصالحه المتخصصة بدور المشرف والمؤطر العام في حماية المنافسة وتنظيم السّوق وكذا منع بت الاضطرابات فيه قصد توفير الشفافية والنزاهة الّتي تعكس بالأساس تلبية حاجات المستهلك[1080]، وهذا ما يمكن أن يشتمل على مهمة ضبط السّوق عموما[1081].

تنفيذ الدولة سياستها التّجارية والاقتصادية على المستوى الوطني وفي مختلف ميادين من التّجارة الخارجية وضبط الأسواق وترقية المنافسة وتنظم المهن المقننة والنشاطات التّجارية وجودة السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية وقمع الغش بالاعتماد على أجهزة دائمة وعلى رأسهم الوزير المكلف بالتّجارة **(أولا)**، إلى جانب الأجهزة الّتي تساعده في سبيل تنفيذ البرنامج المسطر **(ثانيا)**.

أولًا: وزير التّجارة

يُعتبر وزير التّجارة رئيس السّلطة المركزية واللامركزية للإدارة المكلفة بالتّجارة وبصفته "**الوزير المكلف بالتّجارة**" وباعتباره عضو في الحكومة فهو يتولى تنفيذ سياسة الحكومة ويتولى تنفيذ كل المهام الملقاة علية وفقا ما جاء في المرسوم التّنفيذي رقم **02-453** الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة[1082]، ويمثل الإدارة المركزية والجهاز التّنفيذي الأوّل المكلف بالعمل والتنسيق في سبيل تنفيذ البرنامج الحكومي وسياسة الدولة في بقطاع التّجارة سعيا في تفعيل وتنشيط التّنمية الاقتصادية[1083]، وتحقيق التوازن بين تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق من جهة

[1079]-**زوطاط نصيرة**، "دور وزارة التّجارة في مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والقانون، المجلد **4**، العدد **20**، **2020**، ص**2**.

[1080]-**مخانشة آمنة**، " مجلس المنافسة ووزارة التّجارة: إطار للتعاون والتعزيز المؤسساتي في مجال المنافسة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **3**، العدد **2**، **2016**، ص**492**.

[1081]-**حساين سامية**، "عن اختصاص في ضبط السوق والنّشاط التّجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التّجارة"، مرجع سابق، ص**630**.

[1082]-مرسوم تنفيذي رقم **02-453** مؤرخ في **21** ديسمبر **2002**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **85** صادر في **22** ديسمبر **2002**. **(ملغى)**

[1083]-**مخانشة آمنة**، مرجع سابق، ص**492**.

وحماية الأعوان الاقتصاديين من جهة وحماية مصالح المستهلك باعتباره الحلقة الهاشة في السلسلة الاقتصادية.

يتم تعين وزير التّجارة من طرف رئيس الجمهورية دون غيره وذلك بموجب مرسوم رئاسي بعد استشارة الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة[1084]، حيث تحوّل دور الوزير الأول إلى دور استشاري فقط بعدما كان يملك كرئيس حكومة قبل التعديل سلطة الاقتراح لرئيس الجمهورية ويختص الوزراء كل بحسب القطاع الّذي عُيّن من أجل تسييره.

يمارس وزير التّجارة صلاحياته بالاتصال مع الدوائر الوزارية والهيئات المعنية في مختلف المجالات الّتي لها علاقة بالتّجارة حيث تنص المادة 2 من المرسوم التّنفيذي الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة والّتي تنص على ما يلي: **"يمارس وزير التّجارة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والهيئات المعنية، صلاحياته في ميادين التّجارة الخارجية وضبط الأسواق وترقية المنافسة وتنظم المهن المقنّنة والنشاطات التّجارية وجودة السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية وقمع الغش"**[1085].

تم التفصيل أكثر في مضمون نص المادة 2 من المرسوم التّنفيذي الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة في الميادين المحددة بموجب نص تنظيمي في النصوص الموالية وذلك على التوالي كل ما يتعلق بالتّجارة الخارجية وضبط الأسواق وترقية المنافسة وتنظم المهن المقننة والنشاطات التّجارية وجودة السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

ويكلف في مجال التّجارة الخارجية بصلاحيات عديدة من شأنها ترقية التّجارة الخارجية فهو يعد ويساهم في وضع الإطار العام المؤسساتي للتجارة الخارجية ويسهر على تناسب القوانين الوطنية مع القوانين الدولية وينظم ويتفاوض في الاتفاقات الدولية، ويقترح الاستراتيجية

[1084]-باعتبار وزير التّجارة من بين أعضاء الحكومة يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية وهذا حسب نص المادة **104** من الدستور الّتي تنص على ما يلي: " **يعيّن رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بناء على اقتراح من الوزير الأوّل أو من رئيس الحكومة، حسب الحالة.**"، نفهم من النص أن الوزير الأوّل أو رئيس الحكومة حسب الحالة له حق اقتراح وزير التّجارة إلا القرار في الأخير وسلطة التعيّن تعود لرئيس الجمهورية.

[1085]-المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

المناسبة لترقية الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات[1086]، كما يولي أهمية قصوى في سبيل ترقية المنتوج الوطني حيث يشارك وزير التّجارة في إعداد سياسات حماية التعاريف الجمركية وغير الجمركية ويبادر بكل إجراء خاص وهذا ما جاء في نص المادة 7 من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453** الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة.[1087]

كما يكلف أيضًا في ضبط السّوق والعمل على ترقية المنافسة مما له من صلاحيات في اقتراح السياسة العامة لضبط السّوق واقتراح الإجراءات المناسبة الّتي من شأنها تعزيز قواعد وشروط المنافسة ويدخل عند الاقتضاء في ضبط سياسة الأسعار والسهر على تطبيقها.[1088]

يعتبر أيضًا المكلف الأول في سبيل الوصول لجودة السّلع والخدمات وحماية المستهلك خاصة فيما يخص شروط وضع المنتوجات رهن الاستهلاك من الجودة والنظافة الصحية وأمن المنتوجات من أجل إرساء قانون الاستهلاك وتطويره، إلى جانب تشجيع على إنشاء الجمعيات المهنية والمستهلكين في سبيل نشر الوعي والثقافة الاستهلاكية.[1089]

ويتمتع أيضًا بصلاحيات رقابية وقمعية فيمكن أن ينظم ويوجه ويضع حيز التنفيذ المراقبة والتحقيقات في سبيل مكافحة الممارسات التّجارية غير الشرعية والممارسات المضادة للمنافسة والغش المرتبط بالجودة والتقليد وحماية للمستهلك، فله صلاحيات واسعة في الرقابة الاقتصادية وقمع الغش[1090]، نهيك عن صلاحياته في مجال الدراسات والاعلام الاقتصادي والتّجاري[1091].

[1086]-أنظر أكثر المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

[1087]-تنص المادة 7 على ما يلي: "**في مجال ترقية الإنتاج الوطني يشارك وزير التّجارة في إعداد سياسات حماية التعاريف الجمركية وغير الجمركية، ويبادر بكل إجراء وقائي خاص.**".

[1088]-أنظر أكثر المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

[1089]-أنظر أكثر المادة **5**، مرجع نفسه.

[1090]-أنظر المادة **6**، مرجع نفسه.

أنظر أكثر: **بن بخمة جمال**، الهيئات المكلفة بحماية المنافسة في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**، ص**15** وما يليها.

[1091]-أنظر أكثر المادة **8** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

نلاحظ أن وزير التّجارة له صلاحيات واسعة ومختلفة لها علاقة مباشرة بالتّجارة والاقتصاد الوطني بما يخدم التّجارة الخارجية والداخلية والعمل على ترقية المنافسة وتنظيم المهن المقننة وجودة المنتوجات من السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية وقمع كافة أشكال الغش[1092]، وفي الواقع لا يمكن لقطاع التكفل بكل هذه الصلاحيات إلا بالتعاون مع الهيئات الوزارية المعنية في سبيل تحقيق تكامل في تطبيق البرنامج الحكومي.

يسهر وزير التّجارة على السير الحسن للهياكل المركزية واللامركزية والمؤسسات والهيئات التابعة لدائرته الوزارية وهذا وفقا المادة **9** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453** الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة[1093]، باعتباره الممثل عن الوزارة من السّلطة التّنفيذية والمكلف بالسهر على السير الحسن لكافة الهيئات والأجهزة الّتي هي تحت وصايته.

ثانيًا: الهيئات الإدارية المركزية

في سبيل تنظيم وزارة التّجارة وتحديد مختلف الأجهزة الّتي تعمل إلى جانبه؛ صدر سنة **2002** نص تنظيمي رقم **02-454** الّذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التّجارة أين خضع هذا النص لعدة تعديلات وذلك سنة **2008**، **2011** وأخرها كان سنة **2014**[1094].

تنص المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** الّذي يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، تشتمل الإدارة المركزية في وزارة التّجارة الموضوعة تحت سلطة الوزير[1095]، على كل من الأمين العام **(1)** ورئيس الديوان **(2)** والمفتشية العامة **(3)**، إلى جانب مجموعة من المديريات المعنية والّتي لها علاقة بالقطاع ككل.

[1092]-أنظر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**12** وما يليها.

[1093]-تنص المادة **9** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، على ما يلي: "**يسهر وزير التّجارة على السيّر الحسن للهياكل المركزية واللاّمركزية والمؤسسات والهيئات التابعة لدائرته الوزارية**".

[1094]-أنظر أكثر نص المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** مؤرخ **21** ديسمبر **2002**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **85** صادر في **22** ديسمبر **2002**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **08-266** مؤرخ في **19** غشت **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **19** غشت **2008**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-04** مؤرخ في **9** يناير **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **2** صادر في **12** يناير **2011**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** مؤرخ في **14** يناير **2014**، ج.ر.ج.ج، عدد **4** صادر في **14** يناير **2014**.

[1095]-تنص الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** على ما يلي: "**تشتمل الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، الموضوعة تحت سلطة الوزير....**".

1. الأمين العام

يُساعد الوزير المكلف بالتّجارة في تنفيذ مهامه **الأمين العام** ويساعد هذا الأخير مديرا (2) الدراسات ويلحق به مكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة والمكتب البريد[1096]، وهو المكلف بالدراسات والتلخيص ومسؤول المكتب الوزاري للأمن الداخلي للمؤسسة[1097].

2. رئيس الديوان

يُساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص لمختلف نشاطات وزير التّجارة منها النشاطات الحكومية وفي العلاقات الخارجية والعلاقات العمومية وتحضير علاقاته أمام أجهزة الاعلام والجمعيات المختلفة وتنظيمها إلى جانب دورها في الاتصال والتنسيق مع الهيئات العمومية ومتابعة العلاقات الاجتماعية والمهنية وغيرها كما لها في إصدار حصائل نشاطات الوزارة كلها، يتكفلون بمجموعة من صلاحيات الموضحة في نص المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** الّذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التّجارة المعدل والمتمم.

3. المفتشية العامة

يُساعده ثمانية مفتشين وهي عبارة عن مجموعة من المديريات العامة الّتي يتم إحداثها بموجب نص تنظيمي[1098]، وهي مكونة من الهياكل مختلفة يتغير عددها حسب تطور النشاطات الاقتصادية بصفة عامة ومتغيراتها، حيث أصبحت في ظل المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** المعدل والمتمم للمرسوم التّنفيذي رقم **02-454** المتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة مكونة من مديريات ولكل مديرية فروع حسب الحالة والّتي تتراوح بين فرعين أو أكثر[1099].

[1096]-أنظر أكثر: نص المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل ومتمم، المرجع سابق.

وأيضا: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التّجارة أين تم توضح ذلك بمخطط عن الهيكل التنظيمي لوزارة التّجارة وترقية الصادرات: *https://www.commerce.gov.dz/ar/les-missions-du-ministere*

[1097]-أنظر أكثر: *https://www.commerce.gov.dz/ar/les-missions-du-ministere*

[1098]-تنص المادة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل ومتمم، على ما يلي: "**-المفتشية العامة التّي يحدد إحداثها وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي.**".

[1099]-أنظر: المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** مؤرخ في **14** يناير **2014**، ج.ر.ج.ج، عدد **4** صادر في **14** يناير **2014**، يعدل ويتمم، المادة الأوّلى من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

تتمثل الهياكل في مديريات محددة الصلاحيات وحسب التعديل الأخير لنص التنظيمي فالتنظيم الهيكلي للإدارة المركزية لوزارة التّجارة مكونة من سبع (7) مديريات ولكل مدير صلاحيات في مجال تخصصها وهذا حسب ما جاء في نص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** الّذي يعدل ويتمم المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**[1100]، وتتمثل فيما يأتي:

المديرية العامة للتجارة الخارجية؛ المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها؛ المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش؛ مديرية الموارد البشرية؛ مديرية المالية والوسائل العامة، مديرية التنظيم والشؤون القانونية[1101]؛ مديرية الأنظمة المعلوماتية، وتعتبر المديريات الأربعة الأخيرة من المديريات الّتي تسهر على التسيير الإداري للوزارة[1102]، في حين يمكن اعتبار كل من المديرية العامة للتجارة الخارجية؛ المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها؛ المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش، مديريات ذات اختصاص ضبطي والهدف الأساسي من وجوده تنظيم السّوق والمحافظة على المصلحة الاقتصادية بصفة عامة وتطبيق مبادئ اقتصاد السّوق كضرورة لحرية المبادرة.

ويمكن تلخيص هذه المديريات ومهامها فيما يلي:

– **المديرية العامة للتجارة الخارجية:** تعتبر الجهة الإدارية المكلفة بكل ما يخص التّجارة الخارجية وهذا حسب ما جاء في نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** المتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة الّتي توضح مختلف الصلاحيات الّتي لها علاقة مباشرة بالتّجارة الخارجية، حيث تم تعديل هذه الصلاحيات سنة **2008** بشكل طفيف وذلك في فيما يخص ضمان تنفيذ الاتفاقات التّجارية الدولية ومتابعتها لا سيما تلك المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة، كما كانت تضم (5) خمس مديريات أصبحت (4) مديريات والعدد نفسه في ظل أخر تعديل المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** وذلك سنة **2014**.

[1100]-**مخانشة آمنة**، مرجع سابق، ص**493**.

[1101]-تم استحداث "**مديرية التنظيم والشؤون القانونية**" سنة **2011** وذلك بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-04** مؤرخ في **9** يناير **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **2** صادر في **12** يناير **2011**، المعدل والمتمم للمرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

[1102]-**حساين سامية**، "عن اختصاص في ضبط السوق والنّشاط التّجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التّجارة"، مرجع سابق، ص**631**.

– **المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها:** أين تم تغير اسم هذه المديرية بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **08-266**، المعدل والمتمم للمرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة من "**المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها**" إلى "**المديرية العامة لضبط وتنظيم النشاطات والتقنين**"، إلّا أنّ في التعديل الأخير سنة **2014** رجع إلى التسمية الأولى والمتمثلة في "**المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها**".

وتم توضيح في نص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** مختلف الصلاحيات الّتي تتكفل بها، إلّا أنّ النص مسه التعديل أكثر من مرة حيث تم تعديل النص سنة **2008** مع تغيير تسمته ويضم (**5**) خمس مديريات بدل (**4**) وفي سنة **2011** تم إعادة التسمية إلا ما كانت عليه في سنة **2002**.[1103]

تتخذ هذه المديرية في إطار أداء مهامها جميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنظيم وضبط الممارسات التّجارية بما يعود بالمصلحة للأعوان الاقتصاديين وحماية لصحّة وسلامة المستهلك، حيث تشرف المديريات الفرعية على ذلك، وهذا لتمتعها بصلاحيات مختلفة من إعداد الآليات القانونية للسياسة التّجارية مع السهر على السير التنافسي للأسواق قصد تطوير قواعد المنافسة السلمية والنزيهة، وكذا الاهتمام بترقية جودة السلع والخدمات وحماية المستهلك.[1104]

– **المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش:** تعتبر هذه المديرية من أكثر المديريات الّتي لها دول في ضبط السّوق من خلال ما تتمتع بهمن دور رقابي على مختلف الممارسات الّتي تباشر في السّوق؛ بما يرجع بمنفعة شاملة للاقتصاد الوطني فهو من جهة يضع حدود للممارسات التّجارية غير النزيهة والعمل على شفافيتها ومكافحة أشكال الممارسات المضادة

[1103]-أنظر أكثر: نص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل والمتمم، مرجع سابق.

[1104]-أنظر أيضا في هذا: **مخانشة آمنة**، مرجع سابق، ص**493**.

للمنافسة من جهة أخرى[1105]، لما لها من مهام أساسي في تحديد برامج المراقبة وتوجيهها وتقيم التحقيق[1106].

تتنوع المهام المخوّلة للمديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش حسب ما هو منصوص عليه في المادة **04** من المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** الّذي يتضمن تعديل المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** المتعلق بالإدارة المركزية في وزارة التّجارة، حيث يقوم بمراقبة الجودة وقمع الغش ومكافحة الممارسات المضادة للمنافسة وخاصة محاربة الممارسات التّجارية غير المشروعة[1107]، نهيك عن ما جاء ضمن أحكام الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة؛ حيث تنص المادة **34** فقرة الأخيرة أين يمكن لمجلس المنافسة الاستعانة بالمصالح المكلفة بالتحقيقات الاقتصادية التابعة لوزارة المكلفة بالتّجارة إجراء تحقيق أو خبرة حول المسائل المتعلقة بالقضايا الّتي تندرج ضمن اختصاصه[1108]، كما أنّ من بين المؤهلين للقيام بالتحقيقات المتعلقة بأحكام قانون المنافسة المستخدمون المنتمون إلى الأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتّجارة والمقصد هنا المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش[1109].

وتَعتبر المديرية الأولى المعنية على توجيه برامج المراقبة الاقتصادية وقمع الغش؛ مع العمل والسهر على تدعيم وظيفة المراقبة من كافة الجوانب وعصرنتها بالإضافة إلى القيام بتحقيقات مختلفة بخصوص الاختلالات الّتي تمس السّوق وذلك بالاعتماد على مديريات الفرعية

[1105]-لتفصيل أكثر في الصلاحيات التّي تتكفل بها هذه المديرية، أنظر: نص المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل والمتمم، مرجع سابق.

[1106]-**زوطاط نصيرة**، مرجع سابق، ص**5**.

[1107]-أنظر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**26**.

[1108]-نص المادة **34** من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق.

المادة **34** معدلة بموجب المادة **18** من القانون رقم **08-12**، يعدل ويتمم الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق.

[1109]-أنظر نص المادة **49** مكرر من الأمر رقم **03-03**، يتعلق بالمنافسة، معدل ومتمم، مرجع سابق. (استحدث نص المادة بموجب قانون رقم **08-12**، يعدل ويتمم الأمر رقم **03-03** المتعلق بالمنافسة).

التابعة لها حرصا على الرقابة الاقتصادية وقمع الغش في إطار تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق[1110].

تضم هذه المديرية أربع (4) مديريات ولكل مديرية فروع لها حسب الحالة، والمتمثلة في مديرية مراقبة الممارسات التّجارية والمضادة للمنافسة؛ مديرية مراقبة الجودة والغش؛ مديرية مخابر التجارب وتحاليل الجودة مديرية التعاون والتحقيقات الخصوصية[1111].

– **مديرية الموارد البشرية:** تعتبر هذه المديرية أيضًا من المديريات الّتي وضعت بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** الّذي يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة كن تحت تسمية مديرية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، إلّا أنّ التسمية تغيرت **"مديرية الموارد البشرية"** واستبعاد التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال وذلك بموجب صدور المرسوم التّنفيذي رقم **14-18**[1112].

تتمحور صلاحياتها في شؤون المستخدمين من توظيفهم وضمان السير العادي للحياة المهنية وحتّى تنظيمهم ومتابعة في تكوينهم مع إدراج مديريتين فرعيتين في ذلك الأولى تتمثل في المديرية الفرعية للموظفين والثانية هي المديرية الفرعية للتكوين.[1113]

– **مديرية المالية والوسائل العامة:** حيث تتكفل هذه المديرية بكل ما يتعلق بعمليات المالية والميزانية والمحاسبة، وضمان تسيير الأملاك العقارية والمنقولة وحمايتها وصيانتها.

وفي سبيل حسن سير المديرية تم إنشاء لديها أبع مديريات(4) بعدما كانت ثلاث (3) مديريات فرعية وهذا حسب نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** قبل التعديل وهي: المديرية الفرعية لعمليات الميزانية والمحاسبة؛ المديرية الفرعية للوسائل العامة والمديرية

[1110]-لتفصيل أكثر أنظر: **زوطاط نصيرة**، مرجع سابق، ص5.

[1111]-لتفصيل أكثر في هذه المديرية، أنظر: نص المادة **4** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل والمتمم، مرجع سابق.

[1112]-مرسوم تنفيذي رقم **14-18** مؤرخ في **14** يناير **2014**، ج.ر.ج.ج، عدد **4** صادر في **14** يناير **2014**، يعدل ويتمم، المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

[1113]-أنظر: المادة **5** من المرسوم التنفيذي رقم **14-18**، يعدل ويتمم، المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

الفرعية للوثائق والأرشيف[1114]، تم تعديل نص المادة **6** بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-04** أين أصبحت المديرية تضم أربع (**4**) والمتمثلة في المديرية الفرعية لعمليات الميزانية والمحاسبة، المديرية الفرعية للتجهيزات والصفقات العمومية، المديرية الفرعية للوسائل العامة، المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف[1115].

– **مديرية التنظيم والشؤون القانونية:** تم استحداث هذه المديرية بموجب نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-04** الّذي يتضمن تعديل وتتميم المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** الّذي يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، أين تم إدراج نص المادة **6** مكرر والمحررة على النحو التّالي: "**تنشأ مديرية التنظيم والشؤون القانونية، وتكلّف بما يأتي: ...**".

تُعتبر هذه المديرية المستحدثة في سنة **2011** بمثابة الحلقة الّتي تساهم في مساهمة الهيئات التّنفيذية في وضع النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع التّجاري، حيث تعمل هذه المديرية بإعداد النصوص ودراستها منها النصوص الّتي تبادر بها مختلف القطاعات، وفي سبيل أداء صلاحياتها في أكمل وضعت لديها مديريتين فرعيتين.

المديرية الأولى هي المديرية الفرعية للتنظيم الّتي تتولى إعداد النصوص القانونية تشريعية كانت أو تنظيمية خاصة تلك المقترحة من طرف مختلف هيئات الإدارة المركزية، والثانية هي المديرية الفرعية للتحاليل القانونية وذلك بهدف المساهمة في وضع أليات قانونية متعلقة بالسياسة التّجارية خاصة.[1116]

– **مديرية الأنظمة المعلوماتية:** تعتبر هذه المديرية هي الأخرى من المديريات المستحدثة مؤخرا وهذا نتيجة التطور التكنولوجي وتأثيره على المسار الاقتصادي والتّجاري أين أصبحت التكنولوجيا من متطلبات كل المجالات الإدارية خاصة في سبيل ربط الخدمات وتسهيلها بين

[1114]-أنظر أكثر: نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

[1115]-أنظر أكثر: نص المادة **5** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-04**، يعدل ويتمم، المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

[1116]-أنظر أكثر: نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-04**، يعدل ويتمم، المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

مختلف المستعملين والإدارة في قطاع التّجارة ولا يخفى عنا ما لدورها في الاعلام والاتصال، حيث تنص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-04** على إدراج نص المادة **6** مكرر**1** والّتي تنص على ما يلي: "**تنشأ مديرية الأنظمة المعلوماتية، وتكلف بما يأتي: ...**".[1117]

وللإشارة أنّ اختصاصات هذه المديرية كانت ضمن مديرية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال أين تم تخصيص مديرية فرعية للإعلام الآلي والاتصال وفقا ما جاء في نص المادة **5** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** قبل التعديل، فالتطور التكنولوجي وتأثيره الإيجابي على التسيير والاعلام وتسهيل الخدمات في القطاع التّجاري كان من ضروري وضع مديرية مستقلة تتولى هذه الأمور.

تم تعديل نص المادة **5** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** كما سبق أن تطرقنا إليه؛ ووضع في المقابل مديرية خاصة بالأنظمة المعلوماتية وذلك بموجب نص المادة **6** مكرر**1** المستحدثة بموجب المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **14-18** الّذي يعدل ويتمم المرسوم التّنفيذي رقم **02-454** المتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة.

تضم مديرية الأنظمة المعلوماتية حسب نص المادة **6** مكرر**1** على مديريتين فرعيتين وهي المديرية الفرعية لتطوير الأنظمة المعلوماتية في سبيل مسايرة التكنولوجيا ومتابعتها كما لها دور في تصميم وإدارة المواقع الالكترونية الرسمية في قطاع التّجارة سواء كان ذلك على مستوى المصالح المركزية أو اللامركزية والمؤسسات التابعة لها

والمديرية الفرعية الثانية الممثلة في المديرية الفرعية للصيانة وشبكات الإعلام الآلي والّتي تضمن السير العادي في الاتصالات وتأمين شبكات الإعلام الآلي وتواصله الداخلي من خلال وسائل الأنترانت والاتصال وضمان صيانة التجهيزات وشبكات الاعلام الآلي.[1118]

[1117]-أنظر أكثر: نص المادة **6** من المرسوم التّنفيذي رقم **14-18**، يعدل ويتمم، المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

[1118]-المادة **6**، مرجع نفسه.

الفرع الثاني:
الهيئات الإدارية غير المركزية لوزارة التّجارة
في ضبط الممارسات التّجارية

يقصد بالهيئات الإدارية غير المركزية في ضبط الممارسات التّجارية المصالح الخارجية لوزارة التّجارة والمجسدة على المستوى المحلي، حيث صدر نص تنظيمي في سبيل تنظيم هذه المصالح وتحديد صلاحياتها وعملها وهو المرسوم التّنفيذي رقم **03-409** الصادر سنة **2003**[1119]؛ إلّا أنّ هذا النص ملغى بموجب نص المادة **15** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الساري المفعول[1120].

وبالرجوع إلى نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** على ما يلي: "**تنظم المصالح الخارجية لوزارة التّجارة في شكل:**

-مديريات ولائية للتجارة

-مديريات جهوية للتجارة"[1121].

يتضح من خلال النص أن المصالح الخارجية لوزارة التّجارة على المستوى المحلي فالمقصود بالخارجية تواجدها خارج مقر الوزارة سواء كان ذلك على المستوى الجهوي أو المحلي[1122]؛ فهي مصالح فرعية محلية متواجدة على مستوي الاقليمي إلّا أنّها تابعة للمصالح المركزية[1123]، تظهر في شكل مديريات ولائية للتجارة **(أوّلا)** والمديرات جهوية للتجارة **(ثانيا)**.

أولًا: مديريات ولائية للتجارة

[1119]-مرسوم تنفيذي رقم **03-409** مؤرخ **5** نوفمبر **2003**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد **68** صادر في **6** نوفمبر **2003**. **(ملغى)**

[1120]-مرسوم تنفيذي رقم **11-09** مؤرخ **20** يناير **2011**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد **4** صادر في **23** يناير **2011**.

[1121]-والمضمون نفسه في نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق. **(ملغى)**

[1122]-أنظر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**31**.

[1123]-**مخانشة آمنة**، مرجع سابق، ص**494**.

يرتبط تنظيم المديريات الولائية للتجارة بالتقسيم الإقليمي المحلي فلكل ولاية مديرية ولائية كهيئة إدارية غير مركزية تابع إداريا لوزارة التّجارة، وذلك في سبيل متابعة مختلف الممارسات التّجارية وفقا لسياسة الوطنية المقررة على المستوى المركزي لقطاع التّجارة والمرسومة من طرف الحكومة.

ووفقا لنص المادة 2 فقرة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها والمحررة على النحو التّالي: "**تتمثل مهام المديرية الولائية للتجارة في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التّجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التّجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش**"[1124]، نلاحظ أن المهام الّتي تكلف بها المديرية الولائية نفسها المهام الموكلة للإدارة المركزية[1125]؛ فالاختلاف فقط أن هذه الأخيرة صاحبة الاختصاص في رسم السياسة العامة في القطاع التّجاري في حين المديرية الولائية تنفذ ذلك وفقا للمصالح التابعة لها.

تشتمل المديرية الولائية على مجموعة من مصالح والمحددة في خمس وكل مصلحة مختصة في مهام محددة **(1)**، إلى جانب فرق تفتيش إقليمية **(2)** وهي كما يلي:

1. مصالح المديرية الولائية

تنظم المديريات الولائية للتجارة في مكاتب بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية وكذا السّلطة المكلفة

[1124]-قبل صدور المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، كانت تنظيم المديرية الولائية للتجارة مقسمة إلى مصالح يحدد عددها من أربع (4) إلى خمس (5) مصالح حسب الحالة، لتفصيل أكثر أنظر نص المادة 7 من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق. **(ملغى)**

[1125]-تنص المادة 2 من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، على ما يلي: " **يمارس وزير التّجارة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والهيئات المعنية، صلاحياته في ميادين التّجارة الخارجية وضبط الأسواق وترقية المنافسة وتنظيم المهن المقننة والنشاطات التّجارية وجودة السلع والخدمات والرقابة الاقتصادية وقمع الغش.**".

بالوظيفة العمومية[1126]، وتوجد على مستوى المديريات الولائية للتجارة مصالح متخصصة كل واحدة حسب تخصصها ومحددة على سبيل الحصر في خمس فرق كل واحدة حسب تخصصها ويمكن أن تضم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر محددة بموجب قرار وزاري مشترك يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب.[1127]

تنص المادة 5 على ما يلي: "**تتضمن المديرية الولائية للتجارة فرق تفتيش، يسيرها رؤساء فرق، وتنظم في مصالح عددها خمس(5):**

-مصلحة ملاحظة السّوق والاعلام الاقتصادي،

-مصلحة مراقبة الممارسات التّجارية والمضادة للمنافسة،

-مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش،

-مصلحة المنازعات والشؤون القانونية،

مصلحة الإدارة والوسائل.

كل مصلحة تضم على الأكثر ثلاث (3) مكاتب."

تضم كل مصلحة من المصالح السابق ذكرها مكاتب حسب الحالة، وهي كالاتي:

– **مصلحة ملاحظة السّوق والاعلام الاقتصادي**، وتضم: مكتب ملاحظة السّوق والإحصائيات، مكتب تنظيم السّوق والمهن المقننة، مكتب ترقية التّجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.

– **مصلحة مراقبة الممارسات التّجارية والمضادة للمنافسة**، وتضم: مكتب مراقبة الممارسات التّجارية، مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة، مكتب التحقيقات المتخصصة.[1128]

[1126]-تطبيقا لنص المادة **14** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، صدر **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في **16** غشت **2011**، يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **25** أبريل **2012**.

[1127]-المادة **5** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

[1128]-لتوضيح أكثر عن دور **مصلحة مراقبة الممارسات التّجارية والمضادة للمنافسة باعتبارها من المديريات الأساسية على المستوى الولائي**، أنظر أكثر: **زوطاط نصيرة**، مرجع سابق، ص7.

– **مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش**، وتضم: مكتب مراقبة المنتوجات الصناعية والخدمات، مكتب مراقبة المنتوجات الغذائية، مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية.

– **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية**، وتضم: مكتب منازعات الممارسات التّجارية، مكتب منازعات قمع الغش، مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل.

– **مصلحة الإدارة والوسائل**، وتضم: مكتب المستخدمين والتكوين، مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل، مكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف.

يكون تنظيم المديريات الولائية على شكل مكاتب بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية وكذا السّلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، حيث صدر في هذا المقام قرار وزاري مشترك يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب وذلك تطبيقا لنص المادة **14** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها.[1129]

بالرجوع إلى نص المادة **3** من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها[1130]، الملغى والمحررة كما يلي: "**تتمثل مهام المديرية الولائية للتجارة في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التّجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التّجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش.**"، فالاختلاف في مهام واحد فقط أين تم إدراج سنة 2011 بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** ألا وهو حماية المستهلك.

إضافة عنصر حماية المستهلك حتّى يتماشى النص التنظيمي مع متغيرات ومعطيات الاقتصادية الجديدة إذا أصبح حماية المستهلك من أولويات الدولة في ظل تكريس مبادئ

[1129]-لتفصيل أكثر أنظر: **قرار وزاري مشترك**، يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب، مرجع سابق.

[1130]-مرسوم تنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق. **(ملغى)**

اقتصاد السّوق والمحافظة على توازن قوى السّوق خاصة بالنظر إلى مكانة المستهلك في السلسلة الاقتصادية باعتباره الحلقة الضعيفة فيها وتماشيا مع الأحكام القانونية المنصوص ضمن القانون الخاص بحماية المستهلك وقمع الغش.

تقوم هذه المصالح الخمس ومكاتبها والمفتشيات بمختلف التدخلات الميدانية في القطاعات الاقتصادية والتّجارية وعلى اختلاف النشاطات الّتي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين من إنتاج، توزيع وخدمات في مجال الممارسات التّجارية والمنافسة والتّجارة الخارجية وحماية المستهلك وقمع الغش.

وتقوم أيضا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بتنظيم السّوق وضبط نشاطه ومراقبة تطورات الأسعار ومستوى التموين بالمواد الاستراتيجية خاصة تلك المرتبطة بالاستهلاك الواسع حماية للمستهلك وكل هذا في سبيل تحقيق التّنمية الاقتصادية المحلية[1131]، والّتي تكون وفقا لمسار المرسوم من طرف الهيئة المركزية مراعاة بمبادئ اقتصاد السّوق وحريته فالأصل أن عملية الضّبط الّتي تقوم بها هذه الهيئة مخولة لها قانون أن تراعي مبادئ اقتصاد السّوق في سبيل تحقيق منافسة فعلية سعيا لتحقيق الفعالية الاقتصادية.

بالرجوع إلى المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** في نص المادة **3** بعد الفقرة الأولى على مجموعة من المهام الملقاة على عاتق مديريات الولائية للتجارة في سبيل تطبيق البرنامج الحكومي على المستوى المركزي إذ تكلف بمهام واسعة النطاق.

من المهام الملقاة على عاتق مديريات الولائية للتجارة ما يتعلق بالسهر على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالتّجارة الخارجية والممارسات التّجارية والمنافسة والتنظيم التّجاري وحماية المستهلك وقمع الغش، والتدخل في الاعلام عن متغيرات السّوق كما يمكن التدخل في اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي خاصة في النشاطات المقننة أو في سبيل تحسين الظروف العامة لممارسة النشاطات التّجارية والمساهمة في تطوير وتنشيط الوعي الجمعوي الّتي لها صلة بصلاحياتها، والعمل على كل ما يساهم في ترقية الصادرات إلى

[1131]-لتفصيل أكثر في المهام، أنظر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**33**.

جانب ممارسة الرقابة الاقتصادية المستمرة وقمع الغش والتكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطاتها.[1132]

نلاحظ من خلال المهام المسندة لمديريات الولائية على المستوى الإقليمي واسعة ومتنوعة ويظهر ذلك من خلال اسناد مهام السهر على تطبيق النصوص القانونية كما يمكن اقتراحها وتمتع بالرقابة على تنفيذها وتوفير كافة الوسائل الّتي تساهم في الاعلام كما يمكن لها اتخاذ أي تدبير من شأنه المساهمة في تنفيذ السياسة العامة الوطنية التّجارية على المستوى المركزي وذلك على اختلاف طبيعة الاختصاص المسند إليها فكما يمكن أن يكون ذات طابع تنظيمي أو رقابي أو حتّى قمعي.

فتقدير لمهام المديريات الولائية للتجارة في إطار تنفيذ السياسية الوطنية في القطاع تعتمد على أجهزتها المدعمة بمختلف الأدوار الحمائية والقمعية[1133]، هذا ما يمكن أن يؤثر سلبا على مبادئ اقتصاد السّوق خاصة في حالة ما استغلت هذه الجهات وبشكل مفرط في مهامها وحتّى إن كان مهامها واسعة إلّا أنّه يجب مراعاة النصوص القانونية الّتي يجب تطبيقها للمحافظة على توازن القوى في السّوق بما يخدم مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية من جهة؛ ومن جهة أخرى المحافظة على المصلحة العامة الاقتصادية وضبط كافة الأنشط الاقتصادية على القطر الوطني.

2. فرق التفتيش

[1132]-أنظر أكثر المادة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

بالمقارنة مع النص الملغى (المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**) نلاحظ وجود بعض التعديل في المهام المكلفة بها أين أصبحت بعد التعديل أكثر دقة في المجال التّجاري في سبيل تنفيذ السياسة العامة في المجال ومن أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية لاختصاصاتها الإقليمية، في حين قبل التعديل كانت أوسع، لتفصيل أكثر أنظر: المادة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق. **(ملغى)**

[1133]-**حساين سامية**، "عن اختصاص في ضبط السوق والنّشاط التّجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التّجارة"، مرجع سابق، ص**631**.

تزود المديرية الولائية للتجارة بالإضافة إلى مصالحها المختلفة والمكاتب التابعة لها وحسب الحاجة في كل ولاية بفرق تفتيش إقليمية التابعة للمفتشيات الإقليمية للتجارة أو المفتشيات لمراقبة الجودة وقمع الغش.[1134]

تنشأ المفتشية الإقليمية للتجارة ومفتشية مراقبة الجودة وقمع الغش في حالة ما إذا كان ذلك ضروري لوجود نشاط اقتصادي أو تجاري يستدعي الرقابة والتفتيش خاصة إذا ما كانت من الولايات الشاسعة من حيث المساحة وبالتّالي يصبح مقر الولاية أبعد عن بعض المناطق التابعة لها، إلى جانب ذلك تنشأ أيضًا مفتشية مراقبة الجودة وقمع الغش خاصة إذا كانت الولاية لها حدود برية وبحرية وجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة مما يتطلب الرقابة المستمرة والتفتيش.

حيث تنص المادة 6 فقرتان الأخيرتان على ما يلي: "**تنشأ المفتشية الإقليمية للتجارة ومفتشية مر اقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالمالية والسّلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.**

تزود المفتشيات الإقليمية للتجارة ومفتشيات مر اقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة بفرق تفتيش."،

نلاحظ من خلال النص أن إنشاء المفتشيات التابعة للمديريات الولائية للتجارة تكون بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية وكذا السّلطة المكلفة بالوظيفة العمومية فمن الضروري تنسيق العمل بين هذه الجهات في سبيل أداء مهامها، مع ضرورة اتخاذ لها مواقع محددة تحقق توازن بين مختلف مناطق الإقليم الولائي مع تزويدها بفرق التفتيش لتنفيذ مهامها.[1135]

[1134]-أنظر أكثر: نص المادة 6 فقرة الأولى من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

[1135]-في هذا الصدد صدر **قرار وزاري مشترك** مؤرخ **21** غشت **2011**، يتضمن إنشاء مفتشيات إقليمية للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **26** صادر في **15** مايو **2013**، معدل ومتمم بموجب القرار الوزاري المشترك مؤرخ **13** مايو **2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **38** صادر **22** يوليو **2015**.

فالقرارات المشتركة بين وزارتين أكثر ضرورية لتنسيق العمل الحكومي بين القطاعات المختلفة والّتي لها علاقة بينها، فكل من الوزير المكلف بالتّجارة لاعتباره المسؤول الأول عن قطاع التّجارة والوزير المكلف بالمالية وما ينجر من توسيع الميزانية والوزير المكلف بالجماعات المحلية باعتباره صاحب الاختصاص العام الإقليمي للولاية، إلى جانب السّلطة المكلفة بالوظيفة العمومية وما ينجر من عملية التوظيف.

تُسير هذه المفتشيات رؤوساء المفتشيات ويساعدهم رؤساء فرق التفتيش[1136]، حيث تحدد عدد فرق التفتيش أيضًا بموجب قرار وزاري مشترك وهذا ما أقرت عليه نص المادة **9** الّتي تنص على ما يلي: **"يحدد عدد فرق التفتيش على مستوى المديريات الولائية للتجارة والمفتشيات الإقليمية ومفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة المذكورة في المادتين 5 و6 أعلاه، بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالمالية والسّلطة المكلفة بالوظيفة العمومية"**[1137].

ثانيًا: المديريات جهوية للتجارة

تعتبر المديريات الجهوية من المصالح غير الممركزة الّتي تمارس مهامها إلى جانب المديريات الولائية والاشراف عليها وتنسيق عملها مع المصالح المركزية وذلك بهدف تنفيذ البرنامج الحكومي المسطر من طرف وزارة التّجارة والعمل على ضبط الممارسات التّجارية، كما هي الدعامة الأساسية الّتي تعمل على إنجاح خاصة العمليات المتعلقة بالتحقيقات[1138]، من أجل فرض سوق منظم في إطار تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والّذي يظهر ذلك خاصة من خلال عملية الضّبط.

يتوقف نجاح تنفيذ البرنامج الحكومي في قطاع التّجارة على مدى حسن التسيير والتنظيم الهيكلي وتنسيق العمل بينها وبين الجهات الأخرى الّتي لها علاقة بالممارسات التّجارية ومختلف

[1136]-أنظر نص المادة **8** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

[1137]-في هذا الصدد صدر في هذا الشأن **قرار وزاري مشترك** مؤرخ **26** أبريل **2012**، يتضمن تحديد مواقع المفتشيات الإقليمية للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **5** مايو **2013**.

[1138]-**زوطاط نصيرة**، مرجع سابق، ص**6**.

الأجهزة المجسدة في سبيل تنظيم عملها **(1)**، إلى جانب المهام المسندة إليها في سبيل تحقيق الفعالية في الضّبط دون المساس بمبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة **(2)**.

1. تنظيم المديريات الجهوية للتجارة

تُعتبر المديريات الجهوية مصالح غير ممركزة تشرف على عمل المديريات الولائية للتجارة خاصة، ويتم تسييرها من طرف مدير جهوي يعين طبقا لتنظيم المعمول به[1139]، حيث تنظم في تسع **(9)** مديريات جهوية في ثلاث **(3)** مصالح وتحتوي كل مصلحة على ثلاث **(3)** مكاتب على الأكثر وهذا وفقا ما جاء في نص المادة **12** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، المحررة على النحو التّالي: " **تنظم المديريات الجهوية للتجارة المحدد عددها بتسع (9) في ثلاث (3) مصالح:**

-مصلحة تخطيط ومتابعة المر اقبة وتقييمها،

-مصلحة الاعلام الاقتصادي وتنظيم السّوق،

-مصلحة الإدارة والوسائل.

تحتوي كل مصلحة على ثلاثة (3) مكاتب على الأكثر."

من التسمية للمصالح الثلاثة أين نلاحظ أن مهامها يتمحور أساس في عملية الرقابة الجهوية ويشمل ذلك كل من تخطيط ومتابعة وتقييم مختلف عمليات الرقابة سعيا في قمع الغش والاعلام الاقتصادي وكل ما يتعلق بتنظيم السّوق بصفة عامة وشاملة، والمجسدة في كل من مصلحة تخطيط ومتابعة المراقبة وتقييمها، مصلحة الاعلام الاقتصادي وتنظيم السّوق ومصلحة الإدارة والوسائل.

وتضم كل مصلحة على ثلاث (3) مكاتب على الأكثر وهي كالاتي:

– مصلحة تخطيط ومتابعة المراقبة وتقييمها: مكتب متابعة وتقييم المراقبة، مكتب التحقيقات المتخصصة، مكتب تفتيش مصالح المديريات الولائية للتجارة.

[1139]-تنص المادة **11** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، على ما يلي: **"يسير المديرية الجهوية للتجارة مدير جهوي يعين طبقا للتنظيم المعمول به.**
يحدد تصنيف ورواتب ووظيفة المدير الجهوي للتجارة بالاستناد إلى تلك المطبقة على مدير الإدارة المركزية بالوزارة.".

– مصلحة الاعلام الاقتصادي وتنظيم السّوق وتضم ثلاث (3) مكاتب وهي: مكتب الاعلام الاقتصادي والاحصائيات، مكتب تنظيم السّوق والأوضاع الاقتصادية ومكتب التّجارة الخارجية.

– مصلحة الإدارة والوسائل والّتي تضم بدورها كل من: مكتب المستخدمين والتكوين، مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل ومكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف[1140].

يحدد موقع المديريات الجهوية والاختصاص الإقليمي بموجب مقرر وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالجماعات المحلية[1141]، حيث تضم كل مديرية جهوية أكثر من ولاية فعلى سبيل المثال ولاية بجاية تشرف عليها المديرية الجهوية لولاية سطيف[1142]، فالمديرية الجهوية لولاية سطيف تشرف على ستة ولاية، وما لا يخفى عنا هو أن هذه الولايات كلها من الشمال حيث الممارسات التّجارية كثيرة ومتنوعة مما قد يؤدي إلى صعوبة ممارسة مهامها على المستوي الإقليمي[1143].

2. مهام المديريات الجهوية للتجارة

تنص المادة **10** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، على المهام الأساسي المديرية الجهوية للتجارة تأطير وتقيم النشاطات الّتي تقوم بها المديريات الولائية للتجارة بمراعاة الاختصاص المحلي أو الإقليمي إلى جانب تنظيم وإنجاز كل التحقيقات الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة والتّجارة الخارجية والجودة وحماية المستهلك وسلامة المنتوجات.

وتنص المادة على ما يلي: "**تتولى المديرية الجهوية للتجارة بالاتصال مع الهياكل المركزية لوزارة التّجارة مهام تأطير وتقييم نشاطات المديريات الولائية للتجارة التابعة**

[1140]-**قرار وزاري مشترك**، يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب، مرجع سابق.

[1141]-أنظر نص المادة **13** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

[1142]-تشرف المديرية الجهوية لولاية سطيف على من ولاية سطيف، جيجل، برج بوعريريج، مسيلة، ميلة وبجاية، أنظر أكثر: https://www.commerce.gov.dz/ar/les-missions-du-ministere

ولتفصيل أكثر عن مواقع المديرية الجهوية والمديريات الولائية التابعة لها، أنظر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**36**.

[1143]-**بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**37**.

لاختصاصها الإقليمي وتنظيم و/أو إنجاز كل التحقيقات الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة والتّجارة الخارجية والجودة وحماية المستهلك وسلامة المنتوجات"، حيث تمارس هذا المهام في إطار التعاون وتنسيق العمل بينها وبين الهياكل المركزية لوزارة التّجارة من وزير التّجارة والمصالح التابعة لوزارة التّجارة.

بالمقارنة مع المرسوم التّنفيذي رقم **03-409** الملغى؛ فإنّ مهام المديرية الجهوية للتجارة لم تتغير كثير بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها حيث تم توضيح في كلاهما أن تنفيذ المديرية الجهوية للتجارة لمهمها يكون بالتنسيق خاصة مع الهياكل المركزية والإشراف على نشاطات الموكلة للمديريات الولائية.[1144]

وتكلف المديرية الجهوية للتجارة بصفتها المؤطر والمقيّم للنشاطات المديريات الولائية للتجارة، تم تحديد مجموعة اختصاصات من خلال نص المادة **10** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** خاصة ما يتعلق بتنسيق وتنظيم وتقييم نشاطات المديريات الولائية والمصالح الخارجية للهيئات التابعة لقطاع التّجارة برامج الرقابة بالتنسيق مع الإدارة المركزية والمديريات الولائية والسهر على تنفيذها.

كما يمكن للمديرية الجهوية التدخل في حالات أخرى ضرورية وبمراعاة مجال اختصاصها الإقليمي بكل التحقيقات المتعلقة بالمنافسة والممارسات التّجارية والجودة وحماية المستهلك وسلامة المنتوجات، كما تعمل هذه المديريات على تحسين طرق التسيير وتنفيذ التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال خاصة مع تطور وجهة توسع فكرة الإدارة الإلكترونية، كما يمكن لها المبادرة بمهام تفتيش مصالح المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي.

حيث تنص المادة **10** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها على ما يلي: " **وتكلف بهذه الصفة بما يلي:**

[1144]-تنص المادة **9** من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، على ما يلي: "**تتمثل مهام المديرية الجهوية للتجارة في تنشيط وتوجيه وتقييم نشاطات المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي وتنظيم و/أو إنجاز جميع التحقيقات الاقتصادية حول المنافسة والتّجارة الخارجية والجودة وأمن المنتوجات، بالاتّصال مع الهياكل المركزية لوزارة التّجارة.**".

- تنشيط وتأطير وتنسيق وتقييم نشاطات المديريات الولائية والمصالح الخارجية للهيئات التابعة لقطاع التّجارة،

- إعداد برامج الرقابة بالتنسيق مع الإدارة المركزية والمديريات الولائية والسهر على تنفيذها،

- برمجة وتنظيم وتنسيق عمليات الرقابة والتفتيش ما بين الولايات،

- إجراء عند الضرورة، وفي مجال اختصاصها الإقليمي، كل التحقيقات المتخصصة المتعلقة بالمنافسة والممارسات التّجارية والجودة وحماية المستهلك وسلامة المنتوجات،

- المبادرة بكل تدبير، في ميدان اختصاصها يهدف إلى عصرنة نشاط المرفق العمومي، لاسيما عن طريق تحسين طرق التسيير وتنفيذ التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال،

- إنجاز كل دراسة وتحليل أو مذكرة ظرفية لها علاقة بميدان اختصاصها،

- المبادرة بمهام تفتيش مصالح المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي.".

بالمقارنة مع المرسوم التّنفيذي رقم **03-409** الملغى نلاحظ توسع في المهام المديرية الجهوية للتجارة وذلك بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، ويرجع ذلك إلى توسع الممارسات التّجارية والنشاطات الاقتصادية ويعود السبب في ذلك تجسيد مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية وتحرير حرية المبادرة الاقتصادية، وبناء على المعطيات الجديدة كان لابد من ضرورة ضبط الممارسات التّجارية على اختلافها في سبيل ترقية المنافسة وحماية المستهلك.

ومن الجدير أن نشير في هذا المقام إلى أن موضوع حماية المستهلك وأمن المنتوجات هو نقطة الّتي أضيفت إلى مهام المديرية الجهوية للتجارة وذلك لتوسيع نطاق حماية المستهلك وقمع الغش، ويظهر ذلك في نص المادة **10** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الساري المفعول بالمقارنة خاصة بالمقارنة مع نص المادة **9** من المرسوم التّنفيذي رقم **03-409** الملغى[1145]، وذلك بما يتناسب أهداف القانون رقم **09-03** المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

[1145]-تنص المادة **9** على ما يلي: "**وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:**

-ضمان تنسيق نشاطات المديريات الولائية للتجارة، لاسيما في مجال الرقابة الاقتصادية وقمع الغش،

-تحضير برامج الرقابة والسهر على تنفيذها بالاتصال مع الإدارة المركزية والمديريات الولائية للتجارة وتنسيق عمليات المر اقبة ما بين الولايات،

إذ تغيرت أولويات الدولة في سياستها الاقتصادية من حرية المبادرة وحرية السّوق إلى ضرورة حماية المستهلك وقمع الغش لحماية المصلحة العامة، نظرا لوجود حرية المبادرة الخاصة وسعي العون الاقتصادي لحقيق الربح دون النظر للاخلال الذي يمكن خلقه في السوق باعتبارها من الأثر السلبية الّتي انجرت من وراء تبني مبادئ اقتصاد السّوق وتكريس حرية السوق.

تنص المادة **11** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** على أن تسيير كل مديرية جهوية للتجارة تعود لمدير جهوي يعين حسب التنظيم الساري المفعول، ويكون تحديد مواقعها واختصاصها الإقليمي بقرار مشترك بين وزيرين وزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالجماعات المحلية، وهذا حسب ما جاء في نص المادة **13** من المرسوم التّنفيذي رقم **11-09** الّتي تنص على ما يلي: "**يحدد الموقع والاختصاص الإقليمي للمديرية الجهوية للتجارة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتّجارة والوزير المكلف بالجماعات المحلية.**".

المطلب الثاني:

سلطات الضّبط ضمانة لتوازن القوى في السّوق

أدى تغير المسار الاقتصادي إلى ضرورة إعادة النظر في اختصاصات الدولة وتدخلها في المجال الاقتصادي أين كانت السّلطة التّنفيذية صاحب الاختصاص في تنظم ومراقبة مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلّا أنّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة وما نتج عنها من مختلف الممارسات التّجارية على اختلافها وتنوعها وحجمها مع ضرورة ضبطها للمحافظة على القوى في السّوق.

تُعتبر وزارة التّجارة من الهيئات التقليدية الكلاسيكية وكاطار عام يعتمد عليه في سبيل تنظيم مختلف الممارسات التّجارية في السّوق وتنظيمها وضبطها فهو الجهاز الأصلي والأوّل المعني بتفعيل التّنمية الاقتصادية وضبط السّوق، إلّا أنّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق أدى إلى ضرورة استحداث هيئات أكثر اختصاص وخبرة في المجال الاقتصادي بصفة عامة.

-إنجاز التحقيقات الاقتصادية التّي تتطلب تدخل فرق متعددة التخصصات وذات اختصاص جهوي وتنظيم ووضع فرق متخصصة للتكفل بهذه المهام،

-انجاز خلاصات دورية عن حصائل أنشطة المديريات الولائية للتجارة،

-القيام بتفتيش المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الاقليمي ومصالح الهيئات الموضوعة تحت وصاية وزارة التّجارة مع السهر على احترام مقاييس وكيفيات وإجراءات سيرها وتدخلاتها.".

يُعتبر مفهوم سلطات الضّبط الاقتصادية مفهوم مرتبط أساسا بتخلي الدولة عن الدور المسير والدخول في الدور الضابط، بإدراج السلطات الضّبط الاقتصادية في المنظومة القانونية الاقتصادية بالموازاة مع تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة فإذا كانت هذه المبادئ تناولنها في إطار الباب الأوّل من الأطروحة في ظل انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي إلّا أنّ هذا الانسحاب أدى وبطريقة آلية في ضرورة إنشاء سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة **(الفرع الأوّل)**، ومختلف الاختصاصات المخولة لها في سبيل تحقيق غايتها في ضبط الممارسات التّجارية على اختلافها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل:
تكريس حرية السّوق
ضرورة لإنشاء سلطات الضّبط المستقلة

تَعتبر سلطات الضّبط من المفاهيم الجديدة الّتي ظهرت إثر الازمة النفطية الّتي شهدتها الجزائر منذ سنة **1986** والّتي كشفت عن الصعوبات الهيكلية والقانونية للاقتصاد الجزائري في مواجهة الأزمات الاقتصادية وهشاشة النّظام القانوني الاقتصادي، صاحب ذلك تبني مختلف الإصلاحات الاقتصادية المكرسة لمبادئ اقتصاد السّوق؛ والّتي مرت بعدة مراحل تزامنت معها انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي بتخلي الدولة عن النّظام الاقتصادي الموجه لتتبنى نظام جديد يعتمد على الاقتصاد الحر والانتقال من دولة الرفاهية إلى دولة ضبط.[1146]

يستلزم الإشارة إلى أنّ مفهوم السلطات الضّبط الاقتصادية كمفهوم دخيل في المنظومة القانونية والاقتصادية فهو من أصل الدول الغربية السباقة في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية، مما يستلزم علينا إحاطة الموضوع بأصل نشأته وتطبيقه في المنظومة القانونية الوطنية **(أولاً)**، مع ضرورة إبراز الأساس القانوني المعتمد في إنشائها **(ثانيًا)**.

أولًا: ظهور مفهوم السلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة

كانت الدولة تملك الإشراف الفعلي والمباشر على النشاط الاقتصادي إلا تفاق الأزمة الاقتصادية أدى بها لتغيير المسار والوجهة في النّظام الاقتصادي لينتهي الأمر إلى تبني خيار

[1146]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, op.cit., p **05-06**.

الإصلاحات الاقتصادية واعتماد منظومة قانونية جديدة[1147]، تقوم على مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية حيث تخلت الدولة عن السّلطة التّنفيذية أساسا في تسيير النشاط الاقتصادي لصالح هيئات جديدة متميزة لها دور مهم في ضبط الممارسات التّجارية على اختلاف وتنظيم السّوق، والّتي تظهر أساسًا بصورة سلطات الإدارية المستقلة.[1148]

وما لا يخفى عنا أن هذه الهيئات المكرسة في المنظومة القانونية الوطنية في ظل تبني مبادئ اقتصاد السّوق ما هو إلا تقليد ونقل مباشر عن المنظومة القانونية الفرنسية **(1)**، حيث يعد تبني مبادئ اقتصاد السّوق تزامنا لانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي لا يعني تكريس الحرية الاقتصادية المطلقة دون ضوابط قانونية لتنظيم السّوق، وهذا ما يستحيل وجوده في الواقع بل أن ذلك يتطلب خلق وإنشاء آليات قانونية أخرى جديدة تتولى مهام الضّبط إلى جانب السلطات التقليدية أكثر خبرة ومرونة وسرعة في اتخاذ القرارات، فكانت سلطات الضّبط الاقتصادية هي البديل الّذي يقوم بهذا الدور في تنظيم السّوق **(2)**.

1. سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة مفهوم قانوني مستورد

تُعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا من الدول السباقة في المسار الاقتصادي الليبرالي واتباعهم لسياسات التحرير[1149]، وبناء مفاهيم جديدة أكثر ملائمة للأوضاع والمعطيات الاقتصادية الجديدة.

وكان ظهورها في المنظومة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم الوكالات المستقلة (independents agencies) فالسلطات الإدارية المستقلة في النّظام الأمريكي لم تأت لتحقيق مشروع دستوري معين بل استجابة لمختلف الضروريات المتطورة شيئا فشيئا على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي كما يعكس دور الدولة وفق لمنطق النّظام الليبرالي

[1147]-"...فالإصلاحات الاقتصادية التّي تبنتها الجزائر كان نتيجة الأزمة الاقتصادية المتعددة الأوجه والتي عرفتها ابتدأ من نهاية سنة **1986** أين ضعفت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة على إثر انخفاض أسعار البترول وبالتّالي ظهور ضغوطات داخلية وأخرى خارجية..."، **إقلولي ولد رابح صافية**، " مبدأ حرية الصّناعة والتّجارة في القانون الجزائري "، مرجع سابق، ص.ص **63-64**.

[1148]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**264-265**.

[1149]-**خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، **2015**، ص**70**.

أين جاءت هذه الوكالات للضبط يظهر من خلالها تدخل الدولة في حدود محو نقائص الضّبط الذاتي للسوق[1150]، إلّا أنّ إنشاء هذه الهيئات في النّظام الأمريكي لقى اعتراضات وانتقادات كثيرة لكونها قد شكلت خصوصية مؤسساتية لاتساع حجم سلطاتها وصلاحيتها وقد تم انشائها لسد الاحتياجات المتجددة والمختلفة وذلك تبعا للمحيط الاقتصادي والاجتماعي من جهة ولضمان حياد الدولة من جهة أخرى[1151].

وتُعتبر في المقابل التجربة البريطانية في مجال هيئات الضّبط من التجارب الرائدة والّتي أسست نموذج خاص وناجح فصحيح أنه مستوحى من النموذج الأمريكي لكنه طبق بخصوصيات بريطانية واضحة المعالم[1152]، خاصة بالرجوع إلى خصوصيات النّظام السياسي البرلماني الّذي تتميز به بريطانيا.

أما التكريس لهذه السلطات في القانون فرنسي وبعض الدول الأوربية بشكل متأخر بالمقارن مع الدول السابق تم ذكرها[1153]، حيث يتميز أساسا النموذج الفرنسي بتأثره بالنموذج الأمريكي والبريطاني مما أدى إلى رسم نموذج هيجين على الطريقة الفرنسية الّذي كان يتميز بالتمركز الإداري الشديد، والقائم على مبدأين أساسين هما الوحدة والتدرج[1154].

جاء تكريس مفهوم السلطات الإدارية المستقلة في الدول النامية على غرار الجزائر، حيث أن الأزمة الاقتصادية الّتي عرفتها سنة **1986** أثرت وبشكل كبير على كافة الجوانب والمجالات الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، مما دفعها على ضرورة الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي وتبني مبادئ اقتصاد السّوق بشكل مجبر وليست مخيرة في ذلك، فالانسحاب التدريجي من الحقل الاقتصادي كان من الضروري تعويضها بآليات تتناسب ومبادي اقتصاد السّوق لضبط النشاطات الاقتصادية الّتي ظهرت في شكل سلطات الإدارية المستقلة.

[1150]-**شيبوتي راضية**، الهيئات الإدارية المستقلة في الجزائر "دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص المؤسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة قسنطينة، **2015**، ص**53-54**.

[1151]-أنظر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**75** وما يليها.

[1152]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**54**.

[1153]-أنظر أكثر: مرجع نفسه، ص**51** وما يليها.

[1154]-أنظر أكثر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**76**.

بدأت نظرة المشرّع تتغير حول النّظام الاقتصادي المنتهج الّذي يتميز بهشاشة وبعدم تمتعه بالمرونة الكافية لتحمل الأزمات نتيجة الاعتماد الكلي على مصدرا واحد في التسيير الاقتصادي خاصة، وبالتّالي التوجه نحو النّظام الاقتصادي أكثر تحملا للأزمات الاقتصادية مع ضرورة تكريس حياد الدولة في المجال الاقتصادي وضرورة إشراك القطاع الخاص في التسيير الاقتصادي، حيث أصبح أمر الانتقال من الأساليب التقليدية إلى أساليب التدخل الحديثة المتمثلة أساسًا في الضّبط الاقتصادي كان أمر ضروري في سبيل الخروج الأزمة الاقتصادية[1155].

جسد المشرّع أسلوب السلطات الإدارية المستقلة من بداية التسعينات أين أنشأت أوّل سلطة ضبط في مجال الإعلام وتم تكييفها على أنّها سلطة إدارية مستقلة[1156]، ومن ثم أنشأت أيضًا سلطتين في المجال المالي[1157]، إلى جانب السلطات الأخرى بعد ذلك نهيك عن مختلف التعديلات الّتي مستها[1158]، حيث تتميز على العموم بالاستقلالية مع امتلكها لمختلف السلطات الّتي كانت أصلاً تعود للسلطات التقليدية، منها السّلطة التنظيمية والسّلطة الرقابية والتنازعية[1159].

[1155]-**ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la régulation économique, Op.cit, p **16**

[1156]-قانون رقم **90-07** مؤرخ في **03** ابريل **1990**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **14** مؤرخ في **03** ابريل **1990**. **(ملغى)**

[1157]-قانون رقم **90-10** مؤرخ في **14** أبريل **1990**، يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **16** مؤرخ في **15** أبريل **1990**. **(ملغى)**

[1158]-أنظر أكثر على سبيل المثال: أمر رقم **95-06** مؤرخ في **25** يناير **1995**، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد **09**، صادر في **8** فبراير **1995**. **(ملغى)**، والقانون رقم **01-10** مؤرخ في **03** يوليو **2001**، يتضمن قانون المناجم، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **04** يوليو**2001**، معدل ومتمّم بموجب الأمر رقم **07-02** المؤرخ في **01** مارس **2007**، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **7** مارس **2007**. **(ملغى)**، والقانون رقم **02-01** مؤرخ في **50** فبراير **2002**، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج.ر.ج.ج، عدد **8** صادر في **60** فبراير **2002**. **(ملغى)**

[1159]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, " Les fonctions répressives des AAI en matière économique ", Revue Idara, Vol **14**, N° **2**, **2004**, p.**125**.

ZOUAIMIA Rachid, " Les pouvoirs de la commission bancaire en matière de supervision bancaire ", Revue Idara, Vol **20**, N° **2**, **2010**, p.**48**.

يرى الأستاذ زوايمية رشيد أن المشرّع الجزائري اعتمد وبشكل كبير على تقليد المشرّع الفرنسي في تبني سلطات الإدارية المستقلة[1160]، حيث تعتبر الأزمة الاقتصادية الّتي عرفتها الجزائر والضغوطات الخارجية هي السبب الأساسي في تبني فكرة السلطات الإدارية المستقلة والضّبط الاقتصادي عموما بما يتناسب تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي.

فالإصلاحات الاقتصادية الّتي باشرتها الدولة من نهاية الثمانينات وتكريس سلطات الإدارية المستقلة إلّا أنّ هذه الأخيرة ما تزال تعاني من إشكالات قانونية من حيث طبيعتها القانونية حيث يقول الأستاذ زوايمية رشيد أن تبني سلطات الإدارية المستقلة تتميز بالطابع التجميلي فقط[1161]، فتبني المشرّع لفئة المؤسسات الضّبط المعروفة بالسلطات الإدارية المستقلة كانت كتقليد أعمى ونقلا عن المشرّع الفرنسي وهذا ما يظهر من خلال تباين نظامها القانوني خاصة وتناقضات ونقاط مبهمة، فالأصل أن إنشاء سلطات الإدارية المستقلة كانت نتيجة انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتبني مبادئ اقتصاد السّوق فكان من الضروري بهيئات تتولى مهام الضّبط إلّا أنّ التقليد الأعمى لهذه الفئة من المؤسسات أدى في النهاية بروز الدوافع الحقيقية من وراء تبنيها.

2. دوافع تبني المشرّع سلطات الضّبط المستقلة

تَتَميز الإدارة المركزية بعدم السرعة والمرونة في التسيير وتنظيم الحياة الاقتصادية فتغيير الدولة المسار والوجهة الاقتصادية كان على أساس التخلي عن التسيير الإداري المركزي وتعويضها بمبادئ اقتصاد السّوق، فانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي أسفر عن ضرورة انشاء هيئات لتعويض دور الدولة نظر لحاجة السّوق إلى تواجد السّلطة العامة فيه[1162]، وتفاديا للمخاطر الّتي يمكن أن تنتج عن التحرير الاقتصادي كان على الدولة وضع آليات جديدة لضمان

[1160]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, Op.cit, p **17**.

أنظر أيضا: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**82**.

[1161]-أنظر: **زوايمية راشيد**، "أزمة سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **3**، **2021**، ص**39**.

[1162]-أنظر أكثر: **بن بخمة جمال**، مرجع سابق، ص**38**.

سلامة السّوق وانفتاحه على المنافسة الحرة والنزيهة ومراقبته وحماية جميع أطراف المعنية.[1163]

يعتبر انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتخلي الدولة عن الاحتكار العمومي والتوجه نحو تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، كانت من أبرز الدوافع الّتي دفعت لضرورة إنشاء سلطات الضّبط المستقلة كهيئات مختصة في ضبط النشاط الاقتصادي والمالي، إذ لا يخفى عنا أن فترة تبني المشرّع لسلطات الإدارية المستقلة كانت في فترة حساسة جد تميزت باضطرابات في شتى مجالات الاقتصادية والسياسية، فالإصلاحات الاقتصادية الّتي تبنتها الجزائر كان نتيجة الأزمة الاقتصادية المتعددة الأوجه والّتي عرفتها ابتدأ من نهاية سنة **1986** أين ضعفت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة على إثر انخفاض أسعار البترول وبالتّالي ظهور ضغوطات داخلية وأخرى خارجية.[1164]

فشل الإدارة التقليدية في أداء مهامها ومواجهة الأزمات ومواكبة مستجدات الخارجية كان من بين المبررات الاقتصادي لإنشاء هذه الفئة من الهيئات، ويعود لضرورة تدخلها في سبيل تصحيح اخفاقات السّوق واختلالاته بما يحقق توازن بين مختلف القوى ومصالح الأطراف في السّوق[1165]، فانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية وإدراج السلطات الإدارية المستقلة كان بهدف تعويض دور الدولة في ضبط النشاطات الاقتصادية على اختلافها.

نتج عن انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي إعادة الهيكلة فكان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي فتخليها عن فكرة الدولة المتدخلة أو الدولة الراعية (L'Etat providence) واستحالة تطبيق فكرة ضبط السّوق نفسه بنفسه أو الضّبط الذاتي (Auto régulation)[1166]، ظهر مفهوم الدولة الضابطة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق (L'Etat régulateur) أين يستلزم الأمر تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في حدود حماية السّوق

[1163]-**بركات أحمد، بن يحي شهيناز**، "سلطات الضبط الاقتصادي: رؤية جديدة لوظيفة الدولة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2020**، ص**1670**.

[1164]-أنظر: **إقلولي ولد رابح صافية**، " مبدأ حرية الصّناعة والتّجارة في القانون الجزائري "، مرجع سابق، ص**63-64**.

[1165]-**بركات أحمد، بن يحي شهيناز**، " مرجع سابق، ص**1671**.

[1166]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**22**.

وضمان المنافسة[1167]، وبالتّالي ضرورة الاشراف على النشاط الاقتصادي عن طريق وضع قواعد، حيث أصبحت الدولة كحاكم لنشاط الاقتصادي وليس كعنصر فاعل أين اقتضى الأمر انشاء سلطات الضّبط في سبيل تكريس الشفافية بين المتعاملين الاقتصاديين وضمان حياد الإدارة وحماية الحقوق والحريات العامة[1168].

يعود المبرر القانوني الأساسي في استحداث سلطات الضّبط الإدارية المستقلة إلى الشكل الجديد للنشاط الاداري الّذي ظهر عقب تبني مبادئ اقتصاد السّوق، فالانتقال من الإدارة التقليدية حيث التدخل في الاقتصاد والتسيير هما ميزتا الدولة المتدخلة الراعية الّتي أصبحت لا تتحكم في المتغيرات الأساسية في التّنمية الاقتصادية أين أثبت عدم ناجعتها في مواجهة الأزمات[1169]، إلّا أنّ الإدارة الحديثة الّتي تظهر في شكل مؤسسات جديدة تهدف لرقابة السّوق والحفاظ على النّظام العام الاقتصادي[1170]، ومن أجل بلوغ هذا كان لا بد من اتباع قواعد مرنة يمكنها التكيّف مع العوامل الاقتصادية والتطور نحو انفتاح السّوق[1171].

يعتبر تكريس مبادئ اقتصاد السّوق بمثابة الاعتراف الصريح بحرية المنافسة وتشجيع المبادرة الخاصة إلّا أنّ إنشاء السلطات الإدارية المستقلة تعتبر كضمان لتحقيق منافسة فعالة، حيث يعود سبب إنشاءها لضرورة المحافظة على المنافسة وفرض الشفافية والنزاهة في السّوق، نهيك عن ضغوطات خارجية لفتح مختلف القطاعات الاقتصادية للمنافسة[1172]، خاصة أنّها تتمتع بإمكانيات عالية وكفاءة بشرية تمكنها من معاينة السّوق مما يؤهلها اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي.

ومن الدوافع الّتي دفعت لتبني هيئات الضّبط هو عدم فعالية الإدارة التقليدية في مسايرة المجال الاقتصادي؛ فكان من الضروري إنشاء هيئات أكثر تناسبا مع المعطيات الاقتصادية

[1167]-**بركات أحمد، بن يحي شهيناز**، مرجع سابق، ص**1671**.

[1168]-مرجع نفسه، ص**1672**.

[1169]-أنظر أكثر: **شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**25** وما يليها.

[1170]-**بركات أحمد، بن يحي شهيناز**، مرجع سابق، ص**1672**.

[1171]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**28**.

[1172]-**عجابي عماد**، "التجربة الجزائرية لإحداث سلطات الضبط الاقتصادي –في إطار الدور الجديد للدولة-"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد **2**، العدد **2**، **2014**، ص**115**.

الجديدة خاصة مع تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وحياد الدولة في المجال الاقتصادي ولا يكون ذلك إلا بوجود هيئات تتمتع بالاستقلالية الّتي تمكنها من أداء مهامها وصلاحياتها بعيدا عن التأثيرات السياسية.

وأصبح من الضروري ضمان حقوق الأفراد نظرا لحساسية بعض القطاعات وارتباطها بحريات الأفراد كقطاع الاتصالات[1173]، فكان من الأجدر منح اختصاص السّلطة التقليدية لهيئات أكثر كفاءة لضمان هذه الحقوق، إلّا أنّ ما يغلب الظن أن كل هذه الإصلاحات وتبني فئة قانونية جديدة تقليدا لدول الغربية ما هو إلا تأثيرات سياسية تفتقر لاستراتيجية وإن كان ما يظهر في البداية يكمن في رغبة الدولة في خلق التغيير لخلق الثقة في أجهزة الدولة إذ تعتبر السلطات الإدارية المستقلة من أكثر الهيئات الّتي تتمتع بالاستقلالية والحياد، إلّا أنّ الضغوطات الخارجية واضحة أين وجدت الدولة نفسها في حتمية وغير مخيرة في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

ثانيًا: الأساس القانوني في إنشاء سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة

تزامنت مرحلة انسحاب الدوّلة من الحقل الاقتصادي إنشاء السلطات الإدارية المستقلة مع ظاهرة إزالة التنظيم[1174]، حيث كانت الدولة تملك الإشراف الفعلي والمباشر لينتهي بها الأمر إلى تبني خيار الإصلاحات الاقتصادية واعتماد منظومة قانونية جديدة بتكريس مبادئ اقتصاد السّوق والّتي تظهر أساسًا بصورة سلطات الإدارية المستقلة.[1175]

لكن تبقى هذه الفئة بدون نص دستوري صريح تستند إليه من حيث إنشائها، وفي حقيقة الأمر المؤسس الدستوري لم يتطرق إلى سلطة رابعة إلى جانب السلطات التقليدية والّتي تبناها

[1173]-**عجابي عماد**، "التجربة الجزائرية لإحداث سلطات الضبط الاقتصادي –في إطار الدور الجديد للدولة-"، مرجع سابق، ص**116**.

[1174]-**ZOUAIMIA Rachid**, " Déréglementation et ineffectivité des normes en droit économique Algérien", Revue Idara, N° **21**, **2001**, p.p. **126-127**.

[1175]-**كتو محمد الشريف**، الممارسات المنافية للمنافسة (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، مرجع سابق، ص**264-265**.

المشرّع في بداية التسعينات[1176]، لكن هل عدم وجود نص دستوري يؤدي حتما إلى عدم دستورية السّلطات الإدارية المستقلة؟ الجواب: لا، لأنّ رغم عدم وجود نص دستوري ينص صراحة على السّلطة المختصة في إنشائها إلّا أنّ المؤسس الدستوري في المقابل لم يضع نص يعارض إنشائها[1177].

تعددت طرق إنشاء سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة بتعددها حيث لم يعتمد المشرّع على معيار محدد في إنشاءها وهذا ما يؤدي إلى التباين في نظامها القانوني **(1)**، نهيك عن حالات الإحالة إلى التنظيم والتجميد النصوص القانونية المنشأة لسلطات الضّبط المستقلة**(2)**.

1. الإنشاء بموجب نصوص قانونية غير موحدة

نجد في الغالب أن اختصاص إنشاء سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة يعود إلى السّلطة التشريعية نظرًا للرغبة المبدئية للمشرّع في منح أكبر مساحة استقلالية لها، وهذا ما نجده أيضًا من خلال القانون الفرنسي كونه السّباق لفكرة الضّبط وإحداث سلطات الإدارية المستقلة، وأُرجع الاختصاص في إنشائها وتكييفها صراحة إلى التشريع.[1178]

ونستخلص هذا من خلال العودة إلى مختلف النّصوص القانونية الّتي أُنشأت بموجبها مختلف السلطات الضّبط المستقلة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية؛ لكن في هذا الصّدد، يجب علينا التّفرقة بين سّلطات الإدارية المستقلة والّتي أنشأت في ظل دستور **1989**[1179]، وسلطات الضّبط المستقلة الّتي أنشأت في ظل دستور **1996** المعدل والمتمم[1180].

[1176]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, op.cit., p. **11-12**.

[1177]-**عيساوي عز الدين**، "المكانة الدستورية للهيئات الإدارية المستقلة: مآل مبدأ الفصل بين السلطات" مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد **3**، العدد **4**، **2009**، ص**206**.

[1178]-**GUEDON Marie-José**, Les autorités administratives indépendantes, L.G.D.J, Paris, **1991**, p. **10**.

[1179]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم **89-18**، مرجع سابق.

[1180]-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم **96-384**، معدل ومتمم، مرجع سابق.

Voir: KHELLOUFI Rachid, « Les institutions de régulation », Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Vol.**40**, N° **2**, **2003**, p.p. **89-139**.

حيث في ظل دستور **1989** أنشأ كل من المجلس الأعلى للإعلام بموجب أحكام القانون رقم **90-07**، وكيّف كسلطة إدارية مستقلة[1181]، وكذا مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية أين بموجب أحكام القانون رقم **90-10**[1182]، بالإضافة إلى مجلس المنافسة الّذي أُنشأ سنة **1995**[1183]، وفي ظل الدستور **1996** أنشأت عدة سلطات ضبط أخرى ومنها وكالتي ضبط في القطاع المنجمي ضمن القانون رقم **01-10**[1184]، واللجنة ضبط الكهرباء والغاز الّتي أُنشأت بموجب أحكام القانون رقم **02-01**[1185].

فكلّ سلطات الضّبط المنشئة سواءً في ظل دستور **1989** أو في ظل دستور **1996** تجتمع في عنصر مشترك واحد؛ وهو من حيث طريقة إنشائها الّذي يكون من اختصاص البرلمان أي من اختصاص السّلطة التشريعية إذ تصدر بموجب نص تشريعي[1186] ، على غرار المشرّع الفرنسي

[1181]-قانون رقم **90-07** مؤرخ في **03** ابريل **1990**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **03** ابريل **1990**. **(ملغى)**

[1182]-قانون رقم **90-10**، يتضمّن قانون النقد والقرض، مرجع سابق، افريل **1990**، الملغى بموجب الأمر رقم **03-11** مؤرخ في **26** غشت **2003**، يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **52** صادر في **27** غشت **2003**، معدل ومتمّم بموجب الأمر رقم **09-01** المؤرّخ في **22** يوليو **2009**، يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **26** يوليو **2009**، وبموجب الأمر رقم **10-04** المؤرخ في **26** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر في أوّل سبتمبر **2010**. (ملغى)

في القانون الساري المفعول كيّف المجلس على أنه سلطة نقدية بموجب نص المادة 64 قانون رقم **23-09** مؤرخ في **21** يونيو **2023**، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **27** يونيو **2023**.

[1183]-أمر رقم **95-06**، يتعلق بالمنافسة، مرجع سابق. **(ملغى)**

[1184]-قانون رقم **01-10** مؤرخ في **03** يوليو **2001**، يتضمن قانون المناجم، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **04** يوليو**2001**، معدل ومتمّم بموجب الأمر رقم **07-02** المؤرخ في **01** مارس **2007**، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **7** مارس **2007**. (ملغى)

قانون رقم **25-12** مؤرخ في **3** غشت **2025**، ينظم النشاطات المنجمية، ج.ر.ج.ج، عدد **52** صادر في **7** غشت **2025**.

[1185]-قانون رقم **02-01** مؤرخ في **50** فبراير **2002**، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج.ر.ج.ج، عدد **8** صادر في **60** فبراير **2002**.

[1186]-إنشاء بعض السلطات بموجب قانون المالية مثل سلطة ضبط النقل ويمكن إرجاع هذا إلى طبيعة قانون المالية الّذي يصوت عليه بالإجماع واغتنامه لربح الوقت، في حين يرى الأستاذ خلوفي رشيد يرجع هذا لأسباب متعلقة بالميزانية المالية، أنظر:

KHELLOUFI Rachid, "Les institutions de régulation en droit algérien", Revue Idara, Vol. **14**, N° **2**, **2004**, p **85**.

الّذي يعتمد على إنشاء سلطة إدارية مستقلة بالاعتماد على النصوص القانونية ذات طابع تشريعي.[1187]

وبالتّالي يمكن القول على أن إنشاء سلطات الضبط بموجب نصوص تشريعية ومن المفروض أن إلغائها يكون بالطريقة نفسها وذلك تطبيقا لقاعدة توازي إلى جانب ضرورة احترام مبدأ الفصل بين السلطات فعلى السّلطة التّنفيذية التدخل في ذلك إلّا أنّ الواقع يثبت عكس ذلك فمثلا المجلس الأعلى للأعلام أنشأ بموجب نص تشريعي[1188]، إلّا أنّ الحل جاء بموجب مرسوم رئاسي رقم **93-252**[1189]، إذ يتضمن إلغاء التنظيم المتعلق بالمجلس.

2. إشكالية تجميد النص المنشأ والإحالة إلى التنظيم

يقول الأستاذ زوايمية راشيد أن تجميد النصوص القانونية الخاصة بالسلطات الضّبط هي ظاهرة سن النص القانوني الّذي يتضمن إنشاء السّلطة الضابطة دون اتخاذ إما النصوص التطبيقية للنص المرجعي وإما الامتناع عن اتخاذ التدابير الضرورية لتفعيل ألية الضّبط مما يؤدي إلى تكييف الهيئات المعنية بمصطلح "**سلطات الضّبط الخيالية**".[1190]

ينتج عن هذه الظاهرة التشكيك في مدى تكريس مبادئ اقتصاد السّوق من عدمها، فاكتفاء المشرّع بوضع النصوص المنشأة لسلطات الإدارية المستقلة ليس حل للخروج من دائرة

ونظرًا أيضا للمرونة الكبيرة والحركية الواسعة اللتين يتميز بهما التشريع عن طريق الأوامر، في هذا السياق أنظر: **رابحي أحسن**، " محاولة نظرية للاقتراب من «ظاهرة» الأوامر التّشريعية "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **45**، العدد الأول، **2008**، ص**63**.

وتمّ إنشاء سلطتي الضبط في مجال الإعلام مؤخرًا بموجب قانون عضوي رقم **12-05** مؤرخ في **12** يناير **2012**، يتعلق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **15** يناير **2012**، وهذا على أساس المادة **123** من دستور **1996** أين حُدِدت بشكل حصري تشريع البرلمان بموجب قوانين عضوية وهي سبع (7) مجالات ومنها ما يتعلّق بالإعلام.

[1187]-أنشأ المشرّع الفرنسي عدة سلطات الضبط وفي مختلف المجالات

-" ... Les autorités administratives indépendantes sont des institutions étatiques pourvues de compétences dans un domaine détermine. Ces autorités sont nombreuses, on les trouve dans le domaine bancaire; en matière d'exercice du commerce (Commission d'examen des pratiques commerciales)... ", **LAGADEC Jean**, Droit commercial et des affaires, VUIBER, Paris, **2007**, p. **48**.

[1188]-قانون رقم **90-07** مؤرخ في **03** ابريل **1990**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **14** مؤرخ في **03** ابريل **1990**. **(ملغى)**

[1189]-مرسوم رئاسي رقم **93-252** مؤرخ في **26** أكتوبر **1993**، يتعلّق بالمجلس الأعلى للإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **69** مؤرخ في **27** أكتوبر **1993**.

[1190]-**زوايمية راشيد**، "أزمة سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**27**.

التسيير المركزي مما يضمن بقاء الدولة أكثر وتماديها في التدخل في الجانب الاقتصادي، فإذا كانت سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة يغلب عليها الطابع الخالي فحتى مبادئ اقتصاد السّوق المكرسة في مسار الإصلاحات الاقتصادية فهي نسبية وهذا ما يدفعنا للقول أن حتّى الإصلاحات المكرسة من نهاية الثمانينات تبقى ذات طابع خيالي وشكلي.

نتج عن هذا التماطل والمسار الطويل في الإصلاحات الاقتصادية توسع فوهة الأزمة الاقتصادية التي وقعت فيه الدولة، فحتى الواقع يترجم ذلك فمن أزمة البترول الّتي عرفتها الجزائر في سنة **1986** بدأ الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا ما يزال الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية قائم وتشبوه إشكالات وثغرات قانونية وتتخلله الازمات الاقتصادية.

يمكن إرجاع المسار الطويل في الإصلاحات الاقتصادية لغياب الإرادة السياسية أولا في تكريس الفعلي لمبادئ اقتصاد السّوق وما ينتج عنه بالضرورة إنشاء سّلطات الضّبط المستقلة بكامل معاني الضّبط، وتشويه مبادئ اقتصاد السّوق وحرية المبادرة الخاصة تجعله بعيدة عن المسار الّتي وجدت من أجله، وفي غالب الحالات ما يلجأ المشرّع لتكريس القانوني لمسار الإصلاحات إلّا أنّه ما يعطيه بيد يزيحه بيد أخرى أو أن النصوص القانونية تبقى مجرد حبر على الورقة تفتقر لتطبيق الفعلي في أرض الواقع كما يطغى عليها الطابع الاستثناء.

أنشاء المشرّع من بداية التسعينات إلى يومنا هذا عدة سلطات إدارية مستقلة، إلّا أنّ أستاذ زوايمية رشيد يقول هنا بعض السلطات ذات طابع خيالي نظرا لوجودها في النصوص القانونية دون وجودها الفعلي منها سلطة ضبط النقل، سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وسلطة ضبط الصحافة[1191].

تنشأ السلطات الإدارية المستقلة بموجب نص قانوني ذات طابع تشريعي صادر عن البرلمان[1192]، بمعنى بموجب نص تشريعي[1193]، لكن من جهة أخرى، تم إنشاء هيئات كيّف على أنّها سلطات إدارية مستقلة بموجب نص قانوني إلّا أنّ المشرّع في الغالب يكتفي بإنشائها بموجب نص ذات طابع تشريعي ومن ثم يحل إلى التنظيم في سبيل تحديد تفاصيل الهيئة.

[1191]-أنظر أكثر: **زو ايمية راشيد**، "أزمة سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري"، مرجع سابق، ص**27** وما يليها.

[1192]-**خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**123**.

[1193]-**ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la régulation économique, op.cit., p.**64**.

تظهر الإحالة المفرطة للسلطة التّنفيذية في تنظيم سّلطات الضّبط المستقلة في جوانب كثيرة ومتعددة لتحديد تنظيمها واختصاصاتها وبموجب نص تنظيمي، وبالتّالي منح فرص لتدخل السّلطة التّنفيذية في اختصاصاتها بشكل أو بأخر، وهذا ما يدفعنا لتشكيك باستقلاليتها وبالتّالي منح فرصة تدخل السّلطة التّنفيذية بموجب النصوص القانونية يعتبر بمثابة تشجيعا على التدخل في اختصاصاتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعتبر ظاهرة الإحالة المفرطة للسلطة التّنفيذية في سبيل تنظيمها وتحديد صلاحيات الضّبطية دليل على رغبة إبقاء السّلطة التّنفيذية في المسار الاقتصادي ووجود تخوف واضح في تبني هذه الفئة وعدم وجود اقتناع في سبيل تغيير المسار الاقتصادي، فالإحالة إلى النصوص التنظيمية يزيد من الشك والغموض من حيث وجودها الفعلي وممارستها لاختصاصاتها بكل استقلالية.

فنلاحظ مثلا مادة واحدة فقط من أصل **183** مادة لسلطة ضبط المياه من قانون رقم **05-12** وما جاء بعد ذلك يكون بموجب نصوص تنظيمية[1194]، كما خصصّ المشرّع نص مادة واحدة فقط ليترك التنظيم الهيكلي للمركز والاختصاصات لتحدّد بموجب نص تنظيمي[1195]، فرغم غموض الطبيعة القانونية لهذا المركز إلّا أنّها تبقى صورة واضحة عن ظاهرة الإحالة المفرطة للسلطة التّنفيذية بمعنى اسناد جوانب كثيرة ومتعددة لتحديد كيفية تسيير المركز واختصاصاته الّتي ستمارس على مستوى القطر الوطني وبموجب نص تنظيمي الصادر عن السّلطة التّنفيذية. غموض وعدم توحد

الفرع الثاني
خصائص سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة

[1194]-رقم **05-12** مؤرخ في **04** غشت **2005**، يتعلّق بالمياه، ج.ر.ج.ج، عدد **60** صادر في **04** سبتمبر **2005**، معدل ومتمّم بموجب القانون رقم **08-03** المؤرخ في **23** يناير **2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **04** صادر في **27** يناير **2008**، وبموجب الأمر رقم **09-02** المؤرخ **22** يوليو **2009**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **26** يوليو **2009**.

Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la régulation économique, op.cit., p.**64**.

[1195]-قانون رقم **90-22** مؤرخ في **18** غشت **1990**، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **21** غشت **1990**، المتمّم بموجب القانون رقم **91-14** مؤرخ في **14** سبتمبر **1991**، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **18**سبتمبر **1991**، والمعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم **96-07** المؤرخ في **10** يناير **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **14** يناير **1996**.

تعتبر سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة من الهيئات الإدارية الجديدة والّتي دخلت المنظومة القانونية الوطنية مع تبني المشرّع مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية وتعتبر من الأنظمة القانونية المستوردة تأثير بالتجربة الفرنسية، حيث تتميز عن غيرها من الهيئات الإدارية بمجموعة من خصائص تميزه عن غيرها وهذا يرجع أيضًا لخصوصية اختصاصاتها.

أثر تعدد طرق إنشاء سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة واختلافها بشكل مباشر على طبيعتها القانونية خاصة بتعددها وتوسيع مجالات تدخلها واختلاف صلاحياتها واختلاف المصطلحات المستعملة في تسميتها إلّا أنّ العبارة الأولى بالاهتمام هي السلطات الإدارية المستقلة، حيث من خلال هذه العبارة نستشف أن هذه الهيئات تتمتع بالطابع السلطوي **(أولا)**، كما تكيّف على أنّها هيئات ذات طابع إداري **(ثانيا)**، وهي تتمتع بالضرورة بالاستقلالية إزاء السّلطة التّنفيذية **(ثالثا)**.

أولًا: الطابع السلطوي لسّلطات الضّبط المستقلة

استحدثت سلطات الضبط المستقلة كهيئات جديدة ومختصة في تنظيم ورقابة السّوق إلى جانب السّلطة التقليدية، حيث تنشأ أصلا لضبط السّوق وتنظيم ومراقبة النشاطات الاقتصادية في سبيل تحقيق التوازن في السّوق لذلك تتميز بخصية أساسية أنّها تتمتع بعنصر السّلطة إلى جانب السّلطة التّنفيذية، فالطابع السلطوي لسّلطات الضّبط المستقلة في اتخاذ القرارات إلى جانب السلطات التقليدية هو ما يميزها عن غيرها من الهيئات الإدارية.

تعرف الدولة على أنّها تستند على ثلاث سلطات أساسية السّلطة التّنفيذية، القضائية والتشريعية، حيث يعتبر الاعتراف بوجود سلطة أخرى إلى جانب السلطات التقليدية يعني ذلك وجود أربعة سلطات، إلّا أنّ سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة الّتي تتمتع بالطابع السلطوي ليست مثلها مثل السلطات الثلاثة التقليدية فحتى وإن كانت تتمتع بالطابع السلطوي إلّا أنّها تنفرد بخصوصياتها، ليست حتما الوسائل الكلاسيكية نفسها المعروفة في السلطات الكلاسيكية[1196].

[1196]-أنظر: **آيت وازو زاينة**، "دراسة نقدية في سلطات الضبط المستقلة: في شرعية سلطات الضبط المستقلة"، مجلة المجلس الدستوري، المجلد **6**، العدد **2**، **2018**، ص**13**.

يقصد بالسّلطة من جانب اللغوي التسليط والسيطرة والتحكم، ومن جانب الاصطلاحي بمعنى ممارسة الأمر والقيادة واتخاذ القرار[1197]، وهذا بمفهوم عام حيث لم يتطرق المشرّع لتعريف مصطلح السّلطة على عكس ذلك في تطرقه لتعريف وتحديد مفهوم مصطلح الضّبط ضمن أحكام قانون المنافسة، لذلك يجب الاستئناس بالتعريف الفقهي خاصة في غياب الدور الاجتهاد القضائي (خاصة مجلس الدولة) إلّا أنّه يجب الإشارة إلى أن مصطلح السّلطة باللغة الفرنسية يقابلها مصطلح Autorité وليس مصطلح Pouvoir **الّذي** يقصد به السّلطة العامة[1198].

يَرى الأستاذ زوايمية رشيد أن استعمال المشرّع لمصطلح السّلطة في سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة يقصد من خلال ذلك أنّها سلطة فهي ليست مجرد هيئات استشارية بسيطة تنصب مهمتها في تقديم الآراء وإنّما تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الّتي تعود اختصاصها الأصلي للسلطة التّنفيذية،

« Les autorités administratives indépendantes sont d'abord des autorités en ce sens qu'elles ne sont pas de simples organes consultatifs non seulement elles bénéficient d'un véritable pouvoir de décision, mais un tel pouvoir décisionnel relève traditionnellement de la de la compétence du pouvoir exécutif. »[1199]

يمكن القول على أنّه من المستقر عليه وجود ثلاث سلطات (تنفيذية، تشريعية وقضائية) فإنّ السلطات الإدارية المستقلة لا تعتبر سلطة رابعة وإنّما هي هيئات استحدثت بغية الحفاظ

[1197]-أنظر أكثر: **شمون علجية**، مركز سلطات الضبط المستقلة بين أشخاص القانون العام في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، **2018**، ص**11**.

[1198]-أنظر أكثر: **بوطابت كريمة**، "الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد الأول، **2019**، ص**1153**.

[1199]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012**, p.**23**.

ZOUAIMIA Rachid, Les autorités de régulation économique en Algérie, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2013**, p.**36**.

على تطبيق القانون في مجال الاختصاص المخصص لها[1200]، فتمتع هذه الفئة بالسّلطة الّتي تتمتع بها السلطات التقليدية جاءت بهدف تحقيق أهداف ضبط السّوق[1201]؛ بعد تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي الّتي أصبحت غير متمكنة في متابعة وضبط السّوق بما يحقق الفعالية والمصلحة الاقتصادية خاصة مع توسع النشاطات الاقتصادية وتنوعها.

خول للهيئات المستحدثة في ضبط السّوق في ظل تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق مما يستوجب تمتعها بسلطات محددة تمكنها من ذلك، إلّا أنّ السّلطة الّتي تمتع بها السلطات التقليدية هي ليست بالمفهوم نفسه الّذي تتمتع به السلطات الإدارية المستقلة فهذه الأخيرة تتمتع بسلطة أو القدرة على اتخاذ القرارات تمكنها من مباشرة الاختصاصات الّتي استخدمت لأجلها بكل فعالية ومصداقية[1202]، في حين السلطات التقليدية لها علاقة مباشرة بالسّلطة السياسية إلى جانب الطابع الإداري لها.

ثانيًا: بين الطابع الإداري والتّجاري لسّلطات الضّبط المستقلة

ترتبط الصفة الإدارية بسلطات الضّبط المستقلة المنشأة في المجال الاقتصادي والمالي بشكل مباشر وحتّى إن لم يكرس المشرّع ذلك بصفة صريحة في النص المنشأ لها وتكييفها بالطابع الإداري، إذ يمكن استخلاص الطابع الإداري بالاعتماد على معيار القرارات الّتي تصدرها هذه الهيئات فمن زاوية تكيف على أنّها قرارات ومن زاوية أخر هذه الأخيرة قابلة لطعن أمام الجهات الإدارية (مجلس الدولة)، كما أنّ السلطات المخولة لها كانت أصلا مخولة لهيئات الدولة أو للسلطات الإدارية التقليدية[1203]، حيث أن هذه الأخير تمثل السّلطة التّنفيذية والّتي هي

[1200]-**آيت وازو زاينة**، "دراسة نقدية في سلطات الضبط المستقلة: في شرعية سلطات الضبط المستقلة"، مرجع سابق، ص**13**.

[1201]-**بوطابت كريمة**، "الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"، مرجع سابق، ص**1154**.

[1202]-**آيت وازو زاينة**، "دراسة نقدية في سلطات الضبط المستقلة: في شرعية سلطات الضبط المستقلة"، مرجع سابق، ص**16**.

[1203]-**بوطابت كريمة**، "الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"، مرجع سابق، ص**1155-1156**.

الأخرى تمارس وظيفتين وظيفة حكومية ووظيفة إدارية؛ في حين السلطات الإدارية المستقلة تكتفي بالطابع الإداري المحض بعيد عن المجال السياسي وتأثيراته.

وتعود أسباب الأولى في اعتبار سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة تتمتع بالطابع الإداري ولا شك فيه نظرا أن الدافع في إنشاء هذه الفئة من الهيئات يعود أساسا إلى عجز المرافق الكلاسيكية في توفير حاجات الإدارية الّتي تطلبها التنظيم الجديد الّذي تبنته الدولة في إطار تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وبالتّالي كل القرارات الّتي تتخذها هي ذات طابع إداري[1204].

كرس المشرّع الطابع الإداري من أول سلطة ضبط والّتي ظهرت في سنة **1990** وهو المجلس الأعلى للأعلام[1205]، حيث تنص المادة **59** من القانون المتعلق بالإعلام على ما يلي: "**يحدث مجلس أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة...**"، فالمشرّع صريح في إضفاء الطابع الإداري من بداية تكريسها في المنظومة القانونية الوطنية فهو الخاصية الأساسية الّتي لازمت سلطات الضّبط من بداية نشأتها، إلّا أنّ هناك بعض السلطات الّتي لم يصرح المشرّع من خلال التسمية على أنّها تتمتع بالطابع الإداري.

نلاحظ أن المشرّع لم يعمم تكييف السّلطة الإدارية على كل سلطات الضّبط فهنا بعض السلطات كيّفت بالطابع الإداري بموجب النص المنشئ لها وهناك سلطات أين لم يصرح المشرّع لها بذلك وهذا ما يفتح مجال لتدخل الاجتهاد القضائي والفقه في إعادة النظر والتأكيد على طابعها الإداري[1206]، ويظهر ذلك من خلال ما جاء مثلا في قانون المنافسة حيث تم تكييف مجلس المنافسة على أنّه سلطة إدارية مستقلة[1207]، في حين بعض سلطات الضّبط الأخرى لم تكييف بصريح العبارة بالطابع الإداري حيث استعمل المشرّع مصطلحات تختلف من هيئة لأخرى

[1204]-**آيت وازو زاينة**، "دراسة نقدية في سلطات الضبط المستقلة: في شرعية سلطات الضبط المستقلة"، مرجع سابق، ص**19-20**.

[1205]-قانون رقم **90-07**، يتعلّق بالإعلام، مرجع سابق. **(ملغى)**

[1206]-أنظر أكثر: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**75**.

[1207]-تنص المادة **23** من الأمر رقم **03-03** على ما يلي: **"تنشأ سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب النص "مجلس المنافسة" تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالتّجارة".**

دون إدراج الطابع الإداري، حيث تم إنشاء مثلا سلطتي ضبط في قطاع الإعلام دون التصريح بالطابع الإداري لها واكتفى المشرّع بعبارة سلطة مستقلة[1208].

يظهر الجانب الإداري في السلطات الضّبط من خلال التكييف الصريح بالطابع الإداري؛ كما يمكن استنباط الطابع الإداري من خلال باختصاصات المسندة إليها في سبيل تنظيم وضبط القطاع الاقتصادي والمالي وهذه الاختصاصات تعود أصلا للجهة الإدارية، والّتي تظهر في إصدار التنظيمات أو في صيغة إصدار قرارات إدارية[1209]، إلّا أنّها تقع خارج السلم الإداري التقليدي[1210].

تتسم سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة بالطابع الإداري إلّا أنّ ورغبة من المشرّع في إضفاء لها المرونة في الطبيعة القانونية لها أدخل عليها الطابع التّجاري وما ينجر منها تأثير على نظامها القانوني خاصة ما يتعلق بنظام المحاسبة أين كانت تخضع للمحاسبة العمومية وتصبح تخضع لنظام المحاسبة التّجارية وكذا اخضاع علاقات المستخدمين لقانون العمل بدل القانون الوظيف العمومي[1211]، وبالتّالي تغير الوجهة من القانون العام للقانون الخاص في بعض الجوانب مما يؤثر على عدم وحدة النّظام القانون في السلطات الضّبط الاقتصادي عموما وتأرجحها بين السلطات الإدارية المستقلة والسلطات التّجارية المستقلة بهف ضبط النشاطات الاقتصادية[1212].

ثالثًا: ضرورة استقلالية سّلطات الضّبط

[1208]-أنظر: المادتين **40** و**64** من القانون العضوي رقم **12-05** مؤرّخ في **12** يناير **2012**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **15** يناير **2012**.

[1209]-**بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2017**، ص**75**.

أنظر أكثر: **بركات أحمد، بن يحي شهيناز**، مرجع سابق، ص**1673**.

[1210]-**بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**74**.

[1211]-لتفصيل أكثر في موضوع الطابع التّجاري لسلطات الضبط التّجارية، أنظر أكثر: **وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**، "سلطات الضبط التّجارية: فئة جديدة بين القانون الخاص والقانون العام"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **13**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**619-638**.

[1212]-**شمون علجية**، مركز سلطات الضبط المستقلة بين أشخاص القانون العام في القانون الجزائر، مرجع سابق، ص**26** وما يليها.

يقصد بالاستقلالية من الناحية القانونية عدم خضوع الجهاز أو الهيئة للرقابة سواءً كانت رئاسية أو وصائية[1213]، وهذا ما لا نجده في المؤسسات العمومية والهيئات الإقليمية الّتي ترتبط بالسّلطة المركزية[1214]، وتتميز سلطات الضّبط أساسًا بالاستقلالية عن غيرها من المؤسسات التقليدية الأخرى وتحتل مكانا خاصا بسببها فهذه الاستقلالية كان لابد منها من أجل تنظيم مجالات اقتصادية مهمة وحساسة[1215]، إلّا أنّ استقلالية الّتي تتمتع بها هذه الهيئات تبقى نسبية وخيالية مما ينعكس سلبا على اختصاصاتها ويبدو ذلك متعمد لإبقاء السّلطة السياسية على مقدمة التسيير الاقتصادي بدل سلطات الضّبط المستقلة المتخصصة.

يساهم الضّبط الاقتصادي بمفهومه الواسع في تنسيق وتنظيم العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين على اختلافها[1216]، ولا يكون ذلك إلاّ بمنح الاستقلالية لسلطات الضّبط في سبيل ضمان عدم تدخل غيرها في الشؤون الاقتصادية واختصاصاتها وعدم التأثير في قراراتها، وبالعودة إلى النصوص المنشئة لسلطات الضّبط الاقتصادية نجد اعتراف المشرّع لمعظمها صراحة لها بعنصر الاستقلالية في حين لم يعترف للأخرى مما يخلق الشك في عدم استقلاليتها.

لكن التحول من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة لا يعنى على الإطلاق عدم تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي[1217]، فالضّبط الاقتصادي هو كل إجراء أيا كانت طبيعته يهدف بالخصوص إلى تدعيم وضمان توازن قوى السّوق، وحرية المنافسة، ورفع القيود الّتي بإمكانها عرقلة الدخول

[1213]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, op. cit., p. **25**.

[1214]-**RENAUD Sébastien**, " Les autorités de régulation et le démembrement du pouvoir central", RRJ, N°**5**, **2001**, p. **2217**.

[1215]-**BEGEL Jean-Louis**, " Pouvoir réglementaire et délégation de compétence normative (Essai de synthèse) ", R R J, N°**5**, **2001**, p. **2373**.

[1216]-**DESCOINGS Richard**, " La nécessité d'une réflexion générale et croisée sur la régulation ", in Marie-Ane Frison-Roche sous la direction, les régulations économiques: légitimité et efficacité, presses de sciences Po/Dalloz, Paris, **2004**, p. **3**.

[1217]-"... Le passage de l'Etat providence à l'Etat régulateur ne signifie nullement la fin de l'intervention de la puissance publique dans le champ économique... ", **ZOUAIMIA Rachid**, "les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou les mutations institutionnelles en matière de régulation économique", op. cit., p. **71**.

إليها وسيرها المرن، فلا يمكن أن نتصور من الجانب النظري على أن هذه الأهداف تحققها سلطات الضّبط الاقتصادية فيمكن أن تكون من طرف الدولة أيضا، إلّا أنّ التدخل يكون في حدود معقولة واستثنائية للحفاظ على المصلحة الاقتصادية.

تعتبر الاستقلالية من بين المعايير الجوهرية المستخلصة في سلطات الضّبط المستقلة[1218]، وترجمة مصطلح مستقلة باللغة الفرنسية يقابها مصطلح "Indépendance"[1219]، بمعنى غياب أي رقابة سواء كانت سلمية أو وصائية[1220]، لكن المشرّع يستعمل مصطلحين لدلالة على الاستقلالية إما مصطلح "Autorité Indépendante " أو مصطلح "Autorité Autonome " [1221] لتسمية وتكييف سلطات الضّبط، في حين يستعمل مصطلح واحد في اللغة العربية وهو" سلطة مستقلة".[1222]

واستعمال مصطلح" Autonome" في الهيئات الضّبط الاقتصادية المستقلة يمكن أن نلتمس من خلاله نوع من الخضوع والتبعية لسلطة التّنفيذية والّتي تكون في الغالب لوزير معين، أي أنّها تكون منشأة لدى قطاع وزاري التابع له من حيث الاختصاص، أين نفهم ضمنيا وجود التبعية للسلطة التّنفيذية وبالتّالي لا مجال للحديث عن استقلاليتها.

الفرع الثالث:
الدور الضّبطي لسّلطات الضّبط المستقلة

[1218]-« L'indépendance est, on l'a vu, une des justifications essentielles de la création des autorités administratives indépendantes. », C.E, Rapport public, " Les autorités administratives indépendantes ", La documentation française, N°**52**, Paris, **2001**, p. **290**.

[1219]-لأكثر معلومات حول مصطلح " Indépendance " أنظر:

-GUEDON Marie-José, Les autorités administratives indépendantes, op. cit., p. **36** .

[1220]-**ZOUAIMIA Rachid**, « Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique », op. cit., p **34**.

[1221]-رغم أن مصطلح Autonome, Indépendante يقابله باللغة العربية مصطلح واحد وهو **" مُستقِلّ"**، أنظر في هذا: Mamduh Hakki, op. cit., p**19** .

[1222]-KHELLOUFI Rachid, "Les institutions de régulation ", op. cit., p. **111-112**.

حيث يرى الأستاذ خلوفي رشيد أن مصطلح "Autonomie" تزامنى ظهوره مع ظاهرة الشخصية المعنوية لدى سلطات ضبط مستقلة

KHELLOUFI Rachid, "Les institutions de régulation en droit algérien", op. cit., p. **95**.

تتميز سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة بخصوصية تميزها عن غيرها من الهيئات الإدارية في المجال الاقتصادي، من خلال جمعها بين عدة اختصاصات تسمح في تحقيق عملية ضبط السّوق في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، حيث يمكن أن تجمع هذه الفئة بين عدة اختصاصات مما يسمح لها بتحقيق مهمة الضّبط وقد تختص بالبعض دون الآخر[1223]، وأولها تتمثل في اختصاص التنظيمي **(أولا)** والرقابي **(ثانيا)** والتنازعي **(ثالثا)**.

أولًا: الاختصاص التنظيمي لسّلطات الضّبط المستقلة

تعد السّلطة التنظيمية اختصاص أصلي للسلطة التّنفيذية، فصلاحية التنظيم وفقا لتنظيم الإداري يعود لسلطة التّنفيذية (رئيس الجمهورية والوزير الأول)، إلّا أنّ تطور الممارسات اليومية في المجال التّجاري وتطور العلاقات الاقتصادية وضرورة ضبطها استلزم تكثيف الجهود في سبيل تنظيمها في إطار تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

فإلى جانب السّلطة التّنفيذية باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي كما وضحنا ذلك سالف إلّا أنّ عجزها في مسايرة الأنشطة الاقتصادية تماشيا مع التحولات الاقتصادية أين تتميز بالسرعة والمرونة فكان من الضروري أن تعمل إلى جانبها فئة سّلطات الضّبط الاقتصادية **(1)**.

لا يمكن لسّلطات الضّبط المستقلة تنفيذ مهامها الضّبطية إلا بتمتعها بالاختصاص الّتي تتمتع بها السّلطة الكلاسيكية الممثلة في السّلطة التنظيمية مع ضرورة تمتعها بمختلف الآليات القانونية الّتي تمكنها من ذلك **(2)**.

1. إسناد السّلطة التنظيمية لسلطات الضّبط المستقلة

تعتبر السّلطة التّنفيذية صاحبة الاختصاص الأصلي في التنظيم إلّا أنّ عجزها في مسايرة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية تماشيا مع التحولات الاقتصادية وتبني مبادئ اقتصاد السّوق أين تتميز بالسرعة والتجديد والمرونة فكان من الضروري أن تعمل إلى جانبها فئة أخرى أكثر مرونة وتناسب للوضع والممثلة في سّلطات الضّبط المستقلة، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة تنفيذ مهامها الضّبطية إلا بتمتعها بالاختصاص الّتي تتمتع بها السّلطة الكلاسيكية منها التنظيم.

[1223]-**غرداين خديجة**، "اختصاصات السلطات الإدارية المستقلة في القطاع المالي في الجزائر"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد **4**، العدد الأول، **2019**، ص**176-177**.

يقصد بالسّلطة التنظيمية لسلطات الضّبط المستقلة على أنّه الوسيلة القانونية الممنوحة لها في النصوص المنشئة لها قصد تمكينها من ضبط النشاطات الاقتصادية[1224]، حيث تصبح بموجب هذا الاختصاص مصدر للقواعد القانونية فالهيئات الإدارية المستقلة المكلفة بضبط السّوق تتمتع بسلطة سن قواعد عامة مجردة غير موجهة إلى شخص محدد وتنشئ هذه القواعد التزامات على عاتق الأعوان الاقتصاديين كما تمنح لهم حقوقا[1225].

منح الاختصاص التنظيمي لسلطات الضّبط كان في ظل عجز السّلطة الكلاسيكية عن انتاج قواعد قانونية ترقى لوظيفة الضّبط الاقتصادي [1226]، فهو صلاحية الّتي تمنح لها بموجب نصوص قانونية تشريعية أو تنظيمية من أجل وضع قواعد لتنظيم نشاط في قطاع معين وضمان حسن سيره بشكل مستقل عن السّلطة التّنفيذية والتشريعية وذلك عن طريق مثلا إصدار أنظمة.

يعود هذا الاختصاص لسلطة التّنفيذية ونظرا لصلاحيتها الواسعة بما في ذلك الجانب الاقتصادي والّتي تخضع هي الأخرى لتوجهات سياسية في إطار النشاط التّنفيذي ومع تغير الوضع الاقتصادي وتبني مبادئ اقتصاد السّوق لم تعود تلائم الأوضاع والمتغيرة لذلك أسندت هذه الوظيفة لسلطات الضّبط المستقلة باعتبارها الأقرب وأكثر تخصص.

تتميز السّلطة التنظيمية لسلطات الضّبط بالطابع التقني والفني أكثر وإداري بعيد عن الطابع السياسي لتنظيم نشاط في قطاع معين بكل الاستقلالية[1227]، كما أنّ هذه التنظيمات التقنية تخص فئة محددة ولتنظيم العلاقات بين المتعاملين الاقتصادين، أي أن السّلطة التنظيمية الممنوحة.

[1224]-**زقموط فريد**، التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، **2016**، ص**48** وما يليها.

[1225]-**بري نور الدين**، "حدود اختصاصات هيئات الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، الجزء الثاني، العدد **9**، **2021**، ص**614**.

[1226]-لتفصيل أكثر في موضوع اعداد سلطات الضبط القاعدة القانونية، أنظر: **بعجي أحمد**، "الضبط الاقتصادي: أيّ دور في إعداد القاعدة القانونية"، حوليات جامعة الجزائر **1**، المجلد **35**، عدد خاص، **2021**، ص.ص **84-107**.

[1227]-لتفصيل أكثر في خصائص السلطة التنظيمية الممنوحة لسلطات الإدارية المستقلة، أنظر أكثر: **زقموط فريد**، التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة، مرجع سابق، ص**50** وما يليها.

تتمتع السّلطة التّنفيذية باختصاصات واسعة وتشمل المجال الاقتصادي في حين تتمتع سلطات الضّبط باختصاص التنظيمي في قطاع محدد مما يعطي لها فرصة أكثر في التركيز والتخصص والخبرة في القطاع عكس ذلك في السّلطة التّنفيذية باعتبارها هيئة مركزية المعروفة بالاكتظاظ والإجراءات الطويلة وقلة الخبرة ناهيك عن الميولات السياسية الّتي قد تؤثر سلبا على القرارات الاقتصادية وقلة التكوين في حين بالنظر للجانب العضوي لسلطات الضّبط الّتي تتميز بالكفاءة والخبرة والتنوع والاختصاص والتمكن في القطاع.

يمكن القول من خلال كل هذا أن إسناد السّلطة التنظيمية لسلطات الضّبط المستقلة أمر يخدم مبادئ اقتصاد السّوق ومن الجانب النظري يساهم في تحسين مناخ الأعمال والنسيج الاقتصادي، فتمتع سلطات الضّبط بالاختصاص التنظيمي مع تشكيلة عضوية متمكنة ومتنوعة ذات خبرة وتخصص قد يساهم وبشكل إيجابي في تحسين المجال الاقتصادي المتنوعة والمترابطة.

تجدر الإشارة إلى أن السّلطة التنظيمية الّتي تتمتع بها سلطات الضّبط المستقلة تتميز بالطابع الخاص والمحدود إذ ان نقل هذا الاختصاص لسلطات الضّبط ليس مطلقا ففي بعض الأحيان تخضع وجوبا لمصادقة وزير معين[1228]، كما تتميز بالتباين والاختلاف من هيئة لأخرى فهناك بعض السلطات تتمتع باختصاص تنظيمي بشكل مباشر لدرجة يصل لإصدار أنظمة تصدر في الجريدة الرسمية في حين لا تصل بعض السلطات لهذه الدرجة حيث تمارس السلطات التنظيمية بشكل غير مباشرة أو حتّى عن طريق مساهمة كتقديم الآراء والمقترحات[1229].

2. آليات ممارسة سلطات الضّبط لاختصاص التنظيمي في ضبط السّوق

تمارس سلطات الضّبط المستقلة الاختصاص التنظيمي الّذي يأتي في عدة أشكال وصور إذا يعرف هذا الاختصاص بالتباين من هيئة لأخرى حسب ما هو مكرس في نصوص القانونية المنشأة لها وهذا ما قد يثير تساؤل حول تباين الاختصاص التنظيمي بين سلطة وأخرى والمعايير الّتي يعتمد في منح هذا الاختصاص لهيئة دون الأخرى، لكن تبقى بعض السلطات تتمتع بهذا

[1228]-**بري نورالدين**، مرجع سابق، ص**614**.

[1229]-**تواتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **6**، العدد **2**، **2022**، ص**19**.

الاختصاص الّذي يظهر من خلال إصدارها للأنظمة واللوائح والتعليمات والآراء وحتّى المقترحات، إلى جانب الاستشارة أين يمكن استشارة سلطات الضّبط في الحدود التر رسمها القان كاجراء سابق على صدور بعض القرارات[1230].

تعد **الأنظمة واللوائح** من بين الآليات الّتي تمارس بها سلطات الضّبط المستقلة الاختصاص التنظيمي[1231]؛ وهي تلك القواعد الّتي تصدرها لتطبيق نصوص قانونية تشريعية أو تنظيمية مسبقة إلّا أنّها تختلف من حيث الإجراءات من هيئة لأخرى عكس ما هو موجود ومتبع في المراسيم التّنفيذية الّتي تصدر عن السّلطة التنظيمية[1232]، وتتميز بكونها محدودة ومحصورة النطاق إذ تصدرها سلطات الضّبط المستقلة في مجالات معينة ومحددة مسبقا[1233].

ويقصد **بالتعليمات** بصفة عامة الاعمال القانونية الصادرة عن الإدارة والهدف منها هو التنظيم الداخلي للإدارة[1234]؛ أو تأتي من أجل تحديد طريقة تطبيق وتفسير القوانين، فهي بمثابة نصوص تطبيقية خاصة في مجال القرارات الفردية أين يسمح لسلطات الضّبط المستقلة بصفتها تتمتع بالطابع الإداري بتحديد الشروط العامة والّتي على أساسها تصدر قرارات فردية[1235].

[1230]-**فتوس خدوجة**، "الغموض المثار حول الاختصاص التنظيمي لبعض هيئات الضبط الاقتصادي: بين تقيد النص وحرية الممارسة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **17**، العدد الأول، **2018**، ص**383** وما يليها.

[1231]-يقصد بالأنظمة واللوائح بصفة عامة التشريع الفرعي أو التنظيمي والّذي يصدر عن السلطة التّنفيذية تميزا له عن التشريع العادي أي القانون الّذي يصدر دائما كمبدأ عام عن السلطة التشريعية أو البرلمان كاختصاص أصلي، أنظر: **لباد ناصر**، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص**61**.

[1232]-أنظر أكثر: **زقموط فريد**، التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة، مرجع سابق، ص**56**.

[1233]-**تواتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، مرجع سابق، ص**22**.

[1234]-تعد التعليمات وسيلة للعمل الداخلي لدى الإدارة التقليدية والأصل فيها أنها غير ملزمة للغير كما أنها لا تخضع لرقابة القاضي الإداري إلا إذا كان مضمونها يمس بالمراكز القانونية للأفراد، أنظر: **بلماحي زين العابدين**، "الاختصاص القاعدي للسلطات الإدارية المستقلة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد **6**، العدد الأول، **2022**، ص**113**.

[1235]-**تواتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، مرجع سابق، ص**22**.

تعرف التوصيات على أنّها آليات ووسائل تدخل معروفة في القانون الإداري الكلاسيكي بالخصوص كوسائل استشارية تتمتع بها العديد من الهيئات الإدارية الكلاسيكية أو حتّى القضائية كمجلس الدولة[1236]، يتمثل الهدف الأساسي منها تقديم تفسير وتوضيح لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية والتعليق عليها وتصدر خاصة في مجالات الّتي لا تتمتع فيها سلطات الضّبط المستقلة بسلطة اتخاذ القرارات الفردية وذلك خلاف لتعليمات[1237].

فالتوصية هو تصرف إداري أحادي الطرف غير تقريري فلا ينشئ حقوقا ولا يضع التزامات في ذمة الغير وتعد من الأعمال القانونية كالقرارات ولا تحمل أية آثار قانونية ملزمة للمعنيين بها فهي نوع من العمل الإداري الإعلامي لتفسير وتسهيل تطبيق النصوص القانونية فهي أداة لتبيان كيفية تنفيذ القاعدة القانونية[1238]، وهي بمثابة دعوة لتصرف معين أو لقيام بإصلاح أو تعديل قانون أو تنظيم في إطار المهم المعهودة إليها في دراسة وتقييم السّوق[1239]، رغم أن هذه التوصيات الّتي تصدر عن سلطات الضّبط المستقلة لا تحمل أي طبيعة إلزامية إلّا أنّها تتمتع بنوع من التأثير نظرا لكونها أداة فعالة لتبيان كيفية تنفيذ القاعدة القانونية[1240].

أمّا يما يخص الآراء والمقترحات فالقانون لا يميز بينهما[1241]، حيث تعتبر **الآراء** بمثابة تفسير أو ترجمة للسلطة التنظيمية خاصة عند وجود تساؤلات حول مواضيع لم تنظم بصفة صريحة[1242]، ويمكن أن تكون كاداة في يد سلطات الضّبط لتقوم بالدور الاستشاري لدى الحكومة[1243]، ويعتبر دورها بيداغوجي تقني وتتمتع بمهنية أكثر منها تنظيمية أو قمعية وتأخذ

[1236]-**خرشي إلهام**، "دور «التّوصيات والآراء» في تفعيل تدخّلات السّلطات الادارية المستقلّة"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد **11**، العدد الأول، **2014**، ص**229**.

[1237]-**تو اتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، مرجع سابق، ص**22**.

[1238]-**خرشي إلهام**، "دور «التّوصيات والآراء» في تفعيل تدخّلات السّلطات الادارية المستقلّة"، مرجع سابق، ص**230**.

[1239]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**166** وما يليها.

[1240]-**بلماحي زين العابدين**، مرجع سابق، ص**114**.

[1241]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**171**.

[1242]-**تو اتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، مرجع سابق، ص**22**.

[1243]-**خرشي إلهام**، "دور «التّوصيات والآراء» في تفعيل تدخّلات السّلطات الادارية المستقلّة"، مرجع سابق، ص**230**.

عدة أشكال من آراء بسيطة غير ملزمة والرأي المطابق والرأي الالزامي[1244]، إلّا أنّ هناك من يرى أن الاقتراح أكثر قوة وتأثيرا من الآراء[1245].

ويظهر الاختصاص التنظيمي في شكل **المقترحات** خاصة في سلطات الضّبط في القطاع المالي أين سمح المشرّع لبعضها في تقديم مقترحات لنصوص تشريعية أو تنظيمية[1246]، ومن الناحية القانونية فليس لها أية آثار ذات قيمة قانونية وعادة ما تصاغ اقتراحات هذه الهيئات ضمن تقاريرها السنوية وقد تنشر للجمهور وقد لا تنشر[1247].

ثانيًا: الاختصاص الرقابي لسّلطات الضّبط الاقتصادية

يحظى الاختصاص الرقابي بمكانة هامة من بين الاختصاصات الممنوحة لسلطات الضّبط خاصة في ظل تبني مبادي اقتصاد السّوق ومن نتج منه من تنوع وكثرة النشاطات الاقتصادية مع ضرورة مراقبتها ومتابعتها في السّوق وضبطها، وفي المقابل أصبحت السّلطة التّنفيذية أمام عجز في تسييرها ومتابعتها في حين تتمتع سلطات الضّبط المستقلة بكل المقومات لضبط السّوق رغم ما تتميز به من السرعة والمرونة، ويظهر ذلك من خلال الرقابة الّتي تمارسها سلطات الضّبط المستقلة على النشاطات قبل الدخول في السّوق **(1)**، والمتابعة الّتي تمارسها بعد الدخول السّوق **(2)**.

1. الرقابة القبلية لدخول السّوق

يقصد بها الرقابة الّتي تمارسها سلطات الضّبط السابقة على دخول المتعاملين الاقتصاديين السّوق عن طريق صلاحيتها في منح الاعتماد أو ترخيص الدخول في السّوق[1248]، وفي الغالب أن النشاطات الّتي تتطلب الحصول على الترخيص أو الاعتماد أو حتّى تصريح هي

[1244]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**172**.

[1245]-**فتوس خدوجة**، مرجع سابق، ص**385**.

[1246]-**تو اتي نصيرة**، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، مرجع سابق، ص**23**.

[1247]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**171**.

[1248]-أنظر أكثر: **بري نور الدين**، مرجع سابق، ص**612**.

القطاعات والنشاطات ذات أهمية واستراتيجية[1249]، إذ تتمتع بعض هذه الهيئات بسلطة الرقابة قبل الدخول في السّوق فهي رقابة وقائية وردعية وذلك من أجل تحقيق منافسة مشروعة وفعلية وفقا لمبادئ اقتصاد السّوق خاصة من حيث الحرية في ممارسة النشاط والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين.

تختلف وتتفاوت سلطات الضّبط المستقلة من حيث اختصاص رقابة المتعاملين الاقتصاديين قبل دخولهم السّوق، ويظهر ذلك من خلال تكريس آليات الرقابة القبلية الّتي تظهر في منح الترخيص أو الاعتماد[1250]، أو حتّى الموافقة المسبقة من قبل سلطات الضّبط المستقلة بما يضمن الامتثال لشروط والمعايير القانونية وحتّى الفنية اللازمة للمتعامل الاقتصادي وذلك قبل الالتحاق بالمهنة.

وتجدر الإشارة إلى الرقابة القبلية على السّوق ليس من اختصاص كلي لسلطات الضّبط كما ليس من السّلطة التّنفيذية لوحدها، إذ توجد حالات أين تتمتع سلطات الضّبط بسلطة منح الترخيص أو الاعتماد لدخول السّوق وهناك حالات في بعض النشاطات تكون بتدخل السّلطة التّنفيذية مع أخذ رأي أحد سلطات الضّبط المستقلة القطاعية.

تعد الرقابة القبلية من بين أهم آليات الّتي قد تحقق الضّبط الاقتصادي نظرا لدورها في وضع الحد من الفوضى في السّوق في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وذلك من خلال إمكانية منع الفاعلين غير المؤهلين الّذي قد يسببون أضرار على السّوق، كما أنّ الرقابة القبلية الموضوعية تساهم بشكل كبير في المنافسة النزيهة وتحقيق التوازن بين حرية المبادرة في السّوق وحماية المنافسة والمستهلك في ظل مقتضيات المصلحة العامة الاقتصادية.

لتكريس الرقابة القبلية بكل فعالية خاصة في النشاطات ذات تأثير كبير على مصلحة الاقتصادية للدولة وعلى المستهلك يجب أن يمارس هذا الاختصاص من طرف سلطات الضّبط الّتي تتمتع فعلا بالاستقلالية العضوية والوظيفية حتّى تتمكن من اتخاذ قراراتها بكل موضوعية

[1249]-أنظر أكثر: **حطاطاش عمر**، "سلطات الضبط المستقلة ظاهرة قانونية جديدة لضبط السوق صلاحياتها القمعية والغير قمعية نموذج للعقوبات الإدارية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **8**، **2017**، ص**690**.

[1250]-لتفصيل أكثر، أنظر: **بلماحي زين العابدين**، مرجع سابق، ص**115**.

دون أن تؤثر عليها الجهات الأخرى بهدف اختيار الفاعلين الذين يمكن لهم الدخول السوق؛ بكل موضوعية وبشروط محددة مما يساهم في الحفاظ على السّوق واستقراره وحماية المنافسة والمتعاملين السابقين والجدد وحماية للمستهلك وضمان ضبط السّوق.

2. إجراءات الرقابة على السّوق

منح المشرّع أغلب سلطات الضّبط المستقلة سلطة الرقابة على السّوق من خلال إجراء التحقيقات حول مدى احترام الفاعلين في السّوق لمختلف النصوص القانونية والتنظيمية منها السارية المفعول كما تتمتع هذه السلطات بسلطة اتخاذ القرارات في حالة ما لم تحترم النصوص القانونية المتعلقة بالنشاط المعني وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات ردعية، إذ تتجسد هذه الرقابة في مظهرين أساسيين هما إجراء تحقيق واتخاذ تدابير مؤقتة.

نظرا لطبيعة اختصاصات سلطات الضّبط ومرونتها وسرعتها في احتواء السّوق تتمتع سلطات الضّبط المستقلة باختصاص الرقابة على السّوق وضمان المصلحة العامة للاقتصاد من خلال إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة والتحرك بسرعة وفعالية لضمان حسن سير السّوق وعدم الاضرار بأطرافه إذا تبين لها إمكانية المساس بمصالح أحد الأطراف سواء المتعاملين الاقتصادين أو المستهلك والحفاظ على المصلحة الاقتصادية بصفة عامة ودون المساس بمصالح المتعامل الاقتصادي خاصة ما يتعلق بحقوقه في الدفاع.

يُقصد بالتحقيق إجراء التحريات قبل توقيع العقوبات الإدارية وذلك من أجل تكريس السير الحسن للسوق والمحافظة على التوازن فيه، أما التدابير وقائية المؤقتة هي إجراءات تحفظية تتخذها سلطات الضّبط المستقلة أثناء سير التحقيق وذلك بهدف منع استمرار الضرر وتفاقمه في السّوق قبل صدور القرار النهائي في ذلك[1251].

ثالثًا: الاختصاص التنازعي لسّلطات الضّبط الاقتصادية

تُمارس سلطات الضّبط المستقلة إلى جانب الاختصاص التنظيمي والرقابي اختصاص أخر لا يقل أهمية وهو الاختصاص التنازعي والّذي يتجسد في الاختصاص التحكيمي **(1)**، والاختصاص القمعي الّذي تمارسه في حدود النصوص القانونية المنشئة لها**(2)**.

[1251]-لتفصيل أكثر في الدور الرقابي لسلطات الضبط المستقلة في المرحلة اللاحقة للدخول في السوق، أنظر أكثر: **حطاطاش عمر**، مرجع سابق، ص**690** وما يليها.

1. الاختصاص التحكيمي

تكريس مبادئ اقتصاد السّوق في المنظومة الاقتصادية لا يعني فقط منح الحرية للخواص حق الولوج في السّوق وإنّما من الضروري تكريس ضمانات تعزز مكانتهم في السّوق، ويظهر ذلك من خلال وجود هيئات تضمن لهم العدالة في المجال الاقتصادي إذ لا يمكن للدولة أن تكون متدخلة في المجال الاقتصادي وحكما في الوقت نفسه بمعنى أخر أن الدولة الّتي تتدخل في المجال الاقتصادي كعون فلا يتصور أن تكون خصما وحكما في الوقت ذاته[1252]، حيث تم إعادة النظر في هذا الاختصاص في ظل تبني مبادئ اقتصاد السّوق فكان من الضروري تبني أنظمة مرنة تضمن العدالة الاقتصادية وهذا ما يتماشى مع فكرة الضّبط الاقتصادي.

خول المشرّع اختصاص التحكيم لبعض سلطات الضّبط الاقتصادية دون الأخرى[1253]؛ حيث منح لبعضها هذا الاختصاص مع وضع شروط وقيود عند ممارسته[1254]، ويقصد بهذا الاختصاص قدرة سلطات الضّبط المستقلة في الفصل في النزاعات الّتي تنشأ بين المتعاملين الاقتصادين فلا يمكن البحث عن العدالة عند الدولة بل نجدها عند الخواص في ظل تبني مبادئ اقتصاد السّوق وتكريس فكرة الضّبط الاقتصادي[1255]، فهي بمثابة جهة شبه قضائية لما لها من صلاحية الفصل في النزاعات واصدار قرارتها في شأنها، وما يجدر الإشارة إليه أن هناك اختلاف بين التحكيم الّذي تمارسه الهيئات التقليدية عن الاختصاص التحكيمي المسند لسلطات الضّبط المستقلة[1256].

يكمن الهدف الأساسي من تمتع بعض سلطات الضّبط المستقلة بهذا الاختصاص من خلال سرعة الفصل في النزاعات وعدم وجود إجراءات معقدة وتتطلب الوقت مما يخفف

[1252]-**بري نورالدين**، مرجع سابق، ص**616**.

[1253]-لتفصيل أكثر في سلطات الضبط التّي تتمتع بالاختصاص التحكيمي، أنظر: **منصور داود**، "الاختصاصات التحكيمية لسلطات ضبط النشاط الاقتصاد"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **5**، العدد **4**، **2012**، ص.ص **5-18**.

[1254]-**قشي خديجة**، **بولمكاحل أحمد**، "الاختصاص التحكيمي للسلطات الإدارية المستقلة: كصلاحية بديلة لتسوية النزاعات"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد **7**، العدد الأول، **2022**، ص**43**.

لتفصيل أكثر في الشروط، أنظر: **منصور داود**، "الاختصاصات التحكيمية لسلطات ضبط النشاط الاقتصاد"، مرجع سابق، ص**7**.

[1255]-أنظر أكثر: **بري نورالدين**، مرجع سابق، ص**616**.

[1256]-**قشي خديجة**، **بولمكاحل أحمد**، مرجع سابق، ص**43**.

الضغط وهذا ما يخفف الضغط على الجهات القضائية العادية ويضمن استمرارية الخدمات القضائية، فهي عدالة مرنة تواكب فكرة الضّبط الاقتصادي وتستجيب أكثر لتعقيدات الاقتصادية ومرونتها[1257]، خاصة أن اللجوء إلى التحكيم في سلطات الضّبط المستقلة الّتي تتمتع بهذا الاختصاص وجوبي[1258]؛ وليس اختيار كما هو الحال في القواعد العامة.

يساهم التحكيم في سلطات الضّبط وبشكل كبير في استقرار العلاقات الاقتصادية والمحافظة على مبادئ اقتصاد السّوق واستقراره، نظرا لما تتمتع به سلطات الضّبط المستقلة من خبرة تقنية وفنية في القطاع المعني وتخصص الأعضاء مما يزيد من فعالية قراراتها سواء على أطراف النزاع أو على السّوق إلى جانب تكريسها لضمانات المتقاضين في ظل سلطات الإدارية المستقلة خاصة مبدأ الوجاهة ومبدأ الدفاع[1259]، إذ تعتبر سلطات الضّبط المستقلة الهيئات الّتي استخلفها القضاء في مجال الرقابة على الأعمال الاقتصادية وتكريس فكرة القضاء الاقتصادي إلّا أنّ هذا الاختصاص محدود الاعتراف والتكريس وكما سبق قوله أن المشرّع اعترف ذلك لبعضها دون الأخرى[1260]، رغم أن الواقع يفرض إقصاء اختصاص القاضي في حالة ما كان النزاع ذو طابع تقني من أجل تحقيق فعالية أكثر.

تتولى سلطات الضّبط المستقلة الفصل في الخلافات بين المتعاملين الاقتصادين بناءًا على طلب أحد الأطراف[1261]، إذ تتميز إجراءات التحكيم المكرسة في سلطات الضّبط بتباين فهي غير موحدة ولكل سلطة تتمتع بهذا الاختصاص قواعد خاصة بها؛ ويمكن إرجاع هذا الاختلاف والتباين لاختلاف القطاعات الاقتصادية فيما بينها[1262]، كما المشرّع لم يحد بدقة

[1257]-**بري نورالدين**، مرجع سابق، ص**616**.

[1258]-**قشي خديجة، بولمكاحل أحمد**، مرجع سابق، ص**43**.

[1259]-**منصورداود**، "الاختصاصات التحكيمية لسلطات ضبط النشاط الاقتصاد"، مرجع سابق، ص**17**.

[1260]-**بري نورالدين**، مرجع سابق، ص**617**.

[1261]-**بري نورالدين**، "حدود اختصاصات هيئات الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مرجع سابق، ص**617**.

[1262]-**قشي خديجة، بولمكاحل أحمد**، مرجع سابق، ص**47**.

الشروط الضرورية لممارسة الاختصاص التحكيمي وإصدار القرارات كما فعل ضمن احكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية[1263].

نهيك عن الاختلاف الموجود بين الاختصاص التحكيمي الّذي تتمتع به سلطات الضّبط عن التحكيم المكرس في الهيئة الكلاسيكية، خاصة من حيث الصيغة التّنفيذية إذ تكتسب قرارات سلطات الضّبط المستقلة الصيغة التّنفيذية مباشرة بعد صدورها ولا تحتاج إلى امهارها الصيغة التّنفيذية كونها تتمتع بقوة ملزمة وذاتية لأطراف النزاع[1264].

تباين الاختصاص التحكيمي لسلطات الضّبط يظهر أيضًا بعد صدور القرار التحكيمي، حيث تختلف طرق الطعن المكرسة في سلطات الضّبط؛ فهناك قرارات قابلة للطعن فيها أمام مجلس الدولة من تاريخ صدور القرار وإبلاغه لأطراف النزاع[1265]، في المقابل هناك بعض قرارات الصادرة عن سلطات الضّبط لم يخضعها المشرّع للطعن القضائي وسكوته عن ذلك[1266]، نهيك عن حالة الّتي حسم فيها المشرّع من موقفه في قرارات الصادرة عن سلطات الضّبط المستقلة أن قراراتها التحكيمية غير قابلة للطعن فيها[1267].

2. الاختصاص القمعي

يرجع الاختصاص القمعي مبدئيا للقاضي الجزائي الّذي يتولى الفصل في النزاعات وتوقيع الجزاءات، حيث تم نقل هذا الاختصاص من القاضي الجزائي لبعض سلطات الضّبط المستقلة إذ يعد القمع وسيلة أساسية لمراقبة السّوق والهدف الأساسي من تجريد الأسواق الخاضعة للضبط من المتابعة الجنائية هو لإحداث إجراءات بسيطة وفعالة مقارنة بالإجراءات التقليدية المعتمدة في المتابعات الجزائية[1268].

[1263]-لتفصيل أكثر أنظر: **صديق سهام**، "التحكيم لدى سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 7، العدد الأول، **2022**، ص**212**.

[1264]-**قشي خديجة، بولمكاحل أحمد**، مرجع سابق، ص**49**.

[1265]-**صديق سهام**، مرجع سابق، ص**214**.

[1266]-**قشي خديجة، بولمكاحل أحمد**، مرجع سابق، ص**49**.

[1267]-**صديق سهام**، مرجع سابق، ص**214**.

[1268]-**بري نورالدين**، "حدود اختصاصات هيئات الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر: "، مرجع سابق، ص**617**.

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الّتي تثير عدة إشكالات قانونية من حيث الاختصاص القمعي الّذي تمارسه كاصل السّلطة القضائية وللقضاة هم من لهم الحق في إصدار الأحكام كما تتميز سلطات الضّبط المستقلة من جانب أخر بطابعها الإداري والاختصاص التنظيمي وليس القضائي، إلّا أنّ الواقع الاقتصادي وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق اقتضى بالضرورة نقل هذا الاختصاص لسلطات الضّبط المستقلة خاصة أنّها تتميز بالمرونة والخبرة والتخصص والسرعة في الإجراءات وعدم تعقيدها بما يتناسب القطاع الاقتصادي بصفة عامة، كما أنّ الاختصاص القمعي في سلطات الضّبط الاقتصادية ذات طبيعة ردعية[1269]، وتعتمد على إجراءات وقائية تهدف إلى تصحيح الأخطاء وتجنب اتخاذ قرارات عقابية صارمة[1270].

الهدف الأساسي من نقل اختصاص العقابي الممارس من طرف القاضي الجزائي إلى سلطات الضّبط الاقتصادي هو تكريس لظاهرة إزالة التجريم أين يتطلب الأمر استبدال العقوبات الجزائية بعقوبات إدارية أكثر ملائمة للمجال الاقتصادي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وتحويل القمع الجزائي إلى قمع إداري الّذي تمارسه سلطات الضّبط المستقلة حيث أن القمع الّذي كان يمارسه القاضي الجنائي لا يتناسب المجال الاقتصادي وأظهر محدوديته لطول المتابعة الجزائية من جانب الإجراءات وتعقدها واكتظاظ عمل القاضي وعدم تخصصه الّتي لا تتلاءم مقتضيات الضّبط الاقتصادي مع مرونة وسرعة مجال الاعمال[1271].

يقصد بظاهرة إزالة التجريم الحد من تدخل القضاء الجزائي عن طريق العقوبات الجزائية لما لها من تأثيرات سلبية على المجال الاقتصادي بالإضافة على توسيع اختصاص القاضي الجزائي إلى مخالفات لا تستدعي المتابعة الجزائية لكونها لا تشكل خطرا على المجتمع وحقوق الأفراد[1272]، أو هو إزاحة السّلطة القمعية من القاضي الجزائي لصالح سلطات الضّبط

[1269]-لتفصيل أكثر في الموضوع أنظر: **حدادي نعيمة**، "خصوصية السلطة العقابية للسلطات الادارية المستقلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2021**، ص**253** وما يليها.

منصور داود، "تكريس السلطة القمعية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **7**، العدد **4**، **2014**، ص**22**.

[1270]-**بري نورالدين**، "حدود اختصاصات هيئات الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر: "، مرجع سابق، ص**617**.

[1271]-لتفصيل أكثر في الموضوع أنظر: **حدادي نعيمة**، مرجع سابق، ص**247** وما يليها.

[1272]-**منصورداود**، "تكريس السلطة القمعية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**18**.

المستقلة واستبدال العقوبات الجنائية بعقوبات إدارية[1273]، باعتباره أكثر تطور ونجاعة إذا ما قارناها بالعقاب الجزائي الّذي يتسم بالركود والجمود فالعقوبات الإدارية هي الّتي تتماشى وضبط النشاط الاقتصادي[1274]، أين يتناسب الفعل المرتكب من عقوبات مالية وغير مالية[1275].

[1273]-**حدادي نعيمة**، مرجع سابق، ص**246**.

[1274]-**منصورداود**، "تكريس السلطة القمعية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**20**.

[1275]-**حدادي نعيمة**، مرجع سابق، ص**257** وما يليها.

المبحث الثاني:

هشاشة الدور الضّبطي في الممارسات التّجارية

تقوم الهيئات المكلفة بضبط بمختلف المهام الموكلة إليها في سبيل المحافظة على حرية السّوق واستقراره، ويظهر هذا الدور من خلال مختلف السياسات والإجراءات الّتي تتخذها الدولة خلال تدخل هيئات في سبيل ضبط مختلف الأنشطة والتحكم في مسارها لضمان تحقيق توازن في السّوق، خاصة مع تنوع الممارسات التّجارية وتوسع الاقتصاد غير رسمي وانتشار البيروقراطية الّتي تعيق الرقابة الفعالية في المجال التّجاري والاقتصادي، إلّا أنّ الوسط التّجاري والاقتصادي يعرف بعدة تعديات تمس بالدرجة الأولى مبادئ اقتصاد السّوق.

يرجع ضعف آليات ضبط الممارسات التّجارية إلى ضعف دور الهيئات المكلفة بالضّبط، حيث تعتبر الأجهزة المركزية واللامركزية التابعة لوزارة التّجارة هي الهيئة الأولى والأصلية في المتابعة والرقابة بهدف المحافظة على حرية السّوق واستقراره، إلّا أنّ النقائص الّتي تعاني منها حالت دون تحقيق ذلك مما أدى إلى قصور وضعف دورها في ضبط السّوق منها غياب الرقابة الفعلية وتفشى ظاهرة الفساد مع قلة استخدام التكنولوجيا والاستفادة من مزياها، ومن جانب أخر رغم تكريس القانوني لسلطات الضّبط المستقلة الّتي تتمتع بكل المواصفات الّتي من شأنها ضبط السّوق باحترافية إلّا أنّ التدخلات السياسية في عمل الأجهزة الضّبطية يؤدي إلى تقييد استقلاليتها؛ فالاستقلالية النسبية ومحدوديتها هو تأكيد على تخوف من الانسحاب الكلي وتكريس الفعلي لضبط الاقتصادي **(المطلب الأول)**.

تعاني المنظومة الاقتصادية من عدة عوائق في سبيل ضبط السّوق وضمان تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، فلا يتوقف الأمر في نقائص من الجانب الهيكلي فقط وإنّما الأمر أكثر من ذلك، أين توجد عدة مؤشرات تشير إلى تخوف من وراء انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وعدم اعتيادها على وجود منافس إلى جانبها مما يصعب أكثر مسألة الضّبط بهدف حماية النّظام العام الاقتصادي.

تتخذ الدولة عدة مبررات والمساس بمبادي اقتصاد السّوق؛ إلّا أنّ معيار المصلحة الاقتصادية هو أكثر شيوعا لدرجة أصبح كالأصل بدل مبادئ اقتصاد السّوق، وما لا يمكن إنكاره أن وجود مكان قانوني لهذه المصلحة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني

واستقراراه لكن يجب تحقيق التوازن بين تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وضبطه، غير أن نلاحظ استراتيجية غير مالوفة بين مبادئ اقتصاد السّوق وضرورة حماية المصلحة الاقتصادية، وهذا ما يظهر من خلال تكريس الضّبط الاقتصادي لحماية النّظام العام الاقتصادي وتدخل السّلطة التنظيمية في المجال الاقتصادي رغم تكريس مبادئ اقتصاد السّوق في ظل تبني مفهوم الضّبط الاقتصادي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأوّل:
عدم فعالية الهيئات المكلفة بالضّبط
في تحقيق توازن قوى السّوق

تكريس مبادئ اقتصاد السّوق والتخلي عن النّظام الاقتصادي الّذي يستبعد استغلال القدرات الفردية المنتجة والناشطة في السّوق بتشجيع حرية المبادرة وكان من الضروري ضبط السّوق، حيث تعد وزارة التّجارة الجهاز الأول الّذي يتولى ضبط الممارسات التّجارية إلّا أنّ تشعب هذه الأخيرة وظهور المنافسة في السّوق كان من الضروري تدخل هيئات أكثر تخصص والمتمثلة في سلطات الضّبط باعتبارها الهيئات المستحدثة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

يعد مسار التحولات الاقتصادية الّذي تم تسطيره من طرف السّلطة العمومية مسارا طويلا نسبيا تميز بعدم الوضوح وعدم الاستقرار في التوجه الاقتصادي، نهيك عن الضغوطات الأجنبية والسعي نحو ارضائها، إلّا أنّ الاشكال ليس فقط مبادئ اقتصاد السّوق وصعوبة التأقلم معها بالقدر ما تعاني الجهات المختصة في ضبط الاقتصادي من الإشكالات.

تلعب وزارة التّجارة دور هام في تنظيم وتسيير النشاطات التّجارية بما يضمن حرية السّوق واستقراره وضبطه وحماية الحلقة الاقتصادية الضعيفة الممثلة في المستهلك، حيث تتميز أجهزة وزارة التّجارة بتعددها؛ بين أجهزة مركزية وأخرى غير مركزية، إلّا أنّها تعاني من نقائص وثغرات تضعف دورها في ضبط السّوق **(الفرع الأوّل)**.

لم ينحصر الدور الضّبطي في الهيئات الكلاسيكية؛ فقط فإلى جانب وزارة التّجارة تعمل هيئات أخرى مستحدثة أكثر تخصص في الضّبط والمتمثلة في سلطات الضّبط المستقلة، إلّا أنّ تتميز بدورها الشكلي والصوري؛ نظرا أن الاستقلالية الّتي تتمتع بها نسبية وصورية مما يقلل من دورها في ضبط السّوق **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول:

ضعف دوروزارة التّجارة في ضبط السّوق

تعد وزارة التّجارة الجهاز الأول المكلف بتنظيم السّوق وضبطه، من خلال مختلف الأجهزة والمديريات التابعة له والّتي سبق أن تطرقنا إليه[1276]، إذ تسعى وزارة التّجارة لوضع مختلف السياسات وتجسيدها في سبيل خلق مناخ مناسب لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق وضبطه من خلال مراقبة مختلف الأنشطة الاقتصادية وقمع الغش وحماية المنافسة والمستهلك[1277]، ورغم الجهود الّتي تبذلها الوزارة في سبيل ذلك إلّا أنّها ما تزال تعاني من وجود ثغرات في أجهزتها وأداءها مما ينعكس سلبا على استقرار السّوق وضمان المنافسة وعلى مصالح المستهلك وبالتّالي صعوبة ضبطه.

يعود هذا الضعف في أداء دور ضبط السّوق لعدة عوامل يمكن تلخيصها في بعض النقاط الاتي ذكرها منها خاصة ما يتعلق بقصور الرقابة والتفتيش في وزارة التّجارة لعدم كفاءة المكلفين بها وغياب التنسيق بين أجهزة وزارة التّجارة والهيئات الأخرى الّتي تعمل إلى جانبها في سبيل الوصول إلى نسيج اقتصادي متين يصعب اختراقه.

نهيك عن انتشار ظاهرة الفساد في الإدارة بصفة عامة وبشكل خاص في أجهزة التابعة للوزارة خاصة في ظل غياب التوعية لمحاربة الغش في المجال التّجاري وتدعيم الشفافية وانعدام ثقافة الإبلاغ عن المخالفات، مما يستلزم إعادة النظر في المنظومة القانونية للوزارة والبحث عن الحلول القانونية والاجرائية لتعزيز أدائها وضمان استقرار السّوق وضبطه.

أولًا: ضعف الرقابة والتنسيق

يعود انتشار الغش والاحتكار وغياب الجودة وعدم احترام معاييرها والتهريب؛ إلى ضعف الدور الرقابي في وزارة التّجارة والتفتيش[1278]، نظرا لعدم تكريس أليات فعالة خاصة في الرقابة

[1276]-أنظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من الأطروحة.

[1277]-لتفصيل أكثر في دور وزارة التّجارة في مجال الممارسات التّجارية، أنظر أكثر: **غول سليمة، رابحي لخضر**، "دور الهيئات الإدارية المركزية في ضبط الممارسات التّجارية دراسة قانونية تحليلية وفقا لقانون الممارسات التّجارية **04-02**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **9**، العدد **2**، **2023**، ص**73**.

[1278]-"يعتبر مصطلح "**التفتيش**" مصطلح قريب من مفهوم الرقابة وهو مشتق من فعل "فتّش" الّذي يعني فحص شيئًا ليعرف مدى دقته وصحته كما يعني أيضا البحث والطلب عن شيء، أما كلمة "**التّفتيش**" فيقصد بها تفقد إداري لإجراء

الميدانية الّتي يسود فيها المعارف والمصالح الخاصة وعدم تكريس تكنولوجيات في تفعيل الرقابة، فما تزال الرقابة تمارس بطرق جد قديمة بالمقارنة ما وصلت إليه الممارسات التّجارية وتنوعها؛ إذ لا تساير الأجهزة الرقابية ولا تستغل ما صل إليه المجال التكنولوجي والرقمي من التقدم**(1)**.

كما أن غياب وضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة أدى إلى خلق فراغ يستغله التجار وأصحاب النفوذ والمصالح لمصالحهم الخاصة، مما ساهم في تكوين ظروف أكثر قابلية للفساد، إلى جانب التهاون الادارة في تنفيذ قرارات الرقابة مما يخلق صعوبات أكثر في التحكم في الممارسات التّجارية وضبط السّوق**(2)**.

1. عدم كفاءة وكفاية آليات الرقابة لدى وزارة التّجارة

رغم الجهود الّتي تبذلها وزارة التّجارة من خلال أجهزتها في عمليات الرقابة والتفتيش، والّتي تظهر خاصة في إنشاء مفتشية مركزية للتحقيقات الاقتصادية وقمع الغش في وزارة التّجارة[1279] إلّا أنّ القطاع التّجاري ما يزال يعاني من مشاكل عدة أثرت وبشكل كبير على نوعية المنتوجات وعلى مصالح المستهلك والاقتصاد الوطني بصفة عامة، ويرجع كل هذا لنقائص تعاني منها الأجهزة المكلفة بضبط السّوق في وزارة التّجارة خاصة من جانب الموارد البشري، حيث يعاني قطاع التّجارة من نقص كبير من نوعية الأعوان المكلفين بالرقابة التّجارية من حيث تكوينهم وليس من جانب العددي وإنّما من جانب التكوين والتدريب.

لا يخفى عنا الجهود الّتي تبذلها الوزارة في سبيل تحسين مستوى أداء الأعوان المكلفين بالرقابة إلا النقائص ماتزال تظهر[1280]، رغم إنشاء مراكز متخصصة في تكوين أعوان الرقابة

كشف وتدقيق في سير العمل والتّثبت من حسن انتظامه كما تعني إجراء بحث دقيق للعثور على أدلة تساعد على إثبات تهمة أو نفيها، بينما تدل كلمة **مفتشية** على الإدارة أو الهيئة القائمة بوظيفة التفتيش"، أنظر أكثر: **بوسعدية محمد سعيد**، مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري (المبادئ الدستورية، الأسس القانونية والتنظيمية، أنواع الرقابة ومؤسساتها وآلياتها وقطاعاتها)، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2014**، ص**25**.

[1279]-مرسوم تنفيذي رقم **94-210** مؤرخ في **16**يوليو **1994**، يتضمن إنشاء مفتشية مركزية للتحقيقات الاقتصادية وقمع الغش في وزارة التّجارة ويحدد اختصاصاتها، ج.ر.ج.ج، عدد **47** الصادر في **20** يوليو **1994**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **04-311**مؤرخ في **22** سبتمبر **2004**، ج.ر.ج.ج، عدد **62** الصادر في **26** سبتمبر **2004**.

[1280]-"ليس من السهل تقديم مفهوم اصطلاحي موحد لمصطلح **الرقابة** نظرا لتعدد أنواعها وآلياتها ومصادرها القانونية، إلا أنه يمكن إيجاد تعريف وظيفي موحد وشامل لمختلف أنواع الرقابة وهو كالاتي: **الرقابة** وظيفة

وتحسين مستواهم وهذا ما يظهر من خلال احكام المرسوم التّنفيذي رقم **07-192** الّذي يتضمن إنشاء مراكز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم[1281]، والمعدل سنة **2010** بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **10-249**[1282]، أين وضحت نص المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **07-192** المعدل والمتمم على مهام المركز المختلفة خاصة ما يتعلق بتكوين موظفي الوزارة في ميادين مختلفة منها المنافسة والممارسات التّجارية ومراقبة الجودة وقمع الغش وتنظيم الأنشطة التّجارية وترقية التّجارة الخارجية وتحسين مستواهم[1283].

رغم حرص الجهات المعنية على تكوين موظفي قطاع التّجارة إلّا أنّه نلاحظ من خلال الرجوع للأجهزة المكلفة بالرقابة في وزارة التّجارة أن الرقابة الميدانية ما تزال تمارس بطرق تقليدية ولا تساير أي تقدم خاصة في المجال التكنولوجي ولم يتم تزويدهم بالتقنيات الحديثة حتّى لا يتم التلاعب بأليات الرقابة، فكان من الضروري أن تتبع الأجهزة أساليب وضحة وبطرق ذكية حتّى لا يتم التلاعب بأليات الرقابة؛ نظرا لغياب استراتيجيات واضحة لتعزيز الرقابة، فإلى جانب غياب الوسائل الحديثة كان من الأجدر استحداث أساليب أكثر ملائمة لرقابة المجال التّجاري كالتغير الدور للمكلفين بالرقابة حتّى لا يتم منح لهم الوقت الكافي لتكوين العلاقات الشخصية والتأثير على قرارات الرقابة والتفتيش.

مؤسساتية يقرها القانون وتمارسها هيئة يتم إنشاؤها بموجب القانون أيضا وتتمتع بالسلطة العمومية باعتبارها تؤدي خدمة عمومية هدفها ضمان حسن تسيير مؤسسات الدولة في إطار احترام الدستور والقوانين، كما يتمتعون المراقبون بحماية قانونية قصد التصرف والعمل بكل حرية ولكن في حدود القانون: "، أنظر أكثر: **بوسعدية محمد سعيد**، مرجع سابق، ص**22** و**23**.

[1281]-مرسوم تنفيذي رقم **07-192**مؤرخ في **17** يونيو **2007**، يتضمن إنشاء مراكز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد **42** الصادر في **24** يونيو **2007**.

[1282]-مرسوم تنفيذي رقم **10-249** مؤرخ **14** أكتوبر **2010**، يعدل ويتمم المرسوم التّنفيذي رقم **07-192**، يتضمن إنشاء مراكز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد **62** صادر في **24** أكتوبر **2010**.

[1283]-تطبيقا لنص المادة **18** من المرسوم التّنفيذي رقم **07-192**، يتضمن إنشاء مراكز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم وتنظيمه وسيره، معدل والمتمم، صدر **قرار وزاري مشترك** مؤرخ **18** يونيو **2012**، يحدد التنظيم الإداري لمركز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم، ج.ر.ج.ج، عدد **42** الصادر في **18** سبتمبر **2013**.

إضافة إلى القرار المؤرخ في **14** مارس **2011**، يحدد مقر مركز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **18** الصادر في **23** مارس **2011**.

فيما يخص التكوين، نلاحظ نقص في التكوين المستمر للأعوان بالرقابة والتفتيش رغم الجهود الّتي تبذل من طرف أجهزة الوزارة إلّا أنّ النتائج ما تزال تظهر العكس، حيث أن التكوين الملائم قد يساهم في تحسين أداءهم فكان من الضروري إعادة النظر في تكوين وتدريب أعوان المكلفين بالرقابة خاصة المكلفين بالرقابة الميدانية.

لا يتوقف الأمر على تكوين الأعوان فالجانب البشري يستلزم معه بالضرورة أساليب وأليات حديثة تساير التطورات الحديثة فالتقنيات المعتمدة في عملية الرقابة لا تتناسب ما وصلت إليه النشاطات التّجارية من التنوع والتوسع، فكان من الأجدر الاعتماد الأساليب الحديثة مع استغلال ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.

تعتمد أجهزة الرقابة والتفتيش أكثر التجاوزات الّتي تطرأ في السّوق، فيستحسن الاعتماد أكثر على الأساليب الردعية قبل حدوث المخالفات والتجاوزات والكشف عنها بدل وقوع المخلفات والتهاون في متابعتها، مما يشجع أكثر انتشار الفساد خاصة مع وجود العلاقات المصلحة بين أجهزة الإدارة والتجار والاعوان الاقتصادية حيث توجد علاقات بينهم في سبيل التغاضي عن التجاوزات أو عدم معاقبتهم وحتّى إن كانت هناك رقابة ميدانية وللهاتف دوره في عدم المتابعة وهذا ما يصعب أكثر عملية ضبط السّوق.

وللإشارة أنّ وزارة التّجارة تبذل جهود جبارة في سبيل التحكم وضبط الممارسات التّجارية؛ خاصة ما يتعلق بتوسيع نطاق الرقابة والتفتيش على مختلف المستويات وعلى كامل الحدود[1284]، إلا آليات الرقابة والتفتيش ما تزال تعاني من نقائص تنعكس سلبا على الممارسات التّجارة والاقتصادية وصعوبة ضبط السّوق، وهذا ما يمكن إرجاعه أيضًا لضعف التنسيق والتعاون بين أجهزة وزارة التّجارة والهيئات الأخرى الّتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في ضبط السّوق.

2. نقص التنسيق بين وزارة التّجارة والهيئات الأخرى

[1284]-**قرار وزاري مشترك** مؤرخ 22 سبتمبر **2014**، يحدد عدد فرق التفتيش على مستوى المديريات الولائية للتجارة والمفتشيات الإقليمية ومفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوي الحدود البرية والبحرية والمناطق والمخازن تحت الجمركة، ج.ر.ج.ج، عدد **42** الصادر في **18** سبتمبر **2013**

تعتبر وزارة التّجارة من بين الأجهزة التّنفيذية الّتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة وبالتّالي لا يمكن لهذا الجهاز ممارسة مهامه عن منعزل الدولة فكل جهاز يخدم الأخر ويكمله، وفي هذا المقام تبذل وزارة التّجارة الممثلة عن طريق الوزير والمديريات التابعة للوزارة جهود جبارة في سبيل تنسيق عملها مع مختلف الأجهزة الأخرى[1285]؛ خاصة تلك المعنية بالنسيج التّجاري والاقتصادي.

إنَ عملية التعاون بين مختلف الأجهزة الأخرى الّتي لها علاقة بالنشاطات التّجارية والاقتصادية من شأنه المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الاقتصادي بشكل فعال خاصة مع وزارة المالية وزارة الفلاحة وزارة النقل الصحة البيئة وغيرها من الدوائر الوزارية والهيئات المعنية، حيث يمكن لوزارة التّجارة من خلال أجهزتها التنسيق بينها وبين الأجهزة الأخرى الّتي لها علاقة بالنشاطات التّجارية والاقتصادية لكن في حالة ما كانت هذه الأجهزة يسيرها موظفون متمكنين وتم اختيارهم على معايير الكفاءة والخبرة والجدارة وإلّا لا يمكن الاعتماد عليها في ضبط السّوق بالقدر ما تساهم في نشر الفساد[1286]، منها خاصة إدارة الجمارك.

تعتبر هذه الأخيرة ذات دور مزدوج من جانب حماية مصالح المستهلك في أمن وسلامة المنتوجات واستقرار الأسعار[1287]، وحماية المصلحة الاقتصادية وكل ما يمكن أن يمس السّوق، فلا يمكن اغفال عن ضرورة وجود هذه الإدارة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتبني مبادئ اقتصاد السّوق الّذي يشجع خاصة التصدير إلى جانب ضرورة مراقبة المنتوجات المستوردة[1288]، إذ تعتبر إدارة الجمارك من جهة أخرى تربة خصة للفساد خاصة من جانب طبيعة الإدارات الجمركية ذاتها وتشعبها وجشع المسؤولين وانعدام المسؤولية، إذ تقوم بالعديد من الاختصاصات والمهام المعقدة حيث تكون الفرصة مهيأة فيها لارتكاب جرائم الفساد أو

[1285]-أنظر أكثر: **غول سليمة، رابحي لخضر**، مرجع سابق، ص**74**.

[1286]-لتفصيل أكثر في دور السلطة التّنفيذية في محاربة الفساد، أنظر: **عصام عبد الفتاح مطر**، الفساد الإداري (ماهيته، أسبابه، مظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2011**، ص**433**.

[1287]-**غول سليمة، رابحي لخضر**، مرجع سابق، ص**80**.

[1288]-لتفصيل أكثر في عنصر إدارة الجمارك والأنظمة الاقتصادية الجمركية، أنظر أكثر: **بنور زينب**، دور الدولة في حماية السوق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2019**، ص**188** وما يليها.

واحدة منها على الأقل[1289]، خاصة ما يتعلق بالرشاوي لتسهيل الإجراءات الجمركية وفي المقابل تصعيب الرقابة على المنتوجات وتعقيد عملية ضبط السّوق.

أن يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في الممارسات التّجارية والعمل على نموها وتحسينها بما يخدم المستهلك من جهة وحماية مصالح التجار والمتعاملين الاقتصادين من جهة أخرى في إطار حماية المصلحة الاقتصادية.

بالرجوع إلى كل من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453** الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة[1290]، والمرسوم التّنفيذي رقم **02-454** يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة[1291]، نلاحظ وجود علاقة بينها وبين الدوائر الوزارية الأخرى الّتي لها علاقة بالتّجارة كما للوزارة علاقة مع الهيئات الأخرى المعنية، فلا يمكن للوزير المكلف بالتّجارة أو لأحد أجهزتها المركزية أو اللامركزية تنفيذ مهامها وصلاحياتها دون وجود علاقات بينها وهذا من أجل معرفة الأوضاع المحيطة بالتّجارة في سبيل اتخاذ القرارات الصائبة.

يعد ضعف عنصر التنسيق بين وزارة التّجارة الممثلة في مختلف مديرياتها على المستوى المركزي أو المحلي من أسباب الّتي تؤدي إلى ضعف الرقابة وتشجع في المقابل مختلف الممارسات الّتي من شأنها الاضرار بالسّوق؛ منها نمو السّوق الموازية وضعف عنصر الجودة وعدم احترام معاييرها نهيك عن عدم التحكم في الأسعار والسلع المنتوجات الّتي تعرض في السّوق كما ونوعا، فهذه العناصر هي الّتي تؤثر على السّوق واستقراره وبالتّالي المساس بمبادئ اقتصاد السّوق.

ومن الأسباب الّتي تؤثر على عنصر التنسيق هو غياب ونقص منصات وجودتها لتبادل المعلومات وحتّى إن وجدت فهي تفتقر للاستخدام الجدي فما يزال يعتمد على الطرق التقليدية وحتّى إن كان هنا التكنولوجيا متطورة سواء كان ذلك بسبب غياب أو نقص الموارد البشرية المتكونة والمتمكنة في التكنولوجيا أو من الجانب المادي لقلة الوسائل الحديثة، كما

[1289]-**عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**310**.

[1290]-المادة **2** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

[1291]-مرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، معدل ومتمم، المرجع سابق.

البيروقراطية المعروفة في الإدارة الجزائرية بصفة عامة وفي قطاع التّجارة لا يمكن الاغفال عنها فهي من الأسباب الّتي تؤدي إلى تعقيد الإجراءات مما يؤثر سلبا على ضبط السّوق.

فعدم اعتماد على آليات واضحة لتعاون بين أجهزة وزارة التّجارة نفسها وبين الأجهزة الأخرى الّتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوزارة التّجارة؛ كوضع مثلا منصات خاصة لتبادل المعلومات بين مختلف الهيئات في سبيل ضبط السّوق يؤدي حتما لصعوبات وعوائق في سبيل ضبط السّوق، وتجدر الإشارة إلى ما جاء في أحكام من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453** الّذي يحدد صلاحيات وزير التّجارة[1292]، أن هذا الأخير مكلف بالسهر على وضع بنوك للمعطيات تتعلق بالتّجارة الداخلية والمبادلات التّجارية الدولية إلى جانب المساهمة في تنظيم وتطوير النّظام الوطني للإعلام الاقتصادي.

فكان من الأجدر أنّ تولي السلطات المختصة ووزارة التّجارة لهذا الموضوع أهمية بالغة لتسهل مهامها خاصة مع التطور التكنولوجي لسلاسة تبادل المعلومات وتنظيمها بين مختلف الجهات المعنية، والّتي لها علاقة بمختلف الممارسات التّجارية مما قد يساهم في تفعيل أكثر لرقابة الميدانية، وهذا ما يستدعي بالضرورة توفير الإمكانيات اللازمة في سبيل ذلك؛ خاصة ما يتعلق بتحسين الموارد البشرية اللازمة وتكوينهم وتدريبهم بأساليب حديثة متطورة مع ضرورة توفير موارد مادية ومالية والمتابعة والصيانة في سبيل تحقيق ذلك.

رغم النصوص القانونية الواضحة في ضرورة إدخال التكنولوجيا في الإدارة عموما؛ وفي المجال التّجاري والاقتصادي خصوصا إلّا أنّ الاستجابة لذلك قليل جد بالمقارنة ما وصلت إليه تكنولوجيا الاعلام والاتصال من التطور وبالمقارنة مع الدول الأخرى من الاستغلال، فالاستغلال لتكنولوجيا ما يزال في بدايته فكان من الاجدر أخذ هذا الموضوع في محمل الجد رغم وجود الرغبة إلّا أنّ الإرادة من تخوف في تعميمها.

وخلاصة القول إن وجود التنسيق بين وزارة التّجارة والهيئات الأخرى المختلفة وبأساليب حديثة ومتطورة يمكن أنّ يخلق تعاون وسهولة التحكم في الممارسات التّجارية، كما أنّ هذا يؤدي لخلق علاقات ثابتة بين مختلف الهيئات لتكثيف الجهود في سبيل إنشاء التنسيق الفعال

[1292]-أنظر: نص المادة **8** من المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

لتحقيق سوق متوازنة بين الحرية الاقتصادية المبنية على مبادئ اقتصاد السّوق وبين حماية المصالح الخاصة بالممارسين لنشاطات التّجارية والمستهلك مما يزيد نمو اقتصادي وسهولة ضبط السّوق.

ثانيًا: انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وغياب التوعية

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة منتشرة وبكثرة في كافة المؤسسات والهيئات الإدارية ويصعب استئصالها وتؤثر سلبا على كافة النشاطات وعلى كل القطاعات ومنها المجال التّجاري والاقتصادي وهذا ما يؤدي لصعوبات في تحقيق التّنمية بصفة عامة وبصفة خاصة صعوبة ضبط السّوق**(1)**، كما أن غياب المجتمع المدني في محاربة هذه الظاهرة، ساهمت في انتشارها ونموها مما يصعب الأمر أكثر في محاربتها بشكل نهائي**(2)**.

1. تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية

انتشار ظاهرة الفساد في وسط الإدارات المختصة في المراقبة والتفتيش نهيك عن المحسوبية والمصالح الخاصة على حساب المستهلك والأعوان والمؤسسات قليلة التأثير في السّوق، ويمكن إرجاع الفساد الإداري في الوسط الاقتصادي لضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية وعدم كفاية نظام الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها فالموظف الّذي يرتشي يكون عادة ضحية للحاجة الماسة للنقود.[1293]

قد تساهم ظروف كثير أخرى في انتشار هذه الظاهرة لدرجة أصبحت ثقافة في بعض الإداريين الذين يستغلون مناصبهم الإدارية في مصالحهم الخاصة وحتّى في ظل تكريس رقابة واسعة وفعالة على النّظام الإداري قصد حماية المال العام وحماية الأشخاص من التعسف في استعمال السّلطة[1294]، إلّا أنّ بعض الإداريين ما يزالون يستغلون مناصبهم كانه أمر عادي خاصة مع التسيير التقليدي الّذي ما زال تعتمد عليه الإدارة وبشكل كبير بدل الاعتماد على التسيير الحديث الّذي من شأنه أن يقلل من هذه الظاهرة، إلى جانب إحساس العاملين في الأجهزة البيروقراطية بأن هذه الأجهزة أداة للسيطرة والتسلط وليست لخدمة الشعب[1295]، رغم أن

[1293]-**عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**308**.

[1294]-لتفصيل أكثر في موضوع الرقابة الإدارية، أنظر أكثر: **بوسعدية محمد سعيد**، مرجع سابق، ص**71** وما يليها.

[1295]-**عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**308**.

ظاهرة الفساد تغزو جميع القطاعات إلّا أنّ قطاع التّجارة يعرقل وبشكل كبير تطوير الاقتصاد الوطني كما يؤثر على بيئة الأعمال ويقضي على التجار الجدد الغير المتمكنين على المنافسة في السّوق خاصة المؤسسات الصغير والمصغرة.

يظهر الفساد في المجال التّجاري في عدة صور منها دفع الرشوة فالعديد من التجار يعتمدون على دفع الرشاوي لتسهيل الحصول على الاجراءات الإدارية المرتبطة بالنشاط خاصة في حالة النشاطات الّتي تتطلب الإجراءات الإدارية المفرطة والمعقدة خاصة مع تولي مناصب إدارية حساسة دون مراعاة معايير القدرة والكفاءة وإنّما وفقا لولاءات شخصية أو حتّى سياسية مما يساهم في التلاعب في الإجراءات وتلقى الرشوة ومعاملة التجار على أسس الصداقة والقرابة.

تعتبر هذه الظروف من الأسباب الأساسية الّتي تؤدي لانتشار الفساد والتغاضي بعض المسؤولين عن التجاوزات الّتي تؤثر على السّوق والتلاعب بعمليات الرقابة والتفتيش وتدهور نوعية المنتوجات وكميتها في السّوق والاحتكارات مما يصعب الأمر أكثر في ضبط السّوق، فمن الضروري نشر ثقافة الاستهلاك وتشجيع ثقافة الشفافية والابلاغ عن التجاوزات التّجارية وعن المسؤولية المتورطين في الفساد وتوسيع في استعمال التكنولوجيا والرقمنة لتقليل الرشوة من خلال استبعاد التدخل البشري وتعويضه بالرقمي.

2. غياب التوعية الاستهلاكية و انعدام ثقافة الإبلاغ عن المخالفات

انجر عن انتشار ظاهرة الفساد العديد الأثر المدمرة للاقتصاد والمعرقلة لخطط وبرامج التّنمية[1296]، ناهيك عن التعقيدات الإدارية والميدانية لمراقبة السّوق؛ إلا هذا يبقى ليس السبب الوحيد المساهم في خلق عقبات تصعب ضبط السّوق، وإنّما يرجع ذلك أيضًا إلى غياب المواطن وتخليه عن الدور الّذي يمكن أن يلعبه في مراقبة كل ما له مصلحة في السّوق.

نلاحظ غياب الثقافة الاستهلاكية في سلوكيات اليومية للمواطن وليس له أدنى تساؤلات عما يستهلكه يوميا؛ سواء من حيث الإنتاج أو من حيث التخزين أو حتّى في طريقة عرضه للاستهلاك، نهيك عن غياب ثقافة الإبلاغ عن التجاوزات الّتي قد تمس مصالحه كمستهلك أو حتّى كتاجر أو عون اقتصادي بصفة عامة.

[1296]-لتفصيل أكثر في موضوع آثار الفساد الإداري على الاقتصاد، أنظر أكثر: **عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**382**.

يعود غياب ثقافة الاستهلاك لغياب الثقافة القانونية وغياب دور الجمعيات وعدم فعالية الأيام التحسيسية وانعدام ثقافة الإبلاغ عن التجاوزات الّتي تحدث يوميا في السّوق، إذ تعد جمعيات حماية المستهلك من الأجهزة غير الرسمية الّتي تنشط وتعمل كاجهزة مساعدة لأجهزة الدولة الرسمية[1297]، نظرا لدور الّذي قد تلعبه في ضمان حماية المستهلك حيث تنص المادة **21** من قانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على دور جمعية حماية المستهلك في ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله أما الجهات الرسمية لدفاع عن مصالحه[1298]. للإشارة أنّ وجود منظمات المجتمع المدني قوية وفاعلة ومستقلة في مجتمع ما أصبح مؤشر ومعيار لتقدم الدول وتطورها في الدول المتخلفة وحتّى إن وجدت فهي في الغالب تعمل لوفق مصالح جهة محددة.

تعتبر جمعيات حماية المستهلك منظمات حيادية تطوعية لا علاقة لها بالسياسة[1299]، لا تسعى لتحقيق الربح فأعمالها تطوعية في الأساس وللإشارة أنّ وجود منظمات المجتمع المدني قوية وفاعلة ومستقلة في مجتمع ما أصبح مؤشر ومعيار يقاس به مدى تقدم الدول وتطورها[1300]، إذ أصبح وجودها ضروري مع الانفتاح الاقتصادي وتنوع المنتوجات من منتجين محلين أو أجانب[1301]، نهيك عن تغاضي الجهات المختصة عن بعض المخالفات والتجاوزات وتعمدها في بعض الحالات الأخرى.

يعاني المجتمع من غياب الثقافة الاستهلاكية وعدم وعيه لدور الجمعيات في ذلك حيث ما يزال يعاني من ثقافة عدم الانخراط فيها وعدم تشجيعها، كما لا توجد إلا جهود محدودة لدور

[1297]-**بنورزينب**، مرجع سابق، ص**185**.

[1298]-عرف المشرع جمعية حماية المستهلك في نص المادة **21** من القانون رقم **09-03**، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ويعود إنشائها وتنظيمها وتسييرها لقانون رقم **06-12** مؤرخ في **12**يناير **2012**، يتعلق بالجمعيات، ج.ر.ج.ج عدد **2**، صادر **15** يناير **2012**

[1299]-**سي يوسف زاهية حورية**، "الرقابة عن طريق جمعيات حماية المستهلك"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد **2**، **2012**، ص**199**.

[1300]-لتفصيل أكثر في دور المنظمات المجتمع الدني في مكافحة الفساد، أنظر أكثر: **عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**471**.

[1301]-**بنورزينب**، مرجع سابق، ص**184**.

المجتمع المدني في نشر ثقافة المستهلك وضرورة الدفاع عنها وحمايتها[1302]، حيث رغم التجاوزات الّتي تحدث يوميا خاصة ما يتعلق بعدم احترام المعايير اللازمة للمنتوج؛ وطرق حفظه وتخزينه وعرضه للمستهلك فإنّ هذا الاخير لا يتدخل ويكتفي بالملاحظة والانسحاب، إلى جانب غياب واضح للسلطات المختصة وسكوتها على ذلك عمدًا رغم التجاوزات.

تعتبر جمعيات حماية المستهلك والمجتمع ككل من الجهات الأساسية الّتي لها دور فعال وهام في مراقبة تجاوزات الّتي قد تظهر في السّوق أو حتّى التجاوزات الّتي تأتي من قبل السلطات الممثلة في وزارة التّجارة الّتي تتهاون هي الأخرى عن الرقابة وتطبيق العقوبات اللازمة، كما أنّ جشع الاعوان الاقتصاديين والتجار الذين يسعون لتحقيق الربح بكل الأساليب والطرق المتاحة دون احترام أدنى حقوق المستهلك.

تلعب جمعيات حماية المستهلك دور في تحقيق التوازن داخل الأسواق بين مصالح المستهلكين والمهنيين بهدف تشجيع المنتجين على عرض منتجات وخدمات سليمة وذات نوعية لانعاش الاقتصاد الوطني من جهة وحماية المستهلكين من جهة أخرى[1303]، وذلك من خلال نشر التوعية والتحسيس حول حقوق المستهلك بكل الطرق المتاحة لها منها ما يتعلق بتنظيم حملات إعلامية لطرق التصدي عن التجاوزات ونشر ثقافة الاستهلاك وأهمية جودة السلع والخدمات في السّوق مع ضرورة تشجيع الموطنين وحتّى التجار المتضررين للإبلاغ عن التجاوزات من الرشوة والمحسوبية مع التعاون من الجهات المختصة للكشف عن الممارسات غير القانونية بطرق أمنة دون الاضرار بمصالح المبلغ.

كما يجب تشديد الرقابة على الأجهزة المكلفة بالرقابة وإجبارها على تنفيذ القرارات المتعلقة بقطاع التّجارة وتطبيق العقوبات الّتي تحرر ضد المتجاوزين دون خضوعهم لمصالحهم الخاصة وكل ما يأتيهم من الأوامر عبر الهاتف خاصة، كما للجمعيات دور فعال في تعزيز الشفافية والرقابة من خلال المطالبة بنشر المعلومات المتعلقة بنوعية المنتوجات والمعايير

[1302]-تدني مستوى التعليمي والثقافي للأفراد وغياب الثقافة القانونية من جهل الحقوق وما يتعلق بالإجراءات الإدارية يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الّذي يحاول دائما تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة، مما يصعب أكثر في نشر ثقافة الإبلاغ، لتفصيل أكثر في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الفساد، أنظر أكثر: **عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**305**.

[1303]-**بنورزينب**، مرجع سابق، ص**185**.

الّتي يعتمد عليها في تحديد الجودة وتبليغ ضد المسؤولين المتورطين في الفساد والمحسوبية لمكافحة البيروقراطية بكافة أشكالها.

يرتبط ضبط السّوق وسهولة التحكم فيه في ضرورة مكافحة الفساد من خلال وضع أليات واضحة لرقابة السّوق واستخدام التكنولوجيا والرقمنة للحد من الرشوة أو حتّى التقليل منها مع ضرورة تشجيع ثقافة الإبلاغ عن التجاوزات والفساد خاصة من خلال وضع أليات قانونية لحماية المبلغين، مع ضرورة إدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الرقابة، ونشر ثقافة استهلاكية في كافة طبقات المجتمع وبكافة الوسائل المتاحة خاصة الاعلام[1304].

الفرع الثاني:

السلطات الإدارية المستقلة: استقلالية شكلية تبعية ضمنية

تعتبر سلطات الضّبط المستقلة هيئات مستقلة أصلا من مختلف الجوانب ويظهر هذا من تسميتها فهي هيئات وجدت في سبيل تغير الوجهة الاقتصادية لما يقدم التوجه القائم على مبادئ اقتصاد السّوق والدولة الضابطة لكن في كل الأحوال هذا لا يعني استبعاد كلي لدولة بل دائما لهذه الأخيرة آليات لتدخل لضبط السّوق[1305].

بالرغم من تكريس سلطات الضّبط المستقلة من بداية سنة **1990** (حوالي **34** سنة من التبني) إلّا أنّها ما تزال تعاني من تشويه نظامها القانوني نظرا لعدم الانسحاب الفعلي للسلطة المركزية في التسيير المباشر وهذا مالا يتماشى مع مبادئ اقتصاد السّوق وتكريس فكرة الضّبط.

احتفاظ الجهات المركزية بدورها في التسيير المركزي أثرى على المنظومة الاقتصادية ككل، فرغم تكريس سلطات الضّبط المستقلة إلّا أنّها لم تثبت أية فعالية على مستوى السّوق ويرجع ذلك أساسا في تشويه ميزتها المستقلة، فرغم اعتراف المشرّع بالاستقلالية في مختلف

[1304]-يعتبر الاعلام النزيه من الوسائل الحديثة التّي تساهم في غرس القيم الأخلاقية والثقافة القانونية ومحاربة الفساد خاصة في ظل وجود إعلام حر ومواطن واع، لتفصيل أكثر في الموضوع، أنظر: **عصام عبد الفتاح مطر**، مرجع سابق، ص**505**.

[1305]-**ZOUAIMIA Rachid**, Droit de la responsabilité disciplinaire des agents économiques (l'exemple du secteur financier), office des publications universitaires, Alger, **2010**, p.**19**.

النصوص القانونية المنشأة لها إلّا أنّ استقلالية نسبية[1306]، نظرا لحضور الدائم لسلطة التّنفيذية من كافة الجوانب، خاصة ما يظهر من جانبي العضوي**(أولاً)** والوظيفي**(ثانيًا)**.

أولًا: استقلالية محدودة لسلطات الضّبط من الجانب العضوي

رغم استقلالية سلطات الضّبط المستقلة المعترف بها قانونا بمعنى الاعتراف بالاستقلالية بموجب النصوص التشريعية المنشئة لها، إلّا أنّها من تعاني نقائص تجعل منها نسبية من جانب العضوي خاصة، وهذا ما يترجم الموقف المتردد للمشرع بصفة عامة في تغيير الوجهة الاقتصادية وبناء مبادئ اقتصاد السّوق.

يظهر ذلك خاصة من الجانب العضوي فالأصل أن الأعضاء المشكلين لهذه الهيئات يتم اختيارهم بناء على كفاءتهم وخبرتهم في المجال الاقتصادي بعيدا كل البعد عن المصالح الخاصة والانتماءات السياسية، إلّا أنّه هناك مؤشرات تشويه استقلالية هذه السلطات من حيث التشكيلة الجماعية **(1)**، وما يخص أيضًا طريقة تعيينهم **(2)**، وكذا من جانب تكريس نظام العهدة **(3)**، واجراء الامتناع **(4)**.

1. تباين عدادي في التشكيلة الجماعية

تتميز سلطات الضّبط المستقلة عموما بتشكيلة متنوعة فالتشكيلة الجماعية تهيمن على السلطات الإدارية المستقلة[1307]؛ نظرا لكون هذه الهيئات متخصصة وبالتّالي تحتاج إلى كفاءة الأعضاء وتمكنهم حسب المجال المراد ضبطه وذلك بهدف ضمان فعاليتها في ضبط السّوق فمن الضروري أن يكون هناك التنوع والنوعية في الأعضاء[1308].

[1306]-ليس المشرع الجزائري الوحيد الّذي أخذ بنسبية في استقلالية سلطات الضبط المستقلة بل حتى سلطات الضبط المكرسة في القانون الفرنسي، لتفصيل أكثر في الموضوع أنظر:

GUEDON Marie-José, Les autorités administratives indépendantes, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, **1991**, p **62**.

[1307]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**34**.

-**GUEDON Marie-José**, op. cit., p **63**.

[1308]-**منصور داود**، "الاستقلالية العضوية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر"، مجلة المعيار، المجلد **4**، العدد **8**، **2013**، ص**137**.

ظهرت في البداية سلطة ضبط لم يأخذ بعين الاعتبار فيها عنصر العددي للأعضاء، إلّا أنّه وحتّى إن كانت هذه سلطات الضابطة الّتي تتمتع بتشكيلة فردية وتفتقر لتشكيلة جماعية فهي تتميز باتخاذ القرارات بشكل أسرع وأسهل بالمقارنة مع سلطات الضّبط الّتي تتشكل أكثر من ذلك الّتي تأخذ وقت أكثر في اتخاذ قراراتها نظرا لإمكانية اختلاف الآراء والمصالح، لذلك فالحل الوسيط في سلطات الضّبط هو تشكيلة جماعية مع ترجيح رأي الرئيس[1309].

رغم تكريس المشرّع لتشكيلة الجماعية لسلطات الضّبط المنشأة من التسعينات بهدف تحقيق التوازن والفعالية وما يخدم الحياد وبالتّالي الاستقلالية، إلّا أنّ ما يلاحظ عليه أن هناك اختلاف في عدد الأعضاء المشكلة لكل سلطة فهو في اختلاف وتباين من حيث عدم ثبات عدد أعضائها والمصدر المهني الّذي ينتمي إليه هؤلاء الأعضاء ويضاف إلى ذلك تنوع جهة التعيين[1310].

يتراوح عدد أعضاء تشكيلة سلطات الضّبط المستقلة ما بين أربعة (4) أعضاء إلى اثني عشر عضو (12)[1311]، إلى جانب الاختلاف في الجهة الّتي يتم اختيارهم منهم أساتذة وقضاة والمهنين وخبراء في المجال وغيرهم[1312]، إلّا أنّ هذا أيضًا مختلف بين هيئة وأخرى وبالأحرى الاختلاف العددي يؤدي حتما لاختلاف الأعضاء من ناحية التخصص والكفاءة.

[1309]-**بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2017**، ص**122**.

[1310]-**GUEDON Marie-José**, op. cit., p **63**.

[1311]-لتفصيل أكثر في الموضوع أنظر:

أعراب أحمد، في مدى دستورية سلطات الإدارية المستقلة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2021**، ص**210-211**.

بوجملين وليد، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**123**.

[1312]-يعد إشراك أعضاء ذات صفة قضائية عاملا يمكن أن يساهم في الاستقلالية نظرا لتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية عن السلطة التّنفيذية والسلطة التشريعية إعمالا بمبدأ الفصل بين السلطات، فإنّ وجود فئة ذات طابع قضائي يفترض استقلالية سلطات ضبط النشاط الاقتصادي لزاما، بالإضافة إلى اعتباره ضمانة أساسية في تعزيز الاستقلالية وذلك من خلال إشراك قضاة في تشكيلة سلطات ضبط النشاط الاقتصادي وهذا جانب إيجابي إلا أن من جانب أخر كونه يحدد الطبيعة القانونية القضائية لهذه السلطات وهو ما يتعارض مع الطبيعة الإدارية، أنظر: **خلفي محمد**، "ضرورة استقلالية سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد **10**، العدد **2**، **2022**، ص**182**.

ومن جهة أخرى فإنّ الاختلاف العددي والتخصص المهني لا يساهم فقط بشكل مباشر على الاستقلالية بالقدر ما يخدم حسن القرارات سلطات الضّبط في تنظيم السّوق والمحافظة عليه، بالتّالي تحقيق توازن بما يخدم الضّبط الاقتصادي ككل نهيك عن عدم إمكانية أية جهة التأثير عليهم ككتلة واحدة كم يخلق بينهم الرقابة المتبادلة[1313]؛ فهذه التشكيلة العددية تساهم بقدر كبير في الاستقلالية العضوية لسلطة خاصة من خلال صعوبة التأثير على الأعضاء.

يعد التخصص والخبرة والتأهل العلمي أو السياسي أو الاقتصادي حسب مجال الضّبط يساهم في أداء وظيفة الضّبط في أكمل وجه فهذا الأخير يتطلب معارف وتقنيات ومعلومات غالبا تكون عالية المستوى فلا يمكن لأي شخص أن يكون مؤهلا لذلك إلا بشروط، فتنوع في الأعضاء وتخصصهم وكفاءتهم يضمن تشكيلة جماعية حيادية تكرس الاستقلالية[1314]، وفي المقابل تقليل من الأعضاء يقلل فرصة الحصول على كفاءات وبالتّالي تقلص الحياد والاستقلالية.

يمكن إرجاع الاختلاف العددي في الأعضاء إلى مجال الضّبط فعلى سبيل المثال مجلس المنافسة الّذي له اختصاصات أفقية في ضبط السّوق يتمتع بتشكيلة قصو وصلت إلى **12** عضو كحد أقصى في كل سلطات الضّبط في تتشكل الأخرى فقط من أربعة أعضاء، وذلك لأهمية القطاع والاختصاصات والمهام الموكلة إليه، فكلما كانت تشكيلة متنوعة وجماعية ارتفعت الفرصة في القدرة والكفاءة والتخصص مما يدعم الحياد في القرارات وبالتّالي الاستقلالية أكثر.

2. حصر جهة تعيين الأعضاء

يقصد بجهة التعيين الجهة الّتي تتولى تعيين أعضاء تشكيلة سلطات الضّبط المستقلة من الرئيس والأعضاء الأخرين، حيث يعد نظام تنويع الجهات المكلفة بالتعيين من النقاط الأساسية الّتي تساهم في تكريس الاستقلالية، وفي المقابل أن تضيق جهة التعين يؤدي للاحتكار وبالتّالي المساس بالاستقلالية.

فكان من الأجدر من المشرّع تنويع من أقطاب المشاركة في تعيين الأعضاء المسيرين لسلطات الضّبط المستقلة من الرئيس والأعضاء الأخريين، حيث نلاحظ اعتماد على جهة واحدة

[1313]-**أعراب أحمد**، في مدى دستورية سلطات الإدارية المستقلة في الجزائر، مرجع سابق، ص**211**.

[1314]-**خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**145**وما يليها.

في تعيين الأعضاء والممنوحة للسلطة التّنفيذية الممثلة خاصة في رئيس الجمهورية[1315]، فمن الضروري توسيع من دائرة الأعضاء الذين يتمتعون بالكفاءة والتخصص مع تنويع في جهات التعيين خاصة مع الوضع الّذي يتميز به الاقتصادي الحالي من عدم الاستقرار؛ فيجب تظافر الجهود من أجل اخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التحولات الّتي أصبحت صبغة على الاقتصاد، فتوسيع وتنويع من جهات التعيين قد يساهم في كسر الاحتكار السياسي في سلطات أنشأت من أجل أن تكون مستقلة[1316].

تختلف سلطات الضّبط المستقلة من حيث تعيين الأعضاء رغم اتفاقها على التشكيلة الجماعية من حيث العدد فأحيانا يكون لجهة واحدة سلطة التعيين جميع أعضاء الهيئة ولكن يمكن للمشرع أن يعتمد على تعدد جهات التعيين في الإجراءات والترشح[1317]، بالنظر إلى النصوص القانونية المنشأة لسلطات الضّبط المستقلة نلاحظ أن وفي أغلب الحالات صلاحيات التعيين تعود لرئيس الجمهورية[1318]؛ أين ينفرد هذا الأخير بسلطة تعيين الأعضاء المشكلين لسلطة الضّبط دون منح فرصة تدخل أي جهة أخرى غيرها لدرجة تصل للهيمنة[1319]، مع اقصاء الهيئات ذات التمثيل الوطني كالبرلمان[1320]، فعدم اشراك أية جهة أخرى خاصة المجلس الشعبي الوطني كما فعل المشرّع في سلطة الاعلام المكرسة في بداية تجسيد سلطات الضّبط

[1315]-**عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2021**، ص**463**.

[1316]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**107**.

[1317]-«Si les différentes autorités administratives indépendantes partagent le principe de collégialité de l'organe, elles se différencient par les modes de désignation de leurs membres. Tantôt une unique dispose du pouvoir de désignation de l'ensemble des membres de l'organisme, tantôt le législateur emploie la formule de la pluralité des autorités intervenant dans la procédure de désignation et de nomination. », Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**34**.

[1318]-"تشكيلة أعضاء بعض وأهم سلطات الضبط الاقتصادية معينون من طرف السلطة التّنفيذية وعن قطاعات مختلفة ولا يوجد أي سلطة لها أعضاء منتخبين يمثلون الكفاءات المختصة أو لهم علاقة بالميدان الاقتصادي من حيث الخبرة حسب طبيعة كل سلطة"، لتفصيل أكثر أنظر: **خليفي محمد**، "ضرورة استقلالية سلطات الضبط الاقتصادية في القانون الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد **10**، العدد **2**، **2022**، ص**182**.

[1319]-**وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**، "حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مجلة المفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، **2022**، ص**832**.

[1320]-**عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**463**.

المستقلة[1321]، وهذا ما لا يخدم استقلالية سلطات الضّبط فاشراك الجهات السابق ذكرها يعني بالضرورة اشراك ممثلي الشعب[1322].

تدل الهيمنة من طرف رئيس جمهورية على عدم انسحاب للسلطة المركزية في التسيير المباشر إذ تحتفظ لنفسها بمكان يمكن التدخل بالصورة الظاهرة في شكل سلطات الضّبط المستقلة، وبالتّالي تبقى هذه الأخيرة كهيئات جديدة تابعة للسلطة التّنفيذية ولا مجال للحديث عن الاستقلالية، وما يفسر هذا أكثر أن السّلطة الواسعة للرئيس الجمهورية مدعمة بإمكانية مشاركة فيها القطاعات الوزارية الأخرى كل حسب القطاع المكلف به[1323]، فتركيز سلطة التعيين في يد رئيس الجمهورية لا يضمن لهذه الهيئات أي استقلالية عن السّلطة التّنفيذية[1324]، وما يميز تدخل رئيس الجمهوري في طريقة التعين الأعضاء بشكل متباين فأحيان يكون مباشر دون شروط كما يمكن أن يكون بناء على اقتراح فهو مقيد.[1325]

يمكن القول في الأخير أن صلاحية تعيين الأعضاء المشكلين لسلطات الضّبط المستقلة تهيمن عليها السّلطة التّنفيذية الممثلة في الرئيس الجمهورية وبمشاركة أو باقتراح الوزير المكلف بالقطاع، أين نلاحظ احتكار السّلطة التّنفيذية لصلاحية التعيين خاصة رئيس الجمهورية وانفراده في بعض الحالات بتعيين أعضاء سلطات الضّبط[1326]، والأصل أن الجهة المعينة هي نفسها الّتي لها صلاحية العزل وفق لقاعدة توازي الأشكال وبالتّالي الأعضاء دائما يتأثرون بعنصر

[1321]-قانون رقم **90-07** مؤرّخ في **03** ابريل **1990**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **03** ابريل **1990**. **(ملغى)**
انظر أيضا: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**137**
ويمكن تفسير تراجع المشرع عن اشراك المجالس المنتخبة خاصة المجلس الشعبي الوطني لتفادي الضغوطات الحزبية والانتماءات السياسية، أين تبقى هذه السلطات بعيدة كل البعد عن السياسة والتركيز على الكفاءة والاختصاص والخبرة مما يدعم المصداقية كما يدعم استقلالية الأعضاء عن كل الضغوطات من طراف أية جهة كانت، لكن كان بإمكان مشاركة بعض البرلمانين في قرارات التعيين لكن ليس بصفة مطلقة، وهذا ما قد يخدم استقلالية سلطات الضبط والسوق والحوكمة الاقتصادية.

[1322]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**40**.

[1323]-أنظر أكثر: **وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**،"حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مرجع سابق، ص**833-834**.

[1324]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**41**.

[1325]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**102** وما يليها

[1326]-انظر أكثر: **بلباي إكرام**، **بن بعلاش خالدة**، مرجع سابق، ص**273**.

الولاء والسياسة بعيدا كل البعد عن القدرة والكفاءة، فتجدهم موالين للجهة المعينة خوفا من العزل وتنحيهم من مناصبهم في سلطات الضّبط المستقلة مما يقلل من استقلالية في ممارسة مهامهم.

3. تباين نظام العهدة

يُعد نظام العهدة من النقاط الّتي يمكن الاعتماد عليها في تقرير مدى استقلالية الأعضاء من عدمها؛ وضمان لاستقلاليتهم[1327]، حيث تبدأ مدة عهدة الأعضاء من الالتحاق بالوظيفة إلى غاية نهايتها أين تمنح لهم حصانة في ممارسة مهامهم طول مدة العهدة في طمانينة واستقلالية[1328]، فإنّه من المؤكد أن مدة العهدة هي مدة حماية لاستقلالية أعضاء سلطات الضّبط في مواجهة السّلطة التّنفيذية[1329]، كما يعد عنصر أساسي لمواجهة جهة التعيين خاصة إذا كانت السّلطة التّنفيذية؛ فتحديد العهدة وشروط العزل أو إنهاء المهام دون تعسف من العناصر الّتي تدعم استقلالية العضوية.

اتخذ المشرّع مواقف مختلفة بين سلطة وأخرى فيما يخص العهدة؛ كما لم يوحد مدتها إذ تتميز مدة العهدة في سلطات الضّبط بالتباين والاختلاف حيث تتأرجح بين العهدة القصيرة والطويلة المدى، وما يجب الإشارة إليه أن العهدة القصيرة لها سلبيات على استقرار الأعضاء واستمرارية واستقرار عمل الهيئات لتحقيق هدفها في الضّبط كما أنّ المدة الطويلة لها مساوئ على المسار المهني للأعضاء من خلال نسج علاقات ومصالح خاصة وخطر التسيس بعيد عن هدف الاقتصادي والضّبط[1330]، فكان من الأحسن أن يتخذ المشرّع في سلطات الضّبط موقف

[1327]-«La durée des mandats et le régime des incompatibilités sont des élément essentiel pour garantir l'indépendances des membres des autorités administratives indépendantes.» , Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**41**.

[1328]-أنظر أكثر: **عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**463**.

[1329]-**منصور داود**، "الاستقلالية العضوية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر"، مرجع سابق، ص**140**.

[1330]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**108**.

وسطي يخدم استقلاليتها والضّبط الاقتصادي[1331]، من حيث المدة ومن حتّى من حيث عدم قابلية العهدة لتجديد أو القطع باعتبارهما من أهم العناصر الّتي تدعم استقلالية الأعضاء[1332].

تَتَميز سلطات الضّبط من جانب عهدة الأعضاء بالتباين والاختلاف، حيث هناك حالات أين لم يتبن نظام العهدة وسكوته؛ وفي بعض الحالات الأخرى أين تبنى نظام العهدة دون الاقرار بعدم قابلة العهدة للقطع حيث يبقى الأعضاء دائما في حالة تخوف من فقدان المنصب كعضو في سلطات الضّبط المستقلة وحتّى في مدة العهدة، وفي حالة الأخيرة نلاحظ أن المشرّع لم يكرس قابلية العهدة للتجديد، وبالتّالي يفتح مجال للجهة المعينة خاصة إذا كانت سلطة تنفيذية مجال واسع وسلطة تقديرية في التجديد أو عدم التجديد حسب ما تراهم مناسب لمصالحها دون احترام الاستقلالية أو مصلحة الاقتصاد وحريتها بصفة عامة.

ممارسة أعضاء المشكلين لسلطات الضّبط المستقلة لمهامهم واختصاصاتهم في عهدة محددة تضمن لهم الاستقلالية، حيث أن تحديد المدة يضمن لهم نوعا من الاستقرار في أداء مهامهم وتأكدهم لعدم تعرضهم للعزل في تلك العهدة، وهذا ما يعتبر ضمانة على استقرارهم وبالتّالي الاستقلالية؛ مما يعني عدم إمكانية السّلطة المعينة إقالة الأعضاء في العهدة مع ضرورة تحديد شروط الإقالة عن وجدت كحالة وجود خطا مهني أو لظروف صحية[1333]، باعتبار أن عدم تحديد المدة القانونية للانتداب يجعل من العضو غير محمي قانونا ويمكن للسلطة المعنية انهاء مهامه في أية لحظة مما يخلق في نفسه الإحساس بالولاء للجهة المعينة مع تطبيق كل

[1331]-يبدو أن مدة **6** سنوات مدة كافية لضمان استقلالية سلطات الضبط وهي المدة التّي انتشرت في السلطات الضبط، لتفصيل أكثر أنظر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**159** وما يليها.

وفي الحقيقة أن تحديد المدة والوقت المثالي يبدو مستحيل وحتى إن كانت المدة الطويلة تخدم الاستقلالية إلا أنها في المقابل تشجع مرشحين من كبار السن في القدوم كما أن تقصيرها يؤثر سلبا على استمرارية عمل السلطة، لتفصيل أكثر أنظر: **منصورداود**، "الاستقلالية العضوية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر"، مرجع سابق، ص**140-141**.

[1332]-**GUEDON Marie-José**, op. cit., p **74**.

[1333]-**بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**150-151**

التوجيهات والتعليمات الّتي تصدر منها وبالتّالي عدم الاستقلالية، خاصة في حالة ما كانت السّلطة التّنفيذية هي الجهة المعنية بالتعيين[1334].

والمشكل ليس فقط في عدم تحديد العهدة فالمشرّع هناك حالات أين أخذ بنظام العهدة؛ إلّا أنّه ومن جهة أخرى يغفل عن مسألة قابلية العهدة للتجديد وهذا ما يفتح مجال للجهة المعينة سلطة تقديرية في تجديد العهدة من عدمها، وهذا حسب ما تراه في صالحها ما قد يولد لدى الأعضاء الإحساس بضرورة الولاء وذلك من أجل تجديد العهدة، وبالتّالي التبعية وعدم وجود استقلالية الأعضاء في ممارسة مهامهم والسعي نحو المناصب بدل البحث عن الفعالية في تكريس الضّبط في المجال الاقتصادي والمالي.

ويجب الإشارة إلى أنّ عنصر التجديد من عدمه يرتبط بالسّلطة المعينة فإذا كانت هذه الأخيرة هي السّلطة التّنفيذية أين يكون التعيين بموجب مرسوم رئاسي أو تنفيذي فمن الأجدر عدم الأخذ بقاعدة التجديد؛ وإذا كانت الجهة المعينة غيرها فيمكن تجديد العهدة[1335]، حتّى لا يتم إعطاء فرصة لسلطة التّنفيذية في تسيير الأمور حسب مصالحها، فهو عنصر من العناصر الأساسية لضمان الاستقلالية العضوية لسلطات الضّبط.

إلى جانب الحالات الّتي تؤدي إلى عدم الاستقلالية العضوية من خلال عنصر العهدة سواء بعدم تحديد العهدة أصلا وإن تم تحديدها يتغافل المشرّع عن أمر التجديد، يبدو أن المشرّع لم يدرك بعد أهمية العهدة من وجهة ومن حيث تجديدها أو عدم تجديدها من جهة أخرى ودورهما في الاستقلالية فهو يحاول في كل مرة أن يبقي هذه السلطات تحت السيطرة[1336]، توجد حالة أخرى قد تؤدي إلى عدم الاستقلالية وذلك من خلال عدم قابلية العهدة للقطع؛ فهذا الاجراء يعد

[1334]-أنظر أكثر: **وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**،"حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مرجع سابق، ص**833** وما يليها.

[1335]-**خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**163**.

[1336]-**منصور داود**، "الاستقلالية العضوية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر"، مرجع سابق، ص**143**.

من بين الركائز الداعمة للاستقلالية العضوية حيث يجعل من أعضاء سلطات الضّبط في استقلالية وحياد في التصرفات الّتي تصدر من قبلهم[1337].

يؤدي الاجراء الأخير لعدم تخوف من قرارات المفاجئة على الأعضاء منها العزل؛ والّذي يمكن أن يصدر من الجهة المعينة فتكريس قاعدة عدم منح السّلطة الّتي عينت سلطة العزل يعد ضمان لاستقلالية الاعضاء[1338]، فيعتبر كحصانة وضمانة لممارسة مهامهم في استقلالية دون تخوف من العزل دون سبب واضح، إلا في حالة وجود سبب مشروع والّذي يكون من خلال تحديد قانوني للأسباب والأخطاء الّتي يكون فيها العزل بشكل واضح؛ وإلّا اعتبر العزل تعسفي وغير قانوني وغير مشروع[1339]، وبالتّالي قاعدة عدم منح السّلطة الّتي عينت سلطة العزل ليست مطلقة فتوفر الشروط والأسباب كالعجز الدائم مثلا يؤدي إلى العزل.

4. تباين اجراء الامتناع

يقصد بإجراء الامتناع عدم إمكانية مشاركة أعضاء سلطات الضّبط المستقلة في مداولات هذه الأخيرة إذا كان لهم مصلحة أو صلة قرابة مع أحد أطراف القضية المعروضة أمامه، فهي تقنية يتم فيها إقصاء بعض الأعضاء من المشاركة في المداولات المتعلقة بالمؤسسات محل المداولات بحجة وضعيتهم الشخصية تجاهها[1340]، وبالتّالي لا يقصد به منع الأعضاء من الجمع بين وظيفتين فأكثر أو حتّى ممارسة نشاط أخر إلى جانب كونه عضو في تشكيلة سلطات الضّبط المستقلة.

يعد عدم تكريس اجراء الامتناع في النصوص المنشئة لسلطات الضّبط المستقلة من السباب المؤدية والماسة بعنصر الاستقلالية أي أن هذه الأخيرة تدعم حياد الأعضاء اثناء ممارسة مهامهم وبالتّالي استقلاليتهم فهو من الإجراءات والتدابير الأساسية الّتي تسمح للأعضاء

[1337]-أنظر أكثر: **وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**، "حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مرجع سابق، ص**835**.

[1338]-لتفصيل أكثر أنظر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**167** وما يليها.

[1339]-**وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**، "حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مرجع سابق، ص**836**.

[1340]-**خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**166**.

ممارسة مهمهم ووظائفهم ومعالجة القضايا والنزاعات المعروضة أمامهم بكل حياد وموضوعية واستقلالية دون تأثرهم بالضغوطات الّتي قد تمارس وتفرض عليهم من قبل المتعاملين الاقتصاديين الذين يسعون دائما خلف تحقيق مصالهم الشخصية وحتّى إن كان ذلك على حساب المصلحة العامة[1341]، كما قد تفرض عليهم من أية جهة لها مصلحة.

رغم أهمية هذا الاجراء في إضفاء الاستقلالية على سلطات الضّبط إلّا أنّ المشرّع لم يعممه على كافة السلطات بل تم تكريسه في بعضها دون الأخرى وهذا من شأنه التقليل من قيمة الاستقلالية، فمحدودية هذه الأخيرة لها تأثير مباشر على فعالية الضّبط في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق أين يفترض استقلاليتها لتتمكن أكثر في ضبط السّوق، خاصة أن ضرورة ضبط الممارسات التّجارية يتوقف نجاحه على مدى كفاءة الأجهزة والهيئات المكلفة بذلك، إذا تعد الاستقلالية معيار يساهم في ضمان الضّبط وفي المقابل الاستقلالية النسبية لهذه الهيئات يقلل من تمكنها في الضّبط السّوق بفعالية خاصة أن الاستقلالية النسبية لا تظهر فقط من جانب الأعضاء وإنّما استقلالية سلطات الضّبط محدودة من الجانب الوظيفي.

ثانيًا: استقلالية محدودة لسلطات الضّبط من الجانب الوظيفي

محدودية الاستقلالية لسلطات الضّبط ليس فقط من الجانب العضوي بل يظهر ذلك أيضًا من الجانب الوظيفي خاصة من خلال عدم إمكانية سلطات الضّبط لنظامها الداخلي **(1)**، كما أنّ النصوص القانونية المنشئة لها لم تتطرق لتمتعها بالشخصية المعنوية لبعضها **(2)** إلى جانب التبعية المالية والرقابة الإدارية من خلال ضرورة إعدادها لتقارير**(3)**.

1. إعداد سلطات الضّبط لنظامها الداخلي: بين الحرية والاحالة

يُعتبر إعداد النّظام الداخلي لسلطات الضّبط من بين المؤشرات على استقلاليتها إلّا أنّ المشرّع لم يوحد لم يأخذ على توحيد هذا الاجراء على كل سلطات بل مكن البعض منها من إعداد النّظام الداخلي والمصادقة علية فمما يساهم ويدعم استقلاليتها[1342]، في حين لم يمكن بعضها

[1341]-**وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة**، "حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مرجع سابق، ص**836-837**.

[1342]-لتفصيل أكثر في حرية إعداد سلطات الضبط المستقلة لنظامها الداخلي، أنظر أكثر: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**191**.

من ذلك وأحال أمر اعداد نظامها الداخلي لسلطة التّنفيذية[1343]؛ وهذا ما يمس باستقلاليتها الوظيفية، وبالتّالي يظهر قصور الاستقلالية الوظيفية لسلطات الضّبط من خلال عدم إعداد بعضها لنظامها الداخلي فهو من بين المؤشرات على عدم الاستقلالية رغم أن المشرّع كرسه في بعض السلطات دون الأخرى.

وما يجدر بالذكر أن المشرّع مرة يمنح لها حق إعداد لنظامها الداخلي وفي حالات أخرى يحرمها من ذلك وهذا ما قد يقلل من عنصر الاستقلالية، فمن المفترض أن استقلالية هيئات الضّبط يعني بالضرورة الحرية في كيفية وضع نظامها الداخلي[1344]، إلّا أنّ المشرّع متذبذب بين المنح وعدم منح لسلطات الضّبط حق اعداد نظامها الداخلي وبالتّالي يمكن تقسيم سلطات الضّبط من حيث وضع النّظام الداخلي لفئتين؛ الأولى تتولى وضع القواعد المتعلقة بتنظيمها الداخلي الخاص وفقا لصلاحياتها الواسعة في ذلك في حين الفئة الأخرى تخضع لقواعد توضع من طرف السّلطة التنظيمية[1345].

وكان من الاحسن أن يمنح ويوحد هذا الاجراء على كل سلطات الضّبط وهذا ما يساهم في استقلاليتها؛ إلّا أنّ عدم إعداد بعض سلطات الضّبط لنظامها الداخلي سيقلل من استقلاليتها، وهذا ما يقدم فرصة تدخل السّلطة التّنفيذية وبالتّالي عدم الاستقلالية[1346].

تدخل السّلطة التّنفيذية لإعداد النّظام الداخلي لسلطات الضّبط ليس بطريقة عشوائية، وذلك عن طريق الإحالة الّتي يكرسها المشرّع في النصوص المنشئة لها، حيث تجد السّلطة التّنفيذية ثغرة أخرى لتدخل في نظامها مما يقلل من درجة استقلاليتها، وتجدر الإشارة على أن

[1343]-«Certaines se voient attribuer de large compétences en vue de déterminer elles-mêmes les règles d'organisation interne et de fonctionnement auxquelles elles sont assujetties tandis que d'autres, au contraire, sont soumises à un règlement intérieur fixe par le pouvoir exécutif. »

Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**45**.

Voir aussi: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), Edition Belkeise, Alger, **2013**, p **189**.

[1344]-**عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**465**.

[1345]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, Edition Houma, Alger, **2005**, p.**46** .

[1346]-أنظر **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**193**

السلطات تشارك في وضع نظامها إلّا أنّ السّلطة التّنفيذية تتدخل لتعطي له الصيغة التّنفيذية من خلال إصداره.[1347]

في مقابل إقصاء سلطات الضّبط من إعداد نظامها الداخلي وإسناده لسلطة التّنفيذية حيث لم تعتمد هذه الأخيرة على طريقة موحدة في اعداد النّظام الداخلي، ويظهر هذا التدخل إما عن طريق مرسوم رئاسي أو مرسوم تنفيذي أو عن طريق قرار وزاري مشترك[1348]، يمكن إرجاع هذا الاختلاف في التدرج طبيعة الاختصاص المسند لسلطات الضّبط وأهميتها ومدى حساسية المجال المعني بالضّبط.

2. بين الإقراروعدم الاقراربالشخصية المعنوية لسلطات الضّبط

لا يُعتبر معيار الاعتراف بالشخصية المعنوية من المؤشرات لاستقلالية سلطات الضّبط إلّا أنّه يساهم في ذلك حيث يتطلب التمتع بالشخصية المعنوية لأية هيئة تمتعها بحق التقاضي والذمة المالية واسم ومقر وممثل قانوني إلّا أنّ استقلالية أعضاء سلطات ضبط يكون من خلال ضمانات قانونية تكفل لهم ذلك وتمكنهم من ممارسة مهامهم وصلاحياتهم للقيام بالرقابة الفعالة على المؤسسات والشريكات التابعة لاختصاص السّلطة[1349]، فمنح الشخصية المعنوية لهذه الهيئات عنصرا من شأنه أن يقوي من الاستقلالية الوظيفية وليس عنصرا أساسيا لاستقلاليتها[1350]، فهي أصلا لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

لم يأخذ المشرّع في سلطات الضّبط بموقف موحد فيما يخص تمتعها بالشخصية المعنوية فهناك بعض من سلطات الضّبط لم يعترف لها المشرّع بموجب النصوص القانونية المنشئة لها، إلّا أنّ اعتراف بذلك لأغلبيتها فالمشرّع الجزائر في بعض الحالات يبدع على ما هو

[1347]-أنظر أكثر: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**193**

يعني باستقلالية الذمة المالية من حيث الأصول والخصوم أن تكون سلطات الضبط لها تمويل بموارد خاصة وتكون النفقات وظيفة الضبط مغطاة باقتطاعات من النشاط محل الضبط، **شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**118**

[1348]-أنظر أكثر: **شمون علجية**، مركز سلطات الضبط المستقلة بين أشخاص القانون العام في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، **2018**، ص**299**.

[1349]-**خليفي محمد**، مرجع سابق، ص**183**.

[1350]-**عيساوي عزالدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**464**.

معروف في القانون الفرنسي عموما الّذي لم يأخذ بالشخصية المعنوية لسلطات الضّبط[1351]، خاصة أن هذه السلطات مبدئيا لا يمكن أن تخضع لا للوصاية الادارية ولا لرقابة الإدارية الّتي تمارس على المؤسسات العمومية وعلى الجماعات المحلية فهي أصلا لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تعد من الهيئات اللامركزية[1352].

نلاحظ أن المشرّع لم يعترف بالشخصية المعنوية لسلطات الضّبط في القطاع المالي والمصرفي في حين اعترف لها بذلك لباقي السلطات[1353]، إذ يعد الاعتراف بالشخصية المعنوية دليل على الاستقلالية المالية[1354]، في حين وبمفهوم المخالفة أن عدم الاعتراف دليل على التبعية وتشويه في الاستقلالية.

تذبذب المشرّع في منح وعدم منح سلطات الضّبط الشخصية المعنوية يجعل من هذه الهيئات ذات نظام متباين ويخلق الشك في مفهومها وتكييفها، خاصة أن عدم الاعتراف بالشخصية المعنوية مبدئيا لسلطات الضّبط عدة نتائج منها انعدام أهلية التقاضي وعدم إمكانيتها ابرام العقود وعدم تحملها للمسؤولية خاصة في حالة ما كانت إحدى هذه سلطات سبب في وجود أخطاء وما على الدولة إلّا أنّ تتحمل مسؤولية الأخطاء الّتي تقع فيها سلطات الضّبط نظرا لعدم الاعتراف لها بالشخصية المعنوية.

لا تعدّ في الواقع الشخصية المعنوية كمعيار لحسم استقلالية سلطات الضّبط، وفي الواقع استقلاليتها نسبية بالإقرار بالشخصية المعنوية أو بعدمها، فالمشرّع كرس الاستثناء كقاعدة واعترف لجلها في حين لا تحتاج سلطات الضّبط إلى الاعتراف كقاعدة عامة[1355]؛ ما دام

[1351]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**25**.

[1352]-«Le contrôle de tutelle et le contrôle administratif, qui s'exercent sur les établissements publique et les collectivités locale, ne peuvent en principe pas s'appliquer aux A.A.I. puisqu' elle ne sont pas dotées de la personnalité morale et ne situent pas dans le cadre de la décentralisation.», **GUEDON Marie-José**, op. cit., p **80**.

[1353]-**شمون علجية**، مرجع سابق، ص**35**.

[1354]-أنظر أكثر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**180**.

[1355]-لتفصيل أنظر: مرجع نفسه، ص**181**.

طبيعتها القانونية مستقلة وفي حقيقة الأمر الاعتراف من عدمها يوجهنا لمفاهيم أخرى خاصة ما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي تخضع لتبعية السلطة التّنفيذية.

3. التبعية المالية

يُعتبر الإقرار بالشخصية المعنوية من الأسباب والنتائج الأساسية للإقرار بتمتع أية هيئة بالاستقلال المالي، فاعتراف المشرّع لبعض سلطات الضّبط واقراره بالشخصية المعنوية لها يعني بالضرورة تمتعها بالاستقلالية المالية، ومن المنطق أن نفهم بمفهوم المخالف أو المعاكس أن عدم الاعتراف بالشخصية المعنوية للهيئات الأخرى يعني بالضرورة ألا يكون لها استقلالية مالية ولا ميزانية خاصة وهذا ما يظهر خاصة في سلطات ضبط القطاع المالي[1356]، ومن الناحية القانونية الاعتراف بالشخصية المعنوية ينتج عنها بالضرورة الاستقلال في الذمة المالية ومن الناحية الواقعية نجد أن هذه السلطات تعتمد على إعانات مالية من طرف الدولة بسب عدم وجود مداخيل مالية مستقلة تخضع لتسييرها[1357].

يقصد بالاستقلالية المالية لسلطات الضّبط تمتعها بتمويل شبه كلي بواسطة موارد الذاتية، وتكون نفقاتها مغطاة أساسا بواسطة اقتطاعات من القطاع المعني بالضّبط، مما يسمح بإخراج تمويل نشاط الضّبط عن دائرة ميزانية الدولة[1358]، وبالتّالي تقليل أعباء الّتي تقع عليها ونقلها للأعوان الاقتصاديين بدل دافعي الضرائب كنقطة إيجابية إلى جانب تخفيف الاكتظاظ على الجهاز الإداري المركزي والّذي يعد من بين مساعي إصلاح الدولة[1359].

يتوقف عنصر استقلالية سلطات الضّبط على مدى توفرها على موارد مالية خاصة[1360]، إذ يعتبر التمويل الذاتي عنصر يدعم استقلالية المالية لسلطات الضّبط حيث منح المشرّع لمعظمها الاستقلالية المالية، في المقابل تتميز سلطات الضّبط في المجال المالي والمصرفي

[1356]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**50**.

[1357]-**خليفي محمد**، مرجع سابق، ص**184**.

[1358]-أنظر أكثر: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**206**.

[1359]-**شيبوتي راضية**، مرجع سابق، ص**117**.

[1360]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), op. cit., p.**191**.

بعدم تمتعها بالشخصية المعنوية وهذا ما يعني أيضًا التبعية المالية إذ أن سلطات الضّبط المنشأة في المجال المالي ليس لها مصادر ذاتية لتمويل فهي تتكفل بها الدولة عن طريق الميزانية العامة[1361]، وبصفة عامة عدم منح الشخصية المعنوية لسلطات الضّبط يعني بالضرورة عدم تمتعها بالاستقلالية المالية[1362].

نعني بالاستقلالية المالية ليس فقط الاعتراف بذلك بصريح العبارة في النصوص القانونية المنشأة لها، فالاستقلالية المالية لا تحقق إلا بوجود استقلالية مالية تخص تحديد موارد الهيئة واستقلالية في التنفيذ والتسيير[1363]، لكن في المقابل هل تمتلك كل السلطات حق اقتراح الميزانية وتنفيذها؛ وحتّى إن كان لها حق الاقتراح فلسلطة التّنفيذية حق تعديلها، نظرا لإمكانية مطالبة سلطات الضّبط مساعدة مالية لتنفيذ مهامها.[1364]

اعتراف المشرّع في الغالب بالاستقلالية المالية لسلطات الضّبط؛ إذ تعتبر التبعية المالية للهيئات المركزية مؤشرا على عدم استقلاليتها وهذا ما ينتج عنها عدم الحرية في تسيير أجهزتها وبالتّالي عدم الاستقلالية الوظيفية، خاصة أن سلطات الضّبط في الجزائر تستمد مصادرها المالية من إعانة التسيير الّتي تتحصل عليها من ميزانية الدولة ومن الأتاوى عن الاعمال والخدمات الّتي تقدمها.

رغم اعتراف المشرّع بالاستقلالية المالية لسلطات الضّبط غير أنه في المقابل جعل أغلبيتها تابعة ماليا للدولة بشكل غير مباشر، وذلك إما بجعل كل أو جزء من مواردها مصدرها الميزانية العامة للدولة أو أنّها تعتمد على تسبيقات منها أو اخضاع الميزانية لموافقة السّلطة

[1361]-لتفصيل أكثر في مصادر التمويل لسلطات الضبط في القطاع المالي أنظر: **نبيل محمد نايل**، السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي في الجزائر بين الضرورة والتقليد، مرجع سابق، ص**60** وما يليها.

[1362]-**ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), op. cit., p.**191**.

Voir aussi: **ZOUAIMIA Rachid**, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**49**.

[1363]-لتفصيل أكثر أنظر: **عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**466**.

[1364]-لتفصيل أكثر في موضوع ميزانية سلطات الضبط المستقلة، أنظر أكثر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**172** وما يليها.

التّنفيذية[1365]، ومن جهة أخرى يعود تحديد الموارد والنسب وكيفيات حساب الإيرادات عن طريق التنظيم وإجراء المصادقة الوزارية على ميزانيتها كل هذا يحد ويشوه استقلاليتها[1366]، فالاستقلالية المالية متأرجحة بين هيئات تمتلك موارد متعددة تسمح لها أن تكون مستقلة في حين هيئات أخرى تابعة كليا للسلطة المركزية[1367]، ورغم اعتراف المشرّع لبعض السلطات بالاستقلال المالي من حيث مصادر التمويل إلّا أنّه في حقيقة الأمر لا مكان لمثل هذه الاستقلالية في أرض الواقع[1368]، مما يجعل الاستقلالية المالية لسلطات الضّبط استقلالية شكلية دون وجود وسائل وآليات تحقق لها استقلالية فعلية ومضمونة ماليا.

4. إعداد التقارير السنوية لسلطة التّنفيذية

تلتزم سلطات الضّبط بتقديم سنويا تقارير تختلف الجهة الّتي تتلقاها من قطاع لأخر وذلك حسب النصوص المنشئة لها[1369]، حيث تتضمن هذه التقارير في الغالب عرض مسار نشاطها خلال سنة كاملة من العمل، مما يجعل الجهة المتلقية على الدراية بكامل تفاصيل عملها السنوي، حيث تم تكريس هذا الاجراء على أغلبية سلطات الضّبط [1370]، وكان من المفترض أن تمتع هذه الهيئات بالاستقلالية يعني عدم تقديمها تقارير لأحد[1371]، فاستقلالية الّتي تتمتع بها يفترض عدم إلزاميتها تقديم تقارير لأية جهة كانت.

يعد تقديم التقارير السنوية لسلطة التّنفيذية خاصة من بين أحد أسباب الّتي تجعلها في خضوع ورقابة وتبعية لسلطة التّنفيذية، وهذا ما يدعم أكثر الارتباط الوظيفي بين سلطات الضّبط الّتي من المفترضة أن تكون مستقلة عن السّلطة التّنفيذية، وذلك خلال عملية تقديم تقارير على النشاط السنوي المتضمن حصيلة نشاطاتها بالإضافة إلى التقارير السنوية عن

[1365]-**شمون علجية**، مرجع سابق، ص**294**.

[1366]-أنظر أكثر: **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**209**.

[1367]-لتفصيل أكثر أنظر: **عيساوي عز الدين**، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**467**.

[1368]-**خليفي محمد**، مرجع سابق، ص**185**.

[1369]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), op. cit., p.**253**.

[1370]-**شمون علجية**، مرجع سابق، ص**302**.

[1371]-**عيساوي عز الدين**،"عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**460**.

النشاط المتعلقة بالقطاع محل الضّبط[1372]، والأصل أن سلطات الضّبط لا تخضع لأية سلطة هرمية ولا لأية رقابة من طرف السّلطة التّنفيذية إلّا أنّ تقديم تقارير سنوية ودورية يترجم عكس ذلك أي رقابة السّلطة التّنفيذية عليها ومتابعة في كل تفاصيلها؛ نهيك عن تدخل هذه الأخيرة في اعمالها عن طريق عدة آليات أخرى[1373].

تلتزم معظم سلطات الضّبط المستقلة بإعداد التقارير السنوية وإرسالها لسلطة التّنفيذية أو بالأحرى للإدارة المركزية المكلفة بالقطاع وعدم الاكتفاء بالنشر فقط فهذا الاجراء يجعل من استقلالية سلطات الضّبط المستقلة محدودة ونسبية في حين النشر يخدم أكثر الشفافية[1374]، رغم أن تقديم التقارير السنوية يمكن أن نفهم منها أو تأويلها للإشراف ولا يؤخذ كهاجس للاستقلالية بالقدر ما يساهم في الشفافية وضمان حسن أدائها[1375]، فتوضح سلطات الضّبط من خلال هذه التقارير سير نشاطاتها وتفصيل في المهام والمسائل المتعلقة بمهامها لتعطي الصورة العامة حول الوضعية الحقيقية الاقتصادية للقطاع محل الضّبط[1376]، رغم أن تقديم هذه التقارير ليس بمحض إرادة سلطات الضّبط وإنّما يفرض عليها ذلك بموجب النصوص القانونية التأسيسية المنشأة.

يمكن إرجاع ضرورة تقديم التقارير حتّى لا تعمل هذه الهيئات بمنعزل عن هيئات الدولة الأخرى فهي ملزمة على تقديم تقارير سنوية عن الأعمال الّتي قامت بها طول السنة، لكن السؤال المطروح لماذا هذه التقارير تقدم بضبط لرئيس الجمهورية وليس لجهة أخر كالسّلطة التشريعية (خاصة البرلمان)، خاص ان النصوص القانونية التأسيسية لم توضح لماذا تقدم هذه التقارير هل هدفها التقييم أم فقط من زاوية الاعلام للمحافظة على الشفافية في التسيير،

[1372]-**بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص**189**.

[1373]-لتفصيل أكثر في عنصر العلاقة بين سلطات الضبط والسلطة التّنفيذية ومختلف الآليات التدخل في أعمالها مما يقلل من استقلاليتها، أنظر أكثر:

ZOUAIMIA Rachid, Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, op. cit., p.**5554**-.

[1374]-Voir: **ZOUAIMIA Rachid**, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), op. cit., p.**258**.

[1375]-**شمون علجية**، مرجع سابق، ص**304**.

[1376]-لتفصيل أكثر في عنصر تقديم التقارير السنوية والهدف منها، أنظر أكثر: **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، مرجع سابق، ص**186** وما يليها.

فتقديم التقارير لرئيس الجمهورية هو ما يضفي لها التبعية وعدم الاستقلالية تجاه السّلطة التّنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية.

المطلب الثاني:

الضّبط الاقتصادي بين مقتضيات النّظام العام وحرية السّوق

أدى تكريس مبادئ اقتصاد السّوق إلى تنوع الممارسات التّجارية ومختلف النشاطات الاقتصادية الّتي تهدف إلى تحقيق الربح في إطار تكريس الحريات الاقتصادية[1377]، فكان من المنطلق أن تتبع برقابة صارمة للمحافظة على توازن القوى في السّوق؛ نهيك عن الرقابة القبلية الردعية لتشخيص النشاطات قبل مباشرتها فكانت فكرة الضّبط الاقتصادي نتيجة ضرورية للانتقال للاقتصاد الحر المبني على مبادئ اقتصاد السّوق وانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وتعويض دورها بهيئات أخرى أكثر مرونة وتخصص واستقلالية.

يعتبر الضّبط الاقتصادي ضرورة لا مفر منه بعد تغير وظيفة الدولة ومن النتائج الّتي ظهرة بعد تبني نظام اقتصاد السّوق، والضّبط هو السياسة الضرورية لتنفيذ الإطار العام الاقتصادي من خلال مختلف السياسات والإجراءات الملموسة الّتي تباشرها الدولة منها الأجهزة المركزية، وعن طريق هيئات الضّبط المستقلة لتحقيق النّظام العام الاقتصادي **(الفرع الأوّل)**.

رغم أن الضّبط الاقتصادي يشير إلى تدخل الدولة لتنظيم النشاطات الاقتصادية بهدف معالجة الاختلالات وفرض التوازن في السّوق وذلك عن طريق هيئات مستقلة ومحايدة، إلا هذه الأخيرة ليست في المستوى المطلوب خاصة مع إبقاء السّلطة التنظيمية وتدخلها المفرط في المجال الاقتصادي وتذرع السلطات المركزية لحماية المصلحة الاقتصادية وبهدف معالجة الاختلالات وضمان سير الاقتصاد وفقا لأهداف معينة ومحددة مسبق يعني بالضرورة سيطرة السّلطة التنظيمية على المجال الاقتصادي وانكماش مبادئ اقتصاد السّوق **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأوّل:

الضّبط الاقتصادي ومرونة النّظام العام الاقتصادي

[1377]-لتفصيل أكثر في مفهوم الحريات الاقتصادية، أنظر: **حساين سامية**، "مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد **3**، العدد **2**، **2019**، ص**16**.

بين الضّبط والنّظام العام الاقتصادي علاقة تكامل لتحقيق بين الحرية والتوازن الاقتصادي في السّوق، حيث يعتبر الضّبط الاقتصادية الوسيلة الّتي تستخدم من أجل المحافظة على الإطار العام للمنظومة الاقتصادية الّتي تختلف باختلاف السياسات الّتي ترسمها الدولة للإشراف على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية خاصة؛ من خلال فتح وتحرير القطاعات الاقتصادية للمنافسة مع ضرورة المحافظة على النّظام العام الاقتصادي.

ويعتبر الضّبط الاقتصادي الوسيلة الوحيدة لإيجاد توازن بين مصلحة المتعاملين الاقتصاديين وبين مصلحة الدولة عن طريق سلطات الضّبط المستقلة لحماية النّظام العام، إذ يعد هذا الأخير فكر تتغير بتغير المعطيات والاهداف والسياسات الّتي ترسمها الدولة نظرا لمرونة الفكرة وهدف أساسي من وراء تبني فكرة الضّبط الاقتصادي**(أولا)**.

يتوقف تحقيق النّظام العام الاقتصادي على مدى سهولة تكريس الضّبط الاقتصادي، إذ يقصد بالضّبط الاقتصادي؛ مجموعة الإجراءات والآليات الّتي تتبناها الدولة أو الهيئات التنظيمية المختصة في رقابة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة، فوجود الضّبط الاقتصادي مقترن بالنّظام العام الاقتصادي، فلا وجود فعلية لهذا الأخير إلا بوجود منظومة اقتصادية واضحة للنظام العام الاقتصادي **(ثانيا)**.

أولًا: مرونة فكرة النّظام العام الاقتصادي

يعتبر النّظام العام الاقتصادي فكرة مرنة يصعب تحديد مفهومها من الزاوية الاقتصادية والقانونية ولتفصيل أكثر يجب مقارنته بالنّظام العام التقليدي الّذي هو امتداد له **(1)**، ولتوضيح أكثر هذه الفكرة يجدر بنا النظر في مختلف الصور الّتي يظهر عليها هذا النّظام والمكرس في المجال الاقتصادي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتجسيد لضبط الاقتصادي وحماية للمصلحة الاقتصادية **(2)**.

1. المقصود بفكرة النّظام العام الاقتصادي

يَعتبر النّظام العام الاقتصادي فكرة جديدة بالمقارنة مع النّظام العام التقليدي[1378]، وهي فكرة مرنة متغيرة يصعب تحديد معالمها وهي سهلة التطور حيث لا يوجد تعريف محدد لها ويرى اغلب الفقه استحالة وضع تعريف محدد لنظام العام الاقتصادي إلى جانب اختلافهم نظرا لأن الفكرة نسبية ومتغيرة[1379]، وهو مرن بمرونة طبيعته القانونية من خلال مرونته من جانب رسم وتخطيط السياسة العامة للاقتصادية ومرونة التقنية في تعزيز الاقتصاد وإلى جانب تمتعه بالمرونة في حراسة الاقتصاد.[1380].

فالنّظام العام عموما مفهوم متغير ونسبي ولا يمكن حصره في عبارة أو تعريف محدد ودقيق جامع ومانع[1381]، يتعلق خاصة بضرورة المحافظة على التوازن بين الحرية الاقتصادية والتدخل في قطاع اقتصادي ما[1382]، إذ لا يمكن تصور تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق بشكل مطلق فمن الضروري إيجاد وسيلة قانونية مرنة وفعالة في كبح الراغبات الاقتصادية الخاصة دون حدود، إذ يعد النّظام العام الاقتصادي بمثابة كبح للحرية الاقتصادية في حدود معقولة دون المساس بمبادئ اقتصاد السّوق وفيما يخدم الحرية والمصلحة الاقتصادية[1383].

[1378]-"ترتكز مهمة النظام العام في القانون الخاص في الحد من الحرية التعاقدية، فالنظام العام هو نقيض الحرية التعاقدية وفقا لأحكام القانون المدني."، **عيساوي عز الدين**، "البحث عن نظام للنظام العام"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**374**.

[1379]-**تيورسي محمد**، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، مرجع سابق، ص**320**.

أنظر أيضا: **حاج أحمد عبد الله**، "فكرة النظام العام الاقتصادي في القانون الإداري والفقه الإسلامي –دراسة مقارنة-"، مجلة آفاق علمية، المجلد **12**، العدد الأول، **2020**، ص**740**.

[1380]-لتفصيل أكثر في مرونة النظام العام الاقتصادي وفقا لطبيعته، أنظر:

FRISON-ROCHE Marie-anne, « Les différentes natures de l'ordre public économique », Archives De Philosophie du Droit, tome **58**, Dalloz, **2015**, p **164**. https: //mafr.fr/media/assets/ouvrages/mafr-lordre-public-economique.pdf

[1381]-**بلمهوب عبد الناصر**، "النظام العام في القانون الخاص: مفهوم متغير ومتطور"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**380**.

[1382]-لتفصيل أكثر في نشأة عناصر النظام العام الاقتصادي، أنظر:

BERRI Noureddine, « L'ordre régulatrice: Essai sue l'émergence d'un concept », Revue Académique de la Recherche Juridique, Numéro Spéciale, **2015**, p **28**.

[1383]-تعتبر الأستاذة **FRISON-ROCHE Marie-anne** النظام العام الاقتصادي بمثابة أداة يتذرع بها الفاعل من أجل ممارسة سلطة على الأخرين وكبح حريتهم الاقتصادية، أنظر:

FRISON-ROCHE Marie-anne, « Les différentes natures de l'ordre public économique », op.cit. p **148**.

فالنّظام العام الاقتصادي كفكرة يمكن أن تشمل مجموعة من القواعد الآمرة والّتي تتدخل الدولة بفضلها في الاقتصاد وبالتّالي لا يعتبر النّظام العام الاقتصادي كاستثناء لكن يشمل التكييف العادي للتشريعات الجديدة[1384]، نظر لتطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي وتبني الدول مبادئ الاقتصاد الليبرالي والممثلة في مبادئ اقتصاد السّوق، فالحرية الاقتصادية لا يعني الحرية المطلقة بل من الضروري وضع الضوابط القانونية لحماية هذه الحرية الّتي تهدف لوضع توازن في تحقيق الحرية من جهة وتدخل الدولة لحماية المصلحة الاقتصادية من جهة أخرى دون المساس بمبادئ اقتصاد السّوق[1385]، لذلك ظهر هنا اختلاف بين النّظام العام التقليدي الّذي يعتبر نظام يقيد الحرية التعاقدية أي الحرية الفردية والنّظام العام الاقتصادي الّذي يهدف أساس لحماية المنافسة وحرية التّجارة وبالتّالي يعرف النّظام العام الاقتصادي على أنّه إيجابي إذ لا يكتفي بما يجب على الافراد الامتناع عنه بل يجب أيضًا توضيح ما يجب القيام به.[1386]

فالنّظام العام الاقتصادي هو مجموعة من القواعد والمبادئ الّتي تنظم النشاط الاقتصادي في دولة معينة، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد، إلى جانب خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية المجتمع ومراعاة القيم الاجتماعية والأخلاقية فيه، مع تحقيق توازن في السّوق بين المصالح الخاصة وبين هذه الأخيرة والمصلحة العامة، رغم صعوبة تعريف النّظام العام الاقتصادي تعريفا جامعا ومانعا إلّا أنّه يمكن الاتفاق على العناصر التّالي ذكرها أولا الأمن العام، الصحة العامة والسكينة العامة[1387].

(1384)-**عيساوي عز الدين**، "البحث عن نظام للنظام العام"، مرجع سابق، ص**375**.

(1385)-**BERRI Noureddine**, « L'ordre régulatrice: Essai sue l'émergence d'un concept », op.cit., p **28**.

(1386)-**بلمهوب عبد الناصر**، "النظام العام في القانون الخاص: مفهوم متغير ومتطور"، مرجع سابق، ص**383-384**.

(1387)-لتفصيل أكثر أنظر: **مختور دليلة**، "حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**533**.

وأيضا تعد هذه العناصر من العناصر التّي يعتمد عليها في تحديد فكرة النظام العام بصفة عامة في القانون الإداري، أنظر أكثر: **حاج أحمد عبد الله**، مرجع سابق، ص**741**.

تُعتبر فكرة النّظام العام فكرة مشتركة بين جميع التخصصات وفي جميع فروع القانون خاص أو عام[1388]، نشأة وظهور النّظام العام الاقتصادي هو نتيجة لتفاعل معقد بين العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، ويتطور هذا النّظام باستمرار مع المجتمع على المستوى الداخلي وكذا لمسايرة التغيرات العالمية ومواجهة التحديات الجديدة وتعزيز التّنمية المستدامة، فالنّظام العام الاقتصادي ناتج عن تدخل المتزايد للدولة في المجال الاقتصادي نتيجة المنافسة المفرطة وضرورة تنظيم الاقتصادي بوسائل قانونية أكثر فعالية من رقابة وتحديد الحرية التعاقدية[1389].

لا تتعلق فكرة النّظام العام الاقتصادي بمرحلة التحولات الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، بل تتعدى ذلك فهي فكرة مرنة موجودة في كل الأنظمة الاقتصادية ويضع الإطار العام له بما يضمن الاستقرار والفعالية الاقتصادية، حيث تتميز مرحلة الحرية الاقتصادية بضرورة تدخل الدولة من أجل تحقيق الصالح العام من خلال التنظيم القانوني للنشاط الاقتصادي[1390]، وما يجب الإشارة أنّ التحولات الاقتصادية أدت إلى إنتاج نظام عام اقتصادي يعيد النظر في أهدافه التقليدية في إطار نظرية الضّبط الإداري نحو أهداف جديدة تنسجم مع التحول الحاصلة في المجال الاقتصادي وضرورة خلق توازن وضبط السّوق.

يعد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ضرورة في وضع حدود للحرية الاقتصادية الفردية بوسائل قانونية لتحقيق غايات عامة للدولة باسم النّظام العام ، مما يسمح لها فرض قواعدها في السّوق من خلال فكرة النّظام العام الاقتصادي وذلك بوضع قواعد قانونية آمرة من خلالها تقييد النشاط أو حتّى تمنح تسهيلات لنشاطات أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن النّظام

[1388]-لتفصيل أكثر عن ظهور النظام العام، أنظر: **عمارة مسعودة**، "إشكالية تحديد مفهوم النظام العام وتطبيقاته القانونية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**395**.

ولتفصيل أكثر في نشأة النظام العام الاقتصادي في الجزائر، أنظر: **بن أمينة مصطفى**، "النظام العام الاقتصادي في قانون حماية المستهلك الجزائري –مقاربة تشريعية لضبط سلوك العون الاقتصادي-"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **5**، العدد الأول، **2020**، ص**1181** وما يليها.

[1389]-أنظر أكثر: **حاج أحمد عبد الله**، مرجع سابق، ص**745**.

[1390]-لتفصيل أكثر عن تطور النظام العام، أنظر: **عمارة مسعودة**، مرجع سابق، ص**399**.

العام الاقتصادي انبثقت منه عدة أنظمة منها خاصة ما يتعلق بالنّظام العام التنافسي فيما يخص رقابة التجميعات الاقتصادية وغيرها[1391]، إلى جانب النّظام العام الضّبطي[1392].

يشير النّظام العام الاقتصادي في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق إلى الإطار القانوني والتنظيمي الّذي ينظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة أين تحتفظ هذه الأخيرة بدور محدود إلّا أنّه يبقى حيوي (توفير البنية التحتية) لفرض التوازن في السّوق وحماية مصالح الأفراد والمجتمع ككل، وضمان العدالة الاقتصادية، وحماية حقوق المستهلكين، وتعزيز المنافسة العادلة، ومواجه التحديات والأزمات الاقتصادية، ويجب الإشارة إلى أن قواعد النّظام العام الاقتصادي من القواعد القانونية المضادة للحرية العقدية الّتي تتحرك بشكل عادي في السّوق[1393]، وبهدف عدم تمادي في استعمال الحرية الاقتصادية لتحقيق رغابة خاصة في الربح السريع دون مراعاة الطرف المقابل في العلاقة الاقتصادية، لذلك يشكل الضّبط بمثابة الأداة المثلى لتحقيق التوازن في العلاقة والمحافظة على النّظام العام [1394].

يعتبر وضع تعريف محدد لنظام العام الاقتصادي بمثابة تثبت لمفهومه إلّا أنّ قوة النّظام العام الاقتصادي يكمن في مرونته وتألمه مع الظروف المعطيات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية فهو في تغير دائما بما يتماشى نمو المجتمع وتغير وجهاته لذلك يعرف النّظام العام

[1391]-لتفصيل في النظام العام التنافسي والعلاقة التّي تربط النظام العام التنافسي ورقابة التجميعات الاقتصادية وغير من النشاطات، أنظر أكثر:

PEZ Thomas, « l'ordre public économique », Les nouveaux cahiers du conseil constitutionnel, n° **49**, **2015**, P **45**.

[1392]-لتفصيل في النظام العام الضبطي بشكل عام، أنظر أكثر:

BERRI Noureddine, « l'ordre régulatrice: Essai sue l'émergence d'un concept », op.cit. P **32**.

PEZ Thomas, « l'ordre public économique », op.cit., P **50**.

[1393]-«La définition de l'ordre public économique est plus délicate. Dans une définition hostile à l'économie de marché, l'ordre public économique se définit comme une force juridique qui vient contrarier la volonté contractuelle, laquelle se meut librement dans l'ordinaire du marché. », **FRISON-ROCHE Marie-anne**, « les différentes natures de l'ordre public économique », op.cit. p **148**.

[1394]-لتفصيل في عنصر النظام العام الاقتصادي هدف الضبط الاقتصادي، أنظر أكثر:

PEZ Thomas, « l'ordre public économique », op.cit., p **55**.

الاقتصادي على أنّه نسبي يتغير بتغير المكان والزمان[1395]، إذا لا يمكن اعتبار غياب تعريف تشريعي وعدم اتفاق الفقهاء في تعريف محدد كنقطة سلبية في هذا النّظام[1396]؛ إذ يعتبر ذلك في حد ذاته نقطة إيجابية تتماشى تغيرات الاقتصادية ومعطياتها لمواجهة الأزمات والمحافظة على استراتيجية الدولة في توجيه الاقتصاد وحماية الأطراف الضعيفة في العلاقة الاقتصادية.

2. النّظام العام الاقتصادي بين الدورالتوجيهي والحمائي

يظهر النّظام العام الاقتصادي في صورتان وهما النّظام العام الاقتصادي التوجيهي نظرا لتدخل الدولة في رسم استراتيجية اقتصادية لحماية المصلحة الوطنية والّذي بدوره ينقسم إلى النّظام العام الاقتصادي التنافسي والنّظام العام الاقتصادي الضّبطي.

وفي المقابل يوجد النّظام العام الاقتصادي الحمائي الّذي يظهر في حماية الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية ويظهر خاصة في النّظام العام الاجتماعي الّذي يكون في علاقات العمل أو في حماية المستهلك سواء كان المستهلك العادي أو حتّى المستهلك الإلكتروني، رغم وجود صعوبة التمييز بينهما في بعض الحالات[1397].

يقصد بالأوّل وهو **النّظام العام الاقتصادي التوجيهي** وجود مكان للدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية واتخاذ القرارات الضرورية وفقا للمسار والاهداف الّتي تحددها في سبيل تحقيق المصلحة العامة، فهو يشير إلى مجموعة من السياسات والإجراءات الّتي تتبناها الدولة أو الحكومة بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف معينة[1398]، حيث يعتبر دور الدولة دور توجيهي من خلال تحديد قواعد السّوق والسعي نحو خلق توازن بين مصالح المتعاملين الاقتصاديين ومصالح الدولة عكس المتعامل الاقتصادي الّذي يبحث فقط عن مصالحه الخاصة، يعتبر النّظام العام التوجيهي بمثابة الأداة الّتي تتخذها الدولة في سبيل

[1395]-لتفصيل أكثر في نسبية فكرة النظام العام الاقتصادي، أنظر: **بن أمينة مصطفى**، مرجع سابق، ص**1183**.

[1396]-لتفصيل أكثر في عنصر غياب تعريف تشريعي وفقهي لنظام العام الاقتصادي، أنظر أكثر: **بن عمر عوينات نجيب**، "النظام العام بين سلطة المشرع والتكييف القضائي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**440** وما يليها.

[1397]-**FRISON-ROCHE Marie-anne**, « les différentes natures de l'ordre public économique », op.cit. p **153**.

[1398]-**بلمهوب عبد الناصر**، "النظام العام في القانون الخاص: مفهوم متغير ومتطور"، مرجع سابق، ص**384**.

تحقيق توجهها الاقتصادي، فانتهاج الدولة لاقتصاد السّوق يجعل من قواعد النّظام العام التوجيهي قواعد في سبيل تحقيق المنافسة الحرة ومنح الاحتكار لتجسيد حرية السّوق[1399].

يرمي النّظام العام التوجيهي إلى تجسيد السياسة الوطنية في المجال الاقتصادي بتدخل السّلطة في حرية الأفراد[1400]، أين تتمسك الدولة بدورها الكلاسيكي التخطيطي لمعظم النشاطات الاقتصادية والتّجارية؛ فهو وجه لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق تنظيم العلاقات الاقتصادية وتوجيهها في تحقيق المصلحة العامة للدولة والمحافظة على التوازن في السّوق وضبطه، ويظهر ذلك خاصة من خلال التدخل في تحديد الأسعار أو دعم المنتوج الوطني أو تنظيم التّجارة الخارجية خاصة.

والهدف الأساسي من الاخذ بالنّظام العام الاقتصادي التوجيهي هو السعي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال توفير فرص العمل والخدمات الأساسية والتقليل التقلبات الاقتصادية والأزمات، فهو يعد أداة مهمة لتحقيق التّنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وعلو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إلّا أنّه يتطلب تنسيقا فعالاً بين مختلف الجهات المعنية[1401]، إلى جانب إرساء التوازنات الضرورية لضمان استقرار النشاطات الاقتصادية وضبط السّوق في إطار مبادئ اقتصاد السّوق والحرية الاقتصادية.

يظهر النّظام العام الاقتصادي التوجيهي خاصة في قواعد قانون المنافسة[1402]؛ فهذا الأخير يسعى لحماية النّظام العام الاقتصادي من جانب بعده التنافسي من خلال ضبط السّوق

[1399]-أنظر أكثر: **بوعريوة منصف**، "الحرية العقدية في ظل النظام العام الاقتصادي"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد **3**، العدد **2**، **2018**، ص**57**.

[1400]-**نساخ بولقان فطيمة**، "مفهوم النظام العام بين الشريعة العامة والتشريعات الخاصة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص**414**.

[1401]-**نساخ بولقان فطيمة**، مرجع سابق، ص**415**.

[1402]-لتفصيل في دور قانون المنافسة في حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي في ردع الممارسات المقيدة للمنافسة أو في رقابة التجميعات الاقتصادية، أنظر أكثر: **شرفي بن يوسف**، "أبعاد النظام العام الاقتصادي بين قنون العام للمنافسة وقوانين الضبط القطاعية"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد **10**، العدد الأول، **2022**، ص**794** وما يليها.

وحماية المنافسة ذاتها[1403]، وليس هدفه حماية مصالح الاعوان الاقتصادين وضبط سلوكهم وإنّما هدفه الأول حماية المنافسة وضبط السّوق وذلك بالاستعانة بمجلس المنافسة كسلطة ضبط مستقلة، إلى الهيئات الضّبطية الأخرى المستحدثة في كثير من القطاعات الاقتصادية المختلفة في سبيل تحقيق النّظام العام الاقتصادي من جانب بعده الضّبطي بما يخدم التوجهات الاقتصادية لدولة من جهة وتنظيم السّوق وضبطه في ظل تكريس مبادئ الحرية الاقتصادية من جهة أخرى.

وَيَظهر ذلك من خلال الوظائف والاختصاصات الّتي تتمتع بها سلطات الضّبط مثلها مثل السّلطة العامة منها ما يتعلق بسلطة العقاب وفض النزاعات[1404]، للحفاظ على النّظام العام داخل السّوق في ظل تكريس حرية السّوق، فالحرية المطلقة ينجر عنها المنافسة المفرطة واضطرابات في السّوق فبدل أن تكون المنافسة إيجابية في ظل وجود النّظام العام الاقتصادي تنجرف المنافسة نحو المنافسة الاحتكارية[1405].

إذ يعتبر النّظام العام التوجيهي المسار الّذي تتخذه الدولة في سبيل رسم وتخطيط سياستها الاقتصادية العامة والاستراتيجية الّتي تسعى لتحقيقها خاصة في القطاعات الحيوية والاستراتيجية فهو التوجه العام للاقتصاد الوطني وذلك من خلال الضّبط الاقتصادي الّذي يترجم هذه السياسة إلى مجموعة من الإجراءات القانونية في سبيل تنفيذها وضمان التوجه العام لسياسة الدولة في إطار مبادئ اقتصاد السّوق.

[1403]-لتفصيل في فكرة النظام العام الاقتصادي التوجيهي وأحكام قانون المنافسة، أنظر أكثر: **مختور دليلة**، "حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي"، مرجع سابق، ص**533** وما يليها.

[1404]-لضمان الحفاظ على النظام العام في السوق منح المشرع سلطات الضبط اختصاصات أصلية مثلها مثل السلطات التقليدية منها ما يتعلق بسلطة العقاب وفض النزعات وحتى التحكيم، أنظر أكثر:

BERRI Noureddine, « L'ordre régulatrice: Essai sue l'émergence d'un concept », op.cit, p **35**.

[1405]-لتفصيل أكثر في المنافسة المفرطة والنظام العام الاقتصادي، أنظر أكثر:

REIS Patrice, «L'ordre public économique et pouvoirs privés économiques: le droit de la concurrence cœur de l'ordre public économique », Revue Internationale de Droit Economique, **2019**, p **19**.

يعتبر الفقه المصلحة العامة هي قوام النّظام العام إلّا أنّ هذا الأخير أصبح يحمى المصالح العامة والمصالح الخاصة في أن واحد[1406]، إذ يظهر الأول في النّظام العام التوجيهي والثاني في **النّظام العام الاقتصادي الحمائي** الّذي يقصد به مجموعة من السياسات والإجراءات الّتي تتخذ من أجل حماية الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية أين تزامن ظهور عدم المساواة بين المتعاقدين وانعدام التوازن والعدالة العقدية خاصة مع انتشار الشروط التعسفية الّتي تخدم مصلحة محررها وترهق الطرف الضعيف وتهضم حقوقه[1407]، نظرا لعدم وجود المساواة بين الطرفين فمن جانب نجد متعاقد ضعيف المركز وقليل المعرفة والخبرة في المقابل نجد طرف ذات مركز تعاقدي قوي في فرض شروطه ومتمكن في المجال الاقتصادي.

ويرجع ظهور النّظام العام الحمائي إلى تراجع مبدأ العقد شريعة المتعاقدين وذلك بسبب التفوق الاقتصادي والفني للعون الاقتصادي على حساب فئة المستهلكة خاصة، كما أنّ التحولات الاقتصادية أفرزت عدة عقود أخرى غير منظمة وغير فعالة في مواجهتها[1408]؛ فكان من الضروري إيجاد حل للتوازن العقدي لحماية الطرف الضعيف في العلاقة من خلال وضع قواعد قانونية آمرة تلزم الأطراف على تطبيقها[1409].

إذ يعتبر ضعف أحد الأطراف العلاقة الاقتصادية اثناء التعاقد المبرر الرئيسي في ظهور فكرة النّظام العام الحمائي[1410]، حيث يضمن هذا الأخير حد معين من الحماية للمتعاقد الضعيف الّذي تأثر رضاه بالقوة الاقتصادية للمتعاقد الآخر[1411].

[1406]-**بوعريوة منصف**، "واقع القواعد المنظمة للعقد في ظل توسيع النظام العام الحمائي"، مجلة بحوث، المجلد **16**، العدد الأول، **2022** ص**30**.

[1407]-**نساخ بولقان فطيمة**، مرجع سابق، ص**414**.

[1408]-أنظر أكثر: **بوعريوة منصف**، "واقع القواعد المنظمة للعقد في ظل توسيع النظام العام الحمائي"، مرجع سابق، ص**37** وما يليها.

[1409]-**بوعرعور عياش، إرزيل الكاهنة**، "النظام العام الحمائي وحماية المستهلك"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **12**، العدد **2**، **2021**، ص**713**.

[1410]-**أقصاصي عبد القادر**، "فكرة النظام العام الحمائي ودورها في حماية الطرف الضعيف في العقد"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **3**، العدد الأول، **2019**، ص**268**.

[1411]-**بوعريوة منصف**، "الحرية العقدية في ظل النظام العام الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**55**.

يتدخل النّظام العام الاقتصادي لحماية المستهلك باعتباره ضحية المنافسة الشديدة نتيجة وذلك بإعادة التوازن للعلاقات غير المتكافئة بين الأعوان الاقتصاديين كمحترفين في السّوق يتمتعون بقوة اقتصادية وبين المستهلكين كطرف ضعيف وجب حمايتهم[1412]، ويظهر ذلك خاصة من خلال مختلف الالتزامات الّتي تقع على عاتق العون الاقتصادي لضبط سلوكه المشكلة في مجموعة من النصوص والقواعد القانونية الآمرة الّتي تبناه المشرّع في أحكام قانون حماية المستهلك وقمع الغش الّتي تجسد فكرة النّظام العام الحمائي بشكل واضح[1413]، بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك وهناك العديد من القوانين الّتي تجسد النّظام العام الحمائي خاصة المنشئة لمتطلبات الترخيص والتأهيل المهني وقوانين علاقات العمل[1414].

كما يمكن أن يتضمن النّظام العام الحمائي مختلف السياسات الّتي تتخذ في سبيل حماية المنتوجات الوطنية من تأثير التّجارة الخارجية من خلال سياسة دعم المنتوجات الوطنية أمام المنافسة الخارجية وتقليل من المنتوجات المستوردة، إلى جانب حماية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالنّظام العام الاقتصادي ذات الطابع الحمائي تظهر أكثر تطبيقاته في حماية المستهلك تقليدي كان أو الإلكتروني وحماية العامل[1415]، وذلك في كل من قانون حماية المستهلك وقمع الغش وقانون الممارسات التّجارية أين أوجب المشرّع في هذا

[1412]-**شرفي بن يوسف**، مرجع سابق، ص**801**.

لتفصيل أكثر في عنصر الضعف في العلاقة الاقتصادية وأهم الصور الّتي يمكن أن تظهر في أحد طرفي العلاقة الاقتصادية، أنظر: **أقصاصي عبد القادر**، مرجع سابق، ص**269** وما يليها.

بوعريوة منصف، "واقع القواعد المنظمة للعقد في ظل توسيع النظام العام الحمائي"، مرجع سابق، ص**34**.

[1413]-لتفصيل أكثر في الالتزامات الّتي تجسد النظام العام الاقتصادي، أنظر: **بن أمينة مصطفى**، مرجع سابق، ص**1186** وما يليها.

[1414]-**بن مسعود أحمد**، "تجليات فكرة النظام العام الاقتصادي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **15**، العدد الأول، **2022**، ص**1201**.

[1415]-**مختوردليلة**، "حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي"، مرجع سابق، ص**535**.

لتفصيل أكثر عن دور النظام العام الاقتصادي في حماية المستهلك وذلك ضمن أحكام الدستور والنصوص التشريعية منها قانون حماية المستهلك وقمع الغش والقانون المتعلق بالممارسات التّجارية وقوانين الضبط القطاعية الأخرى، أنظر أكثر: **شرفي بن يوسف**، مرجع سابق، ص**801** وما يليها.

الأخير مجموعة من الأحكام بهدف تهذيب سلوك العون الاقتصادي وفك الغموض على المستهلك[1416].

يختلف النّظام العام الحمائي عن التوجيهي من حيث الهدف، حيث يكمن الهدف الأساسي من التوجيه إلى حماية المصلحة العامة بشكل عام ويحاول إشباع تصرفات الأفراد بتوجه سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي محدد وبالتّالي يضمن إنشاء سياسة الاقتصاد الموجه أين تركز على المصلحة الجماعية أو مصلحة المجتمع ككل فمثلا القيود الّتي ترد على تقيد الأسعار بهدف حماية المنافسة ذاتها، فالقواعد الّتي تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي تراها ضرورية لتنظيم اقتصادها[1417].

على النقيض من النّظام العام الحمائي الّذي يهدف إلى حماية الطرف الأكثر حرمانا في توازن القوى بين الأطراف المتعاقدة وحماية مصالحه الخاصة[1418]، فهي فكرة تتناسب حماية المتعاقد الضعيف في العلاقة العقدية سواء كان مستهلك أو عامل أو مؤمن له أو غيره[1419]، حيث تأتي النصوص التشريعية الآمرة إلى إقامة توازن التعاقدي في التصرف القانوني بين الارادات المتقابلة وتحقيق المساواة القانونية والفعلية وحماية إرادة الطرف الضعيف في التصرف القانوني[1420]، وبالتّالي الهدف الأساسي من النّظام العام الحمائي ليس تقيد الحرية الاقتصادية والمساس بمبادئ اقتصاد السّوق وإنّما الغرض من ذلك هو فرض توازن في العلاقة العقدية[1421]، وتفادي استغلال الطرف القوي لطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية لفرض المساواة بين الطرفين واستمرار العلاقات الاقتصادية بما يخدم المنافسة والحرية الاقتصادية.

[1416]-لتفصيل في تطبيقات النظام العام الحمائي وفقا لأحكام قانون الممارسات التّجارية أنظر أكثر: **بوعرعورعياش، إرزيل الكاهنة**، مرجع سابق، ص**714** وما يليها.

[1417]-**أقصاصي عبد القادر**، مرجع سابق، ص**267**.

[1418]-أنظر أكثر: **بن مسعود أحمد**، مرجع سابق، ص**1200**.

[1419]-لتفصيل أكثر في ذلك، أنظر: **بوعريوة منصف**، "الحرية العقدية في ظل النظام العام الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**61** وما يليها.

[1420]-**أقصاصي عبد القادر**، مرجع سابق، ص**267**.

[1421]-لتفصيل أكثر في هدف النظام العام الحمائي في تحقيق توازن في العلاقة العقدية، أنظر: **بوعريوة منصف**، "واقع القواعد المنظمة للعقد في ظل توسيع النظام العام الحمائي"، مرجع سابق، ص**33**.

يكمن الهدف الأساسي من النّظام العام الاقتصادي أساسا في تنفيذ الساسة الاقتصادية لدولة وفقا لتوجهها الاقتصادي، فإذا كانت مبادئ اقتصاد السّوق تساهم في تكريس الحرية الاقتصادية أين تكتفي الدولة بتنظيم المجال الاقتصادي وفقا لقواع قانونية محددة، في حين النّظام العام الاقتصادي تستعمله الدولة في فرض توجهها الاقتصادي ووضع قواعد موسومة بطابع توجيهي لتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية أو بطابع حمائي وذلك بغرض حماية الفئة الضعيفة في العلاقة الاقتصادية أو حتّى لحماية المنتوجات الوطنية وضمان التّنمية وكل ما يمكن تكييفه على أنّه من مصلحة الاقتصادية للدولة.

ثانيًا: الضّبط أداة لتجسيد النّظام العام الاقتصادي

يعد الضّبط الاقتصادي أداةً من أدوات ووسيلة فعالة لتجسيد النّظام العام الاقتصادي بهدف حماية المصلحة الاقتصادية بشكل عام، فالضّبط هو الأداة الأساسية لضمان المنافسة العادلة في السّوق[1422]، وذلك من خلال فرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية وحظر الممارسات المقيدة للمنافسة ورقابة التجميعات الاقتصادية في السّوق من أجل الوصول إلى أفضل المنتوجات والخدمات وبأفضل الأسعار؛ بهدف ترقية معيشة المستهلك، نهيك عن حماية المستهلك من الممارسات التّجارية غير المشروعة ومحاربة الغش والتدليس والاعلانات الكاذبة وكل ما قد يؤثر عليه سلبا[1423].

إنّ فرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية من خلال الضّبط الاقتصادية يساهم وبشكل كبير في تجسيد منافسة فعالة في السّوق ومحاربة كافة أشكال الممارسة الّتي قد تمس بمبدأ حرية المنافسة وما ينجر عنها من أثار الّتي قد تؤثر سلبا على السّوق وعدم استقراره، ويظهر ذلك من خلال دور وزارة التّجارة في ضبط السّوق خاصة من خلال الأجهزة اللامركزية المجندة لذلك باعتبار الجهة الأصلية في ضبط السّوق وحماية المصلحة العامة الاقتصادية، إلى جانب الهيئات المتخصصة في الضّبط الاقتصادي والمكلفة بضبط النشاطات الاقتصادية

[1422]-مصطلح الضبط شرحه المشرع في نص المادة 3 من الأمر رقم **03-03** المعدل والمتمم، مرجع سابق. كما يلي:
"هـ- الضبط: كل إجراء أيا كانت طبيعته، صادر عن أية هيئة عمومية يهدف بالخصوص إلى تدعيم وضمان توازن قوى السوق وحرية المنافسة ورفع القيود التي بإمكانها عرقلة الدخول إليها وسيرها المرن وكذا السماح بالتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السوق بين مختلف أعوانها وذلك طبقا لأحكام هذا الأمر."

[1423]-الرجوع للفصل الأوّل من الباب الثاني من الأطروحة.

كل حسب القطاع المكلفة به ما عاد سلطة واحة مكلفة بالمنافسة في كل القطاعات والمقصود بها مجلس المنافسة.

وهذا ما يشجع على تنظيم الأسواق المالية والمصرفية الّتي تعد معضلة الاقتصاد الوطني فالضّبط الاقتصادي يعمل بالدرجة الأولى على الاستقرار الاقتصادي من النشاطات الصغيرة إلى النشاطات الضخمة على اختلافها من حيث الحجم والنشاط، مما يجنب الأزمات الاقتصادية ومن ثم التنظيم الفعال لمختلف القطاعات كنسيج اقتصادي واحد ومتين خاصة ما يتعلق بالمجال المالي والمصرفي وهذا بدوره يوفر بيئة مستقرة لمختلف المشاريع الاستثمارية وطنية كانت أو أجنبية ويعزز النمو في بيئة يسود فيها الشفافية والاستقرار.

يتجسد الضّبط الاقتصادي في وسائل وأدوات لغاية ضمان حماية النّظام العام الاقتصادي وذلك من خلال خاصة الجانب التشريعي الّذي يعمل على تنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق مختلف القوانين الّتي تصدر في المجال[1424]، إلى جانب الهيئات الضامنة في ضبط مختلف الممارسات التّجارية سواء تعلق الأمر بالهيئات الكلاسيكية المركزية وغير المركزية الّتي تعمل على استقرار الممارسات التّجارية وضبطها في السّوق[1425]، مع سلطات الضّبط المستقلة الّتي تعمل على ضمان المنافسة العادلة والفعالة في السّوق، ولخفى عن ذلك الجانب الّذي قد يلعبه الجانب المالي والمصرفي وذلك من خلال السياسة النقدية الّتي تعتمد عليها الدولة في ضبط المعاملات المالية والمصرفية خاصة من خلال البنوك والمؤسسات المالية.

يتوقف نجاح الضّبط الاقتصادي في تجسيد النّظام العام الاقتصادي على عدة عوامل منها مرونة آليات الضّبط الاقتصادي ليتلاءم تغير المعطيات الاقتصادية الوطنية كانت وحتّى العالمية ومواجهة الأزمات الاقتصادية وتأزمها، وأيضا ما يتعلق بمدى وعي المجتمع وتشبعه

[1424]-مختلف النصوص القانونية التشريعية وحتى التنظيمية التّي تصدر في المجال الاقتصادي.

[1425]-وزارة التّجارة ومصالحها المركزية والغير المركزية، من خلال النصوص التنظيمية الصادرة عن القطاع منها:

المرسوم التّنفيذي رقم **02-453**، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، المرجع سابق.

المرسوم التّنفيذي رقم **02-454**، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، مرجع سابق.

المرسوم التّنفيذي رقم **11-09**، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، مرجع سابق.

بثقافة الاستهلاكية وثقافة الاقتصادية وقابليته لمفهوم الضّبط الاقتصادي ولا يكون ذلك إلا في حالة تجسيد شفافية في الضّبط الاقتصادي أي قواعد ضبط واضحة ومفهومة، كما يجب أن تكون هيئات المكلفة بالرقابة والضّبط حيادية في ممارسة اختصاصاتها ولا يكون ذلك إلا بوجود فعلي لعنصر الاستقلالية وضمان عدم التحيز لطرف دون الأخر في العلاقات الاقتصادية سواء كان ذلك بين العام والخاص وحتّى بين المتعاملين الخواص فيما بينهم.

يعتبر الضّبط الاقتصادي مفهوم جديد في ظل التوجه الاقتصادي الليبرالي الّذي يكرس مبادئ اقتصاد السّوق مع ضرورة المحافظة على المصلحة الاقتصادية باعتبارها الأولى بالحماية على مبادئ اقتصاد السّوق دون التأثير على هذه الأخيرة بشكل يشوه الحرية الاقتصادية بصفة عامة، بمعنى أن المصلحة الاقتصادية يجب أن تأتي فيشكل قواعد استثنائية غير معرقلة لمبادئ اقتصاد السّوق بصفة عامة وهي حالات استثنائية فقط.

يظهر في الواقع أن المسار والسياسة الاقتصادية المرسومة تمادت في الحالات الاستثنائية لدرجة أصبح الاستثناء هو الأصل في الاقتصاد مما أدى إلى تهميش أكثر الحرية الاقتصادية ووضع النّظام العام الاقتصادي والمصلحة الاقتصادية كمبرر أساسي في إقامة سياسة اقتصادية غير واضحة وغير مستقرة يغلب عليها الاستثناءات والقود على أساس حماية المصلحة الاقتصادية رغم تكريس الضّبط الاقتصادي الّذي يستلزم تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني:

التدخل المفرط لسلطة التنظيمية في ضبط الممارسات التّجارية

يعد الضّبط الاقتصادي البديل الّذي أخذ مكان الدولة في المجال الاقتصادي بعد تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وتغير الوجهة الاقتصادية نحو التحرير، فعوض أن يكون بديل أصبح وسيلة للتدخل ومع المسار الطويل لتحولات الاقتصادية أدى إلى ظهور عدة أزمات اقتصادية فكان من الأجدر أن يكون التدخل من طرف السّلطة التنظيمية من أجل الحفاظ على التوازن في السّوق إلّا أنّ السّلطة التنظيمية أصبحت هي الّتي تمارس الضّبط الاقتصادي بدل السلطات المستحدثة لذلك.

يعتبر تمسك السّلطة التنظيمية في المجال الاقتصادي عموما وبشكل مفرط صورة غير مباشرة في عودة الدولة المتدخلة وهذا ما يعكس وبشكل واضح عدم نجاح المنظومة القانونية الاقتصادية في تبني هيئات الضّبط المستقلة؛ أين أصبح وجود هذه الأخيرة صوري دون فعالية في السّوق **(أوّلا)**، وهذا ما أثر سلبا وبطريقة آلية على مبادئ اقتصاد السّوق حيث أصبحت هذه المبادئ مهمشة نظرا لعدم الحرية الاقتصادية وذلك باسم تقديم المصلحة الاقتصادية عليها **(ثانيا)**.

أولًا: اخفاق هيئات الضّبط المستقلة في تحقيق التوازن في السّوق

يعني اختيار النمط الليبرالي وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق بالضرورة محدودية التدخل الاقتصادي للدولة إلا في حالة الضرورة كحالة وجود مظاهر فشل السّوق[1426]، وما على الدولة إلا الالتزام بالتوجيه والاشراف والضّبط وإحلال مكانها سلط الضّبط المستقلة، إلّا أنّ هذه الأخيرة كما رأينا سابقا محدودية في استقلاليتها العضوية والوظيفية مما يؤثر سلبًا على قراراتها، فعدم تمتعها بالاستقلالية والحياد سيؤثر على دورها في الضبط حيث ما تزال الدولة هي المسيطرة على المجال الاقتصادي رغم التوجه الليبرالي الواضح وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق حيث أصبحت تتدخل وفقا لآليات وأسس قانونية مختلفة بهدف حماية النّظام العام والمصلحة العامة الاقتصادية.

رغم ما يظهره المشرّع من الرغبة في تبني فكرة الضّبط الاقتصادي وتكريس هيئات الضّبط الاقتصادي من بداية التسعينات إلّا أنّها ما تزال تعاني من موقع مهمش في المنظومة القانونية والاقتصادية وهذا ما يترجم اخفاق ذريع في تبني هيئات الضّبط المستقلة واستمرار العمل بالسّلطة التّنفيذية، وسيطرت هذه الأخيرة على المجال التنظيمي الاقتصادي وعدم وجود أية رغبة في التخلي عن هذا الدور، مما يترجم الوجود الشكلي لسلطات الضّبط المستقلة وما يزيد عبء على كاهل الخزينة العمومية بدل التخفيف عليها.

[1426]-لتفصيل أكثر في تدخل الدولة لعلاج مظاهر فشل السّوق، أنظر: **صبايجي ربيعة**، " حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **47**، عدد **02**، **2010**، ص**104** وما يليها.

والأصل أن يكون تدخل الدولة بصفة عامة يقتصر على وضع الإطار العام لضمان الحرية في السّوق وتحقيق المصلحة العامة بالتدخل وذلك هن طريق النصوص القانونية اللازمة بذلك لضمان الحياد، إلّا أنّ المسار القانوني في المنظومة الاقتصادية المنتهجة ترتكز أكثر على حماية المصلحة الاقتصادية العامة وتتهاون من جهة أخرى في ضمان تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، فالأصل أن الضّبط الاقتصادي الممثل في السلطات الضّبط المستقلة هو الآلية القانونية الّتي يعتمد عليها القانون العام الاقتصادي في ضبط تدخل الدولة في المجال الاقتصادي[1427].

فكان من الأجدر أن يكون إنشاء سلطات الضّبط المستقلة من الأسباب الرئيسية في ضمان تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، خاصة لتميزها بعدم التحيز لتمتعها بسلطة في اتخاذ القرار والمرونة والاحترافية وفعاليتها في المجال الاقتصادي[1428]، إلّا أنّ هذه الهيئات لم تحقيق المبتغى وأصلا أن منظومتها تعاني من نقائص تجعل منها ليست جديرة في تحقيق توزان بين تدخل الدولة في تحقيق المصلحة العامة وضمان حرية السّوق من جهة أخرى.

ويظهر ذلك كما سبق أن تطرقنا إليه في عنصر محدودية الاستقلالية الّتي تتمتع بها سلط الضّبط المستقلة فهي في تبعية لسلطة التنظيمية نظرا لاستلاء الهيئة التّنفيذية واستحواذها على الآليات القانونية المؤطرة للركيزتين الجوهريتين اللتان تستند عليهما سلطات الضّبط في وجودها[1429]، مما يجعل ضمان الحياد من طرف سلطات الضّبط المستقلة في السّوق شبه منعدم، وهو ما قد يؤدي إلى شل مهام وأهداف القانون العام الاقتصادي بصفة عامة المتأثرة ببقايا النهج الاشتراكي رغم تبني مبادئ اقتصاد السّوق[1430]، كما يقول الأستاذ زوايمية رشيد في هذا المقام أن المشرّع يقوم باستيراد القواعد القانونية من التشريعات الغربية لتلعب دورا

[1427]-**رابحي أحسن**، "تدخلات الدولة في مجال الضبط العام الاقتصادي"، مجلة صوت القانون، المجلد **2**، العدد **2**، **2015**، ص**208-209**.

[1428]-**لكحل صالح**، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، مرجع سابق، ص**303** وما يلها.

[1429]-**جوادي زوهرة**، "الرقابة البرلمانية على سلطات الضبط المستقلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد الأول (عدد خاص)، **2021**، ص**52**.

[1430]-**رابحي أحسن**، "تدخلات الدولة في مجال الضبط العام الاقتصادي"، مرجع سابق، ص**221**.

تجميليا يسمح بإخفاء الطبيعة الحقيقة للاقتصاد الريعي ويكون مال هذه القواعد اللافعلية وعدم النفاذ[1431].

تُعد معادلة تشجيع حرية السّوق مع الحفاظ على دور الدولة في حماية المصلحة الاقتصادية من التحديات الّتي توجهها المنظومة الاقتصادية أين كانت حصة الأسد في تحقيق هذه المعادلة تعود لسلطات الضّبط المستقلة، إلّا أنّ هذه الأخيرة مبتورة فلا يمكن تحقق ذلك مادام تعاني من نقائص منها التبعية وعدم الاستقلالية في أداء اختصاصاتها ومهامها مما يقلل من فعاليتها.

إن تبعية سلطات الضبط لسلطة التّنفيذية يجعلها عرضة للضغوطات السياسية وبالتّالي لا يمكن أن تضمن لا الحياد في الوسط الاقتصادي ولا الفعالية، خاصة أن حاليا لا يكفي تكريس القانوني والفعلي لمبادئ اقتصاد السّوق وإنّما من الضروري تدخل الدولة لضمان المصلحة الاقتصادية والحفاظ على استقرار الاقتصادي، مما يعني أن الدولة تأخذ دائما المصلحة الاقتصادية كسبب في انتهاك مبادئ اقتصاد السّوق وتهميشها.

كان من الأجدر أن تتخلى الدولة عن دورها في المجال الاقتصادي بتدرج فليس من الممكن تصور التخلي الكلي وبشكل مطلق ودفعة واحدة على التسيير الاقتصادي، إلّا أنّه كان من الأحسن أن يكون ذلك بالتدرج من التكريس كاصل والتدخل في حالات الاستثنائية إلّا أنّ ما نلاحظه من التدخل في المجال الاقتصادي هو الأصل والحرية هو الاستثناء في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وللإشارة أنّ موضوع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتأرجح بين التأييد والمعارضة[1432]، لكن الغالب ما يتفق عليه هو ضرورة وجود الحد الأنى من تدخل الدولة يعد

[1431]-**زوايمية رشيد**، "الطرق البديلة لحل النزاعات في مجال الاستثمار: التحكيم أمام سلطات الضبط المستقلة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد **59**، العدد الأول، **2022**، ص**127**.

[1432]-لتفصيل أكثر في الآراء المختلفة عن تأييد ومعارضة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أنظر: **معيزي قويدر**، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد **4**، العدد الأول، **2013**، ص**138** وما يليها.

سبع أحمد، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد **7**، العدد الأول، **2016**، ص**156** وما يليها.

مطلبا أساسيا وجوهريا لضمان استمراريتها وكذا الصالح العام الّذي يعب أو يستحيل على القطاع الخاص تحقيقه لوحده[1433].

يعتبر وجود السّلطة التّنفيذية في المجال الاقتصادي وبشكل قوي شكل من أشكال الواضح من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي فكان من الأجدر تخلي السّلطة التّنفيذية بسلاسة عن دورها التقليدي في تنظيم المجال الاقتصادي نظرا لظهور فكرة الضّبط الاقتصادي كبديل عن دور الهيئات المركزية في تنظيم خاصة مع تبني مبادئ اقتصاد السّوق، إلّا أنّ السّلطة التّنفيذية لم تتخل عن دورها المعرف في المجال الاقتصادي وأكثر من ذلك أين أصبحت في بعض الحالات هي الأصلية في ذلك ولم يتبق لهيئات الضّبط الاقتصادي أي اختصاصات واضحة وأصبح موقعها شكلي أكثر من هو فعلي.

يعتبر تدخل السّلطة التنظيمية في المجال الاقتصادي من جهة أمر ضروري لضمان سير الحسن لمختلف الممارسات التّجارية والأنشطة الاقتصادية وحماية الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية خاصة المستهلك نهيك عن حماية المؤسسات الناشئة والمنتوجات المحلية وحمايتها من المنافسة غير العادلة[1434]، إلّا أنّ تدخلها لا يجب أن يكون بشكل مطلق لدرجة تشويه المنظومة الاقتصادية المتبعة حاليا من سياسة التفتح وإزالة القيود الاقتصادية وتكريس مبادئ اقتصاد السّوق.

فالتدخل المفرط للسلطة التنظيمية في المجال الاقتصادي وفقا لاختصاصاته الواسعة وغير محدودة يمكن أن يؤدي إلى تقييد الحرية الاقتصادية وتهميش مبادئ اقتصاد السّوق بصفة عامة وهذا من شأنه تأثير على المعاملات الاقتصادية في السّوق وعلى كل السلسلة الاقتصادية وحتّى المستهلك الّذي يسعى لحمايته، إلّا أنّ هدف الدولة في حماية الاقتصادي يفوق كل الاعتبارات مما جعل الدولة تتدخل من خلال السّلطة التّنفيذية على عدة صور من معاملات خاصة للمنتوج الوطني وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الأسعار

[1433]-**صبايحي ربيعة**، "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص**104**.

[1434]-لتفصيل أكثر عن مبررات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، أنظر: **إدريسي سلاطني، بكرارشوش محمد**، "الأسس القانونية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد **9**، العدد الأول، **2025**، ص**930** وما يليها.

وتسقيفها[1435]؛ نهيك عن منح مساعدات مادية خاصة للمؤسسات العمومية[1436]، مما يعني اللامساواة بين المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما قد يمس بمبادئ اقتصاد السّوق.

وللإشارة أنّ تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يكون دائما باسم حماية السّوق أو المصلحة الاقتصادية، وحماية هذه الأخيرة ليس بأمر غريب فحتى قانون المنافسة هدفه هو تحقيق غايتين احدها اقتصادية وتتمثل في تحقيق الفعالية الاقتصادية والثانية اجتماعية وهي ترقية مستوى معيشة المستهلك وكلاهما هو تحقيق المصلحة العامة[1437].

لا يعدّ عنصر تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بحد ذاته إشكال باعتبار ذلك في أغلب الحالات ضرورة فالمشكل في الآثار السلبية الّتي قد تتحملها الدّولة جراء ذلك[1438]، كما أنّ التمادي في التدخل وعدم مراعاة المبادئ الليبرالية المكرسة في الدستور والقوانين الأخرى بغض النظر إن كانت الدوافع فعلا اقتصادية ضرورية أو حتّى سياسية مستترة.

تكريس مبادئ اقتصاد السّوق في المنظومة القانونية تستدعي بالضرورة حماية الحرية الاقتصادية فتدخل المفرط للسلطة التنظيمية يؤدي بالضرورة لتشويه مبادئ اقتصاد السّوق والتأثير على كل أطراف العلاقة الاقتصادية، إلّا أنّ المسار الطويل لتحولات الاقتصادية زاد أكثر من فرصة تدخل السّلطة التنظيمية في المجال الاقتصادي خاصة مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وما نتج عنها من ضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني ومحاولة خلق توازن بين تدخل الدولة والسّوق وحتّى إن كان هذا الأمر ضروري فإنّ هذه السياسة توسع أكثر الانفاق العمومي العام؛ ومن جهة أخر يعد شكل من أشكال التدخل.

[1435]-لتفصيل أكثر في عنصر تدخل الدولة في تحديد الأسعار والتحكم فيها، أنظر: **بوقرين عبد الحليم، سعداوي نذير**، "أمن الأسعار في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **6**، العدد الأول، **2020**، ص**36** وما يليها.

[1436]-لتفصيل أكثر صور تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، أنظر: **معيزي قويدر**، مرجع سابق، ص**144** وما يليها. **إدريسي سلاطني، بكرارشوش محمد**، مرجع سابق، ص**932** وما يليها.

[1437]-أنظر أكثر، **بوستة جمال**، "مبدأ حرية المنافسة في القانون الجزائري –بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **10**، العدد **2**، **2023**، ص**757**.

[1438]-يعتبر الدعم الّذي تقدمه الدولة لأسعار المواد الأساسية كبيرة جدا وقد يضر بخزينة الدولة مما يؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، أنظر: **بوقرين عبد الحليم، سعداوي نذير**، "أمن الأسعار في ظل اقتصاد السوق"، ص**39**.

الهدف الأساسي من سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتج في ظل الإصلاحات الاقتصادية هو تكملة الاستثمار الخاص بالاستثمار العمومي، ويعد أيضًا من بين أسباب والدوافع الأساسية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي خاصة في ظل تأزم الوضع الاقتصادي وارتفاع الازمات فلدولة دور أساسي وحتّى يمكن أن يكون ضروري في إعادة التوازن في السّوق وتجسيد الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي من جديد وتقديم الدعم اللازم للاقتصاد المتضرر خاصة من خلال السياسة المالية الّتي يمكن أن تباشرها في سنة من خلال التخطيط والتنفيذ[1439].

فلا يمكن للاقتصاد الوطني النهوض بعد الأزمات وتحقيق التّنمية دون تدخل الدولة لتصحيح المسار خاصة عن طريق السياسة المالية؛ لكن في المقابل يجب أن يكون ذلك في حدود وجود أزمات وتأزم الأوضاع الاقتصادية الّتي هي أولى بالعانية من تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق، فأبرز صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تظهر في البرامج التنموية الّتي تباشرها من خلال ما يسمي بالإنعاش الاقتصادي.

يعد الإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية؛ والّتي لا يمكن في الوقع أن تباشر من طرف الخواص في ظل اقتصاد السّوق، رغم أن سياسة الإنعاش هي الأخرى سياسة فاشلة تظهر مرة أخر فشل منظومة الاقتصاد الوطني وارتباطه بالنفط، فكان من الاجدر أن يكون تدخل الدولة في الانفاق تصحيحي وليس وفقا لمفاهيم واسعة ومرنة كالمصلحة الاقتصادية والنّظام العام الاقتصادي.

إذ يمكن القول أن انتهاج النّظام الليبرالي القائم على مبادئ اقتصاد السّوق بعقلية اشتراكية أين أصبح أمر تدخل الدولة بكافة الأشكال كانه أمر ضروري ولا مفر منه ولا يمكن تفاديه حماية للمصلحة العامة من جهة لكن من جهة أخرى هذا يؤثر سلبا على مبادئ اقتصاد السّوق وعدم ترسيخها في الثقافة الاقتصادية نهيك عن استمرا البيروقراطية الاقتصادية المعروفة في الدول النامية المستنسخة من النّظام الاشتراكي وفشل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، رغم تكريس سلطات الضّبط الّذي له دور في استعادة التوازن في السّوق وحمايته وتكريس الحياد والفعالية

[1439]-لتفصيل وشرح أكثر لعبارة السياسة المالية، أنظر: **ونادي رشيد**، "آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد **4**، **2010**، ص**192**.

الّذي لم تحققه الإدارة الكلاسيكية إلا الدولة أخذت سلطات الضّبط كاداة وآلية في التدخل لحماية وفرض توازن في السّوق بطريقة غير مباشرة[1440].

أدى هذا في المقابل التأثير السلبي على القطاع الخاص وتشويه ألية العرض والطلب المعروفة في مبادئ اقتصاد السّوق وما نتج عنه من اختلال في المنافسة وضعف القدرة الشرائية، نقص السلع والمنتوجات على مستوى السّوق الوطنية وإن وجدت فإنها تفتقر للجودة والنوعية.

فكان من الأجدر أن يكون تدخل الدولة بصفة عامة والسّلطة التّنفيذية في المجال الاقتصادي بشكل يحقق التوازن في السّوق ويحمي المصلحة العامة الاقتصادية وكان من الضروري حماية المصلحة الخاصة للعون الاقتصادي فحماية كلا الطرفين في العلاقة الاقتصادية يعني تحقيق التوازن والحياد، وفي الحقيقة لا يمكن الإقرار بتحقيق هذه المعادلة إلا بوجود الحكم الراشد ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وتعزيز روح المسؤولية لدى الأعوان الاقتصاديين والمسؤولين أولاً، وضرورة مرونة سلطات الضّبط لتتدخل في ضبط السّوق ليس استجابة لطلب أحد الأطراف لكن سعيا وراء الدفاع عن النّظام العام الاقتصادي[1441].

اخفاق هيئات الضّبط المستقلة في تحقيق التوازن بين تدخل الدولة من جانب وضمان حرية السّوق من جانب أخر؛ لا يرجع فقط إلى نقاص وعيوب في تكريس سلطات الضّبط المستقلة وفقا لنظام قانوني متباين وغير واضح، ورغم أن المشرّع نقلها حرفيا من المشرّع الفرنسي إلّا أنّه من جهة أخرى أفرغها من محتواها إذ أصبحت مجرد هيئات إدارية عادية تابعة للسلطة التّنفيذية[1442]، نظرا لعدم وجود تناسب بين متطلبات الضبط الاقتصادي والواقع الفعلي للاقتصاد الوطني.

[1440]-**قاضي فريدة**،" رقابة وضبط نشاطات العون الاقتصادي في ظل أحكام المادة **43** فقرة **3** من دستور **2016**"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد **2**، العدد **2**، **2018**، ص**282-283**.

[1441]-**جلال مسعد**، "دور مجلس المنافسة في ضبط السوق وتوجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد **13**، العدد **2**، **2021**، ص**355-356**.

[1442]-**جلال مسعد**، "دور مجلس المنافسة في ضبط السوق وتوجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين"،مرجع سابق، ص**365**.

كما أنّ هناك عدّة عوامل أخرى لصعوبة إنشاء سلطات الضبط منها ما يرجع لمبادئ اقتصاد السّوق فتكريس هذه المبادئ ليس بشكل مطلق وإنّما يتخللها استثناءات عدة لدرجة أصبحت هذه الاستثناءات هي الأصل وهذا ما تطرقنا إليه في الباب الأول سواء كان ذلك في حرية المنافسة والأسعار أو الاستثمار وغيرها، إذ أن هذه الاستثناءات تعتبر كمنفذ أساسي وبطريقة غير مباشرة لتدخل الدولة وانتهاك مبادئ اقتصاد السّوق ليس عمدًا وإنما لضرورة أولويات، وكان من الأجدر أن يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للإشراف والرقابة وضمان عدم تسبيق المصالح الخاصة على المصلحة العامة فهي الكفيلة بسلامة فاعلية السّوق[1443].

فالمشكل أبعد من ذلك حيث ما تزال المنظومة القانونية والعقلية الاقتصادية يسيطر عليها التفكير الاقتصادي الاشتراكي رغم المسار الطويل في الإصلاحات الاقتصادية وما تزال الدولة الفاعل الرئيس في أنشطة اقتصادية عدة وتهمس الخواص بأساليب غير مباشرة وملتوية (النقل، الطاقة، البنوك...)، إلى جانب تأثر الاقتصاد الوطني بالمعطيات والمتغيرات الدولية فلا يجب أن نغفل عن الاعتماد شبه كلي لدولة على النفط وعدم ثابت هذا الأخير أثر مباشر على الاقتصاد الوطني، نهيك عن عدم وجود إرادة سياسية قوية في سبيل تغيير الأوضاع الاقتصادية.

تغير المعطيات الاقتصادية يتطلب من سلطات الضّبط أن تكون مرنة وقدرة على التكيف بشكل أكبر مما يعني ضرورة تحسين الموارد المادية والبشرية خاصة لسلطات الضّبط وما هو معروف أن جل المناصب الّتي لها وزن في الدولة يعود الإقرار بها لسلطة التنظيمية الّتي لها تأثير ساسي أكثر على القدرة والكفاءة، مع ضرورة منح لها القدر الكافي من الاستقلالية في سبيل أداء مهامها بفعالية وانسحاب السّلطة التّنفيذية من الساحة الاقتصادية لصالحها دون التأثير عليها لضمان الحياد أثناء أداء مهامها، فكل هذا يتطلب وجود إرادة سياسية كافية في سبيل تغير الأوضاع الاقتصادية بما يضمن انسجام بين تدخل الدولة في المجال الاقتصادي مع مبادئ اقتصاد السّوق دون التماطل والدوران، خاصة أن الاقتصاد الوطني يتوفر على كامل العوامل لنهوض بالاقتصاد الوطني.

ثانيًا: تهميش مبادئ اقتصاد السّوق للحفاظ على النّظام العام الاقتصادي

[1443]-**قاضي فريدة،** " رقابة وضبط نشاطات العون الاقتصادي في ظل أحكام المادة **43** فقرة **3** من دستور **2016**"، مرجع سابق، ص**279**.

يبدو أن الاقتصادي الوطني الّذي اتخذ مسار الإصلاحات من بداية الأزمة الاقتصادية المعروفة في نهاية الثمانينات ما يزال في مسار طويل من سلسلة التغيرات الاقتصادية الجذرية الّتي بدأت بتحرير النشاطات الاقتصادية المختلفة منها الاستراتيجية وتبني مبادئ اقتصاد السّوق، حيث كانت هذه المبادئ ولفترة طويلة مهمشة نظرا لسياسة الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال ورغم تغير السياسية الوطنية الاقتصادية إلى الاقتصاد الحر الّذي يعني بالضرورة تبني مبادئ اقتصاد السّوق إلّا أنّ هذه المبادئ ماتزال مهمشة في حالات كثيرة.

أصبح موضوع الحريات الاقتصادية من أكثر مواضيع اهتماما من طرف الاقتصاديين والقانوني خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية[1444]، إلّا أنّ هذا لا يعني إقصاء الدولة بل دورها يقتصر في الحفاظ على النّظام العام الاقتصادي، فلا يمكن تكريس مبادئ اقتصاد السّوق تكريسا مطلقا وترك السّوق للضبط الذاتي واستبعاد دور الدولة في المجال الاقتصادي.

وإنّما من الضروري أن يكون هناك تكريس لمبادئ اقتصاد السّوق من جهة ومن جهة أخرى تتدخل الدولة بما يحقق المصلحة الاقتصادية دون المساس بهذه المبادئ، فرضت الإصلاحات الاقتصادية مجموعة من المبادئ والحريات الّتي تؤكد على التوجه الحر للدولة مع ضرورة انسحابها بشرط الحفاظ على التوازن في السّوق.

لا يمكن أن يتحقق التوازن الفعلي إلا بالاعتماد على آليات مرنة للحافظ على التوازن في السّوق مع ضرورة مراجعتها بشكل دوري لتتناسب مع المتغيرات والمعطيات مع انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، كما لا يمكن تقديم جانب المصلحة الاقتصادية لأن ذلك سيؤدي لتشويه مبادئ اقتصاد السّوق ولا يمكن تطبيقها على حساب المصلحة الاقتصادية لذلك سيؤدي لأزمات اقتصادية وعدم استقراره؛ نهيك على التأثيرات الّتي قد تمس الفئة الضعيفة من الحلقات الاقتصادية.

[1444]-لتفصيل أكثر في الحريات الاقتصادية، أنظر: **حساين سامية**، "مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني"، مرجع سابق، ص**13**.

بن زيدان زوينة، شيعاوي وفاء، "القيمة الدستورية للحريات الاقتصادية"، مجلة المجلس الدستوري، العدد **18**، **2021**، ص**13**.

لا تعني المصلحة الاقتصادية فقط ما يعود بالفائدة على الدولة وإنّما من الضروري أن يكون في شكل حماية كل الفاعلين وأطراف العلاقة الاقتصادية وضمان التوازن بين حرية السّوق في إطار متطلبات التنظيم الاقتصادي والتّجاري، ويعزز النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى الطويل بما يعود بالفائدة على كافة أطراف العلاقة الاقتصادية.

الأصل أن تحقيق المصلحة الاقتصادية يعني تحقيق مصلحة المجتمع أو الدولة من جانب ومن جانب أخر تحقيق مصلحة المتعاملين الاقتصادين والمستهلك، فتحقيق التوازن بين متناقضين يتطلب مرونة وكفاءة وخبرة عالية في المجال الاقتصادي وهذا ما تفتقر إليه الهيئات المكلفة بالضّبط سواء كانت الهيئات الكلاسيكية الّتي تعرف بالبيروقراطية والطرق التقليدية وغير الحديثة؛ وهشاشة النّظام القانوني لسلطات الضّبط المستقلة وعدم استقلاليتها، إلى جانب سياسة الدولة في المجال الاقتصادي.

يتطلب تحقيق توازن بين حرية السّوق ودور الدولة في ضمان الاستقرار الاقتصادي فمن الضروري ضمان حرية السّوق وحماية المصلحة الاقتصادية[1445]، إلّا أنّه وفي بعض الحالات أين يتطلب تقديم المصلحة الاقتصادية على مبادئ اقتصاد السّوق منها حالة الأزمات الاقتصادية أو المالية أين لا تراعي الدولة مبادئ اقصاد السّوق وقد تتدخل بمختلف الطرق المتاحة كفرض القيود على بعض النشاطات أو تحديد الأسعار أو دعم السلع والمنتوجات الأساسية وحتّى الخدماتية؛ وهذا من أجل حماية المجتمع وتحقيق الاستقرار.

يعكس الواقع الاقتصادي الوطني تناقض بين تطلعات المنظومة القانونية نحو تكريس مبادئ اقتصاد السّوق من جهة، ومن جهة أخرى تقديم المصلحة الاقتصادية على حسابها عن طريق التأثير على المنظومة القانونية الّتي تترجم من السياسة العامة الّتي تمارسها في الحفاظ على موقعها في القطاع الاقتصادي وتخوفها على فقدانها لمركزها من خلال سيطرتها على بعض القطاعات، رغم أن دور الدولة كان يجب أن ينصب على الاشراف والرقابة على مختلف

[1445]-لتفصيل أكثر في مفهوم المصلحة العامة الاقتصادية، أنظر: **وهراني إيمان**، الآليات القانونية لحماية المصلحة الاقتصادية العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2017**، ص7.

النشاطات الاقتصادية ولا يجب أن تكون طرف في ممارسة النشاط الاقتصادي إلّا إذا استدعت المصلحة العامة ذلك[1446].

تتسم المنظومة القانونية الاقتصادية بنوع من التأرجح بين تكريس مبادئ اقتصاد السّوق من جهة وتدخل الدولة لحماية المصلحة الاقتصادية من جهة أخرى، لدرجة التماس نوع من التراجع عن تكريس مبادئ اقتصاد السّوق أو تهميشها.

تعود أسباب تذبذب في تبني مبادئ اقتصاد السّوق إلى ضعف البنية التحتية وغياب الثقافة الاستثمارية الخاصة وتشبث بثقافة الدعم؛ وإن وجدت تفتقر لتمويل الخاص ومحدوديته ما يزال المواطن ليس له الشجاعة الكافية على استثمار أمواله ويفضل تكديسها في المنزل بدل استثمارها وحتّى وضعها في البنوك، نهيك عن وجود البيروقراطية والعراقيل الإدارية الّتي تعيق الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وما تزال الدولة تسيطر على الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي واعتمادها بشكل كلي على النفط رغم أنه معروف بتقلبات المستمرة لأسعاره وفقا لسوق العالمية وعدم استقرارها.

وقد يكون التراجع ناتج عن الدور الضعيف الّذي يلعبه القطاع الخاص رغم السياسة الحمائية الّذي تلعبه الدولة لحماية ودعم المنتوجات الوطنية، وهذا يدل على انتهاك وتهميش مبادئ اقتصاد السّوق رغم الانفتاح التدريجي الّذي انتهجته الدولة في سياستها الإصلاحية ما تزال تحتاج للإصلاحات عميقة لا تتوقف فقط في تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وإنّما الأمر يتطلب أكثر من ذلك خاصة ما يتعلق بتوفير البنية التحتية وتنوع الاقتصاد الوطني ومحاربة الفساد والبيروقراطية والعمل على توفير مناخ تنافسي.

نلاحظ مما سبق أن الدولة ضمن ساستها الإصلاحية فهي لم تتخل بشكل كلي على الاقتصاد الاشتراكي وفي الوقت نفسه هناك نوع من الاحشام في تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق،

[1446]-**سحوت جهيد**، "تكريس مبدأ حرية الاستثمار والتّجارة والمقاولة في التعديل الدستوري **2020**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **13**، العدد **2**، **2022**، ص**34**.

مما أدى إلى ظهور نظام جديد يمزج بين النّظامين[1447]، ويمكن إرجاع ذلك لرغبة الدولة في فرض سياسة خاصة وخصوصية في المنظومة الاقتصادية بين حرية السّوق وضرورة حماية المصلحة الاقتصادية وتحقيق التوازن بينهما في ظل طول مسار الإصلاحات الاقتصادية أين يتطلب الأمر الحفاظ على حرية السوق وتدعيمها وتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السوق بين مختلف فئاته من الأعوان والمستهلكين.

يُعْتَبرُ التوجه الاقتصادي الليبرالي مسار الاقتصاد الوطني وهذا ما يؤكده المؤسس الدستور أولها في الديباجة الّتي تكرس مبادئ الديمقراطية والحريات الفردية المختلفة بما فيها الحرية الاقتصادية، نهيك عن نص المادة **61** من الدستور **1996** المعدل والمتمم، الّتي تنص صراحة على ما يلي: "**حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون**"، أين نلاحظ أن المؤسس الدستور حافظ على مضمون النص على اختلاف التعديلات المختلفة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2020 مما يؤكد حرية السّوق توجه لا رجعة فيه ضمن المنظومة القانونية الوطنية[1448]، وهدفها الأسمى هو تكريس حرية السوق وتشجيع الفاعلين فيه المساهمة في تنمية الاقتصاد وبناء منافسة عادلة بما يخدم المصلحة الاقتصادية في إطار مفهوم الضبط الضروري الذي يسمح بالتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السّوق[1449]

[1447]-تعتبر المصلحة الاقتصادية العامة العنصر الأساسي في ظهور نظام ثالث مختلط الّذي مزج بين نظام اشتراكي والنظام الليبرالي، على أساسه تحدد مفهوم المصلحة الاقتصادية العامة، فإذا ساد النظام الموجه فإنّ مفهومها سوف تميل إلى النظام الاشتراكي أما إذا سادها قواعد النظام الحر فإنّ مفهومها سوف تميل إلى النظام الرأسمالي الليبرالي المبني على حرية السوق.

لتفصيل أكثر أنظر: **وهر اني إيمان**، مرجع سابق، ص**15** وما يليها.

[1448]-كرس المؤسس الدستوري مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في نص المادة **37** من دستور **1996** والتي تنص على ما يلي: "**حرية التّجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون**"، وتم تعديلها بنص المادة **43** في تعديل الصادر **2016** والمحررة على النحو التّالي: " **حرية الاستثمار والتّجارة معترف به وتمارس في إطار القانون**"، وفي سنة **2020** تم تعدل المادة بنص المادة **61**.

لتفصيل أكثر في دسترة الحريات الاقتصادية، أنظر: **بن زيدان زوينة**، **شعاوي وفاء**، "القيمة الدستورية للحريات الاقتصادية"، مجلة مجلس الدستوري، المجلد العدد، **2021**، ص**13**.

[1449]-**جلال مسعد**، "دور مجلس المنافسة في ضبط السوق وتوجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين"، مرجع سابق، ص**356**، لتفصيل أكثر في نص المادة **61** من الدستور، أنظر: **سحوت جهيد**، مرجع سابق، ص**37**.

لتفصيل أكثر في مبدأ حرية الاستثمار والتّجارة والمقاولة، أنظر أكثر: **عيادي فريدة**، " مبدأ حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد **7**، العدد **2**، **2022**، ص**1252**.

كرس المؤسس الدستوري مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في نص المادة **37** من دستور **1996** والّتي تنص على ما يلي: "**حرية التّجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون**"، وتم تعديلها بموجب المادة **43** في تعديل الصادر **2016** والمحررة على النحو التّالي: "**حرية الاستثمار والتّجارة معترف به وتمارس في إطار القانون**"، نلاحظ أن المؤسس الدستوري تبنى المبدأ نفسه مع حذف مصطلح الصناعة وأبقى على المصطلح الأشمل وهو التّجارة، مع إضافة مصطلح الاستثمار لدلالة على المسار الاقتصادي القائم على الانفتاح بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية وحتّى الأجنبية، باعتبار الاستثمار دعامة أساسية للتنمية[1450].

ونلاحظ من خلال التعديل الأخير لنص المادة الّتي تكرس الحرية الاقتصادية أين أضاف المؤسس الدستوري مصطلح "المقاولة" رغم أنه مصطلح معروف كثيرا في القانون التّجاري[1451]، ويمكن إرجاع استعمال المؤسس الدستور لهذا المصطلح لتأكيد توجه الدولة نحو تشجيع وتحفيز على إنشاء المشارع الصغيرة والمتوسطة في سياسة توجه الدولة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة القائمة على الابداء واستغلال التكنولوجيا.

تكريس الحرية الاقتصادية وإقرار المؤسس الدستوري بالحريات الاقتصادية الأساسية من حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة، لا يعني الممارسة دون قيد أو شرط أو حتّى التنصل من الالتزامات القانونية السارية المفعول وإنّما المقصود منه أن تمارس في إطار منظم واضح وشفاف وغير مستثني لفئة معينة إلا ما استثناه القانون بنص صريح[1452]، فممارسة هذه الأنشطة لا يكون إلا بتوفر شروط كما يمكن إدراج قيود إن لزم الأمر ذلك خاصة ما يتماشى مع

[1450]-**بن زيدان زوينة، شعاوي وفاء**، مرجع سابق، ص**17**.

[1451]-لتفصيل أكثر في المقاولة، أنظر أكثر: **حريزي خيرة، طنجاوي مراد**، "حرية المقاولة كأساس للمقاولاتية في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد **11**، العدد الأول، **2025**، ص**137**.

وادي عماد الدين، عميروش فتحي، "مبدأ حرية المقاولة في الدستور الجزائري "، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **8**، العدد الأول، **2022**، ص**345** وما يليها.

[1452]-**بن زيدان زوينة، شعاوي وفاء**، مرجع سابق، ص**17**.

النّظام العام الاقتصادي والمصلحة الاقتصادية وبالأحرى ما يتماشى مع التوجه السياسة الاقتصادية[1453].

كما نلاحظ تغيير في المصطلحات الّتي تم توظيفها من طرف المؤسس الدستوري لتكريس الحرية الاقتصادية ودسترتها، حيث سنة **2016** كانت الحرية معترف بها في حين في التعديل الدستور سنة **2020** أصبحت حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة أين نفهم أن هذه الحرية مؤكدة وفي المتناول باعتبار ضمان الحرية أقوى من الاعتراف بها[1454].

فالحرية الّتي اعتراف بها المؤسس الدستوري من التّجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة لها أثر جد إيجابية في تحفيز الأنشطة الاقتصادية[1455]؛ ولكن يجب أن تمارس في إطار القانون إذ يقصد المؤسس الدستوري من وراء إضافة العبارة الأخير "**في إطار القانون**" هدفه ليس عشوائي وذلك لترك مجال لإمكانية تدخل بموجب نصوص تشريعية أو حتّى بموجب النصوص التنظيمية لوضع شروط أو قيود على تطبيق هذا المبدأ الدستوري الاقتصادي.

إن إضافة عبارة "في إطار القانون" من طرف المؤسس الدستوري يمنح للجهات الأخرى صفة قانونية لوضع حدود لممارسة الأنشطة الّتي ذكرها المؤسس الدستوري بصفة حصرية من التّجارة والاستثمار والمقاولاتية، خاصة أن مصطلح القانون مفهوم واسع إذ يمكن للسلطة التشريعية التدخل لرسم إطار ممارسة هذه الأنشطة رغم أنّها من اختصاصاتها الأصلية، والإشكال يكمن في إمكانية تدخل السّلطة التّنفيذية بموجب نصوص تنظيمية لوضع قواعد للحد من الحرية على حساب مبادئ اقتصاد السّوق.

كما يعد هذا أيضًا منفذ أخر لإمكانية تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي وفقا لأسس قانونية وذات قيمة دستورية باسم تنظيم النشاطات الاقتصادية رغم أن الأصل يجب تدخل الدولة في سبيل الحفاظ على التوازن في السّوق؛ وذلك دون تقييد الخواص فنجد المشرّع

[1453]-لتفصيل أكثر، أنظر: **خديجي براهيم، نجاح عصام**، "القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار والتّجارة في القانون الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد **17**، العدد الأول، **2025**.

[1454]-**بن زيدان زوينة، شعاوي وفاء**، مرجع سابق، ص**17**.

[1455]-**سحوت جهيد**، مرجع سابق، ص**33**.

أخضع بعض النشاطات التّجارية لأحكام خاصة سواء بمنعها أو مراقبتها إما لأنّها مخالفة للنظام العام والآداب العامة أو لأنّها مخصصة لاحتكار الدولة أو أنّها أنشطة خاضعة لإذن مسبق[1456].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التوجه الاقتصادي الوطني الليبرالي واضح وفقا لنصوص قانونية مختلفة خاصة منها الدستورية، إلا تهميش مبادئ اقتصاد السّوق لم يكن عشوائي أو صدفة بل هو خيار سياسي نابع من الإرادة السياسية لحماية التوجهات السياسية الخفية الّتي تظهر في واجهتها في ضرورة حماية المصلحة العامة كمبرر على ذلك، وهذا ما خلف نتائج سلبية منها خاصة ما يتعلق بالأسعار والرقابة على التّجارة الخارجية وتقييد الاستثمارات خاصة الأجنبية مما يضعف المنافسة وبالتّالي انكماش مبادئ اقتصاد السّوق.

تشكل المصلحة الاقتصادية من أولويات الدولة في الحفاظ على النّظام العام، لذلك تتدخل الدولة في كل ما تراه يخدم المصلحة الاقتصادية من حماية الفئات الضعيفة ودعم المنتوج الوطني في بعض الحالات الأخرى، إلّا أنّ هذا أدى لتهميش مبادئ اقتصاد السّوق وما نتج عنها من قلة الاستثمارات وضعف المنافسة وتقلب الأسعار وتدهور المنتوجات كما ونوعا، فكان من الأجدر أن يكون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من أجل فرض توازن بين السّوق والمصلحة الاقتصادية لا تهميش أو إقصاء مبادئ اقتصاد السّوق.

يُعتبر تمسك الدولة بهذا المسار وتهميش مبادئ اقتصاد السّوق ناتج عن السياسة الاقتصادية غير واضحة المعالم وتركيز سياسة الدولة واعتمادها بصفة شبه كلية على النفط على حساب القطاعات الأخرى وهذا ما زاد من تدهور الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فكان من الأجدر أن تسعى الدولة لتكريس أكثر لمبادئ اقتصاد السّوق وتشجيع على إنشاء المشاريع الخاصة خاصة الصغيرة أو المصغرة لتحسين المستوى القاعدي للمجتمع خاصة أنّها تنشأ بين أفراد العائلة مما يحسن مستوى المعيشي وكذا لمساندة الاقتصاد العمومي وتقليل من الاعتماد

[1456]-**بن زيدان زوينة، شعاوي وفاء**، مراجع سابق، ص**16**.

ممارسة التّجارة أو حتى المشاريع الاستثمارية يجب أن تكون وفقا لنصوص القانونية السارية المفعول وهذا لا يعني التقييد بالقدر ما يدخل في التنظيم والضبط، إلا في حالات أين يمكن أن تدرج قيود للممارسة أي نشاط فهذا من شأنه تقيد الحرية ومساس بمبادئ اقتصاد السوق، لتفصيل أكثر في شروط والقيود المتعلقة بالمبدأ، أنظر أكثر: **عيادي فريدة**، " مبدأ حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة في الجزائر"، مرجع سابق، ص**1258** وما يليها.

الكلي على النفط، مع ضرورة مراقبة السّوق للمحافظة على التوازن في السّوق فعدم التحكم في هذه المعادلة تعكس وبشكل واضح التوتر القائم بين التوجه الليبرالي القائم على مبادئ اقتصاد السّوق ومتطلبات الدولة في ضرورة حماية المصلحة الاقتصادية.

رغم مبررات الدولة في التدخل المفرط لحماية المصلحة الاقتصادية وضرورة ضبط السّوق إلّا أنّه ومن جهة أخرى يزيد من تهميش مبادئ اقتصاد السّوق مما يؤثر على مسار الإصلاحات الاقتصادية ويزيد من صعوبتها وتشعبها، فمسار تكريس فعلي لمبادئ اقتصاد السّوق تهمش في كل مرة نظرا لضرورة حماية المصلحة العامة مما يستلزم سياسة لتحفيز النشاط الاقتصادي وضمان تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق ومن جهة أخر ضبط السّوق بما يحقق توازن بين الحرية الاقتصادية والمصلحة الاقتصادية.

خلاصة الباب

تمثل عملية ضبط الممارسات التجارية ركيزة أساسية للحفاظ على مبادئ اقتصاد السّوق وحرية السوق، لذلك تدخل المشرع من خلال مختلف النصوص القانونية واعمال بالمبادئ التي كرست في الدستوري إلى أخر تعديل، حيث جات النصوص التشريعية في فرض شفافية ونزاهة المعاملات التجارية لضمان الانضباط والمنافسة العدلة من خلال حظر الممارسات المقيدة للمنافسة ورقابة التجميعات الاقتصادية، بما يحقق التوفيق بين حرية السوق ودعم التّنمية الاقتصادية، أين نلتمس من المنظومة القانونية توجه نحو تبني نوع من التوازن بين حرية المبادرة الاقتصادية وضمان المنافسة العادلة وحماية الأطراف الضعيفة في العلاقة الاقتصادية بما يخدم النّظام العام الاقتصادي.

تحقيق المعادلة الاقتصادية بين الحرية السوق وحماية النّظام العام الاقتصادي الذي يظهر في شكل المصلحة الاقتصادية من خلال الهيئات المكلفة بضبط الممارسات التجارية والمتمثلة في وزارة التجارة التي تضطلع بدور محوري في وضع السياسة العامة التجارية والسهر على تنفيذها في حين تمارس سلطات الضّبط المستقلة مهام متخصصة في مجالات محددة لتمتعها بالخبرة التقنية العالية، إذ يظهر بينهما نوع من التكامل والتنسيق في تقسيم الصلاحيات بما يضمن التوفيق بين متطلبات اقتصاد السّوق وحماية المصلحة الاقتصادية.

رغم الدور التكاملي بين وزارة التجارة كهيئة تقليدية عامة وسلطات الضّبط المستقلة المستحدثة المتخصصة إلّا أنّ يحتاج إلى تحديد ووضوح لصلاحيات وآليات أكثر دقة في التنسيق والتنظيم التي أظهرت هشاشة الدور الضّبطي في السّوق، نهيك عن قصور وزارة التجارة في الوسائل الميدانية وعدم فعاليتها في التدخل السريع والحاسم وعدم استقلالية سلطات الضّبط وتأثرها بالتوجهات والضغوطات السياسية مما يحد من حيادها وفعاليتها في السّوق.

يُعتبر الضّبط الاقتصادي المسار الأساسي لتوفيق بين الحرية السوق وحماية المصلحة الاقتصادية ومتطلبات النّظام العام الاقتصادي، إلّا أنّ عملية الضّبط تشهد تدخلا مفرط من السّلطة التنظيمية وهو ما ينعكس سلبا على مرونة السّوق، فالتدخل الزائد وإن كان يهدف نظريا لحماية المصلحة الاقتصادية والمحافظة على النّظام العام الاقتصادي إلّا أنّه في الواقع العملي تحول إلى أداة تحد من حرية السّوق.

خاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة؛ إلى أنّ مسألة التوفيق بين تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق على الممارسات التّجارية وضرورة ضبطها يتمحور حول حماية المصلحة الاقتصادية التي تظهر في النظام العام الاقتصادي، فحتى وإن كان هناك تكريس لمبادئ اقتصاد السّوق فلا يعني الحرية المطلقة خاصة أن الاقتصاد الوطني فتي كما لا تعدّ عملية الضبط مساس بالحرية الاقتصادية بالقدر ما هو ضرورة لضمان تكريس مبادئ اقتصاد السوق في إطار النظام العام الاقتصادي، إلا أن ضبط الممارسات التجارية يحتاج لآليات وأدوات أكثر فعالية لتحقيق توفيق بين مبادئ اقتصاد السوق والضبط، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ظهرت جهود الدّولة في تكريس مبادئ اقتصاد السوق من خلال تشجيع المبادرة الخاصة والاعتراف الصريح لمختلف مبادئ حرية السّوق من حرية الأسعار وحرية المنافسة وحرية الاستثمار والتجارة وحتى المقاولتية وذلك بالاعتماد على الممارسات التّجارية كسبيل لتنويعها.

إذ بذلت الدولة جهود معتبر في سبيل إطلاق حرية السّوق أولها يظهر في تقليص القطاع العام الاقتصادي وتشجيع الخوصصة، وثانيًا ضرورة تشجيع المبادرة الخاصة التي تجسَّدت في شكل مشاريع فرديّة تتلاءم مع الإمكانيات المتاحة محليًا في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة باعتبار المحرك الأساسي في تنويع الاقتصاد الوطني والتنمية إلى جانب تنظيم التّجارة الالكترونية نتيجة تطور المعطيات الاقتصادية وهيمنة التّكنولوجيا الحديثة على مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها وهذا ما أدى فعلاً لتوسُّع النّشاطات الإنتاجيّة.

يتضح من القانون المتعلّق بالمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة مكانة خاصة لتكريسه كفاعل اقتصادي محوري وذلك عبر منحها دعمًا وامتيازات متعددة؛ تُمكّنها من تحقيق التّنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني، غير أنَّ نجاحها يظل رهينا بفعالية تطبيق النصوص القانونيّة على أرض الواقع ومدى قدرة الدّولة على تذليل العقبات المالية والإدارية التي تعترض مسارها مع ضرورة تكوين طاقات شبابية متمكّنة في التسيير.

وتُعدّ التّجارة الالكترونية أيضا تجسيدًا عمليًا لتكريس مبادئ اقتصاد السّوق، من خلال توسيع نطاق الممارسات التّجارية وإتاحة فضاء رقمي لحريّة المبادرة، غير أنّ هذه النّقلة النوعيّة ما تزال تواجه تحديات بنيوية كثيرة على غرار ضعف الثّقافة في المجال التّكنولوجي إلى جانب حداثة الإطار التّشريعي والتّنظيمي لها.

أفرز تحرير الممارسات التّجارية في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق جملة من الآثار المتباينة، حيث انعكست إيجابيا من خلال توسيع مفهوم العون الاقتصادي ووضوحه في المنظومة القانونية، إلى جانب شموله لعدّة صفات يوسع أكثر من نطاق المبادرة الخاصة الذي أدى إلى تنويع النّشاطات الإنتاجيّة من السّلع وتقديم خدمات وفتح مجال أمام بروز التّجارة الالكترونية والأسواق الرقميّة، فضلا عن تعزيز المبادرة الخاصة التي تساهم في تنشيط السّوق وتحسين الجودة وتحقيق النمو والتّنمية الاقتصاديّة.

فتح مجال المبادرة الخاصة أمام الممارسات التّجارية لم يخلُ من نقائص إذ أظهر التطبيق العملي محدودية فعاليّة القطاع الخاص في تعويض الدّور الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يؤديه القطاع العام واستحالة ذلك، مما أسفر في اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي رغم إيجابياته في تحسين الأوضاع الاجتماعية إلاّ أنه أفرز سلبيات متعددة منها ما يتعلّق بصعوبة إخضاعه للرّقابة القانونيّة وضعّف الحمايّة الاجتماعية الناتج عن تقليص تدخل الدّولة، الأمر الذّي أدى إلى تدهور أكثر للأوضاع الاقتصادية خاصة في الأزمات، فكان من الضروري إضفاء عليه طابع الرسمية وإدراجه في الاقتصاد الوطني.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني إلاّ أنَّه ما يزال يعاني، مما دفع الدّولة للّجوء لسياسة أخرى لسد فرغات الإصلاحات الاقتصادية بما يعرف بالإنعاش الاقتصادي كآلية لتدارك فشل بعض الإصلاحات المتعلقة بإعادة النّظر في البنية التّحتيّة المتصدّعة للاقتصاد الوطني، خاصة ما يتعلق بتوسيع شبكة النقل وصيانتها والاهتمام أكثر بالفلاحة كخيار اقتصادي محلي يتوفر على إمكانيات ضخمة لتوفير قاعدة اقتصادية مهمة في إطار الممارسات التجارية.

تعدّ الممارسات التّجارية من الركائز الأساسية في تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق ورغم إيجابيات ذلك إلاّ أنَّ لها تأثير على الاقتصاد الوطنيّ بشكل سلبي، مما يستوجب ضرورة رقابتها وضبطها، ومن هنا برز دور المشرّع في تكريس آليات قانونية مختلفة لضبطها قصد ضمان شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية في السّوق كقاعدة أساسية رغم بساطة إجراءاتها إلا أنَّها فعالة في ضبط وتنظيم أكثر لمختلف الممارسات التجارية وما لها من أثر إيجابية في خلق منافسة فعالة خاصة من

خلال منع كافة الممارسات المنافيّة للمنافسة لحماية السّوق، لتحقيق توازن بين حريّة المبادرة الخاصة في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق وصون المصلحة الاقتصادية.

كرّس المشرع من خلال القانون رقم 04-02 والأمر رقم 03-03 نهجًا تشريعيًا متكاملاً في سبيل ضبط الممارسات التّجارية في ظل تكريس مبادئ اقتصاد السّوق، وذلك من تضافر جهود الهيئات الإدارية المكلفة بذلك؛ سواء تعلَّق الأمر بالهيئات التقليدية الممثلة في وزارة التّجارة ومختلف المصالح التابعة لها أو سلطات الضبط المستقلة المستحدثة في قطاعات عدة باعتبارها هيئات إدارية متخصصة.

أوكلت مهمة ضبط الممارسات التّجارية في ظل الانتقال نحو اقتصاد السّوق لوزارة التّجارة وسلطات الضبط المستقلة، غير أنَّ الواقع يكشف عن قصور واضح في أدائهما ما انعكس سلبًا على السّوق، إذ تعاني وزارة التّجارة من ضعف في آليات الرّقابة الميدانية وقلة الوسائل والتقنيات الحديثة لرصد التّجاوزات ومتابعتها؛ خاصة في ظل تفشّي ظاهرة الفساد على مستوى الإدارة بصفة عامة.

ويبقى دور سلطات الضبط المستقلة في ضبط السّوق محدودًا إذ ما تزال في بدايتها ونظرًا لمحدودية استقلاليتها وتبعيتها للسلطة التّنفيذيّة ضف إلى ذلك نقص الكفاءات والخبرة الاقتصادية، كما أنَّ الاقتصاد الوطني لم ينضج بعد لمثل هذه الهيئات فوجودها شكلي أكثر مما هو فعلي، فبدل تعزيز دور وزارة التجارة في ضبط السوق وحمايته أصبحت الدولة تهدر مجهودات طائلة في هيئات ليس لها أصلا ما تضبطه، إذ يمكن اعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد فتي وحديث وسوق بسيطة لعدم وجود منافسة فعلية، وبالتالي ضبط الممارسات التجارية يتطلب هيئات إدارية بسيطة في إطار هيئة إدارية كلاسيكية والممثلة في وزارة التجارة، حتى تكون الإصلاحات قاعدية من الأسفل ومن ثم إلى الأعلى التي تظهر في سلطات الضبط، إلا أن إصلاح الممارسات التجارية جاء من الأعلى من تكريس سلطات الضبط على وضع لا يتناسب طبيعتها مما أدى إلى خصوصية في ضبطها.

يُعدّ الضبط الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدّولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان سير الحسن في الأسواق وتوازنه، فالهدف الأساسي منه هو حماية النّظام العام بالدرجة الأولى غير أنَّ هذا الدور يعاني من هشاشة واضحة؛ ويعود ذلك لعدم فعالية الأجهزة المكلفة بالضّبط وعدم حاجة السوق بعد لها، فالاقتصاد الوطني فتي يتطلب أجهزة بسيطة وفعالة

في الوقت نفسه؛ وهذا ما يترجم تدخل الدّولة وتماديها في القرارات الاقتصادية، فضبط الممارسات التجارية ينفرد بخصوصية أنه عملية ضبط بتدخل الدولة كضرورة لضمان حماية المصلحة العامة الاقتصادية.

ناهيك عن غياب ثقافة المنافسة والشّفافية والنّزاهة في الممارسات التّجارية، وانتشار الممارسات غير الرّسمية مما يضعف قدرة الدّولة على الرّقابة والمتابعة وفرض قواعدها الاقتصادية، كما يعاني الاقتصاد الوطني من تصدع البنية التحتية، نظرًا لعدم شفافية ونزاهة العون الاقتصادي وكذا الإداريين لخلق منافسة فعّالة في السّوق، رغم التكريس القانوني لمبادئ اقتصاد السوق إلا أن عملية ضبط الممارسات التجارية قد تمسُّ بها وهذا لا يعني تعدً على المبادئ بقدرة ما هو ضرورة لحماية المصلحة الاقتصادية.

إصلاح مسار الممارسات التجارية لم تنبثق من الواقع بل جاء مفروض بما لا يتناسب المعطيات فبدل أن تكون الإصلاحات من القاعدة ومن الممارسات اليومية في المعاملات التجارية جاء من الأعلى في فرض سلطات الضبط الإدارية المستقلة، فما سمي بالتشويه وإفراغ من محتوى الضبط هو نتيجة حتمية لتتناسب الاقتصاد الوطني.

وما يمكن إجماله من نتائج من خلال دراسة موضوع الممارسات التّجارية بين مبادئ اقتصاد السوق وضرورة الضبط، ما يلي:

❖ تكريس المشرع لمبادئ اقتصاد السّوق وتطبيقها على مختلف الممارسات التّجارية بهدف توسيع نطاقها وفسح أكبر قدر ممكن لحرية السّوق، إلا أنَّ الاستثناءات التي توضع لها واسعة النطاق إذ يمكن لسلطة التشريعية والتنظيمية وضع حدود لهذه المبادئ سعيا في حماية المصلحة العامة الاقتصادية مما يظهر حدود لحرية السّوق خاصة إذا كانت السلطة التنظيمية هي المتدخلة في ضعها إلا أن هذا يعود لأولوية حماية المصلحة الاقتصادية على حرية السوق.

❖ رغم توسع نطاق الممارسات التجارية وظهور نشاطات كانت غير موجودة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتجارة الالكترونية وسوق رقمية إلا أن ذلك غير كافي لتنويع الاقتصاد الوطني لنظرًا لمسار الإصلاحات البطيء وصعوبة تحقيق التوازن في السوق.

❖ غياب ثقافة شفافية ونزاهة الممارسات التجارية وعدم التزام الاعوان الاقتصاديين بقواعدها آثر سلبًا على فعالية المنافسة خاصة مع غياب الرقابة والمتابعة الدائمة، إذ تعدّ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية قاعدة أساسية ومنطلق نحو بناء منافسة عادلة في إطار حرية السّوق.

❖ رغم التكامل الهيكلي بين وزارة التجارة وسلطات الضبط المستقلة في ضبط الممارسات التجارية الذي يظهر في الوهلة الأولى في النصوص القانونية، تبقى وزارة التجارة الذراع الأيمن في ضبطها وغياب شبه كلي لسلطات الضبط المستقلة ناتج عن عدم وجود سوق تنافسية تتناسب طبيعتها، مما سمح لدولة لاتخاذ مسار غير مألوف في ضبط الممارسات التجارية إذ يظهر أنه ضبط تدخلي غايته القصوى هو حماية النظام العام الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن القول أنَّ تكريس مبادئ اقتصاد السّوق يجب أن يكون بالقدر الكافي لتوجه نحو حرية السّوق وحتى إن كان تدخل الدولة ضروري يجب أن يكون في حدود حماية المصلحة الاقتصادية أي تكريس مبادئ اقتصاد السوق يكون وفقًا لخصائص وما وصل إليه الاقتصاد الوطني.

ضبط الممارسات التجارية يجب أن يكون في مستوى ما وصل إليه الاقتصاد، فهو فتي وما يزال لم ينضج بعد لهيئات مثل سلطات الضبط المستقلة بل يكفي وجود هيئات ضبط تتمتع بالاختصاصات اللازمة لضبطها وحتى إن كانت ضمن مصالح وزارة التجارة سعيًا في تكريس حرية السّوق وحماية المصلحة الاقتصادية.

ضرورة الجمع بين مبادئ اقتصاد السّوق وضبط الممارسات التجارية في إطار حماية النظام العام الاقتصادي نتج عنه خصوصية في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق وخصوصية في ضبط الممارسات التجارية وبالتالي نظام اقتصادي ذات طابع خاص يمزج بين تكريس حرية السّوق وتدخل الدولة لضبط الممارسات التّجارية لا غنى عنها باعتبارها مرحلة انتقالية، فمن الضروري ترك مساحة للقطاع الخاص لتنويع الاقتصاد بالاعتماد على الممارسات التّجارية مع ضرورة ضبطها وفقا لآليات قانونية أكثر كفاءة وأكثر تناسب لوضع الممارسات التجارية لحماية المصلحة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1.أيت منصوركمال، عقد التسيير، دار بلقيس، الجزائر،**2012**.

2.بن وطاس إيمان، مسؤوليّة العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري والفرنسي (قانون المنافسة، القانون المدني، القانون الجزائي، القانون الإداري)، دار هومة، الجزائر، **2012**.

3.بوسعدية محمد سعيد، مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري (المبادئ الدستورية، الأسس القانونية والتنظيمية، أنواع الرقابة ومؤسساتها وآلياتها وقطاعاتها)، دار القصبة، الجزائر، **2014**.

4.تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، **2015**.

5.حنفي عبد الله، السلطات الإدارية المستقلة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، **2000**.

6.زراوي صالح فرحة، الكامل في القانون التجاري الجزائري (الأعمال التجارية -التاجر-الحرفي-الأنشطة التجارية المنظّمة -السجل التّجاري)، ابن خلدون، د م ن، **2003**.

7.ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحولات الجديدة، دار بلقيس، الجزائر، **2010**.

8.عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري (ماهيته، أسبابه، مظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2011**.

9.غويني العربي، الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية، النشر الجديد الجامعي، تلمسان، **2016**.

10.كتو محمد الشريف، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03-03 والقانون 04-02، منشورات بغدادي، الجزائر، **2010**.

11.لباد ناصر، الوجيز في القانون الإداري، ط.**4**، دار المجدد، سطيف، **2010**.

12.وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العامة: المؤسّسة العامة والخصخصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، **2009**.

II.الأطروحات الجامعية

1. أعراب أحمد، في مدى دستورية سلطات الإدارية المستقلة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2021**.

2. أكسوم عيلام رشيدة، المركز القانوني للمستهلك الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2018**.

3. أوباية مليكة، المعاملة الإدارية للاستثمار في النشاطات المالية وفقا للقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2016**.

4. أيت منصور كمال، عقد التسيير: آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2009**

5. .أيت وازو زينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2012**.

6. بدوي عبد الجليل، مكافحة الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، **2020**.

7. بكاي عيسى، الشروط القانونية والتنظيمية لمزاولة الأنشطة التّجارية في ظل التشريع الجزائري (القانون رقم **04-08** المؤرخ في **14** أوت **2004**)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2018**.

8. بن بخمة جمال، الهيئات المكلفة بحماية المنافسة في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**.

9. بن حميدوش نور الدين، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التّجارية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2016**.

10. بنور زينب، دور الدولة في حماية السوق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2019**.

11. بهلول فاتح، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**.

12. **بوجملين وليد**، الضبط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2017**.

13. **بوزبرة سهيلة**، الحماية الجزائية للسوق من الممارسات التّجارية غير المشروعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**.

14. **تواتي نصيرة**، ضبط سوق القيم المنقولة الجزائري-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2013**.

15. **جلال مسعد زوجة محتوت**، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التّجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2012**.

16. **حجارة ربيحة**، حرية الاستثمار في التّجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**.

17. **حساني علي**، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2012**.

18. **خديجي أحمد**، قواعد الممارسات التّجارية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، **2016**.

19. **خرشي إلهام**، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، **2015**.

20. **زقموط فريد**، التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، **2016**.

21. **شمون علجية**، مركز سلطات الضبط المستقلة بين أشخاص القانون العام في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، **2018**.

22. **شهيدة قادة**، المسؤولية المدنية للمنتج-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2005**.

23. شيبوتي راضية، الهيئات الإدارية المستقلة في الجزائر "دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص المؤسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة قسنطينة، **2015**.

24. صبايجي ربيعة، الخوصصة بتحويل ملكية المؤسسات العمومية العامة إلى الخواص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2009**.

25. طالب محمد كريم، تقييد المنافسة عن طريق الأسعار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2018**.

26. طحطاح علال، التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التّجارية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر **1**، **2014**.

27. علاوي زهرة، البيع المحظور في قانون المنافسة والممارسات التجارية، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه العلوم في القانون الخاص، تخصص علاقات الأعوان الاقتصاديين/ المستهلكين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران **2**، **2019/2018**.

28. غربوج حسام الدين، حماية المستهلك من الممارسات التّجارية غير النزيهة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، **2018**.

29. قابة صورية، الآليات القانونية لحماية المنافسة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2017**.

30. قارة سليمان محمد خليد، الممارسات التّجارية التدليسية وقانون المنافسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2017**.

31. قاضي فريدة، المركز القانوني للعون الاقتصادي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2019**.

32. قونان كهينة، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2017**.

33. كتو محمد الشريف، الممارسات المنافية للمنافسة (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2005**.

34. لعور بدرة، أليات مكافحة جرائم الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2014**.

35. لكحل صالح، مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، **2018**.

36. مالح زهرة، الوقاية من الممارسات المقيدة للمنافسة في التجميعات الاقتصادية-دراسة مقارنة- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2021**.

37. مزغيش عبير، الآليات القانونية لحماية المنافسة الحرّة من الممارسات المقيدة للمنافسة والتجميعات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، **2016**.

38. نبيل محمد نايل، السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي في الجزائر بين الضرورة والتقليد، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، **2021**.

39. وهراني إيمان، الآليات القانونية لحماية المصلحة الاقتصادية العامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، **2017**.

III. المقالات والملتقيات

أ. المقالات

1. إدريسي سلاطني، بكرارشوش محمد، "الأسس القانونية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد **9**، العدد الأول، **2025**، ص.ص **928-944**.

2. إرزيل الكاهنة، "دور السوق الموازي في مجال التشغيل"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **13**، العدد الأول، **2016**، ص.ص **86-107**.

3. .....، "دور سلطات الضبط المصرفية في الوقاية من الجرائم المالية الماسة بالنشاط المصرفي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **5**، العدد **3**، **2018**، ص.ص **31-47**.

4. .....،" تعليق على الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19** جويلية **2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها"، المجلة النقدية للقانونية والعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد **2**، **2006**، ص.ص **75-108**.

5. أقصاصي عبد القادر، "فكرة النظام العام الحمائي ودورها في حماية الطرف الضعيف في العقد"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **3**، العدد الأول، **2019**، ص.ص **262-281**.

6. إقلولي ولد رابح صافية، "تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **46**، العدد الأول، **2009**، ص.ص **09-141**.

7. .....، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانونية والعلوم السياسية، العدد **2**، **2006**، ص.ص **59-74**.

8. .....، "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري"، مجلة إدارة، المجلد **18**، العدد **2**، **2008**، ص.ص **7-31**.

9. أكسوم عيلام رشيدة، "المحترف بين العالم المادي والإلكتروني"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، **2017**، ص.ص **347-366**.

10. أمازوزلطيفة، "السوق الموازية مجال لخرق قواعد سلامة المواد الغذائية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد الأول، **2019**، ص.ص **862-877**.

11. أوباية مليكة، "عن فعالية القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **10**، العدد **3**، **2019**، ص.ص **108-124**.

12. أيت منصوركمال، "الإجراءات التحضرية لخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية"، مجلة إدارة، المجلد **19**، العدد **2**، **2009**، ص.ص **33-61**.

13. .....، "دور مجلس المنافسة في مراقبة التجميعات الاقتصادية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2015**، ص.ص **149-164**.

14. آيت وازوزينة، "دراسة نقدية في سلطات الضبط المستقلة: في شرعية سلطات الضبط المستقلة"، مجلة المجلس الدستوري، المجلد **6**، العدد **2**، **2018**، ص.ص **11-28**.

15. باطلي غنية، " نطاق تطبيق قانون المنافسة في الجزائر"، مجلة المفكر، المجلد **10**، العدد الأول، **2015**، ص. ص **335-349**.

16. بدلال علي، "مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مجلة دفاتر مكاس، المجلد 2، العدد الأول، **2006**، ص.ص**276-286**.

17. برحو وسيلة،" الممارسات الاستئثارية في ظل قانون المنافسة"، مجلة المفكر، المجلد **14**، العدد **2**، **2019**، ص.ص**92-110**.

18. بركات أحمد، بن يحي شهيناز، "سلطات الضبط الاقتصادي: رؤية جديدة لوظيفة الدولة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2020**، ص.ص**1667-1681**.

19. بري نور الدين، "حدود اختصاصات هيئات الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، الجزء الثاني، العدد **9**، **2021**، ص.ص**593-637**.

20. بعجي أحمد، "الضبط الاقتصادي: أيّ دور في إعداد القاعدة القانونية"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، عدد خاص، **2021**، ص. ص **84-107**.

21. بلاعما أسماء، بن عبد الفتاح أحمد، "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد الأول، **2018**، ص.ص**329-353**.

22. بلال سليمة، "التنظيم التشريعي لمبدأ حرية التّجارة والصناعة"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، **2012**، ص.ص**74-87**.

23. بلحارث ليندة، "النظام القانوني لمزودي خدمات التصديق الإلكتروني في القانون الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **9**، العدد **3**، **2018**، ص.ص**181-875**.

24. .....، "دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة"، مجلة معارف، المجلد **11**، العدد **21**، **2016**، ص.ص**222-251**.

25. بلخيري حنان، "التعسف في تخفيض الأسعار "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **14**، العدد **2**، **2016**، ص.ص**472-488**.

26. بلعربي علي، "الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 2، العدد 2، **2017**، ص.ص**353-374**.

27. بلعيد جميلة، " الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **4**، العدد الأول، **2018**، ص.ص**163-180**.

28. بلعيساوي محمد الطاهر، "عقد تحويل الفاتورة في التشريع التّجاري الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد **45**، العدد **3**، **2008**، ص.ص**189-205**.

29. بلماحي زين العابدين، "الاختصاص القاعدي للسلطات الإدارية المستقلة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد **6**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**101-129**.

30. بلمهوب عبد الناصر، "النظام العام في القانون الخاص: مفهوم متغير ومتطور"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص.ص**379-393**.

31. بولنوار عبد الرزاق، "المهني والمستهلك طرفان متناقضان في العلاقة الاستهلاكية دراسة في ضوء القانون الجزائري والفرنسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد الأول، العدد الأول، **2009**، ص.ص**232-249**.

32. بولقرارة زايد، "خوصصة المؤسّسة العمومية الاقتصادية في ظل ضمانات القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد **3**، العدد الأول، **2018**، ص.ص**109-124**.

33. بن أمينة مصطفى، "النظام العام الاقتصادي في قانون حماية المستهلك الجزائري –مقاربة تشريعية لضبط سلوك العون الاقتصادي-"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **5**، العدد الأول، **2020**، ص.ص**1178-1199**.

34. بن حادة يعقوب، حساين سامية، "الممارسات الاستئثارية في القانون الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد **3**، العدد **2**، **2021**، ص.ص**87-97**.

35. بن حملة سامي، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي في قانون المنافسة"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد **22**، العدد **2**، **2011**، ص.ص**165-173**.

36. .....، "تجمع الشركات التّجارية كآلية للتركيز الاقتصادي في القانون الجزائري"، مجلة الحقيقة، المجلد **8**، العدد **2**، **2009**، ص.ص**1-21**.

37. بن حميدوش نور الدين، "مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السّجل التّجاري آلية لإدارة الأنشطة التّجارية"، مجلة التراث، المجلد **8**، العدد **4**، **2018**، ص.ص**158-178**.

38. بن زيدان زوينة، شعاوي وفاء، "القيمة الدستورية للحريات الاقتصادية"، مجلة مجلس الدستوري، المجلد **9**، العدد **3**، **2021**، ص.ص**11-34**.

39. بن عمر عوينات نجيب، "النظام العام بين سلطة المشرع والتكييف القضائي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص.ص**438-456**.

40. بن قويدر زوبير، "قراءة في نص المادة **43** من التعديل الدستوري الجزائري لسنة **2016**"، مجلة معارف، المجلد **14**، العدد الأول، **2019**، ص ص **24-42**.

41. بن لوكيل رمضان، بشاري سلمى، "الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر تونس"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتّجارة، المجلد **19**، العدد الأول، **2015**، ص.ص**103-118**.

42. بن مبارك ماية، "المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي حسب التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2018**، ص.ص**356-368**.

43. بن مسعود أحمد، "تجليات فكرة النظام العام الاقتصادي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **15**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**1198-1214**.

44. بن موسى كمال، براغ محمد، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد **4**، العدد الأول، **2013**، ص**193-211**.

45. بن هلال نذير، أسياخ سمير، "المساس بالمبادئ المكرسة في ظل القانون رقم **16-09** المتعلق بترقية الاستثمار: عائق في سبيل خلق مناخ استثماري مشجع في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **11**، العدد **4**، **2020**، ص.ص**167-185**.

46. بوترفاس حفيظة،" مدى مخالفة التجميع الاقتصادي لأحكام قانون المنافسة"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد **7**، العدد **2**، **2021**، ص.ص**117-135**.

47. بوجملين وليد، "مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **9**، العدد **4**، **2016**، ص.ص**164-179**.

48. بوجميل عادل، "مسؤولية العون الاقتصادي أمام السلطات الإدارية المستقلة بالجزائر"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد **3**، العدد **2**، **2017**، ص.ص**194-216**.

49. بوحلايس إلهام، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون المنافسة: وضعية أفضلية ذات تأثير مزدوج"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد **27**، العدد **4**، **2016**، ص.ص**197-207**.

50. بورطال أمينة، " الضوابط القانونية لممارسة التاجر الأجنبي نشاطات تجارية في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **4**، العدد **2**، **2019**، ص.ص **2358-2376**.

51. بوزبرة سهيلة، "جرائم الممارسات التجارية في ظل القانون رقم **02/04** المعدل والمتمم"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد **2**، العدد **3**، **2017**، ص. ص **122-142**.

52. بوستة جمال، "مبدأ حرية المنافسة في القانون الجزائري –بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **10**، العدد **2**، **2023**، **ص.ص745-764**.

53. بوطابت كريمة، "الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد الأول، **2019**، ص.ص**1150-1177**.

54. بوعرعورعياش، إرزيل الكاهنة، "النظام العام الحمائي وحماية المستهلك"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص.ص710-743.

55. بوعريوة منصف، "الحرية العقدية في ظل النظام العام الاقتصادي"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص.ص48-66.

56. .....، "واقع القواعد المنظمة للعقد في ظل توسيع النظام العام الحمائي"، مجلة بحوث، المجلد 16، العدد الأول، 2022 ص.ص28-45.

57. بوفامة سميرة، "الحظر النسبي للاتفاقات المقيدة للمنافسة على ضوء النصوص القانونية والممارسات القضائية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص.ص1365-1383.

58. بوقرين عبد الحليم، "حظر الممارسات المقيدة للمنافسة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 6، 2011، ص.ص162-175.

59. بوقصة إيمان،" الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3، العدد الأول، 2018، ص.ص256-272.

60. بولكور عبد الغاني، "عن أولوية المنتج ذو المنشأ الوطني والمؤسسات الوطنية في الصفقات العمومية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 2، العدد 3، 2017، ص.ص181-198.

61. بولنوار عبد الرزاق، "المهني والمستهلك طرفان متناقضان في العلاقة الاستهلاكية دراسة في ضوء القانون الجزائري والفرنسي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد الأول، العدد الأول، 2009، ص.ص232-249.

62. تواتي نصيرة، "الاختصاص التنظيمي للسلطات الإدارية المستقلة في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص.ص17-32.

63. جربوعة منيرة، "الطبيعة القانونية لعقد الاعتماد الايجاري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 54، العدد 2، 2017، ص.ص541-566.

64. جلال مسعد، "دور مجلس المنافسة في ضبط السوق وتوجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص.ص351-366.

65. جوادي زوهرة، "الرقابة البرلمانية على سلطات الضبط المستقلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد الأول (عدد خاص)، 2021، ص.ص48-62.

66. حاج أحمد عبد الله، "فكرة النظام العام الاقتصادي في القانون الإداري والفقه الإسلامي –دراسة مقارنة-"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد الأول، 2020، ص.ص738-755.

67. حبيش علي، "الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد **10**، العدد **18**، **2015**، ص.ص**281-291**.

68. حبيطة علي، "الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الاحصاء والاقتصادية التطبيقي، المجلد **11**، العدد **2**، **2014**، ص.ص**281-291**.

69. حجارة ربيحة، "وضع قطاع التّجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **7**، العدد **2**، **2016**، ص.ص**341-363**.

70. حدادي نعيمة، "خصوصية السلطة العقابية للسلطات الادارية المستقلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2021**، ص.ص**243-262**.

71. حرير أحمد، "النظام القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تمويل الاستثمار في مجال البنية التحتية"، مجلة القانون، المجلد **7**، العدد الأول، **2018**، ص.ص.**77-98**.

72. حريزي خيرة، طنجاوي مراد، "حرية المقاولة كأساس للمقاولاتية في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد **11**، العدد الأول، **2025**، ص.ص**135-155**.

73. حساني علي، "المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة قانونية واقتصادية-"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **5**، العدد **2**، **2019**، ص.ص**127-145**.

74. حساين سامية، "عن اختصاص في ضبط السوق والنّشاط التّجاري بين مجلس المنافسة ومصالح وزارة التّجارة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد **2**، **2019**، ص.ص**626-648**.

75. .....، "مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد **3**، العدد **2**، **2019**، ص.ص**8-38**.

76. حطاطاش عمر، "سلطات الضبط المستقلة ظاهرة قانونية جديدة لضبط السوق صلاحياتها القمعية والغير قمعية نموذج للعقوبات الإدارية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **8**، **2017**، ص.ص**688-708**.

77. حماش سيلية، "التزام العون الاقتصادي بالشفافية في ظل قانون الممارسات التّجارية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **4**، العدد **2**، **2018**، ص.ص**85-100**.

78. خديجي براهيم، نجاح عصام، "القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار والتّجارة في القانون الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد **17**، العدد الأول، **2025**، ص.ص**38-53**.

79. خرشي إلهام، "دور «التّوصيات والآراء» في تفعيل تدخّلات السّلطات الادارية المستقلّة"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد **11**، العدد الأول، **2014**، ص.ص**227-236**.

80. خلف فاروق، "نتائج تطبيق برنامجي النتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد الأول، 2016، ص.ص 20-32.

81. خلفي محمد، " ضرورة استقلالية سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 2، 2022، ص.ص171-188.

82. دبش رياض،" الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 56، العدد الأول، 2019، ص.ص89-116.

83. دريس كمال فتحي، "آلية التصديق الإلكتروني كضمانة للمعاملات التّجارية بالوسائل الحديثة في التشريع الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2017، ص.ص159-176.

84. رابحي أحسن، "تدخلات الدولة في مجال الضبط العام الاقتصادي"، مجلة صوت القانون، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص.ص203-223.

85. .....، "محاولة نظرية للاقتراب من «ظاهرة» الأوامر التّشريعية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، المجلد 45، العدد الأول، 2008، ص.ص59-76.

86. زرزار العياشي، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 4، 2009، ص.ص 198-213.

87. زقاري آمال، "العقود والأعمال الاستئثارية المقيدة للمنافسة وفقا للأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة، المجلد الأول، العدد الأول، 2017، ص.ص277-298.

88. زوايمية راشيد، "أزمة سلطات الضبط المستقلة في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 3، 2021، ص.ص13-40.

89. .....،"الطرق البديلة لحل النزاعات في مجال الاستثمار: التحكيم أمام سلطات الضبط المستقلة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد الأول، 2022، ص.ص116-133.

90. زوطاط نصيرة، "دور وزارة التّجارة في مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري"، مجلة العلوم السياسة والقانون، المجلد 4، العدد 20، 2020، ص.ص 1-14.

91. ساسي فاطمة، سعودي عبد الصمد، "القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتّجارة، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص.ص 84-101.

92. سبع أحمد، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد الأول، 2016، ص.ص149-169.

93. سحوت جهيد، "تكريس مبدأ حرية الاستثمار والتّجارة والمقاولة في التعديل الدستوري 2020"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص.ص26-43.

94. سعيود محمد الطاهر، "نطاق تطبيق القانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص.ص 181-197.

95. سلامة وفاء،" دور قطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، 2019، ص.ص1026-1042.

96. سلطاني عادل، "دور الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، ص.ص268-277.

97. سي يوسف زاهية حورية، "الرقابة عن طريق جمعيات حماية المستهلك"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد 2، 2012، ص.ص197-206.

98. سي يوسف زهية، "رقابة المنتوجات المستوردة، ألية لحماية المستهلك"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد الأول، 2017، ص.ص9-23.

99. شرفي بن يوسف، "أبعاد النظام العام الاقتصادي بين قنون العام للمنافسة وقوانين الضبط القطاعية"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد الأول، 2022، ص.ص792-816.

100. شهيدة قادة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها، إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد 2، العدد الأول، 2019، ص.ص43-52.

101. صبايحي ربيعة، "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، عدد 02، 2010، ص.ص103-132.

102. صديق سهام، "التحكيم لدى سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 7، العدد الأول، 2022، ص.ص208-226.

103. ضيف أحمد، "دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي. دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو "، مجلة معارف، المجلد 7، العدد 12، 2012، ص.ص84-187.

104. ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص13-36.

105. طالب محمد كريم، "تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار"، مجلة القانون، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص.ص 260-274.

106. عبد الله ليندة، "المساس بشفافية ونزاهة الممارسات التّجارية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 51، العدد 2، 2014، ص.ص171-211.

107. عجابي عماد، "التجربة الجزائرية لإحداث سلطات الضبط الاقتصادي –في إطار الدور الجديد للدولة-"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 2، العدد 2، 2014، ص.ص111-141.

108. .....، "تكريس مبدأ حرية الصناعة والتّجارة في الجزائر "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد الأول، العدد 4، 2014، ص.ص263-281.

109. عرقوب نبيلة، "أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 5، العدد الأول، 2017، ص.ص261-270.

110. عزيزي جلال، "الشراكة كقيد على عملية الاستثمار المصرفي الأجنبي في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 3، العدد الأول، 2018، ص.ص187-201.

111. عمارة كريمة، أوروان هارون، "اندماج الشركات كآلية للتركيز الاقتصادي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 4، 2018، ص.ص390-401.

112. عمارة مسعودة، "إشكالية تحديد مفهوم النظام العام وتطبيقاته القانونية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2015، ص.ص394-408.

113. عميرات عادل، "نطاق مسؤولية المنتج"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد الأول، 2013، ص.ص212-232.

114. عميروش فتحي، "التكريس الدستوري لحرية الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص.ص1226-1235.

115. عميش وهيبة، "الالتزام بضمان سلامة المستهلك من المنتوجات الخطيرة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 55، العدد 3، 2018، ص.ص325-342.

116. عولمي بسمة، مهري عبد المالك، "الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج"، مجلة الأبعاد الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، 2015، ص.ص160-185.

117. عيادي فريدة، "النظام القانوني لعقد تحويل الفاتورة في التشريع الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 4، 2016، ص.ص431-472.

118. .....، "مبدأ حرية التّجارة والاستثمار والمقاولة في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص.ص1248-1266.

119. عيساوي عز الدين، "البحث عن نظام للنظام العام"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2015، ص.ص374-378.

120. .....، "المكانة الدستورية للهيئات الإدارية المستقلة: مآل مبدأ الفصل بين السلطات" مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، العدد 4، 2009، ص.ص203-222.

121. .....، "عن استقلالية وحياد هيئات الضبط الاقتصادي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **12**، العدد **2**، **2021**، ص.ص**457-480**.

122. غربوج حسام الدين، "البيع بالمكافأة في التشريع الجزائري بين الحظر والإباحة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد **4**، العدد **2**، **2017**، ص.ص **944-959**.

123. غرداين خديجة، "اختصاصات السلطات الإدارية المستقلة في القطاع المالي في الجزائر"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد **4**، العدد الأول، **2019**، ص.ص**175-208**.

124. غول سليمة، رابحي لخضر، "دور الهيئات الإدارية المركزية في ضبط الممارسات التّجارية دراسة قانونية تحليلية وفقا لقانون الممارسات التّجارية **04-02**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **9**، العدد **2**، **2023**، ص.ص**71-85**.

125. غياط شريف، بوقموم محمد، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **24**، العدد الأول، **2008**، ص.ص**127-143**.

126. فارح عائشة، "المركز القانوني لسلطة ضبط البريد والاتّصالات الالكترونية على ضوء القانون رقم **18-04**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد **10**، العدد **2**، **2019**، ص.ص**392-411**.

127. فتاك علي، "القيد في السّجل التّجاري أهم صورة للشكلية في القانون التّجاري (دراسة لأثار القيد في السّجل التّجاري)"، المجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد التجريبي، **2005**، ص.ص**155-163**.

128. .....، "تطور نظام السّجل التّجاري الجزائري من المعيارية إلى التجريد"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **3**، العدد **2** ،**2017**، ص.ص**381-392**.

129. فتحي عميروش، "التكريس الدستوري لحرية الاستثمار في الجزائر "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد **4**، العدد **2**، **2017**، ص.ص**1226-1235**.

130. فتوس خدوجة، "الغموض المثار حول الاختصاص التنظيمي لبعض هيئات الضبط الاقتصادي: بين تقيد النص وحرية الممارسة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **17**، العدد الأول، **2018**، ص.ص**377-395**.

131. الفضة محمد، بلكعيبات مراد،" مواكبة التاجر الأجنبي لنظام الأسعار في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **10**، العدد **3**، **2017**، ص.ص**194-206**.

132. فليح كمال،" قمع الاتفاقات المحظورة في ظل أحكام قانون المنافسة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد **7**، العدد **2**، **2021**، ص.ص**390-949**.

133. قاستل نور الدين، "السّجل التّجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف كآلية ضرورية لضبط الأنشطة التّجارية والحرفية وتوجيهها"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2018، ص.ص61-78.

134. قاضي فريدة،" رقابة وضبط نشاطات العون الاقتصادي في ظل أحكام المادة 43 فقرة 3 من دستور 2016"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 2، العدد 2، 2018، ص.ص287-300.

135. قرومي حميد، "مشاريع تنمية قطاع النقل في الجزائر والمشاكل التّي تواجهها"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 6، العدد الأول، 2015، ص.ص234-247.

136. قشي خديجة، بولمكاحل أحمد، "الاختصاص التحكيمي للسلطات الإدارية المستقلة: كصلاحية بديلة لتسوية النزاعات"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، العدد الأول، 2022، ص.ص39-52.

137. قوسم /عماري غالية، "التصريح بعدم التدخّل كآلية لضبط السوق"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2014، ص ص 333-361.

138. كتو محمد الشريف، "مبدأ حماية المنافسة الحرة بين الأمر رقم 03-03 والقانون رقم 04-02"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 12، العدد الأول، 2017، ص.ص7-19.

139. كروش نور الدين، "سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بورصة الجزائر-، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد الأول، 2014، ص ص 60-67.

140. كسال سامية، "دوافع تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم 15-20 المعدل والمتمم للقانون التّجاري (دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي)"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص.ص771-792.

141. لاكلي نادية،" شروط حظر وضعية الهيمنة في قانون المنافسة الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد الأول، 2018، ص.ص11-21.

142. لدعش رحيمة، لدعش سليمة، " دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص.ص57-81.

143. لعور بدرة،" الإشهار التضليلي كوسيلة لخلق نزاهة الممارسات التّجارية في التشريع الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد 13، العدد 2، 2018، ص.ص369-385.

144. لمزري مفيدة، "علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة"، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص.ص94-108.

145. مبروك رمضان، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001-2015)"، مجلة المعيار، المجلد 9، العدد 2، 2017، ص.ص118-135.

146. مجاج ناصر، "مفهوم المنتوج المحلي (الوطني) في القانون الجزائري"، مجلة صوت القانون، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص.ص253-277.

147. محمد صباح علي، "الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، 2019، ص.ص308-330.

148. محمد عدنان بن ضيف، مزغيش عبير، "المؤسسة المشتركة ودواعي مراقبة مجلس المنافسة لها"، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص.ص7-31.

149. مخانشة آمنة، " مجلس المنافسة ووزارة التّجارة: إطار للتعاون والتعزيز المؤسساتي في مجال المنافسة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص.ص488-508.

150. مختور دليلة، "حظر البيع مخفضة بشكل تعسفي: استثناء لحرية الأسعار"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2017، ص.ص 226-244.

151. .....، "حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، 2015، ص.ص523-546.

152. مخلوفي حورية، "الاتفاقات المنافية للمنافسة بين الحظر والتبرير"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص.ص225-244.

153. مزغيش عبير، "التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة"، مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 2، 2014، ص.ص493-520.

154. مسعي محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، المجلد 10، عدد 10، 2012، ص.ص147-159.

155. مسكين حنان، بن أحمد حاج، "التزام العون الاقتصادي بالفاتورة كوسيلة لضمان شفافية الممارسات التّجارية"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، عدد خاص، 2020، ص.ص591-608.

156. مصطفى هنشور وسيمة، "النظام القانوني لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 5، العدد الأول، 2017، ص.ص440-464.

157. معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 4، العدد الأول، 2013، ص.ص135-158.

158. منصور داود، "الاختصاصات التحكيمية لسلطات ضبط النشاط الاقتصاد"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 4، 2012، ص.ص5-18.

159. .....، "الاستقلالية العضوية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر"، مجلة المعيار، المجلد **4**، العدد **8**، **2013**، ص.ص**136-149**.

160. .....، "تكريس السلطة القمعية لسلطات ضبط النشاط الاقتصادي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **7**، العدد **4**، **2014**، ص.ص**18-34**.

161. موري سفيان، "دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التّجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **15**، العدد الأول، **2017**، ص.ص**443-523**.

162. ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، عدد **02**، **2010**، ص.ص**133-153**.

163. نساخ بولقان فطيمة،" مفهوم النظام العام بين الشريعة العامة والتشريعات الخاصة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، **2015**، ص.ص**409-429**.

164. نواصر الطاهر، لحاق عيسى، "الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد **10**، العدد **4**، **2017**، ص. ص **65-87**.

165. وادي عماد الدين، عميروش فتحي، "مبدأ حرية المقاولة في الدستور الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد **8**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**343-351**.

166. والي عبد اللطيف، رحموني عبد الرزاق، "رقابة التجميعات الاقتصادية كآلية لحماية المنافسة"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد **2**، العدد **3**، **2018**، ص.ص**131-143**.

167. وعراب عبد المجيد، تواتي نصيرة، "حدود الاستقلالية الممنوحة للسلطات المختصة بضبط المجال الاقتصادي والمالي"، مجلة المفكر القانوني والسياسي، المجلد **6**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**829-848**.

168. .....، "سلطات الضبط التّجارية: فئة جديدة بين القانون الخاص والقانون العام"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد **13**، العدد الأول، **2022**، ص.ص**619-638**.

169. ونادي رشيد، "آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد **4**، **2010**، ص.ص**189-198**.

170. يوسف عماري فتيحة، "الأمر رقم **96-27**، والتصور الجديد لمفهوم عقد الشركة: «الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد»"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد **36**، العدد **3**، **1999**، ص.ص**79-98**.

ب. الملتقيات

1. إرزيل الكاهنة، "قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص.ص**12-36**.

2. حساين سامية، لمين عبد الحميد، "قراءة في نص المادة **05** من القانون رقم **17-02** المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص.ص**342-377**.

3. دردار نادية، "التوقيع الإلكترونية وحجيته في الإثبات"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة **8** ماي **1945** قالمة، ص.ص **352-370**.

4. شوايدية منية، حساينية مسعود، "الأبعاد الأساسية لتفعيل وضبط التّجارة الإلكترونية في الجزائر"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة **8** ماي **1945** قالمة، ص.ص**215-227**.

5. شيعاوي وفاء،" تنظيم الأسواق الرقمية كآلية التّجارة الإلكترونية"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة **8** ماي **1945** قالمة، ص ص **179-191**.

6. صباح عبد الرحيم،" النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة **8** ماي **1945** قالمة، ص.ص**30-47**.

7. صبايحي ربيعة، "الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم **17-02** "، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص.ص**47-65**.

8. فطناسي عبد الرحمان، فنيدس أحمد، "مفهوم التّجارة الإلكترونية، تقديرها وبيان مدى أهميتها"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني لممارسة التّجارة الإلكترونية على ضوء القانون **18-05**»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة **8** ماي **1945** قالمة، ص.ص**48-69**.

9. قوسم غالية، "معاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون المنافسة الجزائري"، منشورة في أعمال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم **28** نوفمبر **2019**، ص.ص**397-413**.

IV. النصوص القانونية

أ. الدساتير

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989، ج.ر.ج.ج، عدد 09 صادر في أوّل ماس 1989.

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 76 صادر في 08 ديسمبر1996، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج.ر.ج.ج، عدد 25 صادر في 14 أبريل 2002، والمعدل بموجب القانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 63 صادر في 16 نوفمبر 2008، والمعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر.ج.ج، عدد 14صادرفي 07 مارس 2016، المعدل والمتمم بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج.ر.ج.ج، عدد 82 صادر في 30 ديسمبر 2020، بموجب القانون رقم 26-04 المؤرخ في 26 مارس 2026، ج. ر. ج. ج.، عدد 22 صادر 26 مارس 2026.

ب. النصوص التشريعية

1. قانون عضوي رقم 12-05 مؤرّخ في 12 يناير 2012، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد 02 صادر في 15 يناير 2012. (ملغى)

2. قانون عضوي رقم 23-14 مؤرّخ في 27 غشت 2023، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد 56 صادر في 29 غشت 2023.

3. أمر رقم 74-11 مؤرخ في 30يناير 1974، يتضمن تحرير تجارة التصدير، ج.ر.ج.ج، عدد 14 صادر في 15 فيفري 1974. (ملغى)

4. أمر رقم 71-47 مؤرخ في 30 يونيو 1971، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، ج.ر.ج.ج، عدد 55 صادر 6 يوليو 1971. (ملغى)

5. أمر رقم 74-12مؤرخ في 30يناير 1974، يتعلق بشروط استيراد البضائع، ج.ر.ج.ج، عدد 14 صادر في 15 فيفري 1974. (ملغى)

6. أمر رقم 75-35 مؤرخ في 29 أبريل 1975، يتضمّن المخطط المحاسبي الوطني، ج.ر.ج.ج، عدد 37 صادر في 09 مايو 1975. (الملغى)

7. أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر1975، يتضمّن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج.، عدد 101 صادر في 19 ديسمبر1975، معدل ومتمم، الأمانة العامة للحكومة، www.joradp.dz

8. أمر رقم 76-65 مؤرخ في 16 يوليو 1976، يتعلق بتسمية المنشأ، ج.ر.ج.ج، عدد59 صادر في 23 يوليو 1976.

9. أمر رقم **76-80** مؤرخ في **23** أكتوبر **1976**، يتضمن القانون البحري، ج.ر.ج.ج، عدد **29** صادر في **10** أبريل **1977**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **98-05** مؤرخ في **25** يونيو **1998**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **25** يونيو **1998**، معدل ومتمم، بموجب الأمر رقم **10-04** مؤرخ في **15** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **18** غشت **2010**.

10. أمر رقم **82-12** مؤرخ في **28** غشت **1982**، يتضمن القانون الأساسي للحرفي، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **31** غشت **1982**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **88-16** مؤرخ في **10** مايو **1988**، ج.ر.ج.ج، عدد **19** صادر في **10** مايو **1988**. (ملغى)

11. قانون رقم **86-12** مؤرخ في **19** غشت **1986**، يتعلق بنظام البنوك والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **20** غشت **1986**، معدل ومتمم بموجب القانون **88-06** مؤرخ في **12** يناير **1988**، ج.ر.ج.ج، عدد **2** صادر في **12** يناير **1988**. (ملغى)

12. قانون رقم **88-01** مؤرخ في **12** يناير **1988**، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد **02** صادر في **13** يناير **1988**. (ملغى جزئيا)

13. قانون **88-29** مؤرخ في **19** يوليو **1988**، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد **29**، صادر في**25** يوليو**1988**. (ملغى)

14. قانون رقم **89-02** مؤرخ في**7** فبراير **1989**، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد صادر في **8** فبراير **1989**. (ملغى)

15. قانون رقم **89-12** مؤرخ في **5** يوليو **1989** يتعلق بالأسعار، ج.ر.ج.ج، عدد **29**، صادرة في **19** يوليو **1989**. (ملغى)

16. قانون رقم **90-07** مؤرّخ في **03** ابريل **1990**، يتعلّق بالإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **03** ابريل **1990**. (ملغى)

17. أمر رقم **95-06** مؤرخ في **25** يناير **1995**، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في **08** فبراير **1995**. (ملغى)

18. قانون رقم **90-10** مؤرخ في **14** أفريل **1990**، يتضمّن قانون النقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **18** افريل **1990**. (ملغى)

19. قانون رقم **90-22** مؤرخ في **18** غشت **1990**، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **21** غشت **1990**، المتمّم بموجب القانون رقم **91-14** مؤرخ في **14** سبتمبر **1991**، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر في **18**سبتمبر **1991**، والمعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم **96-07** المؤرخ في **10** يناير **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **14** يناير **1996**.

20. مرسوم تشريعي رقم **93-10** مؤرخ في **23** مايو **1993**، يتعلّق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **23** مايو **1993**، المعدل والمتمّم، بموجب الأمر رقم **96-10** المؤرّخ في **10** يناير **1996**، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **27** يناير **1996**، بموجب القانون رقم **03-04** المؤرّخ في **17** فبراير **2003** ج.ر.ج.ج، عدد **11** صادر في **19** فبراير **2003**.

21. مرسوم تشريعي رقم **93-12** مؤرّخ في **05** أكتوبر **1993**، يتعلّق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج. ج، عدد **64** مؤرخ في **10** أكتوبر **1993**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **98-12** المؤرّخ في **31** ديسمبر **1998**، يتضمّن قانون المالية لسنة **1998**، ج.ر.ج.ج، عدد **98** صادر في **31** ديسمبر **1998**. **(ملغى)**

22. مرسوم تشريعي رقم **94-08** مؤرخ في **26** مايو **1994**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **1994**، ج.ر.ج.ج، عدد **33** صادر في **28** مايو **1994**.

23. أمر رقم **95-22** مؤرخ في **26** غشت **1995**، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **04** سبتمبر **1995**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **97-12** مؤرخ في **19** مارس **1997**، ج.ر.ج.ج، عدد **15** صادر في **19**مارس **1997**. **(ملغى)**

24. أمر رقم **95-25** مؤرخ في **25** سبتمبر **1995**، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التّجارية التابعة للدولة، ج.ر.ج.ج، عدد **55** صادر في **30** سبتمبر **1995**. (ملغى)

25. أمر رقم **96-01** مؤرخ في **10** يناير **1996**، يحدد القواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد **3** صادر في **10** يناير **1996**.

26. أمر رقم **96-09** مؤرّخ في **10** يناير **1996**، يتعلّق بالاعتماد الإيجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **03** صادر في **14** يناير **1996**.

27. أمر رقم **96-22** مؤرخ في **9** يوليو **1996**، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج.ر.ج.ج، عدد **43** صادر **10** يوليو **1996**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **03-01** مؤرخ في **19** فبراير **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **12** صادر **23** فبراير **2003**، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم **10-03** مؤرخ في **26** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر أول سبتمبر **2010**.

28. قانون رقم **99-06** مؤرخ في **4** أبريل **1999**، يحدد القواعد التّي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **7** أبريل **1999**.

29. أمر رقم **01-03** مؤرّخ في **20** أوت **2001**، يتعلّق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **22** أوت **2001**، المعدل والمتمّم، بموجب الأمر رقم **06-08** المؤرّخ في **15** يوليو **2006**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** مؤرخ في **19** جويلية **2006**، وبموجب الأمر رقم **09-01** المؤرّخ في **22** يوليو **2009**، يتضمّن قانون المالية التّكميلي لسنة **2009**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **26** يوليو **2009**(استدراك في ج.ر.ج.ج، عدد **53** صادر في **13** سبتمبر **2009**)، وبموجب الأمر رقم **10-01** المؤرّخ في **26** غشت **2010**، يتضمّن قانون المالية التّكميلي لسنة **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **49** صادر في **29** غشت **2010**، وبموجب القانون رقم **11-**

16 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمّن قانون المالية لسنة 2012، ج.ر.ج.ج، عدد 72 صادر في 29 ديسمبر 2012. (ملغى)

30. أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلّق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج.ر.ج.ج، عدد 47 صادر في 22 غشت 2001، متمّم بموجب الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فبراير 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 11 صادر في 02 مارس 2008.

31. قانون رقم 01-10 مؤرخ في 03 يوليو 2001، يتضمن قانون المناجم، ج.ر.ج.ج، عدد 35 صادر في 04 يوليو2001، معدل ومتمّم بموجب الأمر رقم 07-02 المؤرخ في 01 مارس 2007، ج.ر.ج.ج، عدد 16 صادر في 7 مارس 2007. (ملغى)

32. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 77 صادر في 15 ديسمبر2001. (ملغى)

33. قانون رقم 02-01 مؤرخ في 50 فبراير 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج.ر.ج.ج، عدد 8 صادر في 60 فبراير 2002. (ملغى)

34. قانون رقم 02-11 مؤرخ في 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج.ر.ج.ج، عدد 86 صادر في 24 ديسمبر 2002.

35. أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 يوليو2003، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد 43 صادر في 20 يوليو 2003، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم 08-12، مؤرخ في 25 جوان 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 36 صادر في 02 يوليو 2008، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم 10-05، مؤرخ في 05 غشت 2010، ج.ر.ج.ج، عدد 46 صادر في 18 غشت 2010.

36. أمر رقم 03-04، مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ج.ر.ج.ج عدد 43 صادر في 20 يوليو 2003، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم 15-15، مؤرخ في 15 يوليو 2015، ج.ر.ج.ج، عدد 41 صادر في 29 يوليو 2015.

37. أمر رقم 03-07 مؤرخ في 19يوليو 2003، يتعلق ببراءات الاختراع، ج.ر.ج.ج، عدد 44 صادر في 23 يوليو 2003.

38. أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت 2003، يتعلّق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج عدد 52 صادر في 27 غشت 2003، المعدل والمتمم، بموجب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر.ج.ج، عدد 44 صادر في 26 يوليو 2009، وبموجب الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010، ج.ر.ج.ج، عدد 50 صادر في أول سبتمبر 2010.(ملغى)

39. قانون رقم **04-02** مؤرخ في **23** يونيو **2004**، يحدّد القواعد المطبّقة على الممارسات التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في**27** يونيو **2004**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **10-06** المؤرخ في **15** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **46** مؤرخ في **18** غشت **2010**.

40. قانون رقم **04-04** مؤرخ في **23** يونيو **2004**، يتعلق بالتقييس، ج.ر.ج.ج، عدد **41** صادر في **27**يونيو **2004**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **16-04** مؤرخ في **19**يونيو **2016**، ج.ر.ج.ج، عدد **37** صادر في **22** يونيو **2016**.

41. قانون رقم **04-08** مؤرخ في **14** غشت **2004**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **52** صادر في **18** غشت **2004**، المعدل والمتمّم بموجب الأمر رقم **10-01** مؤرخ في **26** غشت **2010**، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **49** صادر في **29** غشت **2010**، المعدل والمتمّم، بموجب القانون رقم **13-06** المؤرخ في **23** يوليو **2013**، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **31** يوليو **2013**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **18-08** مؤرخ في **10**يونيو **2018**، ج.ر.ج.ج، عدد **35** صادر في **13**يونيو **2018**، المعدل والمتمّم بموجب القانون رقم **26-12**، مؤرخ في **8** يونيو **2026**، ج. ر. ج. ج.، عدد **44** صادر **18** يونيو **2026**.

42. قانون رقم **06-01** مؤرخ في **20** فبراير **2006**، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر **8** مارس **2006**، متمم بموجب القانون رقم **10-05** مؤرخ في **26** غشت **2010**، ج.ر.ج.ج، عدد **50** صادر أول سبتمبر **2010**، معدل ومتمم بموجب القانون رقم **11-15** مؤرخ في **2** غشت **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **44** صادر في **10** غشت **2011**، ملغى جزئيا بموجب القانون القانون رقم **22-08** مؤرخ في **5** مايو **2022**، يحدد التنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلتها وصلاحيتها، ج.ر.ج.ج، عدد **32** صادر في **14** مايو **2022**.

43. قانون رقم **07-11** مؤرخ في **25** نوفمبر **2007**، يتضمّن النظام المحاسبي المالي، ج.ر.ج.ج، عدد **74** صادر في **25** نوفمبر**2007**.

44. قانون رقم **08-09**، مؤرخ في**25** فيفري **2008**، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، عدد **21** صادر في **23** ابريل **2008**، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 يوليو 2022، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **17** يوليو **2022**.

45. قانون رقم **08-16** مؤرخ في **3** غشت **2008**، يتضمن التوجيه الفلاحي، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **10** غشت **2008**.

46. قانون رقم **09-04** مؤرخ في **5** غشت **2009**، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **16** غشت **2009**.

47. قانون رقم **15-04** مؤرخ في أول فبراير **2015**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج، عدد **6**، صادر في **10** فبراير **2015**. (ملغى)

48. قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 02 صادر في 11 يناير2017.

49. قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27ديسمبر2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج.ر.ج.ج، عدد 27 صادر في 28 ديسمبر 2018.

50. قانون رقم 18-04 مؤرخ في 10مايو2018، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد 28 صادر في 13مايو 2018.

51. قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتّجارة الالكترونية، ج.ر.ج.ج، عدد 28 صادر في 16 مايو 2018.

52. قانون رقم 18-11 مؤرخ في 2 يوليو 2018، يتعلق بالصحة، ج.ر.ج.ج، عدد 46 صادر في 29 يونيو 2018.

53. قانون رقم 22-18 مؤرخ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 50 صادر في 28 يونيو 2022.

54. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر.ج.ج، عدد 43 صادر في 27 يونيو 2023.

55. قانون رقم 23-12 مؤرخ 5 غشت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 51 صادر في 6 غشت 2023.

56. قانون رقم 25-12 مؤرخ في 3 غشت 2025، ينظم النشاطات المنجمية، ج.ر.ج.ج، عدد 52 صادر في 7 غشت 2025.

ج. النصوص التنظيمية

1. مرسوم رقم 79-15 مؤرخ في 25 يناير 1979، يتضمّن تنظيم السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 05 صادر في 30 يناير 1979. (ملغى)

2. مرسوم رقم 79-16 مؤرخ في 25 يناير 1979، يتضمّن إعادة التسجيل العام للتجار، ج.ر.ج.ج، عدد 5 صادر في 30 يناير 1979. (ملغى)

3. مرسوم رقم 83-258 مؤرخ في 16 أبريل 1983، يتعلّق بالسّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 16 مؤرخ في 19 أبريل 1983، معدل بموجب المرسوم رقم 83-258 المؤرخ في 16 أبريل 1983، ج.ر.ج.ج، عدد 51 صادر في 13 ديسمبر 1983 (استدراكي).

4. مرسوم رقم **84-115** مؤرخ في **12** مايو **1984**، يتضمّن تمديد أجل إعادة تسجيل التجار في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **20** صادر في **15** مايو **1984**، مرسوم رقم **88-229** مؤرخ في **05** نوفمبر **1988**، يتضمّن تخفيف شروط التسجيل في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد **46** صادر في **09** نوفمبر **1988**.

5. مرسوم تنفيذي رقم **90-39** مؤرخ في **30** يناير **1990**، يتعلق رقابة الجودة وقمع الغش، ج.ر.ج.ج، عدد **5** صادر **13** يناير **1990**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي **01-315** مؤرخ في **16** أكتوبر**2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **61** صادر في **21** أكتوبر**2001**.

6. مرسوم تنفيذي رقم **90-391** مؤرخ في أوّل ديسمبر**1990**، يتضمّن تغير الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية وقانونها الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **54** صادر **2** ديسمبر **1990**.

7. مرسوم تنفيذي رقم **91-37** مؤرخ في **13**فبراير **1991**، يتعلق بشروط التدخل في مجال التّجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد **12** صادر في **20** مارس **1991**.

8. مرسوم تنفيذي رقم **91-169** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**.

9. مرسوم تنفيذي رقم **91-170** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يحدد أنواع القيم المنقولة وأشكالها وشروط اصدار شركات رؤوس الأموال لها، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**.

10. مرسوم تنفيذي رقم **91-171** مؤرخ في **28** مايو **1991**، يتعلق بلجنة البورصة، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في أول يونيو **1991**.

11. مرسوم تنفيذي رقم **92-68** مؤرخ في **18** فبراير **1992**، يتضمّن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التّجاري وتنظيمه، ج.ر.ج.ج، عدد **14** صادر في **22** فبراير **1992**، المعدل والمتمّم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **97-91** المؤرخ في **17** مارس**1997**، ج.ر.ج.ج، عدد **17** صادر في **26** مارس**1997**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **01-230** المؤرخ في **07** غشت **2001**، ج.ر.ج.ج، عدد **45** صادر في **12** غشت **2001**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **03-266** المؤرخ في **05** غشت **2003**، ج.ر.ج.ج، عدد **47** صادر في **06** غشت **2003**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **08-43** المؤرخ في **03** فبراير**2008**، ج.ر.ج.ج، عدد **07** صادر في **10** فبراير **2008**، وبموجب المرسوم التّنفيذي رقم **11-37** المؤرخ في **06** فبراير **2011**، ج.ر.ج.ج، عدد **09** صادر في **09** فبراير **2011**.

12. مرسوم تنفيذي رقم 92-70 مؤرخ في 18 فبراير 1992، يتعلّق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية، ج.ر.ج.ج، عدد 14 صادر في 23 فبراير 1992. (الملغى)

13. مرسوم رئاسي رقم 93-252 مؤرخ في 26 أكتوبر 1993، يتعلّق بالمجلس الأعلى للإعلام، ج.ر.ج.ج، عدد 69 مؤرخ في 27 أكتوبر 1993.

14. مرسوم تنفيذي رقم 94-210 مؤرخ في 16يوليو 1994، يتضمن إنشاء مفتشية مركزية للتحقيقات الاقتصادية وقمع الغش في وزارة التّجارة ويحدد اختصاصاتها، ج.ر.ج.ج، عدد 47 الصادر في 20 يوليو 1994، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 04-311 مؤرخ في 22 سبتمبر 2004، ج.ر.ج.ج، عدد 62 الصادر في 26 سبتمبر 2004.

15. مرسوم تنفيذي رقم 95-331 مؤرخ في 25 أكتوبر 1995، يتعلق بشروط تأهيل الشركات التّي تمارس تحويل الفواتير، ج.ر.ج.ج، عدد 64 صادر في 29 أكتوبر 1995.

16. مرسوم تنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 03 مارس 1996، يتضمّن إنشاء غرف التّجارة والصناعة، ج.ر.ج.ج، عدد 16 صادر في 06 مارس 1996، المعدل والمتمّم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 2000-311 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، ج.ر.ج.ج، عدد61 صادر 18 أكتوبر 2000.

17. مرسوم تنفيذي رقم 97-41 مؤرخ في 18 يناير 1997، يتعلّق بشروط القيد في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 05 صادر في 19 يناير 1997، المعدل والمتمّم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 03-453 المؤرخ في أوّل ديسمبر 2003، ج.ر.ج.ج، عدد 75 صادر في 07 ديسمبر 2003. (ملغى)

18. مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 30 أبريل 1997، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد 27 صادر في 4 مايو 1997.

19. مرسوم تنفيذي رقم 97-142 مؤرخ في 30 أبريل1997، يحدد كيفيات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد 27 صادر في 4 مايو 1997، المعدل والمتمّم، بموجب مرسوم تنفيذي رقم 15-125 مؤرخ في 14 مايو2015، ج.ر.ج.ج، عدد 26 صادر في 20 مايو 2015.

20. مرسوم تّنفيذي رقم 97-145 مؤرخ في 30 أبريل 1997، يحدد التأهيلات المهنية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ج.ر.ج.ج، عدد 27 صادر في 4 مايو 1997.

21. مرسوم تنفيذي رقم 97-274 مؤرخ في 21 يوليو 1997، يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل، ج.ر.ج.ج، عدد 48 صادر في 23 يوليو 1997.

22. مرسم تّنفيذي رقم 98-68 المؤرخ 21 فبراير 1998، يتضمّن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد 11 صادر في أول مارس 1998.

23. مرسوم تنفيذي رقم 98-257 مؤرخ في 25 غشت 1998، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها، ج.ر.ج.ج، عدد 63 صادر في 26 غشت 1998، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 2000-307 مؤرخ في 25 غشت 2000، ج.ر.ج.ج، عدد 50 صادر في 15 أكتوبر 2000.

24. مرسوم تنفيذي رقم 2000-315 مؤرخ في 14 أكتوبر 2000، يحدد بمقاييس تقدير مشاريع التجميع أو التجميعات، ج.ر.ج.ج.، عدد 61 صادر في 14 أكتوبر 2000. (ملغى)

25. مرسوم تنفيذي رقم 2000-314، مؤرخ في 14 أكتوبر 2000، يحدد المقاييس التي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية الهيمنة، ج.ر.ج.ج.، عدد 61 صادر في 14 أكتوبر 2000. (ملغى)

26. مرسوم تنفيذي رقم 01-123 مؤرخ في 9 ماي 2001، يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج، عدد 27 صادر في 13 ماي 2001، معدل ومتمم، بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 مايو 2007، ج.ر.ج.ج، عدد 37 صادر في 7 يونيو 2007.

27. مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 16 أكتوبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد 74 صادر في 13 نوفمبر 2002، معدل بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 17-193 مؤرخ في 11يونيو2017، ج.ر.ج.ج، عدد 36 صادر في 14يونيو 2017.

28. مرسوم تنفيذي رقم 02-453 مؤرخ في 21 ديسمبر 2002، يحدد صلاحيات وزير التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 85 صادر في 22 ديسمبر 2002. (ملغى)

29. مرسوم تّنفيذي رقم 02-454 مؤرخ 21 ديسمبر 2002، يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 85 صادر في 22 ديسمبر 2002، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 08-266 مؤرخ في 19 غشت 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 48 صادر في 19 غشت 2008، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 11-04 مؤرخ في 9 يناير 2011، ج.ر.ج.ج، عدد 2 صادر في 12 يناير 2011، معدل ومتمم

بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 14-18 مؤرخ في 14 يناير 2014، ج.ر.ج.ج، عدد 4 صادر في 14 يناير 2014.

30. مرسوم تنفيذي رقم 03-188 مؤرخ في 22 أبريل 2003، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد 29 صادر في 23 أبريل 2003.

31. مرسوم تنفيذي رقم 03-409 مؤرخ 5 نوفمبر 2003، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد 68 صادر في 6 نوفمبر 2003. (ملغى)

32. مرسوم تنفيذي رقم 03-451 مؤرخ في أول ديسمبر 2003، يحدد قواعد الأمن التّي تطبق على النشاطات المتصلة بالمواد والمنتوجات الكيميائية الخطرة وأوعية الغاز المضغوطة، ج.ر.ج.ج، عدد 75 صادر في 7 ديسمبر 2003.

33. مرسوم تنفيذي رقم 03-452 مؤرخ في أول ديسمبر 2003، يحدد الشروط الخاصة المتعلقة بنقل المواد الخطرة عبر الطرقات، ج.ر.ج.ج، عدد 75 صادر في 7 ديسمبر 2003.

34. مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 13 صادر في 26 فبراير 2003. (ملغى)

35. مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، ج.ر.ج.ج، عدد 13 صادر في 26 فبراير 2003. (ملغى)

36. مرسوم تّنفيذي رقم 03-80 مؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، ج.ر.ج.ج، عدد 13، صادر في 26 فبراير 2003. (ملغى)

37. مرسوم تّنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 3 مايو 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد 32 صادر في 4 مايو 2005.

38. مرسوم تنفيذي رقم 05-175 مؤرخ في 12 مايو 2005، يحدد الكيفيات الحصول على التصريح بعدم التدخل بخصوص الاتفاقات ووضعية الهيمنة، ج.ر.ج.ج، عدد 35 صادر في 18 مايو 2005.

39. مرسوم تنفيذي رقم 05-219 مؤرخ في 22 يونيو 2005، يتعلق بالترخيص لعمليات التجميع، ج.ر.ج.ج، عدد 43 صادر في 22 يونيو 2005.

40. مرسوم تنفيذي رقم 05-458 مؤرخ 30 نوفمبر 2005، يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، ج.ر.ج.ج، عدد 78 صادر في 4 ديسمبر 2005، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 13-141مؤرخ 10 أبريل 2013، ج.ر.ج.ج، عدد 21 صادر في 10 أبريل 2013.

41. مرسوم تنفيذي رقم 05-467 مؤرخ في 10 ديسمبر 2005، يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد 80 صادر في 11 ديسمبر 2005.

42. مرسوم تنفيذي رقم 05-468 مؤرخ في 10 ديسمبر 2005، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد 80 صادر في 11 ديسمبر 2005.

43. مرسوم تنفيذي رقم 06-197 مؤرخ في 31 مايو 2006، يحدّد شروط إرسال المركز الوطني للسجل التّجاري المعلومات المتعلّقة بعمليات قيد السّجلات التّجارية وتعديلها وشطبها إلى الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية وكيفيات ذلك، ج.ر.ج.ج، عدد 37 صادر في 26 فبراير 2006.

44. مرسوم تنفيذي رقم 06-306 مؤرخ في 10 سبتمبر 2006، يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التّي تعتبر تعسفية، ج.ر.ج.ج، عدد 56، صادر في 11 سبتمبر 2006.

45. مرسوم تنفيذي رقم 06-454 مؤرخ في 11ديسمبر2006، يتعلق بالبطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا أو مهنة حرة على التراب الوطني، ج.ر.ج.ج، عدد 8 صادر في 11ديسمبر2006.

46. مرسوم تنفيذي رقم 07-192مؤرخ في 17 يونيو 2007، يتضمن إنشاء مراكز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة وتحسين مستواهم وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد 42 الصادر 24 يونيو 2007.

47. مرسوم تنفيذي رقم 09-65 مؤرخ في 7 فبراير 2009، يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعنية المستهلك، ج.ر.ج.ج.، عدد 58 صادر في 18 فبراير 2009.

48. مرسوم تنفيذي رقم 09-181 مؤرخ 12 مايو 2009، يحدد كيفيات ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التّجارية التّي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب، ج.ر.ج.ج، عدد 30 صادر في 20 مايو 2009.

49. مرسوم تنفيذي رقم 09-65 مؤرخ في 7 فبراير 2009، يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعنية المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد 58 صادر في 18 فبراير 2009.

50. مرسوم تنفيذي رقم 09-182 مؤرخ 12 مايو 2009، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد 30 صادر 20 مايو 2009. (ملغى)

51. مرسوم تنفيذي رقم 11-09 مؤرخ 20 يناير 2011، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد 4 صادر في 23 يناير 2011.

52. مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 6 مارس2011، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ج.ر.ج.ج، عدد 15صادر في 9 مارس2011.

53. مرسوم تنفيذي رقم 12-111 مؤرخ في 6 مارس 2012، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التّجارية وممارسة بعض الأنشطة التّجارية، ج.ر.ج.ج، عدد 15 صادر في 14 مارس 2012.

54. مرسوم تنفيذي رقم 13-327 مؤرخ في 26 سبتمبر 2013، يحدد شروط وكيفيات وضع ضمان السلع والخدمات حيز التنفيذ، ج.ر.ج.ج، عدد 49 صادر في 2 أكتوبر 2013 .

55. مرسوم تنفيذي رقم 13-378 مؤرخ في 9 نوفمبر 2013، يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، ج.ر.ج.ج، عدد 58 صادر في 18 نوفمبر 2013.

56. مرسوم تنفيذي رقم 15-111 مؤرخ في 3 مايو 2015، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السّجل التّجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 24 صادر في 13 مايو 2015.

57. مرسوم تنفيذي رقم 16-66 مؤرخ في 16 فبراير 2016، يحدد نموذج الوثيقة التّي تقوم مقام الفاتورة وكذلك فئات الاعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، ج.ر.ج.ج، عدد 10 صادر في 22 فبراير 2016.

58. مرسوم تّنفيذي رقم **16-163** مؤرخ في **2** يونيو **2016**، يتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم **124-302** الّذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، ج.ر.ج.ج، عدد **34** صادر في **2** يونيو **2016**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **18-169** مؤرخ في **26** يونيو **2018**، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **4** يوليو **2018**.

59. مرسوم تّنفيذي رقم **17-140** مؤرخ في **11** أبريل **2017**، يحدد شروط النظافة والنظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **16** أبريل **2017**.

60. مرسوم تّنفيذي رقم **17-193** مؤرخ في **11**يونيو**2017**، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **36** صادر في **14**يونيو **2017**.

61. مرسوم تنفيذي رقم **17-194** مؤرخ في **11**يونيو**2017**، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره، ج.ر.ج.ج، عدد**36** صادر **14**يونيو **2017**.

62. مرسوم تنفيذي رقم **18-170** مؤرخ في **26** يونيو**2018**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **39** صادر في **4** يونيو **2018**، معدل ومتمم بموجب المرسوم التّنفيذي رقم **20-331** مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70** صادر في **25** نوفمبر **2020**.

63. مرسوم تّنفيذي رقم **20-54** مؤرخ في **25** فبراير **2020**، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج، عدد **12** صادر في **26** فبراير **2020**.

د. القرارات

1. قرار مؤرخ في **14** مارس **2011**، يحدد مقر مركز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التّجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **18** الصادر في **23** مارس **2011**.

2. قرار وزاري مشترك مؤرخ **21** غشت **2011**، يتضمن إنشاء مفتشيات إقليمية للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **26** صادر في **15** مايو **2013**، معدل ومتمم بموجب القرار الوزاري المشترك مؤرخ **13** مايو **2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **38** صادر **22** يوليو **2015**.

3. قرار وزاري مشترك مؤرخ في **16** غشت **2011**، يتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **25** أبريل **2012**.

4. قرار وزاري مشترك مؤرخ **26** أبريل **2012**، يتضمن تحديد مواقع المفتشيات الإقليمية للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد **24** صادر في **5** مايو **2013**.

5. قرار وزاري مشترك مؤرخ **22** سبتمبر **2014**، يحدد عدد فرق التفتيش على مستوى المديريات الولائية للتجارة والمفتشيات الإقليمية ومفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوي الحدود البرية والبحرية والمناطق والمخازن تحت الجمركة، ج.ر.ج.ج، عدد **42** الصادر في **18** سبتمبر **2013**

6. قرار مؤرخ في أول يوليو **2015**، يتضمن تعين أعضاء مجلس التوجيه والمراقبة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد **48** صادر في **9** سبتمبر **2015**، معدل بموجب قرار مؤرخ **23** فبراير **2016**، ج.ر.ج.ج، عدد **16** صادر في **13** مارس **2016**، معدل بموجب قرار مؤرخ **23** يناير **2017**، ج.ر.ج.ج، عدد **33** صادر في **4** يونيو **2017**، معدل بموجب قرار مؤرخ **13** سبتمبر **2017**، ج.ر.ج.ج، عدد **68** صادر في **28** نوفمبر **2017**.

ثانيا: باللغة الفرنسية

I. Ouvrages

1. GUEDON Marie-José, Les autorités administratives indépendantes, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, **1991.**

2. LAGADEC Jean, Droit commercial et des affaires, VUIBER, Paris, **2007.**

3. MENOUER Mustapha, Droit de la concurrence, BERTI Editions, Alger, **2013.**

4. ZOUAIMIA Rachid, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, Edition Houma, Alger, **2005.**

5. ....., Droit de la régulation économique, éditions BERTI, Alger, **2006.**

6. ....., Droit de la responsabilité disciplinaire des agents économiques (l'exemple du secteur financier), office des publications universitaires, Alger, **2010**.

7. ....., Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012.**

8. ……, Le droit de la concurrence, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2012**.

9. ……, Les autorités de régulation économique en Algérie, Maison d'édition BELKEISE, Alger, **2013.**

10. ……, Les autorités de régulation indépendantes (face aux exigences de la gouvernance), Edition Belkeise, Alger**, 2013.**

II. Articles

1. ALLIOUCHE Rachid, «Analyse de la libéralisation du commerce extérieur Algérien », La Revue des Sciences Commerciales, Vol. **11**, N° **1**, **2012**, p.p. **45-62.**

2. BEGEL Jean-Louis, « Pouvoir réglementaire et délégation de compétence normative (Essai de synthèse) », R R J, N°**5**, **2001**, p.p. **2373-2380**. https://cmj.univ-amu.fr/wordpress/wp-content/uploads/2023/01/pouvoir-reglementaire-et-delegation_BERGEL.pdf

3. BENBOUZID Mohamed, « Réseaux financiers et marchés parallèles de devises. Des Algériens dans l'économie informelle », Revue Européenne des Migrations Internationales, Vol.**15**, N°**2**, **1999**, p.p.**123-139**.

4. BERBER Wafaa, GHOMARI Souhila, « L'impact de la création de la petite et moyenne entreprise sur le développement local (création d'emploi) », Revue D'études Sur les Institutions et le Développement, Vol.2, N°**1**, **2015**, p.p**.62-80.**

5. BERRI Noureddine, « l'ordre régulatrice : essai sur l'émergence d'un concept », Revue Académique de la Recherche Juridique, Numéro spéciale, 2015, p.p. **26-45.**

6. BERROU Jean-Philippe et EEKHOUT Thomas, « L'économie informelle: un défi au rêve d'émergence des économies Africaines ?», Études Internationales, Vol. **50**, N° **1**, **2019**, pp. **121-146**, https://www.erudit.org/fr/revues/ei/2019-v50-n1-ei04809/1062819ar.pdf

7. CHEBIRA Boualem-Ammar, « Place de l'économie informelle en Algérie et ses impacts sur le processus de développement », Laboratoire de recherche en innovation

et analyse économique et financière, pp. **1-9,** http: //www.erudite.univ-paris-est.fr/evenements/colloques-et-conferences/atm-2013-communications-full papers/?eID=dam_frontend_push&docID=25214

8. DIOURAN El Mehdi, « Le PME marocaine et le cadre juridique », Revue ALMANARA pour les études juridiques et administratives, N°**5**, **2013**, pp **5-22.**

9. FILALI Boumediene, « Le leasing: technique de financement des PME/PMI», Revue des Sciences Economiques, Vol. **11**, N° **1**, **2006**, p.p. **24-29**.

10. FOUNAS Souhila, "Le contrat de partenariat public-privé (PPP) : un instrument utile de bonne gouvernance et de relance économique", Revue Académique de la Recherche Juridique, Vol. **11**, N°**04**, **2020**, p.p.**624-636.**

11. FRISON-ROCHE Marie-anne, « les différentes natures de l'ordre public économique », Archives de Philosophie du Droit, tome **58**, Dalloz, **2015**, p.p. **147-170.**https://mafr.fr/media/assets/ouvrages/mafr-lordre-public-economique.pdf

12. ....., " Définition du droit de la régulation économique ", in Marie-Anne Frison-Roche sous la direction, Les régulations économiques: Légitimité et efficacité, presses de sciences po/Dalloz, Paris, **2004,** p.p.**7-15.**

13. IHADDADENE Athmane, « Problématique de la privatisation des entreprises publiques "cas des entreprises publiques Algérienne" », Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondial, Vol. **1,** N° **1**, **2006**, p.p.**49-76.**

14. KHELLOUFI Rachid, « Les institutions de régulation», Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Vol.**40**, N° **2**, **2003**, p.p.**89-139.**

15. ....., "Les institutions de régulation en droit algérien", Revue Idara, Vol. **14**, N°**2**, **2004**, p.p. **69-121.**

16. LAKEHAL Salah, «Le statut juridique de l'entreprise publique économique à l'ère du désengagement de l'Etat de la sphère économique », Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, Vol. **12**, N° **1**, **2017**, p.p.**28-59.**

17. MAHFOUD DJEBBAR, « La privatisation des entreprises publiques: Rôle du marché financier », Revue des Sciences Sociales et Humaines, Vol. **2,** N° **5**, **1996**, p.p. **19-42.**

18. PESQUEUX Yvon, « L'économie informelle, une bonne "mauvaise pratique" » ?, Revue française de Gestion, N° **9**, **2012**, p.p.**217-229**, https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2012-9-page-217.htm

19. PEZ Thomas, « l'ordre public économique », Les Nouveaux Cahiers du Conseil Constitutionnel, N° **49**, **2015**, p.p. **43-57**. https://droit.cairn.info/revue-les-nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel-2015-4-page-43?lang=fr

20. REIS Patrice, «l'ordre public économique et pouvoirs privés économiques : le droit de la concurrence cœur de l'ordre public économique », Revue Internationale de Droit Economique, **2019**, p.p. **11-22**. https://droit.cairn.info/revue-internationale-de-droit-economique-2019-1-page-11?lang=fr

21. RENAUD Sébastien, « Les autorités de régulation et le démembrement du pouvoir central », RRJ, n°**5**, **2001**, p.p. **2203-2220.** https://cmj.univ-amu.fr/wordpress/wp-content/uploads/2023/01/Les-autorites-de-regulation_RENAUD_2.pdf

22. SAHRI SALAIMI Fadila, « Le factoring: technique de recouvrement des créances, D'après le décret législatif **93-08** du **25/04/1993** », Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques, Vol. **32,** N° **1**, **1995**, p.p. **119-122.**

23. SAIDI Yahia, « La petite et moyenne entreprise (PME) comme moteur de création de l'emploi en Algérie », Revue des Sciences Economiques de Gestion et de Commerce, Vol **2**, N°**28**, **2013**, pp **9-34.**

24. ZOUAIMIA Rachid, « Déréglementation et ineffectivité des normes en droit économique Algérien», Revue Idara, Vol **11**, N° **1**, **2001**, p.p. **235-248.**

25. ....., «Les fonctions répressives des AAI en matière économique », Revue Idara, Vol **14**, N° **2**, **2004**, p.p. **123-165.**

26. ....., «Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique», Revue Idara, Vol **14**, N° **2**, **2004**, p.p. **23-68.**

27. .....**,** «Le régime contentieux des autorités administratives indépendantes en droit Algérien », Revue Idara, Vol **15**, N° **1, 2005**, p.p. **5-48**.

28. .....**,** « Remarques critiques sur la technique factoring en droit Algérien», Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques, Vol**. 44**, N° **1**, **2007**, p.p. **111-130.**

29. .....**,** « Le conseil de la concurrence et la regulation des marches en droit Algérien», Revue Idara, Vol **18**, N° **2**, **2008**, p.p. **53-91.**

30. .....**,** « Les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou les mutations institutionnelles en matière de régulation économique », Revue Idara, Vol **20,** N° **1, 2010,** p.p. **71-99.**

31. .....**,** «Les pouvoirs de la commission bancaire en matière de supervision bancaire», Revue Idara, Vol **20**, N° **2**, **2010**, p.p. **116-143**.

III. Textes Juridiques

a) Textes Algériens :

1. Loi n° **88-01** du **12** janvier **1988** portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques, JORA, N° **2** du **13** janvier **1988.**

2. Loi n° **08-12** du **25** juin **2008** modifiant et complétant l'ordonnance n° **03-03 du 19** juillet **2003** relative à la concurrence, JORA, N°**36** du **02** juillet **2008.**

b) Textes français :

1. Ordonnance n° **04-559** du **17** Juin **2004,** portant création du contrat de partenariat public-privé. **www.legifrance.gouv.fr**

2. Cod de commerce français, **www.legifrance.gouv.fr**

IV. Rapport

C.E, Rapport public, « Les autorités administratives indépendantes», La documentation française, N°**52**, Paris, **2001.**

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة لأهم المختصرات

مقدمة.....1

الباب الأول

تطبيق مبادئ اقتصاد السّوق على الممارسات التّجارية

الفصل الأول: تكريس مبادئ اقتصاد السّوق لتوسيع الممارسات التّجارية..... 11

المبحث الأوّل: تحرير الممارسات التّجارية 12

المطلب الأوّل: التخلي التدريجي عن الاحتكار العمومي 12

الفرع الأوّل: تقليص القطاع العام الاقتصادي 13

أولًا: تطبيق القانون الخاص على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصّناعي والتّجاري.....13

1. التمويل الذاتي في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري 13

أ . التمويل الذاتي الصافي.....13

ب . منح إعانات من طرف الدولة كاستثناء.....14

2. تمتع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري بالشخصية المعنوية.....13

3. النشاط التّجاري محور نشاط المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري.....16

أ . ممارسة النشاط التّجاري لتحقيق الربح أو التوازن.....16

ب . ممارسة المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري خدمة المرفق العام 17

4. ازدواجية النّظام القضائي في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتّجاري.....18

ثانيًا: من استقلالية إلى خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية.....19

1. استقلالية المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادية.....20

أ . إعادة الهيكلة العضوية في المؤسسة العمومية الاقتصادية وفقا للقانون الخاص.....20

ب . إعادة الهيكلة المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية 24

2. مبدأ المتاجرة في المؤسسة العمومية الاقتصادية.....28

3. خوصصة المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادية 29

الفرع الثاني: تحرير النشاطات المحتكرة.....33

أولًا: تحرير التّجارة الخارجية 33
1. التّجارة الخارجية: من الاحتكار إلى التحرير 333
أ . من الاحتكار الكلي إلى التحرير الجزئي 33
ب . التحرير الرسمي والنهائي للتجارة الخارجية 35
2. حرية التّجارة الخارجية: الاستثناءات هو القاعدة 38
ثانيًا: تحرير القطاع المالي والمصرفي 40
1. الانتقال من الاحتكار إلى التحرير المصرفي والمالي 40
2. تكريس الاستقلالية المؤسساتية في المجال المالي والمصرفي 42
أ . استقلالية البنك المركزي 42
ب . إنشاء هيئات إدارية مستقلة في المجال المالي والمصرفي 45
3. إنشاء سوق مالية 47
المطلب الثاني: حرية المبادرة الخاصة في السّوق 50
الفرع الأول: تكريس مبادئ اقتصاد السّوق 51
أولًا: تحرير الأسعار 51
1. بوادر تحرير الأسعار في السّوق 51
2. التكريس القانوني لمبدأ حرية الأسعار في السّوق 52
3. مجال تطبيق مبدأ حرية الأسعار في السّوق 54
ثانيًا: حرية المنافسة 56
.1 التكريس القانوني لمبدأ حرية المنافسة 56
أ . التكريس التشريعي لمبدأ حرية المنافسة 57
ب . التكريس الدستوري لمبدأ حرية المنافسة 58
2. دعم حرية المنافسة بمبدأي الشفافية والنزاهة 58
ثالثًا: حرية السّوق 60
1. التكريس الدستوري لحرية السّوق 60
2. حدود مبدأ حرية السّوق 63
الفرع الثاني: تشجيع ودعم الممارسات التّجارية 65

أولًا: إصلاح المنظومة التّجارية 65
1. عملية القيد في السّجل التّجاري 65
أ . مسايرة منظومة السّجل التّجاري لتحولات الاقتصادية 65
ب . مسايرة منظومة السّجل التّجاري تكنولوجيا المعلوماتية 69
ج . دور السّجل التّجاري في تنظيم النشاط التّجاري 71
2. توسيع نطاق الشركات التّجارية 73
ثانيًا: استحداث عقود الأعمال لدعم الممارسات التّجارية 76
1. عقد تحويل الفاتورة 76
أ . المقصود بعقد تحويل الفاتورة 76
ب . تناسب عقد تحويل الفاتورة لمجال الأعمال 77
ج . عدم تجاوز عقد تحويل الفاتورة النص القانوني 79
2. عقد الاعتماد الإيجاري 80
أ . المقصود بعقد الاعتماد الايجاري 80
ب . دور عقد الاعتماد الايجاري في تنشيط الممارسات التّجارية 82
المبحث الثاني: توسيع نطاق الممارسات التّجارية 83
المطلب الأوّل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 83
الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المفاهيم القانونية والاقتصادية 84
أولًا: المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 84
1. من حيث المصطلحات 84
أ . مدلول مصطلح "المؤسسة" 85
ب . مدلول مصطلح "صغيرة " و"متوسطة" 86
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مؤسسات إنتاجية 87
ثانيًا: المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 89
1. معيار المستخدمين 89
2. المعيار المالي 91
3. معيار ذات أولوية 92

ثالثًا: المكانة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 93
1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأحكام التقنين التّجاري 93
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة 93
3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون الاستثمار 96
4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون الصفقات العمومية 98
الفرع الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99
أولًا: وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار 100
1. التعريف بالوكالة 100
2. فروع الوكالة 102
أ . مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 103
ب . مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 104
ثانيًا: صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 105
1. الصندوق الوطني للتأهيل ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية 105
2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 106
3. صناديق الإطلاق 108
ثالثًا: نحو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 109
1. ترقية المناولة 109
أ . المقصود بالمناولة 109
ب . الهيئة المكلفة بالمناولة 111
2. تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي 112
3. المجلس الوطني للتشاور 113
المطلب الثاني: التّجارة الالكترونية والسّوق الرقمية 114
الفرع الأول: المقصود بالتّجارة الالكترونية 115
أولًا: تعريف بالتّجارة الالكترونية 115
1. بداية الاهتمام بالتّجارة الالكترونية 116
2. التكريس التشريعي للتّجارة الالكترونية 118

ثانيًا: الجهود المبذولة لإنجاح التّجارة الإلكترونية 120
1. دور الميزة التقنية الحديثة في تفعيل التّجارة الإلكترونية 120
2. تحسين المنظومة القانونية للاتصالات الإلكترونية 121
3. تكريس الأنظمة القانونية المدعمة لتجارة الإلكترونية 122
أ . تكريس نظام التوقيع الإلكتروني 123
ب . تكريس نظام التصديق الإلكتروني 126
ج . تكريس نظام الدفع الإلكتروني 130
الفرع الثاني: تبني السّوق الرقمية 133
أولًا: المقصود بالسّوق الرقمية 133
ثانيًا: أطراف التّجارة الإلكترونية في السّوق الرقمية 136
1. المستهلك الالكتروني 136
2. المورد الالكتروني 139
ثالثًا: نطاق تطبيق قانوني التّجارة الإلكترونية في السّوق الرقمية 141
1. من حيث الأشخاص 142
2. من حيث النشاط 143
الفصل الثاني: آثار تحرير الممارسات التّجارية 146
المبحث الأول: توسيع الممارسات التّجارية من حيث الأشخاص والنشاط 147
المطلب الأول: العون الاقتصادي مفهوم أساسي في الممارسة التّجارية 147
الفرع الأول: مفهوم العون الاقتصادي 148
أولًا: العناصر الشاملة للعون الاقتصادي 148
1. العون اقتصادي منتج 148
2. العون اقتصادي تاجر 151
3. العون اقتصادي حرفي 153
4. مقدم خدمة عون اقتصادي 156
ثانيًا: الصفات القانونية الأخرى للعون الاقتصادي 159
1. المهني 159

2. المحترف 161
3. المتدخل 164
4. المؤسسة 166
الفرع الثاني: تجهيز الأسواق للممارسات التّجارية 168
أولًا: المقصود بالسّوق 168
1. المفهوم الاقتصادي للسوق 168
2. المفهوم القانوني للسوق 169
ثانيًا: تنويع الأسواق بتنوع النشاط والمنتوج 172
1. أسواق الجملة 173
2. أسواق التجزئة 174
3. الأسواق الأخرى 176
المطلب الثاني: طبيعة النشاطات الإنتاجية 177
الفرع الأول: مفهوم المنتوج 178
أولًا: مدلول المنتوج في المنظومة القانونية 178
1. مدلول المنتوج وفقا للنصوص التشريعية 178
أ . المقصود بالمنتوج في التقنين المدني 178
ب . المنتوج في قانون حماية المستهلك 180
ج . المنتوج في قانون التقييس وقانون براءة الاختراع 180
2. مدلول المنتوج وفقا لنصوص التنظيمية 182
ثانيًا: العمليات الإنتاجية المرتبطة بالمنتوج 183
ثالثًا: تصنيف المنتوجات 185
1. منتوج سليم ونزيه وقابل لتسويق 185
2. منتوج مضمون 188
3. منتوج خطير 189
الفرع الثاني: تنويع المنتوج بين السلع والخدمات 192
أولًا: المقصود بالسلعة والخدمات 192

1. المقصود بالسلع 192
أ . السلع من الأشياء المادية 192
ب . أهم أنواع السلع 193
2. المقصود بالخدمات 195
أ . الخدمة وفقا لقانون حماية المستهلك وقمع الغش 195
ب . الخدمة وفقا لقانون العلامات 196
ثانيًا: سياسة تشجيع المنتوجات 196
1. حماية المنتوج الوطني 197
أ . غياب تعريف قانوني للمنتوج المحلي أو الوطني 197
ب . نحو حماية المنتوج الوطني 199
2. رقابة المنتوجات المستورد 202
أ . ضرورة رقابة المنتوجات المستوردة 203
ب . الجهات المختصة في الرقابة المنتوجات المستوردة 204
ج . طرق رقابة المنتوجات المستوردة 206
المبحث الثاني: إضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التّجارية 207
المطلب الأول: تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي 208
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي 209
أولًا: المقصود بالاقتصاد غير الرسمي 209
1. مضمون الاقتصاد غير الرسمي 209
2. خصائص الاقتصاد غير الرسمي 211
ثانيًا: أشكال الاقتصاد غير الرسمي 212
1. نشاطات غير رسمية غير محظورة 213
2. نشاطات غير رسمية محظورة 214
3. نشاطات غير رسمية محظور جزئيا 214
ثالثًا: دوافع وأسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي 215
1. التحولات الاقتصادية محفز للاقتصاد غير الرسمي 215

2. انخفاض مستوى الدخل وارتفاع الضرائب والحقوق الجمركية 216
3. البيروقراطية الإدارية وانتشار الفساد 217
4. سياسة التّجارة الخارجية والصرف..... 218
الفرع الثاني: تقييم الاقتصاد غير الرسمي 220
أولًا: إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي 220
1. المساهمة في تقليل من المشاكل الاجتماعية..... 220
2. تنشيط السّوق المحلية 221
ثانيًا: سلبيات الاقتصاد غير الرسمي..... 223
1.انتشار ظاهرة الفساد خاصة المالي..... 223
2. التهرب الضريبي والجبائي 224
3. مساس بأمن وسلامة المستهلك 225
4. انعدام الحماية الاجتماعية..... 227
الفرع الثالث: سبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي 228
أولًا: مكافحة الفساد والرشوة..... 227
ثانيًا: تشجيع إنشاء المشاريع الخاصة 230
ثالثًا: تفعيل دور النّظام الجبائي والضريبي 231
رابعا: إزالة الأسواق الفوضوية..... 232
المطلب الثاني: من سياسة الإصلاح إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي 233
الفرع الأول: مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي 234
أولًا: أسباب تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي..... 234
1. حداثة القطاع الاقتصادي الخاص وعدم فعاليته..... 235
2. انكماش دور القطاع العمومي 236
3. محدودية التنوع الاقتصادي..... 237
4. ركود الاستثمارات الوطنية والأجنبية 240
5. سوء استغلال الموارد المالية والبشرية..... 243
6. تأثر السياسة على القرارات الاقتصادية 246

ثانيًا: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي 247
1. تنويع النشاطات الاقتصادية 248
2. خلق مصادر تمويل بديلة وتنشيط السّوق المالية..... 249
الفرع الثاني: استراتيجية تنفيذ الإنعاش الاقتصادي 250
أولًا: عن تحسين قطاع النقل وخلق الشراكة بين القطاع العام والخاص 250
1. نحو بناء اقتصاد النقل..... 251
2. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص 254
ثانيًا: تشجيع الزراعة والصناعة التحويلية كبديل لقطاع المحروقات 256
1. القطاع الفلاحي قاعة أساسية للتنمية الاقتصادية..... 257
2. الصناعة التحويلية سبيل لتنويع الاقتصاد الوطني 259
خلاصة الباب..... 261

الباب الثاني

ضرورة ضبط الممارسات التّجارية

الفصل الأول: من شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية نحو فعالية المنافسة في السّوق..... 265
المبحث الأول: ضرورة فرض شفافية ونزاهة الممارسات التّجارية في السّوق..... 266
المطلب الأوّل: تجسيد شفافية الممارسات التّجارية في السّوق..... 267
الفرع الأول: الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع 267
أولًا: التزام الإعلام بالأسعار والتعريفات 268
1. مضمون الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات 268
2. الوضوح كشرط أساسي في الاعلام 270
3. طرق الإعلام بالأسعار والتعريفات 272
أ . طرق إعلام المستهلك..... 272
ب . طرق إعلام العون الاقتصادي 275
ثانيًا: الالتزام الإعلام بشروط البيع 277
1. مضمون الالتزام بشروط البيع..... 277
2. طرق إعلام المستهلك والعون الاقتصادي بشروط البيع..... 278

أ . توسيع طرق إعلام المستهلك بشروط البيع 278
ب . ضرورة إعلام العون الاقتصادي بشروط البيع الاجبارية..... 279
الفرع الثاني: الالتزام بالفوترة "الفاتورة"..... 280
أولًا: مضمون الالتزام بالفوترة 281
1. المقصود بالفاتورة 281
2. من الفاتورة العادية إلى الفاتورة الإلكترونية 285
ثانيًا: بدائل الفاتورة 287
1. من تكريس ضمني إلى تكريس صريح لبدائل الفاتورة 287
2. أهم بدائل الفاتورة 289
المطلب الثاني: نحو تجسيد نزاهة الممارسات التّجارية في السّوق..... 292
الفرع الأول: منع الممارسات التّجارية غير شرعية وأسعار غير شرعية 292
أولًا: منع الممارسات التّجارية غير الشرعية..... 292
1. ضرورة اكتساب الصفة التّجارية 293
2. منع رفض البيع أو تقديم خدمة 295
3. منع البيوع المخلة بشرعية الممارسات التّجارية 296
أ . البيع بمكافأة 297
ب . البيع المشروط 299
ج . البيع التمييزي 301
د. منع إعادة البيع بخسارة والمواد الأولية.....303
ثانيًا: منع ممارسة أسعار غير شرعية..... 306
1. ضرورة احترام هوامش الربح والأسعار المحددة 307
2. منع المناورات في تكلفة وأسعار المنتوجات..... 308
الفرع الثاني: منع الممارسات التّجارية التدلسية وغير النزيهة 310
أولًا: منع الممارسات التّجارية التدلسية 310
1. منع الاحتيال في المعاملات التّجارية 310
2. منع الاحتكار غير شرعي عن طريق الحيازة..... 311

ثانيًا: منع الممارسات التّجارية غير النزيهة 312
1. حظر الاعتداء على مصالح الأعوان الاقتصاديين 313
أ . تشويه سمعة عون اقتصادي منافس 313
ب . تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو الإشهار 314
ج . استغلال مهارة تقنية أو تّجارية مميزة دون ترخيص من صاحبها 315
د . إغراء المستخدمين 315
هـ . الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك 315
و . إحداث خلل واضطراب في تنظيم عون اقتصادي منافس 316
ز . إحداث اضطراب في السّوق 316
ح . استغلال الشهرة 317
2. حظر الاشهار التضليلي 318
الفرع الثالث: منع الممارسات التعاقدية التعسفية 320
أولًا: المقصود الممارسات التعاقدية التعسفية 320
ثانيًا: نماذج عن الممارسات التعاقدية التعسفية 321
المبحث الثاني: حظر الممارسات الماسة بالمنافسة في السّوق 323
المطلب الأول: حظر الممارسات المقيدة للمنافسة 323
الفرع الأول: الحظر النسبي للاتفاقات المقيدة للمنافسة 324
أولًا: المقصود بالاتفاقات المقيدة للمنافسة 324
ثانيًا: شروط حظر الاتفاقات المقيدة للمنافسة 328
1. وجود الاتفاق 328
2. أثر تقييد الاتفاق للمنافسة 330
ثالثًا: نماذج عن الاتفاقات المقيدة للمنافسة 332
رابعا: الاستثناءات الواردة عن الاتفاقات المقيدة للمنافسة 334
1. إباحة الاتفاقات على أساس وجود نص قانوني 334
2. إباحة الاتفاقات على أساس المصلحة العامة الاقتصادية 336
الفرع الثاني: حظر التعسف الاقتصادي في السّوق 339

أولًا: حظر التعسف في وضعية الهيمنة 339
1. مضمون وضعية الهيمنة في السّوق 340
2. الاستغلال التعسفي لوضعية الهيمنة 342
3. الاستثناءات الواردة عن حظر التعسفي لوضعية الهيمنة 344
ثانيًا: حظر التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية 345
1. المقصود بوضعية التبعية الاقتصادية 345
2. التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية أساس الحظر 347
ثالثًا: حظر ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي 348
1. المقصود بممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي 349
2. شروط حظر البيع بأسعار مخفضة تعسفا 351
أ . أن يكون العرض أو البيع بأسعار أقل من سعر التكلفة بشكل تعسفي 351
ب . توجيه العرض أو البيع للمستهلك 352
ج . تقييد المنافسة 352
الفرع الثالث: حظر الممارسات الاستئثارية المقيدة للمنافسة 354
أولًا: توضيح الممارسات الاستئثارية 354
1. وفقا لنص المادة 10 قبل التعديل سنة 2008 355
2. وفقا لنص المادة 10 بعد التعديل سنة 2008 356
ثانيًا: شروط حظر الممارسات الاستئثارية 357
1. قيام عمل أو عقد استئثاري 357
2. ممارسة المؤسسة لنشاط يدخل في نطاق الأمر رقم **03-03** 358
3. تقييد الممارسة للمنافسة 358
المطلب الثاني: رقابة التجميعات الاقتصادية 359
الفرع الأول: مفهوم التجميعات الاقتصادية 359
أولًا: المقصود التجميعات الاقتصادية 360
ثانيًا: الأشكال القانونية للتجميع الاقتصادي 365
1. الاندماج 366

2. ممارسة مؤسسة أو عدة مؤسسات رقابة على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى..... 368
3. إنشاء مؤسسة مشتركة..... 371
الفرع الثاني: رقابة التجميعات الاقتصادية..... 374
أولًا: تكريس رقابة التجميعات الاقتصادية..... 375
ثانيًا: شروط رقابة التجميع الاقتصادي..... 377
ثالثًا: إجراءات رقابة التجميع الاقتصادي..... 381
الفصل الثاني: الهيئات الإدارية المكلفة بضبط الممارسات التّجارية..... 388
المبحث الأوّل: التكامل المؤسساتي في ضبط الممارسات التّجارية..... 389
المطلب الأوّل: وزارة التّجارة كاطار عام لضبط الممارسات التّجارية..... 390
الفرع الأوّل: الهيئات الإدارية المركزية لوزارة التّجارة في ضبط الممارسات التّجارية..... 390
أولًا: وزير التّجارة..... 391
ثانيًا: الهيئات الإدارية المركزية..... 394
1. الأمين العام..... 395
2. رئيس الديوان..... 395
3. المفتشية العامة..... 395
الفرع الثاني: الهيئات الإدارية غير المركزية لوزارة التّجارة في ضبط الممارسات التّجارية..... 402
أولًا: مديريات ولائية للتجارة..... 402
1. مصالح المديرية الولائية..... 403
2. فرق التفتيش..... 408
ثانيًا: المديريات جهوية للتجارة..... 409
1. تنظيم المديريات الجهوية للتجارة..... 410
2. مهام المديريات الجهوية للتجارة..... 412
المطلب الثاني: سلطات الضّبط الاقتصادي ضمانة لتوازن القوى في السّوق..... 415
الفرع الأوّل: تكريس مبادئ اقتصاد السّوق ضرورة لإنشاء السلطات الضّبط المستقلة..... 416
أولًا: ظهور مفهوم السلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة..... 416
1. سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة مفهوم قانوني مستورد..... 417

2. دوافع تبني المشرّع سلطات الضّبط المستقلة 420
ثانيًا: الأساس القانوني في إنشاء سلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة 420
1. الانشاء بموجب نصوص قانونية غير موحدة 423
2. إشكالية تجميد النص المنشأ والإحالة إلى التنظيم 427
الفرع الثاني: خصائص سّلطات الضّبط الاقتصادية المستقلة 429
أولًا: الطابع السلطوي لسّلطات الضّبط المستقلة 430
ثانيًا: بين الطابع الإداري والتّجاري لسّلطات الضّبط المستقلة 432
ثالثًا: ضرورة استقلالية سّلطات الضّبط الاقتصادية 434
الفرع الثالث: الدور الضّبطي لسّلطات الضّبط المستقلة 436
أولًا: الاختصاص التنظيمي لسّلطات الضّبط الاقتصادية 437
1. اسناد السّلطة التنظيمية لسلطات الضّبط المستقلة 437
2. آليات ممارسة سلطات الضّبط لاختصاص التنظيمي في ضبط السّوق 439
ثانيًا: الاختصاص الرقابي لسّلطات الضّبط الاقتصادية 442
1. الرقابة القبلية لدخول السّوق 442
2. إجراءات الرقابة على السّوق 444
ثالثًا: الاختصاص التنازعي لسّلطات الضّبط الاقتصادية 445
1. الاختصاص التحكيمي 445
2. الاختصاص القمعي 447
المبحث الثاني: هشاشة الدور الضّبطي في الممارسات التّجارية 450
المطلب الأوّل: عدم فعالية الهيئات المكلفة بالضّبط في تحقيق توازن قوى السّوق 451
الفرع الأول: ضعف دور وزارة التّجارة في ضبط السّوق 452
أولًا: ضعف الرقابة والتفتيش والتنسيق 452
1. عدم كفاءة آليات الرقابة والتفتيش وكفايتها لدى وزارة التّجارة 453
2. نقص التنسيق بين وزارة التّجارة والهيئات الأخرى 456
ثانيًا: انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وغياب التوعية 456
1. تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية 459

2. غياب التوعية الاستهلاكية وانعدام ثقافة الإبلاغ عن المخالفات..... 460
الفرع الثاني: السلطات الإدارية المستقلة: استقلالية شكلية تبعية ضمنية..... 463
أولًا: استقلالية محدودة لسلطات الضّبط من الجانب العضوي..... 463
1. تباين عدادي في التشكيلة الجماعية..... 464
2. حصر جهة تعيين الأعضاء..... 464
3. تباين نظام العهدة..... 467
4. تباين اجراء الامتناع..... 469
ثانيًا: استقلالية محدودة لسلطات الضّبط من الجانب الوظيفي..... 472
1. إعداد سلطات الضّبط لنظامها الداخلي: بين الحرية والاحالة..... 473
2. بين الإقرار وعدم الاقرار بالشخصية المعنوية لسلطات الضّبط..... 475
3. التبعية المالية..... 577
4. اعداد التقارير السنوية لسلطة التّنفيذية..... 480
المطلب الثاني: الضّبط الاقتصادي بين مقتضيات النّظام العام وحرية السّوق..... 481
الفرع الأوّل: الضّبط الاقتصادي ومرونة النّظام العام الاقتصادي..... 482
أولًا: مرونة فكرة النّظام العام الاقتصادي..... 483
1. المقصود بفكرة النّظام العام الاقتصادي..... 483
2. النّظام العام الاقتصادي بين الدور التوجيهي والحمائي..... 487
ثانيًا: الضّبط الاقتصادي أداة لتجسيد النّظام العام الاقتصادي..... 493
الفرع الثاني: التدخل المفرط لسلطة التنظيمية في ضبط الممارسات التّجارية..... 495
أولًا: اخفاق هيئات الضّبط المستقلة في تحقيق التوازن في السّوق..... 496
ثانيًا: تهميش مبادئ اقتصاد السّوق للحفاظ على النّظام العام الاقتصادي..... 504
خلاصة الباب..... 512
خاتمة..... **514**
قائمة المراجع..... **520**
الفهرس..... **559**

الممارسات التّجارية: بين مبادئ إقتصاد السّوق وضرورة الضّبط

ملخص

كرس المشرع مبادئ اقتصاد السّوق على الممارسات التّجارية من خلال التخلي عن الاحتكار العمومي المطلق وتشجيع المبادرة الخاصة في إطار حرية السّوق لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظهور التجارة الالكترونية والسّوق الرقمية إلى جانب إضفاء الطابع الرسمي عليها ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي.

أدى توسع الممارسات التجارية في إطار حرية السوق إلى ضرورة ضبطها وفرض شفافية ونزاهتها كقاعدة أساسية وحظر الممارسات التي تمس المنافسة، إذ تسهر وزارة التجارة وسلطات الضبط المستقلة في سبيل ضبطها إلا أنها ما تزال تعاني من عدم فعالية لعدم تمتعها بالكفاء الكافية لتحقيق توازن في السّوق.

يعتبر تحرير السّوق توجّه لا رجعة فيه، إلا مسألة التوفيق بين مبادئ اقتصاد السّوق وضبط الممارسات التّجارية يبقى مرهون بضرورة حماية المصلحة الاقتصادية.

Résume

Le législateur a consacré les principes de l'économie de marché aux pratiques commerciales par l'abandon du monopole public absolu et l'encouragement de l'initiative privée dans le cadre de la liberté du marché, en vue de créer des petites et moyennes entreprises et de favoriser l'émergence du commerce électronique et des marchés numériques, tout en les formalisant dans le cadre d'une politique de relance économique.

L'expansion des pratiques commerciales dans le cadre de la liberté du marché a rendu nécessaire leur encadrement et l'imposition de la transparence et de l'intégrité comme principes fondamentaux, ainsi que l'interdiction des pratiques portant atteinte à la concurrence. À cet égard, le ministère du Commerce et les autorités de régulation indépendantes s'efforcent de les encadrer, bien qu'ils souffrent encore d'une efficacité insuffisante en raison du manque de compétences adéquates pour réaliser un équilibre du marché.

La libéralisation du marché est considérée comme une orientation irréversible. Cependant, la question de la conciliation entre les principes de l'économie de marché et l'encadrement des pratiques commerciales demeure tributaire de la nécessité de protéger l'intérêt économique.

Abstract

The legislator has enshrined the principles of market economy within commercial practices by abandoning absolute public monopoly and encouraging private initiative within the framework of market freedom, with a view to establishing small and medium-sized enterprises and fostering the emergence of e-commerce and digital markets, while formalizing them as part of an economic stimulus policy.

The expansion of commercial practices within the framework of market freedom has necessitated their regulation and the imposition of transparency and integrity as fundamental principles, as well as the prohibition of practices detrimental to competition. In this regard, the Ministry of Commerce and independent regulatory authorities endeavor to regulate them, although they continue to suffer from insufficient effectiveness due to the lack of adequate competencies to achieve market equilibrium.

Market liberalization is considered an irreversible trend, however, the question of reconciling the principles of market economy with the regulation of commercial practices remains contingent upon the necessity of protecting economic interests.